

شِفَاءُ الْعَلِيلِ

بِالْفَافِظِ وَقَوَاعِدِ الْجَرَحِ وَالنَّعْدِيلِ

تَأَلَّفَ

أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ

الجزء الأول

قدم له

فضيلة الشيخ العلامة

مقبل بن هادي الوادعي

توزيع

مكتبة العلم بحجة

حي النعش هانف ٦٨٧٧٠١

فزع الرياض هانف ٤٢٦٥٤١٩

الناشر

مكتبة ابن تيمية

القاهرة - هانف ٨٦٤٢٤٠

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

□ مقدمة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي حفظه الله □

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله: أما بعد:

فقد هيا الله أخانا أبا الحسن مصطفى لجمع ما كان مفرقاً في بطون الكتب من ألفاظ الجرح والتعديل، وقد كان أفاضل العلماء يتمنون أن يقفوا عليها مجموعة في كتاب منهم الحافظ ابن حجر رحمه الله كما في «فتح المغيث» (ج ١ ص ٣٣٦).

وقد قام عبد الحى اللكنوى بجمع بعض الشيء في كتابه «الرفع والتكميل» إلا أنه لم يستوعب، ثم لم يخل من التعصب المذهبي، فكنت أعرض على بعض إخواني في الله أن يختصره ويحذف منه ما فيه من التعصب المذهبي فلم يستجب، وعند أن زرت مأرب التقيت بأخى في الله أبى الحسن فعرض على بعض المواضيع فسررت بذلك، وقد وفق الله أخانا أبا الحسن لجمع الألفاظ وشرحها ووضع كل لفظة في الموضع الذى تستحقه، فبينما كنا نتمنى من يختصر كتاب «الرفع والتكميل» إذا بأخينا أبى الحسن حفظه الله قد جمع فوائد ليست في «الرفع والتكميل» الفائدة الواحدة تستحق رحلة.

إن كتاب أخينا في الله أبى الحسن إن يسر الله نشره أرجو أن يكون المرجع الوحيد في بابه.

فالله أسأل أن يوفق أخانا أبا الحسن لمواصلة المسيرة لخدمة كتب السنة، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، وأسأله سبحانه أن يعيذه من فتنة الدنيا التى قطعت على كثير من أهل العلم مواصلة المسير إنه على كل شئ قدير.

كتبه: أبو عبد الرحمن

مقبل بن هادي الوادعي

□ مقدمة المؤلف □

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾.

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً﴾.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾.

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدى محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار.

وبعد: فإن الله عز وجل قد خص هذه الأمة بالإسناد وحفظ لها دينها فضلاً منه ورحمة، فقد قال تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ والذكر: يشمل الكتاب والسنة، وفى «الصحيحين» أن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة» وقد قال عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»، وقال أيضاً رحمه الله: «مثل الذى يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذى يرتقى البيت بلا سلم»، وقال أمير المؤمنين فى الحديث سفيان بن سعيد الثورى: «الإسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه سلاح فبأى شئ يقاتل؟» إلى غير ذلك من آثار.

ثم إن طلب العلم من أفضل ما يتقرب به العبد إلى ربه، وخاصة علم الحديث الذي هو عماد العلوم كلها، وطلب علم الحديث أحب لدى العقلاء من الناس - فضلاً عن طلبية العلم - من طلب الجاه، فهذا يحيى بن أكرم يقول: «كنت قاضياً وأميراً ووزيراً ما ولج سمعي أحلى من قول المستملي: من ذكرت رضى الله عنك؟» كما في «تهذيب التهذيب» (١١/١٨٣)، وجاء في «النبلاء» ترجمة الطبراني: قال أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي: «سمعت الأستاذ ابن العميد يقول: ما كنت أظن أن في الدنيا حلاوة ألد من الرئاسة والوزارة التي أنا فيها، حتى شاهدت مذاكرة أبي القاسم الطبراني وأبي بكر الجعاني بحضرتي، فكان الطبراني يغلب أبا بكر بكثرة حفظه وكان أبو بكر يغلب بفطنته وذكاؤه، حتى ارتفعت أصواتهما ولا يكاد أحدهما يغلب صاحبه، فقال الجعاني: عندي حديث ليس في الدنيا إلا عندي، فقال: هات، فقال: حدثنا أبو خليفة الجمحي حدثنا سليمان بن أيوب وحدث بحديث فقال الطبراني: أخبرنا سليمان بن أيوب ومنى سمعه أبو خليفة، فاسمع مني حتى يعلو فيه إسنادك، فخجل الجعاني، فوددت لو أن الوزارة لم تكن وكنت أنا الطبراني وفرحت كفرحه» - أو كما قال - (١٢٤/١٦).

واعلم أن العلماء رحمهم الله لم يرفع الله ذكرهم إلا بإخلاص النية والصبر على طلب العلم، فإن طلب العلم لا يصبر عليه وعلى مشقته إلا الذين رغبوا في الآخرة وفيما عند الله تعالى لا في هذا العرض الفاني، وقد قال أبو سعد الحرمي الحافظ: «لا يصبر على الحل إلا دوده»، فقال الذهبي رحمه الله: «يعني لا يصبر على الحديث إلا أهله» (١٢٢٩/٤) «تذكرة الحفاظ».

وذكر الذهبي في «النبلاء» قصة وقعت لهشام بن عمار أبي الوليد السلمي

عالم أهل الشام مع مالك بن أنس رحمه الله، وفيها أن هشاماً جاء يطلب العلم وهو غلام فدخل على مالك وطلب منه السماع، ومالك يقول له اقرأ وهشام يريد السماع، فأمر مالك الغلام أن يضربه خمس عشرة ذرة ثم جعل كفارته خمسة عشر حديثاً، فقال له هشام: زدني في الضرب وزدني في الحديث، فضحك مالك (٤٢٩/١١).

وهذا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمهما الله تعالى يقول: «كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرقّة، نهارنا ندور على الشيوخ وبالليل ننسخ ونقابل، فأتينا أنا ورفيق لي شيخاً فقالوا: هو عليل، فرأيت سمكة فأعجبتنا فاشتريناها، فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس بعض الشيوخ فمضينا، فلم نزل السمكة ثلاثة أيام وكاد أن ينضى، فأكلناه نيئاً لم تنفـرغ نشويه، ثم قال رحمه الله: «لا يستطيع العلم براحة الجسد». انظر (١/هـ) من مقدمة الشيخ المعلمي «للجرح والتعديل».

وجاء في «مقدمة الجرح والتعديل» (٢٧٥/١)، قال أبو بكر بن أسلم بن سليمان: «رحل أبي من نيسابور إلى مرو ليكتب عن ابن المبارك، فقال أبيات أنشدها ابن المبارك:

خلفت عرسي يوم السير باكية	يا ابن المبارك تبكييني برنات
خلفتها سحراً في النوم لم أرها	ففى فؤادى منها شبه كيات
أهلى وعرسي وصياني رفضتهم	وسرت نحوك في تلك المفايزات
أخاف والله قطاع الطريق بها	وما أمنت بها من لدغ حيات
مستوفزات بها رقص مشوهة	أخاف صولتها في كل ساعاتي
اجلس لنا كل يوم ساعة بكرة	إن خف ذاك وإلا بالعشيات
يا أهل مرو أعينونا بكفكم	عنا وإلا رميناكم بأبيات
لا تضجرونا فإننا معشر صبر	وليس نرجو سوى رب السموات»

واجتهاد علمائنا في الذب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم والذى كشف قناع الكذبة والدجالين، ويّين وهم أهل الغفلة وإن كانوا صالحين. فله درهم كم من حق أقاموه وكم من باطل بددوه وكم من كذاب كشفوه، وهذه القواعد التى حررها أئمتنا وعلمائنا فى كتبهم ومؤلفاتهم هى التى غرّبت السنة وميزت الصحيح من السقيم، حتى قال بعض المستشرقين: «فليفخر المسلمون بعلم حديثهم».

ومن العجب أن تجد بعض الناس ينكر على الأئمة كلامهم فى الرواية ويقول: «هذه غيبة ولا يجوز أن نقول فلان ضعيف أو فلان كذاب أو فلان ليس بشيء» إلخ.

واعلم رحمك الله أن الذى يقول هذا لا يخلو عن أحد وجهين:

الأول: إما أن يكون زنديقاً، يريد أن يفتح الباب للكذابين ولمن يدخلون فى الدين ما ليس منه، فهذا الصنف نقول لهم: ﴿تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون﴾ فإذا آمن هؤلاء أولاً وأصلحوا بواطنهم وأخلصوا دينهم لله، ذكرنا لهم أدلة جواز ذلك، أما الذى هم عليه من الريب والشك فى صاحب الرسالة صلى الله عليه وعلى آله وسلم والشك فى وعد الله ووعدته، أعظم وأطم مما ينكرونه على علمائنا.

الثانى: وإما أن يكون قائل ذلك محباً للخير جاهلاً بسبيله، فأقول له: «اعلم يا أخى أن هذا الدين هو قوام حياتنا، ولا عز ولا مجد إلا فى اتباع هذا الدين، فإذا كان هناك من يدخل فيه ما ليس منه ألا يجب على كل من كان أهلاً للذب عن هذا الدين أن يذب عنه ببيان أحوال نقله الأخبار ومنازلهم فيؤخذ حديث الثقة ويرد حديث الفاسق؟ أليس الحاكم يطلب تزكية الشهود أو تجريحهم من أجل الوصول إلى الحق، وذلك من أجل درهم ودينار، فكيف لا يجوز تزكية الرواية وتجريحهم من أجل حفظ هذا الدين؟ وقد أمر النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما فى الصحيحين «أن يبلغ الشاهد الغائب» واستدل ابن حبان وغيره من العلماء

بهذا الحديث على استحباب تمييز الثقات من الضعفاء بالجرح والتعديل، لتمييز الصحيح الذى يؤديه السامع من الضعيف، لأنه لو بلغ غير الصحيح لما كان مبلغاً، وكذلك ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: «من قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار»، ولا يتهياً للمرء أن يقول ما قاله رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم دون ما لم يقله إلا بمعرفة منازل الرواة ومراتبهم جرحاً وتعديلاً، وهذا عمر بن الخطاب يحدثه أبو موسى الأشعرى عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في آداب الاستئذان فيتوعده بكذا وكذا إن لم يأت ببينة على ما يقول، والقصة في «الصحيحين»، وقد كان الناس أيام زمن فيوض العدالة لا يسألون عن الإسناد، ولما ركب الناس الصعب والذلول بحثوا في نقلة الأخبار كما هو بمعناه في «مقدمة مسلم» عن ابن عباس رضى الله عنهما، وكما قال ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».

ولو أن المنكر على الأئمة في كلامهم على الرواة وقف على ما فعله الكذابون وقلة حياتهم لما أنكر على الأئمة، فقد قال الأصمعى: «قيل للكذاب ما يحملك على الكذب؟ قال: لو تغرغت به مرة ما نسيت حلاوته»، وقال أيضاً: «قال كذاب: إذا رأيت من هو أكذب منى ندمت حسداً له»، وقال أيضاً: «قال أبى لرجل كان يعرف بالكذب: هل صدقت قط؟ قال: أكره أن أقول لا فأكون قد صدقت»، ذكر ذلك كله العقيلي بإسناده إلى الأصمعى في مقدمة كتابه «الضعفاء الكبير» (١٠/١).

إذا علمت هذا، فاعلم أن كلام الأئمة في الرواة ليس من باب الغيبة، ولكن من باب الحكم والنصيحة لهذه الأمة، وهم لا يتلذذون بأعراض المسلمين، حتى ذكر السخاوى «أن الراوى إذا كان فيه أكثر من علة فيبين منه علة واحدة، وهذا كاف في رد حديثه، أما ذكر بقية العيوب فيدخل في باب الغيبة». اهـ بمعناه، وقد ذكر ابن رجب الحنبلى رحمه الله في «شرحه لعلل الترمذى» طرفاً من ذلك وأجاد رحمه الله فانظره من (ص ٥٨ - ٦١).

ثم اعلم أيها القارئ أن الأصل في الأئمة أنهم لا يتركون حديث الرجل من أجل الهوى، بل يراجعون أنفسهم ويعلمون أن الله سائلهم عن هذا، فقد جاء في «المجروحين» لابن حبان ترجمة الحسن بن أبي جعفر الجفري، ساق ابن حبان إسناده إلى أبي بكر بن أبي الأسود، قال: «كنت أسمع الأصناف من خالي عبد الرحمن بن مهدي، وكان في أصول كتابه قوم قد ترك حديثهم، منهم الحسن بن أبي جعفر وعباد بن صهيب وجماعة نحو هؤلاء، ثم أتيت بعد ذلك بأشهر فأخرج إلي كتاب الديات فحدثني عن الحسن بن أبي جعفر فقلت له: أليس كنت قد ضربت على حديثه؟ قال: يا بني تفكرت فيه فإذا كان يوم القيامة قام الحسن بن أبي جعفر فتعلق بي، وقال: يارب سل عبد الرحمن بن مهدي فيم أسقط عدالتني، وما كان لي حجة عند ربي فرأيت أن أحدث عنه» (٢٣٧/١).

وهذا ابن حبان رحمه الله - وهو ممن ذكره بعض الأئمة بالتشدد في الجرح - كثيراً ما يقول في تراجم كتابه «المجروحين» و «الثقات»: «وفلان ممن أستخير الله تعالى فيه»، فلو كان يتكلم بهوى لما استخار الله عز وجل، وهذا دليل على أنهم رحمهم الله يتقون الله فيما يقولون، بل إن الإمام منهم كان يناله من بعض الرواة غلظة وقسوة، ومع ذلك يمدحه مدحاً رفيعاً، فهذا يحيى بن معين كان يسير هو وأحمد بن حنبل وأحمد بن منصور الرمادي، والأخير منهم غلام صغير، فمروا بدار أبي نعيم الفضل بن دكين، فقال ابن معين: «أريد أن أحبره» - أي يتأكد هل هو ثقة ثبت يعرف حديثه من حديث غيره أم لا - فقال أحمد: «لا تفعل فإنه ثقة»، فأصر يحيى وأخذ ورقة وكتب فيها ثلاثين حديثاً من حديث أبي نعيم، وأدخل بين كل عشرة أحاديث حديثاً ليس من حديث أبي نعيم، ثم جاءه وقال: «أريد أقرأ عليك هذه الأحاديث»، فأذن له، فقرأ العشرة الأولى، وأبو نعيم يقول: «هذا من حديثي»، فلما وصل إلى الحديث الأول من الثلاثة، قال أبو نعيم: «ليس هذا من حديثي اضرب عليه»، وفعل ذلك في العشرة الثانية وفي الحديث الثاني من الثلاثة، وكذلك في العشرة الثالثة، ولما قرأ يحيى الحديث الثالث علم أبو نعيم ما في الأمر، فأشار إلى الرمادي وقال: «وأما هذا فهو أضغر

من أن يفكر في هذا»، وأشار إلى أحمد وقال: «وأما هذا فورعه بمنعه أن يفعل هذا»، وقال ليحيى: «وأما هذا فهو فعلك يا فاعل»، ثم أخرج رجله ورفسه حتى سقط من أمام باب الدار، ثم دخل أبو نعيم داره، فقال أحمد ليحيى: «ألم أقل لك لا تفعل فإن الرجل ثقة؟» قال له: «اسكت، فوالله لهذه الرفسة أحب إلى من رحلتى» - أى أنه تأكد من ثبت أبى نعيم - راجع القصة بمعناها في «الكفاية» للخطيب وفي «تهذيب التهذيب» ترجمة أبى نعيم.

فلو كانوا يتكلمون بهوى لما سلم أبو نعيم من لسان يحيى، وما أدراك ما يحيى؟، يحيى الذى كان يصدع بالحق في وجوه الرواة ولا يحائى أحداً، مما جعل عبد الله بن أحمد الدورق يقول: «كل من سكت عنه يحيى بن معين فهو ثقة» كما في: «شرح علل الترمذى» (ص ١٤٥) وإن كان ما قاله الدورق ليس على عمومته. نعم قد يتكلم الأقران في بعضهم بما لا ينفك عنه البشر وليس أخذ بمعصوم، وكفى بالمرء نبلاً أن تعد معاييه.

والذين ينكرون على الجرح والتعديل، قد سبقهم لذلك أقوام، فسقط كلامهم ومات ذكرهم وارتفع شعبة، والقطان، وابن مهدى، وأحمد، ويحيى، وابن المدينة، ومن جرى مجراهم ممن قصد الذب عن هذا الدين، فنسأل الله أن يوفقنا لسلك سلفنا الصالح وأن نكون ممن يغضب الله ولدينه لا لنفسه

وما هذا الشباب المقبل على الله وعلى علم الحديث، وما هذه الضحوة الإسلامية التى على نور وبصيرة في جميع أنحاء الأرض، إلا علم من أعلام النبوة، وجزى الله علماءنا السابقين واللاحقين عنا وعن الإسلام خيراً، فلتقر أعين المسلمين ولتسخن أعين أعداء هذا الدين بهؤلاء العلماء والشباب الذين أحيوا السنن وبثوا في المسلمين الأمل بأن الإسلام قادم وبأن عصر الظلمات قد ولى، وها هم يتحللون حول علمائهم ويرحلون إليهم من كل حذب وصوب، وخلعوا ربقة التقليد الأعمى من رقابهم، فاللهم يا مقلب القلوب والأبصار ثبت قلوبنا

على طاعتك، واحفظ هذه الفئة من بين أيديها ومن خلفها وعن أيمانها وعن شمائلها،
إنك على كل شيء قدير.

□ السبب في تأليف هذا الكتاب □

إن طالب العلم الذى يبحث فى كتب السنن والتراجم، يشعر بقيمة الفائدة التى يستفيدها والتى تعينه فى بحثه أو مشروعه الذى يعمله لخدمة الإسلام والمسلمين، فكنت إذا وقفت على قول لأحد العلماء السابقين أو المعاصرين بأن فلاناً من أئمة الجرح والتعديل متساهل أو متشدد أو معتدل، أو بأن ابن معين إذا قال فى الراوى: «ليس بشيء» فمعناه كذا وكذا، أو بأن هناك فرقاً بين قولهم «فلان ليس بقوى أو ليس بالقوى» إلى غير ذلك من الفوائد، كنت أشعر بقيمة هذه الفائدة وبمقدار حاجتى وحاجة طلبة العلم إلى المزيد من ذلك، وكنت أتمنى أن أرى كتاباً قد جمع تلك الفوائد، وأثناء دراستى لكتب المصطلح وقفت على قول للحافظ الذهبى رحمه الله فى كتابه «الموقظة»: «.... ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجليل واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة» اهـ (ص ٨٢).

وأيضاً وقفت على قول الحافظ السخاوى تلميذ الحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى فى كتابه «فتح المغيث» عند كلامه على زيادات الحافظ العراقى رحمه الله على كل من ابن أبى حاتم وابن الصلاح ما فى كلام أئمة الحديث، قال رحمه الله: «.... يعنى بدون استقصاء، وإلا فمن نظر كتب الرجال ككتاب ابن أبى حاتم المذكور «والكامل» لابن عدى «والتهذيب» وغيرهما ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع باتباعها ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً لكان حسناً»

وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك. اهـ (٣٦١/١ - ٣٦٢).

فلما وقفت على ذلك وفقنى الله عز وجل وقويت رغبتى في جمع بعض الألفاظ، فلما فتشت في كتب الجرح والتعديل وكتب التاريخ فجزت منها ثبج بحر، وازددت يقيناً أنه كم ترك الأول للآخر، وأنه لابد من الرجوع إلى مصنفات الأئمة ودواوين السنة، ولو استطاع طالب العلم إذا وقف على كلمة أن يرجع إلى أصلها كان أولى وأحوط، فجمعت من ذلك ما فتح الله به على ثم أشار على الشيخ المبارك أبو عبد الرحمن مقبل بن هادى الوادعى حفظه الله تعالى من بين يديه ومن خلفه وكفاه كل سوء ومكروه بأن أعلق على كتاب «الرفع والتكميل» لأبى الحسنات اللكنوى رحمه الله تعالى، فنظرت في كتاب اللكنوى رحمه الله فلم ينشرح صدرى للتعليق عليه وذلك لسببين:

الأول: أن فيه مباحث كثيرة حول قواعد الحنفية، وهذا لا يتصل ببحثى اتصالاً وثيقاً فلو ذهبت أتبع ذلك أخذ على وقتاً وأنا في حاجته لما هو أولى.

الثانى: أن الكتاب وإن كان فيه من الفوائد الحديثة إلا أنه دون كتاب التهانوى: «قواعد في علوم الحديث» ففى الأخير مسائل حديثة وفوائد أكثر من الأول، ومع ذلك لو جمع الكتابان في كتاب واحد لكان محتاجاً إلى عمل يكون أضعاف أضعاف الكتاب، ورأيت أنى سأثقل الحواشى بالتعليقات، ثم هدانى الله عز وجل إلى إفراد هذه الفوائد في كتاب خاص وسميته:

○ شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ○

لتقر به أعين طلبة العلم، وليروى غليل الباحثين في هذا الشأن، ولست أقول: إنه آخر لبنة في هذا البناء وما كان ينبغي لأحد أن يتحجر واسعاً فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

وقسمت الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

* القسم الأول: في ألفاظ الجرح والتعديل.

* القسم الثاني: في فوائد عامة في الجرح والتعديل والتصحيح

والتعليل والتعريف والتجهيل.

* القسم الثالث: في تراجم أئمة الجرح والتعديل.

فأما القسم الأول:

وهو قسم ألفاظ الجرح والتعديل فهو عدة أبواب:

* الباب الأول: ذكر مراتب الجرح والتعديل، وقسمت المراتب إلى

إحدى عشرة مرتبة، خمس في مراتب التعديل وست في مراتب التجريح، وذكرت في كل مرتبة الألفاظ التي تليق بها، وشرحت ما يحتاج من ذلك لغة واصطلاحاً، وأهل هذه المراتب قد جمعهم الإمام الذهبي رحمه الله في مثال حسن فقال رحمه الله بعد ذكره للطبقة الثانية من أئمة الجرح والتعديل: «وفي هذا الوقت وقبله صُنِّفَت المسانيد والجوامع والسنن، وجمعت كتب الجرح والتعديل والتاريخ وغير ذلك، وبيِّن حال من هو في الثقة والتثبت كالاسطوانة، ومن هو في الضعف كالريحانة، فمنهم من هو العدل الحجة كالشباب القوى المعافي، ومنهم من هو صدوق كالشباب المتوسط الصحيح في القوة، ومنهم من هو صدوق أو لا بأس به كالكهل المعافي، ومنهم من هو الصدوق الذي فيه لين كمن هو في عافية لكن يوجعه رأسه أو به دمل، ومنهم الضعيف كالذي تحامل ويشهد الجماعة محموراً ولا يرمى جنبه، ومنهم الضعيف الواهي كالرجل المريض في الفراش وبالتطبيب ترجى عافيته، ومنهم الساقط المتروك كصاحب المرض الحاد الخطر، وآخر حاله كحال من سقطت قوته وأشرف على التلف، وآخر من الهالكين كالمحتضر الذي ينازع، وآخر من الكذابين الدجالين». اهـ (ص ١٧١) من رسالة «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» للإمام الذهبي.

* الباب الثاني: ذكر مصطلحات خاصة لبعض الأئمة في بعض

الألفاظ.

* الباب الثالث: ذكر ألفاظ لها منزلة معينة عند إطلاقها جرحاً أو تعديلاً ولا تنتقل عنها إلا لقرينة صارفة.

* الباب الرابع: ذكر ألفاظ ظاهرها الجرح والتعديل والأمر على خلاف ذلك.

* الباب الخامس: ذكر ألفاظ وعبارات مترددة بين منزلتين فأكثر والترجيح للقرينة.

* الباب السادس: ذكر ألفاظ تختلف في المعنى وقد يُظن اتحادها أو تقاربها.

* الباب السابع: ذكر ألفاظ يتفق معناها وقد يُظن اختلافها.

* الباب الثامن: ذكر ألفاظ وعبارات لا يلزم منها تضعيف الراوى مطلقاً.

* الباب التاسع: ذكر ألفاظ خفيفة الجرح وتطلق أحياناً على الجرح الشديد.

* الباب العاشر: ذكر ألفاظ يترجمها مَنْ بعد إمام الجرح والتعديل.

* الباب الحادى عشر: ذكر ألفاظ الجرح المجمل والجرح المفسر.

* الباب الثانى عشر: ذكر أساليب أئمة الجرح والتعديل فى الكلام على الرواة.

وأما القسم الثانى:

فهو عبارة عن فوائد وقواعد مستفادة من كتب المصطلح وكتب التراجم وكتب العلل وتفصيل ذلك يأتى فى محله إن شاء الله.

وأما القسم الثالث:

فهو عبارة عن معجم لأئمة الجرح والتعديل المذكورين فى رسالة الذهبى

مع زيادة عليهم إن شاء الله، أذكر في ترجمة كل إمام منهم سنة ميلاده ووفاته إن أمكن، وبلده ومذهبه الاعتقادي والفقهى، لأن بمعرفة سنة ميلاده ووفاته ومعرفة ذلك بالنسبة للراوى يستطيع الطالب أن يعرف هل الإمام عاصر الراوى أم لا، لأن كلام المعاصر مقدم على كلام المتأخر، وإذا علم مذهب الإمام ومذهب الراوى فإن كانا مختلفين فقد يكون الجرح بسبب ذلك، وإذا عرف الطالب بلد الإمام وبلد الراوى عرف وزن الكلام جرحاً وتعديلاً، ولا سيما عند التعارض لأن بلد الرجل أعرف به إذا كان أهلاً للكلام فى الرواة، وإذا علم التشدد منهم والمتساهل والمعتدل، استطاع الطالب أن يعرف من يقدم كلامه فى الترجمة.

وأئمة الجرح والتعديل الذين لهم كتب دونوا فيها كلامهم أو دونها تلامذتهم ووقفت عليها أقوم بعمل دراسة تفصيلية لها، إن شاء الله تعالى وأوضح شرط كل إمام فى كتابه إن كان له شرط ومدى الوفاء بذلك، وأوضح اصطلاحاته فى ذلك الكتاب ومنهجه فيه، حتى يتمكن طالب العلم من الوقوف على الصواب إن شاء الله. وأجعل ذلك فى ترجمة صاحب الكتاب.

إذا علمت هذا، فهناك أمور ينبغى أن أنه عليها وهى منهجى فى الكتاب وبيان لطريقتى فيه والله المستعان.

○ الأمر الأول:

وهو من أهم هذه الأمور، أننى أذكر اللفظ من ألفاظ الجرح والتعديل وأجعله فى المرتبة التى تليق به، وأذكر ترجمة من التراجم تشهد لذلك، وليس معنى ذلك أن ما أذكره من قول هو القول الأول والأخير فى حال صاحب الترجمة، بل من أراد الوقوف على حال صاحب الترجمة فليرجع إلى مظان ذلك وهى كتب الجرح والتعديل، ليقف على ما قيل فى الراوى ثم يحكم عليه بما يستحق، وستجد إن شاء الله تعالى أثناء الكتاب بعض تنبيهات على ذلك وتركت التنبيه فى أكثر التراجم اكتفاء بما ذكرته هنا والله أعلم.

السييل إلى معرفة معنى أى لفظ من ألفاظ الجرح والتعديل، يكون إما بنص من الإمام نفسه كأن يقول: إذا قلتُ كذا فمعناه كذا، أو بنص من تلميذ له أو من إمام آخر، أو باستقراء للمواضع التى ورد فيها هذا اللفظ، أو بمقارنة كلام الإمام مع كلام بقية الأئمة، لأن كلامهم فى الغالب يقوى بعضه بعضاً ويفسر بعضه بعضاً وإن كان يظهر لِدَى كثير من الناس التعارض لكن الجمع كثيراً ما يكون ميسوراً، والله أعلم.

وأيضاً يعرف معنى ألفاظ الجرح أو التعديل إما بالرجوع إلى اللغة - لكن الاصطلاح مقدم على اللغة فى ذلك إذا تعارضاً -، أو بالرجوع إلى عرف المتكلم أو بالنظر فى كتب الأمثال العربية وهكذا.

○ الثالث:

هذه الألفاظ التى جمعتها ليست على سبيل الحصر - وإن كان الحصر ممكناً خلافاً لبعضهم - لكن هذه الألفاظ تعتبر أساساً كاملاً وشاملاً - إن شاء الله تعالى - لغيرها من الألفاظ فما بقى من الألفاظ قليل جداً ويقاس على ما ذكرته، وإنما أهملت ما أهملت لأنه بنفس معنى الذى ذكرت مع اختلاف قليل فى اللفظ، كأن يقال فلان : « لا بأس به » ويأتى بلفظ آخر : « فلان ما به بأس » ويأتى بلفظ آخر : « ليس به بأس » وقس على ذلك.

○ الرابع:

كثير من الألفاظ التى يقف عليها القارىء فى هذا الكتاب ربما وقفت عليها فى أكثر من خمس تراجم، أو فى ترجمة واحدة لكن فى مواضع متعددة، فإذا نشطت ورأيت أن من ذكر كل الموضوع أو أكثرها فائدة سردت الموضوع التى ورد فيها هذا اللفظ، وإلا اكتفيت بموضع واحد أو ترجمة واحدة خشية الملل أو تسويد الصحيفة بما ليس وراءه كبير طائل.

○ الخامس:

لا ألزم الرجوع إلى كتب اللغة في كل لفظة جرحاً أو تعديلاً، لأن ذلك يقتضى كبر الكتاب جداً لتحصيل ما هو حاصل، لكن إذا كانت هناك ألفاظ يظن أنها غريبة رجعت إلى مصادر ذلك وأشارت إليه.

○ السادس:

اعلم أن ألفاظ الجرح والتعديل تستمد قوتها من منزلة قائلها فهماً واعتدالاً وحُسنَ زمان، وكذا من عموم لفظها، فليس قول المتساهل والمتشدد كقول المعتدل، وليس قول أحدهم: «ما رأيت أحسن من فلان» وهو في الأزمنة المشهورة بالعلم والفضل كقول المتأخر، وليس قول أحدهم: «فلان يكفى قبيلة» كقول آخر: «فلان يكفى أهل الدنيا» وهكذا.

○ السابع:

المعيار في وضع هذا اللفظ في هذه المرتبة وذاك في تلك هو دلالة اللفظ بمفرده ومعناه المتجرد عن القرائن، فقد تقال كلمة رفيعة المدح في رجل ليس حاله هكذا أو العكس، فالعبرة بدلالة اللفظ - كما سبق تفصيل كيفية معرفة دلالاته في الأمر الثاني - لا بمن قيل فيه هذا اللفظ، والله أعلم.

○ الثامن:

أذكر كلام الأئمة فإن كان لي قول أذكره بعد قولي: «اه» أو أذكر رقم الجزء والصفحة وأشير إلى المرجع الذي أخذت منه وما بعده فهو كلامي أو أقول: «قلت»:

○ التاسع:

إذا ذكرت لفظاً من ألفاظ الجرح والتعديل فأنا لا ألقت إلى قائل هذا اللفظ، هل هو متشدد أو متساهل أو معتدل، أو فوق الذي تكلم فيه أو دونه، أو غير ذلك من أمور، لأن قصدي بيان اللفظ ومعناه، أما الذي يريد أن يبحث

في حال الرجل المترجم له ويحكم عليه بما يستحق فلا بد أن يراعى ما تقدم.

○ العاشر:

أكثر ألفاظ الجرح والتعديل قد دُوِّنت في كتب قائلها أو في كتب تلامذتهم، لكن هناك أيضاً كثير من الألفاظ وقفت عليها في كتب المتأخرين، والمقصود من عملي هذا هو معرفة معنى اللفظ لغة واصطلاحاً، أما الذي يبحث في حال الراوى فعليه معرفة صحة الأسانيد إلى الإمام الذي تكلم في هذا الراوى بالجرح أو بالتعديل، لأن الألفاظ التي لم أبحث في أسانيدها أكثرها متكرر وموجود في أقوال الأئمة، فإن لم تصح هذه اللفظة مثلاً عن ابن مهدي فهي موجودة في كلام غيره، وهكذا أما القليل من ذلك فإن صح الإسناد به فقد بَيَّنْتُ معنى اللفظ ومنزله مدحاً وقدحاً وإلا فلا ضرر، والله أعلم.

○ الحادى عشر:

أرقام الصفحات والأجزاء وأسماء المراجع أثرت أن أدخلها داخل الكتاب لا في الحاشية لسببين، الأول: كثرة ذلك مما يثقل الحاشية. الثاني: أن ذلك يتعب القارئ، لأنه إذا كان يقرأ ثم وجد رقم (١) مثلاً فإنه ينزل إلى رقم (١) في الحاشية، فيقرأ رقم الجزء والصفحة واسم المرجع ثم يرفع بصره في متن الكتاب إلى رقم (١) ليبدأ من حيث انتهى، ففي هذا مشقة على القارئ، وهذا خلاف لما تعارف عليه بعض المؤلفين، وقد أعجبنى في هذا صنيع الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني - حفظه الله تعالى - ومتع به ونفع به المسلمون، وإن كان في بعض الحالات يَحْسُنُ كتابة ذلك في الحاشية.

وأيضاً إذا نقلت قولاً أو ترجمة من «التاريخ الكبير للبخارى» أو «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازى أو ما شابههما فإني أعزوه إلى رقم الجزء والصفحة حسب المطبوعة التي بين يدي لا حسب تقسيم وتجزئة المؤلف، وفي ذلك من التيسير على الطالب في الوقوف على ما ذكرته ما لا يخفى على طالب علم خلافاً لبعض المؤلفين والله أعلم.

○ الثاني عشر:

إذا ذكرت عدة تراجم من عدة مراجع تشهد لما قلته، فكان ينبغي أن أبدأ بذكر الأقدم فالأقدم من المراجع أو من الأئمة، لكن قد أخالف ذلك لزيادة بيان من المتأخر، أو لأنى لم أقف على كتاب الإمام نفسه إلا بعد تدوينى للمسألة من كتاب المتأخر عنه، وأرى فى ذلك نسبة الفائدة إليه، وقد أشير إلى موضع ذلك فى كتاب المتقدم وقد لا أشير والأمر سهل، والله أعلم.

○ الثالث عشر:

النادر جداً من الألفاظ أو العبارات قد يجدها القارئ غير معزوة إلى مصدر، وهذا إما لأنى نسيت الموضع الذى وقفت عليه فيه، أو لأنى اكتفيت بشهرتها، أو لأنى قد سبق لى ذكرها مفصلة والله أعلم.

○ الرابع عشر:

ألفاظ المرتبة الواحدة لا يظن طالب علم أنها سواء من كل ناحية، بل تجد فى المرتبة الواحدة اختلافاً، وأن هذا اللفظ أرفع من ذاك أو أردأ منه، لكن المعيار فى تقسيم المراتب هو تشابه الألفاظ وتقاربها لا اتحادها دائماً من كل وجه، ولو راعيت فى تقسيم المراتب هذه الفروق لكانت المراتب أضعاف أضعاف ما ترى، والأئمة السابقون قسموا المراتب فما زادوا على اثنتى عشرة مرتبة فيما أعلم، لكن ألفاظ أى مرتبة بحملتها أعلى من التى بعدها ودون التى فوقها، والله تعالى أعلم. ويزداد الأمر غموضاً فى بعض الألفاظ من المراتب التى يصلح أهلها للشواهد والمتابعات، وكان أهم ما يهمنى ألا ينتقل لفظ من ألفاظ الشواهد إلى ألفاظ الاحتجاج أو الرد، وإن كنت أخرى ما استطعت وضع كل لفظ فى محله وأسأل الله أن أكون قد وقفت فى هذا.

وإذا قلت فى بداية كل مرتبة: عند ابن أنى حاتم أو العراقى أو الحافظ ابن حجر.... كذا وكذا من الألفاظ فليس معناه أنهم قالوا هذا اللفظ فى هذه المرتبة حسب ترتيبي أنا فقد أذكر كلاماً لأحدهم فى الثانية من مراتب التعديل وقد

ذكره حسب ترتيبه في الرابعة ولكن العبرة بمعنى اللفظ، والله أعلم.

○ الخامس عشر:

عن إطلاق: «قال الحافظ» فأنا أقصد بذلك حافظ عصره وقريع دهره خاتمة الحفاظ وياقوتة المحدثين شهاب الدين أبا الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - رحمه الله تعالى -، أما غيره فأنا أقيد وأقول: قال الحافظ فلان..... والله أعلم.

○ السادس عشر:

لما كانت الألفاظ والفوائد كثيرة العدد جداً، ولو فعلت لها فهرساً مفصلاً لجاء في نحو خمس أو رُبع الكتاب، ولظروف ما رأيت أن أجمل في الفهرس وأجعل الألفاظ بالخط الأسود السميك أو بالأحمر إن تيسر ذلك، إما في هذه الطبعة أو في غيرها إن شاء الله تعالى ليسهل على الطالب معرفة أى لفظ ومكانه، والله أعلم.

○ السابع عشر:

كنت أود أن يصدر الكتاب بأقسامه الثلاثة مرة واحدة، ولكن أشار عليّ بعض طلبة العلم - جزاهم الله عنى خيراً - بطبع القسم الأول ويلحقه ما بعده إن شاء الله، فقد يقف القارئ على أشياء تشكل عليه - مع ظني أنني قد بينت كل ما يحتاج إلى بيان فيما أعلم - فلعله يقف على ما يشفى علته في الجزئين الآخرين والله أعلم.^(١)

□ كلمة شكر □

أولاً أحمد ربى وأشكره أن حبب إليّ طلب العلم وخاصة علوم الحديث، وأسأله سبحانه مزيداً من التوفيق والسداد، وفي نهاية هذه المقدمة أتقدم بكل شكرى لشيخى المبارك أبى عبد الرحمن مقبل بن هادى الوادعى حفظه الله تعالى،

(١) الثامن عشر: قد أذكر عدة ألفاظ متتابعة في الجرح أو التعديل، وأتبع ذلك بقول: قاله فلان، وأنا أقصد بذلك غالباً القول الأخير من هذه الألفاظ.

على تشجيعه لى فى هذا الكتاب ونصائحه المباركة النافعة لى بين الحين والآخر،
وبذله بعض وقته لمراجعة بعض أبواب هذا الكتاب، فجزاه الله عنى خيراً وجعله
مباركاً أينما كان وكفاه شر كل ذى شر هو آخذ بناصيته، كما أتقدم بالشكر أيضاً
لجميع إخوانى الذين ساعدونى فى مراجعة ومقابلة الكتاب، فجزاهم الله عنى خيراً
كثيراً.

وأخيراً أسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل صالحاً ولوجهه خالصاً،
وأن يخفف به عنا وأن يفرج به كربتنا فى الدارين، وأن ينفع به كاتبه ووالديه
وأهله وذريته وقارئة ومن نظر فيه..... آمين.
وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه الفقير إلى عفو ربه:
أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل
نزىل مأرب - وادى عبيدة
مصر - المنصورة - السنيطة
الجمعة ٢٦ / صفر / ١٤٠٩ هـ.

□ الباب الأول □

(ذكر مراتب الجرح والتعديل مُرتَّبَةً من أعلى مراتب التعديل إلى
أردأ مراتب التجريح)

اعلم أن بعض الأئمة رتب مراتب الجرح والتعديل ترتيباً خلاف ما
اخترت، فذكر أعلى مراتب التعديل وانتهى بأقلها ثم بدأ بأردأ مراتب التجريح
وانتهى بأخفها، ولكنى اخترت صنيع ابن أبى حاتم وابن الصلاح وابن حجر
رحمهم الله تعالى، في ذكر مراتب التعديل من أعلاها إلى أقلها، ثم بدأت بذكر
مراتب الجرح الخفيف وانتهيت بأردأ مراتب التجريح، لينخرط الجميع في نسق
واحد فتكون أولى المراتب هي أعلى مراتب التعديل، ويبدأ التعديل بخفف شيئاً
فشيئاً حتى نصل إلى بداية الجرح فيزداد شيئاً فشيئاً حتى تصلى إلى أردأ التجريح،
والأمر سهل، والله أعلم.

□ أولاً: ذكر مراتب التعديل □

○ المرتبة الأولى:

ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في كتاب «تقريب التهذيب» أن
أولى المراتب هم الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وقد اعترض على ذلك العلامة
محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني رحمه الله في كتابه «توضيح الأفكار» فقال:
«واعلم أنه جعل الحافظ ابن حجر أولى المراتب كونه صحابياً..... وظاهر هذا
أن كونه صحابياً قد تضمن أنه ثقة حافظ، فصفة الصحبة قد تكفلت بالعدالة
والضبط، وهذا لا إشكال فيه بالنظر إلى العدالة على أصل أئمة الحديث، ولكن

بالنظر إلى الضبط والحفظ لا يخلو عن الإشكال، إذ الحفظ وعدمه من لوازم البشرية لا ينافي الصحة؛ بل لا ينافي النبوة، فقد صح عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه نسي في صلاته وغيرها، فكيف يجعل كون الراوى صحابياً أبلغ من الموصوف بأوثق الناس ونحوه، والصحة لا تنافي النسيان وعدم الحفظ بل قد ثبت في « صحيح البخارى » نسيان عمر لقصة التيمم وتذكير عمار له بها ولم يذكر، بل قد ثبت أنه قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: « رحم الله فلانا لقد ذكرنى البارحة آية كنت أنسيتها..... » اهـ (٢٦٣/٢ - ٢٦٤).

قلت: كذا قال العلامة الصنعانى رحمه الله وتبعه على ذلك كثير من طلبة العلم، وعندى أن ما صنعه الحافظ ابن حجر رحمه الله يمكن أن يكون له وجه وإن لم أتبعه فى صنيعه - والدفاع عما صنعه الحافظ ابن حجر رحمه الله يكون من وجوه:

الأول: أن قول الصنعانى رحمه الله: بأن الصحة بل والنبوة لا تنافي النسيان، صحيح ولكن يمكن أن يقال: والنسيان أيضاً لا ينافي الضبط، فقد ذكر العلامة النقادة المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلى الثمانى رحمه الله تعالى فى كتابه « التكميل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل » أن النسيان لا يلزم منه اختلال الضبط، قال: « فإن الناسى إن نسى الحديث أصلاً لم يحدث به البتة، وكيف يحدث به وهو ناس له؟ قال: وإن عرض له تردد فى قصة أو فى بعضها فإنه إذا كان ضابطاً لم يحدث بها أو يحدث بها ويبين التردد والشك، فالضابط هو الذى لا يحدث إلا بما يتقنه فما لم يتقنه لم يحدث به أو يبين شكه..... ».

وقال فى موضع آخر: « النسيان لا يلزم منه خلل الضبط، لأن غايته أنه كان أولاً يحفظ أحاديث فحدث بها ثم نسيها فلم يحدث بها، وأما الوهم فإن كان يسيراً يقع مثله للمالك وشعبة وكبار الثقات فلا يستحق أن يسمى خللاً فى الضبط..... » انظر (ص ٦٠)، وما بعدها من « التكميل »، وكذا (ص ٧٤٠).

الوجه الثانى: أن السخاوى رحمه الله ذكر أن الخلاف فى مسألة قبول

زيادة الثقة وردها فيمن دون الصحابي بالاتفاق، فقد قال السخاوي رحمه الله في «فتح المغيث»: «إذا صح السند إلى الصحابي فهي مقبولة بالاتفاق» اهـ. (٢١٨/١) ومعلوم أنهم يردون زيادة الثقة إذا كانت مخالفة لرواية من هو أرجح منه على تفاصيل تأتي في محلها إن شاء الله، أما الصحابي إذا تفرد بزيادة لم يروها غيره من الصحابة سواء كان عددهم أكثر أو كانوا أحفظ منه فلا تُرد، يوضح ذلك:

الوجه الثالث: أن الذي ينظر في كتب العلل والكتب التي فيها تخريج الأحاديث يجد أن صنيع الحافظ أو الحفاظ في حكمهم على لفظة ما أو جملة أو حديث كامل بالشذوذ أو النكارة كل ذلك راجع إلى من هو دون الصحابي، ولم أقف على حديث يخطئون فيه الصحابي بحجة أن من بعده من حفاظ التابعين اختلفوا عليه فيه وإن وُجد ذلك فهو نادر جداً بالنسبة لغيره، واختلاف الحفاظ على راو يدل على أن الوهم منه لا منهم، نعم قد يوهمون الصحابي إذا خالف من هو أرجح منه، كأن يقدموا رواية نساء النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في صفة الاغتسال وما كان يفعله في البيت صلى الله عليه وعلى آله وسلم على قول غيرهن من الصحابة لأنهن رضى الله عنهن أعلم بذلك من غيرهن وهكذا، هذا مع أن من وصف ممن دون الصحابة بأنه من أوثق الناس لم يسلم مع ذلك من اعتراض على بعض رواياته إما في المتن وإما في الإسناد أو فيهما، فما سلم من ذلك مالك، وهو النجم إذا ذكر الأثر، وما سلم من ذلك شعبة وهو شعبة، وغيرهما.

الوجه الرابع: أن الحافظ ذكر الصحابة لشرفهم كما صرح بذلك في «تقريبه» وربما أنه لم يقصد بذلك التعديل المتعارف عليه من الأئمة.

وقد حررت هذا الجواب دفاعاً عن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، فمثله يلتبس لقوله المخرج قبل الحكم بتخطئته، وإن كنت أرى أن أبدأ ألفاظ هذه المرتبة بما ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية تبعاً لما عليه الأكثر والله المستعان.

□ ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب التعديل □

ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى أن من ألفاظ هذه المرتبة: من أكد مدحُه، إما بأفعل (كأوثق الناس)، أو بتكرير الصفة لفظاً (كثقة ثقة) أو معنى (كثقة حافظ).... كما في: «التقريب»، وزاد تلميذه السخاوى رحمه الله تعالى: «أصدق البشر وأوثق الخلق»، قال: وألحق الحافظ: «إليه المنتهى في الثبت» قال: ويلها - وإن كان في نفس المرتبة - «فلان لا يسأل عن مثله» قال: وهل يلتحق بها: «لا أعرف له نظيراً في الدنيا»؟ قال: محتمل اهـ. قلت: ووجه قوله: «محتمل» أن ذلك قد يذكر ولا يُقصد به المدح في الحديث، ولكن يقصد به المدح في العبادة والزهد والفضل أو التمسك بالسنة والدفاع عنها.... أما إذا قصد بذلك الحديث فلا شك أن هذا اللفظ يكون من ألفاظ هذه المرتبة، مع مراعاة أن هذا القول يستمد قوته من علو قدر قائله وارتفاع منزلته، والله أعلم.

وأما عدُّ السخاوى رحمه الله قولهم: «فلان لا يسأل عن مثله» من ألفاظ هذه المرتبة، ففيه الاحتمال السابق، بل قد يردُّ على سبيل الجرح الشديد كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى، وإن كان الغالب على هذا اللفظ إطلاقه في التعديل، وكذا عدُّ السخاوى قولهم: «أصدق البشر» لا يخلو من تأمل، ووجهه ما قد سبق، وإن كان أبو أسامة قال في زائدة بن قدامة الإمام: «كان من أصدق الناس وأبرهم» كما في «تذكرة الحفاظ» (٢١٥/١) لكن اللفظ بمفرده محتمل كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

وقول الحافظ: «....أو بتكرير الصفة لفظاً» «كثقة ثقة»، قال الحافظ السخاوى ومن قبله الحافظ العراقي: «لأن التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالي منه».

قال السخاوى: «وعلى هذا فما زاد على مرتين مثلاً يكون أعلى منه كقول ابن سعد فى شعبة: ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث»، وقال أيضاً: «وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة: حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة.....تسع مرات - وكأنه سكت لانقطاع نفسه -» (٣٦٣/١) «فتح المغيث».

وزاد السخاوى رحمه الله فى هذه المرتبة قولهم: «عدل ضابط» .. وعندى فى ذلك نظر لأن قولهم: «ثقة» والذى محله المرتبة الثانية معناه أنه عدل ضابط، ألا ترى تعريفهم للحديث الصحيح بأنه الحديث الذى يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه.....، وهم لا يقصدون بذلك أن يكون راويه فى أعلى مراتب التعديل ولا بد ، بل هو عام يدخل فيه أهل هذه المرتبة والتى تليها، وإلا لما كان هناك من الأحاديث التى يحكم بصحتها إلا القليل النادر والله أعلم.

ومن ناحية تكرير اللفظ فلا شك أنه كلما تكرر الوصف بالمدح ارتفع الحكم، إلا أن تظهر قرينة تدل على أن التكرير قصد منه البيان والتفسير لا التأكيد كقولهم : «فلان صدوق لا بأس به أو صدوق صالح.....» إلخ.

* * *

□ ذكر ألفاظ أخرى وقفت عليها فى هذه المرتبة □

○ فمن ذلك: قولهم فى الراوى: «ثقة ثبت» واعلم أن وصفهم للراوى بأنه «ثقة ثبت» وإن كان من ألفاظ التعديل الرفيعة، إلا أنه لا يلزم منه أن الراوى لا يوجد فى حديثه بعض الاختلاف فقد قال عبد الرحمن بن مهدي فى الحكم بن عتيبة: «ثقة ثبت ولكن يختلف» يعنى حديثه كما فى «الجرح والتعديل» (١٢٤/٣) وكما قال ابن أبى مريم عن ابن معين فى ترجمة حبيب بن أبى ثابت

قيس بن دينار: «ثقة حجة»، قيل له: ثبت؟ قال: نعم إنما روى حديثين، قال: أظن يحيى يريد منكرين حديث «المستحاضة» وحديث «القبلة للصائم» (١٧٨/٢) «تهذيب التهذيب» وفيه دليل على أن قولهم: «ثبت» لا ينفي النادر من الوهم والله أعلم.

○ ونحو ذلك قولهم في الراوى: «ثقة ما أثبت حديثه» أو «ما أقول إن أحداً أثبت منه في الحديث» قاله ابن المدينى في إسماعيل بن علية (٢١٧/١) من «الميزان».

○ وقول أحد أئمة الحديث: «خلقت ببغداد مثلاً فلاناً» فهذا يدل على أنه خليفة له ومنزله تقرب من منزلة هذا الإمام -، ونحو قول أبى زرعة في على بن نصر الجهضمي: «كنت أرجو أن يكون خلفاً»، والجهضمي قد وثقه أبو حاتم وأطب في ذكره والثناء عليه انظر «الجرح والتعديل» (٢٠٧/٦).

○ وقولهم: «فلان ركن من أركان الحديث» ويزداد هذا القول قوة إذا شد القائل على يده، فهذا يشير إلى ثقته وتثبته وتأكد القائل مما يقول والله أعلم.

○ قولهم: «فلان مجمع على ثقته في الحديث» أو «متفق على ثقته وأمانته والاحتجاج به» وكقول ابن المدينى: «اجتمع أهل البصرة على عدالة أبى عمر الحوضي وعبد الله بن رجاء.....» (٣٥٥/١٠) «النبلاء».

والحوضي قال فيه أحمد: «هو ثبت لا يؤخذ عليه حرف واحد»، والاجتماع هنا على العدالة في الرواية لا الدين فقط، بل قد يقولون: «عدل» على من هو من أهل هذه المرتبة.

الأول: أن قولهم في الراوى: «متفق عليه» قد يذكروته ويقصدون بذلك العدالة في الرواية كما جاء في «تهذيب التهذيب»: قال الخليلي في عباس ابن محمد بن حاتم: «متفق عليه»، قال الحافظ: «يعنى على عدالته وإلا

فالشيخان لم يخرج له واحد منهما» (١٣٠/٥).

الثاني: وجدت من صنيع الحافظ الذهبي أنه يطلق قوله: «متفق عليه» ويقصد بذلك أن حديث الراوى فى الكتب الستة، ويكثر من ذلك محقق «الضعفاء الكبير للعقيلي» انظر ترجمة عاصم بن أبى النجود بهدلة وغيرها.... وهذا بخلاف ما نحن فيه والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «حدثنا فلان وهو فى الثبوت كالأسطوانة» كما فى ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق السبيعي (٢٠٨/١) «الميزان». ونحو هذا القول قولهم: «فلان أوثق من أساطين مسجد الجامع».

ونحوه قول إسماعيل بن أبى خالد فى قيس بن أبى حازم: حدثنا قيس هذه الأسطوانة (٣٨٨/٨) «تهذيب التهذيب». لكنهم قد يذكرون لفظ: «الأسطوانة» ويقصدون أنه فى خشوعه وثباته كالأسطوانة، قال أحمد بن سنان: «ما رأينا عالماً قط أحسن صلاة من يزيد بن هارون يقوم كأنه اسطوانة» (٣٤٠/١٤) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «فلان ثقة مسند عديم النظير»، «وثقة كبير الشأن»، «وثقة عدل»، «وثقة نظيف الإسناد» أى ينتقى فى الرواية فلا يحدث عن المجهولين والمتروكين والضعفاء، والحدث الذى ينتقى فى الروايات قد بلغ الدرجة العليا فى العدالة والفهم، أما من جهة العدالة: فتركه للرواية عن الضعفاء يدل على ورع عنده، لأن إظهار كثرة الروايات أمر محبب لدى نفوس المحدثين، ومن صبر على الرواية عن الثقات فقط فلا شك أن حديثه لا يكثر جداً كما لو حدث عن كل أحد، وسيأتى إن شاء الله تفصيل ذلك.

وأما من جهة الفهم: فإنه لا يترك الرواية عن الضعفاء إلا من كان له بصر وتميز لأحوال ومراتب الرواة، ومن هذا حاله فهذه المرتبة محله، والله أعلم.

○ أما قولهم: «ثقة حلو الحديث» فإن كان السبب فى ذلك انتقاؤه فى الروايات فهذا محله، وإلا فقد يكون سبب حلاوة حديثه هو علو إسناده، أو غير

ذلك ولا يلزم من ذلك أن يكون محله هنا، وهذا اللفظ قاله أحمد في زكرياء ابن أبي زائدة انظر (٧٣/٢) «الميزان».

○ وقولهم: «إليه المنتهى في الثقة».

○ وقول أحدهم: «إذا وافقني فلان فلا أبالي من خالفني» كما قاله يحيى بن سعيد القطان في عفان بن مسلم الصفار (٨١/٣) «الميزان».

○ ونحوه: «لو خالفني فلان وأنا أحفظ سماعي لتركت حفظي لحفظه» وكقول حماد بن زيد في شعبة: «إذا خالفني صرت إليه» (٢٠٦/٧) «النبلاء». وسئل حماد عن سبب ذلك قال: «إن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث عشرين مرة وأنا أَرْضَى أن أسمعُه مرة» (٢١٩/٧) «النبلاء». وقيل فيه أيضاً: كان يكرر، وسيأتي أن هذا قد يُدْمُ به بعض الرواة على سبيل التبدل وعدم سرعة الفهم.

ونحو هذا اللفظ ما جاء عن أحمد أنه حدث بحديث عن سفيان، فقال حسين بن منصور: «خالفك يحيى بن يحيى» فقال: «كيف قال يحيى؟» قال: «فأخبرته، فضرب على حديثه وقال: «لا خير فيما خالف فيه يحيى بن يحيى»» (٥١٥/١٠) «النبلاء».

○ وقولهم: «فلان أحد الأعلام الأثبات» وأما قولهم: «أحد الأعلام» فقط فلا ينفي اللين في الحديث، كما قال الذهبي في نعيم بن حماد الخزازي (٢٦٧/٤) «الميزان»، ومن نظر في تراجم «تذكرة الحفاظ» للذهبي علم أن كثيراً من التراجم يطلق فيها الذهبي رحمه الله هذا القول ومع ذلك يتكلم في حديث الراوى، بل وقد يتكلم في عدالته، والله أعلم.

○ وقولهم في الراوى: «فلان ثقة وزيادة» قاله أحمد في عمارة بن عمير (٣٦٧/٦) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «فلان ثقة من أهل المعرفة».

○ وقولهم في الراوى: «فلان حجة، أو حجة بلا نزاع، أو حجة وفاقاً، أو حجة فيما يرويه محصل لما يمليه، أو حجة الله على عباده، أو حجة بين الله وبين عباده في الأرض، أو حديثه حجة أحج ما يكون، أو من حجج الله على خلقه». وقول الشافعى في مالك: «حجة الله تعالى على خلقه بعد التابعين» (٨/١٠) «تهذيب التهذيب».

فقد صرح السخاوى رحمه الله ومن قبله الحافظ الذهبى أن قولهم في الراوى: «حجة» أعلى من قولهم: «ثقة» كما في «تذكرة الحفاظ» ترجمة المفيد أبى بكر محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب (٩٧٩/٣)، وكما في «فتح المغيـث» (٣٦٤/١). ومعنى قولهم: «فلان حجة» أى أنه يؤخذ بروايته، ورأيه، وسيرته، وشمائله.

○ وقولهم: «فلان رجل صالح يتقن حديثه لا يزيد ولا ينقص» قاله أبو حاتم في موسى بن على بن رباح.

○ وقول الذهبى: «فلان قفز القنطرة بل قفز من الجانب الشرقى إلى الجانب الغربى» ذكر ذلك الذهبى في ترجمة يحيى بن معين بعد أن ذكر فيه قول أحمد: «أكره الكتابة عن أجباب في المحنة كيحى وأبى نصر التمار....» قال الذهبى: «وإنما ذكرته عبرة ليُعَلِّمَ أن ليس كل كلام وقع في حافظ كبير بمؤثر فيه بوجه، ويحى فقد قفز القنطرة بل قفز من الجانب الشرقى إلى الجانب الغربى» (٤١٠/٤) «الميزان» أما قولهم: «قفز القنطرة» بمفرده، فقد قاله أبو الحسن المقدسى رحمه الله فيمن خُرج له في الصحيح كان يقول: «هذا جاوز القنطرة»، قال الحافظ: «يعنى أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه»، كما في «مقدمة الفتح». ولا يخفى أن هذا اللفظ لا يلزم منه أن يكون من أهل هذه المرتبة، فقد قال الذهبى في ترجمة عبد السلام بن حفص: «وروى عنه خالد بن مخلد، وخالد ذو مناكير عدة لكنه قفز القنطرة» (٦١٥/٢) «الميزان».

نعم يكون من هؤلاء من هو في الدرجة العليا، كما قال الذهبى في عبد الله بن محمد بن أبى شيبه الحافظ الكبير الحجة أبى بكر: «من قفز القنطرة وإليه المنتهى في الثقة» (٤٩٠/٢) «الميزان». وكقول أبى على الحافظ في ابن جوصاء

الإمام: «هذا إمام من أئمة المسلمين قد جاز القنطرة» (٧٩٧/٣) «تذكرة الحفاظ»، وابن جوصاء لم يخرج له في «الصحاحين». وقد ورد هذا اللفظ بصيغة أخرى، كقول الذهبي في محمد بن كثير العبدى: «الرجل ممن طَفَر القنطرة، وما علمنا له شيئاً منكراً يُلَيَّن به» (٣٨٤/١٠) «النبلاء».

وكقوله أيضاً في إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس: «الرجل وثب إلى ذلك البر واعتمده صاحبنا «الصحاحين»، ولا ريب أنه صاحب أفراد، ومناكير تنغمر في سعة ما روى فإنه من أوعية العلم» اهـ.

○ وقولهم في الرواية: «هو ثقة الحديث جداً».

○ وقولهم: «فلان ريحانة المحدثين أو سيد المحدثين».

○ وقولهم: «فلان متين» وهذا أعلى من قولهم: «ثقة»، يدل ذلك على هذا أن محمد بن يحيى الذهلي قال هذا اللفظ في حجاج الصواف فقال ابن خزيمة رحمه الله: «يريد أنه ثقة حافظ» (٢٠٣/٢ - ٢٠٤) «تهذيب التهذيب»^(١).

○ وقولهم: «فلان فوق الثقة جبل». قاله الدارقطني في الحسن بن عبد العزيز الجروى كما في «تهذيب التهذيب» (٢٩٢/٢) وانظر «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص ١٩٤)، وكذا قولهم: «فلان جبل من الجبال أو من الجبال الرواسي أو جبل». والجبل سيد القوم وعالمهم، ويستعار للمجد والشرف اهـ. (٩٧/١١) «لسان العرب».

وأكثر ما يطلق هذا اللفظ على سبيل المدح، وهو في الحديث بمعنى الراسخ الثبت في الرواية، لكنني وقفت على استعماله في العبادة، ووقفت أيضاً على استعماله في التجريح، كما في «المغنى» للذهبي وترجمة أحمد بن عبد الله بن خالد الجوباري ويقال الجوباري: قال الذهبي: «في عصر شيوخ الأئمة كذاب جبل» (٤٣/١) وهذا غاية في القدح والله المستعان، وقال الذهبي في حبة بن جوين العرنى: «شيعي جبل» كما في «المستدرک» (١١٢/٣).

(١) وحجتى في إدخال هذا اللفظ في هذه المرتبة تفسير ابن خزيمة رحمه الله وإلا فالظاهر أن هذا اللفظ من ألفاظ المرتبة. والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ثقة يفصل الألفاظ أو ثقة يفصل بين الواو والفاء أو بين الياء التاء». ومعنى قولهم: «ثقة يفصل الألفاظ» أى أنه يفرق بين حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وعن..... إلخ وهذا يدل على غاية الإتقان وسيأتى نحو ذلك قريباً.

○ وقولهم: «ما بين لاتبها أوثق من فلان أو أوثق من برأ الله فى الحديث هو فلان أو ليس على بسيط الأرض أوثق من فلان أو ما رأيت أسود الرأس أوثق من فلان أو أوثق من بال على تراب» إلخ.

○ وقولهم: «فلان أجل من أن يقال فيه ثقة» أو «ما إذا سئل أحدهم عن راو أهو ثقة؟ فقال: وزاد» كما فى (٣٥/٧) «تاريخ بغداد». ونحوه قول ابن معين فى عطاء بن يزيد: «ثقة كفاية» كما فى «كلام ابن معين فى الرجال رواية أبى خالد الدقاق» (ص ٥٣).

○ قولهم: «فلان شكه يقين أو شكه كيقين غيره أو شكه أحسن أو أحب إلئى من يقين غيره» قال بعض ذلك وكيع فى مسعر بن كدام الهلالى (١٨٨/١) «تذكرة الحفاظ»، وقال بعضه شعبة فى عبد الله بن عون (١٥٦/١) «تذكرة الحفاظ»، ونحو ذلك قول شعبة فى ترجمة عمر بن قيس المكى: «لأن أكتب عن ابن عون: «أحسب» «أحسب» أحبُّ إلى من أن أكتب عن سندل - وهو لقب عمر-: «أشهد» «أشهد» وكان سندل يقول: أشهد على عطاء أشهد على ابن عباس. ونحو ذلك قول أبى نعيم: «كان مسعر شكاكاً فى حديثه وليس يخطئ فى شيء من حديثه إلا فى حديث واحد.....» وكان الأعمش يقول: «شيطان مسعر يستضعفه فيشككه فى الحديث» (١١٤/١٠) «تهذيب التهذيب». وقول أبى داود فى محمد بن النوشجان السويدي: «ثقة حدثنا عنه أحمد كان صاحب شكوك رجع الناس من عند عبد الرزاق بثلاثين ألفاً ورجع بأربعة آلاف» (٣٢٦/٣) «تاريخ بغداد».

ووجه مدح من يشك فى حديثه أن ورعه يمنعه من أن يحدث بما يشك

فيه، وهذا يدل على مزيد احتياط وتحفظ، أما غير العدل فإنه مجازف ومتساهل والله أعلم.

○ قولهم: «هو ممن حفظ العلم على أمة محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم» كما قال ابن المديني في الأعمش (٢٢٣/٤) «تهذيب التهذيب».

○ قولهم: «فلان مُصَحَّف» وهذا اللفظ يطلق والمراد به الصدق في الرواية، كما قال الفلاس في الأعمش: «كان الأعمش يسمى المصحف من صدقه» (١٥٤/١) «تذكرة الحفاظ». ويطلق أيضاً على الإتقان، قال شعبة: «كنا نسمي مسعراً المصحف من إتقانه» (١٨٨/١) من «تذكرة الحفاظ».

○ وقول أحمد في شعبة: «كان أمة وحده في هذا الشأن» وقال فيه حماد بن زيد: «هو فارس في الحديث خذوا عنه» وقال فيه الثوري: «أمير المؤمنين في الحديث» وقد فسره ابن أبي حاتم فقال: «يعني فوق العلماء في زمانه» (١٢٦/١) «الجرح والتعديل» ومعناه أيضاً أن من قيل فيه: «أمير المؤمنين في الحديث» أي فهو في الحديثين كالأمير في الناس يهابه الناس ويطيعون له ويتركون قولهم لقوله.

○ وقولهم: «ما جعلت بينك وبين الرجال مثل فلان» قاله ابن إدريس في شعبة، وقال فيه أيضاً: «شعبة «قَبَان المحدثين»... والقَبَان أي القسطاس والأمين كما في «القاموس» وأما في «اللسان» فالقَبَان: الذي يوزن به..... فلان قَبَان على فلان: إذا كان بمنزلة الأمين عليه والرئيس الذي يتبع أمره ويحاسبه، وبهذا سمي الميزان الذي يقال له القبان: القبان (٣٢٩/١٣ - ٣٣٠).

○ قولهم: «فلان ثقة مبرز» وبرز الرجل: أي فاق على أصحابه، وكذلك الفرس إذا سبق (٣١٠/٥) «لسان العرب».

○ قولهم: «فلان صحيح الحديث يفصل السماع من العرض، والحديث من الحديث» قاله أحمد في عبد الله بن وهب المصري الفقيه، وقد سبق نحوه.

○ وقولهم: «ما كتبنا عن أحد أجل من فلان» أو قول أحدهم: «لم أرو عن أجل منه في عيني، أو فلان أمثل من يكتبون عنه» وهذا ظاهر في المدح من جهة الرواية بخلاف قولهم: «لم أر مثله» فإنه محتمل أن يكون ذلك في الفقه أو العبادة والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ثبتوه جداً».

○ وقولهم: «فلان ميزان لا يرد على مثله» قال الثوري: حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان وكان ميزاناً وعقد ثلاثين. وقال أيضاً: ذاك ميزان. وقال جرير: كان المحدثون إذا وقع بينهم الاختلاف في الحديث سألوا عبد الملك وكان حكمهم. (٣٦٦/٥ - ٣٦٧) «الجرح والتعديل».

○ قولهم: «فلان من خالفه فهو مخطيء أو عطب» والعطب هو الهلاك.

○ وقولهم: «فلان لا يختلف في حديثه» بضم الياء على البناء للمجهول أى يُسَلَّم له ولا يُعترض عليه.

○ وقولهم: «فلان هو الطيب» قال فضالة النوسي: «كنت أجالس أصحاب الحديث بالكوفة، وكانوا إذا تشاجروا في حديث قالوا: مروا بنا إلى هذا الطبيب نسأله يعنون عبد الله بن المبارك» (١٥٦/١٠) «تاريخ بغداد». ووجه المدح بذلك أنه مع كونه عدلاً فإنه يعرف علل الحديث كما يعرف الطبيب المريض، وأنه مصدق فيما يقول لشهرته بالعدالة والإتقان والفهم والنباهة، بخلاف من تطبّب ولم يُعلم منه طب والله أعلم.

○ قولهم: «كأن الله خلق فلاناً لهذا الشأن» قاله النسائي في ابن المديني (٣٥١/٧) «تهذيب التهذيب» ونحوه قولهم: «كأنه لم يخلق إلا للحديث» وهذا يدل على تمام الاعتناء والاشتغال بالحديث مع صحة الدين.

○ قولهم: «فلان صدوق صدوق» قال أحمد في عمران بن حدير السدوسي: «بخ بخ ثقة»، وقال مرة: «هو صدوق صدوق» (١٢٥/٨) «تهذيب

التهديب». ونحو ذلك قول أبي داود في أبي قلابة: «هو صدوق مأمون» فالظاهر من ذلك المدح الرفيع في الرواية، بل قد يقف طالب العلم في بعض التراجم على قولهم: «صدوق» وهم يقصدون بذلك المدح الرفيع، كما قال أحمد في مسدد بن مسرهد: «مسدد صدوق فما كتبت عنه فلا تعد»، وقال مرة: «نعم الشيخ عافاه الله». وقال ابن معين عن يحيى بن سعيد القطان: «لو أتيت مسدداً فحدثته في بيته لكان يستأهل»، وقال مرة: «صدوق» (٥٩٢/١٠) «النبلاء». وقال أبو حاتم في عمرو بن علي الفلاس: «كان أرشق من علي بن المديني وهو بصري صدوق»، (٣٤٩/٦) «الجرح والتعديل». وقال أبو حاتم في محمد بن إدريس الشافعي: «فقيه البذن صدوق». والشافعي قال فيه أبو داود: «ليس للشافعي حديث أخطأ فيه»، وقال فيه أبو زرعة: «ما عند الشافعي حديث غلط فيه» (٣٠/٩) «تهذيب التهذيب» وكما في «تاريخ بغداد» ترجمة أبي بكر بن أبي شيبة واسمه عبد الله بن محمد بن إبراهيم، وأبو شيبة كنية إبراهيم قال محمد بن عمر بن العلاء الجرجاني: «سمعت يحيى بن معين وسأله عن سماع أبي بكر بن أبي شيبة من شريك؟ فقال: أبو بكر عندنا صدوق ولو ادعى السماع من أجل من شريك لكان مصدقاً فيه، وما يحمله أن يقول: وجدت في كتاب أبي بخطه؟» (٧١/١٠) يعني أنه لو كان سماعه من شريك لا يصح وإذا صرح بالسماع كان متهماً: فما الذي يجعله يقول: «وجدت في كتاب أبي بخطه؟» يعني ولو صرح بالسماع لما تكلم فيه أحد، لكن دينه وأمانته يمنعه من ذلك، فوجب تصديقه في قوله: «سمعت من شريك»..... وقد يقولون «صدوق» أيضاً على أهل العبادة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر دون طعن في ضبطه كما قال أحمد في ابن أبي ذئب: «كان يُعَدُّ صدوقاً أفضل من مالك إلا أن مالكا أشد تنقية للرجال منه....»، وسئل أحمد عن ابن أبي ذئب وعن مالك فقال: «ابن أبي ذئب أصلح في بدنه وأورع وأقوم بالحق من مالك عند السلاطين». (٣٠٤/٩ - ٣٠٥) «تهذيب التهذيب».

نعم الأصل في كلمة «صدوق» المرتبة الثالثة من مراتب التعديل كما سيأتي إن شاء الله. فإن قال قائل: قولهم: «صدوق» من ألفاظ المرتبة الثالثة، فإذا قيل:

«صدوق» «صدوق» غايته أن يكون في المرتبة الثانية بمنزلة ثقة. فالجواب أن تكرار قولهم: «صدوق» له معنى، وأنهم يقصدون بذلك أن الرجل مرتفع، وعلى كل حال فالمسألة اصطلاحية، وقد ذكرت بعض التراجم التي تشهد لما قلت والله أعلم.

○ وقولهم: «كان فلان ثقة من أهل العلم بالحديث» أى أنه يعلم صحيح الحديث من سقيمه، وهذه درجة زائدة فوق الضبط والإتقان غالباً، وإن كان سيأتى إن شاء الله تعالى أن المعرفة والفهم لا يلزم منهما تمام الضبط، وأما قولهم: «فلان عالم أو من العلماء أو علماء الناس عيال عليه» فقد يقولون هذا في أهل هذه المرتبة كما قال ابن وهب: «ما ذكر مالك بن أنس بكير بن عبد الله بن الأشج إلا قال: كان من العلماء» (٤٠٣/٢) «الجرح والتعديل» وكذا قول أحمد في فتادة: «كان من العلماء» (١٣٥/٧) «الجرح والتعديل»، ولكنهم قد يقولون ذلك فيمن ليس بالمتين، كقول الذهبي في فليح بن سليمان العدوى: «كان صادقاً عالماً صاحب حديث وما هو بالمتين» (٢٢٣/١) «تذكرة الحفاظ»، وقد يكون عالماً في الحديث ولكنه غير عدل كالحفاظ الذين اتهموا وطعن في عدالتهم، وقد يكون عالماً في غير الحديث والله أعلم.

○ وقولهم: «إذا اختلف الناس في شيء فزعموا إلى فلان» فهذا يدل على عدالته وسعة علمه وإتقانه، وقد قال ذلك أحمد في أبى نعيم الفضل بن دكين - يعنى أنهم يفرعون إلى كتابه - (٢٧٣/٨) «تهذيب التهذيب»، وأبو نعيم جاء عن أحمد فيه أقوال رفيعة المدح، فقال فيه: «أبو نعيم يزاحم به ابن عيينة»، فقال له رجل: «وأى شيء عند أبى نعيم من الحديث، ووكيع أكثر رواية؟ فقال: هو على قلة روايته أثبت من وكيعة»، وقال مرة: «.....أبو نعيم يقطان في الحديث»، وقال أحمد: «قال يحيى وعبد الرحمن: أبو نعيم الحجة الثبت.....» انظر ترجمة الرجل في «تهذيب التهذيب» (٢٧٢/٨) إلى آخر الترجمة.

○ قولهم: «حدثنا فلان الأسد» قال الحسين بن إدريس: «خرج علينا

عثمان بن أبي شيبة فقال: حدثنا الأسد، فقلنا: من هو؟ فقال: الفضل بن دكين» (٢٧٣/٨) «تهذيب التهذيب». وقال يزيد بن هارون: «وقعت بين أسدين عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد» (٥٤/١) من «المجروحين» لابن حبان. فإن قيل: لعله يعنى بقوله الأسد: الشجاع البطل في الحروب، فالجواب: أن عثمان بن أبي شيبة أراد أن يركى شيخه؛ ليعرف السامع قدر الحديث، ولو كان شيخه أسداً في الحروب ضعيفاً في الحديث لما كان لهذا معنى، والسياق في غير هذا، والمسألة في علم الرواية لا في الحروب، فالأسد هو الذي يُهاب ولا يُرد عليه، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان بصير بالحديث متقن يشبه الناس» قاله أحمد في أبي كامل الجحدري (٢٩١/٨) «تهذيب التهذيب». والناس هنا أى أئمة هذا الشأن والله أعلم.

○ قولهم: «فلان هو الإمام المقبول عند الكل» وهذا بمعنى أنهم اتفقوا على توثيقه، وهذا اللفظ قاله الحاكم في القاسم بن سلام أبى عبيد، ولا يتم القبول عند الكل إلا بتمام عدالة وضبط وعلو قدر، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان مُثل بجبل نفخ فيه الروح» قاله إبراهيم الحرنى في أبى عبيد (٣١٦/٨) «تهذيب التهذيب». ووجه المدح بذلك أنه راسخ وثابت كالجبال، وهذا يتضمن تمام العدالة والضبط، إذ لو انخرم أحدهما لم يصح الوصف بالثبات واطمئنان النفس وسكونها إلى روايته ما لم يظهر أن ذلك في العبادة أو غيرها. والله أعلم.

○ وقولهم: «اسمعوا من فلان فإنه الأمين المأمون» قاله المعافى بن عمران في القاسم بن يزيد الجرمي الزاهد (٣٤٢/٨) «تهذيب التهذيب». وهذا ليس خاصاً بالعبادة فقط لقوله: «اسمعوا منه.....» فلو لم يكن قد جمع مع العبادة تمام الضبط، لما كان مأموناً على ما عنده، والله أعلم.

○ قولهم: «فلان هو العقدة» جاء هذا اللفظ في اللغة على عدة معان، أنسبها لما ههنا: الولاية على البلد، كما في «ترتيب القاموس» (٢٧٠/٣). ووجه

المدح بذلك أنه أمير، يسمع له ويطاع وتهاب مخالفته....، وقد قال مهنا: سألت أحمد عن عفان وأبي نعيم؟ فقال: هما العقدة. وقد سبق قول أحمد ومدحه لأبي نعيم وهو القائل: كان يعرف في حديثه الصدق (٢٧٢/٨ - ٢٧٣) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: فلان ممن انتهى الإسناد إليهم أو ممن دار الإسناد عليهم أو ممن دار حديث الثقات عليهم» فالظاهر أن ذلك من المدح الرفيع في علمهم بالحديث، والله أعلم.

○ قولهم: «حدثنا فلان الكيش النطاح» قاله ابن صاعد في محمد بن إسماعيل البخارى (٥١/٩) «تهذيب التهذيب»، وقاله ابن معين في أبي سلمة الخزاعى منصور بن سلمة (٣٠٨/١٠) «تهذيب التهذيب»، وقاله أبو خيثمة أيضاً لابنه أحمد في أبي سلمة الخزاعى (٣٥٨/١ - ٣٥٩) «تذكرة الحفاظ».. وفي «تاريخ بغداد» قيل في البخارى: «هذا الغلام ينطاح الكباش» (١٨/٢) ووجه المدح بذلك، أن الكيش عادة له هبة ومكانة فكيف إذا كان نطاحاً؟ فكذلك الراوى فإنه لا يُردُّ عليه ولا يخالفه أحد.

○ وقول أحدهم: «فلان هو التقى النقى الذى لم أر مثله» قاله أبو عمرو الخفاف في البخارى (٥٤/٩) «تهذيب التهذيب». ومعناه التقى في دينه، النقى في حديثه فلا يوجد في حديثه مخالفات لأحاديث الثقات.

○ قولهم: «لو كتب فلان عن مالك مثلاً لأثبتته في الطبقة الأولى من أصحابه» قاله النسائى في محمد بن ربح بن المهاجر التجيبى، وقد قال فيه النسائى أيضاً: «ما أخطأ في حديث واحد» (١٦٥/٩) «تهذيب التهذيب».

واعلم أن جعلهم الراوى في الطبقة الأولى من أصحاب أحد الأئمة هو بالنظر إلى الضبط والإتقان لا كبر السن، يدلك على هذا أن محمد بن يحيى جعل محمد بن عبد الله المعروف بابن أخى الزهرى في الطبقة الثانية من أصحاب الزهرى مع أسامة بن زيد ومحمد بن إسحاق وابن أبى أويس وفليح، قال: وهؤلاء في حال

الضعف والاضطراب، وقال: «إذا اختلف أصحاب الطبقة الثانية كان المفرع إلى أصحاب الطبقة الأولى» (٢٧٩/٩) «تهذيب التهذيب». ولكن هذا اللفظ مدح متيد بشيخ معين لا بإطلاق، ونحو هذا قولهم: «فلان من الطبقة العليا» أما إذا قالوا: «فلان في طبقة أعلى من طبقة فلان» فهذا يكون في السن واللقاء لا الضبط والإتقان، والله أعلم.

○ قولهم: «فلان الثقة الحافظ الناقد».

○ وقولهم: «فلان درة في الحديث، أو ريحانة في الحديث، أو ياقوتة في الحديث».

○ وقولهم: «فلان يملأ حديثه الصدر والنحر» ونحو هذا قول من قال: «حدثنا محمد بن عبد الله بن غير الصدر والنحر وحسبك به وكان سيد المسلمين» (١٣٦/١) «الكامل» لابن عدى.

○ قولهم: «فلان قرّة عين في الحديث» قاله أحمد في معاذ بن معاذ العنبري، وقال عنه مرة: «إليه المنتهى في الثبوت بالبصرة» (٥٤/٩) «النبلاء»، (١٩٤/١٠) «تهذيب التهذيب».

○ ونحو ذلك قول أحدهم: «فلان ثقة ثقة لو رأيته لقرت عينك به» (٢٢٩/٨) «تاريخ بغداد». ونحو قول محمد بن بركة: «حدثني محمد بن عوف - أي الطائي الحافظ - «قرّة العين»». (٣٨٤/٩) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «إذا حدثك فلان فاختم عليه» قاله أبو حاتم في عارم محمد بن الفضل السدوسي (٥٨/٨) «الجرح والتعديل». ووجه ذلك أنك لا تحتاج إلى غيره؛ لعلو قدره عدالة وضبطاً، كيف لا وهو القائل: «وعارم لا يتأخر عن عفان»، وكان سليمان بن حرب يقدم عارماً على نفسه إذا خالفه عارم في شيء رجع إلى ما يقول عارم، وهو أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد عبد الرحمن بن مهدي (٥٨/٨) «الجرح والتعديل»، والكلام بتمامه في «تهذيب التهذيب» (٤٠٣/٩).

○ ونحو ذلك قولهم في الراوى: «إذا جاءك الحديث عنه فاستمسك به».

○ وقولهم: «فلان كبير من أهل الصناعة» فهذا مدح رفيع قاله

أبو عروبة في محمد بن معمر بن ربعي القيسى (٤٦٧/٩) «تهذيب التهذيب».

○ قولهم: «العرض على فلان أحب إلّى من السماع من غيره» قاله

وهيب في مالك بن أنس (٨/١٠) «تهذيب التهذيب». ووجهه أن السماع عند

كثير من المحدثين أولى وأرفع من العرض، وعادتهم في ذلك، أن أحدهم لا يقبل

العرض مع إمكان السماع إلا لفائدة، وهى هنا شدة انتقاء مالك، وتام تحريره،

وشهرته بالعدالة والله أعلم.

○ قولهم: «فلان كبير المثبتين».

○ وقول أحدهم: «ما عندى آمن على الحديث من فلان» قاله النسائى

في مالك (٩/١٠) «تهذيب التهذيب».

○ ونحوه قول أحدهم: «ما خلفت بعدى آمن على الحديث من فلان».

○ وقول أحدهم: «أحاديث فلان كأنها الدنانير» فمعنى هذا أنه إسناد

مسلسل بالمشاهير من الرجال، وأن متون أحاديثه لا شك فيها، قال أبو حاتم في

حديث مسدد عن يحيى بن سعيد عن عقبة أيضاً عن نافع عن ابن عمر: «كأنها

الدنانير»، وقال أيضاً: «كأنك سمعتها من فّى النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم»

(١٠٨/١٠) «تهذيب التهذيب». ووجهه عندى أن الدينار لا يختلف فيه، ولا يشك

فيه، فكذا حديث مسدد عن هؤلاء لتحريرهم وانتقائهم، يدل على هذا قوله الثانى،

أى أن من سمع هذه الأحاديث وإن كانت من طريق الآحاد إلا أن اليقين يحصل

بها لقوله: «...كأنك سمعتها من فّى النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم».

○ قول أحدهم: «إذا جاءت المذاكرة جئنا بكلّ وإذا جاء التحصيل

جئنا بفلان».

○ وقول أحدهم: «إذا حدثك عن فلان ثقة فقد ملأت يديك ولا

تريد غيره».

○ وقول أحدهم: «كأن حديثه القدح لا يختلف فيه أحد». هذه الألفاظ الثلاثة قيلت في منصور بن المعتمر (٣١٤/١٠ - ٣١٥) «تهذيب التهذيب». وجاء في «ثقات العجلي» رحمه الله: «ثقة ثبت في الحديث كان أثبت أهل الكوفة، وكأن حديثه العدل لا يختلف فيه واحد» (ص ٤٤١) فالظاهر من هذه الأقوال أن كلام منصور لا يُرد عليه، فقولهم: «إذا حدثك عنه ثقة....» إلخ. يدل على أن الاختلاف في حديثه - إن وجد - فهو ممن دونه لا منه، وقولهم: «كان حديثه القدح...» إلخ. فالذي في «اللسان» القدح بالتحريك: من الآنية التي للشرب، والقدح بكسر القاف وسكون المهملة: خشبة السهم، وهذا كناية عن الاستواء كما يساوى القدح القدح. اهـ. قلت: وبعض أهل زماننا يطلقون «القدح» بالتحريك على نوع من المكيال، فإن كان هذا مقصوداً فمعناه أنه لا يشك في حديثه، كما لا يشك في المكيال والله أعلم.

○ قول أحدهم: «فلان العدل، الرضى الأمين عدل نفسى عندي» قاله هشام بن عروة في يحيى بن سعيد الأنصارى (٢٢٣/١١) «تهذيب التهذيب». وقد قال هشام بن عروة - وذكر حديث «الآبق يقطع» -: «لم أسمع من أبى ولكن حدثنى به العدل الرضا الأمين على ما تغيب عليه يحيى بن سعيد الأنصارى» اهـ (٩٤/١) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد. وأقوى منه قول أحدهم: «هو أوثق عندي من نفسى» مع التنبيه على أن هذا القول يستمد قوته من قدر قائله.

○ وقول أحدهم: «فلان إمام أهل الجرح والتعديل، أو ما خلق الله تعالى أحداً أعرف بالحديث منه» قيل هذا في ابن معين (٢٨٠/١١، ٢٨٨) «تهذيب التهذيب».

○ وقول أحدهم: «فلان أسن المحدثين في الصدق وكان ثباتاً» قاله الذهلي في يحيى بن يحيى بن بكير التميمي الحنظلي (٢٩٩/١١) «تهذيب التهذيب».

○ قول أحدهم: «فلان من ثقات الثقات» قاله أبو داود في يزيد بن يزيد بن

جابر الأزدي (٣٧١/١١) «تهذيب التهذيب».

○ قول أحدهم: «كان فلان ملياً» ساق مسلم رحمه الله سنده إلى سليمان بن موسى قال: «لقيت طاوساً فقلت: حدثني فلان كيت كيت، قال: إن كان صاحبك ملياً فخذ عنه». اهـ. قال النووي رحمه الله: «وقوله: «إن كان ملياً» يعني ثقة، ضابطاً، متقناً، يوثق بدينه ومعرفته، ويعتمد عليه، كما يعتمد على معاملة الملى بالمال ثقة بدمته.....» (٨٥/١ - ٨٦) «مقدمة مسلم مع النووي»، ونحو ذلك قول مسلم في بعض الرواة «هم من أهل القناعة» فسرہ النووي بقوله: «أى الذين يقنع بحديثهم لكمال حفظهم، وإتقانهم، وعدالتهم» (١٢٤/١) «مقدمة مسلم»، وعندى أن اللفظين يحتملان أن يطلقهما أحد الأئمة ويقصد هذه المرتبة، أو التى تليها والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ثقة صاحب حديث» وأعلى منه: «فلان ثقة صاحب حديث ومعرفة» كما هو ظاهر.

○ وقول أحدهم: «فلان من البزل الكمل في هذا الشأن» كما في «المجروحين» لابن حبان والبزل: جمع بازل قال الأصمعى وغيره: «يقال للبعير إذا استكمل السنة الثامنة وطعن في التاسعة وفطر نابيه فهو حينئذ بازل.....» وقد قالوا: رجل بازل على التشبيه بالبعير، وربما قالوا ذلك يعنون به كماله في عقله وتجربته». اهـ «اللسان» (٥٢/١١)، ووجه ذلك في المحدثين أن الإمام منهم إذا طالت خبرته وممارسته في هذا الشأن فيعتمد قوله عن نفسه بل وفي غيره والله أعلم.

○ قول أحدهم: «فلان أهل ألا ندع له شيئاً» قاله أحمد في أبى إسحاق الشيباني (١٩٧/٤) «تهذيب التهذيب».

○ ونحوه: «فلان ينبغي أن تكتبوا حديثه كله» قاله إبراهيم الحرنقى في عبد الله بن إدريس الأودى (٤٢٠/٩) «تاريخ بغداد» والكتابة هنا مقصودة بها المدح لا الذم. ونحوه قول أبى جعفر محمد بن على بن حسين في عطاء بن أبى رباح: «خذوا من حديثه ما استطعتم» (٣٣٠/٦ - ٣٣١) «الجرح والتعديل»

والرجل قد دافع عنه الذهبي وقال: «هو ثبت رضا حجة إمام كبير الشأن، كما في «تهذيب التهذيب». وانظر «الميزان» (٧٠/٣).

○ وقول أحدهم: «فلان محدث العرب» قال معمر لما علم بقدم سفيان الثوري عليهم: «إنه قدم عليكم محدث العرب» (٥٧/١) «الجرح والتعديل».

○ وقول يعقوب بن إسحاق الحضرمي:

حدثني الضخم عن الضخام شعبة الخير أبو بسطام

كما في «الجرح والتعديل» (١٢٨/١) والضخم: الغليظ من كل شيء، والضخام بالضم: العظيم من كل شيء.... (٣٥٣/١٢) «لسان العرب»، وهذا دليل على الثبوت في الحديث وسعة الحصيلة من العلم والله أعلم.

○ قول أحدهم: «فلان غاية الإسناد ليس بعده شيء» قال عبد الرحمن بن الحكم بن بشير: «وكيع عن سفيان غاية الإسناد ليس بعده شيء» (٢٣٠/١) «الجرح والتعديل».

○ قول أحدهم: «فلان حديثه كالأخذ باليد» قاله ابن المبارك في حديث الزهري (٢/٤/١) «الجرح والتعديل». وهذا ظاهره التيقن بصحته لاتصاله وتجرى الراوى وثبته، والله أعلم.

○ قول أحدهم: «حدثنا فلان وكان فلان دعامة» والدعامة في اللغة على عدة معان وهي متقاربة، ففي «اللسان»: «الدعامة: اسم الخشبة التي يدعم بها، والمدعوم الذي يميل فتدعمه ليستقيم.... ويسمى السيد الدعامة، ودعامة العشرة: سيدها.... والدعامة: عماد البيت الذي يقوم عليه» (٢٠١/١٢ - ٢٠٢)، وهذا اللفظ قاله سفيان في حبيب بن أبي ثابت، فقال: «حدثنا حبيب بن أبي ثابت وكان دعامة» (١٠٧/٣) «الجرح والتعديل»، وحبيب قال فيه ابن معين: «ثقة حجة، وثبته إلا في حديثين»، وقال فيه ابن عدى: «هو أشهر وأكثر حديثاً من أن أحتاج أن أذكر من حديثه شيئاً، وقد حدث عنه الأئمة وهو ثقة حجة كما قال ابن معين» اهـ.

○ قول أحدهم: «هو كثير العلم صحيح الحديث» قاله أحمد في ليث بن سعد المصري (١٧٩/٧) «الجرح والتعديل». واعلم أن الراوى إذا كثر حديثه ولم يكن متقناً فإنه تكثر في حديثه الأخطاء والأوهام، أما إذا كان متقناً فلا، والراوى لا يكون صحيح الحديث إلا مع تمام الضبط والعدالة والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «إن حدثكم فلان فلا عليكم ألا تكتبوا عن غيره». وذلك بمعنى حسبكم به، ونحوه قول أحدهم: «كنت إذا سمعت الحديث من فلان لا أبالي ألا أكتبه عن غيره» قاله الأعمش في زيد بن وهب (ص ٩٦) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين، وفي نسخة (ص ١٣٣ - ١٣٤).

○ قول أحدهم: «فلان فطن صحيح كيس» قاله القطان في حجاج الصواف (٣٧٥/٢) «التاريخ الكبير» للبخارى.

○ قول أحدهم: «فلان من حكماء أصحاب الحديث» قاله العجلي في سفيان بن عيينة الهلالى رحمه الله (ص ١٩٥) من «ثقات العجلي».

○ وقول أحدهم: «فلان ثقة نقي الحديث» وهذا اللفظ معناه أن الراوى يتحفظ في الروايات فلا يروى إلا عن الثقات، واللفظ قاله العجلي في يحيى بن سعيد القطان (ص ٤٧٢) «ثقات العجلي». ونحوه قول أبى حاتم في يحيى بن أبى كثير: «ثقة لا يحدث أو لا يروى إلا عن ثقة» (١٢٨/١) «تذكرة الحفاظ» وسيأتى أن يحيى بن أبى كثير يروى عن كل أحد كما قال بعضهم والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «فلان صحيح الدين صحيح الرواية» قاله الدارقطنى فى أبى حامد بن الشرقى (ص ٣٨) من مقدمة «سؤالات السهمى للدارقطنى وغيره». وهذا معناه أنه عدل فى دينه، ورواياته سالمة من الشذوذ والمخالفة، والله أعلم.

○ قول أحدهم: «فلان مقدّم فى الصنعة» أى فى صنعة الحديث، ومعرفة الصحيح من السقيم، والعالى والنازل، والطرق والمخرج، ولو كان مطعوناً فى دينه

لما كان مقدماً عندهم، واللفظ قاله الدارقطني في أبي على الحافظ (ص ٣٨) من المصدر السابق.

○ قولهم: «فلان ثقة مأمون أو ثقة من أهل الأمانة» كما قاله ابن المديني في سلام بن مسكين (ص ٧٢) «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني».

○ وقول أحدهم: «فلان ثقة وفوق الثقة بدرجة» قاله الدارقطني في إدريس بن عبد الكريم الحداد (ص ١٧٦). «من سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل». ونحوه قول أحدهم: «فلان فوق الثقة أو لو قيل لأحد فوق الثقة لقليل له» وقد سبق قولهم: «ثقة وزيادة».

○ قول أحدهم: «فلان الحافظ الصدوق» قاله أبو بكر الإسماعيلي في أبي بكر محمد بن عمير بن هشام الرازي (ص ٢٧٢) المصدر السابق. وهذا اللفظ جمع بين عدالة الدين والحفظ في الرواية، فلا يكون بمعنى قولهم: «ثقة» ودخول الألف واللام في قوله: «الحافظ الصدوق» يدل على هذا والله أعلم.

○ وقولهم: «كان فلان يُنظر بفلان الإمام» كما قال الذهبي في عمرو بن علي الفلاس: «كان ينظر بآب المديني». ونحوه قول أحدهم: «كان فلان في مسلاخ شعبة مثلاً» والمسلاخ: هو الجلد، وأيضاً هو الهدى والطريقة كما في «اللسان» (٢٥/٣). ونحوه قول أحدهم: «كان فلان في قياس شعبة مثلاً أو يشبه شعبة أو نزاحم به شعبة أو نظير شعبة أو شبيه شعبة أو بمنزلة شعبة أو بآبة شعبة أو إذا ذكرت شعبة فاذكره أو لا يتأخر عن شعبة أو ليس بدون شعبة أو يقوم مقام أحمد أو كاف عن أحمد» كما قال أبو داود في عبد الملك بن أبي سليمان: «كاف عن أحمد» (٣٩٧/٦) «تهذيب التهذيب». أو قول أحدهم: «فلان في منوال شعبة» والقوم إذا استوت أخلاقهم قيل: هم على منوال واحد انظر «اللسان» (٦٨٤/١١)، فهذه الألفاظ تدل على مدح المشبه وقربه أو استوائه مع المشبه به في المنزلة، والله أعلم.

○ قول أحدهم: «فلان ثقة يصلح للصحيح» قاله خميس الحوزي في بحشل أبي الحسن أسلم بن سهل وقد قال فيه: «ثقة ثبت إمام جامع يصلح للصحيح». ونحوه «فلان لا شك أنه يدخل في الصحيح أو يدخل في الصحيح» قاله ابن أبي حاتم في البغوى أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز المعروف بابن بنت أحمد بن منيع (٧٣٨/٢) «تذكرة الحفاظ». ومن يكثر من استعمال هذا اللفظ الدارقطني والبرقاني وغيرهما، وباستقراء هذا اللفظ وجدتهم يقولونه في التعديل الرفيع، فإنهم يقرنونه بعبارات عالية في المدح لا مجرد أنه بمنزلة ثقة، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «ما ينبغي لأحد أن يفوق فلاناً في الحديث أو يفضله في الحديث» قاله معن بن عيسى في بكير بن عبد الله الأشج (١٧١/٦) «النبلاء». ونحوه قول أحدهم: «ما أعلم أبى رأيت مثل صحة حديث فلان» قاله بشر الحافي في يزيد بن زريع الحافظ الحجة (٢٥٦/١) «تذكرة الحفاظ». وقريب منه قول أحمد في عبد الرزاق الصنعاني: «ما رأيت أحسن حديثاً منه» وهذا اللفظ بمفرده يحتمل أن يكون سببه علو الإسناد، ولكن الظاهر من إطلاقه في عبد الرزاق أنه جمع معاني الحسن مثل علو الإسناد والانتقاء في الروايات وشهرة الأسانيد، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «فلان غزير العلم ثقة عالم» قاله الذهبي في أبي سلمة ابن عبد الرحمن (٦٣/١) «تذكرة الحفاظ».

○ قول أحدهم: «فلان لا يختلف فيه أحد» قاله أحمد البجلي في منصور ابن المعتمر (١٤٢/١) «تذكرة الحفاظ». وهذا بمعنى أنهم اجتمعوا على عدالته وروايته والله أعلم.

○ قول أحدهم على إسناد ما: «هذا إسناد مشبك بالجواهر أو الذهب

المشيك بالدر أو سلسلة الذهب».

وقد قال ابن معين في عبيد الله عن القاسم عن عائشة: «الذهب المشبوك بالدر» (١٦٠/١). «تذكرة الحفاظ».

○ وقولهم: «الثقة مثل فلان وفلان» قال أحمد: «الثقة مثل شعبة ومسعر» (١٨٨/١) «تذكرة الحفاظ»، ودخول الألف واللام على قوله: «ثقة» يدل على أنه قصد أعلى أنواع الثقة، والله أعلم.

○ وقولهم: «ليس تضم فلاناً إلى أحد إلا وجدته فوقه» قاله أحمد في معمر بن راشد (١٩٠/١) «تذكرة الحفاظ». ونحو قول أحدهم: «فلان لا يكلمه أحد إلا علاه في كل فن» قاله أحمد بن سيار المروزي في محمد بن أبي يعقوب البلخي اللؤلؤي (٤٢٦/٢) «تذكرة الحفاظ». واللفظ الأول محمول على المدح في الرواية، أما إن قصد به العبادة فلا.

○ وقول شعبة لما سئل عن ابن عون: «هو سمن وعسل» (٢٢٠/٧) «النبلاء»، وهذا يدل على أن حديثه من أصح الحديث وأحلاه، وقد يكون ذلك إما لعلو إسناده أو لحسن حديثه متناً وإسناداً أو لتقام تحريه وتوقيه، والظاهر هنا أنه أراد الجميع، وشبهه بأفضل الطعام وأن حديثه يشبهه المحدثون كما يشتهي من أراد الطعام السمن والعسل، يدل على ذلك أنه لما سئل عن هشام بن حسان قال: «خل وزيت»، قيل: فما تقول في أبي بكر الهذلي، فقال: «دعني لا أقي به»، ويدل على ذلك أيضاً أن شعبة قال في ابن عون: «شك ابن عون أحب إلي من يقين غيره»، كما سبق من «تذكرة الحفاظ» (١٥٦/١) وقال أيضاً: «لأن أسمع من ابن عون حديثاً يقول فيه: أظن أني سمعته، أحب إلى من أن أسمع من ثقة غيره يقول: قد سمعت». (٣٤٨/٥) «تهذيب التهذيب» وابن عون مشهور بالعبادة والفضل

○ وقولهم: «إذا حدثكم فلان فصدقوه» قاله شعبة في أبي عوانة، وهذا يدل على أنه لا يتردد في صحة ما قال، والأمر بتصديقه فيما يقول الظاهر منه المدح الرفيع لا مجرد أنه ثقة، وإن كان اللفظ بمفرده يحتمل أنه ثقة فقط والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «لم يبق من تجتمع عليه الأمة بالرضى والصحة إلا فلان» قاله الأوزاعي في سفيان بن سعيد الثوري (٢٠٤/١) «تذكرة الحفاظ».

○ وقول أحدهم: «لو حدثكم فلان عن الصحابة فصدقوه» قاله شعبة لما سئل أنكتب عن هشيم - أى ابن بشير-؟ قال: «نعم ولو حدثكم عن ابن عمر فصدقوه» (٢٤٩/١) «تذكرة الحفاظ»، وذلك لتمام دينه وصحة خبره، أى فلو حدثكم أنه لقي من تعلمون عدم لقائه لهم فصدقوه، وهذا على سبيل المبالغة، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان يصلح أن يكون أمير المؤمنين»: وهذا محمول على الإمارة في الحديث كما سبق بعضه،^(١) واللفظ قاله معن بن عيسى في عبد العزيز بن محمد الداروردي (٢٦٩/١) «تذكرة الحفاظ».

○ وقولهم: «حدثنا فلان وهو الصادق المصدوق» قاله الأوزاعي في أبى إسحاق الفزاري، والمدح بهذا واضح، أى أنه صادق فيما يخبر ومن سمعه لا يعتريه شك في خبره، وفي الحديث المتفق على صحته قال ابن مسعود رضى الله عنه: «حدثنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو الصادق المصدوق.....» الحديث.

○ وقول أحدهم: «لو مات ابن عيينة مثلاً لضربت إلى فلان أكباد الإبل»، وهذا مدح لفلان الثاني، وهو محمول على الرحلة في الحديث، فقد قال عبد الرحمن بن قاسم: «لو مات ابن عيينة لضربت إلى ابن وهب - يعنى عبد الله - أكباد الإبل، ما دَوَّن أحد العلم تدوينه».

وقد قال أبو زيد ابن أبى الغمر: «كنا نسمى ابن وهب ديوان العلم» (٣٠٥/١ - ٣٠٦) «تذكرة الحفاظ»، فقول عبد الرحمن بن قاسم يدل على أن ابن وهب يلى ابن عيينة في المنزلة، وأن ابن عيينة إن مات فابن وهب خليفته في علو شأنه واشتهار أمره وأنه رحلة الطالبين من بعده، ونحو قول عبد الرحمن بن قاسم في ابن وهب قول العجلي في أبى الوليد الطيالسي: «ثقة ثبت كانت الرحلة

(١) أما إن قصد به الفقه أو تمام العقل فلا،

إليه بعد أبي داود الطيالسي» «تذكرة الحفاظ» (٣٨٢/١).

○ وقول أحدهم: «فلان حجة حافظ بلا مشوية» أى بلا شك ولا تردد، ولا استثناء فى شيخ دون شيخ، ولا فى جزء دون جزء، ولا فى زمن دون زمن، بل هو حجة حافظ مطلقاً، واللفظ قاله الذهبى فى يزيد بن هارون، وأما قول أحدهم: «ثقة بلا ثنيا أو بلا تردد» كما قاله الذهبى فى أحمد بن الأزهر بن منيع النيسابورى (٣٦٤/١٢) «النبلاء»، فيحتمل أن يكون هنا - أى فى هذه المرتبة - ويحتمل أن يكون فى الثانية، لاسيما إن ظهرت قرينة تدل على أن الرجل قد تكلم فيه فيريد الإمام منهم الدفاع عنه فيقول: «ثقة بلا شك، أو بلا تردد» والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ثبت لا يكاد يخطئ» قاله أحمد فى أبى أسامة حماد بن أسامة (٣٢٢/١) «تذكرة الحفاظ».

○ وأما قولهم فى الراوى: «لم يخطئ فى حديث، أو لم يسقط له حديث أو لم يخطئ فى حرف....» إلخ.

فهذه الألفاظ صريحة فى تمام الضبط والإتقان، وقد يكون الراوى مع تمام ضبطه وإتقانه متهمًا، أما قولهم: «ثبت لا يكاد يخطئ» فهو صريح فى العدالة والضبط، لأن النفس لا تطمئن ولا تثبت إلا لقول العدول الضابطين، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان من نبلاء الثقات» فهذا يدل على أنه مع ثقته فى الحديث ذو جلالة وفضل، ودخول الألف واللام على قوله: «الثقات» يدل على المدح الرفيع، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «نحن نحتاج إلى فلان، وهو لا يحتاج إلينا» قاله إسحاق بن راهويه فى أبى عبيد القاسم بن سلام (٤١٧/٢) «تذكرة الحفاظ». وهذا القول يزداد قوة بعلو قدر قائله ومعناه أنه جامع للعلوم كلها وللفضل والمروءة أيضاً، أما قولهم: «حضركم من يفيد ولا يستفيد» فله محل آخر سيأتى إن شاء الله.

○ وقولهم: «كان فلان من أوعية العلم مع الصدق والأمانة» فقد قيل ذلك في يحيى بن بكير محدث مصر الحافظ الثقة (٤٢٠/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ واعلم أن قولهم في الراوى: «كان من أوعية العلم أو من بحور الرواية» أو غير ذلك من الألفاظ التى تدل على كثرة العلم، فإنه لا يلزم من ذلك الإتقان بل لا يلزم من ذلك العدالة، فكم من بحر فى العلم وهو متهم، «وتذكرة الحفاظ» للذهبى ملء بمثل هذا.

○ وقولهم: «فلان كنز» والعرب تسمى كل كثير مجموع يتنافس فيه كنزاً كما فى (٤٠١/٥) «اللسان». وهذا يدل على أن الراوى عدل فى دينه أكثر من الحديث النقى من العلل، وإلا ما كان كنزاً يُتنافس فيه، وهذا اللفظ جاء من قول يحيى بن يحيى، فقد قال: «بخراسان كنزان كنز عند إسحاق، وكنز عند محمد بن سلام». (٤٢٢/٢) «تذكرة الحفاظ». وقال الحسن بن شجاع للبخارى: «من أين يفوتك حديث وأنت وقعت على هذا الكنز - يعنى المسندى أبا جعفر عبد الله بن محمد» (٤٩٣/٢) «تذكرة الحفاظ»، ونحو ذلك قول أبى مسعود «كوتاه» فى أبى موسى المدينى: «كنز مخفى» (١٣٣٥/٤) «تذكرة الحفاظ».

○ وقول أحدهم: «فلان أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم» قاله ابن مهدى فى ابن المدينى، وهذا يدل على أنه أعلم بالحديث حفظاً وفهماً لصحيحه من سقيم، والله أعلم.

○ وقولهم فى الراوى: «هو إمام فرد فى الحديث، أو أحد أئمة الحديث، أو من علماء هذا الشأن» وأما قولهم: «إمام» فقط فإنه لا يدل على أن ذلك فى الحديث، وقد يكون كذلك فى الفقه، أو فى أى علم من العلوم، بل قد يكون إمام ولا يسلم من طعن، ألا ترى قول الذهبى فى عمر بن حسن بن دحية: إمام لكن اتهم بالمجازفة فى نقله (٤٦٣/٢) «المغنى فى الضعفاء».

○ ومن ذلك قول أحمد فى زيادة بن أيوب: «اكتبوا عنه فإنه شعبة الصغير» (٥٠٨/٢) «تذكرة الحفاظ»، قال الذهبى: «يلقب بشعبة الصغير لإتقانه

وحفظه» أهد. قلت: وكذا كل من لقب بإمام مشهور في العدالة والضبط كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

○ ومن ذلك أيضاً قول جزرة: «لم يكن بمصر من يحسن الحديث غير أحمد بن صالح المصري» وهذا يدل على أنه محدث كما يجب ديناً وأمانة وفهماً.

○ وقول أحدهم: «فلان لا يتقدمه عندى أحد في الحديث، أو لا يعدله عندى أحد في الحديث».

○ وقول أحدهم: «كان فلان من أفراد الدهر حفظاً وذكاء وديناً» قاله الذهبي في أئى زرة رحمه الله (٥٥٧/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ وقول أحدهم: «فلان خلقه الله في الدنيا للحديث» قاله موسى بن هارون في أئى داود السجستاني سليمان بن الأشعث الإمام الثبت: «خُلِقَ في الدنيا للحديث وفي الآخرة للجنة» (٥٩٢/٢) «تذكرة الحفاظ». وهذا اللفظ يدل على الاعتناء التام بالحديث والعدالة الظاهرة والله أعلم.

○ ومن ذلك قول على بن عيسى في ابن ديزيل: «الإسناد الذى فيه ابن ديزيل لو كان فيه ألا يؤكل اللحم لم يؤكل» وابن ديزيل هو الحافظ الرحال، الملقب بـ «دابة عفان» واللقب بـ «سَيْفَتَة»، وسيفنة طائر لا يحط على شجرة إلا أكل ورقها، وكذا كان إبراهيم بن ديزيل لا يأتي شيخاً إلا وينزفه، انظر (٦٠٨/٢ - ٦٠٩) «تذكرة الحفاظ»، وقول على بن عيسى هذا غاية في المدح، ويدل على انتقاء ابن ديزيل وتجرّبه وتثبته في الرواية ويعمل بقوله إلى درجة لو أنه نقل خبراً بالمنع من أكل اللحم الذى هو مع إباحته من أشهى الطعام لا تمتنع الناس ثقة بدينه ويعلمه وتحفظه في الرواية، وهذا على سبيل المبالغة، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «فلان ثقة مجوّد أو ثقة مجيد» وهذا وإن كان في هذه المرتبة إلا أنه دون قولهم: «ثقة حافظ» أما قولهم: «حافظ مجيد» فلا يلزم منه العدالة، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أحمد بن أبي خيثمة في بقى بن مخلد شيخ الإسلام: «وهل يحتاج بلد فيه بقى أن يأتي إلينا منه أحد» (٦٣٠/٢) «تذكرة الحفاظ». فهذا يدل على كثرة علم بقى وتحريره وانتقائه، وقد ذكروا عنه أنه كان لا يروى إلا عن ثقة كما سيأتى في محله إن شاء الله.

○ وقول أحدهم: «كنا نجلس في مجلس فلان كأن على رؤوسنا الطير، أو ما يرفع أحد منا رأسه، أو كان بعضنا يعطس ويخفى.....».

وهذه الألفاظ تزداد قوة بقدر قائلها، راجع ترجمة إبراهيم بن أبي طالب محمد بن نوح الحافظ النيسابورى، (٦٣٨/٢) «تذكرة الحفاظ»، وهذه الألفاظ تدل على هبة الشيخ وجلالته في قلوب أهل المجلس، لأن المحدث إذا كان فحلاً بمعنى أنه يعرف ما يخرج من رأسه خضع له الطلبة وكانوا طائعين له، أما إذا كان مغفلاً فهو منهم في بلاء وشدة كما سيأتى إن شاء الله تعالى، وأما كونهم يهابونه لأنه عسر في الرواية، فلا يمنع أن يجمع بين ذلك وبين تثبته وإتقانه، أما إذا كان عسراً وضعيفاً فليست له هبة، ولم أقف على هذه الألفاظ إلا في المدح الرفيع، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ثقة عارف أو ثقة يعرف الحديث» انظر ترجمة صالح جزرة من قول الدارقطنى فيه (٦٤٢/٢) «تذكرة الحفاظ»، والمعرفة هنا هي معرفة أحوال الرواة وطرق الروايات وصحيحها وسقيمها، والله أعلم.

وقول أحدهم: «فلان هو الإمام في الحديث بلا منازعة أو بلا مدافعة أو كان لا ينازع في الحديث».

○ وقول أحدهم: «فلان حياته تحجز بين الناس وبين الكذب على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم». قاله ابن خزيمة إمام الأئمة في أبى حامد بن الشرقى النيسابورى تلميذ مسلم رحمه الله (٨٢١/٣) «تذكرة الحفاظ». وهذا لأنه عالم بصير بالشأن، فإنه يذب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأهل الكذب يهابونه لأنه يفضحهم ويكشف قناعهم، ونحو

ذلك قول بعضهم في أحد الرواة: «مات فلان حافظ حديث رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من شاء فليقل ما شاء» قال أحمد بن أبي بكر البنديجي عن ابن ناصر لما مات أبو عامر العبدري الحافظ: «مات أبو عامر حافظ حديث رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من شاء فليقل ما شاء» (١٢٧٣/٤) تذكرة الحفاظ.

○ وقول أحدهم: «فلان صدر أهل الحديث ببغداد مثلاً بعد فلان» والصدر: أعلى مقدم كل شيء وأوله، وصدر القناة: أعلاها، وصدر كل شيء: أوله (٤٤٥/٤ - ٤٤٦) «اللسان». وهذا اللفظ قال نحوه الحاكم في ابن الأخرم أبي عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني (٨٦٤/٣) «تذكرة الحفاظ».

○ وقول أحدهم: «فلان الثقة المأمون الذي لم يغمز بحال» قاله الدارقطني في أبي بكر الشافعي ابن عبدويه (٨٨١/٣) «تذكرة الحفاظ».

○ وقولهم: «فلان كان من فرسان هذا الشأن مع الصدق والأمانة» قيل هذا في الطبراني أبي القاسم سليمان بن أحمد (٩١٢/٣) «تذكرة الحفاظ».

○ وقول أحدهم: «فلان ثقة لا يجوز عليه تدليس» أي ليقظته، ونباهته، ومعرفته لطبقات الرواة، ومعرفته للراوى وشيوخه وأحوالهم وأسمائهم وكنائهم وألقابهم. ونحو ذلك قول يحيى القطان: «جهد الثورى أن يدلّس على رجلاً ضعيفاً فما أمكنه» قال مرة: حدثنا أبو سهل عن الشعبي، فقلت له: أبو سهل محمد بن سالم، فقال: يا يحيى ما رأيت مثلك لا يذهب عليك شيء (٢١٨/١١ - ٢١٩) «تهذيب التهذيب». وهذا يدل على التبحر في معرفة الرواة وأسمائهم وكنائهم وألقابهم، وبلدانهم، وقبائلهم، وحرفهم، وطبقاتهم، والتفق من ذلك والمفترق، والمختلف والمؤتلف، ومعرفة منازلهم مدحاً وقبحاً، ومع هذا كله ففى بعض الأحيان لا يلزم من ذلك العدالة في الدين كما سيأتى في محله إن شاء الله تعالى.

○ وقول أحدهم: «إذا مات فلان ذهب هذا الشأن» قاله أبو القاسم الأزهرى في البرقاني أبي بكر الخوارزمى الشافعي (١٠٧٥/٣) «تذكرة الحفاظ».

○ وقول أحدهم: «فلان ثقة مبرز في هذه الصنعة وإمام هذه الصنعة».
أو «ختم به هذا الشأن».

○ وقول أحدهم: «فلان ثقة وكما يكون الثقة» قاله أحمد في عمران بن مسلم الجعفي (ص ١٧٨) «ثقات ابن شاهين»، وفي نسخة (ص ٢٥٥)، (١٣٩/٨) «تهذيب التهذيب». وهذا القول معناه أن الراوى يسلك سبيل الثقات في الدين والسنة والإتقان، وهذا القول أيضاً يشير إلى تشبيه الراوى بنوع خاص من الثقات، ونحوه قول أحدهم: «ثقة عمدة، أو ثقة يعتمد عليه، أو ثقة كان عليه المعتمد، أو كان عليه المعتمد».

○ وقول أحدهم: «حدثنا فلان الذهب المصفي» فهذا يدل على أن الراوى من الرفعاء في دينه وروايته، واللفظ قاله أبو قطن في يزيد بن إبراهيم التستري (ص ٢٥٦) «ثقات ابن شاهين». وفي نسخة (ص ٣٤٩).

○ وقول أحدهم: «فلان كان من جمال المحامل، أو من إبل المحامل أو من جمازات المحامل، أو من الجمال التي تحمل المحامل، أو ممن يتحمل الحملات» كما قاله يعقوب بن شيبه في روح بن عباد القيسي (٣٥٠/١) «تذكرة الحفاظ». وقولهم: «كان من أهل القباب...» هذه كلها أوصاف للإبل، فالمحامل أى الأتقال، ووصف البعير بأنه يتحمل الأتقال، ويستطيع السير بها مسافات طويلة، يدل على أنه قد كملت قوته، وقد سبق قولهم: «فلان من البزل الكمل» وقولهم: «من جمازات المحامل» يدل على القوة، فالجماز هو البعير الذى يركبه المجرم كما في «اللسان» (٣٢٣/٥). وقولهم: «من أهل القباب»: أى من الإبل التي تحمل الهودج الذى يركب فيه النساء، وكل هذه الأوصاف تدل على تمام قوة الحمول بفتح الحاء وهو البعير الذى يحمل الحمول بضم الحاء..... وتشبيه الراوى بذلك يدل على أن الراوى قد بلغ تمام القوة في الرواية.

○ وقولهم: «فلان جلس من أحلاس الحديث»: أى أنه من فحول الملازمين له والمشتغلين به، جاء في «لسان العرب»:

«وفلان جلسُ بيته: إذا لم يبرحه،.....» اهـ (٥٤/٦).

وقال الذهبي في محمد بن عبد الملك بن زنجويه البغدادي الحافظ صاحب الإمام أحمد: «واسع الرحلة.... وثقة النسائي وغيره وكان من أحلاس الحديث». (٥٥٤/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ وقولهم أحدهم: «فلان ثقة صحيح الحديث» اعلم أن قولهم: «ثقة صحيح الحديث» معناه أنه قد استكمل شروط الصحة، ومن ذلك سلامته من الشذوذ والعلة، وهذه درجة مرتفعة، لأنه كما تقرر في المصطلح أن حديث الثقة يعمل به ما لم يظهر فيه شذوذ أو علة، فإذا بحث أحد الأئمة وتبحر حديث أحد الرواة وحكم بأنه صحيح، دل ذلك على سلامته من الشذوذ والعلة، وفي هذا ما تطمئن به نفس الباحث كما لا يخفى، أو يكون هذا اللفظ بمعنى التكرير كقولهم: «ثقة ثقة»، وقد قال أحمد في ثابت بن أسلم البناني: «ثابت ثبت في الحديث.....» وقال: «كان يقص وكان محدثاً من الثقات المأمونين صحيح الحديث» (٢٢١/٥ - ٢٢٢) «النبلاء».

وقال أحمد في يزيد بن هارون: كان حافظاً متقناً للحديث، صحيح الحديث عن حجاج بن أرطاة قاهراً لحديثه، فقولهم: «ثقة صحيح الحديث» مدح رفيع، وكذا إن قالوا: «صحيح الحديث قليل الغلط» كما قاله أحمد في عاصم بن علي بن عاصم (٢٦٣/٩) «النبلاء»، ولكنهم قد يقولون: «صحيح الحديث» على من ليس من أهل هذه المرتبة، كما قال أحمد في إبراهيم بن طهمان: «هو صحيح الحديث مقارب»، وقال الذهبي: «قلت: له ما ينفرد به ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن» (٣٨٣/٧) «النبلاء»، وقد قال الذهبي في محمد بن طلحة بن مصرف الياامي: «يحيى حديثه من أدنى مراتب الصحيح ومن أجود الحسن»، قال: «وبهذا يظهر لك أن الحسن قسم داخل في الصحيح، وأن الحديث النبوي قسمان ليس إلا صحيح وهو على مراتب، وضعيف وهو على مراتب والله أعلم». (٣٣٩/٧) «النبلاء». وخلاصة ما سبق أن إطلاقهم في الرواة: «فلان صحيح الحديث» فإن كان في رجل ثبت أنه ثقة فهو تعديل رفيع لاسيما إن أكدوها بقولهم مثلاً: «قليل

الغلط أو قليل السقط أو لم يؤخذ عليه حرف»..... إلخ. وإن أطلقوها في المتوسطين فهو كما قال الذهبي آنفاً، أما قولهم: «فلان صحيح الإسناد» فإنه يدل على انتقاء وتحفظ الراوى فى الرواية عن الضعفاء أو أنه صحيح السماع من مشايخه والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان يالك من صحة حديث».

○ وقول أحدهم: «فلان إسناد» قال الزهرى لابن عيينة: يا بنى قرأت القرآن؟ قال: بلى، قال: تعلمت الفرائض؟ قال: بلى، قال: كتبت الحديث؟ قال: بلى - يعنى عن أبى إسحاق الهمدانى -، قال: أبى إسحاق إسناد (٣٤٦/٥)، «النبلاء»، أى أنه حجة فى هذا الشأن وأهل لأن يؤخذ عنه، وهل يطلق هذا على من يتحرى ويتقى من المشايخ فلا يروى إلا عن ثقة، بمعنى أنه لا يحتاج إذا روى أن يقال له من حدثك بهذا؟ الظاهر أن هذا اللفظ يقال فى هذا المعنى أيضاً، ويحتاج إلى نظر فى الترجمة التى تشهد لهذا. والله المستعان.

○ وقولهم: «فلان ثقة كان يتحرى الصدق» أى الصدق فى الرواية، قال نحوه أحمد فى عمرو الناقد، وقال فيه الحسين بن فهم: «ثقة فقيه صاحب حديث من الحفاظ المعدودين» (٤٤٦/٢) «تذكرة الحفاظ». ونحوه قولهم فى أحد الثقات: «كان من معادن الصدق» وقد قال أحمد فى عبد الرحمن بن مهدى: «ثقة خيار صالح مسلم من معادن الصدق» (٢٠٠/٩) «النبلاء». وقال ابن عيينة فى مسعر بن كدام الهلالى: «كان من معادن الصدق»، وقال فيه أحمد: «حديثه حديث أهل الصدق».

○ وقول أحدهم: «حدثنى الثبت، حدثنى الثبت» وقد قال ذلك وكيع، فقيل له: من هو؟ قال: مالك (٧/١٠) «تهذيب التهذيب».

○ وقول أحدهم: «لو كان لى سلطان لأمرت فلاناً على المحدثين» قاله يزيد بن هارون فى محمد بن إسحاق (٥٤/٧) «النبلاء». أى أن ابن إسحاق يستحق أن يكون أميراً على المحدثين عند يزيد بن هارون وإن لم يكن كذلك عند غيره.

○ وقول أحدهم: «فلان ثقة حديثه يشبه حديث الإملاء» أى أنه غاية في الثبوت، لأن مجلس الإملاء يتمكن الطالب فيه من الكتابة بإتقان بخلاف مجلس القراءة أو المذاكرة كما هو معروف ويدل على هذه التفرقة ما قاله أحمد في سماع من سمع من ابن أبي ذئب (٢٠٤/١) «العلل ومعرفة الرجال»، وقد سئل أحمد: كيف سماع شعيب - أى ابن أبي حمزة دينار الحمصي - من الزهري؟ قال: «حديثه يشبه حديث الإملاء، ثم قال: الشأن فيمن سمع من شعيب كان رجلاً ضيقاً في الحديث.....» (١٨٨/٧) «النبلاء»، وقد رفعه أحمد فوق يونس وعقيل ومثله بالزبيدي، وكأن السائل وهو عبد الله بن أحمد رحمهما الله تعالى رأى ما ينكر على شعيب في روايته عن الزهري، فأخبره أبوه أن العهدة ليست على شعيب فإنه كان مثبِتاً في روايته ولكن العهدة على من بعده، لأن شعيباً كان ضيقاً في الحديث أى عسراً في الرواية ويمتنع من الرواية، ومن هذا شأنه فالرواية لا تكثر عنه، فإذا كثرت عنه فلها حالات سيأتى الكلام عليها إن شاء الله تعالى، ومن تلك الحالات: أن تكون العهدة على تلميذ الشيخ العسر كما هاهنا، ومما يدل على أن قولهم: «حديثه يشبه حديث الإملاء» يفيد الثبوت والإتقان، قول أحمد بن منصور الرمادي: «اجتمعت ليلة مع ابن وارة فذكرنا أصحاب شعبة، وقلت أنا: أبو النضر - يعنى هاشم بن القاسم الليثي الخراساني - أثبت من وهب بن جرير، وقال هو: وهب أثبت، فغدونا على أحمد بن حنبل، فقال: أبو النضر كتب عن شعبة إملاء» (٥٤٧/٩) «النبلاء».

○ وقولهم: «فلان كأنه صخرة أو كان صخرة أو جندلة من الجنادل» انظر «النبلاء» (٥٥/٩) ترجمة معاذ بن معاذ. والجنادل: هو الحجارة كما في «اللسان» (١٢٨/١١)، وهذه الألفاظ بمعنى قولهم: «فلان جبل» أى في الرسوخ والثبوت. وقول أحدهم: «فلان تخرّج به الحفاظ» قال الذهبي: «يحیی بن سعيد القطان تخرّج به الحفاظ كمسدد وعلى والفلاس» انظر «النبلاء» (١٧٦/٩).

○ وقول أحدهم: «فلان ثقة بخ بخ» وبخ: كلمة فخر، والعرب تقول للشئ تمدحه: بخ بخ، وقال ابن الأنباري: «معنى بخ بخ: تعظيم الأمر وتفخيمه،

وسكنت الحاء فيه كما سكنت اللام في هل وبل». اهـ (٦/٣) «اللسان».

○ وقول أحدهم: «فلان في المصريين مثلاً كمالك في المدنيين» أى له في المصريين ما لمالك عند أهل المدينة من توقيف وقبول، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «فلان ثقة ما يخطيء» قاله ابن حبان في بكر بن بكار (٥٨٣/٩) «النبلاء»، ولكن الذى في «ثقات ابن حبان»: «ربما أخطأ» (١٤٦/٨)، فالظاهر أن العبارة في «النبلاء» فيها تحريف، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «فلان ما فوقه أحد في الثقة» قاله الذهبي في عfan بن مسلم الصفار (٢٥٠/١٠) «النبلاء».

○ وقول أحدهم: «فلان أحد العدول الثقات» كما في «تاريخ بغداد» (١٥٣/٢). ترجمة محمد بن جعفر زوج الحرّة.

○ وقول أحدهم: «فلان ثقة ليس يروى إلا حديثاً صحيحاً»: سئل الدارقطني عن بشر بن الحارث الزاهد المعروف بالخافي رحمه الله؟ فقال: «زاهد جبل ثقة ليس يروى إلا حديثاً صحيحاً». وبشر هذا قال فيه إبراهيم الحرني: «لو قسم عقل بشر على أهل بغداد صاروا عقلاء» (٤٧٥/١٠) «النبلاء». وقول الدارقطني فيه يدل على تحريره وانتقائه في الروايات، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ثقة كان يحفظ العلم على الوجه» وهذا بمعنى «ثقة حافظ وأى حافظ» وقد قال أبو داود في أحمد بن جعفر الوكيعي الضرير الإمام الحافظ البار: «كان يحفظ على الوجه» (٥٧٥/١٠) «النبلاء». ومعنى هذا أنه يحفظ كل ما قرأه من مسند ومقطوع ومرسل ومنقطع.... إلخ، وهذا يدل على قوة حفظه وسعة علمه، قال الخطيب: «إن أبا العباس محمد بن إسحاق السراج استعار من أحمد بن أبى خيثمة شيئاً من «التاريخ»، وكان لا يرويه إلا على الوجه، فقال: يا أبا العباس علىّ يمين ألا أحدث بهذا الكتاب إلا على الوجه، فقال أبو العباس: وعلىّ عزيمة ألا أكتب إلا ما أستفيد، فردّه عليه ولم يحدث في «تاريخه» عنه بحرف» (١٦٣/٤) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول ابن حبان لما دخل حمص وكان أكبر همه شأن بقية قال: «فتبعت أحاديثه وكتبت النسخ على الوجه، وتبعت ما لم أجد بعلو - يعنى بنزول - فرأيت ثقة مأموناً ولكنه كان مدلساً....» إلخ. (٢٠٠/١) من «المجروحين» وانظر (٤٧٧/١) «تهذيب التهذيب». ومن ذلك أيضاً قول أحمد ليحيى لما رآه يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس: «تكتب هذه الصحيفة وتعلم أنها موضوعة؟ فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟ فقال: نعم أكتبها فأحفظها وأعلم أنها موضوعة، حتى لا ينجىء إنسان بعده فيجعل لنا ثانياً» (٢٨٦/١١) «تهذيب التهذيب». وفي بعض الروايات: فيجعل بدل «أبان» «ثابتاً» بالباء الموحدة والمثناة الفوقية.

○ ومن ذلك قول أبى داود فى الليث بن سعد المصرى: «ليس ينزل نزوله أحد كان يكتب الحديث على الوجه» (٤٦٥/٨) «تهذيب التهذيب»، وهذا كله يدل على كثرة الروايات والاجتهاد فى الطلب مع كونه ثقة والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «السماع مع فلان شفاء لما فى الصدور» قاله أحمد فى يحيى بن معين (٧٩/١١) «النبلاء».

واعلم أن بعض المثبتين فى تحمل العلم وأدائه، إذا سمع حديثاً من شيخ ثم وجد من هو أعلم منه بحديث ذلك الشيخ أو أعلم من الشيخ نفسه بحديثه، فإنه ينزل فى الرواية ويعرض ما سمعه من ذلك الشيخ على هذا الطالب ليقط الكيس ليخبره بالصحيح من ذلك والسقيم، ومن هؤلاء أحمد رحمه الله، فكان إذا سمع مجلساً من أحد الشيوخ يتمنى أن يكون معهم يحيى بن معين ليشفى صدورهم من حديث ذلك الشيخ، فلا يأخذوا عنه إلا الصحيح، وهذا دليل على فضل يحيى فى هذا الشأن، وعلى تمام علم أحمد وعلو قدره ورسوخ الإخلاص فى قلبه، فنسأل الله أن يوفقنا إلى سلوك سبيل الصالحين.

○ وقولهم: «فلان ثقة فحل أو ثقة ذكر أو ثقة يعرف ما يخرج من رأسه» هذه ألفاظ تدل على الرسوخ والثبات فى هذا الشأن، فقولهم: «فحل» هو

الذكر العظيم، كما في «اللسان» وقولهم: «ذكر» هو الصلب المتين الشديد، كما في «اللسان»، قال بشر بن موسى: قال ابن معين: ويل للمحدث إذا استضعفه أصحاب الحديث، قال بشر: قلت: يعملون به ماذا؟ قال: إن كان كودناً - والكودن هو البغل أو الحصان الهجين ويشبه به الرجل البليد - قال ابن معين: سرقوا كتبه وأفسدوا حديثه وحبسوه وهو حاقن حتى يأخذه الحصر وقتلوه شر قتلة، وإن كان فحلاً استضعفهم وكانوا بين أمره ونهيه، قال بشر: وكيف يكون ذكراً؟ قال: يعرف ما يخرج من رأسه» (٩٣/١١) «النبلاء» ونحوه «ما بقي أحد يعرف ما يخرج من رأسه غير فلان أو يعرف ما يقول غير فلان».

○ وقول أحدهم: «فلان من رباني الحديث» قال أبو عبيد: «ربانيو الحديث أربعة.. أحمد..... وعلى بن المديني..... وأبو بكر بن أبي شيبة..... ويحيى بن معين» (١٢٧/١١) «النبلاء» والربّي والربّاني: الخبر ورب العلم وقال ابن الأنباري: «الرباني: العالم المعلوم الذي يغزو الناس بصغار العلم قبل كبارها، والرباني: العالم الراسخ في العلم والدين أو الذي يطلب بعلمه وجه الله وقيل الرباني: العالي الدرجة في العلم» (٤٠٣/١ - ٤٠٤) «لسان العرب».

○ وقولهم: «فلان ثبت كثير الفوائد والغرائب» قال أبو الشيخ في سهل بن عثمان الإمام الحافظ المجود: «وكان كثير الفوائد والغرائب» (٤٥٤/١١) «النبلاء». وكثرة الفوائد والغرائب من الثبت تدل على علو همته وقوة عزيمته في الرحلة والاجتهاد في التحصيل، ومن هذا وصفه فترتبته عالية، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «فلان كان يحسن كل شيء» قاله ابن أشكاب في عمرو بن علي الفلاس (٤٧١/١١) «النبلاء».

معنى ذلك أنه يحسن الحديث تحملاً وأداءً وفهماً ونقداً، ويحسن أيضاً العبادة والزهد والورع، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «فلان صدوق من متيقظي الرواة» قاله ابن عدي في خليفة بن خياط انظر الكامل (٩٣٥/٣)، (٤٧٣/١١) «النبلاء».

واليقظة في الحديث تدل على سرعة الحفظ ونباهة الفهم وصحة النقد للروايات وهذا شأن الحفاظ، فإن اجتمع مع ذلك الصدق كما هاهنا فمحلها هاهنا، هذا معنى قول ابن عدى، وأما حال خليفة فينظر في محله.

○ وقول أحدهم إذا سئل عن رجل: «أهو ثقة؟ فقال: «إي والله» فهذا يدل على أنه على الرتبة، إذا لم تقم قرينة تدل على أن المسئول عنه قد تكلم فيه، وأراد السؤال بقسمه تبرئته فقط، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «وهذا إسناد كالشمس وضوحاً» أى في شهرة رجاله عدالة وضبطاً.

○ وأما قول أحدهم: «فلان ثقة صدوق» فقد يكون هذا من باب تأكيد الوصف، وقد قال موسى بن هارون في ابن بنت منيع: «ثقة صدوق لو جاز لإنسان أن يقال له فوق الثقة لقليل له»، وقد يطلق بمعنى «ثقة عايد» وسيأتى إن شاء الله أن عثمان بن أبى شيبة ويعقوب بن شيبة يطلقان ذلك فيمن هو ضعيف الحفظ، ويقصدان بذلك أنه عدل في دينه أو من العباد الزهاد وإن كان ضعيفاً في حفظه أو ضعيفاً جداً، والظاهر أن هذا اللفظ لا يكون في هذه المنزلة إلا بقرينة تدل عليه وإلا فهو أنزل، والله أعلم.

○ وأما قولهم: «صدوق ما رأينا فيه خلافاً» فقد يكون بمعنى أنهم أجمعوا على عدالته في النقل، وقد سئل الدارقطني عن إسحاق الدبري أيدخل في الصحيح؟ فقال: «إي والله هو صدوق ما رأيت فيه خلافاً» (٤١٧/١٣) «النبلاء»، وقد سبق أنهم قد يطلقون كلمة «صدوق» على أعلى مراتب التعديل، وإن كان هذا خلاف الأصل، وقول الدارقطني هنا له قرائن تحفه مثل القسم ومثل قوله: «يدخل في الصحيح»، وقد سبق أنه يطلق هذا على التعديل الرفيع. لكن قد يقولون «صدوق ما رأينا فيه خلافاً» أى لا شك في صدقه وأمانته دون تعرض للضبط والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «ما رأيت مثل فلان في الثقة» فقد جاء في ترجمة ابن

شاذان الشيخ الإمام أبى بكر أحمد بن إبراهيم بن الحسن البغدادي البزاز: قال أبو ذر الهروي: «ما رأيت ببغداد في الثقة مثل القواس وبعده ابن شاذان»، فقال وراق أبى ذر له: ولا الدارقطني؟ قال: «الدارقطني إمام» (٤٢٩/١٦) «النبلاء». وسيأتى أن قولهم: «إمام» لا يلزم منه أن يكون إماماً في الحديث وإن كان إماماً في الحديث فلا يلزم منه تمام الضبط، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «فلان كان يسقط عنده حفظ الحفاظ ودونه يكون العلماء» وهذا جامع بين الحفظ والعدالة لقوله «ودونه يكون العلماء» والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «فلان حافظ كما يجب» قال الحافظ أبو العلاء الهمداني لبعض تلامذته - وقد استأذنه أن يرحل - فقال: «إن عرفت أستاذاً أعلم منى أو في الفضل مثلى فحيث أذن لك أن تسافر إليه إلا أن تسافر إلى الحافظ ابن عساكر فإنه حافظ كما يجب» (٥٦٣/٢٠) «النبلاء»، أى أنه حافظ سلك سبيل الحفاظ الأثبات علماً وأخلاقاً ودينياً والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «فلان كان المشار إليه في علم صحيح الحديث وسقيمه» قاله الحافظ شرف الدين يوسف بن بدر في الضياء المقدسى (١٢٩/٢٣) «النبلاء».

○ وقول أحدهم: «لو سؤد أحد في الحديث لسؤد فلان» قاله شعبة في محمد بن إسحاق بن يسار (٢٢٧/١) «تاريخ بغداد»، وقال مرة: «أمير المؤمنين في الحديث»، وقال مرة: «سيد المحدثين لحفظه» (٢٢٨/١) «تاريخ بغداد»، وقد سبق أن ذكرت أن حال الرواة يبحث في محله من كتب الجرح والتعديل، فابن إسحاق لا يصل حاله إلى إمارة المؤمنين في الحديث، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «فلان كان أمة من الأمم في هذا الشأن» .

○ وقول أحدهم: «فلان من أهل الفهم والأمانة» قاله ابن خراش في محمد بن إسماعيل بن سالم الصائغ (٣٩/٢) «تاريخ بغداد»، وهذا معناه أنه ثقة

يعرف صحيح الحديث من سقيمة، يدل على ذلك أن ابن خراش نفسه قال في أبي حاتم الرازي: «كان من أهل الأمانة والمعرفة» (٢٥٢/١٣) «النبلاء».

○ وقول أحدهم: «فلان يشار إليه في الحديث» أى عَلم من الأعلام في الحديث.

○ وقول أحدهم: «فلان صدوق مستأصل في علم الحديث» هذا يدل على العدالة في الدين مع ملازمة الاشتغال بهذا العلم، ومن لازم طلب الحديث برع فيه في الغالب، وهذا اللفظ قاله الأزهرى في محمد بن على بن الحسن العنبرى (٨٨/٣ - ٨٩) «تاريخ بغداد».

○ وقول أحدهم: «اكتب عن فلان فإنه من قرنه إلى قدمه فائدة» قال صالح جزرة: «لما خرجت من الري، قلت لفضلك: عمن أكتب بنيسابور؟ قال: اكتب عن محمد بن يحيى، فإنه من قرنه إلى مقدمه فائدة» اهـ بمعناه. انظر (٤١٧/٣) «تاريخ بغداد».

○ وقول أحدهم: «فلان صاحب حديث بحقه» أى أنه كثير الحديث وعدل في دينه وبصير بالعلل وغير ذلك، وقد قال ابن عدى: «كان الحسن بن على بن شبيب المعمرى كثير الحديث صاحب حديث بحقه كما قال عبدان: إنه لم يزد مثله» انظر «الكامل» (٧٥٠/٢) و (٣٧١/٧) وما بعدها من «تاريخ بغداد»، وسيأتى أن قولهم: «فلان صاحب حديث» لا يلزم منه كل هذا، فقد يكون بصيراً بالعلل غير عدل، وقد يكون ممن يروى عن كل أحد، وقد يكون غير بصير بالعلل، وقد يكون مبتدعاً، والله أعلم. واعلم أن علامة صاحب الحديث أن يكون عدلاً في دينه ومع ذلك يروى عن الكبار والصغار ويروى عنه الكبار، كما قال الحافظ ابن عدى رحمه الله تعالى.

○ وقول أحدهم: «فلان ثقة ممن يحسن الحديث» أى أنه يحسن صناعة الحديث تحملاً وأداءً وفهماً، وقد قال ابن أبى حاتم في الحجاج بن يوسف بن حجاج الثقفى المعروف بابن الشاعر: «كتبت عنه وهو ثقة من الحفاظ ممن يحسن

○ وقولهم: «فلان حاز حديثه الشأن فيمن بقي» أى أنه فاق أقرانه مع أن أقرانه مشهورون، والله قاله أبو خيثمة في روح بن عباد القيسي (٤٠٣/٨) «تاريخ بغداد».

○ وقول أحدهم: «إذا أردت الحديث فالزم فلاناً» وهذا صريح في علو شأن فلان هذا في الحديث بخلاف قول أحدهم: «إذا أردت الله والدار الآخرة فالزم فلاناً» لأنه قد يكون ذلك في الفقه أو العبادة، وأما قولهم: «إذا أردت الحديث.....» فهو خاص، وقد قال حماد بن زيد لأبي الوليد هشام بن عبد الملك: «إذا أردت الحديث فالزم شعبة».

○ وقول أحدهم: «فلان ثقة أقل المشايخ خطأ» وقد قال الدارقطني في ابن بنت منيع: «ثقة جبل إمام من الأئمة ثبت أقل المشايخ خطأ»، وقال مرة: «كان ابن بنت منيع قلماً يتكلم على الحديث، فإذا تكلم كان كلامه كالسمار في الساج» (١١٦/١٠) «تاريخ بغداد».

○ وقول أحدهم: «فلان لقد كان من هذا الأمر بسبيل» قاله أبو حاتم في أبي زرعة بعد أن قال: «لا أعلم من المشرق والمغرب من كان يفهم من هذا الشأن مثله» (٣٣٣/١٠) «تاريخ بغداد».

○ وقول أحدهم: «رحم الله فلاناً ما كان أضبطه وأشد تفقده» قاله أحمد في يحيى بن سعيد القطان (١٤٠/١٤) «تاريخ بغداد»، ويحيى بن سعيد أشهر من نار على علم، ولفظ أحمد صريح في العدالة والضبط أما العدالة فلقوله: «رحمه الله»، وأما الضبط والإتقان والتحري فظاهر، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «فلان كان ممن يُفتخر برؤيته وروايته لديانته ودرايته» قاله السلفي في جعفر بن أحمد بن الحسين السراج (١٠٢/١) «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب الحنبلي رحمه الله.

○ قول أحدهم: «ينشرح صدرى إذا أدخلت فلاناً بينى وبين رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -» قاله ابن تيمية رحمه الله فى على بن أحمد بن عبد الواحد السعدى البخارى (٣٢٦/٢) «الذيل على طبقات الحنابلة».

(فصل)

□ في عبارات تابعة لهذه المرتبة □

وهذه العبارات حكمها أنها من ألفاظ المرتبة الأولى، لكنها لما كانت غير مختصرة جمعتها في محل واحد والله المستعان.

○ فمن ذلك: قول ابن المديني - وقد ذكر عنده عفان بن مسلم الصفار -: «كيف أذكر رجلاً يشك في حرف فيضرب على خمسة أسطر؟» وسئل أحمد: «من تابع عفان على كذا؟» فقال: «وعفان يحتاج إلى متابع؟!» (٨٢/٣) «الميزان». فقول ابن المديني يدل على غاية الورع والإتقان من عفان رحمه الله، لأن الاستكثار من الرواية أمر محبب إلى النفس، وكون الراوي يضرب على بعض حديثه يدل على أنه قهر نفسه وذلكها، فهذا يدل على قوة الدين، ويدل أيضاً على التمييز بين الصحيح والسقيم وعلى صحة ما بقي من حديثه، وقول أحمد يدل على أنه - أي عفان - حجة بمفرده ليس في حاجة إلى غيره، والله أعلم.

○ وقول يحيى بن معين: «إذا حدثت في بلد فيها أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني فحق للحيتي أن تخلق»، كما في «الثقات» لابن حبان (٤٠٨/٨)، فهذا القول يدل على علو شأن أبي مسهر، لأن عادة الأئمة جرت على أن أحدهم لا يحدث في مجلس من هو أعلى منه قدراً وأجل شأنًا، وهذا من تكريم العلم والعلماء، فيحیی بن معين رحمه الله رفع قدر أبي مسهر بهذه المقالة.

○ وقول إبراهيم بن أورمة في أحمد بن سنان بن أسد بن حبان القطان: «أعدنا عليه ما سمعناه من بندار وأبي موسى». قال الحافظ المزني: «يعني لإتقانه وحفظه» (٣٤/١) «تهذيب التهذيب». وفي «التبلا»: «ما كتبناه عن أبي موسى

وبندار أعدناه عن أحمد بن سنان، وما كتبناه عن أحمد لم نعهده عن غيره»
(٢٤٥/١٢).

فهذا مدح لابن سنان، واعلم - علمني الله وإياك - أن علو الإسناد أمر يفرح به عوام المحدثين، والواحد منهم لا يترك العلو ويرضى بالنزول - كما سبق - إلا لمعنى يكون أرجح عنده من مزية العلو، فمن ذلك أن أحدهم إذا سمع حديثاً من أحد المشايخ، ثم وجد تلميذاً لهذا الشيخ يتقن حديث شيخه ويميز صحيحه من سقيم، عرض عليه ما سمعه من شيخه، لأن بعض الطلبة يكون أحذق بحديث الشيخ من الشيخ نفسه، ونحو هذا قول عفان: كنت أكون عند شعبة فأكتب عنه في ألواحى، ثم أمر على يزيد بن زريع وهو يحدث فأخبر حديث شعبة وأكتب حديث يزيد، وهو أثبت الناس» (ص ٢٥٧) «ثقات ابن شاهين». وأيضاً قول ابن مهدي: «لو كنت لقيت ابن أبي خالد لكتبت عن يحيى القطان عنه لأعرف صحيحها من سقيمها» (٢١٨/١١) «تهذيب التهذيب». وقول ابن مهدي: «وددت أن كل شيء سمعته من حديث مغيرة كان من حديث أبي إسحاق الفزاري - يعنى عن مغيرة -» (٢٨٢/١) «الجرح والتعديل». ونحوه قول يحيى بن سعيد: «سفيان - أى الثوري - أعلم بحديث الأعمش من الأعمش» (٢٣٩/٧) «النبلاء»، وقال مرة: «ما كتبت عن سفيان عن الأعمش أحب إلى مما كتبت عن الأعمش» (٢٤٧/٧). ونحوه قول الحميدى: «جاء رجل إلى ابن عيينة فقال: حدثني أبو إسحاق - أى الفزاري - عنك بكذا، فقال: ويحك إذا سمعت أبا إسحاق يحدث عنى فلا يضرك ألا تسمعه منى» (٥٤٠/٨) «النبلاء». وقول زائدة: «كنا نأتى الأعمش فنكتب عنه، ثم نأتى سفيان فنعرض عليه، فيقول لبعضها: ليس هذا من حديث الأعمش، فنقول: إنما حدثناه الآن، فيقول: اذهبوا إليه، فنذهب إليه فنقول له، فيقول: صدق سفيان ويحويه». اهـ بتصرف يسير.
(١٦٧/٩) «تاريخ بغداد».

ومن هذا الباب قول معمر: «كان قتادة يسأل شعبة عن حديثه - أى حديث قتادة -» (٢٥٨/٩) «تاريخ بغداد»، ونحوه قول القطان: «ما سمع ابن

مهدى عن سفيان عن الأعمش أحب إليّ مما سمعت أنا من الأعمش» (٢٤٤/١٠) «تاريخ بغداد».

○ وقول أحدهم: «لو عاش الثورى مثلاً لاحتاج إلى فلان» فهذا مدح لفلان هذا، ويدل على سعة علمه وتمام ضبطه، إذ لو كان متهماً أو مخطئاً لما احتاج إليه الثورى، ومثل ذلك قول أحدهم: «لو كان في زمن الثورى لاحتاجوا إليه».

أما إذا ذُكِرَ أحد الرواة عند أحد الأئمة وكان الإمام متكثراً فجلس: فلا يلزم من ذلك أن يكون الراوى من أهل هذه المرتبة، لأنه قد يكون السبب في ذلك رسوخ قدم المذكور في الزهد والعبادة أو في التمسك بالسنة والصدع بها، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أحدهم: «فاتنى مالك مثلاً فعوّضنى الله أو أخلف علىّ بفلان» فهذا يدل على قرب منزلة فلان هذا من منزلة مالك أو تساويهما، ونحوه قول عبد الرحمن بن مهدى: «من فاته شعبة سمع من همام» (٢٩٩/٧) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول ابن المدينى لما سئل عن حامد بن يحيى بن هانئ البلخى الحافظ: «سبحان الله بقى حامد إلى زمان يحتاج أن يسأل عنه؟!» (١٦٩/٢) «تهذيب التهذيب». وقال عنه الحافظ في «التقريب»: «ثقة حافظ»، وسنأتى إن شاء الله تعالى أن العدالة في الرواية تثبت بأحد أمور، منها الشهرة، واستفاضة العدالة بين الناس، فمن هذا وصفه لا يُسأل عنه، وقد يسألون عنه من هو دونه في المنزلة فيقول: «مثلى لا يُسأل عن فلان ولكن فلان يُسأل عن الناس...» والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أبى إبراهيم إسحاق السلمى في حجاج بن محمد المصيصى: «حجاج نائماً أوثق من عبد الرزاق يقظان» (٢٠٥/٢) «تهذيب التهذيب». ونحوه ما قيل للقطان: «إن فلاناً يقول: إن عبد الرحمن بن مهدى كان

سوء الأخذ، كان يسمع من الشيخ والكتاب في كفه، فغضب يحيى ثم قال: عبد الرحمن يسمع نائماً أحب إلى من أن يملئ عليّ ذاك» (٢٤٤/١٠) «تاريخ بغداد». ومن المعلوم أن الشيخ الذي ينام حال العرض والقراءة عليه، فإنه يتعرض لغمز بعض أئمة الجرح والتعديل، لأن الطالب قد يخطيء في القراءة ولا يرده فيذهب الطالب ويروى عن شيخه الحديث على غير وجهه، وإن كان بعض الأئمة المشاهير قد فعل ذلك، ولكن لا خلاف في أن اليقظة والتنبه من المشاهير حال الرواية أولى، بل استحب الإمام أحمد بن حنبل وهو المقدم في هذه الصناعة أن يسك الشيخ بكتابه حال قراءة الطالب عليه مزيداً من الخيطة والتحفظ، إذا علمت هذا ثم وجدت أحدهم يقول: «فلان نائماً خير من فلان يقظان» فاعلم أنه قد فضله تفضيلاً رفيعاً، لكن شرط ذلك أن يكون المرجوح من الأئمة أو الثقات المعروفين، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول الحاكم في الإمام مالك بن أنس: «هو الحكم في شيوخ أهل المدينة الناقد لهم» انظر ترجمة سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان «تهذيب التهذيب» (٢٦٤/٤).

○ ومن ذلك قول الحاكم في عبد الله بن الزبير الحميدى: «ومحمد بن إسماعيل إذا وجد الحديث عنه لا يخرج به إلى غيره من الثقة به» (٢١٦/٥) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قول عبد الله بن أحمد: «لما قدم أبو زرعة نزل عند أبى، وكان كثير المذاكرة له، فسمعت أبى يقول يوماً: ما صليت غير الفرض، استأثرت بمذاكرة أبى زرعة». كما في «تهذيب التهذيب» (٣١/٧)، ونحوه قول ابن القاسم لأسد بن الفرات الحراى: «أنا أقرأ في اليوم واللييلة ختمتين فأنزل لك عن ختمة - يعنى لا اشتغاله به -». (٢٢٧/١٠) «النبلاء». ومعلوم أن هذا القول وأشباهه يستمد قوته في التعديل بمنزلة قائله في علم الحديث، فترك أحمد للناقلة يدل على أن مع أبى زرعة علماً يحتاج إليه أحمد، وهو أحب إليه في التقرب إلى الله من النوافل.

وقد يستدل بعض طلبة العلم بفعل أحمد وبأدلة تفضيل العلم على العبادة، على تهاونه في النوافل وتركه للأذكار الماثورة عن رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - أو النوافل المسنونة، بحجة الاجتهاد في طلب العلم، وقد تعرض الحافظ الذهبي لذلك كما في «النبلاء» ترجمة مسعر بن كدام قال أبو أسامة: «سمعت مسعراً يقول: إن هذا الحديث يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون؟» قال الحافظ الذهبي رحمه الله: قلت: «هذه مسألة مختلف فيها، هل طلب العلم أفضل أو صلاة النافلة والتلاوة والذكر؟ فأما من كان مخلصاً لله في طلب العلم وذممه جيد فالعلم أولى، ولكن مع حظ من صلاة وتعب، فإن رأيته مُجِدّاً في طلب العلم لا حظ له من القربات، فهذا كسلان مهين وليس هو بصادق في حسن نيته، وأما من كان طلبه الحديث والفقه غية ومحبة نفسانية فالعبادة في حقه أفضل، بل ما بينهما أفعال تفضيل، وهذا تقسيم في الجملة، فقل - والله - من رأيته مخلصاً في طلب العلم، دعنا من هذا كله فليس طلب الحديث اليوم على الوضع المتعارف من حيز طلب العلم، بل اصطلاح وطلب أسانيد عالية وأخذ عن شيخ لا يعي وتسميع لطفل يلعب ولا يفهم أو لرضيع يكي أو لفقير يتحدث مع حدث، وآخر ينسخ، وفاضلهم مشغول عن الحديث بكتابة الأسماء أو بالنعاس، والقارئ إن كان له مشاركة فليس عنده من الفضيلة أكثر من قراءة ما في الجزء سواء تصحف عليه الاسم أو اختبط المتن أو كان من الموضوعات، فالعلم عن هؤلاء بمعزل، والعمل لا أكاد أراه بل أرى أموراً سيئة نسأل الله العفو». اهـ (١٦٧/٧) «النبلاء».

فهذا كلام الذهبي رحمه الله في أهل عصره، وإن كان يناقش في بعض ألفاظه، ولكن الذي قاله أمر تشهد له النفوس والقلوب، واستفت قلبك. والله أعلم.

○ ومن ذلك قول حفص بن محبوب المحبوبي: «كنا عند ابن عيينة فقام ابن المديني فقام سفيان وقال: إذا قامت الخيل لم نجلس مع الرجال» (٣٥١/٧) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قول عبد الله بن أحمد بن محمد بن سيار: «قال لي العباس العنبري: ما قدم علينا مثل عمرو بن منصور وأبي بكر الوراق فقلت: من أبو بكر؟ قال: الأثرم، فقلت له: لا نرضى أن نقرن صاحبنا بالأثرم» - أي أن هذا فوق الأثرم - (١٠٧/٨) «تهذيب التهذيب». ونحو ذلك ما جاء في ترجمة زهير بن معاوية أبي خيثمة: قال يحيى بن أيوب سمعت شعيب بن حرب وذكر حديثاً عن زهير وشعبة فقيل له: وشعبة؟ فقال: «زهير أحفظ من عشرين مثل شعبة» (٥٨٨/٣) «الجرح والتعديل». قال المعلمي رحمه الله في الحاشية: «كانهم أنكروا تأخير شعبة في الذكر، يرون أنه كان ينبغي تقديمه بأن يقال: شعبة وزهير». اهـ

○ ومن ذلك قول أحمد: «إذا أردت أبا نعيم فعليك بآين سابق» - يعني محمد بن سابق التميمي - (١٧٥/٩) «تهذيب التهذيب»، فهذا يدل على أن ابن سابق أوثق من روى عن أبي نعيم، فكون ابن سابق في هذه المرتبة يشترط أن يكون في أبي نعيم فقط،^(١) والله أعلم.

○ ومن ذلك قول الشافعي: «ما فاتني أحد فأسفت عليه ما أسفت على الليث وابن أبي ذئب» (٣٠٥/٩) «تهذيب التهذيب»، مع أن هذا اللفظ يحتمل أن يكون في الفقه، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن عيينة في محمد بن المنكدر: «ما رأيت أحداً أجدر أن يقول: «قال رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ولا يستغل عمن هو من ابن المنكدر» - يعني لتحريه - (٤٧٥/٩) «تهذيب التهذيب». ومعلوم أن طلب الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، ولكن هناك بعض الأئمة في أعلى درجات التحري والتحفظ ويكفي غيره مؤنة البحث فيمن فوقه، وقول ابن عيينة مدح رفيع لابن المنكدر على سبيل المبالغة، ونحوه ما جاء في ترجمة حسان بن عطية المحاربي: أن الأوزاعي كان يثنى عليه جداً، قال خالد بن نزار: «قلت للأوزاعي: حسان بن عطية عمن؟ قال: فقال لي: مثل حسان كنا نقول له عمن؟»، فمعنى ذلك أنه مهاب فلا يسأله أحد لجلالته وعلو قدره وقد يكون بمعنى أنه ينتقى في الرواية ويتحفظ في روايته عن الضعفاء والمجهولين ولا يروى

(١) هذا ما يستفاد من قول أحمد.

إلا عن ثقة فلا يحتاج إلى سؤال، وقد فهم مهذب «تاريخ دمشق» كما في (١٤٥/٤) أن قول الأوزاعي تقرير وليس بإنكار، ومن هنا فهمه بمعنى الجرح، والظاهر ما قدمته لأن الأوزاعي يثنى عليه جداً، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول علي بن المديني لمحمد بن يحيى الذهلي: «أنت وارث الزهري»، وقول إبراهيم بن موسى الرازي: «من أراد الزهري لم يستغن عن محمد بن يحيى»، وقول الدارقطني: «من أحب أن يعرف قصور علمه من علم السلف فلينظر في علل الحديث لمحمد بن يحيى»، وكان سعيد بن منصور يقول: «حدثني محمد بن يحيى الزهري» - يعني لشهرته بحديث الزهري - (٥١٥/٩) - (٥١٦) «تهذيب التهذيب». ومحمد بن يحيى إمام مشهور، لكن هذه الألفاظ تدل على ارتفاعه في حديث الزهري لا بإطلاق، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن عينة: «إنما كنا نتبع آثار مالك وننظر إلى الشيخ إن كتب عنه. وإلا تركناه، وما مثلي ومثل مالك إلا كما قال الشاعر:

وابن اللبون إذا ما لُزَّ في قرن لم يستطيع صولة البزل القناعيس

(٩/١٠) «تهذيب التهذيب». وفي «النبلاء»: «لما حدث سفيان بحديث، قيل له: يخالفك فيه مالك؟ فقال: أتقرنني بمالك؟ ما أنا وهو إلا كما قال جرير: وابن اللبون...» إلى آخر البيت وفي الحاشية: ابن اللبون ما أوفى على ثلاث سنين، لُزَّ: ربط، القرن: الحبل الذي يشد به البعيران ونحوهما فيقرنان معاً، والبزل: البعير الذي دخل في السنة التاسعة، والقناعيس: جمع قناعس: الجمل العظيم الجسم الشديد القوة. قال البغدادى: ضربه مثلاً لمن يعارضه ويهاجيه، يقول: من رام إدراكي كان بمنزلة ابن اللبون إذا قرن في قرن مع البازل القناعس، إن صال عليه لم يقدر على دفع صولته ومقاومته، وإن رام النهوض معه قصر عن عدوته» (٧٣/٨ - ٧٤).

○ ومن ذلك لما مات يحيى بن معين حمل على نعش رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -، ومناد ينادى بين يدي جنازته: «معشر المسلمين

هذا يذب الكذب عن رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - كذا وكذا
عاماً.....» (٢٦٣/٩) «ثقات ابن حبان».

○ ومن ذلك قول يحيى بن معين عن يحيى بن سعيد القطان: «لو أتيت
مسدداً فحدثته في بيته لكان يستأهل» (١٠٨/١٠) «تهذيب التهذيب».

وذلك لمسألتين: الأولى: أنه من أهل العلم والجلالة وعلو القدر والشأن.
والثانية: أن العلماء أمروا أن يضعوا العلم عند أهله وعند من يعرف قدر العلم
وأهله وعند من يحسن فهم العلم لا من يفتنه العلم، فكم من إنسان إذا حدثته
بحديث لا يسعه عقله فيفهمه على خلاف مراد الشارع والعياذ بالله، فمسدد
رحمه الله بخلاف هذا، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول عبد الرزاق لما حدث سفيان عن منصور عن إبراهيم
عن علقمة عن عبد الله: «هذا الشرف على الكرسي» (٣١٤/١٠) «تهذيب
التهذيب».

○ ومن ذلك ما قد سبق من قول يحيى القطان: «جهد الثوري أن يدلّس
على رجلاً ضعيفاً فما أمكنه، قال مرة: ثنا أبو سهل عن الشعبي، فقلت له:
أبو سهل محمد بن سالم، فقال: يا يحيى ما رأيت مثلك لا يذهب عليك شيء»
(٢١٨/١١ - ٢١٩) «تهذيب التهذيب»، وهذا يدل على أن التبحر في معرفة
الرواة، وأسمائهم، وكنائهم، وألقابهم، وبلدانهم، وقبائلهم، وحرفهم، وطبقاتهم،
والمتفق من ذلك والمفترق، والمؤتلف والمختلف، ومعرفة منازلهم مدحاً وقدحاً، ومع
هذا كله ففى بعض الأحيان لا يلزم من ذلك العدالة في الدين كما سيأتى في محله
إن شاء الله تعالى.

○ ومن ذلك أى على الحافظ: ما رأيت أحداً أحفظ لحديث الكوفيين
من أى العباس بن عقدة، فقليل له ما يقوله بعض الناس فيه، فقال: «لا يشتغل
بمثل هذا، أبو العباس إمام حافظ محله محل من يسأل عن التابعين وأتباعهم فلا
يسأل عنه أحد من الناس» (٢٦٥/١) «لسان الميزان». وقد سبق في المقدمة أننى

أذكر ألفاظ الجرح والتعديل، وأرتها في مراتبها حسب دلالتها مجردة عن القرائن، فكم من كلمة ليست برفيعة في المدح تقال في أحد المشاهير في الدين والعلم، وكم من كلمة رفيعة جداً تقال في رجل ليس أهلاً لها بإطلاق، بل في بعض المشايخ دون بعض، أو ليس كذلك مطلقاً، وأيضاً ذكرت أنه لا يلزم مما أذكره هنا عن أحد الرواة أن يكون حكمه النهائي ما ذكرته جرحاً أو تعديلاً، ولكن يرجع في مثل ذلك إلى مظانه من كتب الرجال والتراجم والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن عقدة في عبد الغفار بن القاسم أبي مريم: «لو ظهر علم أبي مريم ما اجتمع الناس إلى شعبة» (٤٣/٤) «لسان الميزان». واللفظ ظاهره المدح الرفيع، ولكن من ابن عقدة حتى يرجح أبا مريم على شعبة؟.

○ ومن ذلك قول العباس العنبري: «ما تعلمت الحديث إلا من عمرو ابن علي» (٢٤٩/٦) «الجرح والتعديل». يعني بهذا أنه تعلم علل الحديث وصحيحه وسقيمه منه لا مجرد أنه أخذ الرواية عنه، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول شعبة: «ما شفاني أحد من الحديث ما شفاني الأعمش» (١٠/٩) «تاريخ بغداد»، وهذا القول يزداد قوة بمنزلة قائله.

○ ومن ذلك قول ابن معين في معاوية بن سلام: «أعده محدث أهل الشام، ومن لم يكتب حديثه مسنده ومنقطعه حتى يعرفه فليس هو صاحب حديث» (٣٨٣/٨) «الجرح والتعديل».

○ ومن ذلك قول عبد الله بن إدريس: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما لزمتم غير شعبة» (٨٤/١) «كامل ابن عدى» وهو القائل: «كان شعبة قبّان المحدثين». ونحوه قول شريك في السدى: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما تركت له حرفاً إلا كتبته» (٢٣٨/٨) «ثقات ابن حبان». فهذه منزلته عند شريك وأما حاله فيبحث في مظانه كما سبق التنبيه عليه، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول يحيى بن يمان: «كان الثوري أمير المؤمنين في الحديث، وكان ابن عيينة صاحب شرطته» (٩٣/١) «الكامل». أي أنه يرفع الثوري على

ابن عيينة كارتفاع الأمير على صاحب الشرطة، وأن ابن عيينة يسمع ويطيع له والله أعلم.

○ ومن ذلك قول يحيى بن سعيد: «كنت إذا حدثت سفيان الثوري بشيء ليس عنده اغتم» (٩٦/١) «الكامل». وقوله: «اغتم» إن كان بمعنى «أغتم أنا» فمعناه: أن حديثاً ليس عند الثوري ليس بحديث وإن كان عالياً وذلك لسعة علمه وطول باعه وإتقانه، ونحوه قول يحيى بن آدم: «كنت إذا طلبت الدقيق من المسائل فلم أجده في كتب ابن المبارك أيسر منه» (٢٧٦/١) «تذكرة الحفاظ». فكلام يحيى بن سعيد بهذا المعنى محله هنا لأنه يشير إلى الكثرة والإتقان والعدالة، أما إن كان بمعنى «اغتم هو» فهذا يدل على الحرص البالغ على الطلب، لأن من عادة الأئمة المشهورين بالطلب أنهم لا يسمعون بحديث إلا بحثوا عن أصله حتى يعرفوا حقيقته، فقد فضلوا سفيان على مسعر لأن مسعراً كان لا ينال، إذا لم يكن الحديث عنده بخلاف سفيان، والحرص على الطلب بمفرده لا يلزم منه الإتقان، بل ولا العدالة أحياناً، أما هذا في الثوري فمدح رفيع، وسيأتي إن شاء الله تعالى أن قولهم: «فلان لا يفوته حديث جيد» فقد يكون مدحاً بمعنى أنه حافظ وقد يكون قدحاً بمعنى أنه سارق، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أبي صالح محمد بن إسماعيل الضراري لابن معين: «يا أبا زكرياء ما نزل بنا من شيء بلغنا عنكم في عبد الرزاق - أي الضعفاء - قال: ما هو؟ قال: قلت: بلغنا أنكم تركتم حديثه ورغبتم عنه، قال ابن معين: يا أبا صالح لو ارتد عبد الرزاق ما تركنا حديثه» (١١٠/٣) «ضعفاء العقيلي».

○ ومن ذلك قول الشافعي: «إذا جاء الأثر فمالك النجم».

○ ومن ذلك قول أبي عوانة في محمد بن يحيى بن موسى الحافظ المتقن: «محمد بن يحيىنا ومحمد بن يحياكم ينظره بالذهلي» (٥٥٤/٢) «تذكرة الحفاظ». ونحوه قول ابن زرقويه في أحمد بن سليمان النجاد: «النجاد بن صاعدنا»، قال الخطيب: «عنى بذلك أن النجاد في كثرة حديثه واتساع طرقه وأصناف فوائده

لمن سمع منه كابن صاعد لأصحابه، إذ كل واحد من الرجلين كان واحد وقته» (١٩٠/٤) «تاريخ بغداد»، ونحوه قول ابن المظفر لأبي حفص بن شاهين لما حضر ابن المظفر مجلس المحاملي: «يا أبا حفص ما عدنا من أبي محمد بن صاعد إلا غيبته» - يريد أن المحاملي نظير ابن صاعد في العلو والثقة - (٨٢٥/٣) «تذكرة الحفاظ».

وفي تاريخ بغداد جاء قول ابن المظفر بلفظ «....عينية» بعين مهملة ومثناة تحتيه ونون ومثناة أخرى. قال الخطيب: «أراد بذلك أن شيوخ المحاملي هم شيوخ ابن صاعد» (٢٠/٨) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول يحيى بن سعيد: «ما أبالي إذا تابعتي معاذ بن معاذ من خالفتي»، بعد أن قال: «ما بالكوفة ولا بالبصرة ولا الحجاز أثبت من معاذ بن معاذ....وقد كان شعبة يحلف لا يحدث فيستثنى معاذاً وخالداً» - يعني ابن الحارث الهجيمي - انظر «النبلاء» (٥٥/٩).

○ ومن ذلك قول محمد بن إسحاق الصاغانى: «لبن لأبي داود السجستاني الحديث كما لبّن لداود الحديد» (٥٩٢/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن - وقد رحل أحد أصحابه - : «إن رجع ولم يلق أبا العلاء - أي الهمداني - ضاعت رحلته» (١٣٢٧/٤) «تذكرة الحفاظ»، ما لم تقم قرينة تدل على أن المراد غلو الإسناد.

○ ومن ذلك قول الحافظ ابن حجر في سبط ابن العجمي: «كان أحق الناس بالرحلة إليه؛ لعلو سنده حساً ومعنى ومعرفته بالعلو فتناً فتناً» انظر حاشية (ص ٣١٣) من «لحظ الأخطأ». وإن كان هذا اللفظ بمفرده محتملاً، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول غندر: «نشأت في الحديث يوم نشأت وليس أحد يقدم في الحديث على إسماعيل بن علية» (ص ٢٩) «ثقات ابن شاهين».

○ ومن ذلك قول هشيم: «إذا ذكر قتادة في حديث فتركوا حديث الناس» (ص ١٨٩) «ثقات ابن شاهين».

○ ومن ذلك قول أرطاة بن المنذر في عبد الرحمن بن عائذ الأزدي الحمصي: «اقتسم رجال من الجند كتب ابن عائذ بينهم بالميزان لقناعته فيهم...» وقال ثور: «كان أهل حمص يأخذون كتب ابن عائذ فما وجدوا فيها من الأحكام عمدوا بها على باب المسجد قناعة بها ورضا بحديثه» (٤/٤٨٨) «النبلاء». وهذه العبارة يشترط لجعلها في هذه المرتبة أن يكون أهل حمص أو أهل الجند من الأئمة لا من العوام، وأن يكون ذلك في الحديث لا الفقه، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن عيينة في عبد الكريم بن مالك الجزري الخرائي الإمام الحافظ: «لزم عبد الكريم سنة». قال الذهبي: «وهذا يدل على سعة علمه» (٦/٨٣) «النبلاء». قلت: «وأيضاً يدل على ضبطه وعدالته ولو لم يكن مع سعة علمه متقناً لما لزمه ابن عيينة سنة كاملة لأنه لو كان مخطئاً لم انتفع بحديثه. وقول الذهبي هنا يدل على أن ابن عيينة لزمه بعد تضلعه من العلم لا في بداية طلبه، وعبد الكريم هذا قال فيه ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وقال الحميدي عن سفيان: حدثنا عبد الكريم بن مالك وكان حافظاً وكان من الثقات لا يقول إلا «سمعت»، وحدثنا، ورأيت»، ووثقه أحمد، ويحيى، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وقال البخاري: قال لي علي عن ابن عيينة: لم أر مثله، وقال ابن عيينة: هو ثقة رضي، وقال علي بن المديني: ثبت ثبت ثقة». انظر «النبلاء» (٦/٨١ - ٨٣).

○ ومن ذلك قول الأعمش لأبي معاوية: «أما أنت فقد ربطت رأس كبشك» (٦/٢٣٣) «النبلاء». وجاء في بعض المواضع «كيسك» بالمشاة والمهملة، قال الذهبي: «قلت: يعني وعى عنه علماً جماً». اهـ وهذا يدل على علو قدر أبي معاوية في حديث الأعمش خاصة لا مطلقاً، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول الذهبي في ترجمة شعبة بن الحجاج: «من جلالته - يعني شعبة - قد روى مالك الإمام عن رجل عنه، وهذا قل أن عمله مالك» (٧/٢٠٥) «النبلاء». وسيأتى إن شاء الله أن مثل هذا يأتي مدحاً وقدحاً وسأذكر لكل حالة أمثلة والله أعلم.

○ ومن ذلك قول سفيان لما مات شعبة: «مات الحديث» (٢٢٦/٧) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول يحيى القطان: «أبو عوانة من كتابه أحب إلي من شعبة من حفظه» (٢٢١/٨) «النبلاء». وهذا مقيد برواية أبي عوانة من كتابه، وكتاب أبي عوانة قال فيه عفان بن مسلم - وعفان هو عفان في التشدد -: «كان صحيح الكتاب ثبناً كثير العجم والنقط».

○ ومن ذلك قول يحيى بن عيسى الطباع: «ما علمت أحداً قدم بغداد إلا وقد تعلق عليه في شيء من الحديث إلا معاذاً العنبري، ما قدروا أن يتعلقوا عليه بحديث مع شغله بالقضاء» (٥٥/٩ - ٥٦) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول ابن مهدي: «كنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة، وقال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم بينهم» (١٠٠/٩) «النبلاء». فقول ابن مهدي يدل على مدح رفيع لغندر، لأنه كما سبق بيانه أن المحدثين يفرحون بالعلو، فإذا استفاد أحدهم من الطالب عن شيخه في حياة شيخه دل ذلك على رفعة قدر الطالب في حديث هذا الشيخ وإلا لما رضوا بالنزول مع إمكان العلو، ونحوه قول الحسن بن الربيع في محمد بن كثير المصيصي: «كان يكتب عنه في حياة أبي إسحاق الفزاري» انظر «الجرح والتعديل» (٦٩/٨)، (٣٨٢/١٠) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول الهيثم بن خالد: «اجتمع حفاظ البصرة فقال أهل الكوفة لهم: نحوا عنا إسماعيل - أي ابن علي - وهاتوا من شئهم» (١١٤/٩) «النبلاء». والمذاكرة جرت العادة فيها أن يذكر أحدهم إسناداً فيذكر الآخر ما على هذا الإسناد من متون أو العكس، أو يذكر أحدهم باباً أو ترجمة ويذكر الآخر ما تحت ذلك من متون، فإذا قال أحدهم: «نحوا عنا فلاناً» دل ذلك على سعة علمه وحفظه وإتقانه، وأنه لا تطاق مذاكرته وأن من ذاكره قهره وما ذاكره أحد إلا علاه، وشرط وضع هذه العبارة هنا وجود العدالة أيضاً، أما

إذا قالوا: «نَحْوُنا حديث فلان» فهذا يدل على اضطراب الحديث وسعة طريقه غير المتأسكة، كما قيل في ابن عقدة، والله أعلم.

○ من ذلك قول مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي: «قعدت أذكر شعبة عن خالد بن قيس فقال: كدت تلقى أبا هريرة» - يريد على سبيل المبالغة - (٣١٦/١٠) «النبلاء». قلت: «هذا القول وأشباهه يحتمل معنيين: إما أن يقصدوا بذلك علو الإسناد والاجتهاد في الرحلة والطلب، وإما أن يقصدوا بذلك الجلالة وعلو القدر فقد يقولون: «فلان محله محل التابعين» أى في استقامة السيرة وسعة العلم، وإن كان المقصود هو المعنى الثاني فمحله هنا وإلا فسيأتى فصل للألفاظ التي تدل على كثرة العلم والاجتهاد في الطلب والظاهر من قول الفراهيدي المعنى الأول والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن معين لأحمد: «إن سرك أن تكتب عن رجل ليس في قلبك منه شيء فاكتب عن أئى غسان» - أى مالك بن إسماعيل بن درهم - (٤٣٠/١٠) «النبلاء». وفي «تهذيب التهذيب»: «إذا سرك أن تكتب عن رجل ليس في قلبى منه شيء.....» وقال أبو حاتم: «ظن ابن معين أن ليس بالكوفة أتقن من أئى غسان» (٣/١٠ - ٤).

○ ومن ذلك أن أحمد بن حنبل سئل عن يحيى بن يحيى فقال: بخ بخ، فسئل عن قتيبة فأتى عليه ثم قال: «إلا أن يحيى بن يحيى - أى عالم خراسان النيسابورى - شيء آخر» (٥١٤/١٠) «النبلاء». وهذا ظاهره المدح في الحديث، وأما اللفظ بمفرده فمحتمل أن يكون في الحديث وفي غيره، ولذلك فصل خاص سيأتى إن شاء الله تعالى.

○ ومن ذلك قول ابن معين: «رأيت بمصر ثلاث عجائب: النيل والأهرام وسعيد بن عفيرة». قال الذهبي: «حسبك أن يحيى إمام المحدثين أنهى لابن عفيرة» (٥٨٤/١٠) «النبلاء». وهذا ظاهره أنه في الحفظ، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول عبد الوهاب بن عطاء حين أتاه كتاب من أهله فقرأه

وأجابهم: «قدمت بغداد وقبِلْتِي يحيى بن معين والحمد لله رب العالمين» (٨٠/١١) «النبلاء»، فهذا دليل على مكانة يحيى بين المحدثين وأن من قبَله فقد قفز القنطرة، وهذا القول يزدد قوة بقدر قائله، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن مهدي: «من أراد أن ينظر إلى ما بين كتفى الثوري فلينظر إلى هذا - يعنى أحمد بن حنبل -» (١٩٠/١١) «النبلاء». وذلك لأنه أعلمهم بحديث الثوري كما قاله ابن مهدي انظر (١٨٩/١١) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول قتبية: «لو أدرك - يعنى أحمد - عصر الثوري والأوزاعي والليث لكان هو المقدم عليهم، فقيل لقتبية: يُضم أحمد إلى التابعين؟ قال: إلى كبار التابعين» (١٩٥/١١) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول أبى مسهر الغساني - وقد قيل له تعرف من يحفظ على الأمة أمر دينها؟ - قال: «شاب في ناحية المشرق» - يعنى أحمد - (١٩٥/١١) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول أبى يحيى الناقد: «كنا عند إبراهيم بن عرعة فذكروا يعلى بن عاصم، فقال رجل: أحمد بن حنبل يضعفه، فقال رجل: وما يضر إذا كان ثقة؟ فقال ابن عرعة: والله لو تكلم أحمد في علقمة والأسود لضرهما» (٢٠٢/١١) «النبلاء». أى مع علو منزلتهما واشتعار أمرهما فكيف غيرهما؟ وهذا يدل على ارتفاع منزلة أحمد رحمه الله وقبول قوله في الرجال، فإنه لا يُقبل كلام الرجل فيمن هو أعلى منه، وقبول قول أحمد في الأسود وعلقمة يدل على ارتفاع قدره. والله أعلم.

○ ومن ذلك قول محمد بن سلام: «كلما دخل على هذا الصبي - يعنى محمد بن إسماعيل البخارى - تحيرت وألبس على أمر الحديث وغيره ولا أزال خائفاً ما لم يخرج» (٤١٧/١٢) «النبلاء»، والهيبة من أحد الرواة لها معان تأتى في محلها إن شاء الله، وأما قول محمد بن سلام فإنه يدل على جلالة البخارى، فيخشى محمد بن سلام أن يخطئ فيرد عليه البخارى فيتكلم فيه بسبب خطئه،

لأن البخارى مصدق ومعتمد فى نفسه وفى غيره، ونحوه ما قاله أبو عمرو الخفاف فى البخارى: «لو دخل من هذا الباب لملت منه رعباً» - يعنى أنه لا يقدر أنه يحدث بين يديه -.

○ ومن ذلك قول البخارى: «كنت إذا دخلت على سليمان بن حرب يقول: بين لنا غلط شعبة» (٤١٩/١٢) «النبلاء»، وهذا يدل على ثقة سليمان بتمام علم البخارى بعلم الأحاديث وعلى ثقته بدينه أيضاً.

○ ومن ذلك قول البخارى: «ذاكرنى أصحاب عمرو بن على الفلاس بحديث فقلت: لا أعرفه، فسُروا بذلك وساروا إلى عمرو فأخبروه، فقال: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث» (٤٢٠/١٢) «النبلاء»، ونحوه قول ابن راهويه: «كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل» (٣٣٢/١٠) «تاريخ بغداد»، وهذا يدل على سعة العلم وتمام الإتقان والضبط والعدالة، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول السلفى فى ابن الآبائوسى أنى محمد عبد الله بن على بن عبد الله: هو من أهل المعرفة بالحديث وقوانينه التى لا يعرفها إلا من طال اشتغاله به (٢٧٨/١٩) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول مسلم بن الحجاج لما أجابه البخارى عن علة حديث الكفارة: ^(١) «لا يفيضك إلا حاسد» (٢٩/٢) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول أنى الحسن المروزى: «لما دخلت بغداد لم يكن بها من يستحق أن أدرس عليه إلا أبو العباس بن سريج وأبو سعيد الإصطخرى». قال الطبرى: «وهذا يدل على أن أبا على بن خيران لم يكن يقاس بهما» (٢٦٩/٧) «تاريخ بغداد». قلت: «والتعديل بمثل هذا محمول على صلاح الزمان وكثرة الأئمة الذين يؤخذ عنهم فى بغداد، وإلا فلو كان هذا مع سوء أحوال الزمان وفساد أهله وقلة الرغبة فى طلب العلم والاشتغال عن العلم بما لا يجب ولا ينفع، فالتعديل بهذا اللفظ يكون نسبياً لا مطلقاً والله أعلم».

○ ومن ذلك قول يحيى بن سعيد: «ما رأيت أحداً يجترىء أن يسأل

(١) - أعنى كفارة المجلس -

الأعمش إلا رجلين: حفص - يعنى بن غياث النخعي - وأبو معاوية» (١٩٤/٨) - ١٩٥) «تاريخ بغداد». واعلم أن بعض المشايخ يهايه الطلاب ولا يتجرىء أحد على سؤاله، كما ذكر ذلك عن معمر والأعمش وغيرهما، ولكن بعض الطلبة لتعام دينه وصفاء ذهنه يكون مقرباً ومقدماتاً عند المشايخ، فإذا سأل شيخه أجابه، وهذا ما قاله الخطيب في حفص قال: «كان كثير الحديث حافظاً له، ثبتاً فيه، وكان مقدماً عند المشايخ الذين سمع منهم الحديث». اهـ فهذا وجه تعديله بذلك اللفظ، وأما احتمال أن ذلك للقراءة مثلاً بين الطالب والشيخ أو لنعمة للطالب على الشيخ فهو بعيد وليس ظاهراً، والظاهر أن المحبة سببها ما قد سبق، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول الأعمش: «إذا سمعت الحديث من زيد بن وهب - يعنى أبا سليمان الهمداني - فكأنك سمعته من الذى يحدث عنه» (٤٤١/٨) «تاريخ بغداد»، وهذا لعدالته وتماض ضبطه، وقد قال فيه الأعمش مرة أخرى: «إذا سمعت الحديث من زيد بن وهب، لم يضرك ألا تسمعه من صاحبه» (٤٤١/٨) «تاريخ بغداد». ونحوه قول محمد بن مزاحم: «العجب ممن يسمع الحديث من ابن المبارك عن رجل ثم يأتي ذلك الرجل حتى يحدثه به» (١٦٦/١٠) «تاريخ بغداد». وقد سبق نحو هذا، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن عيينة: «كان الثوري كأن العلم ممثّل بين عينيه يأخذ منه ما يريد ويدع ما يريد» (١٦٢/٩) «تاريخ بغداد»، وهذا يدل على الإتقان وسعة العلم والتمييز بين الصحيح وغيره، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول القطان: «لو اتقى الله رجل لم يحدث إلا عن سفيان وشعبة» (١١٦/٩) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول ابن مهدي في الثوري: «رحمك الله» يا أبا عبد الله كنت إذا حفظت الشيء لا تبالي من خالفك». (١٦٨/٩) «تاريخ بغداد»، وقد سبق بعض هذا في أول هذه المرتبة.

○ ومن ذلك قول يعقوب بن سفيان: «سمعت أبا الأسود - وقال له

رجل - : إن ابن بكير يتكلم في أي صالح، فأيش تقول فيه؟ فقال: أبو صالح إذا قال لكم بمصر اكتبوا عن فلان فاكتبوا واتركوا ما سواه» (٤٧٩/٩) «تاريخ بغداد»، فهذا اللفظ مدح رفيع، أما حال أي صالح فلم يصل إلى هذه الدرجة ويراجع في محله، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أي نعيم الجرجاني: «ما رأيت بخراسان بعد أي بكر محمد بن إسحاق - يعني ابن خزيمة - مثله أو أفضل منه، كان يحفظ الموقوفات والمراسيل كما نحفظ نحن المسانيد» (٤٢٩/١٠) «تاريخ بغداد».

قلت: «لأن حفظ الموقوفات والمراسيل أشد من حفظ المسانيد وكذا حفظ أسانيد التفسير أشد من حفظ المسانيد كما قاله أبو حاتم الرازي رحمه الله تعالى».

○ ومن ذلك قول الأزهرى لأبي مسعود الدمشقي: «إن ابن شاهين لا يخرج إلينا أصوله وإنما يحدث بالفروع فقال: إن أخرج إليك ابن شاهين حديثاً مكتوباً على خزفة فاكتبه» (٢٦٨/١١) «تاريخ بغداد».

قلت: وسر المسألة أن تعلم أن من عادة الأئمة الأثبات - غالباً - أنهم إذا حفظوا حديثاً كتبوه في أصولهم، لعلمهم بأن الإنسان عرضة للنسيان وآفات الزمان، فإذا شك أحدهم في حديث هل هو من حديث فلان أو من حديث فلان أو على الوجه الفلاني دون الفلاني أو بلفظ كذا دون كذا، رجع إلى أصله الذي أثبت فيه ما سمعه، فكانت عادة الكثير منهم الكتابة، حتى قال ابن معين: «إذا رأيت الرجل يخرج من منزله بلا محبرة ولا قلم يطلب الحديث فقد عزم على الكذب»، كما في «تذكرة الحفاظ» (٩٣٤/٣)، ثم اعلم أن أحدهم قد يروي حديثاً فيخالف فيه ويتعرض للطعن، فيطلبون منه الأصل الذي فيه سماعه لهذا الحديث، فقد يتكبر أحدهم عن إخراج أصله وهذا لا يليق بأهل العلم، فقد قال أبو بكر عبد الله بن أبي داود الحافظ:

إذا تشاجر أهل العلم في خبر	فليطلب البعض من بعض أصولهم
إخراجك الأصل فغل الصادقين فإن	لم تخرج الأصل لم تسلك سبيلهم
فاصدع بعلم ولا تردد نصيحتهم	وأخرج أصولك إن الفرع منهم

وقد يكون أحدهم الفراغ الذي كتبه بيده أو كتبه له الوارقون، أو يخرج كتاب غيره الذي فيه سماعه، وقد لا يكون له سماع فيه، وقد يرجع أحدهم عن خطئه وقد يصر على خطئه، ولكل من هذه الحالات أحكام وتفصيل تأتي في محلها إن شاء الله، وقد قال الدارقطني في ابن شاهين: «كان يلج على الخطأ وهو ثقة....» (٢٦٨/١١) «تاريخ بغداد». فلما ذكر الأزهرى لأبى مسعود الدمشقي ما ذكر، أجابه بما يدل على أن ابن شاهين لا يشك في عدالته وإتقانه ولا يتهم لعدم إخراج الأصل فهو أحد الأئمة والله أعلم.

○ ومن ذلك قول القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري: «كان الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث، وما رأيت حافظاً ورد بغداد إلا مضى إليه وسلم له» - يعني فسلم له التقديم في الحفظ وعلو المنزلة في العلم - (٣٦/١٢) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول القاضي أبى الطيب: «حضرت مجلس الدارقطني، وقد قرأت عليه الأحاديث التي جمعتها في الوضوء من مس الذكر، فقال: لو كان أحمد بن حنبل حاضراً لاستفاد هذه الأحاديث» (٣٨/١٢) «تاريخ بغداد»، فهذا يدل على سعة علم الدارقطني وعدالته وإتقانه، ولولا هذا كله لما استفاد أحمد هذه الأحاديث والله أعلم.

○ ومن ذلك قول يحيى بن معين: «كنت آخذ عن المظفر بن مدرك أبى كامل هذه الصنعة - يعني صنعة الحديث ومعرفة الرجال» (١٢٥/١٣) «تاريخ بغداد»، وقال مرة: «كنت آخذ عنه هذا الشأن». فمثل ابن معين لا يأخذ هذه الصنعة إلا عن رفيع المنزلة ديانة وعلماً وفهماً، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول شعبة في عبد الوارث بن سعيد: يعرف الإلتقان في قفاه (١٤٠/٧) «ثقات ابن حبان». ولو لم يكن عدلاً لقال فيه: أشهد أن قفاك قفا كذاب، كما قيل في الكذابين والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أحمد في حماد بن سلمة بن دينار: «حماد عندنا من

الثقات ما ترداد فيه كل يوم إلا بصيرة» (٤٤٨/٧) «النبلاء». فاللفظ معناه المدح الرفيع، وإن كان حماد عند بعضهم لا يصل إلى هذه المرتبة.

○ ومن ذلك قول ابن مهدي لابنه يحيى: «لزم سعيد بن عامر - أى الضبى - فلو حدثنا كل يوم حديثاً لأتينا» (٥٠/٤) «تهذيب التهذيب»، ووجه المدح بذلك أن المحدثين يتنافسون في كثرة الأجزاء والنسخ والأحاديث، ولا يصبر أحدهم على الذهاب إلى أحد المشايخ الذين يقلون الرواية ولا يكثرُونَ في التحديث إلا لعلقة، والعلقة هنا ثقة وثبت سعيد، كيف لا وقد قال فيه يحيى بن معين: الثقة المأمون.

○ ومن ذلك وصفهم للراوى بأنه عسر في السماع أى في التحمل، واعلم أن الراوى يكون عسراً في السماع إذا كان شديد الاحتياط والتحرز ويتمثل تشدده في عدة أمور:

١- إما أن يكون بمعنى أنه لا يحدث بما سمعه حضوراً، وذلك من ورعه حيث لم يقصده المحدث بالتحديث، كما جاء في «النبلاء» ترجمة عبد الحق بن الحافظ عبد الخالق بن أحمد بن عبد القادر البغدادي اليوسفى، قال ابن الأخرى: «كان لا يحدث بما سمعه حضوراً تورعاً».

وقال البهاء بن عبد الرحمن: «كان عسراً في السماع جداً» (٥٥٣/٢٠)، فكلام البهاء يوضح كلام ابن الأخرى.

٢- وإما أن يكون بمعنى عدم الاكتفاء بالسماع، بل لابد من العرض بعد السماع، ولا يكتفى بهما حتى يجيزه شيخه بالرواية احتياطاً وخوفاً من الغفلة في السماع أو في العرض أو فيهما من الراوى أو من شيخه، انظر ترجمة إسحاق بن إبراهيم الموصلى صاحب «الأغانى» (٣٣٩/٦) «تاريخ بغداد».

٣- وإما أن يكون ممن يعيد السماع، فلا يقنع برواية شيخه للحديث مرة أو مرتين حتى يكرر عليه ليتأكد، وهذا الوجه الثالث وهو تكرار السماع من الشيخ يحتمل المدح كما ههنا، ويحتمل القدح بمعنى أن الطالب لا يفهم بسرعة

وليس من أهل الذكاء والفطنة، فمثال الحالة الأولى: ما جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة شعبة بن الحجاج، قال هشام بن عبد الملك: وقال حماد بن زيد: «إذا خالفنا شعبة - كأنه قال: الصواب ما قال - فإننا كنا نسمع ونذهب وكان شعبة يرجع ويراجع ويسمع ويسمع، وفيه أيضاً: كان إذا لم يسمع الحديث مرتين لم يعتد به ضبطاً منه وإتقاناً وصحة أخذ» (٢٦٥/٩).

ومثال الحالة الثانية: ما جاء في «مقدمة الفتح» في ترجمة عفان بن مسلم الصفار (ص ٤٢٥)، ذكر قصة تدل على أن بعضهم تكلم في عفان لأنه كان يكرر ولا يحفظ بسرعة كأقرانه، فراجعها إن شئت. فهذه الوجوه في التعسر في السماع تدل على ديانة وإتقان وتحري، والله أعلم.

٤- وإما أن يكون معنى ذلك أن الراوى يتحفظ من الرواية عن الضعفاء أو من فهم لين، فقد قال ابن معين لجعفر بن محمد الطيالسي - وكان ثقة ثباتاً صعب الأخذ حسن الحفظ -: «لو أدركت أنت زيد بن الحباب وأبا أحمد الزبيرى لم تكتب عنهما، يعنى في شدة أخذه عن الشيوخ، فقليل لجعفر: لم؟ قال: إنما كانوا شيوخاً» (١٨٩/٧) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك أنه يروى عن ابن معين أنه سئل عن على بن المدينى والحميدى أيهما أعلم؟ فقال: «ينبغي للحميدى أن يكتب عن آخر عن على بن المدينى» (٣٥٣/٧) «تهذيب التهذيب»، وذلك معناه أن الحميدى أقل من تلامذة ابن المدينى، وهذا على سبيل المبالغة والله أعلم.

* * *

فصل

□ في ألفاظ تحتمل الحديث والفقه والعبادة وغير ذلك □

هناك ألفاظ يطلقها بعض الأئمة ولكنها ليست صريحة في أنه يقصد التعديل في الرواية، فقد يقصد الإشارة إلى منزلة الراوى العالية في الفقه أو في الزهد أو في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، نعم أكثر ما تطلق في المحدثين، ولكن تقسيم المراتب يكون على حسب دلالة كل لفظ لا على حسب من قيلت فيه، وحكم هذه الألفاظ أن طالب العلم يتوسع في ترجمة الراوى أو من قيلت فيه، فإن ظهرت قرينة تدل على أن المقصود بها الفقه أو العبادة فهذا أمر آخر، أما إن لم يظهر ذلك وخاصة إذا قيلت في محدث وقالها محدث فالظاهر أن من قيلت فيه يكون من أهل هذه المرتبة - أعنى المرتبة الأولى من مراتب التعديل - والله أعلم.

○ فمن ذلك إذا قيل في الراوى: «ركن الدين» - أو «ركن الإسلام» - أو «ما تحت أديم السماء مثله» - أو «ما رى أسود الرأس مثله» - أو «ما بالمصريين مثلاً مثله» - أو «ما قدم علينا مثله» - أو «شيخ الإسلام»، وإن كان أحمد قال لرجل: «أخرج إلى أحمد بن يونس فإنه شيخ الإسلام» (٥٠/١) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قولهم: «فلان تضرب إليه أكباد الإبل» - أو «أتعب الإبل» أو «لا تضرب أكباد الإبل أو آباط الإبل إلا لمثله» أو «إنه من البقايا» - أو «إمام منظور إليه»، فقد يكون ذلك في الفقه، وإن كان الذهبي عد قولهم: «إمام» من المرتبة الرفيعة في التعديل كما في «فتح المغيث»، وقد يكون إماماً ولكنه ليس، وإن كان مالك قال لليث بن سعد المصرى في رسالته: «إنك إمام منظور إليك» (٤٦٣/٨) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قولهم: «فلان نادرة العصر» - أو «أعجوبة الدهر» - أو «شيخ وقته» - أو «بعيد الشيبه» - أو «معدوم النظر» - أو «إمام عصره وقريع دهره» - أو «منقطع القرين» - أو «وجه مشايخ بغداد مثلاً» - وإن كان الدارقطني قاله في محمد بن إسحاق الصاغاني، كما في «تهذيب التهذيب» - «وأى فتي هو» - أو «أى رجل يكون هذا»، وإن كان ابن راهويه قاله في مسلم بن الحجاج (٥٨٩/٢) «تذكرة الحفاظ» - أو «لم تطلع الشمس على أكبر منه» - أو «رحلة الأنام» - أو «هو كالشمس للدنيا والعافية للناس، فهل لهذين من خلف أو عنهما من عوض؟»، وإن كان أحمد رحمه الله قاله في الشافعي - أو «سيد العلماء» - أو «كان شيئاً عجيباً» - أو «كان كبير القدر أو رفيع القدر كبير الخلق» - أو «كانوا لا يعدلون به أحداً» - أو «كانوا يضربون به المثل» - أو «فلان الرضى» - أو «كان يملأ العين والقلب» - أو «إذا تكلم فكأنما ينزل الوحي»، فقد يكون ذلك لخشوعه - أو «ما رأينا في معناه مثله» - أو «ما في العيش بعده خير» - أو «علامة الإسلام» - أو «زين الأمة» - أو «تاج الإسلام» - أو «من حدثك أنه رأى مثل فلان فلا تصدقه» - أو «خير أهل الأرض» - أو «لن نعدم الخير ما أبقاه الله للمسلمين» - أو «والله ما رأيت أحداً أقدمه عليه» - أو «ساد الأقران» - أو «كان من خيار عباد الله»، فقد يكون هذا للضبط والإتقان وقد يكون للعبادة وهو الغالب، وقد قال ابن حبان في غندر محمد بن جعفر الهذلي: «كان من خيار عباد الله على غفلة فيه» (ص ١٣٢) «طبقات الحفاظ» - أو «فلان يكفى الدنيا أو العالم أو نصف الدنيا أو قبيلة» - أو «من يزداد كل يوم خيراً»، وإن كان هذا قيل في أبي عبيد القاسم بن سلام وفي عمرو بن عون السلمي الواسطي انظر (٤١٧/٢) و (٤٢٦/٢) «تذكرة الحفاظ» - أو «ذكره يملأ الفم» - أو «رحلة الوقت»، فقد يكون ذلك لإتقانه، أو لعلو إسناده وإن لم يكن متقناً، أو للعبادة أو للفقهاء..... إلخ - أو «صدر من الصدور» - أو «كان من محاسن القاهرة»، وإن كان هذا قيل في نور الدين الهيثمي (ص ٢٤٠) «لحظ الألفاظ بذييل طبقات

الحفاظ» للهاشمي - أو «يصلح للإمامة أو للخلافة» - أو «رجل عامة»، فيحتمل أن ذلك لغير الحديث كما قال أحمد: «دخل سفيان الثوري والأوزاعي على مالك فلما خرج قال: أحدهما أكثر علماً من صاحبه ولا يصلح للإمامة، والآخر يصلح للإمامة» - يعني الأوزاعي (١١٢/٧) «النبلاء»، وقال أبو إسحاق الفزاري: «ما رأيت مثل الأوزاعي والثوري، فأما الأوزاعي فكان رجل عامة وأما الثوري فكان رجل خاصة، ولو خيرت لهذه الأمة لاخترت لها الأوزاعي» - يريد الخلافة (١١٣/٧) «النبلاء»، ونحوه قول أبي داود: «قال إسحاق الأزرق: ما أدركت أفضل من خالد الطحان، قيل: قد رأيت سفيان؟ قال: كان سفيان رجل نفسه وكان خالد رجل عامة» (٢٩٤/٨) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول أحدهم لآخر: «إذا أردت الله والدار الآخرة فعليك بفلان»، وإن كان أسد بن الفرات قاله في مالك (٩٤/٨) «النبلاء» - أو «يصلح أن يكون علم الزمان»، وإن كان قد قيل في أحمد بن حفص البخاري (١٥٨/١٠) «النبلاء» - أو «إمام لا يلحق شأوه ولا يشق غباره»، فقد يكون ذلك في الفقه، وإن كان الذهبي قاله في ابن عساكر (٥٥٦/٢٠) «النبلاء» - أو «كان أحد الأعيان أو آخر الأعيان»، وأعيان القوم: أشrafهم، كما في «مختار الصحاح» (ص ٤٦٦)، وإن كان ابن ماكولا قاله في أبي بكر الخطيب (٢٧٥/١٨) «النبلاء» - أو «كان أحد المشايخ الأكارم والأعيان الأمثال أولاً يساجله في شأنه أحد؛ فإن كان في الحديث فمحلله المرتبة الأولى كما قاله أبو العلاء في ابن عساكر (٥٦٤/٢٠) «النبلاء»، وإن كان في الفقه أو العبادة فله حكم آخر - أو «كان بقية صالحة وذخيرة نافعة» - أو «كان بقية السلف»، وإن كان الذهبي قاله في الضياء المقدسي - أو «أستاذ الأستاذين» - أو «أستاذ»، فقد يكون في الفقه كما قاله إبراهيم الحرني في محمد بن إدريس الشافعي (٦٦/٢) «تاريخ بغداد»، وقد يكون في اللغة كما قاله أحمد في أبي عبيد القاسم بن سلام (٣١٦/٨) «تهذيب التهذيب»، وقال أبو علي الحافظ في أبي بكر الجعفي: «حيرني حفظه، وهو أستاذي على الحقيقة» (٩٠٤/٣ - ٩٠٥) «تذكرة الحفاظ»، وقال عبد الغني:

«الدارقطني أستاذي»، وكان يقول ذلك إذا ذكر الدارقطني انظر - (٩٩٣/٣) «تذكرة الحفاظ»، ونحو ذلك قول حماد بن زيد في يحيى القطان: «معلمنا» (١٧٨/٩) «النبلاء».

○ ومن ذلك قولهم: «شيخ العلم والعدالة»، قاله الخطيب في عبد الله بن أحمد بن عبد الله (٣٩٤/٩) «تاريخ بغداد» - أو «شيخ العدالة والتزكية في عصره» - أو «شاهان شاه»، أي ملك الملوك، والأعشي حذف الألفين منه فبقى شهنشا، كما في (٥١١/١٣) «لسان العرب»، وهذا يحتمل أن يكون في الفقه، كما كان أبو عبد الرحمن المقرئ إذا حدث عن أبي حنيفة رحمه الله قال: «حدثنا شاهان شا» (٣٤٥/١٣) «تاريخ بغداد» - أو «فلان هنيء مرءى من الرجال»، فإن كان في الحديث فهو بمعنى: كفاك مؤنة البحث فيمن فوقه من الرواة وأن حديثه حسن يتنافس فيه المحدثون، والهنيء: كل أمر يأتيك من غير تعب، وقيل بمعنى «سائح»، وطعام مرءى: أي حميد المغبة، كما في «اللسان»؛ واللفظ قاله عمر بن الوليد في إبراهيم بن شمر أبي عبله بن يقظان الفلسطيني (٢١٩/٢) «تهذيب تاريخ دمشق»، والرجل وثقه غير واحد، ولكن اللفظ يحتمل الفضل والعبادة وحسن الموعدة والفقه والله أعلم - أو «فلان الناس عيال عليه»، فإن كان في الحديث فذاك، وقد قال أبو سعيد الخدادي في يحيى بن معين: «الناس كلهم عيال عليه» (١٨٣/١٤) «تاريخ بغداد»، وقد يكون هذا في الفقه والله أعلم.

○ ومن ذلك قول حجاج بن الشاعر في حديث لعبد الله بن عمر بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب: «لو رحل رجل إلى البصرة يسمع هذا الحديث لقلت ما ضاعت رحلته» (٢٣١/٥) «تهذيب التهذيب»، فقد يكون ذلك لأنه من الفوائد الغرائب أو لعلو الإسناد، فلا يلزم من ذلك الدرجة العليا في الصحة.

○ ومن ذلك قول أحمد: ستة أدعو لهم سحراً..... وذكر منهم الشافعي (٢٨/٩) «تهذيب التهذيب»، وقد يكون ذلك للحديث أو للفقه أو للتمسك بالسنة والعقيدة الصحيحة..... إلخ - وقول الثوري: «كنا بين يدي أبي حنيفة كالعصافير بين يدي البازي»، وإن أبا حنيفة سيد العلماء، والبازي: ضرب من

الصفور كما في «ترتيب القاموس» (٢٦٨/١) - وقول عمر بن عبد العزيز في ميمون بن مهران الإمام القدوة: «لو ذهب هذا وضرباؤه صار الناس رجراجة» - أى في اضطراب (٩٩/١) «تذكرة الحفاظ» للذهبي - وقول قتيبة: «ما رأيت وكيعاً يعظم أحداً تعظيمه هنأداً ثم يسأله عن الأهل»، فهذا يحتمل احتمالات كثيرة منها: أنه قد يكون ذلك لقراءة أو لنعمة لهناد عليه..... إلخ.

○ وقول أحدهم: «فلان كان نسيجاً وحده»، وفي «اللسان» قالوا في الرجل المحمود: هو نسيج وحده، ومعناه أن الثوب إذا كان لم ينسج على منواله غيره لدقته، وإذا لم يكن كريماً نفسياً دقيقاً عمل على منواله سدى عدة أثواب، وقال ثعلب: نسيج وحده: الذى لا يعمل على مثاله مثله، يضرب مثلاً لكل من بولغ في مدحه وهو كقولك: فلان واحد عصره وقريع قومه، «فنسيج وحده» أى لا نظير له في علم أو في غيره، وأصله في الثوب لأن الثوب الرفيع لا ينسج على منواله، وفي حديث عمر: من يدلنى على نسيج وحده؟ يريد رجلاً لا عيب فيه، وهو فعيل بمعنى مفعول، ولا يقال إلا في المدح، وفي حديث عائشة أنها ذكرت عمر تصفه فقالت: كان والله أحودياً نسيجاً وحده، أرادت أنه كان منقطع النظير (٣٧٦/٢ - ٣٧٧)، واللفظ قاله أحمد في عبد الله بن إدريس (٩/٥) «الجرح والتعديل»، والظاهر أن هذا اللفظ من أحمد في ابن إدريس يجمع بين الحديث والعبادة والفضل، وترجمة الرجل تشهد لذلك كما في «تهذيب التهذيب» (١٤٤/٥ - ١٤٦).

○ ومن ذلك قول أحدهم: «فلان عاقل ركين»، والركين كما في «اللسان»: هو الرزين الوقور الساكن (١٨٦/١٣)، وإن كان أحمد قاله في دحيم الحافظ (١٣٢/٦) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «لو كان عندى نفقة لرحلت إلى فلان أو لزرته»، فقد يكون ذلك لرفعة قدره في الثبوت في الرواية أو لعلو الإسناد أو للفقه أو للعبادة والخشوع، واللفظ قاله أحمد في يحيى بن يحيى عالم خراسان (٥١٤/١٠) «النبلاء».

○ ومن ذلك: «فلان ياقوتة» - أو «ياقوتة بين العلماء» - أو «مثل الياقوت الأحمر»، والياقوت من الجواهر أجوده الأحمر الرماني (٦٧٩/٤) «ترتيب القاموس»، واللفظ محتمل، وإن كان قيل في المعاني بن عمران (٢٠٠/١٠) «تهذيب التهذيب»، ونحوه في محمد بن عجلان المدني (٤٩/٨ - ٥٠) «الجرح والتعديل».

○ ومن ذلك قولهم: «فلان مرتفع»، انظر ترجمة مقاتل بن حيان النبطي (٢٧٨/١٠) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قولهم: «فلان رجل الأمة»، فيحتمل أن يكون ذلك في الحديث أو الفقه أو القضاء، كما قاله عيسى بن يونس في شريك بن عبد الله النخعي، وقدمه على مالك (٣٦٦/٤) «الجرح والتعديل»، ونحوه: «فلان أمة من الأمم»، فهو محتمل وإن كان عبيد العجلي قاله في البخاري (٣٠/٢) «تاريخ بغداد»، وهذا بخلاف قولهم: «فلان كان أمة من الأمم في هذا الشأن أو كان أمة وحده في هذا الشأن»، فإنه صريح في التعديل في الحديث والرواية.

○ ومن ذلك قول أحدهم: «فلان نعم حشو المصر هو»، وإن كان أبو حنيفة قاله في شعبة (٢٤٧٦/٧) «الكامل».

○ ومن ذلك: «فلان جهيد العلماء» - أو «سيد العلماء»^(١) أو «سيد الشباب» - أو «شيخ الشباب» - أو «سيد شباب أهل البصرة مثلاً»، فهذه ألفاظ محتملة للحديث أو الفقه، وإن كانت قيلت في المحدثين، انظر ترجمة أيوب السختياني (١٣١/١) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول أبي يحيى القتات: «قدمت الطائف مع حبيب بن أبي ثابت فكأنما قدم عليهم نبي» (٢٩٠/٥) «النبلاء».

○ ومن ذلك أن يكتب أحد الأئمة لأحد الناس كتاباً، فيبدأ فيه بذكر المكتوب إليه ويقدمه على نفسه في الذكر فهذا محتمل وقد يكون لعلمه في الحديث أو لفقهه أو لاشتهاره في الصلاح.

(١) - أو «أحد الأئمة النبيل» -

○ ومن ذلك قول أبي الحسن بن عطار: «رأيت أحمد يأخذ لداود بن عمر بن زهير بالركاب» (١٣١/١١) «النبلاء».

○ وقول بشر الحافي: «إن أحمد أدخل الكير فخرج ذهباً أحمر» (١٩٧/١١) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «لو رأى رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - سعيد بن المسيب أو فلاناً لَسُرَّ به أو لفرح به».

○ ومن ذلك وصف الراوى بكثرة أتباعه أو كثرة من يحضرون في المجلس أو كثرة المستملين، فهذا قد يكون لعلو قدره في الحديث أو لعلو إسناده أو لكثرة فوائده وغرائبه وقد يكون للفقهاء، انظر (١٢٢/٦) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «فلان ما دوَّن أحد العلم تدوينه».

○ ومن ذلك: «فلان لولاه لدرس الإسلام» - أو «إمام العالمين»، وإن كان إبراهيم بن محمد الفزارى قاله في ابن المبارك (٢٦٥/١) «الجرح والتعديل» - «وفلان من معادن العلم»، وإن كان أحمد قاله في زهير بن معاوية (٥٨٩/٣) «الجرح والتعديل» - «وفلان من الأعين الذين لا يشك فيهم»، وإن كان قيل في المنصور بن المعتمر (٣١٣/١٠) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قولهم: «فلان كانوا معجبين به»، فهذا إن كان في الحديث فالظاهر أنه بمنزلة ثقة وقد يحتمل غير الحديث - «وفلان أشهر من أن يُعرف بل تعذر وجود مثله»، فهو محتمل، وإن كان قيل في أبي العلاء الهمداني الحافظ العلامة (١٣٢٤/٤) «تذكرة الحفاظ» - ونحوه: «يُستغنى عن التزكية»، فهو محتمل أيضاً، وإن كان الخطيب قاله في سفيان الثوري (١٥٢/٩) «تاريخ بغداد» - «وما رأيت أعقل من فلان» - أو «فلان العاقل» فقد يكون في الحديث أو غيره، واللفظ قيل في مالك وفي معاذ بن معاذ وفي محمد بن يحيى الذهلي (٢٧٩/١٢) «النبلاء»، وقد يوصف الرجل بأنه أعقل أهل زمانه بمعنى الفضل والمروءة، انظر ترجمة مخلد بن الحسين (٧٣/١٠) «تهذيب التهذيب»، وترجم له الحافظ في

«التقريب» بقوله: ثقة فاضل.

○ ومن ذلك قول أحدهم: «كان فلان يوقر وهو شاب»، فهو محتمل، وإن كان أبو داود الطيالسي قاله في القطان (١٧٧/٩) «النبلاء» - أو «لو كان فلان في السلف لكان علامة» - أو «لو كان في زمن الصحابة أو في بني إسرائيل لكان آية» - أو «لو كان في زمن الحسن البصري لاحتاجوا إليه»، فقد يكون ذلك في الفقه أو الحديث أو العبادة بخلاف قولهم: «لو كان في زمن الثوري أو في زمن شعبة لاحتاجوا إليه»، فإنه ظاهر في الرواية - أو «إن يعيش فلان يكن خلفاً من العلماء»، فقد يكون ذلك في الفقه، واللفظ قاله عبد الرزاق في أحمد بن حنبل (١٩٣/١١) «النبلاء» - أو «لو قدرت أن أزيد في عمر فلان من عمري لفعلت» - أو «ليتني شعرة في صدر فلان»، فهذا محتمل، وإن كان قيل في البخاري، انظر (٤١٨/١٢) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول أبي حنيفة: «لو مات سفيان الثوري في زمن إبراهيم لدخل على الناس فقده»، فقد يكون ذلك في الفقه، انظر (١٦٩/٩) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول أحدهم بعد موت إمام: «ما بقي أحد ممن يستحي منه»، وإن كان قيل في ابن المبارك (١٦٣/١٠) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول بعض المصريين في الحافظ عبد الغني المقدسي: «ما كنا إلا مثل الأموات حتى جاء الحافظ عبد الغني فأخرجنا من القبور» (١١/٢) من «طبقات الحنابلة»، فاللفظ بمفرده محتمل، لكنه في المقدسي ظاهر في علم الحديث والعلم بالروايات صحيحها وسقيمها، والله أعلم.

○ ومن ذلك: أن محمد بن يحيى الذهلي ذكر ابنه يحيى بن محمد المحدث الحافظ فقال: «والد» (٦١٧/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «فلان حية الوادي»، جاء في «ترتيب القاموس» أن حية الوادي: الأسد، وذكر في «اللسان» أن للعرب أمثلاً

كثيرة في الحية منها.... ويقولون: فلان حية الوادى، إذا كان شديد الشكيمة حامياً لحوزته، وقال ابن الأعرابى: فلان حية الوادى وحية الأرض، إذا كان نهاية في الدهاء والخبث والعقل (٢٢٠/١٤ - ٢٢١)، فاللفظ بمفرده، محتمل وإن كان ابن عيينة قاله في ابن المدينى (١٣٩/٣) «الميزان».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «فلان هو التين»، والتين: هو ضرب من الحيات، وقيل: نجم، وهو على التشبيه بالحية وقيل: موضع في السماء، انظر «لسان العرب»، واللفظ قاله أبو أسامة في وكيع فقال: «هو التين لا يقع في مكان إلا أحرق ما حوله» (١٢٩/١١) «تهذيب التهذيب»، وهذا من صفات النجم، وقال أبو نعيم في وكيع: «مادام هذا التين حيا ما يفلح معه أحد» (١٤٦/٩) «النبلاء»، واللفظ بمفرده محتمل، وإن كان قيل في أحد الكبار في الحديث.

○ وقولهم: «فلان زرزدة» قال محمد بن عبد الله بن يزيد العدوى: «كان ابن المبارك إذا سئل عن أى قال: زرزدة، يعنى ذهباً مضروباً خالصاً».

○ وقولهم: «فلان أحد الأحدين» قاله الثورى في ابن عيينة، وفسره ابن أبى حاتم بقوله: «ليس له نظير» (٣٣/١) «الجرح والتعديل»، وورد في «النبلاء»: «أحد الأحدين ما أغربه» أى ليس له نظير (٤٦١/٨)، ولكن ورد في «كامل ابن عدى» بلفظ: «أحد الآخذين» بهزة ومد وبمعجمتين، ووجهه أن الراوى أحد الآخذين للعلم المشهورين بطلبه، والظاهر هو اللفظ الأول بدون مد وبمهملتين، وقد قال ابن المبارك في النظر بن شميل: «أحد الأحدين لم يكن من أصحاب الخليل أحد يدانيه» (٣١٤/١) «تذكرة الحفاظ»، والله أعلم.

تنبيه: سبق أن ذكرت أن هذه الألفاظ بمفردها ليست صريحة في التعديل في الرواية، لكن أكثر ما تطلق يقصد بها التعديل في الرواية، فإن لم يظهر أن المقصود بها غير الرواية فهى الأصل، وعلى ذلك فهذه الألفاظ من جملة ألفاظ المرتبة الأولى ما لم يظهر خلاف ذلك والله أعلم.

* * *

فصل

□ في ألفاظ تدل على الحفظ وتتمام الضبط □
أو فهم علل الحديث أو كليهما، دون تعرض للعدالة

واعلم علمنى الله وإياك - أن أئمة الجرح والتعديل قد يجيب أحدهم بعبارة تجمع بين تمام العدالة وتتمام الضبط في الرواية، وهذا قد سبق بيانه، وقد يجيب بعبارة تدل على عدالة الراوى ومثانة دينه دون تعرض للضبط، وهذا سيأتى إن شاء الله تعالى، وقد يجيب بعبارة تدل على أن المسئول عنه كثير العلم وواسع الاطلاع في الرواية دون تعرض لضبطه، بل ولا لعدالته، وهذا سيأتى إن شاء الله، وقد يجيب بعبارة تدل على أن المسئول عنه من أهل الإلتقان ومن أهل المعرفة بهذا الشأن دون تعرض لعدالته، وهذا ما نحن فيه الآن، ثم اعلم أن عبارات هذا الفصل، وإن لم تصرح بالعدالة فالأصل في هذه الألفاظ أن من قيلت فيه يكون من أهل المرتبة الأولى حتى يثبت فيه طعن من قبل عدالته، فما لم يثبت هذا فهو عدل ضابط أو عدل من أهل المعرفة، فإن هذه العبارات أكثر ما تكون في الأئمة المشاهير بالعدالة والديانة، ومن المستبعد أن يكون أحد الرواة قد بلغ الدرجة العليا ويشار إليه في صحيح الحديث وسقيمه وهو مطعون في عدالته ومع ذلك لم يظهر أمره للناس، فقد يخفى أمر المجهول على الناس، أما المشهور فلا يخفى حاله على الناس، والله أعلم.

○ فمن ذلك: قول ابن معين في أبى بكر الأثرم أحمد بن محمد بن هانىء الطائى: «كأن أحد أبويه جنى» (٧٨/١) «تهذيب التهذيب». وهذا كناية عن الحفظ ومعرفة الحديث والتيقظ العجيب انظر «تذكرة الحفاظ» (٥٧١/٢).

○ ومن ذلك قولهم: «فلان أمره أظهر مما يقولون في الحفظ» - أو «يضرب به المثل في الحفظ».

○ وقول حجاج بن الشاعر: «عمرو بن علي - أي الفلاس - لا يبالي أحدث من حفظه أو من كتابه» (٨١/٨) «تهذيب التهذيب».

○ وقول أحمد في الفضل بن دكين: «أبو نعيم يقطان في الحديث» (٢٧٢/٨) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك: «فلان جبل الحفظ» - أو «حافظ كبير مذكور» - أو «كان يحفظ حديثه كله» - أو «كان من الضبط والحدق على نهاية» - أو «ما أخطأ في حديث واحد»، واللفظ الأخير قاله النسائي في محمد بن ربح بن المهاجر التجيبي (١٦٥/٩) «تهذيب التهذيب». ونحوه: «كان فلان لا يؤخذ عليه حرف» - أو «مليح الضبط قليل السقط» - أو «لا يكاد يخطئ».

○ ومن ذلك قول أحمد في وكيع: «كان مطبوع الحفظ» (١٢٥/١١) «تهذيب التهذيب»، ونحوه: قول ابن راهويه في وكيع أيضاً: «كان حفظه طبعاً وحفظنا بتكلف» (١٣٠/١١) «تهذيب التهذيب».

○ وقول ابن المديني في يحيى بن معين: «ما كان أعرفه بموضع حديثه» (٢٨٣/١١) «تهذيب التهذيب»، أو «كان فلان لا يخفى عليه من حديثه إلا اليسير».

○ ومن ذلك قول العجلي في ابن معين: «ولقد كان يجتمع مع أحمد وابن المديني ونظرائهما فكان هو الذي ينتخب لهم الأحاديث لا يتقدمه منهم أحد» (٢٨٨/١١) «تهذيب التهذيب»، ونحوه: «كتب الناس بانتخاب فلان على الشيوخ وتخرجه»، وأعلم أن الرواة والمحدثين منهم من يشترط على من يريد حديثه أن يتحملة كله ولا ينتخب كما سبق عند قولهم: «كان يروى الحديث على الوجه»، ومنهم من يسمح بالانتخاب من حديثه، والأولى لطالب العلم ألا ينتخب في أول طلبه، فقد قالوا: إذا كتبت فقمش وإذا رويت ففتش، بمعنى أن الطالب عند الكتابة يكتب كل ما يقابله، فإذا تضلع من العلم وأصبحت عنده القدرة على تمييز الصحيح من السقيم فلا يروى إلا الصحيح، أو ينتخب على المشايخ

وينتقى الأحاديث الصحيحة من جملة حديثهم، وقد يضطر الطالب إلى الانتخاب لاسيما إذا كان غريباً ولو جلس يكتب حديث الشيخ على الوجه لشق عليه، ثم اعلم أنه ليس كل محدث ينتخب من أحاديث الشيوخ، بل يتصدى لهذا الجهاذة أهل الشأن والمعرفة والخبرة بالراوى وما روى، فإذا كان مثل ابن المدينى وأحمد يقدمان يحيى بن معين فما ظنك به؟.

○ ومن ذلك قول إسماعيل التيمى فى سليمان بن إبراهيم الأصبهاني الحافظ: «حافظ أى حافظ» (٧٧/٣) «لسان الميزان».

○ ومن ذلك ما قيل فى ابن أبى حاتم: «إنه كان ممن جمع علو الرواية ومعرفة الفن» (٤٣٢/٣) «لسان الميزان».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «كان فلان متقناً عجباً» - أو «غاية فى الإنقان»، كما قيل فى أبى نعيم الفضل بن دكين والبشر بن السرى، انظر «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك ما قيل فى إسماعيل بن أبى خالد: «يزدرد العلم ازدراداً»، أى يبتلعه ابتلاعاً، «وشرب العلم شرباً» (١٧٤/٢ - ١٧٥) «الجرح والتعديل»، ونحوه: «يخسو العلم حسواً»، «وفرع العلم فرعاً» بالفاء، أى علاه، وجاء بالقاف، والقرع: الضرب، ومنه قرع ماء البئر: نفد ففرع قعرها الدلو، كما فى «اللسان» (٢٦٥/٨)، وهو كناية عن العلو والقهر للعلم، ونحوه: «قهر العلم قهراً»، «وتلقف العلم تلقفاً»، «واللقف: تناول الشئ يرمى به إليك، ولقفه يلقيه لقفاً» ولقفاً والتقفه وتلقفه: تناوله بسرعة..... ورجل لقف ولقّف: أى خفيف حاذق لما يرمى إليه من كلام باللسان، وسريع الأخذ لما يرمى إليه باليد، وقيل: هو إذا كان ضابطاً لما يحويه قائماً به، وقيل: هو الحاذق بصناعته»، انظر «اللسان» (٣٢٠/٩)، ونحوه: «ينقر العلم تنقيراً»، أى يلتقطه بسرعة وخفة، ونحوه: «شرب العلم بأنقع»، وفى «اللسان»: «شرب حتى نفع أى شفى غليله وروى..... ومن أمثال العرب: إنه لشراب بأنقع.....» قال ابن الأثير: «يضرب للرجل الذى جرب

الأمر ومارسها، وقيل للذي يعاود الأمور المكروهة، أراد أنهم يجترؤون عليه ويتناكرون»، قال ابن سيده: «هو مثل يضرب للإنسان إذا كان معتاداً لفعل الخير والشر، وقيل معناه: أنه جرب الأمور ومارسها حتى عرفها وخبرها، والأصل فيه أن الدليل من العرب إذا عرف المياه في الفلوات ووردها وشرب منها حذق سلوك الطريق التي تؤديه إلى البادية، وقيل معناه: أنه معاود للأمر يأتيها حتى يبلغ أقصى مراده، وكأن أنقعاً جمع أنقع»، قال ابن الأثير: أنقع جمع قلة، وهو الماء الناقع أو الأرض التي يجتمع فيها الماء، وأصله أن الطائر الحذر لا يرد المزارع ولكنه يأتي الناقع يشرب منها، كذلك الرجل الحذر لا يتقحم الأمور، قال ابن بري: حكى أبو عبيد أن هذا المثل لابن جريج قاله في معمر بن راشد، وكان ابن جريج من أفصح الناس يقول ابن جريج: إنه ركب في طلب الحديث كل حزن وكتب من كل وجه» - اهـ (٣٦١/٨) «لسان العرب».

○ ومن ذلك قول القطان في عبد ربه بن أبي راشد: «كان حي الفؤاد» (٧٦/٦) «التاريخ الكبير» للبخاري، ونحوه: «كان حديد الفهم» - أو «كان حي الفؤاد وقاداً». - أو «كان جيد المعرفة» إذا كان ذلك في الحديث.

○ ومن ذلك قول ابن المديني في ابن مهدي: «علمه في الحديث كالسحر»، ونحوه: «شبهت مذاكرته بالسحر»، قاله الحاكم في أحمد بن أبي الليث (١٠١٥/٣) «تذكرة الحفاظ». ونحوه ما ذكره شريك في قصة، أن سفيان الثوري حفظ كل ما في القرطاس لأول مرة سمعها، وشريك لم يحفظها كلها، ثم قال شريك: «كان سفيان مروراً لا يخالطه شيء من البلغم لا يسمع شيئاً إلا حفظه حتى كان يخاف عليه» (ص ١٢٦) «شرح علل الترمذي»: والممرور: الذي غلبت عليه المرة، والمرة مزاج من أمزجة البدن.... وأيضاً المرة: القوة وشدة العقل، وهذا أقرب لما نحن فيه، انظر «اللسان» (١٦٨/٥). ولكن جاء في «لسان الميزان» ترجمة أحمد بن حفص السعدي كلام حول كلمة مرور فانظره (١٦٣/١)، وأما قول شريك فإنه ظاهر في مدح سفيان.

○ ومن ذلك قولهم: «ما رأينا مع فلان ألواحاً» - أو «كان يحفظ ما سمع ولا يكتب» - أو «ما كتب سوداء في بيضاء ولكنه يحفظ».

○ ومن ذلك قول ابن المبارك في هشيم بن بشير: «مَنْ غَيَّرَ الدَّهْرُ حِفْظَهُ فَلَمْ يُغَيِّرْ حِفْظَ هَشِيمٍ» (٢٤٩/١) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك أن ابن المبارك قال له أبوه: لئن وجدت كتبك حرقها، فقال: وما علي؟ «هو في صدرى» (٢٧٧/١) «تذكرة الحفاظ»، ونحوه قول أحدهم: «كان فلان لا يبالي أن تسرق منه كتبه»، أى لأنه يحفظها أو «كان لا يبالي أن يسرق منه حديث سفيان» أى لأنه يحفظه في صدره، ونحوه قول محمد بن المنهال - وقد سئل ألك كتاب؟- قال: «كتابى صدرى» (٤٤٧/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ وقول عبدوس بن عبد الله النيسابورى في إسحاق بن أبى إسرائيل المروزى: «حافظ جداً» (٤٨٥/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «كان فلان أحفظنا للجيل والطويل»: أى للأحاديث الطويلة التى يشق حفظها وإتقانها، وقول أبى الشيخ في سيمويه الحافظ الطواف إسماعيل بن عبد الله العبدى: «يذاكر بالحديث» (٥٦٦/٢) «تذكرة الحفاظ». ونحوه: «كان يذاكر الحفاظ» أو «يعجز عن مذاكرته القطان مثلاً» أو «لا تطاق مذاكرته» أو «لا يفى بمذاكرته أحد» أو «كان يفى بمذاكرة مسانيد الصحابة ترجمة ترجمة» أو «كان ما ذاكره أحد إلا انتصف منه»، ونحوه قول أبى على التنوخى في أبى بكر الجعافى: «كان يحفظ مائتى ألف حديث ويحجب في مثلها»، وقال الجعافى عن نفسه: «أحفظ أربعمائة ألف حديث وأذاكر بستائة ألف حديث» (٩٢٦/٣) «تذكرة الحفاظ». ومعنى «يحجب في مثلها» أى أنه يُلْقَى عليه الإسناد فيذكر المتن أو العكس، أو أنه يحجب في علل الأحاديث والمسائل الحديثية، والحفظ هنا وهو السرد بخلاف المذاكرة، وليس كل من علا في المذاكرة يكون حافظاً فقد يكون كذاباً، فقد ناظر أبو زرعة أحد الكذابين وغلبه الكذاب.

○ ومن ذلك قولهم: «كان فلان ذكياً»، فقد قاله أحمد في عبد الله بن واقد الحمراني (١٥١٠/٤) «الكامل».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «كنت أعد الحديث»، أى أحفظه.

○ ومن ذلك قول أحمد في عيسى بن شاذان القطان: «كيس» (٢١٣/٨).

«تهذيب التهذيب»، وقد عدّ هذا القول من أحمد أبو داود مدحاً رفيعاً.

○ ومن ذلك قولهم: «فلان ذو ضبط ما شئت» أو من «الحفاظ

المعدودين» أو «بقية الحفاظ» أو «حافظ الزمان» أو «أحفظ الحفاظ» أو «لم أر

من يستحق اسم الحافظ غيره» أو «معدود في زمرة الحفاظ» أو «ما رأيت صاحب

بلغم أحفظ منه» أو «ما رأيت مثله في اختلاف الحديث والإتقان» أو «أحفظ

من رأيت من البشر» أو «من حفاظ الدنيا» أو كان «لا مزيد عليه في الحفظ

والإتقان»، قاله خميس الخوزي في بحشل أبي الحسن أسلم بن سهل (ص ١١١).

«سؤالات السلفي للخوزي»، أو «كان يعد الحديث حرفاً حرفاً»، قاله ليث بن

أبي سليم في طائوس بن كيسان اليماني الأبنائوي (٩/٥).

○ ومن ذلك قول الحاكم في البرديجي أبي بكر أحمد بن هارون: «لا نعرف

إماماً من أئمة عصره إلا وله عليه انتخاب» (٧٤٧/٢) «تذكرة الحفاظ»، وقد

سبق أنه لا يتصدى للانتخاب إلا أهل الخيرة والفهم واليقظة.

○ ومن ذلك قول الذهبي في ابن أبي حاتم: «كتابه في الجرح والتعديل

يقضى له بالرتبة المنيفة في الحفظ» (٨٣٠/٣) «تذكرة الحفاظ»، وللأئمة أساليب

متعددة في الكلام على الرواة - كما سيأتى إن شاء الله -، فمن ذلك مدحهم

لكتبهم، كقولهم: «كتابه الفلاني يدل على علمه وتبحره» أو «لو أن رجلاً معه

المصحف وكتاب فلان لم يحتاج بعد ذلك إلى شيء من العلم البتة»، كما في

(١٠١٩/٣) «تذكرة الحفاظ»، ترجمة الخطابي، وقول ابن ديزيل: «إذا كان كتابي

بيدي وأحمد بن حنبل عن يميني ويحيى بن معين عن شمالي ما أبالي» - يعنى لضبط

كتابه - (١٨٦/١٣) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول الحاكم في أحمد بن أبي الليث المصري: «هو باقعة في الحفظ» (١٠١٥/٣) «تذكرة الحفاظ»، والباقعة: الرجل الداهية، سمي باقعة لحلوله بقاع الأرض وكثرة تنقيبه بالبلاد ومعرفته بهاء فشبّه الرجل البصير بالأمور الكثير البحث عنها المحرب لها به، والباقعة: الطائر الحذر إذا شرب الماء نظر يمنة ويسرة، وقال ابن الأنباري في قوهم: «فلان باقعة»: «معناه حذر محتال حاذق» (١٩/٨) «لسان العرب».

○ ومن ذلك قول أبي علي الحافظ النيسابوري في الجعاني: «حترى حفظه» (٩٢٦/٣) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول عبد الله بن محمد الحافظ حين سئل: أيهما أحفظ ابن عدى أو ابن قانع؟ فقال: «زر قميص ابن عدى أحفظ من عبد الباقي بن قانع»، كما في «تذكرة الحفاظ»، فالأفضلية في الحفظ بمفردها لا تصرح بوجود العدالة، وقول الحاكم في الماسرجسي: «جمع حديث الزهري جمعاً لم يسبقه أحد وكان يحفظه مثل الماء» (٩٥٦/٣) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول الأديب المعيطي لأبي الحسن الدارقطني لما قرأ كتاب «النسب» على مسلم العلوي: «أنت يا أبا الحسن «أجراً من خاصي الأسد»، تقرأ مثل هذا الكتاب مع ما فيه من الشعر والأدب فلا يؤخذ عليك فيه لحن» (٩٩٤/٣) «تذكرة الحفاظ»، ولو لم يكن متقناً له لتلعثم وتردد ووقع في اللحن، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أحدهم: «فلان كأنه شعلة نار في الحفظ» أو «كان لبياً حافظاً عارفاً يرشح للحفظ»، انظر (١٢٠٤/٤) «تذكرة الحفاظ» ترجمة ابن مأكولا - وقول أحدهم: «كان فلان يملئ على البديهة» أو «كان حافظاً مجيداً أو مجوداً أو كان حفظة».

○ ومن ذلك قوهم: «كان فلان مفيد الطلبة» أو «يدل الطلبة على الشيوخ» أو «جلس الأئمة يكتبون بإفاداته أو بانتخابه» أو «كان لا يدل على

الشيوخ ببغداد مثلاً «إلا هو». وهذا يدل على أنه بصير بمراتب الرواة وبالصحيح والسقيم.

○ ومن ذلك قول ابن مهدي في أبي حصين عثمان بن عاصم بن حصين: «لا ترى حافظاً يختلف عليه» (٤١٣/٥) «النبلاء». واعلم أن الاختلاف على أحد الرواة لا يقدح فيه إلا بشروط، منها: أن يكون المختلفون عليه حفاظاً متقنين، فهذا يدل على أن العهدة عليه وأن الاضطراب في المتن أو في الإسناد منه، وتخطئته أولى من تخطئتهم، وأما إذا اختلف عليه أهل الغفلة وسوء الحفظ فلا يضره، لأن العهدة عليهم في هذا، لاسيما إن جوده عنه أحد الثقات وروى الحديث عنه جيداً سالماً من العلة، فالراوى الذى لا يختلف عليه الحفاظ ثبت متقن، وهو أرجح من الذى يختلف عليه - وإن كان من الأئمة - ألا ترى أن يحيى بن سعيد القطان رجح يحيى بن سعيد الأنصارى على الزهرى قائلاً: «الزهرى اختلف عليه ويحيى لم يُختلف عليه» (٤٧٥/٥) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «كان فلان لا يخفى عليه أمر شيخه أو شيوخه أو أمر شيخ شيخه»، انظر (٩٤/١٤) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول ابن المنادى في أحمد بن محمد بن صدقة أبى بكر الحافظ: «كان من الحذق والضبط على نهاية ثرى بين أهل الحديث كأبى القاسم بن الجبل ونظرائه» (٤١/٥) «تاريخ بغداد». وقول ابن المدينى: «ما رأيت يحيى استفهم حديثاً قط ولا رده» (٨١/١١) «النبلاء».

○ وقول سعيد بن عمرو: «يا أبا زرعة أنت أحفظ أم أحمد؟ قال: بل أحمد، قال: كيف علمت؟ قال: وجدت كتبه ليس فى أوائل الأجزاء أسماء الذين حدثوه، فكان يحفظ كل جزء ممن سمعه وأنا لا أقدر على هذا» (١٨٧/١١) «النبلاء». قلت: «وهذا لأن من عادة المحدثين الذين يكتبون الحديث أن أحدهم يذكر فى أوائل كل جزء اسم الشيخ الذى سمع منه هذا الجزء أو عرضه عليه ويذكر نسبه وكنيته..... إلخ ما يتم به تعريف الشيخ، ثم فى داخل الجزء يذكر

سند الشيخ إما لرسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وإما لكتاب مؤلف، فكان أحمد لا يذكر اسم الشيخ ويكتفى بمعرفته أن هذا الجزء فلان بن فلان بل كان لا يذكر السند، فقد قال أبو زرعة: «حزرت كتب أحمد يوم مات فبلغت اثني عشر حملاً وعدلاً، ما كان على ظهر كتاب منها «حديث فلان» ولا في بطنه «حدثنا فلان»، كل ذلك كان يحفظه» (١٨٨/١١) «النبلاء».

○ ومن ذلك قولهم: «كان فلان يميز ويضبط» أو «كان يحفظ حديثه وحديث غيره» أو «يعرف حديثه وحديث غيره»، انظر (٥/٩) «حلية الأولياء».

○ ومن ذلك قول الشعبي: «ما كتبت سوداء في بيضاء» - يعني كلمة في ورقة - «ولا حدثني رجل بحديث إلا حفظته»، «ولا حدثني رجل بحديث فأحببت أن يعيده علي» (٦٧/٥) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قول الواقدي - وهو متكلم فيه - : «ما من أحد إلا وكتبه أكثر من حفظه، وحفظي أكثر من كتبي» (٦/٣) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول أبي بكر بن أبي شيبة: قدمنا بغداد «فما كان أحد يقوم في وجوهنا في الأبواب - أو قال في حفظ الحديث - ألا أبو هذا»، - يعني أحمد بن حنبل - (٦٧/١٠) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول عبد الملك بن محمد أبي نعيم وهو يثنى على ابن خراش: «ما رأيت أحفظ منه لا يذكر له شيء من الشيوخ والأبواب إلا مر فيه». (٢٨١/١٠) «تاريخ بغداد».

○ ونحو ذلك ما قيل في البَطْرُوجِي أحمد بن عبد الرحمن الأندلسي: «كان إذا سئل عن شيء فكأن الجواب على طرف لسانه» لقوة حافظته (ص ٤٦٨) «طبقات الحفاظ» للسيوطي.

○ ومن ذلك ما قيل في ابن الظاهري أحمد بن محمد بن عبد الله الحلبي: «كان ثقة حافظاً مليح الانتخاب خبيراً بالموافقات والمصافحات لا يلحق في

جودة الانتقاء» (ص ٥١٦) «طبقات الحفاظ» للسيوطي، وهذا اللفظ محله المرتبة الأولى لقوله: «ثقة حافظ» ولكن أريد أن أنبهك هنا على فائدة في العلو لتفهم منها معنى الموافقات والمصافحات، والأمر مفصل في كتب المصطلح، جاء في حاشية «توضيح الأفكار» ما ملخصه: «أن العلو على خمسة أقسام..... منها العلو إلى كتاب من الكتب الحديثية المعتمدة «كالصحيحين»، «والسنن» وغير ذلك، وهذا القسم أربعة أقسام: الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة، أما الموافقة فصورتها أن يروى المحدث حديثاً موجوداً في أحد الكتب بإسناده لنفسه، فيصل في إسناده إلى شيخ مصنف الكتاب من غير طريق المصنف، ولو أنه رواه من طريق المصنف لراذ عدد رجال السند، والبدل مثل الموافقة إلا أنه يصل في إسناده إلى شيخ شيخ المصنف، وأما المساواة فهي أن يتساوى عدد الإسناد من المحدث إلى آخر السند مع إسناد أحد المؤلفين، كما وقع للحافظ ابن حجر رحمه الله في «العشر العشرية» فتساوى هو والنسائي في أن كل واحد منهما روى أحاديث بينه وبين رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - عشرة رجال، وهذا شرف لا يخفى للحافظ ابن حجر، للفارق الزماني الواسع بينه وبين النسائي، فالمساواة كما قال ابن الصلاح: هي أن يقل العدد في إسنادك لا إلى شيخ مسلم وأمثاله، ولا إلى شيخ شيخه، بل إلى من هو أبعد من ذلك الصحابي أو من قاربه، وربما كان إلى رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -، بحيث يقع بينك وبين الصحابي من العدد مثل ما وقع بين مسلم وذلك الصحابي، فتكون بذلك مساوياً لمسلم في قرب الإسناد وعدد رجاله، وأما المصافحة فهي أن يروى المحدث حديثاً بإسناده لنفسه فيقع عدد رجال إسناده زائداً عن عدد رجال مؤلف الكتاب، ويكون الزائد رجلاً واحداً، فيكون المحدث كأنه قد قابل صاحب الكتاب فروى عنه، وسمى هذا النوع بهذا الاسم لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقياً. اهـ (٣٩٦/٢ - ٣٩٨) بتصرف وزيادة. إذا علمت هذا فاعلم أن من مدحوه بأنه خبير بالموافقات والمصافحات، فمعنى هذا أنه يعرف العالي والنازل من الأحاديث، وهذه منزلة لا يشتغل بها إلا الفحول والذين طالت نشأتهم وممارستهم لهذا الفن والله أعلم.

○ ومن ذلك قولهم: «فلان صير في الحديث أو من صيارفة الحديث»
والصير في الصيرف والصراف: النقاد.... قال أبو الهيثم: الصيرف: المحتال المتقلب
في أموره المجرب لها، وقيل لمن يميز: صيرف وصيرفي (١٩١/٩) «اللسان»، واللفظ
الأول قاله الأعمش في إبراهيم النخعي (٧٤/١) «تذكرة الحفاظ»، ووجه المدح
بذلك أن الراوى بصير بالأحاديث وطرقها والصحيح منها والسقيم والله أعلم.

○ ومن ذلك قولهم: «فلان فيما حدث به أثبت من يده على زنده»
أى أنه حافظ متقن لما يرويه، وهذا اللفظ ذكر نحوه في قصة طويلة في «تاريخ
بغداد» (٣٦٩/٦) فراجعها هناك، «والزندان: طرفا عظمى الساعدين، مذكران،
والزندان: عظمى الساعد أحدهما أدق من الآخر، فطرف الزند الذى يلي الإبهام
هو الكوع، وطرف الزند الذى يلي الخنصر كرسوع، والرسغ مجتمع
الزندين.....والزند: موصل الذراع فى الكف، وهما زندان الكوع والكرسوع»
اهـ. (١٩٦/٣) «اللسان».

* * *

فصل

□ «في ألفاظ تدل على الاجتهاد في الطلب وسعة العلم» □

وحكم هذه الألفاظ أن من قيلت فيه يكون حديثه صحيحاً محتجاً به إلا أن ثبت أنه لين أو غير عدل، فقد نص كثير من العلماء على أن المشهور بالطلب يصحح حديثه إلا أن يظهر فيه خلاف هذا، وقد تكلم السخاوي في «فتح المغيث» حول هذه المسألة فراجعته (٢٩٥/١ - ٣٠١)، ومن ناحية أخرى فكلام الأئمة في الرواة يدل على هذا، لأن كلامهم إما أن يكون من معاصر للمتكلم فيه وإما أن يكون بسير - أى اختبار - حديثه ومقارنته بحديث غيره من الثقات ويحكم عليه بما يستحق فمثلاً لو أن ابن معين وثق رجلاً من التابعين أو ضعفه في حديثه فمعلوم من هذا أنه يقصد حديثه أما دينه فلم يطلع عليه، واستدل على صحة دينه باستقامة حديثه كما أنهم يستدلون على أن الراوى كذاب بتخليطه في حديثه وبعلامات تظهر لهم تدل على كذبه وإن لم يعرفوا الرجل، فمسألة توثيق المشهور بالطلب الذى لم يظهر فيه قدح ولم يتكلم فيه أحد بقدح في عدالته أو في حديثه عليه أكثر العلماء، وقد نص على هذا الذهبي في «ميزانه» خلافاً لابن القطان وابن الصلاح، ومن قال بقولهما والله أعلم.

وعندى أن هذه مسألة افتراضية ونظرية أكثر منها واقعية فهل هناك مشهور بالطلب لم يعرف أصدوق هو أو كذاب؟

○ فمن تلك الألفاظ: قول ابن شاهين: «حسبت ما اشتريت به الخبر إلى هذا الوقت فكان سبعمائة درهم» (٩٨٨/٣) «تذكرة الحفاظ» وذلك لكثرة ما كتب، والرجل قال فيه الذهبي: «ما كان الرجل بالبارع في غوامض الصنعة ولكنه راوية الإسلام رحمه الله» (٤٣٤/١٦) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول محمد بن طاهر المقدسي الجوال: «بليت الدم في طلب الحديث مرتين مرة ببغداد ومرة بمكة، كنت أمشي حافياً في الحر فلحقني ذلك، وما ركبت دابة قط في طلب الحديث وكنت أجهل كتيبى على ظهري» (١٢٤٣/٤) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول إسماعيل بن محمد بن الفضل لابن الحافظ السمعاني أنى بكر محمد بن أبى المظفر: «لو صرف والدك همته إلى هدم هذا الجدار لسقط» (١٢٦٧/٤) «تذكرة الحفاظ» وذلك لاجتهاده وقوة عزيمته وصبره على مشاق طلب العلم، والله أعلم.

○ وقولهم: «كان فلان صاحب شيوخ»، أى حدث عن شيوخ كثيرين وتفرد عن شيوخ لم يرو عنهم غيره من أقرانه وهذا يدل على الاجتهاد والاعتناء بطلب العلم.

○ ومن ذلك قول أحدهم: «كان فلان عبرة من العبر في غزارة الحفظ أو كان مسند الدنيا ورحلة الآفاق أو كان ذا عناية تامة بالحديث أو من أعلم الناس بالحديث أو كان عبدة العلم» كما قاله مطر الوراق في قتادة (٢٧٦/٥) «النبلاء».

○ ومن ذلك لما سئل الطبراني عن كثرة حديثه فقال: «كنت أنام على البوارى ثلاثين سنة» (٩١٥/٣) «تذكرة الحفاظ» والبورى: فارسي معرب قيل هو الطريق وقيل: الحصير المنسوج من القصب» (٨٧/٤) «لسان العرب».

○ ومن ذلك قولهم: فلان من بنادرة الحديث، قال ابن الشرقى: «قيل لى: لم لا ترحل إلى العراق؟ قال: قلت: ما أصنع بها وعندنا من بنادرة الحديث الذهلى وأبو الأزهر وأحمد بن يوسف» (٥٤٦/٢) «تذكرة الحفاظ» وبنادرة الحديث أى تجاره المكثرون منه وقال المزى: نقاده كما فى حاشية «تهذيبه» وقال الذهبي: والبندار: الحافظ، انظر «النبلاء» ترجمة بندار (١٤٤/١٢)، وانظر ترجمة أحمد بن الأزهر فى «النبلاء» (٣٦٥/١٢) وترجمة الزعفرانى (٥١٨/١٦) «النبلاء»

أما قول المزي فمعناه الفهم والنباهة في تمييز الصحيح من السقيم وقد مضى في الفصل السابق نحوه، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن عقدة - وهو فيه نظر - : «دق ابن وارة على أئى كريب فقال: من؟ قال: ابن وارة أبو الحديث وأمه» (٥٧٦/٢) «تذكرة الحفاظ». وابن عقدة في نقله نظر وهذا لا يضر لشهرة ابن وارة في هذا الشأن، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول الحاكم في الماسرجسى: «هو سفينة عصره في كثرة الكتابة» (٩٥٦/٣) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول وكيع: «حدثنا شعبة وكان معنياً بالحديث» (١٦١/١) «الجرح والتعديل».

○ ومن ذلك ما قيل في الفضل بن سهل البغدادي الأعرج: «كان لا يفوته حديث جيد أو فرد» (٥٥٣/٢) «تذكرة الحفاظ». وهذا اللفظ بمفرده لا يدل على المدح، فقد يقال في السارق - كما سيأتى إن شاء الله - لكن إن كان على جهة المدح فمعناه كثرة الحديث والاجتهاد في الرحلة، والله أعلم.

○ ومن ذلك ما سبق ذكره في ابن ديزيل الذي كان يلقب بـ «دابة عفان» وبـ «سَيْفَنَة» وسيفنة طائر لا يحط على شجرة إلا أكل ورقها، وكذا كان إبراهيم لا يأتى شيخاً إلا وينزفه (٦٠٨/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول ابن خراش عن نفسه: «شربت بولى في هذا الشأن خمس مرات» (٦٨٤/٢) «تذكرة الحفاظ». فهذا يدل على الرحلة، والإنسان في أثناء السفر قد يتعرض إلى المهالك فيضطر إلى أكل الميتة أو شرب البول النجس، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن شيرويه الحافظ لما أكثر عن بندار: «قال لى بندار: يا ابن شيرويه أفلستنى وأفلسك الوراقون» (٧٠٦/٢) «تذكرة الحفاظ». أى الذين يكتبون له بأجرة، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول عبد الله بن عبد الرحمن في محمد بن إسماعيل البخاري: «لم يكن يشبه طلبُ محمد للحديث طلبنا كان إذا نظر في حديث رجل أنزفه» (٤٢٧/١٢) «النبلاء» وهذا يحتمل أمرين: الأول أنه إذا نظر في حديث رجل حفظه، والثاني - وهو الأظهر - أنه يكتب كل حديث الراوى صحيحه وسقيمه عاليه ونازله مسنده ومرسله، وهذا يدل على اجتهاده في الطلب لأن الذى ينتخب على المشايخ في بداية أمره فقد يترك الصحيح ويأخذ السقيم، ولا بد أنه يندم في نهاية أمره ويضطر للنزول في بعض الأحاديث التى تركها في حياة الشيخ، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول عمرو بن ميمون بن مهران: «لو علمتُ أنه بقى على حرف من السنّة باليمن لأتيتها». قال الذهبي: «قلت: هذه الدعوى تدل على سعة علمه» (٣٤٦/٦) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول عبد الله بن فائد: «كنا إذا جلسنا إلى ابن إسحاق فأخذ في فن من العلم قضى مجلسه فيه» (٤٧/٧) «النبلاء». وهذا لسعة علمه وغزارة مادته، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن المبارك: «كنت أقعد إلى سفيان الثوري فيحدث فأقول ما بقى من علمه شيء إلا وقد سمعته، ثم أقعد عنده مجلساً آخر فيحدث فأقول: ما سمعت من علمه شيئاً» (٢٤٨/٧) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول بعضهم: جهدت على أن أجيء بحديث لا يعرفه فلان فما أمكنتى، أو لم أستطع أن أغرب على فلان، أو لا يفيدُه أحد شيئاً، بمعنى أنه لا يأتى له بغرائب ليست عنده، وقد كان أبو حاتم يطلب من المحدثين ويقول لهم: من أغرب عليّ حديثاً فله درهم أو كذا وكذا، وهو يقصد بذلك أن يعرف الأحاديث التى ليست عنده فيذهب إلى الشيوخ فيسمعها منهم فلا يستطيع أحد أن يغرب عليه.

○ ومن ذلك قول أبى إسحاق السبيعي في إسرائيل بن يونس: «ما ترك

لنا إسرائيل كوة ولا سفظاً إلا دحسها - أى ملأها - كتباً (٢٢/٧) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول أئى اليمان: كان أصحابنا لهم رغبة فى العلم وكانوا يقولون: «نجهد ونتعب ونسافر فإذا جئنا وجدنا ما كتبنا عند إسماعيل بن عياش» (٣٢٣/١) «تهذيب التهذيب». وهذا يدل على سعة العلم، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أحمد: «ابنى عبد الله محظوظ من علم الحديث لا يذاكرنى إلا بما لا أحفظ» (٦٦٦/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ ونحوه قوله فى شعبة: «قسم له من هذا - أى الحديث - بحظ».

○ ومن ذلك قول إسماعيل بن إبراهيم: «ما علم شعبة عند علم سفيان إلا كتفلة فى بحر» (١٦٥/٩) «تاريخ بغداد». وهذا تفضيل لسفيان كما هو ظاهر.

○ ومن ذلك قولهم: «فلان راوية للعلم أو بحر لا تكدره الدلاء أو من أوعية العلم أو بحر لا ينزف أو سيل أو من بحور الرواية أو جمع فأوعى أو كثير الفوائد والغرائب أو رحال أو جوال أو رحالة أو طلابة أو غواص» كما قال ابن جريج لابن عيينة (١٧٧/٩) «تاريخ بغداد»، والغوص تحت الماء وقيل الدخول فى الماء والغواص الذى يغوص فى البحر على اللؤلؤ قال الأزهرى: «يقال للذى يغوص على الأصداغ فى البحر فيستخرجها: غائص وغواص» (٦٢/٧) «اللسان».

○ ومن ذلك قول البخارى فى محمد بن إسحاق: «ينبغى أن يكون له ألف حديث يتفرد بها لا يشاركه فيها أحد». وهذا اللفظ بمفرده يحتمل الجرح ويحتمل التعديل، فوجه الجرح أن المتفرد بهذا العدد لا بد وأن يكون ضعيفاً، ووجه التعديل أن المتفرد بهذا العدد مع الثقة والأمانة لا بد وأن يكون مجتهداً فى الطلب واسعاً فى الرواية، ومن كان مكثراً جداً فلا يُنكر عليه أن يتفرد بهذا العدد من الأحاديث، إنما يُنكر على من لم يكن معروفاً بالطلب أو لم يكن متقناً، ولكن قامت هنا عدة قرائن تدل على أن البخارى رحمه الله قصد بذلك تعديل ابن إسحاق وأن ما انفرد به يُحتمل منه ومن مثله، والذى ينظر فى ترجمة ابن إسحاق

في «تهذيب التهذيب» وينظر إلى دفاع البخاري رحمه الله عن ابن إسحاق ورده وتأويله لكل ما أتهم به ونقله عن شيخه على بن المديني الذي لم يستنكر له إلا حديثين صرح فيهما بالسماع واحتمل صحتهما أيضاً علم أن البخاري قصد بذلك مدحه، نعم في حديثه مناكير كثيرة لكنها غالباً عند عدم التصريح بالسماع، وأيضاً ذكر الحافظ ابن حجر قول البخاري هذا في سياق المدح لابن إسحاق فبعد أن ذكر دفاع البخاري عنه قال: وقال البخاري أيضاً: «محمد بن إسحاق ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها»، انظر «تهذيب التهذيب» (٤١/٩ - ٤٢) فإن قيل: لو كان قول البخاري تعديلاً لابن إسحاق فلماذا لم يخرج له احتجاجاً وخرج له في التعاليق فقط؟ فالجواب: أنه لا يلزم من ذلك أن البخاري يرى ضعفه فسيأتى أن البخاري يفعل هذا مع من تكلم فيهم وإن كان يرى توثيقهم أو ربما لنزول الإسناد، ولو كان تفرده هذا من أخطائه لضعف وقد يصل إلى طرح حديثه، والعبرة في هذا بكلمة وكيف الخطأ والله أعلم.

○ ومن ذلك إذا ذكر أحدهم أحاديث ليست عند غيره فقال من سمعها: «ذا هول من الأهوال»، وانظر (٢٧٣/٩) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «فلان مكنسة». فان هذا يدل على سعة العلم وقد قيل هذا في بقى بن مخلد كما في «تذكرة الحفاظ» (٦٣٠/٢).

○ ومن ذلك قول ابن أبي يوسف في الحسن بن أبي مالك: «إمام جمل يحمل أكثر مما يطيق» (ص ٦٠) من «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» للكنوي، فهذا يحتمل أن يكون في الحديث أو الفقه، فإن كان في الحديث فهو يدل على كثرة الرواية وغزارة المادة، وقد ذكر للكنوي أن الرجل ثقة في روايته غزير العلم كثير الرواية اهـ (ص ٦٠) ...

○ ومن ذلك قولهم: «فلان جوهرى البلد» قاله الليث في يزيد بن أبى حبيب (٣١٩/١١) «تهذيب التهذيب»، والجوهر: كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به، كما في «اللسان» (١٥٢/٤).

والجوهري هو الذي يجمع هذه الأحجار الكريمة، ومعنى ذلك في الحديث
أن الراوى قد أكثر من الأصول والأسانيد العالية والمتون الحسنة والمشايخ المشاهير،
وهذا يدل على كثرة اجتهاده في الطلب وسعة علمه، والله أعلم.

فصل

□ في ألفاظ تدل على الفقه وكمال العقل والاشتغال بالأدب □

○ وهذه الألفاظ لا يلزم منها التعديل في الرواية وفي الحديث، ولا بد من الوقوف على حال من قيلت فيه في الرواية ويحكم عليه بما يستحق.

○ فمن ذلك قول أحدهم: كان فلان من أئمة الفروع، واللفظ قاله الذهبي في ابن شبرمة فقيه العراق ثم قال: «وأما الحديث فما هو بالمكثر منه» (٣٤٨/٦) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول أحدهم: فلان فقيه مشهور أو أحد الفقهاء أو فقيه الأمة، وإن كان اللفظ الأخير قد يقال في أئمة الحديث الذين جمعوا بين الفقه والحديث كما قيل في البخاري: «فقيه الأمة».

○ ومن ذلك قولهم: «فلان لبيب أو لبيب لبيب»، قاله حماد بن زيد في أبي الشعثاء جابر بن زيد (٧٢/١) «تذكرة الحفاظ».

وكذا قولهم: «فلان يصلح للوزارة»، قاله أبو الوليد الطيالسي في عبد العزيز بن عبد الله الماجشون (٢٢٣/١) «تذكرة الحفاظ»، وكذا في ترجمة القاضي أبي العباس أحمد بن القاضي عبد الرحيم البيساني (٢٤٥/٣) «العبر».

○ ومن ذلك قول أحمد في الشافعي: «ما مس أحد محبرة ولا قلماً إلا وللشافعي في عنقه منة» (٣٦٢/١) «تذكرة الحفاظ» والظاهر أن هذا اللفظ بمفرده في الفقه، أما الشافعي رحمه الله فانه أشهر من أن يُعرف في الحديث وغيره.

○ ومن ذلك قولهم: «فلان ظريف» أي مشغول بالأدب، كما قال ابن الحاجب في محمد بن محمد بن أبي حرب النرسي (ص ١٣١) من «مختصر تاريخ ابن الديثي» وهذا اللفظ يكثر استعماله في التراجم فتأمله.

فصل

□ في ألفاظ تدل على العبادة والزهد والصبر على الشدائد □

○ فمن ذلك قولهم: (فلان يستسقى به أو يستمطر به أو ينزل به القطر من السماء أو ينزل بذكره المطر أو مجاب الدعوة).

○ ومن ذلك قولهم: «فلان أما الفضل فيالك»، وهذا اللفظ يدل على غمز في حديثه لقولهم: «وأما....» انظر (٣٢/٢) «الميزان».

○ ومن ذلك قولهم: «فلان صاحب عمود» - أى صاحب صلاة -

○ ومن ذلك قول إبراهيم النخعي في أئى وائل شقيق بن سلمة: «إنى لأحسب أبا وائل ممن يدفع عنا به» (٦٠/١) «تذكرة الحفاظ»، فاللفظ بمفرده لا يلزم منه الضبط وأما شقيق فمعروف، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول رجاء بن حيوة في عبد الله بن محيريز: «والله إن كنت أعد بقاءه أماناً لأهل الأرض» (٦٩/١) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول شعبة في سليمان التيمي: «ما رأيت أحداً أصدق منه كان إذا حدث عن رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - تغير لونه....» وقال القطان: «ما رأيت أخوف لله منه» (١٥١/١) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول الذهبي في ابن عون: «كان رأساً في التأله حافظاً لأنفاسه» (١٥٧/١) «تذكرة الحفاظ».

وقد سبق أن ذكرت أنى أذكر الألفاظ بالنظر إلى دلالتها بمفردها لا باعتبار من قبلت فيه.

○ ومن ذلك قول إبراهيم الخري في هارون الحمال: «لو كان الكذب حلالاً لتركه هارون تنزهاً» (٤٧٨/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول نعيم بن حماد: «كان ابن المبارك إذا قرأ الرقاق يصير كأنه ثور منحور أو بقرة منحورة من البكاء لا يجترى أحد منا أن يدنو منه أو يسأله عن شيء إلا دفعه» (١٦٧/١٠) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «فلان فقيه البدن»، انظر ترجمة الشافعي في «تهذيب التهذيب» (٣٠/٩) و ترجمة غندر محمد بن جعفر (٩٨/٩) «تهذيب التهذيب» و ترجمة ابن أوى ذئب (٣٠٥/٩) «تهذيب التهذيب» و ترجمة وكيع بن الجراح (٣٨/٩) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «فلان شيخ له قدر وحال».

○ وقولهم على إسناد: «لو رقى به مريض لشفى»، فهذا يدل على أن رواته أهل عبادة وفضل ومكارم وشرف.

○ ومن ذلك قول أبى حاتم فى عطاف بن خالد: «صالح ليس بذاك محمد بن إسحاق وعطاف هما باب رحمة» (٢٢٢/٧) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قول الخطيب فى أبى بكر الدِّيَنَوْرِى: «كان يشبه أهل العلم بالله» (٨٣/٣) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قولهم: «فلان من رفقاء الناس أو جليل أو فاضل أو نبيل..... إلخ وهذا يطلق كثيراً على الشرف والمروءة والفضل.

○ وقولهم: «لو كان الصدق إنساناً لكان هو أو نعم الرجل»، انظر ترجمة زيد بن الحباب (١٠٦٥/٣) «الكامل» وعبد الحميد بن بهرام الفزارى (٤٣/٣) «ضعفاء العقيلي». ونحوه: «فلان كان كخير الرجال».

○ ومن ذلك قول على بن الحسين المصرى فى ابن أبى حاتم: «قلنسوة عبد الرحمن من السماء» (ص ح) من «مقدمة الجرح والتعديل».

○ ومن ذلك قولهم: «كان فلان من الأبدال». والأبدال هم الصالحون أهل العبادة والورع، وذكر صاحب «اللسان» جملة من ذلك وقال: «قال ابن السكيت: سمي المبرزون في الصلاح أبدالاً لأنهم أبدلوا من السلف الصالح» (٤٩/١١) «لسان العرب»، لكن جاء في «الميزان» ترجمة حماد بن سلمة: وقال آخر: «كان يعد من الأبدال، وعلامة الأبدال ألا يولد لهم تزوج سبعين امرأة فلم يولد له» (٥٩١/١) وذكر ذلك الحافظ في «تهذيب التهذيب» ترجمة حماد بن سلمة ولم يعترض عليه (١٣/٣) «تهذيب التهذيب» وجاء في «لسان الميزان» ترجمة زيد بن حماد بن سلمة بن دينار: قال ابن الجوزي في خطبة «الموضوعات» له: «إنه كان يدس في كتب أبيه فيما قيل» انتهى. قال الحافظ: «وهذا شيء لا أصل له ولا وجود لهذا الرجل، وما أدري هذه الحكاية لابن الجوزي من أين، فقد قال الإمام أحمد: من علامة الأبدال أنه لا يولد لهم وكان حماد بن سلمة من الأبدال» (٥٠٦/٢). قلت: «الذي في كتب اللغة اعتبار الصلاح والتقوى وكون المرء لا يولد له لا يدل على فضيلة من كسبه، وهذا منقوض بما جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي أبي جعفر الأصم الحافظ وهو من رجال الجماعة روى عنه أبو القاسم البغوي ابن ابنته وقال أبو القاسم البغوي: أخبرت عن جدي أنه قال: أنا أختم منذ أربعين سنة في كل ثلاث..... وقال البغوي: كان جدي من الأبدال وما خلف تينة في لينة، ولقد بعنا جميع ما يملك سوى كتبه بأربعة وعشرين درهماً (٨٤/١ - ٨٥) فأنت ترى أن أبا القاسم ابن ابنته ويقول: كان جدي..... فالظاهر أن ما قاله أحمد مصطلح له لا عند الجميع وقد جاء في «التاريخ الكبير» للبخاري ترجمة فروة بن مجالد مولى اللخم:..... وكانوا لا يشكون أنه من الأبدال مستجاب الدعوة (١٢٧/٧) والله أعلم».

○ ومن ذلك قول أحمد: «كان فلان صالحاً قانتاً لله أو كان إذا رُئى ذكر الله أو كان قد آلى على نفسه ألا يضحك حتى يعلم أفي الجنة هو أو في النار أو كان إذا رأيته قلت: هذا قد وقف للحساب أو كان يعد ذنوبه أو لو

قيل له إن القيامة غداً ما كان فيه مزيد من الاجتهاد أو كان شديد الخوف من الله أو كان إذا قص كأنه ثكلى أو لو طالبنا الله بحقيقة ما عليه فلان هلكنا.... أو لو كان في بنى إسرائيل لنقلت إلينا شمائله.....» إلى آخر ما في كتاب «العبر في خير من غير» للذهبي رحمه الله.

فائدة:

هذه الألفاظ التي تدل على العبادة والزهد لا يلزم منها توثيق من قيلت فيه في الرواية، بل من قيل فيه أحد هذه الألفاظ فإن ثبت توثيقه في الحديث وإلا فلا يحتج به بمفرده، لأن الغالب على الصالحين غير الأثبات الوهم في الرواية، وقد قال يحيى بن سعيد القطان: «ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث»، أى لكثرة وهمهم وفحش أخطائهم، وقد قال بعضهم: «إذا رأيت أحد الصالحين في إسناد فاغسل منه يدك»، وذلك لاشتغالهم بالعبادة وعدم تعاهدهم للحديث مما يؤدي إلى كثرة اضطرابهم في الرواية،^(١) فإن قال قائل: فلماذا جعلت الأصل فيمن ذكره بالحفظ والفهم وكثرة العلم والاجتهاد في الطلب صحة حديثهم حتى يثبت القدر إما في الضبط أو في العدالة ولم تجعل ذلك فيمن ذكر بالعبادة والفضل بل جعلت الأصل فيهم اللين في الرواية؟ فالجواب أن أكثر من ذكر بالعبادة ولم يكن من العلماء الأثبات فهو إما ضعيف أو متروك بخلاف من ذكر بالحفظ فأكثرهم أئمة مشاهير ومن طعن في عدالته من الحفاظ فهو قليل كما أن الأثبات في العباد قليلون، والنادر يأخذ حكم الأغلب، ومن ناحية أخرى فقد نص العلماء على كثرة أوهام العباد كما سبق عن يحيى القطان وغيره؛ ومن ناحية أخرى أنهم قد نصوا على أن من عرف بالطلب فحديثه على الصحة حتى يثبت فيه خلافه كما سبق في الفصل السابق وعليه علمهم في أقوال أهل الجرح والتعديل كما سبق شرحه، وأما العباد فلم يذكروا فيهم ذلك بل نصوا على أنهم أهل أوهام كما ذكره ابن رجب الحنبلي في شرحه «لعل الترمذى»، فإن قال قائل: «من ذكر بالعبادة ولم يتكلم في ضبطه فيعتبر صحيح الحديث إذ لو كان مضطرباً لذكروه بذلك فالجواب أنه لا يلزم ذلك فرما سكتوا عنه لقلة رواياته

(١) وسيأتى إن شاء الله تعالى قول ابن عدى: «فلان حديثه حديث الصالحين: أى فيه غرائب وما لا يتابعه عليه الثقات.

المستندات بل إنه يقص ويعط فقط ويروى المقطوعات والموقوفات والحكايات،
فمن أجل هذا قد يسكتون عنه ثم بعد ذلك يحتاج هو إلى التحديث فيخلط،
والعمدة في الجواب هو ما قد سبق من نصهم والله أعلم.

□ المرتبة الثانية من مراتب التعديل □

عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح رحمهم الله: ثقة - ومتقن ثبت - وثبت - وحجة - وإذا قيل في العدل: حافظ أو ضابط - .

وعند الحافظ ابن حجر: من أفرد بصفة كثقة أو متقن أو ثبت أو عدل. وأنا أفصل بعض ما قاله هؤلاء الأئمة ثم أذكر ما وقفت عليه والله المستعان.

اعلم أن ابن أبي حاتم وابن الصلاح رحمهم الله جمعا بين ألفاظ الأولى والثانية في مرتبة واحدة وجعلا هذه الألفاظ الأولى من مراتب التعديل، لكن الحافظ الذهبي والعراقي وابن حجر فرقوا بين كثير من هذه الألفاظ على ما قد سبق بيانه فظهر لي صحته وتبعته على ذلك، والله أعلم.

○ فقولهم: «متقن»، ذكر السخاوي رحمه الله أنه لا يدل على العدالة، وإنما يدل على زيادة في الضبط، والذي يظهر لي أن قولهم: «فلان متقن أو يتقن ما سمع أو كان يتقن حديثه» أنه من أهل هذه المرتبة - كما فعل الحافظ ابن حجر - ويكون حديثه صحيحاً، وقد يكون من أهل المرتبة الأولى وأقل أحواله هذه المرتبة إلا أن تظهر قرينة تدل على خلاف ذلك فيعمل بها، لأن الإتيان إما أن يكون سببه عدالة في الدين فهذا ظاهر في إثبات العدالة والإتيان، وأما أن يكون سببه الاجتهاد في الطلب وطول الممارسة والخبرة في هذا الشأن، وقد سبق أن حديث من هذا وصفه على الصحة حتى يثبت خلافه، وما ذكره السخاوي من أن الضابط والمتقن بينهما وبين العدالة عموم وخصوص من وجه فصحيح، واستدل بأن ابن أبي حاتم سأل أبا زرعة عن رجل فقال: حافظ، فسأله أهو صدوق؟ اهـ لكن هذا قد سبق الجواب عليه ويمكن أن يُسأل أحدهم عن رجل فيقول: ثقة فيُسأل: أيمتج به؟ كما في ترجمة نافع بن عمر الجمحي من «تهذيب التهذيب» (٤٠٩/١٠) ومعلوم أن الثقة يمتج به ولا يكون هذا السؤال مزحزحاً

لكلمة «ثقة» عن رتبها في الاحتجاج إلا لقريظة، وكذا ما نحن فيه والعبارة بالغالب؛
والله أعلم.

○ وأما قولهم: «ثبت» بسكون الباء الموحدة أو فلان أحد من ثبت حديثه
أو تثبت في الحديث أو مستثبت كما قاله أحمد في مصعب بن عبد الله الزبيري
(١٢١/٤) «الميزان» فإن هذا كله يدل على أن النفس تطمئن إلى روايته لعدالته
وضبطه، وأنه هو الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة كما قاله السخاوي، لكن
لا يلزم من هذا أنه لا يخطئ أبداً فقد قال ابن أبي مريم عن ابن معين في ترجمة
حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار: ثقة حجة، قيل له: ثبت؟ قال: نعم إنما روى
حديثين، قال: أظن يحيى يريد منكرين حديث «المستحاضة» وحديث
«القبلة للصائم»، (١٧٨/٢) «تهذيب التهذيب» وكما قاله ابن مهدي في الحكم بن
عتيبة: ثقة ثبت ولكنه يختلف - يعني في حديثه (١٢٤/٣) «الجرح والتعديل»
كما أن قولهم: «ثبت» لا يلزم منه أن يكون حافظاً للحديث بفؤاده كما قال علي
ابن المديني قال يحيى: حفص بن غياث النخعي ثبت، قال: فقلت إنه بهم، فقال
كتابه صحيح (١٩٧/٨) «تاريخ بغداد». وأما قولهم: «ثبت» بفتح الباء الموحدة
فهو ما يثبت فيه الراوى مسموعاته من أحد مشايخه مع أسماء المشاركين له فيه،
وهو بمثابة الحجة عند الراوى لسماعه وسماع غيره، وجرت العادة في ذلك بأن
يذكر اسم الشيخ في أول الجزء على ظهره ثم يكتب في داخله إسناد شيخه إما
إلى رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - أو إلى أحد الكتب المصنفة،
ثم يذكر الأحاديث التي سمعها من ذلك الشيخ وفي النهاية يكتب أسماء الطلبة
الذين سمعوا معه هذا الجزء من ذلك الشيخ إما أن يكتبه بنفسه أو يكتبه له ثقة،
فإن كان الراوى أو الكاتب ثقة فلا يشترط أن يكتب الشيخ صحة هذا السماع
بل يستحب، ويكون هذا الثبوت مع كل من حضر المجلس فإن ضاع جزء أحدهم
أو سماعه استنسخه من مسموع الآخر الذي فيه سماعه، ولا يجوز للراوى أن
يسقط اسم بعض من حضر المجلس لأغراض نفسية كأن يكون صغيراً فيأنف
أن يثبت سماع الصغير مع سماعه كما هو موضح في موضعه والله أعلم.

○ وأما قولهم: «عدل» فالمتبادر منه عدالة الدين، أما حديثه فأمر مسكوت عنه، لكن كما سبق في المرتبة الأولى أنهم قد يطلقون ذلك على أعلى مراتب التعديل، فالظاهر من استعمالهم ومن صنيع الحافظ ابن حجر أنهم يعنون بذلك أن الراوى عدل في نقله وخبره وأن خبر العدل مقبول ويحتج به، فالعدالة هنا أخص من العدالة في الدين، وأما عدالة الدين فقط مع عدم الضبط فإنهم يعبرون عن ذلك بألفاظ تدل على العبادة والزهد، كما سبق.

○ وأما قولهم: «ثقة» فمعناه أنه عدل ضابط ولا يلزم من هذا أنه لا يخطئ، فما من ثقة بل وما من إمام مشهور إلا وقد أخطأ، لكن الراوى إذا كان صدوقاً في دينه وكان خطؤه قليلاً نادراً ينغمز في سعة ما روى أو لم يظهر ذلك في حديثه فهو ثقة يعمل بروايته إلا أن يتضح لنا أنه أخطأ في حديث بعينه فيترك خطؤه ويقبل صوابه، والرجل إذا كثرت حسناته على سيئاته، وصوابه على خطئه نجا وسلم، والماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث كما قال الحافظ الذهبي رحمه الله، وليس من شرط الثقة أن يتابع في كل ما يقول بل من شرطه ألا ينفرد بالمناكير عن المشاهير ويكثر منه ذلك كما قاله العلامة المعلمي رحمه الله في «التنكيل» (ص ٧١٢ - ٧١٣) ومن جملة ألفاظ هذه المرتبة:

○ (قولهم: «فلان ثقة له أو هام أو له أفراد أو يغرب») فهذا اللفظ وإن كان دون قولهم: «ثقة» إلا أنه لا ينزل عن هذه المرتبة، وحديث من هذا حاله محمول على الصحة حتى يثبت أن هذا الحديث من أوهامه أو أخطائه فيترك، نعم إذا عارضه ثقة فحديث الثقة مقدم عليه وقد ذكر نحو هذا الشيخ المعلمي في «تنكيله» ترجمة مسلم بن أبى مسلم بل قد ذكر ذلك ابن حبان رحمه الله في كتابه «الثقات» ترجمة أبى بكر بن عياش، فذكر أنه كان يخطئ ولم يغلب خطؤه على صوابه..... «ثم قال: «والصواب في أمره مجانب ما علم أنه أخطأ فيه والاحتجاج بما يرويه سواء وافق الثقات أو خالفهم لأنه داخل في جملة أهل العدالة، ومن صحت عدالته لم يستحق القدح ولا الجرح إلا بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح، وهكذا حُكِّم كل محدث ثقة صحت عدالته وتبين

وقد ذكر نحو ذلك في ترجمة داود بن أبي هند دينار (٢٧٩/٦) وترجمة عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي (٩٧/٧ - ٩٨) والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان صدوق صاحب حديث» أى مكثّر من الروايات هذا دليل على اشتغاله بهذا الفن وقد جمع بين الصدق وطلب الحديث، وقد قال إبراهيم بن إسحاق الصواف في محمد بن الحسن الوادعي: «صدوق معروف بالطلب ثقة» (٢٢٩/٢) «تاريخ بغداد» وهل هذا القول بمنزلة «ثقة» وفي درجتها وإن كان في نفس المرتبة؟ محل تأمل والله أعلم.

○ قول أحد الأئمة: «اكتبوا عن فلان أو اكتب عنه حتى تحب يدك» لاسيما إن كان القائل ممن ينتقى ولا يروى إلا عن ثقة، وقد قال أحمد في إبراهيم بن سعيد الجوهري: «هو كثير الكتاب اكتبوا عنه» (٣٥/١ - ٣٦) «ميزان الاعتدال».

○ وقولهم: «فلان مستقيم الحديث أو مستقيم الأمر بالحديث أو في الرواية» فإنه يدل على أن الراوى ثقة لأن استقامة الحديث معناها أن الراوى وافق الثقات، ومن وافق الثقات فهو ثقة، فقد قال ابن حبان في ترجمة سفيان بن مسكين: «تفقدت حديثه على أن أرى فيه شيئا يغرب فلم أراه إلا مستقيم الحديث» (٢٨٩/٨) «ثقات ابن حبان». وقال أبو حاتم في معاوية بن سلمة المصري: «كان ثقة مستقيم الحديث» (٣٨٥/٨) «الجرح والتعديل»، وقال الخطيب في عبد الله بن خيران الكوفي: «اعتبرت له أحاديث كثيرة فوجدتها مستقيمة تدل على ثقته» (٤٤٢٤/١٠) «النبلاء»، ودافع ابن عدى عن سعيد بن كثير بن عفير ورّد قول السعدى فيه حيث قال: فيه غير لون من البدع وكان مخلطاً غير ثقة، فقال ابن عدى: «وهذا الذى قاله السعدى لا معنى له لم أسمع أحداً ولا بلغنى عن أحد في سعيد بن كثير بن عفير كلام وهو عند الناس صدوق ثقة.... وروى له حديثين من رواية ابنه عبيد الله عنه ثم قال: ولعل البلاء من عبيد الله لأن سعيد بن عفير مستقيم

الحديث (٧٥/٤) «تهذيب التهذيب». وسيأتى قولهم: «مستوى الحديث» (ص ١٣٠).

قولهم: «فلان ثقة وليس بمحل أن يقال له حجة أو ليس بالحجة» وهذا نفى لكونه في منزلة من قيل فيه «حجة» لا نفى أنه ثقة يحتاج به من غير متابع، وقد قال عثمان بن أبى شيبة فى أحمد بن يونس: «كان ثقة وليس بحجة»، فقال العلامة الملعنى البلى رحمه الله: «وعثمان على قلة كلامه فى الرجال يتعنت وكلمة «ليس بحجة» لا تنافى» الثقة اء من «التنكيل» (ص ٤٤١)، ومما يدل على تعنت عثمان رحمه الله أن أحمد بن يونس قد مدحه أحمد بن حنبل وناهيك به فقال لرجل: «اخرج إلى أحمد بن يونس فإنه شيخ الإسلام» (٥٠/١) «تهذيب التهذيب».

وقد يقولون: «ثقة وليس بحجة» على من هو بمنزلة «صدوق» كما ترجم الذهبى لقول ابن معين فى محمد بن إسحاق «ثقة وليس بحجة»، بقوله: «صدوق» فى رسالة «الرواة المتكلم فىهم بما لا يوجب الرد» (ص ١٦٤) وقد يقولون: «ثقة ولا يحتاج به أو ليس ممن يحتاج به أو ثقة وليس كل أحد يحتاج به» فهذا معناه أنه ثقة فى دينه ولكنه قليل الضبط فلا يحتاج به بمفرده والعبرة بالسياق، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان إذا روى عن ثقة أو روى عنه ثقة فهو صحيح الحديث أو مستقيم الحديث» فهذا معناه أن الراوى فى نفسه ثقة صحيح الرواية يحتاج به، لكن إذا وجدت المناكير فى حديثه، عُلِمَ أن ذلك من مشايخه لأنه يروى عن الضعفاء والمجهولين، أو يروى عنه الضعفاء والمجهولون ولكن إذا روى عنه ثقة وروى هو عن ثقة أو بعبارة أخرى إذا كان فوقه ثقة ودونه ثقة فهو مستقيم الحديث والله أعلم.

○ قولهم: «فلان ممن يُرضى به فى الحديث» لاسيما إن قال ذلك أحد المتشددىن، وقد قاله المفضل بن غسان فى إسماعيل بن عبيد الله بن أبى المهاجر (٢٩/٣) «تهذيب تاريخ دمشق».

○ قولهم: «فلان صحيح الكتاب» هذا معناه أنه يكثر فيه النقط والعجم،

وأنه يضرب على ما شك فيه من كتابه، وهذا يدل على أنه ضابط لكتابه والظاهر من جواب المعلمي كما في ترجمة سالم بن عاصم أن هذا بمنزلة «ثقة» انظر «التنكيل» (٤٦٩) ونحو قولهم: «فلان صدوق صاحب كتاب» وهذان اللفظان المدح بهما مقيد بما إذا كان الراوى يروى من كتابه لا من حفظه، وإن كان اللفظ الأول أصرح في المدح من اللفظ الثانى والله أعلم.

○ قولهم: «فلان أكثر الناس عنه» وغالباً ما يكون ذلك لثقتة وصلاحه، ونحوه «أكثر عنه الأئمة»، وقد قال ابن المنادى فى يحيى بن عبد الباقي بن يحيى الثغرى: «كتب عنه الناس فأكثرُوا لثقتة وضبطه» (٢٢٨/١٤) «تاريخ بغداد». وهذا اللفظ وما فى معناه قد ينزل إلى المرتبة الثالثة وإن كان الظاهر محله والله أعلم.

○ قولهم: «فلان أحاديثه يحتج بها» أو «فلان يحتج به» إن قال ذلك أحد المتعنتين، وقد يقال ذلك فى أهل المرتبة الثالثة الآتية فإنه يحتج بأهلها على الصحيح ولكن هناك من لا يحتج بمن قيل فيه «صدوق» فإنه قال فلان يحتج به فهو توثيق منه، لكنه على كل حال قولهم: «ثقة» أصرح فى المدح وآكد، والله أعلم.

○ قولهم: «فلان عمدة أو معتمد أو يعتمد عليه» أى فى نقله وخبره وقد يُعبّر عن الغاية فى العمدة بقولهم: «جهيد» انظر (٩٠/١) من «فتح المغيـث».

○ قولهم: «فلان ثقة لم يذكر إلا بخير».

○ قولهم: «فلان كان معتبراً» أى كان معتمداً عليه إن كان ذلك فى الحديث، كما جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة مبارك بن فضالة قال عفان: «كان مبارك معتبراً كان من النساك وكان وكان»، قال أبو حاتم: «كان عفان يطره» (٢٩/١٠) قال ابن سعد: «كان عفان يرفعه ويوثقه» (٣٠/١٠) «تهذيب التهذيب»، وهذا قول عفان فيه وأما حال مبارك فينظر فى محله والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان مقبول القول» قال محمود بن غيلان: «حدثنا محرز بن الوضاح وكان مقبول القول ثقة»، وذكر ابن عدى فى «الكامل» ما يدل على صدق سهيل بن أبى صالح ذكوان السمان وما يدل على تمييزه بين ما رواه عن أبيه

بواسطة وبغير واسطة، وأن الأئمة رَوَوْا عنه ثم قال: «وسهيل عندي مقبول الأخبار ثبت لا بأس به» (١٢٨٧/٣) وقول السعدي في صالح بن نيهان مولى التوأمة: «حديث ابن أبي ذئب عنه مقبول لسنه ولسماعه القديم عنه، وأما الثوري فجالسه بعد التغير» (١٣٧٤/٤) «الكامل». وكقول ابن عدي في عبد الله بن سليمان الأشعث أبي بكر الحافظ ابن أبي داود الإمام: «وهو مقبول عند أصحاب الحديث.....» مع قوله: «ولولا شرطنا أول الكتاب أن نذكر كل من تُكَلِّم فيه لما ذكرته» اهـ بمعناه. (١٥٧٨/٤) «الكامل»، وقول أحمد بن صالح المصري في صدقة بن عبد الله السمين: «رأيتُه عند أحمد صحيحاً مقبولاً» (٤١٤/٦) «تهذيب تاريخ دمشق»، وقول أبي حاتم في عمارة بن أكيمة الليثي: «هو صحيح الحديث حديثه مقبول» (٣٦٢/٦) «الجرح والتعديل»، فهذه التراجم تدل على أن القبول هنا هو الاحتجاج والعمل برواية الراوي، ولما كان أكثر ورودها بمعنى «ثقة» أدخلت هذه العبارة في هذه المرتبة، وإن كان أهل المرتبة الثالثة يحتج بهم أيضاً على الصحيح، وقد يطلقون المقبول على من يقبل حديثه ولا يترك فيدخل في ذلك من يصلح في الشواهد والمتابعات وإن لم يحتج به بمفرده والعبارة حينئذ بالقرينة والله أعلم.

○ قولهم: «فلان ثقة يخطيء كما يخطيء الناس» فهذا يدل على أنه ثقة وأن الأخطاء التي توجد في حديثه أخطاء محتملة كأخطاء غيره من الثقات، ولما لم تضر غيره أخطاؤهم فكذلك أخطاؤه لا تضر، وقد قال أبو داود في سليمان ابن بنت شرحبيل: «ثقة يخطيء كما يخطيء الناس»، فقيل له: أحجة هو؟ قال: «الحجة أحمد بن حنبل»، وقال ابن معين: «ثقة إذا روى عن المعروفين» (١٣٧/١١) «النبلاء» ونُقِيَ أي داود لمنزلة أحمد بن حنبل عن ابن بنت شرحبيل لا ينافي أنه ثقة من جملة الحفاظ فنفي الأعلى لا يلزم منه عدم ثبوت الأدنى، والله أعلم.

○ قولهم: «فلان القلب إلى أنه ثقة أميل» فهذا يدل على أن فيه اختلافاً لكن القائل يرى أنه لا ينزل عن منزلة ثقة، وليس كل ثقة قد يُجتمع على توثيقه

فالمسألة اجتهادية، واللفظ قاله ابن حبان في أسير بن جابر «الثقات» (٦١/٤) هذا معنى اللفظ بمفرده دون الثقات إلى تساهل أو تشدد القائل وكما سبق التنبيه عليه.

○ قولهم: «فلان مضبوط الحديث» قاله الدارقطني في مسلم بن كيسان الضبي (١٣٦/١٠) «تهذيب التهذيب» وهذا اللفظ معناه أنه مستقيم الحديث غير مضطربه، والله أعلم.

○ قولهم: «فلان صدوق له حفظ أو يصدق ويحفظ» ذكر ابن الصلاح والسخاوي وغيرهما أن قولهم: «صدوق» ليس فيه شريطة الضبط، ومن هنا قال بعضهم بأن من قيل فيه «صدوق» لا يحتاج به، فقولهم هنا «له حفظ أو يحفظ» يدل على إتقانه، والرجل إذا كان عدلاً في دينه ضابطاً لحديثه فهو الثقة، وإن كان قولهم: «صدوق يحفظ أو له حفظ» ليس كقولهم: «ثقة» فالمرتبة الواحدة - كما سبق التنبيه عليه في المقدمة - تجمع ألفاظاً متشابهة ومتقاربة ولا يشترط أن تستوى من جميع الوجوه، نعم الحاجة لذلك عند الترجيح. فإن قال قائل: هذا اللفظ بمنزلة قولهم: «صدوق» له حفظ في الجملة. فالجواب أن من قيل فيه «صدوق» وإن كان له حفظ في الجملة لكنهم لا يقولون: «صدوق يحفظ» ولو كان فيه شريطة الضبط لما توقف فيه وفي الاحتجاج بخبره من ذكرت، فقولهم: «صدوق» بمعنى «عدل» وقولهم: «يحفظ» قريب من قولهم: «ضابط» وهذا رسم الثقات والله أعلم. واللفظ قاله الحافظ ابن حجر في «تقريره» في أحمد بن بكار. قلت هذا اجتهداً مني ثم وقفت على قول البخاري في سيف بن سليمان المكي: «كان عندنا ثقة ممن يصدق ويحفظ» (٣٧١/٤) «التاريخ الكبير».

○ ونحوه قول أحدهم: «فلان صدوق نقي الحديث» أي أنه عدل في دينه وحديثه سالم من الشذوذ والنكارة وهذا وصف أهل الضبط.

○ وقولهم: «ثقة لو قيل له اكذب لم يحسن أو لم يعرف أن يكذب» وهذا بمعنى أنه ثقة عابد شريف.

○ وقولهم: «فلان كان معدلاً عند أهل بلده» أي موثقاً في روايته، قال

ابن حبان في معبد بن أحمد بن فرقد البلخي: «روى عنه أهل بلده وكان معدلاً عندهم» (٢٠٨/٩) «ثقات ابن حبان». فهذا القول بمفرده معناه التوثيق، فإن قال قائل: قوله: «كان معدلاً عندهم» يدل على أنه ليس معدلاً عند غيرهم، فالجواب وإن صح ما قلت فبلدئ الرجل أعرف به إذا كان أهلاً للكلام في الرواة؛ لأن الراوى قد يتزين للغريب بأحاديث مستقيمة فيعده له أو يرى الغريب له أحاديث منكورة فيجرحه والأمر على خلاف ذلك في الحالتين.

○ ومن ذلك قول أبى حاتم في أبى الزناد: «هو ممن تقوم به الحجة؛ إذا روى عنه الثقات» (٤٤٦/٥) «النبلاء». وأبو حاتم معروف بالتشدد فمثله إن قال هذا فعلى أقل أحواله أن يكون بمنزلة «ثقة» لأنه لا يحتاج في الغالب لمن قيل فيه صدوق أو لا بأس به على ما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى.

○ وقول يعقوب بن شيبة في معلى بن منصور الرازى: «ثقة فيما تفرد به وشورك فيه» (٣٦٨/١٠) «النبلاء».

○ وقول أبى الحسن بن الفرات في محمد بن الحسن اليقطينى: «كان جميل الأمر في الحديث ثقة» (٢١١/٢) «تاريخ بغداد».

○ وقول أبى داود في إبراهيم بن سليمان بن رزين: «ثقة ورأيت أحمد يكتب حديثه أو أحاديثه بنزول» (٨٨/٦) «تاريخ بغداد». وقد سبق بيان أن المحدثين يفرحون بالعلو، فإذا كتب أحدهم الإسناد النازل فهذا له وجهان، فقد يكون ذمّاً كما سيأتى، وقد يكون مدحاً بمعنى تتبع حديث الراوى وجمعه عالياً ونازلاً لثقتة، وحسبك توثيقاً لإبراهيم أن أحمد رحمه الله الذى يترك حديث الضعفاء - في الغالب - وإن كان عالياً يكتبه حديثه بنزول، والله أعلم.

○ قولهم: «فلان صحيح الحديث وقوى الحديث» الظاهر أن هذه الألفاظ هنا وقد أشار إلى ذلك السخاوى رحمه الله بتعقبه على الذهبى انظر «فتح المغيث» (٣٦٤/١) لكن اعلم أن قوله: «صحيح الحديث» إن كان بمعنى أن إسناده متصل إلى شيخه ولم يتهم في سماعه فلا يلزم منه الضبط، أما

إن كان بمعنى أنه نقي من الشواذ والمناكير فمحلّه هنا. وقولهم: «قوى الحديث» وإن كان أنزل من قولهم: «صحيح الحديث» إلا أن الظاهر إدخاله في هذه المرتبة والله أعلم.

○ قولهم: «فلان مستوى الحديث» أى أن حديثه مستقيم وموافق للحديث الثقات وليس مخالفاً لهم، ألا ترى قول أبى حاتم في عبد العزيز بن المختار: «مستوى الحديث ثقة» (٣٩٤/٥) «تهذيب التهذيب»، وقد يقولون على حديث ما: «إسناده ليس بالمستوى» بمعنى الانقطاع، كما قال ابن عدى في حديث وإسناده فيه «الزهرى عن أبى إسحاق» قال: «وهذا الإسناد ليس بالمستوى لأن الزهرى لا يحدث عن أبى إسحاق.....» (١٥٧٥/٤) «الكامل لابن عدى».

○ وقولهم: «كان فلان مكيناً عند فلان» قال أحمد في آدم بن أبى إياس: «كان مكيناً عند شعبة» (١٩٦/١) «تهذيب التهذيب» وقال مرة: «وكان من الستة أو السبعة الذين يضبطون عند شعبة.....» وقال ابن سعد: «سمع من شعبة سماعاً كثيراً» وقال أبو حاتم عن آدم: «كنت أكتب عند شعبة وكنت سريع الخط وكان الناس يأخذون من عندى» (١٩٦/١) «تهذيب التهذيب» فهذا يدل على علو منزلته عند شعبة خاصة دون إطلاق.

○ وقولهم: «فلان ثقة لا شك فيه» قاله أحمد في محمد بن قيس الوالى (٤١٣/٩) «تهذيب التهذيب» وسئل ابن معين عن يزيد بن إبراهيم التستري والسري بن يحيى أيهما أثبت؟ فقال: «يزيد لا شك فيه والسري ثقة» (٣١٢ - ٣١١/١١) «تهذيب التهذيب» وفي «ثقات ابن شاهين»: «لكن يزيد أكبر منه» (ص ١٠٤) ومعنى هذا أن الراوى لا شك فيه عدالة وضبطاً، لكنهم أحياناً يطلقون ذلك لنفى ما قيل في الراوى من جهة العدالة وإن لم يكن الراوى ضابطاً كما في «ثقات ابن شاهين» ترجمة عمر بن قيس: «ثقة ليس فيه شك وإنما طعن فيه من قبل الغلط وهو لا بأس به» (ص ١٣٧) فهذا له حكم آخر والله أعلم.

○ قولهم: «فلان استقامته في الحديث استقامة الأثبات» قاله ابن حبان في طليق بن محمد بن السكن (٣٢٨/٨) «الثقات».

○ وقولهم: «فلان أحد من ثبت حديثه أو من ثقات المسلمين أو ثقة بلا ثنيا أو ثقة بلا تردد» قاله - أعنى اللفظ الأخير - الذهبي في أحمد بن الأزهر النيسابوري (٣٦٤/١٢) «النبلاء».

○ قولهم: «فلان يجزىء» أى أنه يكفى بمفرده وتقوم به الحجة لاسيما إن قاله أحد المتعنتين، وإن كان يحتمل أعلى من ذلك فقد قال شعبة: «فلان عن فلان مثله لا يجزىء وسفيان الثوري يجزىء» (٢١٧/٧) «النبلاء» وهذا اللفظ بمفرده أقل أحواله المرتبة الثالثة ويكون بمعنى «لا بأس به» ولكن عند الإطلاق فمحلّه هنا، والله أعلم.

* * *

□ المرتبة الثالثة □

من مراتب التعديل

عند ابن أبى حاتم وابن الصلاح رحمهم الله عبارات وهى: «صدوق ومحملة الصدق ولا بأس به» وعند ابن مهدي «صدوق ومأمون وخيار» وعند الحافظ ابن حجر «من قصر عن أهل المرتبة الثانية قليلاً وإلهم الإشارة بـ «صدوق أو لا بأس به أو ليس به بأس».

وأنا أفصل بعض ما قاله هؤلاء الأئمة ثم أذكر ما وقفت عليه وبالله التوفيق: فرّق الصنعاني في «توضيح الأفكار» بين قولهم: «لا بأس به» وبين قولهم: «ليس به بأس» فجعل الأول أعلى في التعديل لعراقة «لا» في النفي وإن كان قد ذكر وجهاً يقوى قولهم: «ليس به بأس».

وجعل ابن أبى حاتم من قيل فيه «صدوق ومحملة الصدق ولا بأس به» من جملة المراتب التى يكتب حديث أهلها وينظر فيه للاعتبار، بمعنى أنه لا يحتاج بحديثهم إلا إذا توبعوا، وقوى ابن الصلاح هذا فقال: «قلت هذا كما قال لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه.....» اهـ وأقره السخاوى كما في «فتح المغيث». والظاهر لى أن قولهم: «صدوق» أو «لا بأس به» من جملة مراتب الاحتجاج كما صرح بذلك كثير من أهل العلم، وهو الظاهر من استعمال الكثير منهم، ولو كان هذا اللفظ فيه شريطة الضبط لارتفع إلى المرتبة الثانية، ولو كانت أخطاء الراوى كثيرة لقالوا فيه «صدوق سىء الحفظ» أو غير ذلك من العبارات التى تدل على تليينه، فلعدم تمام الضبط وعدم التصريح بالغلط كان أهل هذه المرتبة فى الوسط وهى مرتبة الحسن لذاته، وأما قول خلاف الأكثر فيلزم منه أن الحديث إما أن يكون صحيحاً لذاته

أو ضعيفاً فقط فأين منزلة الحسن لذاته؟ والمسألة اصطلاحية والله أعلم. أما تسوية ابن أبي حاتم بين قولهم: «صدوق» و«محل الصدق» في مرتبة واحدة ففيه تأمل، لأن قولهم: «صدوق» مبالغة في الصدق وتحري الصواب ومن هذا حاله فهو عدل في دينه ومعه قسط من الضبط بخلاف قولهم: «محل الصدق» أى أنه يظن به الصدق واليقين غير الظن والله أعلم. بل سيأتى أن أبا حاتم رحمه الله يحتاج ببعض التراجم التى يُسأل عنها فيقول: «صدوق» أو «لا بأس به» والله أعلم.

وذكر السخاوى أن قولهم: «صدوق» وقولهم: «صالح الحديث» عند ابن مهدي بمعنى، لكن اعترض عليه الصنعاني بأن ابن مهدي جعل القول الثاني منحطاً عن رتبة «ليس به بأس» قال ابن الصلاح: وقد جاء عن أبى جعفر أحمد بن سنان أنه قال: «كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق فيقول: رجل صالح الحديث» اهـ.

وأما قولهم: «لا بأس به» فهو دون قولهم: «فلان ثقة» عند كثير من العلماء إلا ما جاء عن ابن معين ودحيم ففيه تفصيل ولكن ذكر التهانوى أن قول ابن معين «لا بأس به» فهو بمنزلة «ثقة» على الإطلاق وفي هذا تفصيل سيأتى في فصل المصطلحات الخاصة ببعض الأئمة، ولكن أبا غدة زاد فقال: ثم إنه لا خصوصية لابن معين بهذا الاستعمال، بل هو تعبير منتشر في كلام المتقدمين كابن المدينى وأحمد ودحيم وأبى حاتم الرازى وطبقتهم..... واستدل على ذلك بقول ابن المدينى فى أبى حنيفة: «ثقة لا بأس به»، وبما جاء فى حق دحيم بأن قوله: «ليس به بأس» بمعنى قوله: «ثقة.....» وبقول الحافظ فى «تعجيل المنفعة» فى ترجمة إبراهيم بن أبى حرة النصيبى (ص ١٤): «وقد وثقه أبو حاتم فقال: لا بأس به»، وجاء فى ترجمة قبيصة بن عقبة السوائى فى «هدى السارى» وفى «تهذيب التهذيب» قال أحمد: «كان قبيصة رجلاً صالحاً ثقة لا بأس به» اهـ ما قاله أبو غدة (ص ٢٥٠ - ٢٥١) من «قواعد فى علوم الحديث» وأنا أكشف لك النقاب بعون الله عما فى كلام أبى غدة من نظر..

فاعلم أن أقوال أئمة الجرح والتعديل فى الرواة تختلف حسب درجات

الرواة وقوتهم وحسب ما يظهر للمجرّح أو المعدّل..... إلى تفاصيل كثيرة في هذا، لكن كيف نعرف وزن كلامهم ودرجته جرحاً وتعديلاً؟ السبيل إلى ذلك بأحد أمور: إما الاصطلاح وإما اللغة وإما عرفهم في هذا، فمن ناحية الاصطلاح فنحن لا نعرف الكلمة من كلامهم أنها تعديل مرتفع أو متوسط أو جرح شديد أو خفيف إلا إذا قالها أحدهم ثم شرحها كقول الدارقطني: «من قلت فيه «لين» فليس بالساقط ولا بالقوى». وإما أن يطلق أحدهم اللفظ في موضع ثم يقيد به في آخر فيحكم على أساس هذا، وقد يكون هذا القيد عاماً لجميع الأئمة وقد يكون خاصاً بأحدهم، وإما أن يقول أحدهم اللفظ ثم يسكت فيسأل عن معناه فيبينه كما قال دحيم كلمة «لا بأس به» ثم سكت فقليل له: لم لا تقول ثقة ولا نعلم إلا خيراً؟ فقال: قد قلت، وأيضاً نعرف درجة الألفاظ بالاستقراء وبتتبع المواضع التي وردت فيها وبالسباق الذي ذكرت فيه وبفهم الأئمة والمحققين لهذا الشأن وإلا رجعنا إلى عرفهم كقولهم: «فلان على يدي عدل» أو «كخيز الشعير»..... إلخ. وإلا رجعنا إلى الوضع العربي لهذه الكلمة كقولهم: «فلان من أهل القباب أو جمازات الحامل أو حية الوادي» إلخ..... إذا عرفت هذا علمت أن اللفظ لا نستطيع أن نقدر درجته ومنزلته جرحاً أو تعديلاً بمجرد أنه قاله أحد الأئمة في ثقة مشهور أو في كذاب معروف، ولا نعرفه أيضاً بمجرد أنه قرن بالألفاظ قد ثبت لدينا رتبته من غير هذا الموضع، وهذا ما فعله أبو غدة، فأما استدلاله بقول ابن المديني في أبي حنيفة: «ثقة لا بأس به» (ص ٣٢٣) من «قواعد التهانوي» وأنه صريح في أن قول ابن المديني «لا بأس به» بمعنى ثقة تماماً للترادف ففيه نظر لأنه يلزم من ذلك أنه إذا قال أحدهم في راوٍ: «ثقة صدوق» أن يكون قوله «صدوق» بمعنى قوله «ثقة» وما أكثر أن يأتي هذا عن يعقوب بن شيبة مع قدح في ضبط الراوي، وأيضاً لو قيل في الرجل «ثقة صالح» فيلزمه أن يقول قولهم «صالح» بمعنى قولهم: «ثقة» وهذا ما لا يقوله أبو غدة، بل قد قال ابن المديني في عيسى بن أبي عيسى ماهان أبي جعفر الرازي: «ثقة وكان يخلط» وقال مرة: «يكتب حديثه إلا أنه يخلط» كما في «المغني» (٥٠٠/٢) فهل يقول قائل: إن قول ابن المديني «يكتب حديثه»

بمعنى قوله: «ثقة» ويكون هذا اصطلاحاً له؟ هذا ما لا يقوله أبو غدة، فالكلمة إذا تجردت عن القرائن عرف معناها أما إذا جمعت بأخرى أو قيلت في مشهور فيكون لها معنى في هذا الموضع دون المواضع التي تتجرد عن ذلك فيها، وكم نجدهم يقولون: «فلان ثقة فيه ضعف» أو «ثقة صالح ليس بحجة» أو «ثقة صدوق ضعيف في الحديث» فمعنى قولهم: «ثقة» هنا أى في دينه لا في ضبطه بخلاف قولهم: «ثقة» فقط، والله أعلم.

وأما استدلاله بقول الحافظ في «تعجيل المنفعة» في ترجمة قبيصة. «..... وثقه أبو حاتم» - مع أنه لم يقل «ثقة» بل قال: «لا بأس به» - فالجواب أنه لا شك أن قولهم: «لا بأس به» توثيق لكن هل هو من الدرجة العالية أم من الدرجة الوسطى؟ هذا ما لم يصرح به الحافظ ابن حجر رحمه الله، وأما عن أبي حاتم خاصة فهو مشهور بالتشدد والكثير ممن يقول فيهم «صدوق» أو «لا بأس به» يكون بمنزلة «ثقة» عند غيره، وقد أشار إلى ذلك الشيخ المعلمي في «تنكيه» فإذا كان قول أبي حاتم «لا بأس به» توثيقاً عالياً عند الحافظ ابن حجر فعلى هذا عذره، وإلا فالظاهر أن أبا حاتم في كثير من التراجم يقول: «لا بأس به» ويسأل أبحث به؟ فيقول: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقد قال أبو حاتم في محمد بن محرز الكوفي الضبي: «كان آخر من بقى من ثقات أصحاب إبراهيم ما بحديثه بأس ولا يحتج بحديثه كان شيخاً مستوراً» (٤١٤/٨) «الجرح والتعديل»، فمن هذا يُعلم أن الكلمة بمفردها لها معنى وهو المعتمد عليه في تقسيم المراتب وإذا قرنت بغيرها قلها معنى آخر، وقد قال يعقوب بن شيبة في الربيع بن صبيح السعدي: «رجل صالح صدوق ثقة ضعيف جداً» (٢٤٨/٣) «تهذيب التهذيب». وقد قال أبو حاتم في محمد بن الحسن بن زباله: «واهى الحديث ذاهب الحديث ضعيف الحديث عنده مناكير منكر الحديث وليس بمتروك الحديث» (١١٦/٩) «تهذيب التهذيب» وانظر «الجرح والتعديل» (٢٢٨/٧)، فلا شك أن كل لفظة من هذه الألفاظ لها معنى يبينه السياق، والعلم عند الله تعالى.

ومن ألفاظ هذه المرتبة قولهم:

○ «فلان صادق».

○ وقول ابن معين في عبدة بن حميد الضبي الحذاء: «ما به بأس المسكين ليس له بخت» وذلك لما ترك كثير من الناس روايته ومنهم ابن المديني انظر (٢٥/٣) «الميزان» ونحوه قول ابن معين في الحارث بن سريج أي عمر النقال: «ما هو من أهل الكذب ولكن ليس له بخت» (٢١٠/٨) «تاريخ بغداد». واعلم أن أهل الجرح والتعديل قد يتكلم أحدهم في الراوي باجتهاد فيخطيء فيترك الناس الراوي لما قيل فيه، فهذا معنى قول ابن معين أي أن الراوي ليس به بأس ولكن ليس له حظ وأعرضوا عنه وهو ليس أهلاً للإعراض عنه. وقوله: «ما هو من أهل الكذب» وإن كان نفيًا للنقص إلا أنه إثبات للكمال وهو الصدق لقوله: «ولكن ليس له بخت».

○ وقولهم: «فلان ممن يصدق في الروايات».

معنى ذلك أن الراوي عدل في دينه ولم يتكلم فيه في باب الرواية، وأنه يروى عن شيخه عالياً ونازلاً، وقد يقولون: «فلان صدوق في الرواية أو في الحديث» ومعناه أن الراوي لم يُطعن فيه من قبل العدالة في باب الرواية وقد يكون مبتدعاً وأيضاً قد يكون ممن يهم ويخطيء لكنه لم يعتمد إسناداً ولا متناً، وقد ذكر ابن حبان في ترجمة عبد الملك بن قدامة القرشي (١٣٥/٢) من كتابه «المجروحين» وكذا ترجمة عبد الوهاب بن بُخت الجزري (١٤٧/٢) نحو هذا، فالظاهر أن هذه الألفاظ تدل على الاحتجاج بخبر من قيلت فيه إلا أن يظهر خلاف ذلك فيعمل به، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ثقة إن شاء الله». وهو دون قولهم: «ثقة» على سبيل الجزم وقد فرق العراقي بين قولهم: «صدوق» وبين قولهم «صدوق إن شاء الله» وجعل الأول أعلى من الثاني فكذا ما نحن فيه والله أعلم.

○ وقولهم: «لم أر في حديث فلان ما في القلب منه» أى أنه لا بأس به ولم أر في حديثه مكروهاً.

○ وقولهم: «لم أر في حديث فلان مكروهاً» قاله أبو حاتم في المهيثم بن جهم والد عثمان بن الهيثم (٨٣/٩) «الجرح والتعديل» وهذا بمعنى أنه لا بأس به.

○ وقول الجوزجاني في إسماعيل بن أبان الوراق: كان مائلاً عن الحق ولكنه «لم يكن يكذب في الحديث».

فقال ابن عدى: «يعنى ما عليه الكوفيون من التشيع وأما الصدق فهو صدوق في الرواية».

○ وقولهم: «فلان ما أصلح حديثه» قاله أحمد في سالم بن عجلان الأفيطس (١٥١/٢) «ضعفاء العقيلي» وهذا أعلى من قولهم: «صالح الحديث» لأداة التعجب. ويظهر لى أنه من ألفاظ هذه المرتبة، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ثقة ولكن ليس ممن يوصف بالضبط» هذا اللفظ محتمل فإن كان بمعنى أنه ثقة في دينه ضعيف في ضبطه فهو أنزل من هذه المرتبة، وإن كان بمعنى أنه لا يوصف بالضبط كغيره من أهل الضبط فأهل هذه المرتبة من هذا الصنف فهم خفيفو الضبط وإن لم يكثر الخطأ في أحاديثهم والله أعلم.

○ وأما قولهم: «فلان عدل في الشهادة أو مقبول الشهادة عند الحكام» فهو محتمل أن يكون بمنزلة «ثقة» ويحتمل أن يكون بمنزلة «صدوق» ويحتمل أن يكون ضعيفاً في الرواية فقد قال الخطيب في أحمد بن عبد الله الهاشمي: كان صدوقاً دينياً مقبول الشهادة عند الحكام (٤٩/٥) «تاريخ بغداد» وقال في أحمد بن محمد بن محمد بن علي البزاز النيسابوري: «كان ثقة مقبول الشهادة عند الحكام»، ونحوه قولهم: «كان فلان أحد الشيوخ المعدلين عند الحكام أو أحد الشهود المعدلين» فقد قال الخطيب في أحمد بن محمد بن محمد الصيرفي: «أحاديثه تدل على صدقه وثقته وكان أحد الشهود المعدلين (٤٠٢/٤) «تاريخ بغداد» وقد يكون مع ذلك ضعيفاً في الرواية كما قال أبو عبد الله الصيمري في محمد بن عثمان بن الحسن القاضي النصببي: «كان ضعيفاً

في الرواية عدلاً في الشهادة» (٥٢/٣) «تاريخ بغداد» وكنقول الخطيب في أنى بكر أحمد بن يوسف بن أحمد بن خلاد العطار: «كان أحد الشيوخ المعدلين عند الحكام وكان لا يعرف من العلم شيئاً غير أن سماعه كان صحيحاً» (٢٢٠/٥ - ٢٢١) «تاريخ بغداد». لكن الأصل في هذه الألفاظ هذه المرتبة حتى يظهر خلاف ذلك.

○ قولهم: «فلان ما أقرب حديثه» وهذا أعلى من قولهم: «فلان مقارب الحديث» لأداة التعجب، واللفظ قاله أحمد في شيان بن عبد الرحمن التميمي مع وصفه له بصحة الكتاب (٢٧٢/٩) «تاريخ بغداد» وقد جاء في «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد، قال أحمد: «ثنا أبو أحمد الزبيرى ثنا رزام بن سعيد»، قال أحمد: «وهو ثقة ما أقرب حديثه» (٢٧٧/١)، والسخاوى رحمه الله عد هذا اللفظ من ألفاظ المراتب التي يستشهد بها فالله أعلم.

○ قولهم: «فلان صدوق مسلم» وقد يأتى هذا اللفظ أرفع من هذا كما قال ابن معين في يونس بن بكير الشيباني: «صدوق مسلم»، وقال مرة: «ثقة»، ووثقه محمد بن عبد الله بن نمير وأطنب في توثيقه، انظر (٢٦٣٣/٧). «الكامل». وقد يأتى هذا اللفظ في أقل من ذلك كما قال ابن معين في إبراهيم بن عينة: «كان مسلماً صدوقاً لم يكن من أصحاب الحديث»، وقال النسائى: «ليس بالقوى» (٤٧٥/٨) «النبلاء» أما اللفظ إذا تجرد عن القرائن فمحله هنا، والله أعلم.

* * *

□ المرتبة الرابعة من مراتب التعديل □

عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح رحمهم الله «فلان شيخ».
وعند الذهبي: «محله الصدق».

وعند العراق: «إلى الصدق ما هو - وفلان جيد الحديث وفلان حسن الحديث وفلان صويلح وصدوق إن شاء الله وأرجو أنه لا بأس به وشيخ وسط»
انظر «التقييد والإيضاح» (ص ١٦١ - ١٦٢).

وعند الحافظ ابن حجر، من قصر عن الثالثة قليلاً وإليه الإشارة بـ «صدوق سيء الحفظ أو صدوق يهيم أو صدوق له أوهام أو يخطيء أو يغير بأخرة».
وعند السيوطي كما في «التدريب»: «فلان روى عنه الناس ووسط ومقارب».

وعند السخاوي: «رووا عنه - وروى الناس عنه ويروى عنه» - اهـ.

واعلم أن هذه المرتبة والتي تليها يجد الباحث أكثر ألفاظهما تتداخل، ولذا تجد بعض هذه الألفاظ ذكرها بعض الأئمة هنا وذكرها بعضهم في المرتبة الخامسة وهما متقاربتان والأمر سهل فإنهما من مراتب الشواهد، وأنا أفصل بعض ما قاله هؤلاء الأئمة رحمهم الله ثم أذكر ما وقفت عليه من ألفاظ هذه المرتبة: فقولهم: «فلان شيخ» ذكر ابن رجب رحمه الله في شرحه «لعل الترمذي» أن الشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عن دون الأئمة الحفاظ وقد يكون فيهم الثقة وغيره..... انظر (ص ٢٥٦) وجاء في «الميزان» ترجمة العباس بن الفضل العدني نزيل البصرة: «سمع منه أبو حاتم وقال: شيخ»، قال الحافظ الذهبي رحمه الله: «فقوله: «هو شيخ» ليس هو عبارة جرح ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك» ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق وبلاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة قال: «ومن ذلك قوله: «يكتب حديثه» أي هو ليس بحجة» (٣٨٥/٢) «الميزان».

وذكر ابن أبي حاتم أن هذا اللفظ فيمن يكتب حديثه وينظر فيه للاعتبار، إلا أنني وقفت على ترجمة بخلاف هذا عن أبي حاتم رحمه الله، فقد قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي فقلت له: يحیی البكاء - أي ابن مسلم - أحب إليك أو أبو جناب؟ قال: لا هذا ولا هذا، قلت: إذا لم يكن في الباب غيرهما أيهما أكتب؟ قال: لا تكتب منه شيئاً، قلت: ما قولك فيه؟ قال: شيخ» (١٨٦/٩ - ١٨٧) «الجرح والتعديل». فهذا ظاهر الترك إلا أن تكون الكتابة هنا بمعنى الاحتجاج فذاك أمر آخر، وأيضاً قد يقولون: «شيخ» ويقرنونه بعبارات تعديل أو تجريح كقولهم: «فلان شيخ ثقة» أو «شيخ ضعيف» أو «شيخ كذاب» فهذا ليس من الباب الذي نحن فيه.

وقد يقولون: «شيخ» أو «شيوخ» على الحفاظ كما حكى علي بن خشرم فقال: «قال لنا وكيع: أي الإسنادين أحب إليكم: الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ قال: فقلنا الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله - أي للعلو والله أعلم - قال يا سبحان الله الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ وسفيان فقيه ومنصور فقيه وإبراهيم فقيه وحديث تتداوله الفقهاء خير من أن تتداوله الشيوخ». انظر «معرفة علوم الحديث للحاكم» «والتدريب» وذلك لأن الفقيه - إذا كان متقناً - إذا سمع حديثاً يمتنع حمله على ظاهره فإنه يبحث عنه حتى يعرف السبب في ذلك وما يمكن به تأويله.

وقد ورد لفظ «الشيوخ» فيمن هو لين في حفظه كما قال الذهبي في أبي عمر الزاهد العلامة اللغوي محمد بن عبد الواحد: «وهو في عداد الشيوخ في الحديث لا الحفاظ، وإنما ذكرته لسعة حفظه للسان العرب، وصدقه، وعلو إسناده» (٥٠٨/١٥ - ٥٠٩) «النبلاء». وقول أبي حاتم في شبيب بن بشر البجلي: «هو لين الحديث حديثه حديث الشيوخ والله أعلم. ونحوه قول ابن معين لجعفر بن محمد الطيالسي - وكان ثقة ثباتاً صعب الأخذ حسن الحفظ - : «لو أدركت أنت زيد بن الحباب وأبا أحمد الزبيري لم تكتب عنهما يعني في شدة أخذه عن الشيوخ فقليل لجعفر: لم؟ قال إنما كانوا شيوخاً» (١٨٩/٧) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «فلان إلى الصدق ما هو» أى قريب من الصدق وهو إلى الصدق أقرب منه إلى الضعف وهذا لا يلزم منه التأكد من ثبوت الصدق؛ بل يُظن فيه الصدق، وقد قال السيوطي: فحرف الجر يتعلق بـ «قريب» مقدر و«ما» زائدة في الكلام، وقواه الصنعاني، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان جيد الحديث» إن كان بمعنى أنه ينتقى، وحديثه سالم من العلل فمكانه في الثانية من مراتب التعديل، وإن كان بمعنى أن سماعه صحيح من مشايخه، فليس فيه إشارة إلى قوة أو ضعف من حيث الرواية، وإن كان بمعنى أنه على الإسناد ورجاله قد اشتهروا، ومتونهم مشهورة، وغير ذلك من أسباب جودة الحديث ومن الأمور التي يتنافس فيها المحدثون فهذا ليس فيه تقوية لحاله في الرواية أو توهين، ونحو ذلك قولهم: «فلان حسن الحديث» والأكثر من استعمالهم لهذا أنهم يقصدون علو الإسناد والغرائب التي يرحل من أجلها، وأما من احتج بمثل ذلك مطلقاً فسيأتى إن شاء الله تعالى في القسم الثاني من هذا الكتاب الجواب عليه.

○ وأما قولهم: «فلان صويلح» فهو تصغير لقولهم: «صالح» والراجح أنه من أهل الخامسة كما ذكره السيوطي عن العراقي.

وقد عد السيوطي أيضاً عن العراقي قولهم: «صدوق إن شاء الله» في الخامسة لكن في «التقييد والإيضاح» ذكره هنا، والقلب إليه أميل، وكذا قولهم: «أرجو أنه لا بأس به» وقولهم: «وسط»، وسيأتى في القسم الثاني من هذا الكتاب إن شاء الله الجواب على من يحتج بمن قيل فيه «وسط» «أو شيخ وسط».

○ وأما قول الحافظ في «تقريبه» في المرتبة الخامسة عنده: «صدوق سىء الحفظ وصدوق يخطئ وله أوهام....» إلخ فالقول فيه كما في قولهم: «وسط» وسأذكر إن شاء الله في القسم الثاني الأدلة من كلام الحافظ نفسه ومن كلام غيره من الأئمة على أن هذه الألفاظ من مراتب الشواهد لا الاحتجاج خلافاً لمن يحتج بها على الإطلاق.

○ وأما قولهم: «روى عنه الناس أو روي عنه أو يروى عنه» فقد عده العراقي في المرتبة التالية وهي الخامسة حسب ترتيب هذه الكتاب والنفس إلى ما قاله أميل، والرواية عن الراوى لا تدل على الاحتجاج به فقد جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة محمد بن مسلم أئى الزبير المكى قال ابن أئى حاتم: «سألت أبا زرعة عنه فقال: روى عنه الناس، قلت: يحتج به؟ قال: إنما يحتج بحديث الثقات» (٤٤٢/٩).

○ وأما قولهم: «فلان مقارب الحديث أو مقارب» بفتح الراء وبكسرهما فهو لفظ تعديل، فإن كان بكسرهما فهو مقارب لحديث الثقات وإن كان بفتحها فمعناه أن حديث الثقات يقرب منه، وقال بعضهم: إذا كان بفتح الراء فهو تجريح بمعنى أنه ردىء، ولكن تُعقَّب بأن هذا أمر لا يعرف فى اللغة ولكن فى العرف الحادث وهذا لا اعتماد عليه انظر «التقييد والإيضاح» و«فتح المغيث».

○ وقولهم: «أرجو أنه لا بأس به» أعلى من قولهم: «ما أعلم به بأساً» كما فعل العراقي رحمه الله لأنه لا يلزم من عدم العلم بالأس حصول الرجاء بذلك. وهناك ألفاظ أخرى من جملة ألفاظ هذه المرتبة فمن ذلك:

○ قولهم: «فلان لا بأس به إن شاء الله، أو صدوق إن شاء الله، حمل الناس عنه، أو هو بصورة أهل الصدق» والأخير هذا قاله ابن عدى فى أحمد بن الأزهر النيسابورى فتعقبه الذهبى وقال: قلت: بل هو صدوق كما قال أبو حاتم (٨٢/١) «الميزان» فتأمل جواب الذهبى وتفرقة بين اللفظين وأما حال أحمد بن الأزهر ففى كتب الجرح والتعديل كما سبق التنبيه عليه غير مرة.

○ وقولهم: «فلان متوسط الحال أو متوسط الأمر أو كأنه صدوق» كما قاله الذهبى فى على بن سعيد الرمل (١٣١/٣) «الميزان» وكذا قولهم: «فلان محله العدالة أو محله الصدق والستر».

○ ومن ذلك قولهم: «فلان ثقة وليس كل أحد يحتج به» قاله ابن سعد فى المنذر بن مالك أئى نضرة العبدى (١٨١/٤) «الميزان»، والذى فى «طبقات ابن

سعد: «كان ثقة إن شاء الله كثير الحديث وليس كل أحد يُحتج به» (٢٠٨/٧) وهذا معناه أنه ثقة في دينه لكن لا يحتج بحديثه.

○ قولهم: «فلان هو سداد من عيش» قال الهاشمي في رسالته المفيدة: «شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال»: «المعنى اللغوي، قال الجوهري: وأما قولهم: «فيه سداد من عوز وأصبت به سداداً من عيش» أى ما تسد به الخلة فيكسر ويفتح، ويكسر أفصح، وقال أبو عبيدة: قوله: «سداد من عيش» أى قواماً وهو بكسر السين وكل شيء سددت^(١) من عوز: إذا لم يكن تاماً، وقال الأصمعي: «سداد من عوز» بالكسر ولا يقال بالفتح ومعناه: أن أعوز الأمر كله ففى هذا ما يسد بعض الأمر..... والسداد بالكسر كل شيء سددت به خلاً..... وقال الميداني: يضرب - أى هذا المثل - للقليل يسد الخلة». اهـ من رسالة الدكتور الهاشمي (ص ٨ - ٩).

إذا علمت هذا فاعلم أن الصواب في هذا اللفظ أن يكون في هذه المرتبة من مراتب التعديل لا من ألفاظ التجريح كما عده الدكتور الهاشمي، يدلك على هذا: المعنى اللغوي وما جاء في ترجمة سويد بن سعيد بن شهریار قال أبو بكر الأعيّن: «هو سداد من عيش هو شيخ» (٢٧٤/٤) «تهذيب التهذيب» وفي «النبلاء»: «هو شيخ هو سداد من عيش» (٤١٣/١١)، فأتضح بهذا أن هذا اللفظ بمنزلة قولهم: «شيخ» وهو من ألفاظ التعديل في الجملة لا من ألفاظ التجريح، ومعلوم أن كثيراً من ألفاظ مراتب الشواهد في مراتب التعديل يكثر ورودها في مراتب الشواهد من مراتب التجريح مع فروق بسيطة والأمر سهل لأن الجميع من ألفاظ الشواهد والمتابعات لا من ألفاظ الاحتجاج أو الرد.

○ ومن ذلك قولهم: «فلان يقع في قلبى أنه صدوق» فالظاهر أن هذا بمعنى أن محله الصدق، وأن الراجح عند قائل ذلك أن الراوى صدوق وهذا دون جزمهم بلفظ «صدوق»، وقد قال أحمد في محمد بن عباد المكي: «حديث أهل الصدق وأرجو ألا يكون به بأس»، وذكره مرة أخرى فقال: «يقع في قلبى أنه صدوق». انظر (ص ٢٠٧) «ثقات ابن شاهين».

(١) به خلاً فهو سداد بالكسر، وعن النضر بن شميل: سداد

○ وقولهم: «أرجو أن يكون صدوقاً».

○ وقولهم: «فلان حديثه يشبه حديث الثقات أو حديث الأثبات» أى أنه مقارب الحديث أما قولهم: «حديثه يشبه حديث أهل الصدق» فإن كان المقصود بأهل الصدق الأثبات فى الرواية فهو فى هذه المرتبة، وإن كان بمعنى أهل الصدق فى الدين غير المتهمين فهو بمعنى «ليس بالقوى» وقد قال أبو زرعة فى سويد أبى حاتم يصرى عن قتادة: «ليس بالقوى حديثه يشبه حديث أهل الصدق» (٢٣٧/٤) «الجرح والتعديل».

○ وأما قولهم: «حديثه حديث أهل الصدق» فله حالات سأذكرها بعد إن شاء الله.

○ ومن ذلك قولهم: «فلان مقارب الحال أو حاله مقارب أو لم يزل حديثه مقارباً أو قريب الأمر».

○ وقولهم: «فلان صدوق فى حفظه ضعف» وهذا بمعنى «له أو هام» ومعلوم أن مراتب التجريح الخفيفة أهلها أهل صدق لكن فى حفظهم ضعف غير أنه يطلق فيهم الضعف كقولهم: «لين أو فيه ضعف أو ضَعْف أو ضعيف».... إلخ. ولا يقال «صدوق فيه ضعف» فهذا اللفظ محله هنا، والأمر سهل كما قلت، فقولهم: «صدوق فيه ضعف أو ضعيف الحفظ» أقل من قولهم: «صدوق» وأعلى من قولهم: «فيه ضعف أو ضعيف» والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان عندى فى جملة من ينسب إلى الصدق» وهذا اللفظ قاله ابن عدى فى سعيد بن زيد أخى حماد بن زيد بعد أن قال: «ولسعيد بن زيد غير ما ذكرت من أحاديث حسان، وليس له متن منكر لا يأتى به غيره وهو عندى فى جملة من ينسب إلى الصدق» (١٢١٥/٣) «الكامل».

○ وقول ابن مهدي: «رجل صالح الحديث يغلبه» قال أحمد بن سنان الواسطي: «سمعت ابن مهدي وربما ذكر رجلاً صدوقاً فى حديثه ضعف فيقول: رجل صالح الحديث يغلبه يعنى أن شهوة الحديث تغلبه فيحدث» اهـ. قلت:

واعلم أن الصالحين منهم من هو ثبت في حديثه كالأئمة المشاهير والعلماء الأعلام، ومنهم من هو وسط في حفظه يهيم في الشيء بعد الشيء، ومنهم من يفحش خطؤه ويروى المناكير والبواطيل دون أن يميز لأن العبادة تشغلهم عن الإتيان والتنقيح والمذاكرة، لأنه قد يرى في التحديث شهرة ورياء، حتى قال بعضهم: من قال: «حدثنا» فكأنما قال: افسحوا لي الطريق أو بهذا المعنى، فقد يدفن أحدهم كتابه وهو ليس من أهل الحفظ ثم يحتاج إلى التحديث فيحدث في حديثه الاضطراب والتخليط، أو قد يضطره الطلبة إلى التحديث فيحدث بما علق في ذهنه فيخلط، وعلى هذا يحمل قول ابن مهدي: «الحديث يغلبه» لا كما يظهر أو يتبادر إلى البعض من كلام ابن سنان أنها شهوة مذمومة شرعاً وإلا لاختل صلاحهم، والأمر مع وضوحه إلا أنني نهيت عليه خشية اللبس.

* * *

□ (المرتبة الخامسة من مراتب التعديل) □

عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح: «صالح الحديث» وعند العراقي كما في «التقييد»: «فلان روى عنه الناس وفلان وسط وفلان مقارب الحديث وما أعلم به بأساً» وذكر السيوطي عنه: «صدوق إن شاء الله وأرجو أن لا بأس به وصويلح». وعند السخاوي كما في «فتح المغيث»: «يعتبر حديثه ويكتب حديثه وما أقرب حديثه». وعند شيخه الحافظ ابن حجر كما في «التقريب»: «مقبول» أى حيث يتابع وإلا فليّن الحديث.

فأما قول الحافظ «مقبول» فقد عرّفه بقوله: «من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله وإليه الإشارة بلفظ «مقبول» حيث يتابع.... إلخ. ومعلوم أن كثيراً من الأئمة يقولون: «مقبول» على من يحتاج به كما سبق في المرتبة الثانية، والحافظ رحمه الله أدخل في المرتبة السادسة وهي هذه المرتبة حسب ترتيب هذا الكتاب مرتبتين فجعلها آخر مراتب التعديل وأولى مراتب التجريح، فالأصل في أهل هذه المرتبة عنده أن حديثهم لين لا يحتاج به إلا إذا توبع فيكون مقبولاً بمعنى أنه يعمل به، والله أعلم.

وأما السيوطي فقد تردد في قولهم: «ما أعلم به بأساً» هل هو هنا أم في الأولى من التجريح والصواب أنه هنا كما فعل العراقي رحمه الله لأن عدم العلم بالأس لا يلزم منه وجوده، ومراتب التجريح يشترط فيها ثبوت الجرح مجملأً أو مفسراً لا عدم العلم به، ونحوه قول إسماعيل بن علي الخطيب في علي بن أحمد بن النضر أبي غالب الأزدي: «لا أعلمه دُمّ في الحديث» (٣١٦/١١) «تاريخ بغداد».

○ وأما قولهم: «صالح في الحديث» فأحياناً يأتي في الثقات، وأحياناً فيمن يستشهد بهم وهو الأصل في هذا اللفظ، وقولهم: «صويلح» فمحله هنا وهو تصغير لقولهم: «صالح» كما سبق.

وقد سبق الكلام على قولهم: «وسط ومقارب وصدوق إن شاء الله وما أقرب حديثه».

○ وقولهم: «أرجو أن لا بأس به» دون قولهم: «لا بأس به» لأن رجاء الشيء لا يلزم منه تحققه.

○ وقولهم: «روى عنه الناس وحمل عنه الناس» يفيد رفع جهالة العين، ثم ينظر في هؤلاء الذين رَوَوْا عنه فإن كانوا من المشاهير الخذاق الذين يتحفظون في الرواية نفعه ذلك على تفاصيل ستأتي إن شاء الله، وقد يكون ذلك لثقتهم وصلاحهم كما تقدم، وكما قال ابن المنادي في محمد بن الحسين الأتخاطي: «حمل الناس عنه لثقتهم وصلاحهم» (٢٢٨/٢) «تاريخ بغداد» ولكن الأصل في هذا اللفظ هذه المرتبة، والله أعلم.

○ ونحوه قولهم: «قد احتمله الناس» وأما قولهم: «تحتل رواياته» فإنه يدل على أن في رواياته المناكير الكثيرة، لكن لا يترك حديثه وهذا من ألفاظ التجريح كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

○ وقولهم: «يكتب حديثه» أي وينظر للاعتبار، قال أبو حاتم في الوليد بن كثير المزني: يكتب حديثه. فقال الذهبي في «ميزانه»: «مع أن قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق وليس بصيغة إهدار» (٣٤٥/٤) وقال الذهبي في ترجمة هشام بن حسان القردوسي: «قد علمت بالاستقراء التام أن قول أبي حاتم في رجل «يكتب حديثه» معناه أنه عنده ليس بحجة» (٣٦٠/٦) «النبلاء»، وقد عد البعض هذا اللفظ في عبارات التجريح، والذي يظهر لي أنه من عبارات التعديل التي يستشهد بأهلها فقد ذكر الذهبي في «مقدمة المغني في الضعفاء» وبين من احتوى كتابه عليهم فقال: «وكذا لم أذكر فيه من قيل فيه: «محله الصدق» ولا من قيل فيه: «يكتب حديثه» ولا من قيل فيه: «لا بأس به» ولا من قيل فيه: «هو شيخ» أو «صالح الحديث» فإن هذا باب تعديل....» اهـ وعبارته في ديباجة «الميزان» بعد أن ذكر أكثر هذه العبارات: «....فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف

المطلق» (٤/١)، ومعلوم أن مراتب التعديل التي لا يحتاج بأهلها لا يطلق عليها الضعف المطلق. ومع ذلك فالظاهر لي أن قولهم في الراوى «يُروى عنه أو يُروى حديثه» أرفع في المعنى من قولهم: ^(١) «يُكتب حديثه» لما علم من قولهم: «إذا كتبت فقمّش وإذا رويت ففتش».

وأما قول ابن عدى كما في «الميزان»: «معنى قول ابن معين «يكتب حديثه» أنه في جملة الضعفاء» (٧٠/١) وانظره في «الكامل» (٢٤٣/١) فيحمل على التسامح في العبارة، فلا شك أن حديث أهل هذه المرتبة لا يحتاج به وهذا لضعف فيهم وإن كان لا يطلق عليهم الضعف المطلق وهل قولهم: «يكتب حديثه» بمعنى قولهم: «كتبنا عنه»؟ جاء في الرسالة الفذة «رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل» لعذاب الحمش حفظه الله: فرق بين الكتابة عن الراوى والسكوت عنه فالكتابة أقل درجاتها أن الكاتب يعرف عين المكتوب عنه..... ثم قال: «وكلمة «كتبنا عنه» تعنى «يكتب حديثه» وكذا كلمة «شيخ» اهـ (ص ١٤٢) واستدل بقول أنى زرة لما سئل عن الحسن بن مدرك السدوسي: «كتبنا عنه»، ولما سئل عنه أبو حاتم قال: «شيخ» اهـ قلت: كذا قال وفيه تأمل لأن من عادة الأئمة المجتهدين في هذا الفن أنهم في بداية طلبهم يكتبون عن كل أحد كما سبق، ومعلوم أن الحديث يكتب على ثلاثة أوجه، إما للعمل به وإما للنظر فيه هل له ما يقويه أم لا؟، وإما للمعرفة والبيان، بل قد يحفظ بعضهم النسخ المنكرة أو الباطلة كي لا يقلب الكذابون إسنادها بالثقات كما فعل ابن معين رحمه الله، وقد نص أبو زرة، وأبو حاتم رحمهما الله في تراجم كثيرة كما في كتاب «الجرح والتعديل» لابن أنى حاتم على ضعف رواة ضعفاً شديداً مع ذكر أنهما أو أحدهما قد كتب عنه، ولست في حاجة إلى جمع عدة تراجم تشهد لما قلته بل أذكر ما ذكره الأخ عذاب حفظه الله في نفس كتابه فقال: «حتى لا يُغتر بقول التهانوى بأن كل من كتب عنه أبو حاتم وأبو زرة ثقة، فقد وقفت على تراجم كثيرة فيها التصريح بالكتابة عنه ومع ذلك فقد صرحا أيضاً بأنهم غير ثقات أو أشارا إلى عدم معرفتهما بهم، أو سكتا عنهم وجرحهم غيرهما كما أنهما أدركا أناساً ثقات ولم يكتبنا عنهم

(١) «يُكتب عن أو

كما لم يكتبنا عن كثير ممن أدركاه من الضعفاء....» وذكر أمثلة: فمنها: «ما جاء في ترجمة أحمد بن عمران الأحنس كتب عنه أبو زرعة وسئل عنه فقال: كتبت عنه ببغداد وكان كوفياً وتركوه». قال عدا ب: «فهذا أبو زرعة قد كتب عنه مع أنه متروك الرواية فالكتابة شيء والتحديث والرواية شيء آخر» اهـ (ص ٣٩ - ٤٠).

ولولا وضوح هذا لذكرت عدة تراجم تشهد لهذا لأن قولهم: «يكتب حديثه» إخبار بمعنى أنه لا يترك حديثه وليس ممن يرد حديثه بخلاف قولهم: «كتبنا عنه» فلا ندرى على أى الوجه كتبوا عنه، نعم إن لم يثبت فيه جرح أو توثيق فهو رافع لجهالة العين - على تفاصيل في ذلك - ويكون مع هذا أقل من قولهم: «يروى عنه ويكتب حديثه» والعلم عند الله تعالى.

ومن ألفاظ هذه المرتبة:

○ «فلان يعتبر به وفلان شويخ» تصغير قولهم شيخ.

○ «وفلان حديثه من أقسام الحسن» قاله الذهبي في شريك بن عبد الله النخعي (٢٢٢/٥١) «تذكرة الحفاظ» قال هذا رداً على الجوزجاني في قوله: «كان شريك سيء الحفظ».

○ وقولهم: «فلان ليس ببعيد من الصواب» وهذا أقل من قولهم: «مقارب» لأن نفى البعد لا يلزم منه ثبوت القرب وقد قال اللكنوى رحمه الله في كتابه «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»: «من أدنى مراتب التعديل وما أشعرَ بالقرب من التجزيع قولهم: «ليس ببعيد من الصواب»» اهـ (ص ٧٧).

○ ومن ذلك قول الدارقطني في عبد الملك بن أنى زهير الثقفي: «يُخَرَّج حديثه» (ص ٤٥) من «سؤالات البرقاني للدارقطني» وهذا بمعنى أنه يُخَرَّج اعتباراً ولا يترك، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان يستدل به» أول ما تبادر لى من هذا اللفظ أنه من ألفاظ الاحتجاج ثم بان لى خلافه، فقد قال أبو زرعة الدمشقي: «قلت لأحمد:

صالح- أى ابن أبى الأخضر اليمامى- يحتج به؟ قال: يستدل به ويعتبر به» (٣٨١/٤) «تهذيب التهذيب»، وقال نعيم بن حماد: «رأيت عند ابن عيينة كتاباً لمقاتل- أى ابن سليمان البلخى صاحب التفسير- فقلت: يا أبا محمد تروى لمقاتل فى التفسير؟ قال: لا ولكن أستدل به وأستعين به» (٢٧٩/١٠) «تهذيب التهذيب». وقال ابن رجب الجنبلى فى شرحه «لعل الترمذى»: «وقال أحمد فى رواية ابن القاسم: ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال إنما قد أكتب حديث الرجل كأنى أستدل به مع حديث غيره يشده لا أنه حجة إذا انفرد» (ص ٨٥) فمن هنا يتضح أن معنى قولهم: «يستدل به» أنه يكتب حديث الراوى ثم يبحث هل ورد معناه من طريق أخرى أم لا. ولكن جاء فى «تهذيب تاريخ دمشق» أن أحمد قال فى صالح بن أبى الأخضر: «حديثه فى الشفعة يستدل به ويحتج به» (٣٦٧/٦) والظاهر لى أن صوابه «يستدل به ولا يحتج به» فسقطت كلمة «لا» لما سبق عن أحمد من استعماله لهذا اللفظ ومن قوله فى صالح بن أبى الأخضر نفسه: «يستدل به ويعتبر به»، وكذا أقوال غيره من النقاد شديدة الجرح فى صالح، فقد قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أحمد بن صالح: «لا يكتب حديثه وليس بالقوى»، وقال القطان: «سمعت حديثه كله ثم رميت به»، وقال السعدى: «هو متهم فى أحاديثه....» فلعل أحمد ذكر له أن غيره يضعفه جداً فقال: «حديثه فى الشفعة يستدل به ولا يحتج به» بمعنى أنه لا يترك، والله أعلم.

* * *

□ ثانياً: ذكر مراتب التجريح □

المرتبة الأولى:

عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح رحمهم الله: «لين الحديث». وعند العراقي كما في «التقييد»: «ليس بذاك وليس بذاك القوي وفيه ضعف وفي حديثه ضعف وفيه مقال وتعرف وتكرر وليس بالمتين وليس بحجة وليس بعمدة وليس بالمرضى وللضعف ما هو وسىء الحفظ وفيه خلف وتكلموا فيه». وزاد السيوطي عنه كما في «التدريب»: «فيه لين وضعف» وذكر ابن الوزير: «يقال فيه وليس بالقوي وفيه خلاف ومطعون فيه ولين».

وعند الذهبي كما في «الميزان»: «صدوق لكنه مبتدع» وعند السيوطي «ما أعلم به بأساً».

وهاك بيان بعض ما ذكره:

○ فقولهم «لين الحديث» قال حمزة بن يوسف السهمي: «سألت أبا الحسن الدارقطني: إذا قلت: «فلان لين» إيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة». اهـ ولكن قد يقف الباحث على بعض ألفاظ خفيفة الجرح وتطلق في مواطن الجرح الشديد كما يظهر من السياق، فمن ذلك أن ابن عدي رحمه الله قد يقول: «فلان لين» على من هو شديد الجرح فقد قال في جعفر بن أحمد بن العباس البزاز: «كتبنا عنه ببغداد وكان يسرق الحديث ويحدث عن من لم يرههم....» وساق له حديثاً ثم قال: «وهذا حديث كان يقال: إن ابن إسحاق الأنصاري ينفرد به عن أبي كريب سرقة جعفر هذا». قال الشيخ ابن عدي: «ولجعفر هذا أحاديث مما أنكرت عليه وهو عندى لين» (٥٨١/٢) «الكامل»، وقال في ترجمة موسى بن أبي كثير الأنصاري:

«وحفص بن سليمان الأسدي لين.....» ثم رجعت إلى ترجمته في «الكامل» فوجدت الجرح فيه شديداً وقال ابن عدى: «وعامة ما يرويه غير محفوظ»، وهو غالباً ما يقول هذا على من لا يصلح في الشواهد انظر (٧٨٨/٢ - ٧٩١) «الكامل». وإن كان ذكر هذا اللفظ في بعض التراجم على من يستشهد به كما في ترجمة يزيد بن عطاء اليشكري (٢٧٢٨/٧) ويزيد بن عبد الرحمن بن هند الدالاني (٢٧٣٢/٧) وقاله في ابن طيبة في ترجمة منصور بن عمار أبي السري (٢٤٧٢/٤) وفي غير ذلك فعلى طالب العلم أن يتأمل في إطلاق الحافظ ابن عدى لهذا اللفظ، والله أعلم.

○ وقولهم: «ليس بذاك أو ليس بذلك» معناه أن من قيل فيه هذا فهو ليس في حد القوة المعهودة التي نالها الحفاظ والتي يبحث عنها المعنى بهذا الفن والمشتغل بالبحث في أحوال الرجال، وقد يكون هذا نفياً للجلالة فقط، وكذا قولهم: «ليس هو كما يتوهم الناس» أو «هو ليس كما يتوهمون» فقد قال أبو داود في أحمد بن صالح المصري أبي جعفر: «ليس هو كما يتوهم الناس» - يعني ليس بذلك في الجلالة - اهـ (١٨٤/١) «الكامل».

وكثير من ألفاظ هذه المرتبة والتي تليها تحتل نفى الجلالة فقط وإن كان الراوى ثقة في الجملة، لكن الأصل في هذه الألفاظ أنها عبارات تليين إلا إذا قامت قرينة تفيد نفى الجلالة دون أصل القوة فيعمل بها، والله أعلم.

○ وقولهم: «تعرف وتنكر» قرء بياء الغيبة على البناء للمجهول ورجح اللكنوى رحمه الله أن يكون بقاء الخطاب فيهما أى تعرف أيها الناقد من حديثه ما وافق الثقات وتنكر ما تفرد به أو خالف الثقات، ونحوه: «كنا نعرفه وتنكره وكان يخطيء ويصيب».

○ وقولهم: «للضعف ما هو» أى قريب من الضعف كما سبق الكلام في قولهم: «إلى الصدق ما هو» فراجع.

○ وقولهم: «فيه تخلف» أو «مختلف فيه» أى أنه ليس متفقاً على توثيقه

أو تجريحه، وهو من عبارات الجرح الخفيفة التي يصلح أهلها في الشواهد والمتابعات خلافاً لمن يحتاج بذلك، والتهانوى يحتاج بالمختلف فيه من الرواة جرحاً أو تعديلاً ومن الأحاديث تصحيحاً أو تعليلاً وهذا ليس بسديد، فمن قال: «فلان مختلف فيه» فمعنى ذلك أنه لم يترجح عنده أقوال من وثقه ولا من ضعفه.

○ وأما قولهم: «ضَعْف - وفيه ضعف - وضعفوه - وضعيف» - فهو على الترتيب هذا من جهة الجرح يبدأ بالأخف جرحاً وينتهي بأشدّها جرحاً وهذا ظاهر، لأن اللفظ الأول على البناء للمجهول بخلاف الثاني ففيه جزم من القائل، وأما «ضعفوه» فأخف من قولهم ضعيف لأن إسناد الكلام إلى الغير فيه هروب من العهدة وكثيراً ما يفعل هذا الحافظ ابن حجر في «التقريب»، والله أعلم.

○ ومن جملة ألفاظ هذه المرتبة: «فلان ضَعْف قليلاً وفلان غير حجة وليس هو ممن يتكل عليه ويخالف في بعض حديثه - بفتح اللام وكسرهما - ولين ولين وما ذا بحجة وله أفراد وغرائب وله أوهام وله أشياء لا يتابع عليها ويعرف بغير حديث لا يرويه غيره - ما لم يكثر هذا منه أو يفحش - وله مناكير وإلى اللين ما هو ويهمز في الشيء بعد الشيء أو يهم في الشيء بعد الشيء وليس بالثبت أو ليس بثبت» وقد ذكر الشيخ المعلمي الإمامي رحمه الله أن قولهم: «ليس بالثبت» مفاده نفى أن يكون راويه غاية في الثبت ويفهم من ذلك أنه ثبت في الجملة (ص ٤٦٥) «التنكيل» - وما قاله الشيخ رحمه الله محتمل من حيث اللغة ومن حيث استعمالهم أحياناً، أما الكثير من استعمالهم لهذا أنه نفى للاحتجاج به بمفرده، بل قد يقولون: «ليس بثبت» في أشد من ذلك جرحاً كما جاء في «لسان الميزان» ترجمة أحمد بن عبد الواحد بن شاذان: قال صالح بن أحمد في «طبقات همدان»: «سمعت منه وتركت الرواية عنه وليس بثبت وهو شيخ أخذ حديث قوم لم يكن الحديث من شأنهم رأيت سماعه في كتب أبيه مع موضع سماع أخيه فقط وقد ألحقوا به سماع هذا الشيخ ولم يميز بين ذلك، وسمعت أبا يقول: لا يؤتى من تستر ولا أدري كيف خلط ونعوذ بالله من خذلانه» (٢١٧/١ - ٢١٨). فقولهم: «ليس بثبت» الأصل فيه نفى الاحتجاج كما قال

الساجي في حكيم بن جبير الأسدي: «غير ثبت في الحديث وفيه ضعف» (٤٤٦/٢) «تهذيب التهذيب»، إلا إذا قامت قرينة تدل على أن الراوي أرفع من ذلك أو أقل فيعمل بها، والله أعلم.

○ قولهم: «فلان في حديثه بعض الإنكار أو في أحاديثه ما ينكر عليه» وهذا يقدح فيه إذا كانت العهدة عليه، أما إذا رواها أو دلسها فله حكم آخر، فقد قال الخطيب في عبد الرحيم بن واقد: «في حديثه مناكير لأنها عن ضعفاء ومجاهيل» (١٠/٤) «لسان الميزان» وانظر «تاريخ بغداد» (٨٥/١١). وكما قال أحمد لما سئل عن عتاب بن بشير: «أرجو أن لا يكون به بأس روى أحاديث نادرة منكورة وما أرى إلا أنها من قبل خصيف - أي ابن عبد الرحمن الجزري - وهو شيخ عتاب» (١٤٤/٣) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قولهم: «يستضعف» قاله عباس عن يحيى في عمرو بن أمي عمرو مولى المطلب (٢٨٢/٣) «الميزان».

○ وقولهم: «ليس بذاك لم يكن من النقد الجيد» قاله أحمد في قابوس بن أبي ظبيان (٣٦٧/٣) «الميزان». ولكن وقع في «ضعفاء العقيلي»: قال جرير: «لم يكن من الثقة الجيد»، بالباء المثناة، وهو تصحيف، والذي في «تهذيب التهذيب» بالنون أيضاً والدال (٣٠٦/٨).

○ وقولهم: «لم يكن بالصافي» - «وليس كأقوى ما يكون وليس بأقوى ما يكون» - قاله أبو زرعة في العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني (٣٥٨/٦) «الجرح والتعديل»، وهذا تضعيف نسبي أي بالقياس إلى غيره، كما نبه على ذلك الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» ترجمة إبراهيم بن يوسف السبيعي، وهذا القول أعلى من قولهم: «غيره أوثق منه»، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ليس هناك» قاله مسلمة بن قاسم في الجارود بن معاذ السلمى، ونحوه لما سئل مالك الحديث عن يزيد بن عبد الله بن قسيط في القصاص فامتنع وقال: «ليس رجله عندنا هناك» (٧٥١/٢) «المغنى في الضعفاء»، فهذا

اللفظ بمفرده بمعنى قولهم: «ليس بذاك» ولكن قد يذكر في الجرح الشديد كما قال مسلمة بن قاسم في جعفر بن غزوان: «ليس هناك كان يشتري الكتب فيحدث بها» (١٢٦/٢) «لسان الميزان». وهذا اتهام في عدالة الراوى لا في حفظه لأنه يحدث بأحاديث ليست من سماعه ولم يتحملها عن الشيوخ بالطرق المعروفة في التحمل من سماع أو عرض أو إجازة..... إلخ، والله أعلم.

○ وقولهم: «ليس بالقوى عندهم» «أو لم يكن بالأستاذ» قاله الطيالسى في زائدة بن قدامة وقيده: بحديثه عن أبى إسحاق (٣٠٧/٣) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «فلان ليس بالحافظ أو ليس ممن يلزم بزيادته حجة» قاله أبو بكر البزار في كتاب «السنن» في سليمان بن حيان ثم قال: «باتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظاً» (١٨٢/٤) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «فلان لم يكن بالماهر» قال جعفر بن أبان: «ذكرت لأبى الوليد الطيالسى أبا هلال - يعنى محمد بن سليم الراسبى - في قتادة فقال: لم يكن بالماهر فيها» (٢٨٣/٢) «المجروحين» لابن حبان، وهذا معناه أنه ليس بالمتقن الفهم لأحاديث قتادة، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ليس من أهل الحفظ والإتقان أو ليس بالمتقن أو ليس ممن يوصف بالضبط للحديث أو ليس بذاك الحافظ» فهذه الألفاظ تستعمل للدلالة على لين في حديث الراوى، إلا أنه قد يقال: «فلان ليس من أهل الحفظ» ويقصد بذلك نفى الكمال، ففي ترجمة عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموى قال أحمد: «ليس هو من أهل الحفظ». فقال الحافظ: «يعنى بذلك سعة المحفوظ وإلا فقد قال يحيى بن معين: هو ثبت روى شيئاً سيراً». أهـ (ص ٤٢٠) «مقدمة الفتح». ثم اعلم أن قولهم: «فلان حافظ» له عدة معان فقد يقصدون بذلك أنه ضابط متقن وإن لم يكن واسع الرواية كما هاهنا، وقد يقصدون بذلك أنه بحر من بحور الرواية وكثير العلم وإن لم يكن بالمتين كما تجد ذلك بكثرة في تراجم «تذكرة الحفاظ» للذهبى، وقد يكون للجمع بين الأمرين كما هو في

الأئمة المشاهير، إذا علمت هذا فقد يكون قولهم: «فلان ليس بالحافظ» نفيًا لأحد هذه الوجوه ولا يلزم من نفي بعضها نفي أصل القوة لكن هذا خلاف الظاهر من إطلاق اللفظ، والله أعلم.

فإن قيل: نفي كون الراوى من الحفاظ لا يلزم منه الوهم مطلقاً، لأن «اللام» التي دخلت على قولهم: «حافظ» تدل على أن المنفى أن يكون من كبار الحفاظ وعلى أقل أحواله أن يكون حديثه حسناً لذاته، فالجواب أن هذا بخلاف عرفهم فإنهم يطلقون ذلك في الغالب على من يهم ويخطىء، كما جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة عبد ربه بن نافع الكنانى الخنط، قال أحمد: «ما بحديثه بأس»، فقال ابنه عبد الله: «إن يحيى بن سعيد قال: ليس بالحافظ، فلم يرض ذلك» (١٢٩/٦) ولو كان الأمر كما قال القائل لما كانت هناك منافاة بين قول أحمد وقول القطان فما وجه الإنكار من أحمد وعدم رضاه لقول القطان؟ والله أعلم.

○ قولهم: «فلان لم يكن بالسكة» أى لم يكن بذلك الصافي الخالص، «السكة» في اللغة: العملة من الدينار والدراهم المضروبة، وفي العرف تطلق على الطريق، وقد يكون سبب ذلك الضعف في الرواية أو البدعة، فقد قال يحيى بن سعيد في الحسن بن صالح بن صالح بن حى الفقيه: «لم يكن بالسكة»، وفي «تهذيب التهذيب»: «لم يكن بالسكة مثله وكان يرى الخروج على الولاة، وذكر الذهبي أن فيه تشيعاً قليلاً وكان يترك الجمعة» (٤٩٧/١) «الميزان».

○ قولهم: «فلان لم يبلغ درجة الصحيح» إن قصدوا بذلك أن حديثه لا يبلغ درجة أن يقال فيه «صحيح» فيحتمل أن يكون حسناً، وإن قصدوا أن حديثه لم يبلغ درجة الصحيح والصحيح هو ما قابل الضعيف فمخله هنا، وقد صرح الذهبي غير مرة أن الحديث الحسن من جملة الحديث الصحيح وأن الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وضعيف، والله أعلم. فينظر إلى قائل ذلك هل هو ممن يرى التفرقة بين الصحيح والحسن في الاصطلاح عند قوله: «صحيح» أم أنه لا يرى ذلك ولكل حكمه ولهذا تنمة (ص ١٨٣) والله أعلم.

○ قولهم: «فلان ليس محله محل المسمعين أو المتسعين في الحديث» قاله أبو حاتم في إبراهيم بن خالد أنى ثور الكلبي أحد الفقهاء، وتعقبه الذهبي لتوثيق غيره له (٢٩/١) «الميزان».

○ وقولهم: «فلان ليس من الباب» أى ليس بذاك، وقد تطلق على أشد من ذلك جرحاً انظر «تاريخ بغداد» (٢٨١/٥) ترجمة محمد بن زياد بن زبار الكلبي، «والجرح والتعديل» ترجمة بشر بن الحسين (٣٥٥/٢). ومعنى «الباب» كما في «اللسان»، يقال: هذا من بابك أى يصلح لك.... وهذا بابة هذا أى على شرطه. (٢٢٤/١).

○ وقولهم: «فلان ليس من جهال المخامل أو ليس من أهل المخامل أو ليس من الإبل التى تحمل المخامل أو ليس من أهل القباب أو ليس من إبل القباب» وقد سبق بيان هذا من جهة اللغة في المرتبة الأولى من مراتب التعديل فارجع إليه، ووجه الجرح بهذه الألفاظ أن الراوى ليس ممن يعتمد على حديثه بمفرده وأنه ليس بالقوى المتين.

○ وقولهم: «فلان ليس من أحلاس الحديث» أى ليس من أهل الاشتغال والملازمة التاممين لهذا الشأن، وقد سبق تفسيره لغة في المرتبة الأولى من مراتب التعديل.

○ قولهم: «فلان لم يكن بمحكم الحديث» أى ليس من المتقين، قال أحمد في هشام بن سعد أنى عباد المدنى: «لم يكن بالحافظ»، وقال مرة: «لم يكن محكم الحديث»، وقال ابن معين: «ليس بذاك القوى وليس بمتروك» (٢٩٨/٤ - ٢٩٩) «الميزان»، ولكن جاء عن أحمد هذا اللفظ مرة أخرى على سبيل الجرح الشديد كما في ترجمة عبيد الله بن الوليد الوصافي فقد قال فيه: «ليس بمحكم الحديث إنما أكتب حديثه لأعرفه» (١٦٣٠/٤) «الكامل». وبقية الأقوال فيه شديدة الجرح، وقد قال فيه ابن عدى: «ضعيف جداً»، فاللفظ هنا انتقل عن أصله لقرينة.

○ قولهم: «فلان ليس ممن تريد» أى ليس بالثبت، قال يحيى بن سعيد

وقد سئل عن محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي: «ليس ممن تريد كان يقول أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب» (٣١/٨) «الجرج والتعديل»، يعنى بذلك أنه لقلة ضبطه يقول حدثنا فلان وفلان ويجمع في الإسناد وقد يكون حديث أحدهما مخالفاً لحديث الآخر ولا يفصل بينهما، والقدرح بهذا له شروط ستأق في محلها إن شاء الله، ولكن اللفظ بمفرده منزلته هاهنا.

○ قولهم: «فلان ليس من أكابر أصحاب الزهري مثلاً» وقد سبق أن تقسيم أصحاب أحد الأئمة باعتبار إتقان الراوى لحديثه والتثبت فيه لا كبر سنه، وهذا معناه أن أهل الطبقة الثانية لو اختلفوا في حديث الزهري فيعتبر كلامهم بكلام أهل الطبقة الأولى فمن وافق الطبقة الأولى فالقول قوله، وقد سئل ابن معين عن سفيان بن حسين الواسطي فقال: «ليس به بأس وليس من أكابر أصحاب الزهري»، وقال مرة: «ثقة وحديثه عن الزهري فقط ليس بذلك إنما سمع منه بالموسم» (٣٠٣/٧) «النبلاء» فقلوه الثاني فسر قوله الأول وأن الرجل ليس بذلك في الزهري، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان لم يكن بحيد العقدة» أى ليس بالمتثبت، واللفظ قاله أبو داود في الحسن بن أبى جعفر عجلان، واللفظ بمفرده محله هنا، وإن كان أبو داود قال فيه مرة أخرى: «ضعيف لا أكتب عنه» (٢٦١/٢) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «فلان لا يحيى بحديثه كما ينبغي» أى كما يأتى به الأثبات المتقنون، واللفظ قاله البخارى في يوسف بن أسباط الشيباني الزاهد الواعظ كما في «النبلاء» (١٧١/٩). والسبب في ذلك أنه دفن كتبه وحدث من حفظه، والله أعلم.

* * *

□ (المرتبة الثانية: من مراتب التجريح) □

عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح رحمهم الله تعالى: «ليس بقوى».
وعند الحافظ ابن حجر: «مستور أو مجهول الحال» وهو عنده من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق.

وعند السخاوى: «فيه مقال وأدنى مقال وضَعْف وفلان فيه وليس من إبل القباب وليس بمأمون وليس من إبل المخامل وليس من جهازات المخامل وليس يحمّدونه وليس بالحافظ وغيره أوثق منه وفي حديثه شيء وتكلموا فيه وسكتوا عنه وفيه نظر - إذا كانا من غير البخارى - ونزكوه ومجهول عند أبي حاتم إن كان بمعنى مجهول الحال وفيه جهالة ولا أدري ما هو».

واعلم أن ألفاظ هذه المرتبة تشابه ألفاظ المرتبة الأولى، ولذا تجد الحافظ السخاوى لم يذكر شيئاً في السابقة وذكر كثيراً مما سبق في الأولى هنا، وأما قول السخاوى: «ليس بمأمون» فالظاهر لى أنه جرح من قبل العدالة ولذا فمحلّه ليس هاهنا، وأما قوله: «ليس يحمّدونه» ونحوه «ليس بمحمود» وإن كان محلّه هاهنا إلا أنى وقفت على تراجم كثيرة ذكر فيها هذا اللفظ على سبيل الجرح الشديد، فقد قال الجوزجاني في نهشل بن سعيد بن وردان: «غير محمود في حديثه، وكلام غيره فيه شديد الجرح كقولهم: ليس بثقة وليس بشيء ومتروك.....» إلخ. انظر (٢٥٢١/٧) «الكامل»، وكذا قول الجوزجاني في أبى صالح مولى أم هانئ ويحيى بن عبد الله الجابر (ص ٦٣) من «أحوال الرجال» وانظر ترجمة الوازع بن نافع (ص ٨٨) «أحوال الرجال»، وقول الجوزجاني في عثمان بن أبى العاتكة، وغير ذلك تجد أن أكثر كلام أهل العلم في هذه التراجم بالجرح الشديد، فإما أن يكون هذا مصطلحاً خاصاً للجوزجاني وإما أن يحمل على أن الأصل في قولهم: «ليس يحمّدونه» الجرح الخفيف إلا إذا قامت قرينة تدل على الجرح الشديد فيعمل بها، والله أعلم.

○ وأما قوله: «غيره أوثق منه» فهو جرح خفيف إلا من قول الجريري
المعافى بن زكريا فهو جرح شديد كما سيأتى إن شاء الله. وأما قوله: «سكتوا
عنه» فقد ذكر الذهبي في «الموقظة» أن هذا اللفظ بمعنى أنهم لم يتكلموا فيه بجرح
أو تعديل، وهو وقوهم: «فيه نظر» من البخارى جرح شديد، وكذا في بعض
المواضع من كلام غيره كما سيأتى.

○ وأما قوله: «مجهول» عند أبى حاتم بمعنى مجهول الحال» ففيه تفصيل،
فكما سيأتى أن أبى حاتم يقول ذلك أعنى قوله: «مجهول» على ثلاث حالات: يقوله
في مجهول العين الذى لم يرو عنه إلا واحد ولم يعرف، ويقول فيمن هو مجهول
الحال أو الوصف وإن روى عنه جماعة، ويقول في الصحابى الذى لم يرو عنه
كبار أئمة التابعين كما سيأتى تفصيله في فصل المصطلحات الخاصة لبعض الأئمة
إن شاء الله تعالى.

○ وأما قوله: «لا أدرى ما هو» أى لا أدرى ما حاله وإن كان الذهبى
رحمه الله قد يقول في الراوى: «لا أدرى ما هو؟» على «مجهول العين»، ولكن
الذهبي قد يقول: «مجهول الحال» فيمن لم يرو عنه إلا واحد، والله أعلم.

وأنت تلاحظ أن أهل هذه المرتبة من جهة سبب الضعف ينقسمون إلى
قسمين: قسم من قبل حفظه وقسم من قبل جهالة حاله إما في الظاهر والباطن
وإما في الباطن فقط، ولا يظن ظان أن قول الأئمة: «فلان مجهول العدالة الظاهرة
والباطنة أو الباطنة فقط» معناه أنهم يريدون معرفة علم الغيب كما فهم الصناعى
رحمه الله تعالى، بل المقصود بذلك الالتزام بالإسلام في المعاملات والأخلاق وهذا
أمر لا يعرف إلا بمعاملة واحتكاك بخلاف الشعائر الظاهرة من صلاة وحج، والله
أعلم.

ومن ألفاظ هذه المرتبة:

○ قولهم: «قلما يحتاج إلى فلان في الحديث الذى يحتاج به» أى أن
أحاديث الأحكام لا يحتاج إليه فيها، ولكن يؤخذ عنه الترغيب والترهيب والمناقب

وغير ذلك كما هو مذهب كثير من أهل الحديث وقوله: «قلما» لا يدل على الاحتجاج بالراوى إلا فى النادر لأن القلة قد تكون بمعنى العدم كما هو مقرر فى اللغة، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان فيه شيء أو فى القلب منه شيء أو فى القلب منه هاجس» كما قاله الأزدي فى صالح بن عبيد الله الأزدي (٢٩٨/٢) «الميزان».

○ وقولهم: «فلان ردىء الحفظ أو سىء الحفظ أو ذو مناكير أو صاحب مناكير» وهذا أشد فى الجرح من قولهم: «له مناكير» فإن اللفظ الثانى لا يدل على كثرة ذلك فى حديثه بخلاف الأول. «ويخالف فى حديثه وصاحب غرائب يتأنى فى أمره ولم يكن وزنه وزن الكذب أو لم يكن وزن الكذب» وهذا معناه أن المناكير فى حديثه على سبيل الوهم لا التعمد، كما قال أبو حاتم فى عبد الله بن صالح كاتب الليث: «كان سليم الناحية لم يكن وزن أى صالح الكذب كان رجلاً صالحاً» (٤٤١/٢) «الميزان»، وانظر «الجرح والتعديل» (٨٧/٥).

○ وقولهم: «فلان ليس بمنكر الحديث ولا يحتاج به» قاله أبو حاتم فى عبيد الله بن على بن أبى رافع (١٤/٣) «الميزان»، وانظر «الجرح والتعديل» (٣٢٨/٥).

وقد جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة إبراهيم بن مهاجر البجلي قال ابن أبى حاتم: «سمعت أبى يقول: ليس بقوى هو وخصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض محلهم عندنا محل الصدق يكتب حديثهم ولا يحتاج بهم، قلت لأبى: ما معنى لا يحتاج بحديثهم؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون ترى فى أحاديثهم اضطراباً ما شئت» (١٣٣/٢).

○ وقولهم: «ليس بمنكر الحديث يكتب حديثه» انظر (٣٥/٥) و٢١٩ (٣٢٨) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «لم يكن البائس ممن يكذب» أى أن كلامهم فيه ليس من

باب الطعن في العدالة ولكن من باب ضعفه في حفظه كما سبق في قولهم: «لم يكن وزنه الكذب» كما جاء في ترجمة علي بن قدامة الوكيل قال الذهبي: «أشار ابن معين إلى لين فيه بقوله: لم يكن البائس ممن يكذب» (١٥١/٣) «الميزان».

○ وقولهم: «فلان لا يستهويه فلان» أو لا أستحلي حديثه أو كان فلان قليل الميل إليه» واللفظ الأخير في «ثقات ابن حبان» (٢٣٨/٥).

○ ونحوه: «فلان لا ينبسط لحديثه أو لا أنشط لحديثه» وهذا اللفظ قاله أبو داود في عمرو بن عاصم بن عبيد الله (٥٨/٨) «تهذيب التهذيب».

○ «وفلان لا تشبث بحديثه» قاله ابن معين في ابن إسحاق مع قوله: «ليس هو بقوى في الحديث» (٥٠٤/٢) «تاريخ ابن معين». «وليس يشرح له الصدر» وهذا اللفظ قاله أحمد في إسماعيل بن زكريا الخلقاني (٢٢٩/١) «الميزان». وفي «تهذيب التهذيب» (٢٩٧/١).

○ ونحوه: «لم يشته الناس حديثه» قاله أحمد في عتبة بن حميد الضبي مع قوله: «ضعيف ليس بالقوى» (٣٧٠/٦) «الجرح والتعديل». ونحوه: «فلان كان لا يستمرئه فلان» كما في «الميزان» ترجمة سعيد بن زيد (١٣٨/٢). ونحوه: «كان فلان لا يستخفه فلان أو يستقله فلان» انظر «النبل» (٥٤/٧) ترجمة محمد بن إسحاق فهذه الألفاظ تدل على لين في الراوى ويحتمل أن سبب ذلك كله نزول إسناده الراوى وحينذاك، فلا يقتضى ذلك تلين الراوى ولكن عند الإجمال فمحل هذه الألفاظ هاهنا.

○ وقولهم: «فلان فيه بعض النظر».

○ وقولهم: «فلان يحتاج إلى دعامة» أى أنه لا يحتاج به بمفرده، وقد احتج رجل على الشافعى بحديث عن أبى الزبير فقال: «أبو الزبير يحتاج إلى دعامة» (٣٨/٤) «الميزان».

○ وقولهم: «فلان حديثه ليس حديث حافظ» أى يهيم ويخطيء «وفلان

ليس بالحافظ يغلط على الثقات» فهذا أشد في الجرح من قولهم: «ليس بالحافظ» فقط.

○ وقولهم: «فلان ينبغي أن يثبت في أمره».

○ وقولهم: «فلان مجهول في الرواية معروف في النسب» أى أنه مجهول الحال في الرواية، أما عينه فمعروفة. وقد قال البزار في بكر بن عبد العزيز بن إسماعيل: «بكر ليس معروفاً بالنقل، وإن كان معروفاً بالنسب» (٥٥/٢) «لسان الميزان». أو «مالى به ذاك الخبر» أى لا أعرف حاله جيداً. ونحوه قولهم: «فلان مجهول العدالة».

○ وقولهم: «فلان حديثه ليس بالقائم» أى فيه ضعف وليس بالمستقيم كحديث أهل الضبط، لكن وجدت البخارى رحمه الله في «تاريخه» أحياناً يقول على الراوى حديثه ليس بالقائم يعنى أنه مقطوع وقد نبه على ذلك الحافظ ابن عدى في «كامله» (١٣٥٣/٤).

○ وقولهم: «فلان لا يقوى حديثه وفلان مختلف عنه في الأسانيد» وقد سبق أن الاختلاف على الراوى يقدح فيه أو يُنزل مرتبته عن غيره إذا اختلف عليه الحفاظ، فإن هذا يدل على ضعف في حفظه، وقد رجح القطان يحيى بن سعيد الأنصارى على الزهرى لذلك انظر «النبلاء» (٤٧٥/٥) أما إذا اختلفوا على أحد الحفاظ المتقنين الكثيرين في السماع فيحتمل أنه سمع الحديث من عدة طرق فليس كل من يختلف عليه يقدح فيه.

○ وقولهم: «فلان لا يقطع به في حديث إذا اختلف أو انفرد» واعلم أن الراوى له عدة حالات: إما أن يكون من الحفاظ الأثبات فهذا يقطع بقوله وإن خالف، وإما أن يكون من الثقات الذين لم يبلغوا درجة فرسان الحديث فهذا يحتاج بقوله ما لم يخالف، وإما أن يكون ممن ضعف حفظه فهذا يحتاج به إن توبع فقط، وإما أن يكون من الذين فحش خطوهم أو من الكذابين فهذا لا يحتاج به وإن توبع، فقولهم: «فلان لا يقطع به في حديث إذا اختلف أو انفرد» معناه

أنه ليس بالخل الذي يقبل منه اختلافه أو تفرده، وما من ثقة إلا وقد انفرد أو خولف ولكن لا يقال هذا فيه إلا إذا كثرت منه المخالفات والأوهام، والظاهر أن هذا اللفظ يقال فيمن هو سئء الحفظ، فقد قال أبو داود في مطر بن طهمان الوراق: «ليس هو عندي بحجة ولا يقطع به في حديث إذا اختلف» (١٠/١٦٩) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «فلان لم نأخذ منه إلا ما لا نجده عند غيره» وهذا جرح مجمل فقد يكون سببه البدعة مع صحة حديثه، وقد يكون سببه نزول الإسناد، ومع الإجمال فهو جرح بمعنى أنه «ليس بقوى»، وقد قال ابن عينة في هشام بن حجير المكي: «لم نأخذ منه إلا ما لا نجده عند غيره» (١١/٣٤) «تهذيب التهذيب»، مع أنه قد يكون القائل ممن لا يروى إلا عن ثقة فهذا له حكم آخر، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان لم يقرّ أمر فلان أو ليس لفلان فيه كبير رأى».

○ وقولهم: «فلان يوصل الحديث» أى أنه يسند المراسيل ويرفع الموقوفات إن كان على سبيل الوهم ولم يكثر هذا منه ولم يفحش، وأما إن كان على سبيل العمد فلا، انظر ترجمة يعقوب بن حميد بن كاسب (١١/٣٨٣) «تهذيب التهذيب».

○ وقول صالح جزرة في بهز بن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه عن جده: «إسناد أعرابي» (١/٤٩٨) «تهذيب التهذيب». وقد قال العلائي في يعقوب بن عصيدة بن عياض بن نهشل عن أبيه عياض بن نهشل عن جده حسان أن أمه وفدت إلى النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - الحديث، فقال: «وهذا السند أعرابي لا يعرف حال رواته» (٦/٣٠٩) «لسان الميزان»، ولما سئل الدارقطني عن جميل بن حماد عن عصمة بن زامل عن أبيه عن أبي هريرة فقال: «إسناد بدوى يخرج اعتباراً» (٢/١٣٦) و (٤/١٦٩) «لسان الميزان». ونحوه قولهم: «فلان محله محل الأعراب» قاله أبو حاتم في دهثم بن قران العكلي (٣/٢١٣) «تهذيب التهذيب»، وانظر «الجرح والتعديل» (٣/٤٤٤) وسأل الأجرى أبا داود

عن غالب بن حجرة التميمي العنبري فقال: «أعراني تريد أن تحتج به أى شيء عنده؟» (٢٤٢/٨) «تهذيب التهذيب»، والذي يظهر من خلال هذه التراجم وغيرها أن من قيل فيه ذلك فإنه مُضَعَّف من قبل حفظه لأن الأعراب لا يشتغلون بتحصيل العلم ومن هنا يأتي في حديثهم الوهم والغلط، والله أعلم.

○ قولهم: «فلان في حديثه صنعة» قاله أبو حاتم في حديث بن معاوية بن الرحيل بعد أن قال: «محل حديثه الصدق» (٣١١/٣) «الجرح والتعديل»، وقاله في دراج بن سمعان أبا السمع (٤٤٢/٣) وقال في روح بن عبد الواحد الحراني: «ليس بالمتقن روى أحاديث فيها صنعة، وقال: شيخ» (٤٩٩/٣) وقاله في سعيد بن طالب أبا غيلان (٨٨/٤) من «الجرح والتعديل»، قال العلامة المعلمي اليماني رحمه الله: «يعنى أنه يتصرف فيه ولا يأتي به على وجهه.....» اهـ

○ وقولهم: «فلان في حديثه مناكير ويحيل على من لا يحتمل» واعلم أن الحديث إذا كان فيه نكارة في إسناده أو في متنه أو فيهما فإن الطريق العلمى لمعرفة من تكون العهدة عليه في ذلك هو جمع الروايات، فإن كان في السند أحد الضعفاء حملت العهدة عليه لأنه مظنة ذلك، أو كان في السند أحد المدلسين وإن لم يكن ضعيفاً، فإذا وجد في السند ضعيفان حمل على أشدهما ضعفاً، فإن كانا سواء فينظر في حديث كل واحد منهما عن شيوخه الآخرين أو تلامذته الآخرين ليعرف هل توبع على هذا المنكر فيفلت من العهدة ويحملها شيخه أو تفرد به فتكون العهدة عليه، أما إذا كان الراوى يروى المناكير ثم يحيل على ثقات أى ليسوا بأهل لأن نحملهم هذه المناكير فمعنى ذلك أنه هو المسئول عنها، والله أعلم.

○ قولهم: «فلان صبي أو طفل» معناه أنه لم ترسخ قدمه في هذا الشأن أو أنه حديث عهد بالطلب فهو قليل الضبط، انظر «ضعفاء العقيلي» (١٣١/١) وما قيل في إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق السبيعي.

○ قولهم: «فلان لا يضبط الإسناد أو لا يقيم الإسناد» قاله أبو كامل في نجيح أبا معشر المديني (٣٠٨/٤) وقال فيه أحمد: «حديثه عندي مضطرب

لا يقيم الإسناد ولكن أكتب حديثه وأعتبر به» كما في «ضعفاء العقيلي» وكما في (٤٣٧/٧) «النبلاء».

○ وقولهم: «فلان لم يكن يحفظ أو لم يكن له حفظ» والجرح بهذا محمول على أنه يحدث من حفظه لا من كتابه، والله أعلم.

○ وقول شعبة حين سئل عن هشام بن حسان: فقال: «خل وزيت» وقد سبق جوابه لما سئل عن ابن عون فقال: «سمن وعسل»، والظاهر أن قوله: «خل وزيت» أنه ليس بالمترك ولا بالثبث وقد جاء في «ثقات ابن حبان»، قال الخليل بن أحمد: «إن لم يكن لك لحم، كفاك خل وزيت، وإن لم يكن ذا وهذا فكسرة» وبيت تظل فيه وتأوى حتى يبيحك موتك هذا..... كفاك فلن يغرك «ليت» (٢٣٠/٨). راجع ترجمة هشام في «الميزان» لتعرف رأى شعبة في هشام بن حسان (٢٩٦/٤).

○ ومن ذلك قولهم: «فلان مستضعف أو كان مستضعفاً» قاله ابن القطان في عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، وقال: وأحاديثه تدل على حاله، قال الذهبي: «قلت: ما هو بمستضعف ولا بضعيف نعم ولا هو في الثقة كالزهرى وذويه» (٢٨٢/٣) «الميزان».

○ وقولهم: «سكتوا عنه» وقد فرق الأخ عدا ب الحمش في رسالته «رواة الحديث.....» بين قولهم: «سكتوا عنه» و«سكتوا عليه»، مع إشارته إلى أن الحافظ سوى بينهما في «نكتته على ابن الصلاح» ثم استدلل على التفرقة بأن النقاد وخاصة البخارى استعمل قوله «سكتوا عنه» فيمن ترك حديثه بخلاف «سكتوا عليه» اهـ (ص ١٠). قلت: والذي يظهر صحة إطلاق اللفظين على من لم يُتَكَلَّم فيه بجرح أو تعديل كما نص عليه الحافظ الذهبي في «الموقظة» ونص عليه الحافظ ابن حجر في «النكت» وتلميذه السخاوى في «فتح المغيث» وأما استدلاله بأن البخارى استعمل قولهم: «سكتوا عنه» فيمن ترك حديثه فلا يلزم منه صحة ما قال، بل الظاهر منه أن قولهم: «سكتوا عنه» جرح خفيف ولكن البخارى لطيف العبارة

في التجريح فاستعمل عبارة خفيفة الجرح في موضع الجرح الشديد.

○ وقولهم: «فلان لا يستقيم حديثه ولا يحتاج به» أى لا اضطرابه، واللفظ قاله الدارقطني في حميد بن على العقيلي (ص ٢٣) من «سؤالات البرقاني للدارقطني».

○ وقولهم: «فلان ليس حديثه ثيراً ولا يحتاج به» قاله الدارقطني في طليق بن محمد (ص ٣٨) من «سؤالات البرقاني» ونحوه: «ليس حديثه بالمضيء» إن كان سببه الوهم والخطأ، ولكن قد يكون سببه الجهالة فقد قال ابن معين في يونس ابن مسلم: «ما أعرفه»، فقال ابن عدى: «وهذا الذى قاله ما أقرب مما قال فإنه ليس له من الرواية ما له ضوء إلا الشيء اليسير» (٢٦٣٦/٧) «الكامل».

○ ونحوه قولهم: «ليس لحديثه رونق ولا ضوء» كما قاله ابن عدى فيما رواه هشيم عن زكرياء بن أبى مریم (١٠٧٠/٣) «الكامل»، ورونق السيف: ماؤه وحسنه كما في «ترتيب القاموس» (٤١٧/٢).

ثم اعلم أن هذا اللفظ بمعنى قولهم: «ليس بذاك أو ليس بالحافظ» فحديثه ليس عليه النور الذى على حديث الثقات، غير أن ابن عدى استعمله في بعض المواضع بمعنى الجرح الشديد انظر ترجمة بشير بن زاذان (٤٥٣/٢) «الكامل» وكذا قوله في مهدي بن هلال (٢٤٥٩/٦) «الكامل». واستعمل هذا اللفظ الجوزجاني فقال في ابن طيعة: «لا نور على حديثه»، وبين ابن حبان سبب ذلك فقال: «كان صالحاً لكنه كان يدلّس عن الضعفاء» (٤٧٧/٢، ٤٨٢) «الميزان» والله أعلم.

○ قولهم: «فلان ليس هو ممن يكذب بمرة هو وسط» قاله أبو زرعة في إسماعيل بن مجالد الكوفي (٢٤٦/٦) «تاريخ بغداد»، وانظر «الجرح والتعديل» (٢٠٠/٢).

○ وقولهم: «فلان ليس حديثه بذاك الجائر» قاله ابن معين في عبد الله بن عبد الله بن أويس، وقال مرة: «صدوق وليس بحجة»، وقال مرة: «ضعيف الحديث» (٧/١٠ - ٨) «تاريخ بغداد»، وقال مرة في فليح بن سليمان العدوي: «ليس بالقوى»، وقال مرة: «ضعيف»، وقال مرة: «ليس حديثه بذاك الجائر» (٢٢٤/١) «تذكرة الحفاظ».

○ وقولهم: «نفق فلان أو نفق حديث فلان» أى أن الناس أخذوا عنه وراج حديثه بينهم وليس هو بهذه المنزلة، وقد سئل جرير عن قابوس بن أوى ظبيان الجنبى؟ فقال: «نفق قابوس»، وسئل مرة أخرى عن بعض حديثه فقال: «نفق قابوس نفق قابوس»، وقال مرة: «لم يكن قابوس من الثقة الجيد». كذا في «ضعفاء العقيلي» (٤٨٩/٣) وفي «الميزان» عن أحمد: «لم يكن من النقد الجيد» بنون وقاف انظر (٣٦٧/٣) ونحوه قولهم: «جرى حديث فلان» والله أعلم.

○ ومن ذلك قولهم: «فلان متمسك أو متمسك الحديث» وقد ورد هذا اللفظ في عدة تراجم يظهر من مجموعها أن من قيل فيه ذلك فهو ليس بالقوى ولا بالساقط بل يكتب حديثه ولا يحتج به، فقد قال ابن عدى في أبان بن يزيد العطار: «حسن الحديث متمسك يكتب حديثه» (١٠٢/١) «تهذيب التهذيب» وانظر «الكامل» (٣٨٢/١) «وحسن الحديث» هنا ليس معناه أن يحتج به كما سياتى، وقول الجوزجاني في أبى بكر عبد الله بن أبى مريم الغساني: «ليس بالقوى في الحديث وهو متمسك» (ص ١٧٢) «أحوال الرجال»، وقول ابن عدى في فطر بن خليفة: «متمسك وأرجو أنه لا بأس به وهو ممن يكتب حديثه» (٢٠٥٧/٦) «الكامل»، وقد يأتى هذا اللفظ فيمن يحتج به ولكن إذا وجدت قرينة، وقد ذكر الذهبى في كتابه «العبر» ترجمة سلطان الدولة أبى شجاع بن بهاء الدولة أبى نصر صاحب العراق وفارس..... وكانت دولته ضعيفة متمسكة (٢٢٣/٢).

○ وقولهم: «فلان ثقة شبه الضعيف» أى أنه ثقة في دينه ولكنه فيه ضعف من قبل حفظه، وقوله: «شبه الضعيف» أخف في الجرح من قوله «ضعيف» كما

هو ظاهر، وهذا اللفظ قاله أبو داود في داود بن الحبر أنى سليمان الطائي انظر
«تاريخ بغداد» (٣٦٠/٨ - ٣٦٢) لتعرف بقية أقوال الأئمة فيه، والله أعلم.

* * *

□ المرتبة الثالثة: من مراتب التجريح □

عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح رحمهم الله: «ضعيف الحديث».
وذكر العراقي في «ألفيته»: «ضعيف ومنكر الحديث ومضطرب الحديث
رواه وضعفه».

وعند الحافظ ابن حجر: «ضعيف» كما في «التقريب»، وهو من لم يوجد
فيه توثيق لمعتبر ووجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يفسر.

وعند السخاوي: «منكر الحديث وحديثه منكر وله ما ينكر وله مناكير
رواه ومضطرب الحديث وضعفه».

وعند السيوطي: «مضطرب الحديث ولا يحتاج به ومجهول».

وقد فرق ابن الصلاح بين قولهم: «فيه ضعف وفي حديثه ضعف» وبين
قولهم: «ضعيف» فجعل الثاني أشد في الجرح وهو ظاهر. وتعريف «الضعيف»
للحافظ ابن حجر لا يخلو من إشكال، فكم من ضعيف قد اختلفوا فيه وترجح
قول المرحلين وفيه توثيق لمعتبر لكن ترجح جانب الجرح، والله أعلم.

وأما الألفاظ التي ذكرها السخاوي رحمه الله فلا يكاد ينقض عجبى من
جمعه رحمه الله بين «له ما ينكر وله مناكير» وبين «منكر الحديث وواه» في مرتبة
واحدة، فقولهم: «له ما ينكر وله مناكير» في المرتبة السابقة أو التي قبلها، وقولهم:
«منكر الحديث» محله هذه المرتبة، أما قولهم: «واهى الحديث» أو «واه» فسيأتي
إن شاء الله تعالى تفصيله في المرتبة الرابعة.

ومن ألفاظ هذه المرتبة:

○ قولهم: «فلان لا يترك أو لم يهدر أو لا يستحق الترك أو ليس حديثه
بالمتروك أو لا أقدم على تركه أو لا أعلم أحداً كف عنه» كما في ترجمة إسماعيل بن

عياش (٣٢٤/١) «تهذيب التهذيب» أو «لا يسقط حديثه» كما قاله يحيى بن سعيد في عبد الرحمن بن زياد الأفریقی (١٥٩٠/٤) «الكامل»، وهذه الألفاظ معناها أن الراوى ضعيف لكن لم يصل إلى درجة السقوط والترك. ونحوه: «لم يتبين لى طرحه أو لا يبلغ به الترك» كما قاله أبو حاتم في بكر بن خنيس (٣٨٤/٢) «الجرح والتعديل» أو «ما أقربه أن يترك» فهذا اللفظ معناه أنه لم يترك بعد، وإن كان أبو حاتم قاله في جنادة بن سلم العامرى ثم زاد: «عمد إلى أحاديث موسى بن عقبة فحدث بها عن عبيد الله بن عمر» (٤٢٤/١) «الميزان» وفي «الجرح والتعديل»: «ضعيف الحديث ما أقربه من أن يترك حديثه»، وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث» (٥١٦/٢).

○ وقولهم: «فلان يكتب حديث ولا يحتج به» أى أنه لا يترك حديثه ولكن لا يحتج به بمفرده وذلك لضعفه.

○ وقولهم: «فلان يخطئ في الإسناد» أى يضطرب فيه وذلك لقلة ضبطه، ونحوه: «فلان إذا جاء الآثار شوش» أى أنه عابد أو فقيه أو من المجاهدين في سبيل الله لكن إذا جاء التحديث اضطراب. قال أبو حاتم في حماد بن أبى سليمان: «هو صدوق ولا يحتج بحديثه هو مستقيم في الفقه وإذا جاء الآثار شوش» (١٤٧/٣ - ١٤٨) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «فلان ليس بالقوى ولا بالمتروك أو ليس بالقوى ولا بالساقط أو ليس بذاك الساقط وإلى الضعف ما هو» أى هو أقرب إلى الضعف منه إلى السقوط: «أو ليس بمتروك أو ليس بحجة أو حديثه فيه ما فيه» أى أنه يخطئ كثيراً، وهذا اللفظ قاله ابن عدى في حيّان بن يسار الكلانى البصرى (٤٤٩/١) وانظر «الكامل» (٨٣٠/٢).

○ وقولهم: «فلان يُحتمل حديثه أو مُحتمل أو يُحمل حديثه أو مُحتمل رواياته أو ما في حديثه إلا ما يُحتمل أو لم أر في حديثه إلا ما يُحتمل» وهذا كله معناه أن الراوى له روايات منكراً لكنها لم تصل إلى حد البواطيل الفاحشة

أو لم تكثر في حديثه وتغلب على روايته ، ففي «كامل ابن عدى» ترجمة جرير بن أيوب البجلي الكوفي قال ابن عدى: «لم أر في حديثه إلا ما يحتمل وليس له حديث منكر جاوز الحد» (٥٤٨/٢). وقد قال البخارى في شعبة بن دينار الهاشمى مولى ابن عباس: «يحتمل منه»، وهو الذى قال فيه مالك: «ليس بثقة»، انظر (٣٤٧/٤) «تهذيب التهذيب»، ونحو هذه الألفاظ قولهم: «فلان ليس حديثه بالمنكر جداً أو ما رأينا له منكراً جاوز الحد».

○ وقولهم: «فلان في حديثه خلل كثير أو كثير الخطأ أو كثير الوهم». واعلم أن الخطأ إذا كثر في حديث الراوى ولم يكن هو الغالب على حديثه قالوا فيه: «كثير الخطأ» أو «ضعيف» أما إذا كثر في حديثه وغلب على حديثه فإنهم يقولون: «ليس بشيء» أو «مطرح» أو «متروك»، والدارقطنى رحمه الله يكثر من قوله: «فلان كثير الخطأ يعتبر به» أو «كثير الخطأ يخرج حديثه»، والمعيار في هذا هو غلبة الخطأ على الصواب، والمسألة اجتهادية وترجع إلى حال كل راو على حدة فقد يخطئ أحدهم في خمسين حديثاً ولا يضره لأنه معه الآلاف من الأحاديث المستقيمة، وقد يخطئ أحدهم في حديث واحد فيضره لأنه ليس معه إلا هذا الحديث، ومن جهة أخرى ينظر إلى نوع الخطأ إن كان فاحشاً فله حكم، أو كان غير ذلك فله حكم آخر، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان قليل الضبط للحديث يهمل وهماً» قاله العقيلي في عصمة بن المتوكل (٦٨/٣) «الميزان» وانظر «ضعفاء العقيلي» (٣٤٠/٣).

○ وقولهم: «فلان لا يجوز الاحتجاج به إلا عند الوفاق» أى إذا توبع وإلا فهو ضعيف، وأما قولهم: «فلان لا يجوز الاحتجاج به» فهو أشد في الجرح من قولهم: «فلان لا يحتج به» كما سيأتى إن شاء الله.

○ وقولهم: «فلان منكر الحديث يهمل كثيراً» أو «منكر الحديث مظلم الرواية» إن كان سبب ذلك الخطأ وكثرته فمحلله هنا - على التفاصيل السابقة - وإن كان ذلك بسبب الجهالة ففيه تفصيل.

تنبيه:

الكثير من أهل العلم على أن من قيل فيه «منكر الحديث» فهو ممن يصلح للشواهد والمتابعات، وقد سبق في ذلك قول العراقي والسخاوى والسيوطى وقد ذكر الذهبى ذلك، فقد قال العراقي: «كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوى لأنه روى حديثاً واحداً»، وسبقه إلى هذا الذهبى، وقال السخاوى: «وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء»، وابن دقيق العيد يرى أن الوصف «بمنكر الحديث» وصف للرجل يستحق به الترك لحديثه لأنه يقتضى الديمومة، وقد سبق أن البخارى لطيف العبارة في التجريح وهو يقول: «منكر الحديث» على من لا تحل الرواية عنه، فلو كان هذا اللفظ بمفرده شديد الجرح ولا يصلح من وصف به في الشواهد والمتابعات فما وجه تخصيص البخارى بأنه لطيف العبارة؟ وقد ذكر أبو حاتم في «الجرح والتعديل» تراجم كثيرة وصفها بهذا الوصف مع قوله: «يكتب حديثه» بل وقد قال ذلك فيمن وصفه بأنه منكر الحديث جداً في بعض المواضع، نعم له بعض المواضع ذكر كلمة «منكر الحديث» على من لا يكتب حديثه، ولهذه المسألة مزيد بيان في الفصول القادمة إن شاء الله.

تنبيه آخر:

أطلق التهانوى بأن المتقدمين يطلقون النكارة على مجرد التفرد وقيده اللكنوى رحمه الله بالأغلب وهو أدق من قول التهانوى وإن لم يسلم من تأمل، كيف والبخارى يطلقه على من لا تحل الرواية عنه؟ وأبو حاتم وغيره من الأئمة يطلقه على سبيل الجرح، نعم قد عرف عن بعضهم أنه يقوله بمعنى التفرد ولكن مع ذلك تجد هؤلاء يطلقونه بمعنى الجرح كما سيأتى ومن نظر في كتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد رحمه الله علم أنه يطلق لفظ النكارة كثيراً بمعنى الجرح، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان حديثه ليس بالمعروف» وهذا أحسن حالاً ممن قالوا فيه «منكر الحديث»، لأن نفي كون الحديث معروفاً لا يلزم منه ثبوت النكارة،

وقد عُلِمَ أن الحديث المنكر عكسه المعروف كما أن الحديث الشاذ عكسه المحفوظ، وقد قال البخارى فى أيوب بن واقد الكوفى: «حديثه ليس بالمعروف منكر الحديث» (٤١٥/١). «تهذيب التهذيب»، وانظر «التاريخ الكبير» للبخارى (٤٢٦/١)، والبخارى له مصطلح خاص فى هذا غير أنى ذكرته شاهداً لما سبق ذكره من أن هذا اللفظ بمعنى «منكر الحديث» على أقصى أحواله، والله أعلم. ○ وقولهم: «فلان فى حديثه وهاء أو فى حديثه وهى» قاله أبو زرعة فى الوليد بن عبد الله بن أبى ثور (٣/٩) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «فلان لا تقوم بمثله الحجة ولكن يكتب حديثه».

○ وقولهم: «فلان ضعيف لا يكذب - وفلان ضعيف أرجو أنه لا يكذب - وفلان ضعيف ما أعلم أنه يكذب» فهذه الألفاظ تدرج من الأخف جرحاً إلى الأشد، فالأول نفى للكذب على سبيل الجزم والثانى رجاء بنفى الكذب ولا يلزم من الرجاء التحقيق والثالث عدم العلم فقط ولا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء فضلاً عن التحقيق، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان يهيم ولا يعلم أو يخطئ ولا يفهم» ما لم يكثر هذا منه أو يفحش، وابن حبان رحمه الله يكثر من ذلك، فى كتابه «المجروحين» ولكن ينبغى للباحث أن يتأمل فى كلامه فقد يُفجّع القول من الراوى ومع ذلك يقول: لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد أو إن اعتبر به معتبر فلا بأس بذلك أو يُحتج به إذا وافق الثقات..... الخ.

○ وقولهم: «فلان لا يُعَوَّل عليه أو لا يُعتمد عليه أو لا يُتكل عليه أو ممن لا يُحتج بنقله».

○ وقولهم: «فلان يكتب من حديثه الرقاق أو لا بأس به فى أحاديث الرقاق أو يكتب عنه فى الفضائل والرقاق أو ليس بحجة فى الأحكام أو ليس بحجة فى الأحكام والسنن أو اسمعوا منه ما كان فى ثواب ولا تسمعوا منه ما

كان في سنة». وهذا اللفظ قاله ابن عيينة في بقية بن الوليد (٤٧٤/١)
«تهذيب التهذيب».

○ ونحو ذلك قول الذهبي في ليث بن أبي سليم بعد أن ذكر تضعيفهم له فقال: «بعض الأئمة يحسن لليث ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن؛ بل عداة في مرتبة الضعيف المقارب فيروى له في الشواهد والاعتبار وفي الرغائب والفضائل أما الواجبات فلا». اهـ (١٨٤/٦) «النبلاء».

○ وقولهم: «فلان لم يكن نافقاً» هذا إن كان نسبة الضعف، أما إن كان سببه البدعة أو نزول الإسناد فأمر آخر.

○ ونحوه قول ابن معين في زيد العمى: «لا يجوز حديث زيد العمى» فقال ابن حبان: «كان يحیی يُمرّض القول فيه، وهو عندی لا يجوز الاحتجاج بخبره ولا كتابة حديثه إلا للاعتبار» (٣٠٩/١) «المجروحين» فتأمل كيف عبر عن قول يحیی بأنه يمرض القول فيه أما هو فقد طحنه، والله المستعان.

○ وقولهم: «فلان يحدث عنه من لا ينظر في الرجال أو لا يصبر في الرجال» فهذا يدل على أنه ضعيف وأهل النقد والتحري لا يروون عنه، وقد قال الفلاس في إسماعيل بن مسلم المكي: «كان ضعيفاً في الحديث يهم فيه وكان صدوقاً يكثر الغلط يحدث عنه من لا ينظر في الرجال»، وقال غيره: «ضعيف لا يترك» (٣٣٢/١) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «فلان ثقيل» وهذا لضعفه، فقد قال معمر لأيوب السخيتاني: «لَمْ لَمْ تسمع من طاوس؟ قال: جئت وهو بين ثقلين عبد الكريم بن أبي المخارق وليث» (٢١٠٦/٦) «الكامل»، وقد يكون ذلك للبدعة كما قال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي فذكر بن بشر بن السري فقال: كان سفيان الثوري يستثقله، قلت له: فيم ذا؟ قال: سألت سفيان عن شيء، قلت له: عن أي شيء سأله؟ قال: عن ولدان عن أطفال المشركين، فقال له سفيان: ما أنت وذا يا صبي، قال: فكان يختلف إلى سفيان شبه المختفي». كما في «ضعفاء العقيل» (١٤٣/١) والرجل قال فيه

العقيلي: «هو في الحديث مستقيم وكان جهمياً يتكلم في القرآن وهو صاحب مواعظ»، وفي «ميزان الاعتدال» قال فيه ابن معين: «ثقة»، وقال أحمد: «كان متقناً للحديث عجباً»، وقال أبو حاتم: «ثبت صالح»، وقال الذهبي: «وأما التجهيم فقد رجع عنه وحديثه ففى الكتب الستة» (٣١٨/١).

○ وقولهم: «فلان أحاديثه ليست نقية» إن كان ذلك بسبب الضعف في حفظه، أما إن كان بسبب التدليس فأمر آخر وقد قال أبو مسهر في بقية بن الوليد: «أحاديث بقية ليست نقية فكن منها على نقية»، (٤٧٦/١) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «فلان يكتب حديثه زحفاً أو لا يكتب حديثه إلا زحفاً» أطلق هذا أبو حاتم رحمه الله في حمزة بن نجيح أى عمارة وقال: «هو ضعيف الحديث»، فقال ابنه: «يكتب حديثه؟» قال: «زحفاً»، فقال المحدث العلامة النقادة الشيخ المعلى اليماني رحمه الله: «يريد من أراد أن يتكلف الكتابة عنه فلا بأس كالذى يمشى زحفاً، قال: وقد استعمل أبو حاتم هذه الكلمة في غير موضع، انظر ترجمة خالد بن إياس وداود بن عطاء» اهـ (٢١٦/٣) «الجرح والتعديل» مع الحاشية.

○ قولهم: «فلان كان فسلاً» جاء في «لسان العرب»: «والفسل: الرذل النذل الذى لا مروءة له ولا جلد والجمع أفسل وفسول وفسال وفسل..... وقالوا فسلاء وهذا نادر.....» وقال أبو عمرو: الفسل الرجل الأحمق، ويقال: أفسل فلان على فلان متاعه إذا أردله، وأفسل عليه دراهمه إذا زيفها وهى دراهم فسول..... والفسل الردى الرذل من كل شيء» (٣٣/١٤) (ط مصورة عن طبعة بولاق) واللفظ قاله شعبة في سيف بن وهب التميمي (٢٩٨/٤) «تهذيب التهذيب»، وقاله في ميمون أى عبد الله مولى عبد الرحمن بن سمرة (١٨٥/٤) «ضعفاء العقيلي».

○ وقولهم: «فلان أحاديثه لا تشبه أحاديث الناس» أى لكثرة الأخطاء

والاضطراب فيها، واللفظ قاله الجوزجاني في شهر بن حوشب (ص ٩٦) «أحوال الرجال» ونحوه: «فلان أحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات» فقد يكون سبب ذلك أنه روى ما لم يتابع عليه لوهمه وسوء حفظه، أو لروايته عن كل أحد أو يأتي عن الثقات بمناكير على سبيل التدليس انظر «الكامل» ترجمة علي بن زيد الصدائي (١٨٥٤/٥) وقد يستعمل ذلك في الجرح الشديد كما يستعمله ابن حبان في كتابه «المجروحين» كثيراً كما في «الكامل» (٢١٥٦/٦) ترجمة محمد بن حجاج اللخمي صاحب الهريسة.

○ وقولهم: «فلان كأن أحاديثه نسيان» أى لكثرة الوهم والمخالفة والاضطراب، قال ابن عدى في عبد الله بن لهيعة: «حديثه كأنه نسيان وهو ممن يكتب حديثه» (٣٧٩/٥) «تهذيب التهذيب» والذي في «الكامل»: «..... وحديثه حسن كأنه يستبان عن من روى عنه وهو ممن يكتب حديثه» (١٤٧٢/٤). وهل نحوه قول ابن غير مضعفاً ليحيى بن يمان: «كأن أحاديثه خيال» (٣٢٧/١) «الجرح والتعديل»؟ محتمل، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ممن لا يحتاج بحديثه ولا يتدين به» ظهر لى أولاً أن هذا جرح شديد، وساعد على هذا أن ابن عدى قال في شهر بن حوشب: «لا يحتاج بحديثه ولا يتدين به»، مع قوله: «عامة ما يرويه من الحديث فيه من الإنكار ما فيه»، وهو يقول هذا كثيراً في الجرح الشديد كما يظهر لمن نظر في «الكامل»، لكن وقفت على قول ابن عدى نفسه في أحمد بن الفرّج بن سليمان أبى عتبة الكندي: «ليس ممن يحتاج بحديثه أو يتدين به إلا أنه يكتب حديثه» (١٩٣/١) «الكامل» فظهر أن معنى قوله: «لا يتدين به» بضم المثناة التحتية أى لا يعمل بما فيه من أحكام، يؤيد هذا ما ذكره السيوطى في «التدريب» أن البيهقى روى عن الأوزاعى في «المدخل» قال: «في العرض يقول قرأت وقرء وفي المناولة يتدين به ولا يحدث». اهـ أى يعمل بها ولا تروى. وأما قولهم في ابن عقدة: «لا يتدين بالحديث» بفتح المثناة التحتية فله معنى آخر سيأتى إن شاء الله.

○ وقولهم: «فلان لم يكن من القريتين بعظيم» الظاهر لى أنه بمعنى «ليس بالقوى ولا بالساقط» قال أبو سلمة: «حدثنا عبد الله بن المثني الأنصارى ولم يكن من القريتين بعظيم وكان ضعيفاً منكر الحديث» (٣٠٤/٢) «ضعفاء العقيلي»، وفي «ثقات العجلي» ترجمة عمرو بن قيس الملائي: «.....متعب.....قال لرقية إيش عندك؟ قالت له رقية: والله ما أنت من القريتين بعظيم وما مكانك من الحاقة بمهجور، قال: فضحك» (ص ٣٦٩) وفي «النبلاء» ترجمة الأعمش قال الأعمش: «دخل على إبراهيم يعودنى فقال: أما أنت فتعرف فى منزلة أنه ليس من القريتين بعظيم» (٢٣٠/٦) وهذا اللفظ مذكور أيضاً فى مقدمة «الكامل»، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ليس حديثه بمستقيم» أى مضطرب «وفلان حديثه أو روايته تدل على ضعفه أو تدل على أنه ضعيف وفلان ضعيف لم يدفع» أى لم يدفع عن الصدق وهو صندوق لكن الأخطاء فى حديثه كثيرة من جهة الوهم لا التعمد.

○ وقولهم: «ليس فلان مثل غيره فى الضعف».

قال عبد الرحمن بن مهدى: «حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن زياد الأفريقى وهو مليح الحديث ليس مثل غيره فى الضعف» (١٧٤/٦) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «فلان تكثر غرائب أو غرائب حديثه» وهذا اللفظ قد يكون مدحاً رفيعاً إذا كان صاحب الغرائب ثقة متقناً رحالاً، وقد يكون جرحاً بمعنى أنه يسرق الحديث إذا لم يكن ثقة رحالاً، وقد يكون ضعفاً خفيفاً إذا كان صاحب الغرائب سىء الحفظ وهذا هو المقصود هنا، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان كان رفاعاً أو كان من الرفاعين» فقد قال شعبة فى عدى بن ثابت الأنصارى الكوفى: «كان من الرفاعين» (١٦٥/٧ - ١٦٦) «تهذيب التهذيب» وقال أيضاً فى يزيد بن أبى زياد: «كان رفاعاً» (٢٧٢٩/٧) «الكامل»، وهذا اللفظ معناه أنه يرفع الموقوفات أو يسند المرسلات على سبيل الوهم، وقد جاء فى «أحوال الرجال» ترجمة إبراهيم بن مسلم الهجرى بلفظ:

«رقاع» بالقاف (ص ٩١) والظاهر أنه تصحيف لأن الحافظ بين قول شعبة فقال: «لئن الحديث رفع موقوفات»، ونحوه قول الحميدى: «قال سفيان: كان إبراهيم بن مسلم المهجرى رفاعاً وكان يرفع عامة هذه الأحاديث.....» (٦٦/١) «ضعفاء العقيل».

○ وقولهم: «كان فلان نسياً». قال شعبة: «حدثنا عطاء بن السائب وكان نسياً» (٢٠٥/٧) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «فلان لم يقنع الناس بحديثه» إذا كان بمعنى أنهم لا يكتفون بحديثه بل لابد من متابع له فهذا محله، أما إذا كان بمعنى أنهم لم يثقوا فى حديثه كقولهم: «غير مقنع» أى غير ثقة فهو جرح شديد، والقناعة عرفت على الوجهين وإن كان الأجود الوجه الأخير وهو أنه غير ثقة أو لا يوثق به وبحديثه، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «فلان كتب عنه بعض أصحابنا» هذا يدل على أنه ليس بالمتروك فقد جاء فى ترجمة محمد بن مروان بن قدامة العقيل، قال أحمد: «رأيتُه وحدث بأحاديث وأنا شاهد لم أكتبها تركها على عمد وكتب بعض أصحابنا عنه فقال ابنه: كأنه ضعفه (٤٣٥/٩ - ٤٣٦) «تهذيب التهذيب» فلو كان أحمد يقصد أن الرجل متروك بالمرّة لما قال ابنه: «كأنه ضعفه»، وإن كان كلام أحمد ظاهره الجرح الشديد لكن ابنه شاهد عدل ولم يفهم منه الجرح الشديد، والله أعلم.

وإن كان من المحتمل أن يقال: هذا اللفظ بمفرده لا يدل إلا على رفع جهالة العين وأما مجرد الكتابة فلا يدل على توثيق أو تجريح فالراوى يكتب حديثه لعدة أوجه كما سبق، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان يؤخذ من حديثه المعروف» أى ما وافق الثقات لا ما انفرد فيه أو خالف، وقد قال أبو حاتم وأبو داود فى مدرك بن سعد: «لا بأس به يؤخذ من حديثه المعروف» (٨٠/١٠) «تهذيب التهذيب»، فقولهما: «لا بأس به» أى فى دينه. ونحوه: «فلان ليس به بأس إذا جاءك بشيء تعرفه» قاله يحيى بن

سعيد في عبد المؤمن بن أبي شراعة الجلاب (٦/٦٥) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «فلان أحاديثه يحمل بعضها بعضاً» قاله ابن عدى في مرزوق بن أبي الهذيل الثقفي وزاد: «ويكتب حديثه» (١٠/٨٦) «تهذيب التهذيب» وانظر «الكامل» (٦/٢٤٣٨) وهذا معناه أنه روى أحاديث معروفة وأحاديث منكورة ولم تغلب النكارة على حديثه فهي تحمل بعضها ولا تترك، ونحوه قول أحمد في ابن لهيعة: «ما حديث ابن لهيعة بحجة وإلى لأكتبه أعتبر به وهو يقوى بعضه بعضاً» (٨/١٦) «النبلاء» و(٥/٣٧٥) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «فلان ليس من أهل الثبوت في الرواية ولا يحتاج به».

○ وقولهم: «فلان من حمالة الخطب» جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة النضر بن منصور قال عثمان بن سعيد: «قلت ليحيى بن معين: النضر بن منصور الغزي يروى عن ابن أبي معشر عن أبي الجنوب عن علي رضي الله عنه من هؤلاء؟ قال: أولاء حمالة الخطب» قال أبو محمد وهو عبد الرحمن بن أبي حاتم: «يعني أنهم ضعفاء» (٨/٤٧٩) والرجل ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: «ضعيف» والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان يكتب حديثه على المجاز» أي لا على وجه الاحتجاج، والعمل به، ولكن على وجه النظر فيه للاعتبار، والكتابة حينئذ ليست على الحقيقة لأنه إذا لم يوجد له متابع على هذا الحديث ترك، وقد قال أبو حاتم في محمد بن أبان بن صالح القرشي: «ليس هو بقوى الحديث يكتب حديثه على المجاز ولا يحتاج به».

○ وقولهم: «فلان صحفي» وهذا يقال فيمن أخذ علمه من بطون الكتب ولم يأخذه من أفواه أهل العلم، ووجه الجرح بهذا أنه يتصحف عليه الأسماء والألفاظ ويحفظها على غير وجهها وقد يخطئ أخطاء فاحشة، وقد قال الذهبي في عبد الملك بن حبيب القرطبي: «كثير الوهم صحفي»، أما إذا قيل: «صحفي لا يدرى ما الحديث أو لا يدرى الحديث» فهو جرح شديد في المرتبة الرابعة

من مراتب التجريح، غير أنهم قد يقولون: «فلان صحفى» على من لا يحفظ كغيره من المشاهير فقد قال يزيد بن هارون: «لَمَّا حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِحَدِيثِ الْمَقْدَامِ أَيْ كَرِيمَةٍ فِي حَقِّ الضَّعِيفِ، فَقَالَ شُعْبَةُ: فَيَكُمُ أَحَدُ سَمْعِهِ مِنْ حَرِيرِ بْنِ عَثْمَانَ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنَا، قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ، قَالَ: قُلْتُ: لَا أَحْفَظُهُ، قَالَ: صَحْفِيُّونَ؟ فَضَحَكَ يَزِيدُ» (١٧٤/١) «الجرح والتعديل» وهذا على سبيل المزاح وإلا فيزيد رحمه الله إمام حافظ. وهذا اللفظ قد يرد في الجرح الشديد بمعنى أن الراوى ليس بشيء، وقد قال شعبة: «قال لى أيوب: لا ترو عن خلاص - أى ابن عمرو الهجرى - فإنه صحفى» (١٤١/١) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد.

○ وقولهم: «لم يمنع أبو زرعة مثلاً من قراءة حديث فلان» أى أنه ليس بمترك عنده، قال ابن أبى حاتم: «سئل أبو زرعة عن بشير بن ميمون أبى صفى الواسطى؟ فقال: ضعيف الحديث ولم يمنع من قراءة حديثه» (٣٧٩/٢) «الجرح والتعديل»، وهذا يدل على أنه ليس بمترك عند أبى زرعة، يدلُّك على هذا قول ابن أبى حاتم فى بشير بن مهران الخذاء: «سمع منه أبى وترك حديثه وأمرنى ألا أقرأ عليه حديثه» (٣٧٩/٢) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «فلان لا يسكن القلب عليه» أى أن القلب مضطرب من رواياته المضطربة والمختلفة بالفاء. وسئل أبو حاتم عن بكار بن محمد بن عبد الله بن محمد بن سيرين فدفعه وقال: «لا يسكن القلب عليه، مضطرب» (٤١٠/٢) «الجرح والتعديل»، أما إذا قصد الطعن فى صدقه بهذا اللفظ فهو أشد جرحاً ومنزلته أردأ من هذه المنزلة، وقد قال ابن أبى حاتم: «سألت أبا زرعة عن يعقوب بن حميد بن كاسب فحرك رأسه، قلت: كان صدوقاً؟ قال: لهذا شروط»، وقال فى حديث رواه يعقوب: «قلبى لا يسكن على ابن كاسب» (٢٠٦/٩) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «فلان ضعيف يهولنى كثرة ما يستند» أى من الموقوفات والمرسلات، قاله أبو حاتم فى عبد الرحمن بن عثمان بن إبراهيم (٢٦٤/٥) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «فلان ضعيف الحديث منكر الحديث» إذا قصد من هذا التفسير والبيان لا التأكيد فهو في هذه المنزلة، فقد قاله أبو حاتم في عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة وزاد: «يكتب حديثه» (٣٨٧/٥) «الجرح والتعديل»، وخالف ذلك في عبد الرزاق بن عمر الدمشقي فقال: «لا يكتب حديثه» (٣٩/٦) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «فلان في حديثه زيادة على حديث الناس» أى وقع ذلك في حديثه على سبيل الوهم ولم يكثر ولم يفحش أما إن كان على سبيل العمد أو فحش ذلك في حديثه فلا، واللفظ قاله أحمد في يونس بن أبى إسحاق السبيعي (٢٤٤/٩) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «فلان فرد المتون والأسانيد» قاله ابن عدى في أبي بن العباس بن سهل بن سعد الساعدي بعد أن قال: «يكتب حديثه» (٤١١/١) «الكامل» ونحوه: «فلان غريب الحديث ممن يكتب حديثه وفلان لا يتابع على أحاديثه فيعتبر به» كما في «سؤالات البرقاني للدارقطني» ترجمة سوار بن داود الصيرفي (ص ٣٥) وأما قولهم: «عامه حديثه إفرادات وغرائب» فغالباً ما يطلقه ابن عدى في الجرح الشديد لأن هذا يدل على أنه الغالب في حديثه، والراوى مهما كثرت أخطاؤه ما لم تغلب على حديثه فإنه يصلح في الشواهد والمتابعات، وقد قال ابن عدى في سيف بن محمد ابن أخت الثوري: «ولسيف أحاديث غير ما ذكرت يشبه بعضها بعضاً عن الثوري وغيره وعن كل من روى عنه سيف فإنه يأتي بما لا يتابعه عليه أحد وهو بين الضعف جداً» (١٢٧١/٣) «الكامل».

○ وقولهم: «فلان يشبه حديثه حديث الصالحين» وقد سبق أن الصالحين - من غير العلماء الأئمة - تشغلهم العبادة عن الضبط والإتقان، فيكثر في حديثهم الغلط وقد يصل بهم إلى الترك، وقد قال ابن عدى في كادح بن رجمة العمري: «..... ويشبه حديثه حديث الصالحين فإن أحاديثهم يقع فيها ما لا يتابعهم عليه أحد» (٢١٠٤/٦) «الكامل».

○ وقولهم: «فلان يُتكلم في حديثه ولكن لا مانع من حديثه» أى لا يترك مع ما فيه من كلام.

وقولهم: «فلان غيره خير منه» قاله ابن عينة في عمرو بن شعيب (٢٧٣/٣) «ضعفاء العقيلي»، وقال مرة: «حديثه عند الناس فيه شيء» (٤٩/٨) «تهذيب التهذيب»، ولكن هذا اللفظ قد يرد على سبيل الجرح الشديد والعبرة بالسياق والقرائن.

○ وقولهم: «فلان إسناده ليس بشيء» إن كان بمعنى مضطرب فمحله هنا، كما في ترجمة أبى معشر المدينى (٣٠٨/٤) «ضعفاء العقيلي»، وإن كان بمعنى أنه يروى عن كل أحد وليس من أهل التحرى فالقدح بهذا له شروط فقد فعله الثورى وقتادة وابن جريج وهم من الأئمة، ولكن يقدح فيمن لا يميز ولا يفهم، وإن كان بمعنى أنه لم يسمع من مشايخه وادعى سماع ما لم يسمع ولقاء من لم يلق فهذا طعن في العدالة ومنزلة أردأ من ذلك في الجرح، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ضعيف الركن» قاله مسلم في «التمييز» في جعفر بن برقان فقد قال: «..... فأما روايته عن الزهرى وعمرو بن دينار وسائر الرجال فهو فيها ضعيف الركن ردىء الحفظ في الرواية عنهم». اهـ من «شرح علل الترمذى» (ص ٣٤٣ - ٣٤٤).

○ وقول أحدهم: «أنا أقف في فلان لا يترك» قال الدارقطنى في على بن زيد بن جدعان: «أنا أقف فيه لا يترك عندى فيه لين». اهـ من «سؤالات البرقانى للدارقطنى» (ص ٥٢) ولكن الذى في «تهذيب التهذيب»: قال الدارقطنى: «أنا أقف فيه لا يزال عندى فيه لين» (٣٢٣/٧).

○ وقولهم: «فلان لا يُخرج عنه في الصحيح» قاله الدارقطنى في يزيد بن أبى زياد وزاد: «يخطئ كثيراً ويتلقن إذا لقن» (ص ٧٢) من «سؤالات البرقانى» وكذا قولهم: «لا أخباره في الصحيح» قاله الدارقطنى في إسماعيل بن عبد الله بن أويس كما في «تهذيب التهذيب» وقد سبق تفصيل هذا (ص ١٥٦)، ونحوه قول

أحمد بن عبدان في أحمد بن سليمان الفقيه النجاد: «لا يدخل في الصحيح» (٤١/١) «المغنى» فهذا الأصل في مثل هذه الألفاظ إلا إذا قامت قرينة ترفعه أو تنزل به والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان في حد من لو وضع له حديث لم يميز أو لم يفهم» وهذا اللفظ بمفرده يدل على أنه ليس بمتمكن ولا بحاذق، فلو وضع له الكذابون حديثاً أو لقنوه لم يميز، ولا يلزم من هذا أن يكون متروك الحديث إلا إذا كثر هذا منه وفحش خطؤه، وقد قال هذا اللفظ أبو حاتم في سليمان بن عبد الرحمن ابن بنت شرحبيل (٤٣٨/٢) «تذكرة الحفاظ»، وانظر «الجرح والتعديل» (١٢٩/٤)، وقد يكون الرجل مع هذا مستقيم الحديث كما قاله أبو حاتم في سليمان.

○ وقولهم: «فلان سقيم» أي ضعيف، وقد قال ابن أبي خيثمة عن يحيى في ابن إسحاق: «هو عندي سقيم ليس بقوى» (٤٧/٧) «النبلاء».

○ وقولهم: «فلان ما رويت عنه إلا باضطراب» قاله حماد بن سلمة في ابن إسحاق ونحوه: «كتبوا عنه ضرورة» قاله محمد بن سعيد في خالد بن مخلد القطواني (٢١٨/١٠) «النبلاء» وانظر «طبقات ابن سعد» (٤٠٦/٦)، وهذا ظاهره الضعف وإن كان يحتمل أن سبب ذلك البدعة أو نزول الإسناد.

○ وقولهم: «فلان يزيد في الأسانيد ويخالف» إن كان هذا على سبيل الوهم فمحله هنا، وإلا فقد قال ابن خراش - وهو متكلم فيه - في محمد بن عثمان بن أبي شيبة: «كذاب بين الأمر يزيد في الأسانيد ويوصل ويضع الحديث» (٤٦/٣) «تاريخ بغداد»، وهذا معناه أنه يفعل هذا تعمداً لا وهماً، وهذا محله في السادسة والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان مضطرب لا يقيم الإسناد» قاله أحمد في أبي معشر كما سبق وزاد: «ولكن أكتب حديثه وأعتبر به» (٤٣٧/٧) «النبلاء».

○ وقولهم: «فلان لا يحجج بحديثه ولا يعتد به» قاله السعدي في ابن لهيعة

(٣٠/٨) «النبلاء» وانظر «أحوال الرجال» (ص ١٥٥).

○ وقولهم: «فلان كان يخلط في حديثه» قاله أحمد في حفص بن غياث (٣١/٩) «النبلاء»، ونحوه قول أحمد في سلمة بن صالح الأحمر: يحدث عن أبي إسحاق بأحاديث صحاح إلا أنه: «عن حماد مختلط الحديث» فهذا يدل على ضعفه في حماد.

○ وقال مرة: «حدث عن حماد أحاديث مضطربة» (١٣٢/٩) «تاريخ بغداد» وقد قال صالح بن محمد في عبد الله بن عمر العمرى: «يُلَيِّن مختلط الحديث» (٢١/١٠) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «أقلوا عن فلان لئلا يشهر به» قاله ابن المنادى في محمد بن خلف بن حيان الملقب بوكيع (٢٣٧/١٤) «النبلاء».

○ وقولهم: «فلان ضعيف يُخْرِج حديثه» أى يعتبر به ولا يترك.

○ وقولهم: «فلان أعور بين عميان» أى أنه ليس بالأعمى المتروك ولا بالبصير الثبت، واللفظ قاله الدارقطنى في أبى يوسف القاضى يعقوب بن إبراهيم (٢٦٠/١٤) «تاريخ بغداد»، وقد سبق التنبيه على أن معرفة حال الرجال تُبحث في مظانها، والمقصود في بحثنا هذا بيان معنى الألفاظ ومراتبها دون التفات إلى قائلها ولا إلى من قيلت فيه، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أبى حاتم لما سأله ابنه عن بكر بن خنيس فقال: «للحديث رجال» (٣٨٤/٢) «الجرح والتعديل» أى أنه ليس هو ممن يعتمد عليه في الروايات، وقد سئل عنه أبو حاتم مرة فقال: «ليس هو بالقوى في الحديث»، فقال ابنه: «هو متروك الحديث؟» قال أبو حاتم: «لا يبلغ به الترك» (٣٨٤/٢) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «فلان إسناده لا يمضى» إن كان هذا لضعفه أو لسيء حفظه، أما إذا كان لا ينتقى في الرواية ويحدث عن كل أحد فلا قدح فيه إلا إذا كان

عن عدم تمييز وفهم وكثر منه ذلك، ومعنى «لا يمضى» أى لا ينفذ ولا يجوز كما فى «لسان العرب» (٢٨٣/١٥ - ٢٨٤).

○ وقولهم: «فلان ليس بمحفوظ الحديث أو شاذ الحديث» وهذا أحسن حالاً من «منكر الحديث»، والله أعلم.

○ ومن ذلك قولهم: «فلان حجة لولا كثرة وهمه» قيل فى إسماعيل بن عياش انظر «تهذيب تهذيب» (٣٢٦/١).

○ ومن ذلك وصفهم للراوى بأنه: «مغفل» وكان قد ظهر لى أن هذا اللفظ شديد الجرح بمعنى أن الراوى لا يعى ولا يفهم وأنه فاحش الخطأ، ولكن وقفت على كلام فى «تاريخ بغداد» ترجمة إسحاق بن بشر أبى حذيفة البخارى قال أحمد بن سيار بن أيوب: «كان ببخارى شيخ يقال له أبو حذيفة، وكان صنف فى بدء الخلق كتاباً، وفيه أحاديث ليس لها أصول، وكان يتعرض فىروى عن قوم ليسوا ممن يدركهم مثله، فإذا سألوه عن آخرين دونهم يقول: ومن أين أدركت هؤلاء؟ وهو يروى عنهم فوقهم! وكانت فيه غفلة ومع ذلك كان يزن بحفظ» (٣٢٧/٦) وفى «لسان العرب»: «زنة بالخير زنا وأزنه: ظنه به واتهمه.... وقال اللحياني: أزنته بمال أو بعلم أو بخير أى ظننته به-.... ويقال: فلان يزن بكذا وكذا أى يتهم به» (٢٠٠/١٣)، فهذا فيه أن الرجل مغفل ولا يعرف ما يقول ومع هذا لم يدفع عن الحفظ، وقد قال ابن رجب الحنبلى رحمه الله فى شرحه «لعل الترمذى» ما معناه: «إن الراوى قد يكون مغفلاً وهو قليل الخطأ وقد يكون كثير الخطأ غير مغفل وقد يجمع بينهما». اهـ بمعناه (ص ٩٥)، لكن ليعلم أن من الغفلة ما يوجب ترك حديث الراوى كما ذكره الحميدى عبد الله بن الزبير، وهذا إذا كانت غفلته وصلت إلى حد الفحش فى الأخطاء ورواية البواطيل دون تمييز وكثر ذلك منه، وهناك بعض الحالات يطلق عليها العلماء الغفلة كما جاء فى «النبلاء» ترجمة عبد اللطيف بن إسماعيل بن محمد بن دوست النيسابورى الصوفى قال ابن الديبشى: «كان بليداً لا يفهم قال مرة فيما بلغنى لمن قصده فى سماع

جزء: امض به إلى ابن سكينه يسمعك عنى فإنى مشغول» (٣٣٥/٢١).

تنبيه:

اعلم أن هذه المرتبة آخر مراتب الشواهد والمتابعات، ولكن جاء في «الباعث الحثيث» (ص ١٠٥ - ١٠٦) بعد أن عد الشيخ أحمد شاكر رحمه الله مراتب الجرح والتعديل على ترتيب الحافظ ابن حجر لها في «التقريب»، فذكر رحمه الله أن المرتبة السابعة وهي قوله: مستور أو مجهول الحال والمرتبة الثامنة وهي قوله: ضعيف فما بعدهما من مراتب الرد على تفاوت في ذلك، وجعل مراتب الشواهد المرتبة الخامسة وهي: صدوق يخطئ أو يهمل..... إلخ ومرتبة «مقبول» فقط، وهذا أمرنا أعلم من سبقه إليه، فأكثر صنيع العلماء على الاستشهاد بمن قيل فيه «مستور أو مجهول الحال» ومن قيل فيه «ضعيف» بل قد صرح الحافظ بذلك في «تقريبه» في ترجمة صالح بن أبي الأخضر فقد قال: «ضعيف يعتبر به» (٣٥٨/١) من «التقريب» وقد علم عن الشيخ رحمه الله التساهل في كثير من المواضع وما قاله هنا غاية في التشدد، والله أعلم.

* * *

□ المرتبة الرابعة: من مراتب التجريح □

وهي أولى مراتب الرد، وأهلها لا يستشهد بحديثهم، والله أعلم.
فعند الحافظ ابن حجر: «مجهول» وهو - عنده - من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق وعند العراقي: «لا شيء وضعيف جداً وواه بكرة ولا يساوى شيئاً ومطرح وطُرح حديثه واربم به ورُدَّ حديثه ورُدُّوا حديثه ومردود الحديث ومطرح الحديث وليس بشيء».

وزاد السخاوي: «واه وتالف ولا يكتب حديثه ولا تحل الرواية عنه ولا يحل كتابة حديثه والرواية عنه حرام، ولا يساوى فلساً». وأنا أبين بعض ما قالوه ثم أذكر بقية ألفاظ هذه المرتبة إن شاء الله تعالى.

○ فقول الحافظ «مجهول» أي مجهول العين، ولكن تعريف الحافظ هذا لا يخلو من نظر، فالراوى قد ترتفع جهالة عينه برواية واحد ينتقى في الرواية، ولا يروى عن الضعفاء، وليس هذا بتوثيق صريح، وأصرح من هذا في الجواب على تعريف الحافظ، أن الراوى قد يروى عنه واحد فقط ثم يذكر عنه معلومات تدل على أنه قد عرفه، كأن يقول مات سنة كذا في حرب الروم أو كان قاضياً أو كان عاملاً عند الخليفة، أو غير ذلك من العبارات التي تدل على أن الراوى قد عرفه، وهذا كما هو ظاهر ليس بتوثيق، ويحكمون مع هذا بأن الراوى قد عرفه عينه، والحافظ نفسه في «تقريبه» يفعل هذا كما سأبينه إن شاء الله عند الكلام على «تقريب الحافظ ابن حجر» رحمه الله.

وأمر آخر هو أن الظاهر من كلام كثير من أهل العلم ومن تصرفهم أن جهالة العين لا يشترط في رفعها رواية اثنين، فقد ذكر ابن رجب في «شرح علل الترمذى» أن هذا رأى محمد بن يحيى الذهلى وتبعه عليه المتأخرون، وذكر أنه قد ترتفع الجهالة برواية واحد وقد لا ترتفع برواية أكثر من واحد، وذكر نصوصاً

لأهل العلم في هذا فراجعها هناك. بقى أن يقال مجهول العين هل يستشهد به أم لا؟ الظاهر أنه إذا تفرد بالرواية عنه واحد لم نقف على شيء نعرفه به أن يكون مردود الرواية، وقد نصوا على هذا في كتب المصطلح، وقد ذكر عذاب الحمش في رسالته أن الجمهور وإن نصوا على عدم الاستشهاد بمجهول العين إلا أن عملهم على الاستشهاد به، ولهذا مزيد بيان سيأتى في القسم الثانى من هذا الكتاب إن شاء الله. واعلم أن أسباب الجهالة كما ذكرها الحافظ ابن حجر إما أن يكون الراوى مقلاً جداً حتى إنه لم يعرف بالطلب وفي هذا يقول ابن عدى: «فلان في مقدار ما يرويه لم يتبين لى صدقه من كذبه»، وأيضاً قد يكون من أسباب جهالة الراوى تصرف المدلسين في اسمه ونسبه ولقبه وغير ذلك من الأمور التى يعرف بها الراوى فيظن التعدد وهو راو واحد فيحكم عليه بالجهالة والعلم عند الله تعالى.

○ وقولهم: «واه بكرة» أى جزماً بلا تردد، وقولهم: «مردود الحديث» من عبارات الجرح الشديد ولكن في كتاب «قواعد في علوم الحديث» للتهانوى نقل أبو غدة في الحاشية كلاماً لمحمد عوامة عند كلامه على احتجاج أحمد بالحديث الضعيف (ص ١٠١) وعدّ هذا اللفظ من ألفاظ الضعف المتوسط أى الذى يصلح في الشواهد والمتابعات، والصواب أنه من ألفاظ الجرح الشديد كما صرح به الحافظ العراقى في «ألفيته» عند ذكره لمراتب التجريح والله أعلم.

○ وأما قولهم: «واه» فهو من ألفاظ التى اختلفت فيها أقوال الأئمة، فقد ذكر النووى كما في «تقريب النووى» لفظ «واهى الحديث» من مراتب الترك، وذكر الحافظ الذهبى هذا اللفظ في ديباجة «الميزان» بين ألفاظ خفيفة الجرح مثل ضعفه وضعيف ومنكر الحديث، ومع هذا فمن نظر في «الميزان» وغيره «كالمغنى» للذهبي وجد الحافظ الذهبى رحمه الله يكثر من قوله في الترجمة «واه أو وهاه فلان» ويكون ذلك إما في مجهول العين أو في رجل تكلم فيه غير الذهبى رحمه الله بكلام شديداً انظر ترجمة إبراهيم بن باب البصرى القصار (٢١/١) الميزان و ترجمة إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز الزهرى (٥٦/١) «الميزان». وفي ترجمة أنبى بن عباس ذكر أخاه عبد المهيمن وقال: «واه» ثم ترجم لعبد المهيمن في موضعه وذكر

كلاماً شديداً الجرح لكثير من الأئمة (٦٧١/٢) «الميزان» وانظر ترجمة أحمد بن محمد بن الخليفة المكتفي العباسي (١٤٥/١) و ترجمة أبان بن سفيان في «المعنى» (٦/١) وطلحة بن جبير (٣٣٨/٢) «الميزان» وفي ترجمة بركة بن محمد الحلبي في «الميزان» قال: «متهم بالكذب» (٣٠٣/١) وفي «النبلاء» في ترجمة بقية بن الوليد قال: «وبركة واه» (٥٣١/٨) وغير ذلك من تراجم.

والحافظ العراقي قد صرح بأن هذا اللفظ من ألفاظ الشواهد، والحافظ ابن حجر قد صرح في المرتبة العاشرة بقوله: «من لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح وإليه الإشارة بمتروك أو متروك الحديث أو واهي الحديث أو ساقط» كما في مقدمة «التقريب»، والحافظ السخاوي قد ذكر هذا اللفظ عند شرحه لقول الحافظ العراقي «واه بكرة» فقال: «أى قولاً واحداً لا تردد فيه وكأن الباء زيدت تأكيداً»، ثم قال: «وواه فقط وتالف.....» أى من جملة ألفاظ هذه المرتبة ثم شرح بقية ألفاظ المرتبة التي فيها قول الحافظ العراقي «واه» ولم يعترض عليه فربما أنه اكتفى بما تقدم، والله أعلم.

والسيوطي رحمه الله قد فعل كما فعل السخاوي فلم يعترض على قول النووي: «واهى الحديث»، وذكر قول العراقي ولم يعلق عليه، فالظاهر أن هذا اللفظ من الألفاظ الشديدة الجرح إلا إذا قامت قرينة تدل على أنه قصد به الجرح الخفيف فيعمل بها، كما يفعل السعدى في كتابه «أحوال الرجال» فإنه يذكر هذا اللفظ ويقرنه بعبارات خفيفة الجرح انظر ترجمة على بن زيد بن جدعان (ص ١١٤) و ترجمة أيوب بن سويد (ص ١٥٥) و ترجمة الحسن بن أبى جعفر الجفري (ص ١١٧) و محمد بن أبى حميد وهو حماد بن أبى حميد (ص ١٣٠) وكما جاء عن الذهبي في «الميزان» ترجمة يحيى بن ميمون أبى المعلى العطار (٤١١/٤) والله أعلم.

○ وقولهم: «لا يكتب حديثه» أى على وجه الاحتجاج أو الاستشهاد،

أما إن كتب للبيان والتحذير العوام منه فلا ضير فقد فعله كبار الأئمة.

○ وأما قولهم: «ليس بشيء» فسيأتى في باب المصطلحات الخاصة ما ذكر

عن ابن معين والشافعي وغيرهما في ذلك ومن جملة ألفاظ هذه المرتبة:
○ قولهم: «فلان مجهول في النسب والرواية» قاله العقيلي في عبد الله بن
بكار الأشعري (٢٣٧/٢) «ضعفاء العقيلي».

○ وقولهم: «فلان لين جداً أو ضعيف الأمر جداً أو نكرة أو لا يُدرى
من هو، أو لا يُدرى من ذا، أو لا يُدرى ما هو، أو لا يعرف البتة، أو مجهول
جداً» وهذا اللفظ قاله ابن القطان في النضر بن شفى، والنضر رَوَى عنه متروكٌ
وكذاب (١٦٢/٦) من «لسان الميزان» ونحوه: «لا نفهم من هذا» قاله أبو حاتم
في محمد بن ثابت (٢١٦/٧) «الجرح والتعديل» ونحوه: «ليس لى به خبر»
«وليس لى به علم» وهذا اللفظ قاله ابن معين في محمد بن أبى عبيدة بن معن
المسعودى، ونحوه: «لا أفهمه» انظر ترجمة محمد بن عروة بن رويم اللخمي
(٢٨٣/٥) «لسان الميزان»: «ومجهول لا معنى له أو لا يعبأ به» أما عن مصطلح
أبى حاتم في قوله «مجهول» فسياقى في محله إن شاء الله.

○ وقولهم: «فلان لا يشتغل بمحدثه أو لا يشتغل به» والقول الثانى أشد
في الجرح لاحتمال أن يكون السبب في القول الأول قلة الحديث أو نزول الإسناد
والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان شيخ عامى لا يفهم ولا يقيم الهجاء».

○ وقولهم: «فلان لا وجود له» قاله الذهبي في أحمد بن زيدان المقرئ
(٩٩/١) «الميزان».

○ وقولهم: «فلان قاص أو كان قاصاً أو كان صاحب قصص أو صاحب
سمر» أى أنه ليس من أصحاب الحديث ولا من المشتغلين به، وقد قال أحمد في
صالح المري: «كان صاحب قصص يقص ليس هو صاحب آثار وحديث ولا
يعرف الحديث» (٣٩٦/٤) «الجرح والتعديل». وقال أيضاً في النحاس بن قهم
أبى الخطاب البصرى: «قاص» وكان يحى يضعف حديثه ويقول: «ليس بشيء
كان قاصاً» (٥١١/٨) «الجرح والتعديل» غير أنه قد يكون القاص ثبناً، فقد قال

حماد بن سلمة: «يقولون القصاص لا يحفظون فكنت أقلب على ثابت البناني حديثه - يعني أجرب حفظه - فكنت أقول لحديث ابن فلان كيف حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى؟ فيقول: لا حدثناه فلان، وأقول لحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى كيف حديث فلان فيقول: لا حدثنا عبد الرحمن بن أبي ليلى» (٤٤٩/٢) «الجرح والتعديل» وكان ثابت رحمه الله قاصاً، والقاص هو الذى يعظ الناس ويذكرهم، ولذا قال أحمد: «ما أحوج الناس إلى قصاص صدوق، ولكن الغالب على القصاص الاشتغال بالمقطوعات والحكايات التى ترقق القلوب وعدم الاعتناء بالمسندات، وقد يكون منهم الكذابون الذين يسألون الناس بهذه القصص. والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان لم يكن أهلاً للحديث، أو للحديث عنه، أو لم يكن فى موضع أن يحدث عنه، أو لا نروى عنه شيئاً، أو ما نقدر أن نحدث عنه، أو منعنا أبو زرعة مثلاً من قراءة حديثه، أو أهل ألا يروى عنه أو ليس ممن يروى عنه، أو لُهي عن حديثه، أو صاحب سمر ما ظننت أن أحداً يحدث عنه، أو لا ينبغي أن يُروى عنه، أو لم يكن شيوخنا يحدثون عنه أو لا يُروى عنه» وهذا اللفظ الأخير له حالتان: الحالة الأولى: الجرح وذلك بمعنى الإخبار بأنه ليس أهلاً لأن يروى عنه، والحالة الثانية: ليس فيها جرح ومعناها الإخبار بأن الراوى ليست له رواية، فقد ذكر أبو حاتم فى بعض الصحابة هذا اللفظ بمعنى أنهم ليست لهم رواية، انظر ترجمة رافع بن عنجرة. ورافع بن المعلى ورافع بن مالك (٤٨٠/٣) «الجرح والتعديل».

وهذه الألفاظ تدل على شدة غفلة الراوى وفحش تخليطه فى الروايات وقد يكون سبب ذلك الفسق كما قال الذهبي فى أبى نواس الشاعر وهو الحسن بن هانىء: «شعره فى الذروة ولكن فسقه ظاهر وتهتكه واضح فليس بأهل أن يروى عنه» (٥٨١/٤) «الميزان».

فائدة: قول أحدهم: «فلان لا ترو عنه» الأصل أنه جرح شديد، لكن

قد يقال للنهي عن رواية حديث الثقة إذا اختلط كما قال يحيى بن سعيد القطان لعيسى بن يونس: «هل سمعت من الجُريري - يعنى سعيد بن إياس -؟ قال: قلت: نعم، فقال: لا ترو عنه، فقال عباس بن محمد الدوري: إنما مذهب يحيى عندنا في هذا أن الجُريري اختلط لا أنه ليس بثقة» (٢/٤) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «فلان لا يقيم شيئاً من الحديث» أى أن كل حديثه أو الغالب عليه الخطأ، وقد قال العقيلي في عبد الملك بن مهران: «صاحب مناكير غلب عليه الوهم لا يقيم شيئاً من الحديث» (٢/٦٦٥) «الميزان» وانظر «ضعفاء العقيلي» (٣/٣٤)، ونحوه: «ليس له حديث قائم» إن قصد كل حديثه أو الغالب من حديثه أما إذا قامت قرينة تدل على أن المقصود بذلك حديث بعينه فلا والله أعلم.

○ ونحوه قولهم: «الغالب على حديث فلان الوهم» وقد سبق بيان أن الراوى إذا غلب خطؤه على صوابه فهو مردود الرواية وهذا ما نحن فيه، لكن يتأمل في إطلاق ابن حبان لهذه الألفاظ فقد ذكر الذهبي أن ابن حبان رحمه الله صاحب تهاويل.

○ وقولهم: «فلان منكر الحديث جداً» وهو أخف جرحاً من قولهم: «فلان منكر الأمر جداً» لاحتمال أن يكون هذا لظعن في العدالة، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ينبغي مجانبة حديثه».

○ وقولهم: «فلان لا شيء خفيف الدماغ أو لا يعي ما يخرج من رأسه» والجرح بهذا محمول على أن الأخطاء كثرت في روايته وكانت فاحشة.

○ وقولهم: «فلان كان يلعب به الصبيان» أى أنه ليس بشيء، واللفظ قاله الحميدى في زَنْفَل العَرَفى المكي (٢/٨٢) «الميزان» وكلام غيره فيه شديد الجرح، وقد يكون معنى كلام الحميدى أن به خبلاً فقد قال البخارى في «تاريخه»: «كان به خبل» كما في «تهذيب التهذيب» (٣/٣٤١)، وعلى هذا فلا جرح بذلك، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان أسانيده مثل الريح أو هو والريح سواء» وهذا اللفظ قاله عثمان بن أبي شيبة في أسد بن عمرو البجلي وزاد: «لا شيء في الحديث إنما كان يبصر الرأي» (١٧/٧) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «فلان لا يساوى شيئاً أو فلس خير منه أو لا يساوى فلساً أو لا يساوى بعرة أو لا يساوى تمرة أو لا يساوى نواة في الحديث أو ليس يساوى قليلاً ولا كثيراً أو لا يساوى دستجة بقل»: أى حزمة بقل «أو لا يساوى كعباً» قال الأزهري في علي بن الحسن المعروف بابن الرازي: «كذاب لا يساوى كعباً» (٣٨٨/١١) «تاريخ بغداد»، والكلمة بمجرد ما محلها هنا، «أو لا يساوى حديثه كفاً من تراب» قاله ابن المبارك في عباد بن كثير كما في «شرح علل الترمذى» (ص ٧١)، «أو لا تسوى أحاديثه النقل» قاله حفص بن غياث في محمد بن سالم أبي سهل الكوفي (٢٧٢/٧) «الجرح والتعديل»، كذا جاء بالنون وقد ورد بالباء الموحدة، «أو كان لا يساوى طلية أو طليتين» قاله حماد بن زيد في الجلد بن أيوب البصري (١٣٣/٢) «لسان الميزان»، «والطلية: صوفة تطلى بها الإبل ويقال: فلان ما يساوى طلية وهى الصوفة التى تطلى بها الجرنى....» وقال أبو طالب: ما يساوى طلية: أى الخيط الذى يشد فى رجل الجدى ما دام صغيراً، وقال ابن برى: وقول العامة: لا يساوى طلية غلط إنما هو طلوة، والطلوة: قطعة حبل». اهـ (١٠١/١٥) «لسان العرب». «وأما قولهم: «لا يساوى كعباً»: فالكعب الكتلة من السمن، والكعب من اللبن والسمن قدر صبة، والكعب الصبة من السمن». اهـ «اللسان» (٧١٩/١).

○ وقولهم: «فلان اختلط لا يكاد يقوم» أى فحش خطؤه والله أعلم. أو «اختلط حتى كان لا يدرى ما يقول» وهذا جرح مقيد.

○ وقولهم: «فلان دعنا منه أو دعه دعه أو دعه» أى أرم به.

○ وقولهم: «فلان لا يدرى ما الحديث أو لا يحسن الحديث» فهذا اللفظ إن كان بمعنى أنه لا يحسن الحديث كغيره من الثقات المشاهير فمحلّه أرفع بكثير

من أهل هذه المرتبة، وإن كان بمعنى أنه لا يدري ما الحديث ولا يفهم ولا يميز فمحله هنا، وقد قال البرقاني في علي بن محمد بن كيسان: «كان لا يحسن الحديث سألته أن يقرأ على شيئاً من الحديث ولم يدرك أى شيء يقول، فقلت له: سبحان الله حدثكم يوسف القاضي؟ فقال: سبحان الله حدثكم يوسف القاضي؟» (١٥٤/٣) «الميزان».

وهذا دليل على إحكام غفلته، أما إذا قالوا: «كان لا يحسن شيئاً» فقد يكون جرحاً شديداً يتناول دينه وحديثه، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان لا أعرف له حديثاً مستقيماً أو لا أعرف له حديثاً صحيحاً» أى أن الغالب عليه الوهم.

○ وقولهم: «فلان لا تعجبني الرواية عنه» فهذا جرح شديد ما لم يكن القائل ممن ذكروا عنه أنه لا يروى إلا عن ثقة.

وقولهم: «فلان طير غريب» أى مجهول العين، وقد قال الذهبي في القاسم بن داود البغدادي: «طير غريب أو لا وجود له، انفرد عنه أبو بكر النقاش ذاك التالف» (٣٧٠/٣) «الميزان». وقد يقال هذا في الكذاب كما في ترجمة منصور بن الحكم (٩٣/٦) «لسان الميزان».

○ وقولهم: «فلان منكر الحديث شبه متروك أو ليس بشيء شبه أو شبه بالمتروك» قاله أحمد في عبد الكريم بن أبي المخارق (٦٠/٦) «الجرح والتعديل». وقال أبو حاتم في عيسى بن عبد الرحمن بن فروة: «منكر الحديث ضعيف الحديث شبه بالمتروك لا أعلم روى عن الزهري حديثاً صحيحاً» (٢٨١/٦) «الجرح والتعديل».

والرجل قال فيه البخاري: «منكر الحديث»، وقال فيه ابن حبان: «يروى المناكير عن المشاهير فاستحق الترك»، كما في «تهذيب التهذيب» (٢١٨/٨) وفي «الميزان»: «تركه النسائي وقال أبو داود: شبه متروك» (٣١٧/٣) وفي «التقريب» «متروك».

○ وقولهم: «فلان يرفع كثيراً مما لا يرفعه الناس ليس بشيء» - أو «مغفل جداً».

○ وقولهم: «كانوا يتقون حديث فلان أو يهابون حديث فلان» أو «رأيتهم يهابون حديث فلان» فالغالب أن هذا لشدة غفلته وفحش تخليطه في الروايات لكن قد يكون سبب ذلك الفسق في الدين أو الكذب في الرواية كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

○ ونحوه: «ليس أحد يروي عن ذاك» قاله ابن عمار في سلمة بن صالح الأحمر وزاد: «ذاك متروك» (١٣٢/٩). «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «فلان لا أرضاه في شيء» إن كان بمعنى أنه لا يرضاه في كل المشايخ وفي كل الأجزاء فمحلّه هنا، وإن كان بمعنى أنه لا يرضاه في حديثه ولا في دينه فهذا اتهام له وطعن في عدالته فمحلّه أردأ من ذلك، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان يتلقن كل حديثه أو ليس في الحديث شيئاً» أو كتبت عنه ولست أحدث عنه.

○ وقولهم: «جفا فلان الحديث لاشتغاله بالعبادة». ونحوه: «فلان ما له وللحديث» أي أنه صاحب عبادة أو شعر أو أنساب..... إلخ أما في الحديث فليس بشيء.

○ وقولهم: «فلان ضعيف الحديث لا يوقف منه على شيء» أي لا ينتفع منه بشيء أو لا يشتغل في شيء من حديثه لشدة اضطرابه، وقد قال هذا اللفظ أبو زرعة في عبد الله بن سعيد المقرئ (٧١/٥) «الجرح والتعديل»، والقدرح في الرجل شديد وترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: «متروك».

○ وقولهم: «فلان ليس في وزن من يشتغل بخطئه» اعلم أن الراوى إن كان عدلاً ضابطاً وروى حديثاً خولف فيه فالأئمة لا يتعجلون في إطلاق الوهم عليه إلا بعد بحث ومقارنة لحديثه وحديث مشايخه عن طريق تلامذة آخرين أو

حديث تلامذته عن شيوخ آخرين ليعرف سبب الوهم والمخالفة هل منه أو من فوقه أو من دونه، أما الراوى المخلط فلا يشتغل بخطئه ولا يبحث في حديثه كما سبق بيانه، لأن أمره في التخليط ظاهر فمثل هذا لا يشتغل بخطئه بل ولا بصوابه، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان مظلّم الحديث جداً أو مظلّم الرواية بمرة» أى منكر الحديث جداً، وقد يكون سبب ذلك أن أكثر روايته عن المجهولين والضعفاء والهللكى، وقد يكون لأنه مجهول في ذاته، وقد يكون لفحش تخليطه، والحالتان الأخيرتان محلّهما هذه المرتبة وقد ذكر ابن عدى لفظ «مظلّم» أو «له أحاديث مظلّمة» أو «مظلّم الحديث» في عدة مواضع، انظر ترجمة عبد الله بن واقد أئى الخراسانى (١٥٦٧/٤ - ١٥٦٨) «الكامل»، و ترجمة محمد بن يحيى بن قيس المأربى (٢٢٣٩/٦) «الكامل»، و ترجمة عمرو بن الحصين الكلابى (١٧٩٩/٥) «الكامل»، و ترجمة إبراهيم بن فهد بن حكيم البصرى (٢٦٨/١) «الكامل».

○ وقولهم: «فلان لم يقبل الناس حديثه أو غير مقبول الحديث أو غير مقبول» إن كان هذا بمعنى النفى لعموم القبول، أى لا يصلح في الاحتجاج ولا في المتابعات، أما إن كان بمعنى أنهم لم يقبلوه على سبيل الاحتجاج فقط فمحله أرفع من ذلك، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ما كان يدرى ما هذا الشأن ولا كان شأنه» الأصل في هذا اللفظ أنه ليس بشيء في الحديث، إلا أنه قد يرد هذا اللفظ وما في معناه من ألفاظ بمعنى نفى الكمال فقط، ولا عجب في هذا فإن إطلاق العموم وإرادة الخصوص موجود في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وفي كلام أهل العلم قديماً وحديثاً، وقد جاء في «لسان الميزان» ترجمة إبراهيم بن عمر القصار قال الكنائى: لم يكن الحديث من صنعته، والرجل قد وثقه أبو بكر بن موسى الحداد وقال: «ثقة»، وقال الحافظ ابن حجر: «والقدح بهذا إنما يحىء على مذهب أهل التشديد ممن يشترط فيمن يقبل حديثه أن يكون من أهل الفن، وقد جاء ذلك عن الإمام

مالك وعن قليل ولم يشترط ذلك الجمهور، فإن كان الراوى ضابطاً لما سمعه ولا سيما إن كان قديماً لم يقدح ذلك في مرويه، ثم إن تعاطى ما لا يعرفه في الكلام على الحديث لم يقبل منه وبالله التوفيق». اهـ (٨٧/١). قلت: «وما قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله غاية في التحقيق لأن الرجل قد وثق لكن ما هو المعهود من إطلاقهم لهذا اللفظ؟ الظاهر أنهم يقولون ذلك فيمن يعد مغفلاً لا يدرى عن ضبط الحديث شيئاً ولا يسلك سبيل أهل الإتيان في التحمل والأداء، فأطلاق الحافظ ابن حجر في هذا الموضع ينبغي أن يحمل على من ثبت أنه ثقة، والجمع أولى من دعوى تعارض كلام الأئمة، وهذا ابن حبان رحمه الله يقول في أحمد بن محمد بن غالب الباهلي غلام خليل الذي كذبه بعضهم: «كان يتقشف ولم يكن من شأنه كان يحدث كلما يسأل» (٢٧٣/١) «لسان الميزان» وابن حبان مذهبه معروف في أنه لا يشترط في عدالة الراوى في النقل أن يكون من أهل الفن الممارسين له بل قد يوثق من هو مجهول عند أهل الفن على ما سيأتى بيانه في القسم الثالث من هذا الكتاب إن شاء الله عند الكلام على تراجم أئمة الجرح والتعديل وبيان المتشدد منهم والمتساهل والمعتدل.

○ وقولهم: «فلان لا يتابعه إلا من هو مثله أو دونه» أى أن الأحاديث التى يرويهها لا يتابع عليها إلا من الضعفاء.

○ ونحو قولهم: «لا يتابعه إلا من هو مثله أو قريب منه».

○ وقولهم: «فلان إنما يحدث عنه مجنون أو أحمق» قاله يحيى بن بكير في غيبة بن خالد بن يزيد وزاد: «كان يجيئنى ولم يكن موضعاً للكتابة أن يكتب عنه» (١٥٤/٨) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «فلان شغله القرآن أو الغزو عن الحديث أو فلان مسلم صاحب غزو» وهذا اللفظ قاله ابن معين في محمد بن مصعب بن صدقة القرقيساني وقال مرة: «ليس يدرى ما الحديث»، وقال مرة: «لا شيء» (٢٧٨/٣) «تاريخ بغداد». ولكن إذا قامت قرينة تدل على أن حال الراوى - مع اشتغاله بالعبادة

أو الغزو - قوى في الحديث فيعمل بها في محلها والله أعلم.

○ وأما قولهم: «فلان لا يعتمد الكذب» فمعنى ذلك أن الأحاديث المكنوبة تجري على لسانه ولم يميزها لقله علمه وعدم معرفته بهذا الفن ويقع منه ذلك على سبيل الغفلة لا التعمد وإلا كان كذاباً، فإذا فحشت الأخطاء في حديثه رد حديثه، كما قال ابن أبي حاتم. سمعت أبا زرعة ذكر جبارة بن المغلس فقال: «قال لي ابن نمير: ما هو عندي ممن يكذب، قلت: كتبت عنه؟ قال: نعم، قلت: تحدث عنه؟ قال: لا - قلت: ما حاله؟ قال: كان يوضع له الحديث فيحدث به وما كان عندي ممن يعتمد الكذب»، انظر «الجرح والتعديل» وانظر «تهذيب التهذيب» (٥٨/٢) لكن هذا اللفظ يأتي أيضاً فيمن يصلح للشواهد والمتابعات فقد قال ابن عدي في سعيد بن سنان: «أحاديثه غرائب وأفراد وأرجو أنه ممن لا يعتمد الكذب والوضع لا إسناداً ولا متناً ولعله إنما بهم في الشيء بعد الشيء ورواياته تحتمل وتقبل» (١٢٠٠/٣) وقوله: «أرجو أنه لا يعتمد الكذب» أقل من قولهم: «لا يعتمد الكذب» لأن رجاء الشيء لا يلزم منه تحقيقه ورجاء^(١) انتفاؤه، ومن التراجع التي ورد فيها هذا اللفظ على سبيل الجرح الخفيف قول ابن عدي أيضاً في شبيب بن شبة الخطيب: «وأرجو أن شبيباً لا يعتمد الكذب بل لعله بهم في بعض حديثه» (١٣٤٨/٤) «الكامل» وقول ابن عدي في عبد الله بن صالح الليث: «مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط ولا يعتمد الكذب» (٢٥٩/٥) «تهذيب التهذيب» «والكامل» (١٥٢٥/٤).

○ وقول أبي زرعة في عبد الله بن صالح أيضاً: «لم يكن عندي ممن يعتمد الكذب وكان حسن الحديث» (ص ١٤٩) كما في حاشية على «الضعفاء» للنسائي.

○ وقول الفلاس في الحسن بن جعفر: «صدوق منكر الحديث»، والرجل قد قال فيه ابن عدي: «وهو عندي ممن لا يعتمد الكذب وهو صدوق كما قال عمرو بن علي، ولعل هذه الأحاديث التي أنكرت عليه توهمها توهماً أو شبه عليه فغلط» (٧٢٢/٢) «الكامل»، فمن مجموع هذه التراجع يظهر أن هذا اللفظ ليس

(١) انتفاء الشيء لا يلزم منه

من مراتب الترك بل هو من أهل الثالثة من مراتب التجريح فتأمل. والله الهادي إلى سبيل الرشاد.

○ وقولهم: «فلان لا يجوز في الضحايا» أى به عيب يزده لأن الأضحية لها شروط فإن كانت معيبة فلا تجزىء في بابها، يدل على هذا أن ابن معين رحمه الله قال في سويد بن عبيد العزيز: «ليس بثقة»، وقال مرة: «ليس بشيء»، وقال مرة: «ضعيف»، وقال مرة: «لا يجوز في الضحايا» (٢٧٦/٤) «تهذيب التهذيب»، وابن معين يقول في كثير من الرواة: «ضعيف» على سبيل الجرح الشديد كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

○ وقولهم: «فلان قد أغنى الله عنه» أى لم نحتاج إلى روايته بل كفانا الله برواية الثقات، وأما هو فليس عنده نثر يحتاج إليه فيه، وهذا اللفظ قاله الجوزجاني في أسد بن عامر البجلي، وقد قال فيه عثمان بن أبى شيبة: «هو والريح عندهم سواء». اهـ من «لسان الميزان» (٣٨٤/١) والذي في كتاب «أحوال الرجال»: «أسد بن عمرو وأبو يوسف ومحمد بن الحسن واللؤلؤى قد: «فرغ الله منهم». اهـ (ص ٧٦ - ٧٧).

○ وقولهم: «فلان عافاه الله في كل شيء إلا في هذا الحديث» قال ابن المبارك في حبيب بن خالد المالكي: «ليس بشيء، فقل له: إنه وإنه، فأبى، فلما أكثروا عليه في وصفه وشأنه قال: عافاه الله في كل شيء إلا في هذا الحديث»، (١٧٤/٢) «لسان الميزان» والحديث في الأمر بالمعروف، وليس بخاف أن هذا الحكم مقيد بهذا الحديث وليس عاماً لكن المقصود بيان معنى اللفظ لو ورد عاماً في موضع آخر، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان أحاديثه تشبه أحاديث القصاص ليس لها أصل» قاله العقيلي في حكمة بنت عثمان بن دينار (٣٣١/٢) «لسان الميزان». ونحوه: «فلان أحاديثه ليس لها خطم ولا أزمة» أى بغير أسانيد وهذا يدل على عدم اشتغاله بالمسندات، والجرح بذلك محمول على كثرة ذلك في حديثه وغلبته، ونحوه: قولهم:

«فلان ضعيف يشبه القصاص» كما قال ابن عدى في عبد العزيز بن حوزان - بالمهملة - وقيل: جوزان - بالجيم-: «كان ضعيفاً يشبه القصاص لا أعلم له في المسند شيئاً» (٢٩/٤) «لسان الميزان»، وانظر «الكامل» (١٩٣٠/٥).

○ وقولهم: «فلان لا يحسن يتكلم» أى ليس بشيء قاله شعبة في إبراهيم السكسكى مضعفاً له (١٣٢/١) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «أصحاب الحديث لا يرفعون بفلان رأساً» أى ليس بشيء عندهم.

○ وقولهم: «فلان صاحب شعر أو إنما يكتب عن فلان الشعر أما الحديث فلا» وهذا إن كان سببه كثرة الخطأ وفحش الروايات، أما إن كان بسبب البدعة فهذا له تقسيم آخر، وقد قال أبو خيثمة في محمد بن سلام بن عبد الله الجمحي: «لا يكتب عنه الحديث، رجل يرمى بالقدر إنما يكتب عنه الشعر أما الحديث فلا» (١٨٣/٥) «لسان الميزان». ورواية المبتدعة فيها تفصيل يأتي في القسم الثانى إن شاء الله من هذا الكتاب.

○ ومن ذلك قول أبى زرعة لما سئل عن حفص بن دينار الضبعى: «أى شيء تصنعون به».

○ وقولهم: «فلان رجل لا يحفظ وليس عنده كتب» اعلم أن الضبط الذى هو من شروط صحة الرواية إما أن يكون ضبط فؤاد لمن يحدث من حفظه وإما أن يكون ضبط كتاب لمن يحدث من كتابه، فالرجل الذى لا يحفظ لكن عنده كتابه لا يضره إن حدث من كتابه، أما إذا كان لا يحفظ وليس عنده كتاب فلا بد أن التخليط يكثر في حديثه، وقد قال أبو حاتم في عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمى: «ليس هذا عندى بشيء رجل لا يحفظ وليس عنده كتب» (٨/٦) «الجرح والتعديل». هذا ما قاله أبو حاتم رحمه الله، وإن كان لا يلزم من اللفظ بمفرده الجرح الشديد، فليس كل من لا يحفظ كان متروكاً، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان لا أحد» أى لا شيء، واللفظ قاله ابن معين فى محمد بن زياد بن زيار (٢٥٨/٧) «الجرح والتعديل»، والرجل قد تركه أبو حاتم.

○ وقولهم: «فلان مسكين فى الحديث» أى لا يلتفت له الناس، فليس هو بشيء وذلك إما لقلة حديثه وعدم اشتغاله بهذا العلم، وإما لغفلته فى الرواية، ويحتمل أن يكون نفيًا للكمال كما أنه يحتمل أن يكون الراوى متروكاً كذاباً، وقد قال الجوزجاني فى أبى هارون العبدى عمارة بن جوين العبدى: «كذاب مفتر سمعت سعيد بن عامر يقول: مسكين أبو هارون العبدى، ثم ذكر أباً حفص العبدى وقال: قريب منه وهو صاحبه فيرفض حديثهما» اهـ (ص ٩٧) من «أحوال الرجال»، وقد قال هذا اللفظ ابن المبارك فى الإمام أبى حنيفة رحمه الله، فقد جاء فى «الجرح والتعديل» للرازى أن ابن المبارك تركه بأخرة، وقال مرة: «كان أبو حنيفة مسكيناً فى الحديث» (٤٥٠/٨) وقد سبق التنبيه على أن القصد هو بيان معنى ألفاظ الجرح والتعديل وبيان منزلتهما فى سلم الجرح والتعديل، أما حال الرواة فينظر فى محله. وأيضاً كنت أظن لفظ «المسكين» معنى الضعيف الذى يستشهد به فلما وقفت على هاتين الترجمتين اتضح لى أن هذا اللفظ شديد الجرح والمسكين هو الذى ليس عنده شيء إلا القليل، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان أحاديثه عامتها أو كلها ضعيفة، أو ضعيف فى كل ما يرويه، أو كلها أو عامتها فيها نظر، أو مقلوبة، أو لا يتابع عليها، أو مناكير، أو غير محفوظة» واعلم أنهم إذا قالوا فى الراوى: «ضعيف» أو غير ذلك من ألفاظ الجرح التى سبقت فى المراتب الثلاث السابقة فمعناه أن صوابه أكثر من خطئه لكن إذا قالوا هذه الألفاظ فمعنى ذلك أن الإمام منهم تبجر حديث الراوى وجمع ورأى أن الأخطاء أكثر من الاستقامة، فالأصل من هذه الألفاظ الجرح الشديد إلا أن تظهر قرينة تدل على خلاف هذا، وأيضاً كما سبق أن المسألة اجتهادية فقد يترك حديث الراوى لأنه أخطأ فى حديث واحد أو حديثين لقلة ما عنده فقد لا يكون معه غيرهما، وقد لا يضره إذا أخطأ فى عشرة أحاديث بل تنغمر فى سعة ما روى وهذا شأن الكثيرين من أهل الضبط، وقد قلت هنا اجتهاداً منى

ثم وقفت على قول ابن معين رحمه الله في عبيد الله بن زحر الصخرى الإفريقي الكنانى: «ليس بشيء» وسئل عنه فقال: «كل حديثه عندى ضعيف» (١٢٠/٣) «ضعفاء العقيلي»، وفي «تاريخ بغداد» قال جزرة في حرام بن عثمان الأنصارى: «الحديث عن حرام حرام عامة حديثه منكر» (٢٧٩/٨). وقول البرقاني في النقاش - وهو متروك كما قال الذهبي -: «كل حديثه منكر» (٩٠٨/٣ - ٩٠٩) «تذكرة الحفاظ»، ومن تتبع صنيع الحفاظ ابن عدى في «كامله» علم أنه يقول هذه الألفاظ على من فحش خطؤه وترك حديثه أو اتهم بسرقة الحديث - غالباً - كما في ترجمة حسين بن علي بن الأسود وحفص بن سليمان أبي عمر الأسدي الذي كذبه بعضهم وقال بعضهم: «تركوه» (٧٩١/٢) و ترجمة حفص بن عمر بن ميمون العدنى (٧٩٣/٢ - ٧٩٤) و ترجمة عمرو بن الأزهر العتكى (١٧٨٤/٥ - ١٧٨٥) «الكامل» وغيرهم وغيرهم. إلا أنه رحمه الله قد يقول هذا على من يكتب حديثه - وهذا خلاف الأصل - كما في عمرو بن حكام (١٧٨٨/٥) وبكر بن سليم الصواف (٤٦٣/٢) وداود بن زبرقان (٩٦١/٣ - ٩٦٥) وعبد الله بن جعفر بن نجيع والد الإمام علي ابن المدينى (١٤٩٧/٤) وإسماعيل بن رافع بن عويمر وغيرهم، فالذى ينظر في «الكامل» عليه أن يتأني في هذه الألفاظ وينظر ماذا قصد بها ابن عدى، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ما وضع في يده شيء إلا قرأه ولا يبالي ما دفع إليه يقرؤه» قالهما قتيبة في رشددين بن سعد (١٠٠٩/٣) «الكامل». وهذا معناه أنه شديد الغفلة ولا يميز حديثه من حديث غيره، فيأتى إليه الكذابون ليلقنوه فإذا دفعوا إليه جزءاً وقالوا له إن هذا الجزء من مسموعاتك من الشيخ الفلاني ونزید أن نسمعه منك فإنه يروى لهم ويقرأ عليهم، ولو كان ثقة ضابطاً لميز هذا من حديثه، وهذان اللفظان يدلان على فحش هذا وكثرته من الراوى، ونحوه قولهم: «كان ممن يجب في كل ما يسأل عنه» ومعناه أنه يقال له: حدّثك فلان قال حدثنا فلان قال حدثنا فلان..... بكذا وكذا؟ فيقول: نعم حدثنى فلان قال حدثنى فلان قال حدثنا فلان بكذا وكذا، وهذا ما يسمونه بأنه يقبل التلقين،

وقد قال ابن حبان في رشدن بن سعد موضعاً سبب ضعفه: «كان ممن يجب في كل ما يسأل عنه ويقرأ كل ما يدفع إليه سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه.....» (٣٠٣/١) «المجروحين»، وهذه الألفاظ تكون شديدة الجرح إذا كان أكثر حديث الراوى أو كله من هذا القبيل، أما إذا كان ذلك قليلاً في حديثه أو في آخر أمره فيؤخذ عنه الصحيح ويترك ما قبل فيه التلقين.

○ وقولهم: «فلان ليس بصاحب علم بل صاحب عمود أو إنما يعرف بالصلاة ولا يعرف بالحديث» قاله أحمد في عبيد الله بن زياد بن سمعان (٤٥٦/٩) «تاريخ بغداد»، وفي «تهذيب التهذيب» (٢١٩/٥) والكلام فيه شديد الجرح كما في «تهذيب التهذيب»، والله أعلم.

○ وقولهم: «كان فلان يرفع أشياء لا ترفع» اعلم أن هذا اللفظ إن كان بمعنى أنه رفع أشياء لم يرفعها غيره ولم يكثر ذلك في حديثه فمحلّه مراتب الشواهد، وإن كان بمعنى أنه رفع أشياء منكراً جداً لا يرفعها إلى النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - إلا رجل مغفل بليد لا خبرة له ولا معرفة له بما يليق وما لا يليق به - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - فهو جرح شديد، يدل على هذا قول ابن معين في عبد الله بن مسلم بن هرمز: «ضعيف ليس حديثه عندهم بشيء كان يرفع أشياء لا ترفع» (١٤٧٥/٤) «الكامل»، وقال فيه مرة: «ضعيف»، وقال مرة: «ليس بشيء»، وقال فيه أحمد: «ضعيف الحديث ليس بشيء»، كما في «كامل ابن عدى». ونحوه قولهم: «روى أشياء لم يروها أحد» فالحال فيه كما في قولهم: «كان يرفع أشياء لا ترفع»، وقد قال أحمد في وهب بن وهب أبنى البخترى: «كان كذاباً يضع الحديث روى أشياء لم يروها أحد» (٢٥/٩) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «فلان ضعيف ضعيف» سبق في مراتب التعديل أن تكرار الصفة يزيد الحكم تأكيداً ورفعة، وهنا تكرار الصفة - ما لم تكن تفسيراً - يدل على شدة الجرح، وهذا اللفظ معناه أن الراوى ضعيف جداً أو ليس بشيء،

ومن أكثر من استعمل هذا اللفظ في الجرح الشديد - فيما أعلم - الإمام أبو الحسن علي بن عبد الله المدني شيخ البخاري كما في «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المدني» فقال في أيوب بن خوط: «ضعيف ضعيف لا يكتب حديثه»، وقال في سليمان بن أبي سليمان القفلاقي: «ضعيف ضعيف ليس بشيء»، وكذا في يزيد بن عياض بن جعدبة، وقال في موسى بن محمد بن إبراهيم: «كان ضعيفاً ضعيفاً ضعيفاً»، وقال في أبي بكر الهذلاقي: «ضعيف ليس بشيء»، وقال مرة: «ضعيف جداً»، وقال مرة: «ضعيف ضعيف»، وصرح غيره فيه بالترك بل كذبه بعضهم، انظر (٤٦/١٢) «تهذيب التهذيب».

وقد قال ابن معين في عثمان بن مطر الشيباني: «كان ضعيفاً ضعيفاً»، وقال مرة: «ليس بشيء»، ولكن ابن معين يقول: «ضعيف» على من هو ليس بثقة - في الغالب - كما سيأتي إن شاء الله.

○ وقولهم: «فلان عَدَم» قال الذهبي في خراش بن عبد الله: «عدم ما روى عنه إلا أبو سعيد العدوي الكذاب» (٢٠٩/١) «المغنى». «والعَدَم والعُدْم والعُدْم: فقدان الشيء وذهابه، والعدم الفقر، والعدم العديم الذي لا شيء عنده، ورجل عديم أى لا عقل له..... وعديم ومعدوم أى لا مال له»، (٣٩٢/١٢) - (٣٩٣) «لسان العرب» وهذا بمعنى أن الراوى لا شيء، مجهول، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان مباعد الحديث» سبق أن قولهم: «مقارب الحديث» بمعنى أنه يقرب منه حديث الثقات أو يقرب حديثه من حديث الثقات وعكس ذلك «مباعد الحديث» أى أنه بعيد عن حديث الثقات، فإن قيل: «مباعد الحديث جداً أو ليس بينه وبين حديث الثقات قرب البتة» فهو جرح شديد أشد من

هذا اللفظ، وأحسن أحواله أن يكون في هذه المرتبة. ونحو هذا اللفظ قولهم: «ليس بالقوى ولا بالقريب» وقد يطلق ذلك على المتهمين فقد قال السعدى في سيف وعمار ابني أخت الثورى: «ليسا بالقويين في الحديث ولا قريباً» (ص ٨٧) «أحوال الرجال». والكلام في سيف شديد الجرح فقد قال يحيى: «كان شيخاً هاهنا كذاباً خبيثاً»، وقال مرة: «ليس بثقة»، كما في «الكامل» (١٢٦٧/٣)، فإن قيل: هذا اللفظ - أعنى قوله: «ليس بالقوى ولا بالقريب» - يدل على أنه متروك أو كذاب لأن الذهبى رحمه الله اعترض على السعدى فقال: «لم ينصف أبو إسحاق فإن سيفاً ليس بثقة وعماراً صدوق». قلت: إنكار الذهبى لا يلزم منه أنه رحمه الله يرى أن الأصل في هذا اللفظ ليس منزلة المتروك أو الكذاب، بل الظاهر أن هذا الإنكار لأن أبا إسحاق السعدى سوى بين سيف وعمار وجمعهما في حكم واحد وبينهما ما بين غير الثقة والصدوق فلا يحسن جمعهما في لفظ واحد من ألفاظ الجرح والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان واه لا يكاد يعرف» قاله الذهبى في أبان بن سفيان (٦/١) «المغنى».

○ قولهم: «فلان أمى غافل لا يدري ما الحديث» قاله الذهبى في محمد بن الحسن الإستراباذى العطار (٥٦٧/٢) «المغنى».

○ وقولهم: «فلان يحدث كما يحبىء على قلبه» وهذا دليل على الغفلة الشديدة وأنه يحدث بالحديث على وجوه متعددة غفلة ووهماً، قال أبو بكر الأبهري المالكي: «جلست إلى أزرق بن دريد ومعه جزء فيه «قال الأصمعى» وهو يحدث، فكان يقول في واحد: حدثنا الرياشى، وفي آخر: حدثنا أبو حاتم، وفي آخر: حدثنا ابن أخى الأصمعى عن الأصمعى كما يحبىء على قلبه». اهـ (ص ١٢٣ - ١٢٤) «من سؤالات السهمى للدارقطنى».

○ قولهم: «فلان طبل» قال أبو على الحافظ الحسين بن على في محمد بن أبى الطيب أحمد بن أبى القاسم أبى الفتح البغوى: «طبل لا يدري ما يخرج من

رأسه» (٣١٢/١) «تاريخ بغداد»، وجاء في «النبلاء»: «سئل أبو أحمد الحاكم ما يقول الشيخ فيمن جعل عمر بن زرارة الحديث عمرو بن زرارة الكلاني؟ فقال: من هذا الطبل؟ فقالوا له: هو أبو عبد الله بن البيع» (٤٠٨/١١) وفي «تذكرة الحفاظ»: «فقال من هذا الطفل؟- بالفاء - الذي لا يفصل بينهما؟» (١٠٦٦/٣) والظاهر لى أن لفظ «فلان طبل» أنه ليس بشيء ولا يفهم ولا يعرف ما يخرج من رأسه كما سبق من قول أبى على الحافظ. أما قولهم: «فلان طفل» أى أنه صبي ليس له رسوخ وليس بقوى فى هذا الشأن كما سبق فى المرتبة الثالثة، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان أقشعر من حديثه» وقد سبق قولهم: «فلان يهابون حديثه أو يخافون حديثه» أى لكثرة ما فيه من المناكير والأوهام، وعندى أن هذا اللفظ أشد فى الجرح من هذين اللفظين لأنه يدل على أن الراوى روى أشياء منكراً جداً فى صفات الله عز وجل مثلاً أو فى حق رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وأصحابه أو روى أشياء مقتضاها الطعن فى الشريعة، وقد قال أبو داود: «بلغنى أن يحيى كان يقشعر من أحاديث فليح بن سليمان»، وقال فيه ابن معين: «فليح ليس بثقة ولا ابنه» (٣٥٣/٧) «النبلاء»، وجاء فى «تهذيب التهذيب» قال ابن القطان: «أصعب ما روى به فليح ما روى عن يحيى بن معين عن أبى كامل قال: كنا نتهمه لأنه كان يتناول أصحاب النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -». قال الحافظ: «كذا ذكر هذا وهكذا ابن القطان فى كتاب «البيان» له وهو من التصحيف الشنيع الذى وقع له والصواب ما تقدم - أى أنه كان يتناول رجال الزهرى أو مالك على قولين - ثم ذكر أن الوهم فى ذلك من الباجى (٣٠٤/٨ - ٣٠٥) والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ما أضعف حديثه» وهذا أشد ضعفاً من قولهم: «ضعيف الحديث» من أجل أداة التعجب، وقد قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبى يقول: «محمد بن مسلم الطائفى ما أضعف حديثه، وضعفه جداً» (٦٦/١) كتاب «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد.

○ وقولهم: «فلان كودن» «والكودن» كما فى مادة «كدن» من «اللسان»

«والقاموس»: «الحصان الهنجين أو البغل وشبه به الرجل البليد، قال بشر بن موسى سمعت ابن معين يقول: ويل للمحدث إذا استضعفه أصحاب الحديث، قلت يعملون ماذا؟ قال: إن كان كودناً سرقوا كتبه وأفسدوا حديثه وخبسوه وهو خاقن حتى يأخذه الحصر فقتلوه شر قتلة، وإن كان فحلاً استضعفهم وكانوا بين أمره ونهيهِ، قلت: وكيف يكون ذكراً؟ قال: يعرف ما يخرج من رأسه» (٩٣/١١) «النبلاء».

○ وقولهم: «فلان كان صاحب حمام» أى ليس من أهل الحديث، وهذا هو الظاهر من هذا اللفظ وإن كان القواريرى قاله فى بندار لأنه لا يرضاه (١٠٣/٢) «تاريخ بغداد»، وكان ابن معين لا يعبأ به ويستضعفه، قال الأزدى: «بندار قد كتب عنه الناس وقبلوه وليس قول يحيى والقواريرى مما يجرجه وما رأيت أحداً يذكره إلا بخير وصدق» (١٠٣/٢) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «فلان رجل مغفل لا يحسن قبيله من دُيْرِهِ» هذا اللفظ يدل على الغفلة الشديدة، وإن كان قيل فى أحد الأثبات كما فى «تاريخ بغداد» ترجمة عفان بن مسلم الصفار: كان على مسألة معاذ بن معاذ فليل له: «ما تصنع بعفان وهو رجل مغفل لا يحسن قبيله من ديرة فسكت (٢٧٠/١٢) كذا قيل وأما عفان فمن تكلم فيه بهذا فقد آذى نفسه، وما ذكرت هذا إقراراً له فى عفان ولكن من أجل معرفة اللفظ ومنزلته، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان طويل اللحية» اعلم أن هذا اللفظ يأتى على معنيين: الأول: وهو التجريح لمن قيل فيه هذا ومحل هذه المرتبة، ويكون معناه أنه مغفل يرفع الموقوفات ويستند المرسلات مع كثرة هذا فى حديثه، والثانى: وهو الوصف الخلقى - بسكون اللام - وهذا لا صلة له فى الجرح أو التعديل بل يكون دليلاً على حسن الهيئة، وغفر الله للمحدثين الذين استعملوا مثل هذا اللفظ فى التجريح. أما المعنى الأول: فقد جاء فى ترجمة مجالد بن سعيد الهمداني قال أحمد: «يرفع كثيراً مما لا يرفعه الناس ليس بشيء»، وقيل لخالد الطحان: «دخلت الكوفة

فلم لم تكتب عن مجالد؟ فقال: لأنه كان طويل اللحية» (٤٣٨/٣) «الميزان». وساق ابن حبان إسناده إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله قال: «يقولون من كان طويل اللحية لم يكن له عقل ولقد رأيت علقمة بن مرثد طويل اللحية وافر العقل» (١٦٢/٩) «الثقات»، وفي «تاريخ بغداد» ترجمة الحسين بن الحسن بن سعد بن عطية بن جنادة العوفي: قال الخطيب: «كان العوفي طويل اللحية جداً ثم ذكر حكاية عن امرأة تخاطبه بأن طول لحيته أفسد عقله.....» (٣١/٨) فمن خلال هذا يعلم أن الوصف بطول اللحية يدل على الغفلة التي تؤدي إلى رفع الموقوفات وإسناد المرسلات، فهذا هو الأصل ولا يترك إلا لقربة أقوى من ذلك. وأما المعنى الثاني: هو الوصف الخلقي ففي تراجم كثيرة أكتفى بواحدة، قال أحمد بن سيار المروزي: «يحيى بن يحيى - يعنى ابن بكير عالم خراسان - من موالى بنى منقر كان ثقة حسن الوجه طويل اللحية خيراً فاضلاً صائناً لنفسه» (٥١٨/١٠) «النبلاء» وانظر ترجمة عمرو بن زرارة بن واقد (٤٠٧/١١) «النبلاء»، و ترجمة ابن قدامة شيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن محمد بن أحمد بن قدامة (١٦٨/٢٢) «النبلاء».

○ وقولهم: «فلان حاطب ليل» جاء في «لسان العرب»: «رجل حاطب ليل: يتكلم بالغث والسمين، مغلط في كلامه وأمره لا يتفقد كلامه، كالخاطب بالليل الذى يحطّب كل ردىء وجيد لأنه لا يبصر ما يجمع في حبله، قال الأزهري: شُبّه الجاني على نفسه في لسانه بحاطب الليل لأنه إذا حطّب ليلاً ربما وقعت يده على أفعى فنهسته وكذلك الذى لا يلزم لسانه ويهجو الناس ويذمهم ربما كان ذلك سبباً لختفه». اهـ (٣٢٢/١)، وقد قال الدارقطني في محمد بن مروان القطان: «شيخ من الشيعة حاطب ليل متروك لا يكاد يحدث عن ثقة» (ص ٦٢) من «سؤالات البرقاني للدارقطني» رحمهما الله. وقال أبو خلیل لسعيد بن عبد العزيز: «خذ عن سعيد بن بشير مولى بنى نصر التفسير ودع ما سوى ذلك فإنه كان حاطب ليل» (١٠٠/٢) «ضعفاء العقيل».

وأنت إذا نظرت في هذا علمت أن الوصف بذلك يدل على أن الراوى

ليس عنده تمييز ولا معرفة بالصحيح والسقيم، وهذا إما لقلة اشتغاله بهذا العلم أو لإحكام غفلته.

غير أن هذا اللفظ ورد أيضاً في حق بعض الأئمة المشاهير، كما قال الشعبي في قتادة بن دعامة السدوسي: «قتادة خاطب ليل»، فقال عبد الكريم الحوزي لابن عيينة - بعد أن ذكر بعض ما سبق عن أهل اللغة - : «هذا مثل ضربته لك لطالب العلم أنه إذا حمل من العلم ما لا يطيقه قتله علمه كما قتلت الأفعى خاطب الليل» (٢٧٢/٥). وقال مالك بن أنس: «كان ابن جريج خاطب ليل»، وقال يزيد بن زريع: «كان ابن جريج صاحب غشاء» (٣٢٩/٦) «النبل» وقيل هذا في الثوري أيضاً - وهذا اللفظ إذا أطلق في هؤلاء الأئمة فلا يجوز لطالب علم أن يقول: إن هؤلاء الأئمة يروون الغث والسمين بدون علم منهم، أو بدون تمييز لهذا من ذاك، ولكن معنى ذلك في حق هؤلاء الكبار أنهم يروون عن كل أحد ولا يتحرون الرواية عن الثقات، وقد يكون لهم في ذلك مقاصد معتبرة عند أهل الحديث كأن يكون قصدهم نشر الأخبار في الأمصار كما ذكره ابن حبان عن الثوري في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي (٢٠٣/١) «المجروحين»، إذا علمت هذا اتضح لك أن ضنيع الدكتور الهاشمي في رسالته النفيسة: «شرح ألفاظ التجرع النادرة أو قليلة الاستعمال» - فيه قصور، حيث أشار إلى أن هذا اللفظ من عبارات التجرع ولم يفصل بين ما إذا قيلت في إمام مشهور أو في غيره، وإن كان الأصل في إطلاقها الجرح الشديد لكنه من عادته في هذه الرسالة أن يذكر الوجوه التي استعمل فيها اللفظ، وهذه الكلمة في حق المشاهير ليست جرحاً، غاية ما فيها أنها تدل على أن الإمام منهم ليس ممن ينتقى وهذا مذهب بعض الأئمة، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان خليف أن أدعه» كما قاله ابن المديني عن يحيى بن سعيد في هشام بن حجير المكي (٣٣/١١) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «خذوا - عن فلان عبادته وحسبكم» أي أنه ليس بشيء في الحديث.

○ وقولهم: «فلان الاشتغال بحديثه شغل لا يحتاج إليه».

○ وقولهم: «فلان لا نبالي روى أو لم يرو» قال أبو داود لأحمد: «سليمان بن أرقم روى عن الزهري عن أنس في التلبية، فقال: لا نبالي روى أو لم يرو»، وقد قال ابنه عبد الله: سمعت أبي يقول: «لا يسوى حديثه شيئاً ولا يروى عنه الحديث» (١٤/٩) «تاريخ بغداد»، وكلام الأئمة فيه شديد وإن كان الحافظ قد ترجم له بقوله: «ضعيف».

○ وقولهم: «فلان لا شيء كان في رجله خيط» قاله أبو عروبة في العباس بن الحسن الخضرى بمعجمة مكسورة وسكون الضاد كما في «سؤالات السهمي للدارقطني (ص ٢٤٢). و «الميزان» (٣٨٣/٢).

○ ومن ذلك قول الشافعي: «كان الربيع - أى ابن صبيح السعدى - غزاء وإذا مدح الرجل بغير صناعته فقد وهص» أى دق عنقه كما في «الجرح والتعديل» (٤٦٥/٣) و «تهذيب التهذيب» (٢٤٧/٣). «وقوله وهص: يقال وهصه وهصاً فهو موهوص ووهيص: دقه وكسره، وقال ثعلب: فدغه وهو كسر الرطب، ووهصه الدين أى دق عنقه، ووهصه ضرب به الأرض، وقال أبو عبيد: وهصه يعنى كسره ودقه.....» (١٠٨/٧) «اللسان».

○ ومن ذلك قول ابن معين لما سئل: «أيهما أمثل العززمى أو ابن أبى رافع - أى محمد بن عبيد الله -؟ قال: «ما فيها مائل» وقال مرة فى ابن أبى رافع: «ليس بشيء» (٣٢١/٩) «تهذيب التهذيب».

○ وقول شعبة لعيسى بن يونس: «لو رأيت أبا الزبير لرأيت شرطياً بيده خشبة» فقال عيسى: «ما لقي منك أبو الزبير» (٣٨٢/٥) «النبلاء»، وقول شعبة معناه أن أبا الزبير ليس من أهل الحديث، وكلام شعبة فى أبى الزبير شديد ومذهبه فيه معروف، وأما حال أبى الزبير فينظر فى محله من كتب التراجم.

○ ومن ذلك قول أحدهم: «إني لأعجب ممن يعد فلاناً من المحدثين»

فهذا اللفظ معناه أنه ليس بشيء وقد يكون نفيًا للكمال فقط وقد قال ابن معين: «إني لأعجب ممن يعد فليحاً وابن أبي الزناد من المحدثين» (١٦٩/٨) «النبلاء».

○ وكقول الثوري حين بلغه أن إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي قد حدث وكان لا يحفظ في أول أمره: «قد نبعت عين في السبيع إلا أنها مألحة» فبلغ ذلك عيسى بن يونس أخا إسرائيل فأقى سفيان فسأله أن يكف عنه (٢١/٧) «تاريخ بغداد»، وقول سفيان يدل على أن إسرائيل كان عنده حديث لكن لم ينتفع به لعدم حفظه وتخليطه كما لا ينتفع بالعين المألحة مع كثرة مائها، أما إسرائيل فقد حسن حاله وصار من المشاهير بعد ذلك، وقد قال يحيى القطان: «كان لا يحفظ ثم حفظ بعد» (٢١/٧) «تاريخ بغداد».

في «ضعفاء العقيلي»: قال حماد بن زيد بعد ما جلس مهدي بن هلال بأيام - أي جلس للتحديث - ما هذه العين المألحة التي نبعت قبلكم؟ قال: نعم يا أبا إسماعيل» (٢٣/١).

○ وقول أحدهم: «فلان ألق حديثه في دجلة» قاله أحمد في الحكم بن عبد الله بن سعيد الأيلي وإسحاق بن أبي فروة (ص ١٥٢) «أحوال الرجال».

○ وقولهم: «فلان طار مع الغراب» جاء في «كامل ابن عدي» ترجمة على بن غراب قال السعدي: «ساقط»، وسئل يحيى عنه فقال: «طار مع الغراب»، وسئل عنه مرة أخرى فقال: «هو المسكين صدوق» اهـ، أي أنهم لم يرغبوا عن حديثه لتهمة أو لقدح في عدالته، ولكن إما لروايته الأشياء الموضوعة وعدم ضبطه وإما لتشيعه أو صحبته وزير المهدي انظر (١٨٤٨/٥) من «الكامل». وإن كان يحيى قد وثقه كما في «تهذيب التهذيب» و «الميزان» (١٤٩/٣).

○ وقولهم: «استغنى أهل الحديث عما يرويه فلان» قد سبق بعض الألفاظ في هذا المعنى، وقد قال هذا اللفظ السعدي في محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة رحمه الله (٢١٨٤/٦) «الكامل»، وانظر «أحوال الرجال» (ص ٧٧) وهذا اللفظ يحتمل أيضاً إدخاله في المرتبة الخامسة من مراتب التخرج ويكون بمعنى الترك، والله أعلم.

□ (المرتبة الخامسة: من مراتب التجريح) □

عند ابن أبي حاتم رحمهما الله: «متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب» وعند العراقي: «متهم بالكذب وهالك وليس بثقة ولا يعتبر به وفيه نظر وسكتوا عنه» قال: وهاتان العبارتان - يعنى الأخيرتين - يقولهما البخارى فيمن تركوا حديثه، «ومتروك وتركوه وذاهب وساقط ولا يعتبر بحديثه وليس بالثقة وليس بثقة ولا مأمون ومتهم بالوضع» وعند الحافظ ابن حجر: من لم يوثق البتة وضُعِفَ مع ذلك بقادح وإليه الإشارة بـ «متروك ومتروك الحديث وواهى الحديث وساقط».

وعند السخاوى كما فى «فتح المغيـث»: «يسرق الحديث ومجمع على تركه وعلى يدى عدل ومؤد».

وأنا أفصل بعض ما ذكره هنا ثم أذكر ما وقفت عليه من ألفاظ هذه المرتبة ولا حول ولا قوة إلا بالله:

واضح من صنيع ابن أبي حاتم رحمهما الله أنه جمع هذه المرتبة والتي تليها فى مرتبة واحدة، وصنيع الحافظ ابن حجر رحمه الله خلاف ذلك، فإنه جعل قوله: «متهم بالكذب» فى مرتبة أخرى غير مرتبة «متروك»، وجعل من قيل فيه: «كذاب» وما يشبهه فى آخر المراتب، وصنيع الحافظ العراقي وسط فإنه جعل من أهل هذه المرتبة من قيل فيه: «هالك ومتروك» ومن قيل فيه «متهم بالكذب» وهو الراجح عندى، واعلم أن من قيل فيه «متروك» الغالب عليه أن سبب ذلك رداءة الحفظ والفحش فى الروايات، ومن قيل فيه «متهم بالكذب» الطعن فيه من قبل العدالة لا من قبل الحفظ، وهذه المرتبة تجمع بين من تُرك إما لسوء حفظه وفحش تخطئه وإما لبدعته الخبيثة وإما لفسقه أو كذبه فى كلام الناس أو من كان متهماً بالكذب فى الحديث النبوى على صاحبه الصلاة والسلام وأما من كان كذاباً فى الحديث النبوى فسيذكر فى المرتبة السادسة وهى الأخيرة من مراتب التجريح.

فإن قيل: كيف يُجمع بين من طعن فيه من قبل حفظه وبين من طعن فيه من قبل عدالته في مرتبة واحدة؟ فالجواب أن المتروك وإن كان الغالب عليه أن ذلك من قبل حفظه فقد وجدت تراجم كثيرة كان السبب في ترك أهلها الفسق، وقد سبق في المرتبة الثانية من مراتب التخرج الجمع بين قولهم: «مستور أو مجهول الحال» وبين قولهم: «فيه مقال ونزكوه وردىء الحفظ وذو مناكير»..... إلخ، وألفاظ هذه المرتبة تشترك جميعاً في أنها ليست صريحة في تكذيب الراوى واقترائه على رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -.

وجعل السخاوى قولهم: «يسرق الحديث» في هذه المرتبة فيه تأمل وبحث، كيف والسارق هو الذى يأخذ حديث أحدهم ولم يعرف الحديث إلا به ثم يرويه هو بصيغة السماع؟ وإلا لكان مدلساً، فالسرقة عندى كذب صريح، والله أعلم.

وأما قولهم: «ليس بثقة أو ليس بالثقة» فمعلوم أن الأول أشد جرحاً من الثانى، وليس بمنكر أن تجمع المرتبة الواحدة ألفاظاً متفاوتة في المعنى طالما أنها متقاربة ومتشابهة وتكون هذه الألفاظ بمجموعها تختلف عن ألفاظ المرتبة التى قبلها والتى تليها، لكن هل محل هذين اللفظين في هذه المرتبة كما هو صريح صنيع الحافظ العراقى أم لا؟ الظاهر صحة ما صنع الحافظ العراقى رحمه الله خلافاً لبعض علماء عصرنا الأفاضل، حيث قال بعضهم: إن قولهم: «ليس بالثقة» نفى للدرجة العليا من الثقة فقط، والذى يظهر لى من خلال تبعى هذين اللفظين أنهما يطلقان في الجرح الشديد، والعبرة في ذلك بالاصطلاح، وأنا أذكر عدة تراجم وهى تدل على المقصود وأترك كثيراً من التراجم خشية الملل، جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة محمد بن سليم أبى عبد الله القاضى، قال ابن معين: «وأما ابن سليم فهو والله صاحبنا وهو لنا محب ولكن ليس فيه حيلة البتة وما رأيت أحداً قط يشير بالكتاب عنه ولا يرشد إليه»، وقال في موضع آخر: «قد والله سمع سماعاً كثيراً وهو معروف ولكن لا يقصر على ما سمع يتناول ما لم يسمع، فقليل: يكتب عنه؟ قال: لا». وقال أحمد بن زهير: «سمعت ابن معين يقول: ليس بثقة. قلت: لم صار ليس بثقة؟ قال: لأنه يكذب في الحديث» (٣٢٦/٥) وانظر في «تاريخ بغداد» ترجمة محمد بن

الحسن بن أزهري الدعا الأصم (١٩٤/٢) ومحمد بن الحسين الخفاف (٢٥٠/٢) ومحمد بن العباس بن سهيل الخطيب (١١٣/٣ - ١١٤). وقد قال الذهبي في محمد بن يحيى الغراف: «ليس بثقة زور طبقة» (٦٦/٤) «الميزان»، وقد يقال هذا اللفظ فيمن لا يهتم في سماعه ولكن أتى كبيرة من الكبائر والعياذ بالله كما جاء في «الجرح والتعديل» للرازي ترجمة يعقوب بن حميد بن كاسب قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: «ليس بثقة». قلت: «من أين قلت ذلك؟» قال: «لأنه محدود». قلت: «أليس هو في سماعه ثقة؟ قال: بلى.....»، (٢٠٦/٩) فتأمل كيف فهم ابن أبي خيثمة أن قول ابن معين: «ليس بثقة» أنه طعن في صحة سماع يعقوب حتى ظهر له سبب آخر، وفي كتاب «المجروحين» لابن حبان قال ابن معين في عبد العزيز بن أبان القرشي: «ليس بثقة، قيل من أين جاء ضعفه؟ قال: كان يأخذ أحاديث الناس فيرويه» (١٤٠/٢)، وقد يقولون «ليس بثقة» على من هو ليس من أهل الحديث كما قال ابن معين في عبد العزيز بن عمران بن أبي ثابت: «ليس بثقة إنما كان صاحب شعر» (١٣٩/٢) «المجروحين» لابن حبان، وقد وقفت على صريح ذلك من كلام حافظ عصره وقريع دهره أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني رحمه الله كما جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة شعبة بن دينار الهاشمي مولى ابن عباس قال مالك: «ليس بثقة»، وقال البخاري: «يتكلم فيه مالك ويحتمل منه»، وقال أبو الحسن بن القطان قوله «يحتمل منه» يعني من شعبة وليس هو ممن يترك حديثه، قال: «ومالك لم يضعفه وإنما شح عليه بلفظ «ثقة»»، قال الحافظ ابن حجر قلت: «هذا التأويل غير شائع بل لفظة «ليس بثقة» في الاصطلاح توجب الضعف الشديد، وقد قال ابن حبان: روى عن ابن عباس ما لا أصل له كأنه ابن عباس آخر» (٣٤٧/٤) وأيضاً في ترجمة إسماعيل بن عبد الله بن أويس قال النسائي: «ضعيف»، وقال في موضع آخر: «غير ثقة» وقال اللالكائي: «بالغ النسائي في الكلام عليه إلى أن يؤدي إلى تركه ولعله بان له ما لم يبين لغيره لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف» (٣١١/١) «تهذيب التهذيب»، فتأمل فهم اللاكائي لقول النسائي «غير ثقة»، ثم ذكر الحافظ قول من اتهمه وذكر حكايته

في ذلك ثم قال: «قلت: وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة ولعل هذا من إسماعيل كان في شببته ثم انصلح....» (٣١٢/١) «تهذيب التهذيب».

وقد يقولون: «ليس بثقة» على المجهول، كما قاله ابن عدى في سعيد بن عقبة انظر «الكامل» (٣/١٢٤٧ - ١٢٤٨)، وقد يقولون نحو ذلك على الضعيف في الحديث ولكن حيث توجد قرينة، كما جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة مسلم بن النحات وهو ابن صاعد، قال ابن أبي حاتم: «سألت أبا عنه؟ فقال: هو ضعيف الحديث عندي، فقيل له: إن يحيى بن معين قال: هو ثقة فقال: ما هو بثقة عندي» (١٨٧/٨) فالظاهر من هذا أنه عند أبي حاتم ليس بمنزلة من يقال فيه «ثقة».

وقد ذكر العلامة الشيخ المعلمي اليماني رحمه الله أن كلمة «ليس بثقة» حقيقتها اللغوية نفى أن يكون بحيث يقال له: «ثقة» ولا مانع من استعمالها بهذا المعنى، قال: وقد ذكره الخطيب في «الكفاية» من أمثلة الجرح غير المفسر، ثم ذكر المعلمي رحمه الله أمثلة لا تسلم من منازعة ثم قال: «نعم إذا قيل «ليس بثقة» ولا مأمون» تعين الجرح الشديد، وإن اقتصر على «ليس بثقة» فالمتبادر جرح شديد لكن إذا كان هناك ما يشعر بأنها استعملت في المعنى الآخر حملت عليه. اهـ من «التنكيل»، وهذا الذي ذكره الشيخ المعلمي رحمه الله غاية في التحقيق ويشهد لما قررته آنفاً وما أظن مصنفاً يأباه والله المستعان.

○ أما قولهم: «ليس بالثقة» فأنا أذكر ترجمتين ورد فيهما هذا اللفظ في الجرح الشديد كما جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة يحيى بن هاشم بن كثير الغساني، قال ابن معين: «لا يحمل عن مثله الحديث»، وقال مرة: «دجال هذه الأمة»، وقال مهنا عنه: «ليس هو بالثقة كذاب خبيث»، قال: «قلت ليحيى: قد حدث عنه يزيد بن هارون قال: ولو حدث عنه منصور بن المعتمر لم يكن بالثقة، قال: قلت ليحيى تراه وضع هذه الأحاديث؟ قال: هو لا يحسن يضع هذه الأحاديث ولكن وضعت له» (١٤/١٦٤ - ١٦٥) وجاء في «الميزان» ترجمة محمد بن كثير العبدى، قال أحمد بن أبي خيثمة: قال لنا ابن معين: «لا تكتبوا عنه لم يكن بالثقة»، وقيل:

إن قوله هذا في محمد بن كثير الفهرى (١٨/٤) وبقي إذا ما سئل أحد الأئمة عن راو أهو ثقة؟ فقال: لا، يأتي في محله إن شاء الله.

○ وأما قول البخارى: «منكر الحديث وفيه نظر وسكتوا عنه»، وقول ابن معين «ضعيف» فسيأتى إن شاء الله شرحه في الكلام على مصطلحات بعض الأئمة.

○ وأما قولهم: «فلان على يدى عدل» فقد جاء في «لسان العرب»:

«وقولهم للشيء إذا يئس منه: وضع على يدى عدل، هو العدل بن جزء بن سعد العشيرة كان ولى شرط تُبِع فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه فقبال الناس: وضع على يدى عدل، ثم قيل ذلك لكل شيء يئس منه» (١١/٤٣٦). ومن أشهر من عرف بتجريح الرواة بهذا اللفظ هو الإمام الفرد إمام أهل المشرق أبو حاتم الرازى رحمه الله، فقد سأله ابنه أبو محمد عن بعض الرواة - كما في كتاب «الجرح والتعديل» - فأجابه بهذا اللفظ إما مفرداً أو مقروناً بغيره من ألفاظ الجرح، وقد ذكر الحافظ: ^(١) «وقوله «على يدى عدل» معناه قرب من الهلاك، وهذا مثل للعرب كان لبعض الملوك شرطى اسمه عدل، فإذا دفع إليه من جنى جناية جزموا بهلاكه غالباً ذكره ابن قتيبة وغيره، وظن بعضهم أنها من ألفاظ التوثيق فلم يصب» (٩/١٤٢) «تهذيب التهذيب». قلت: ومن ظن أنها توثيق الحافظ ابن حجر نفسه رحمه الله وكذا شيخه الزين العراقى رحمه الله، وحجة من ظن ذلك أنه ضبط هذا اللفظ بكسر دال «يدى» وإفرادها ورفع «عدل» وهو على الخبرية، ولكن الصواب بفتح الدال وتنشئة «يد» وإضافتها إلى «عدل» وجر «عدل» بالإضافة إليها، وقد ذكر الحافظ السخاوى في «فتح المغيث» أن شيخه الحافظ ابن حجر قال: «وكنت أظن أن ذلك كذلك - أى أن هذا لفظ من ألفاظ التوثيق - إلى أن ظهر لى أنها عند أبى حاتم من ألفاظ التجريح، وذلك أن ابنه قال في ترجمة جبارة بن المغلس: سمعت أبى يقول: هو ضعيف الحديث، ثم سألته عنه فقال: هو على يدى عدل، ثم ذكر ابن أبى حاتم أقوال الحفاظ في تضعيفه ولم ينقل عن أحد توثيقه، ومع ذلك قال الحافظ ابن حجر: فما فهمت معناها ولا اتجه لى ضبطها، ثم بان

(١) ابن حجر في ترجمة محمد بن خالد الواسطى أن أباه حاتم قال: هو على يدى عدل، فقال الحافظ:

لى أنها كناية عن الهالك وهو تضعيف شديد، ففي كتاب «إصلاح المنطق»
ليعقوب بن السكيت عن ابن الكلبي قال: جزء بن سعيد العشيرة من ولده العدل
وكان ولى شرط تبع.... إلخ. ما سبق، وانظر ترجمة عمر بن حفص العبدى
(١٠٣/٦) «الجرح والتعديل» وترجمة محمد بن خالد الواسطى (٢٤٤/٧) «الجرح
والتعديل»، والله أعلم.

○ وأما قولهم: «مؤد» فقد قال ابن دقيق العيد: «اختلف في ضبطه فمنهم
من خففه أى هالك ومنهم من شدده أى حسن الأداء، ذكر ذلك الذهبي بعد
قول أبى حاتم فى سعد بن سعيد أخى يحيى بن سعيد الأنصارى: «مؤد»، انظر
«الميزان» (١٢٠/٢) ولكن الذى فى «تهذيب التهذيب»: «قال أبو حاتم: يؤدى يعنى
أنه كان لا يحفظ ويؤدى ما سمع، وقال ابن معين: مؤد، قال ابن القطان الفاسى:
اختلف فى ضبط هذه اللفظة فمنهم من يخففها أى هالك ومنهم من يشدها أى
حسن الأداء» (٤٧٠/٣ - ٤٧١) «تهذيب التهذيب»، وهذا اللفظ شرط كونه
من ألفاظ هذه المرتبة إذا كان مخففاً بمعنى هالك.

○ ومن ألفاظ هذه المرتبة قولهم: «فلان متروك متروك أو متهم بوضع
الحديث وتوليد الأخبار» «أو ليس بثقة فى النقل أو لم يكن يوثق به أو لم يكن
موثقاً به فى الرواية أو ليس بثقة ولا أمين أو لم يكن موثقاً به» قاله الحافظ
على بن الفضل فى عبد الخالق بن فيروز الجوهري، وقد قال فيه الحافظ ضياء
الدين: «تكلّموا فى سماعه» (٥٤٣/٢) «الميزان» ونحوه: «لم يكن يوثق به فى علمه»
أى متهم فيما يخبر به ويحكىه كما قيل فى محمد بن إسحاق اللؤلؤى (٢٣٤/١)
«تاريخ بغداد»، أو فلان «رافضى لا يوثق به» قاله الحاكم فى أحمد بن محمد بن
أبى ضرام الحافظ (١٥١/١) «الميزان».

○ وقولهم: «فلان هالك من الهلكى أو هالك من الهالكين» انظر ترجمة
إسحاق بن واصل فى «الميزان» (٢٠٢/١) ونحوه: قول ابن المدينى فى سيف بن
وهب التميمى «كان هالكاً من الهالكين» (٢٩٨/٤) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «فلان قد تركوا حديثه منذ دهر أو قد فرغ منه منذ دهر»
وممن يستعمل ذلك السعدى رحمه الله فى كتابه «أحوال الرجال»، ونحو ذلك قوله
فى أسد بن عمرو وأبى يوسف ومحمد بن الحسن واللؤلؤى: «قد فرغ الله تبارك
وتعالى منهم». اهـ (ص ٧٧) «أحوال الرجال».

○ وقولهم: «فلان سىء السيرة بكرة - أو لم تكن سيرته محمودة -»
والقول الأول أشد فى الجرح ووجهه ظاهر، وكثيراً ما يطلقون ذلك على المبتدعة
أهل المقالات الشنيعة التى لا يتلفظ بها مسلم أو على أهل الفسق والمعاصى كشرب
الخمور، وقضاة السوء، وولاة الشر، وأهل الغناء، والخلاعة، فنسأل الله أن يحفظ
علينا ديننا وألا يجعل مصيبتنا فى ديننا، وقد يقولون ذلك فى الكذابين الذين يسألون
الناس بدينهم وبكذبهم على رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ومع
الإجمال فمحل ذلك هنا.

○ وقولهم: «فلان أستجير الله أستجير الله اضرب على حديثه» قاله ابن
مهدى فى إسماعيل بن عبد الملك بن أبى الصفياء (١٢٢/١) «المجروحين» لابن
حيان.

○ وقولهم: «فلان قد تخلى الله عنه أو برىء الله عنه».

○ وقولهم: «فلان ذاهب أو ذهب علمه أو ذهب حديثه أو ضعيف

ذاهب»

فهذه الأقوال تدل على الجرح الشديد فى الراوى أو فى حديثه أو فيهما،
لأن الراوى إذا كان من جملة المتروكين فإن علمه وحديثه يذهب ويضيع سواء
كان السبب فى ذلك القدح فى العدالة أو فى الضبط، وإن كان الغالب فى هذه
الألفاظ الطعن من قبل الحفظ، وقد ذكر ذلك الدكتور نور الدين عتر فى تعليقاته
على «مغنى الذمى»، انظر ترجمة حميد بن الربيع الخزاز (١٩٤/١) وترجمة على بن
الحسن ويقال ابن الحسين الرازى (٤٤٥/٢)، وقد قال ابن المدينى فى روح بن
أسلم الباهلى: «ذهب حديثه، ففسره محمد بن عثمان بن أبى شيبة بقوله: ضاع»

(٥٧/٢) «الميزان»، وسبب ضياعه سوء حفظه كما يظهر من بقية كلام العلماء فيه، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان يشبه أن يكون من يضع الحديث» أى أنه متهم بالوضع ونحوه «لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق» قاله ابن عدى فى الحسن بن عبد الرحمن بن عباد بن الهيثم، وقد قال فيه: «يسرق الحديث منكراً عن الثقات» (٧٤٦/٢) «الكامل». ونحوه: قولهم: «فلان ليس يشبه حديثه حديث أهل الصدق» وقد قال ابن عدى فى محمد بن إسحاق بن حرب اللؤلؤى: «لا أرى حديثه يشبه حديث أهل الصدق، والرجل قال فيه جزرة: كذاب، وقال الخطيب: لم يكن يوثق به» انظر «الميزان» (٤٧٥/٣ - ٤٧٦)، فهذه الألفاظ بمفردها ليس فيها تصريح بأن الراوى يكذب فقد يكون ذلك لفحش خطئه أو لثبته بالكذب، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان سخيّف سفلة» أى ساقط، «والسخيّف: رقة العقل، وثوب سخيّف: أى قليل الغزل، ورجل سخيّف: نزق خفيف، والنزق: الطائش الذى سفه بعد حلم»، انظر «ترتيب القاموس» (٥٣٥/٢) و (٣٥٧/٤).

○ وقولهم: «فلان لا يجوز الاحتجاج به أو لست أستجيز الرواية عنه» واللفظ الثانى جاء فى «سؤالات السهمى للدارقطنى»، فقد قال السهمى: «سمعت الحسن بن على بن عمرو يقول: على بن محمد بن مروان الثمار كان يركب الأخبار ولست أستجيز الرواية عنه»، انظر (ص ٢٢٥)، واعلم أن قولهم: «فلان لا يجوز الاحتجاج به» أشد فى الجرح من قولهم: «فلان لا يحتج به»، ومن أكثر من وقفت على استعماله لهذا اللفظ هو الإمام ابن حبان رحمه الله فى كتابه «المجروحين» فإنه كثيراً ما يقول ذلك فى الراوى الذى فحش خطؤه والمتهم بسرقة الحديث والكذب فى الروايات، انظر ترجمة أحمد بن عيسى الخشائى التنيسى (١/٤٦) و ترجمة حفص بن عمر المدنى (١/٢٥٧) و ترجمة سعيد بن سنان الكندى (١/٣٢٢) و ترجمة سعيد بن ميسرة البكرى (١/٣١٦) وإن كان يقول: «لا يجوز الاحتجاج

بفلان إذا انفرد» - في بعض المواضع - على من يصلح في الشواهد والمتابعات ولهذا مزيد تفصيل عند الكلام على كتب الجرح والتعديل إن شاء الله.

وقد جاء في «الميزان» للحافظ الذهبي ترجمة على بن محمد بن عيسى الخياط، قال الذهبي: «وهاء ابن مأكولا واتهمه ابن يونس فقال: لا يجوز الاحتجاج به» (١٥٤/٣) وذكر ذلك برهان الدين الحلبي في كتابه «الكشف الحثيث» واستظهر أنه اتهمه بالكذب لا بالوضع انظر (ص ٣٠٤) فتأمل كيف ترجم الذهبي لقول ابن يونس، وهذا يدل على أن اللفظ يدل على شدة الجرح ومعناه حيثئذ أنه لا يجوز الاحتجاج به ولا الاستشهاد به لأن الذي يستشهد به فيه أصل الاحتجاج به، هذا ما ظهر لي والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان لم يكن له عندى قيمة» أى متروك الحديث وهذا اللفظ يحتمل أن يكون مثل قولهم: «لا يساوى شيئاً» وقد قال ابن مهدي في عمر بن هارون البلخي: «لم يكن له عندى قيمة»، وقال مرة: «حدثني بأحاديث فلما قدم مرة أخرى حدث بها عن إسماعيل بن عياش عن أولئك فتركت حديثه».

○ وقولهم: «فلان لم يقنع الناس بحديثه» أى لم يثقبوا بحديثه وسيأتى تفصيل لهذا. قاله الجوزجاني في عمر بن هارون البلخي (ص ٢٠٨) «أحوال الرجال»، والرجل قال فيه النسائي: «متروك» ونخسة ابن المبارك فذهب حديثه، وقال: «إن عمر بن هارون يروى عن جعفر بن محمد وقد قدمت قبل قدمه وكان قد توفى جعفر بن محمد»، انظر «الكامل» (١٦٨٩/٥) «وتهذيب التهذيب» (٥٠٣/٧).

○ وقولهم: «فلان اتهم في اللقاء» أى أنه حدث عن أقوام لم يلقهم وادعى السماع من مشايخ لم يدركهم وهذا على سبيل التهمة لا التصريح بكذبه.

○ وقولهم: «فلان لم تكن له أصول يعول عليها أو ما رأيت له أصلاً» يفرح به» أعلم أن عادة أهل الصدق والتحرى أنهم إذا سمعوا حديثاً كتبوه في أصولهم، فإذا خولفوا في حديث وطلب منهم الأصل أخرجوا أصولهم وفيها سماعهم

الصحيح بخط الثقات أو باعتماد الشيخ الذي سمعوا منه هذا الحديث أو هذا الجزء، أما أهل التخليط والسرقة فإنهم يحكّون سماع الناس ويلحقون سماعهم بخط طرى أو يكتبون أصلاً جديداً ويتربونه بالتراب أو بالزيت أو يدخنونه بالدخان حتى يظهر أنه قديم عتيق، فمثل هذه الأصول إذا طلبت منهم عند روايتهم المناكير فإنه لا يفرح بها إذا أبرزوها، والله أعلم.

○ ومن ذلك أن ابن المديني سئل عن أبي هذبة إبراهيم بن هذبة: «أكان يصدق؟ فقال: من أين؟» (٢٠٢/٦) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «كان فلان طفيلياً» جاء في «تاريخ جرجان» لحمزة بن يوسف السهمي، ترجمة زكريا بن منذور، قال ابن معين: «ليس بشيء فروجع مراراً، فقال: ليس بشيء وكان طفيلياً»، وقال أبو حفص السهمي: «والطفيلي الذي لا يبالي من أين كان مطعمه ومن كانت هذه صورته في المطعم خفت ألا يكون مأموناً في العلم» (ص ٥٨٨ - ٥٨٩).

○ وقولهم: «فلان متهم بالكذب في لهجته» أى في لسانه كما في «لسان العرب» ونحوه: «فلان يكذب في كلام الناس أو يكذب في غير الرواية» ونحو ذلك رمى الراوى بالفسقات والكبائر كقتل النفوس وشرب الخمر وقذف المحصنات وظلم الناس الواقع من الولاة والعمال وأكل أموال الناس بالباطل وغير ذلك والعياذ بالله.

○ وقولهم: «فلان استقر الإجماع على وهنه» قاله الذهبي في الواقدي (٦٦٦/٣) «الميزان» أى أنه مجمع على وهنه وتركه.

○ وقولهم: «أتى فلان بخبر باطل فاتهم به» هذا يدل على أن العهدة عليه وأنه هو السبب فيه، وهذا أمر نسبي فينظر إلى هذا الحديث مع الراوى فإن كثر ذلك في حديثه وغلب عليه كان متروكاً، وإلا فهذا اللفظ يدل على أن هذا الحديث متروك لا يستشهد به واللفظ قاله الذهبي في محمد بن مسلمة الواسطي (٤١/٤) «الميزان».

○ وقولهم: «فلان أحاديثه مناكير بأسانيد واضحة» وهذا معناه أنه هو أولى من يحمل عليه فيه، بل هو الذى يحمل عليه من رجال السند، والذى يأتى بأحاديث مناكير عن الثقات إما أن يكون مدلساً وإما أن يكون مغفلاً شديداً الغفلة وإما أن يكون سارقاً أو وضاعاً، فإن كان مدلساً فينظر إلى ذلك فى جملة حديثه فإن غلبت المناكير على حديثه ضُعِفَ لكثرة تدليسه، وإن كان مغفلاً شديداً الغفلة فمحله هذه المرتبة، وإن كان سارقاً أو كذاباً أو وضاعاً فمحله فى السادسة. ونحو هذا قولهم: «يأتى عن الثقات بالمعضلات أو له يواطيل عن الثقات» انظر ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن غزوان (٢٥٣/٥) «لسان الميزان».

○ وقولهم: «فلان ما أحسن تفسيره لو كان ثقة» يدل هذا على أنه ليس بثقة، وقد قاله ابن المبارك فى مقاتل بن سليمان الخراسانى بعد قوله: «ارم به»، كما فى «تهذيب التهذيب» (٢٨٠/١٠) ونحوه قولهم: «فلان ليس بثقة ولا أمين أو ولا مأمون أو ليس عندنا من أهل الثقة» وهذا اللفظ قاله ابن المدينى فى أبى جابر البياضى، وقد كذبه غير ابن المدينى. انظر (ص ٩٥) من «سؤالات ابن أبى شيبة لابن المدينى» ونحوه قولهم: «فلان غير ثقة ولا من أوعية الأمانة» قاله الجوزجاني فى إسحاق بن نجيح الملطى (ص ١٧٨) «أحوال الرجال».

○ وقولهم: «فلان لا يحتج به بحال أو يجب مجانبته حديثه على الأحوال» أى متروك فلا يحتج به إذا خالف أو إذا انفرد أو إذا وافق، ولهذا تنمة (ص ٢٢٩)، (ص ٢٣٤).

○ وقولهم: «فلان ليس بحجة لا فى الأحكام ولا فى غيرها» أى فى غيرها من الفضائل والمناقب والملاحم والأمور التى يترخص فيها بعض العلماء فى الأخذ عن الضعفاء الذين خف ضعفهم على تفاصيل فى ذلك، وقد قال الساجى فى أيوب بن خوط أبى أمية: «أجمعوا على ترك حديثه وليس بحجة لا فى الأحكام ولا غيرها» (٤٠٢/١ - ٤٠٣) «تهذيب التهذيب». ونحو هذا اللفظ ما جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة عوسجة المكي مولى ابن عباس: قال عبد الله بن محمد بن

قتيبة في كتاب «مشكل الآثار»: «الفقهاء على خلاف حديث عوسجة - يعني حديث توريث العبد من السيد الذي لا وارث له - إما لا تهاهم عوسجة: «فإنه ممن لا يثبت به فرض ولا سنة».....» اهـ محل الشاهد (١٦٦/٨)، وهذه الألفاظ تحتمل أن يكون في المنزلة الرابعة والأمر سهل فكلاهما لا يستشهد بأهلهم، والعلم عند الله تعالى.

○ وقولهم: «فلان نبذوا حديثه» والنبذ: طرحك الشيء من يدك أمامك أو وراءك، نبذت الشيء أنبذه نبذاً: إذا ألقيته من يدك، ونبذته: للكلية، ونبذت الشيء أيضاً: إذا رميته وأبعده. ونبذ الكتاب وراء ظهره: ألقاه، وفي التنزيل: (فنبذوه وراء ظهورهم).... والمنبوذ: ولد الزنا لأنه ينبذ على الطريق» (٥١١/٣) «لسان العرب»، واللفظ قاله الجوزجاني في جعفر بن الزبير الحنفى (ص ١١١) «أحوال الرجال»، والرجل قد كذبه شعبة وصرح بتركه غير شعبة، انظر (٩١/٢) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «فلان مهجور» أى متروك وتجنبوا روايته، قال يعقوب بن سفيان في جعفر بن الزبير الحنفى: «ضعيف متروك مهجور» (٩١/٢) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «فلان يستحق التكذب عن رواياته أو يستحق الترك أو سبيله سبيل الترك» وهذا اللفظ قاله أبو حاتم في عبد الله بن زياد بن سمعان (٦٢/٥) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «فلان لا ينبغي لحكيم أن يذكره في العلم» قاله السعدى في عباد بن كثير الثقفى (ص ١٠٦) «أحوال الرجال».

○ وقولهم: «فلان الضعف على حديثه بين أو بين الأمر في الضعفاء أو بين الأمر بالضعف أو بين الأمر جداً في الضعف أو الضعف لائح على حديثه» وهذا اللفظ قاله الذهبي في هلال بن عبد الرحمن الحنفى وزاد: فليترك. وقولهم: «ضعيف مهين» أى ساقط، والمهين من الرجال: الضعيف أو الفاجر لقوله تعالى:

﴿ولا تطع كل حلاف مهين﴾ وقال أبو إسحاق: هو فعيل من المهانة وهى القلة، قال: ومعناه هنا القلة فى الرأى والتميز، ورجل مهين من قوم مهناء: أى ضعيف، وقوله عز وجل: ﴿خلق من ماء مهين﴾ أى من ماء قليل ضعيف وفى التنزيل: ﴿أنا خير من هذا الذى هو مهين...﴾ انظر «اللسان» (٤٢٥/١٣).

○ قولهم: «ضعيف الحديث بين الضعف» وأكثر من يستعمل هذه الألفاظ الإمام الحافظ ابن عدى رحمه الله فى كتابه «الكامل»، ويستعمل هذا فىمن هو شديد الضعف - غالباً - فقد قال فى أحمد بن الحسن بن أبان الأيلي: «يسرق الحديث ضعيف وهو بين الأمر فى الضعف» (٢٠٠/١) وقال فى الحسن بن على بن على النخعى: «هو بين الأمر فى الضعفاء بعد أن وصفه بالكذب الفاحش» (٧٥٩/٢) وقاله فى عمر بن موسى الوجيى مع قوله: «هو فى عداد من يضع الحديث متناً وإسناداً» (١٦٧٣/٥) وانظر ترجمة أحمد بن هارون بن موسى بن هارون (٢٠٦/١) وإبراهيم بن نجيح بنى صالح الملقب (٣٢٥/١) ومحمد بن مروان السدى الصغير (٢٢٦٧/٦) ومحمد بن أحمد بن الحسين الأهوازى (٢٣٠٢/٦) وبشر بن إبراهيم الأنصارى المفلوج (٤٤٧/٢) «الكامل». وابن عدى رحمه الله قليلاً ما يقول هذا اللفظ أو نحوه فى مراتب الشواهد، كما قال فى عباد بن صهيب الكلبي أنى بكر: «ويتبين على حديثه الضعف ومع ضعفه يكتب حديثه» (١٦٥٣/٤)، وهذا نادر، وقد استعمل بعض هذه الألفاظ أبو حاتم رحمه الله كما فى «تهذيب التهذيب» ترجمة عقبة بن علقمة اليشكرى أبى الجنوب، فقال: «ضعيف الحديث بين الضعف مثل الأصبع بن نباتة وأنى سعيد... لا يشتغل به». (٢٤٧/٧) والذى فى «الجرح والتعديل»: «ضعيف الحديث هو مثل أصبع بن نباتة وأنى سعيد عقيصاً متقاربين فى الضعف ولا يشتغل به» (٣١٣/٦) والله أعلم.

ثم إن هذه الألفاظ وإن ذكرتها فى هذه المرتبة فهى تحتل المرتبة الرابعة والأمر سهل فكلاهما من مراتب الرد أو الترك، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان لم يحدث عنه أبو زرعة مثلاً على عمد - أو عدلت عنه على عمد -» وهذا اللفظ قاله يزيد بن زريع فى أنى بكر الهذلى البصرى أحد

المتروكين، انظر (٤٥/١٢) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «كان فلان أضعفنا طلباً وأكثرنا غرائب» وهذا اللفظ اتمام بسرقة الحديث، وبيان ذلك أن الراوى الثقة تكثر الغرائب فى حديثه لأسباب: منها اجتهاده فى الطلب لأن من شأن المجتهد أن يقف على ما لم يقف عليه غيره أو يحفظ ما نسيه غيره، وقد يخصه المشايخ بأحاديث لم يحدثوا بها غيره، وليس هذا كتماناً للعلم فقد يكون الحديث مشهوراً من طريق شيخ نازل الإسناد، وقد يكون الشيخ عسراً فى الرواية ضئيلاً بالحديث ولا يكثر عنه إلا من كثرت ملازمته له وهذا شأن الكثيرين أهل الرحلة والطلب، أما إذا كان الراوى ليس معروفاً بالطلب فمن أين الغرائب والفوائد تأتى إليه؟ إما أن يكون مغفلاً شديد الخطأ، وإما أن يكون سارقاً، وقد ذكر العلامة المحقق الشيخ المعلمى رحمه الله فى كتابه الفذ «التكميل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل» أن رواية الغرائب لا تقدر إلا بأحد شروط: إما أن تكون منكراً أو تكثر فى حديث الراوى أو لم يكن الراوى مشتهراً بالطلب، وهذا ما نحن فيه، ويدل ذلك على هذا ما جاء فى ترجمة محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعة العجلي الذى اتهم بسرقة الحديث أن ابن نمير قال: «كان أضعفنا طلباً وأكثرنا غرائب» (٥٢٦/٩) «تهذيب التهذيب»، ونحوه قول ابن عمار فى يحيى بن عبد الحميد الحماني: «سقط حديثه، قيل له: فما علتة؟ قال: «لم يكن لأهل الكوفة حديث جيد غريب، ولا لأهل المدينة ولا لأهل بلد حديث جيد غريب إلا رواه هذا» فيكون هكذا (٢٤٦/١١) «تهذيب التهذيب»، وابن الحماني قد صرح بكذبه وتركه غير واحد من الأئمة والله المستعان.

○ وقولهم: «هذا رجل قد كفانا مؤنته أو كفانا مؤنته ومؤنة البحث عن حاله» جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة الهيثم الجلى الحساب شيخ مطين، قال مطين: «كان غير ثقة»، وساق له حديثاً وقال عقبه: «قال لى ابن نمير: هذا رجل قد كفانا مؤنته» (٩٥/١١) أى أنه روى أحاديث يتضح منها سوء حاله وسقوط أمره ولسنا فى حاجة بعد سماعنا هذه الأحاديث منه أو عنه أن نبحت

عن حاله، يدلّك على هذا ما جاء في «كامل ابن عدى» ترجمة على بن الحسن بن يعمر السامى قال ابن عدى: «دخل عليه ابن معين وسمع منه حديث «قضى باليمن مع الشاهد» فلما خرج قال: يكفينى من هذا الشيخ هذا الحديث، ومرة يدور بمصر وأراد أن يمر عليه فقال له رجل: إنه يحدث عن عبد الله بن عمر العمرى عن نافع عن ابن عمر أن النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - قضى باليمن مع الشاهد، فقال: قد كفيتمونا مؤنته وتركه ولم يذهب» (١٨٥٢/٥) وقال ابن عدى بعد ذلك: «وهذه الأحاديث وما لم أذكره من حديث على بن الحسن هذه كلها بواطيل ليس لها أصل وهو ضعيف جداً» (١٨٥٤/٥)، وذكر صاحب «لسان الميزان» ما قاله ابن نمير فى الهيثم وهو قوله: «هذا رجل قد كفانا مؤنته» ثم قال: «يعنى لأنه روى الباطل» (٢٠٦/٦)، وذكر قول الخطيب أيضاً: «يعنى أن روايته مثل هذا الحديث تبين حال راويه لأنه حديث باطل لا أصل له» (٢٠٦/٦).

○ وقولهم: «فلان حديثه يدلّك عليه» أى أن من رأى التخليط والمناكير التى فى حديثه لم يحتج إلى سؤال أحد عنه، ولو كان هذا اللفظ تعديلاً لقالوا: حديثه يدل على صدقه أو على تشبهه، أما هذا اللفظ فهو تجريح، فقد قال أحمد رحمه الله لما سأله الأخرم عن يحيى بن أنسية: «ليس هو ممن يكتب حديثه قيل له: لم؟ قال: حديثه يدلّك عليه» (١٨٤/١١) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «ترك حديث فلان فلا ينبعث» قاله الجوزجاني فى عبد الحميد الحماني بعد قوله: ساقط متلون (ص ٨٥) «أحوال الرجال»، «والبعث: إثارة بارك أو قاعد، تقول بعثت البعير فانبعث: أى أثرتة فثار»، كما فى «لسان العرب» (١١٧/٢)، وقد ورد هذا اللفظ بالباء الموحدة أى «برك فلم ينبعث» والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ذهب كأمس الذاهب» أى أنه سقط فلا يرجى استقامته بعد ذلك كما يفس من رجوع الأمس، وهذا اللفظ قاله محمد بن يحيى فى ابن الحماني (٢٤٦/١١) «تهذيب التهذيب».

○ وقول أحدهم: «أجر على حديث فلان أو اضرب على حديث فلان

بسته أقلام» قاله محمد بن يحيى الذهلي أيضاً في ابن الحماني (٢٤٦/١١) «تهذيب التهذيب». ونحوه: «حرقوا حديث فلان أو مزقوه أو باعوه للعطارين أو أعطوه للوارقين وأخذوا مكانه بياضاً أو كاغذاً» وهو الورق «أو سجدوا بحديثه التنوير أو بالت على حديثه السنور أو جعلوا حديثه ظهائر للكتب» وهذا كله يدل على أن الراوى متروك ولا حول ولا قوة إلا بالله.

○ وقولهم: «فلان ما فيه خير» قاله العجلي في إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد، وزاد: «كان أميناً ليحيى بن أكنم» (ص ٦٠) من «تاريخ الثقات» للعجلي، وتولّى الأعمال عند السلطان الجرح به فيه تفصيل كما سيأتى، والله أعلم. ولذا قال الحافظ ابن حجر معترضاً على ترجيح العجلي له بعد أن ذكر من وثقه: «وإنما نقم عليه العجلي أنه كان أميناً على أموال الأيتام فكان ماذا؟ ثم قال: وما ذكرته إلا خشية أن يستدرك». اهـ (٣٥٢/١) «لسان الميزان».

○ وقول أحدهم: «لا أروى عن فلان حتى أتوسد يميني» وهذا إما لفحش خطئه أو لكذبه أو لفحش بدعته، كما قاله ابن المدينى في يونس بن خباب بن أسيد الأسيدى، وكان يشتم عثمان فتركه يحيى وعبد الرحمن، قال الحاكم: «وأحسننا في ذلك لأنه كان يشتم عثمان ومن سب أحداً من الصحابة فهو أهل ألا يروى عنه» (٤٣٨/١١) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «فلان أنابوا إلى الله من عهده» أو قول أحدهم: «أبرأ إلى الله من عهده» فالذى يظهر لى أنهم يقولون هذا اللفظ في المتروك أو المتهم إذا روى حديثه مع ما فيه من المناكير، كما في ترجمة خلف بن محمد الخيام البخارى، قال الحاكم: «سقط حديثه برواية حديث نهى عن الوقاع قبل الملاعبة»، وقال الخليلي: «خلط وهو ضعيف جداً»، وقال الحاكم عقب الحديث السابق: «خذل خلف بهذا وبغيره»، وقال الحاكم وأبو زرعة: «كتبنا عنه الكثير ونبرأ من عهده وإنما كتبنا عنه للاعتبار» (٦٦٢/١) «الميزان»، وانظره في «النبلاء» (٢٠٤/١٦) وأيضاً فإن ابن حبان ساق إسناداً لعباد بن منصور الناجى عن عمرو بن خالد عن حبيب بن

أبى ثابت عن عاصم بن ضمرة مرفوعاً في غسل الميت وحنوطه وكفنه ثم قال: «وعمر بن خالد وعاصم بن ضمرة قد تبرأنا من عهدتهما في هذا الكتاب». اهـ (١٦٩/٢) من «المجروحين» ترجمة عباد بن منصور الناجي، وبعد أن رجعت إلى ترجمة عمرو بن خالد فإذا ابن حبان قال عنه: «يرى عن الثقات الموضوعات لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار» (٧٩/٢) وبالرجوع إلى ترجمة عاصم وجدت ابن حبان رحمه الله قال: «كان رديء الحفظ فاحش الغلط يرفع عن عليّ قوله كثيراً فلما فحش ذلك في روايته استحق الترك» (١٢٥/٢) وقد تتبعته هذه الكلمة في «المجروحين» لابن حبان فوجدتها في كل الحالات - فيما أذكر - يقولها على من هو متروك عنده إلا في حالة واحدة وهي محتملة، والله أعلم.

غير أن شيخنا مقبل بن هادي حفظه الله تعالى قال لي: «إن هذا اللفظ معناه أن قائله ليس عنده تأكيد من ثقة الراوى أو جرحه قال: ويكتب حديث من هذا حاله في الشواهد». وما قاله الشيخ حفظه الله محتمل من حيث الظاهر ولكن المسألة اصطلاحية، وأكثر ما وقفت عليه من التراجم التي ورد فيها هذا اللفظ كان السياق فيها يدل على الجرح الشديد، ثم إن رواية أحاديث المتروك جائزة مع البيان، وذكر الإسناد كما قال بعضهم بيان، ومعنى هذا اللفظ أن قائله برىء مما قاله هذا الراوى لأنه قد بين حاله إما بهذه الكلمة أو في موضع آخر من كلامه والعلم عند الله تعالى.

○ وقولهم: «فلان لا يجوز الاحتجاج به في الديانة ولا الرواية عنه بحيلة أو لا تحل الرواية عنه بحيلة ولا يجوز الاحتجاج به بحال» ومن يكثر من هذه الألفاظ هو ابن حبان رحمه الله من كتابه «المجروحين» انظر ترجمة يحيى بن صادق المدائني (١١٥/٣) وانظر (١٣١/٣) من كتاب «المجروحين»، وقد سبق بعضه (ص ٢٢٣) وسيأتى تتمته (ص ٢٣٣).

○ وقولهم: «فلان ليس بمؤمن على دينه» قاله أبو عروبة في أحمد بن عبد الرحمن بن عقيل (٢١٣/١) «لسان الميزان»، واللفظ محتمل أن يكون سببه البدعة الشنيعة أو ارتكاب الكبائر أو الكذب. ونحوه قولهم: «فلان ليس بمؤمن

في نفسه» قاله أبو عروبة في محمد بن سعيد بن هلال الرسغني لأنه كان يعمل في المتقدم أعمال السلطان من البندر وغيرها (٥٦٥/٣) «الميزان».

○ وقولهم: «ضيع فلان نفسه لسوء طريقته».

○ وقولهم: «فلان متروك كثير الغلط والوهم ولم يكن من أهل الكذب»

قاله عمرو بن علي الفلاس في أيوب بن خوط أبي أمية البصري (٤٧٩/١) «لسان الميزان».

○ وقول أحدهم: «أكره أن أفصح بالرواية عن فلان لزهادة الناس

فيه» قاله بكر بن حماد في بهلول بن عمر بن صالح (٦٨/٢) «لسان الميزان» وهذا يدل على أن الناس هجروه، وقد يكون سببه كثرة خطئه أو بدعته وهو الذي يظهر من ترجمة بهلول فإنهم اتهموه بالقول بخلق القرآن ويقال إنه كان ينكر ذلك (٦٨/٢) «لسان الميزان».

○ وقولهم: «فلان ليس بالمرضى لا في حديثه ولا في دينه» . والله

المستعان.

○ وقولهم: «فلان خبيث اللسان هجاء». وأما قولهم: «لم يكن مستقيم

اللسان» فقد ذكره ابن عدي من قول أيوب في ثوير بن أبي فاختة تحت باب «ذكر من استجاز تكذيب من تبين كذبه من الصحابة والتابعين وتابعيهم.....» (٧٣/١) «الكامل»، واللفظ بمفرده يحتمل أن يكون سببه بذاءة اللسان أو شراسة الخلق ويحتمل أن يكون الراوي كذاباً ولذا فمحله هنا لأنه ليس فيه تصريح بالكذب، والله أعلم.

○ وقولهم: «السكوت أو الكف عن حديث فلان أسلم» وذلك لكثرة

ما فيه من التخليط، فقد قال الجوزجاني في إبراهيم بن غنيم بن عراك: «غير مقنع واختلط بالكف عن حديثه أسلم» (ص ١٢٩) «أحوال الرجال»، وقد يكون سبب هذا القول الكذب أو الجهالة كما قال السعدي في عبد الغفور الذي يروي عن أبي علي: «السكوت على حديثهما أسلم ولا يعرفان»، قال ابن عدي: «وهو كما

قال السعدى عبد الغفور لا يعرف إلا به ولم ينسب ولا أبو على يعرف» (٤٤/٤)
«لسان الميزان» وانظر «أحوال الرجال» (ص ١٨١) و«الكامل» (٥/١٩٦٦).
وإذا كان السبب الجهالة فيكون محله الرابعة، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان بثس الرجل» وذلك إما لتخليطه أو لزندقته وبدعته
أو لكذبه في الروايات، واللفظ قاله البرقاني في محمد بن إبراهيم بن زياد الطيالسي
الرازي الذى قال فيه الدارقطني: «متروك» (٥/٢٢) «لسان الميزان».

وقال فيه الحافظ أبو أحمد: «لو أنه اقتصر على سماعه لكان فيه مقنع لكنه
حدث عن شيوخ لم يدركهم» (١/٤٠٦) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «أصحاب الحديث يتجنبون فلاناً أو لا يُحْمَلُ عن مثله
الحديث».

○ وقولهم: «فلان مقدوح في عدالته» فقد يكون سبب ذلك الفسق دون
الكذب في الرواية، كما قال الذهبي في يزيد بن معاوية: «مقدوح في عدالته ليس
بأهل أن يروى عنه» (٤/٤٤٠) «الميزان»، وإن كان سببه الكذب في الرواية فمحله
السادسة ولكن مع عدم التصريح فمحله هنا، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ما أعظم ما جاء به ينبغي أن يلقي حديثه» قاله
أبو زرعة في عبد الله بن محمد بن عجلان بعد أن قال: «سمعته ولم أكتب من
حديثه شيئاً» (٥/١٥٦) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «حديث فلان لا أصل له» وهذا إن كان الغالب على حديثه،
أما إن كانوا يقصدون حديثاً واحداً فله حكم آخر، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ليس ممن يكتب حديثه» قاله أحمد في أبي أنيس الجزري
(٩/٢٣٠) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «فلان لا يجوز السماع منه» قال ابن نقطة في أحمد بن
أبي القاسم: «إنه فسد حسه بحيث صار لا يجوز السماع منه» (١/٢٤٧) «لسان

الميزان». وهذا اللفظ - أعنى قولهم: لا يجوز السماع منه - يأتي أيضاً في الكذابين ولكن هو بمجردده ليس فيه تصريح بأن الراوى يكذب بل قد يكون للبدعة الشنيعة أو للغفلة الشديدة كما هاهنا، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان تركه ابن مهدي مثلاً فاستراح» أى وأصاب في تركه ومن اشتغل به اشتغل بما لا تحصيل من ورائه واللفظ قاله أحمد في جابر بن يزيد الجعفي (٥٣٩/٢) «الكامل».

○ وقولهم: «فلان ضعيف جداً في كل ما يرويه» وهذا اللفظ أشد جرحاً من قولهم فلان ضعيف جداً، لأن الراوى وإن كان ضعيفاً جداً فلا يلزم من ذلك أنه ضعيف في كل حديثه، بل يقولون: «ضعيف جداً» على من كان الغالب على حديثه الضعيف، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان يرفض حديثه» قال السعدى في أبى حفص وأبى هارون العبدى: «يرفض حديثهما» (ص ٩٧) «أحوال الرجال»، وقد قال أحمد في عمر بن حفص العبدى: «ترك حديثه وخرقناه» (١٧٠٥/٥) «الكامل».

○ وقولهم: «فلان ما كان عندنا إلا عرة» «والعرُّ والعرُّ والعرّة: الجرب، أو بالفتح الجرب، وبالضم قروح في أعناق الفصّان وداء يتمعظ منه وبر الإبل.... والعرّة: الشدة في الجرب والخلّة القبيحة وبالضم: ذرق الطير كالعر وعذرة الناس (١٨٦/٣ - ١٨٧) «ترتيب القاموس»، وفي «اللسان»: فلان عرة: أى قدر... اهـ. وهذا اللفظ قاله حماد بن سلمة في عمرو بن عبيد بن باب كما في «كامل ابن عدى» وتشبيه عمرو بهذا يدل على أنهم يتجنبونه كما يتجنب الناس مواطن الداء والخبائث، وسبب ذلك والله أعلم أنه كان معتزلاً داعية إلى القدر ويتكلم في الصحابة، فالله المستعان.

○ وقولهم: «فلان لا نقر به» أى هومتروك، قاله ابن المبارك في محمد العرزمى كما في «التاريخ الكبير» للبخارى في ترجمة حجاج بن أرطاة الكوفي النخعي (٣٧٨/٢) وكما في «الضعفاء الصغير» (ص ٦٧) لكن تصحف اللفظ فصار «لا

نقويه»، إذا علمت هذا فاعلم أن اللذين حققا كتاب «الضعفاء للنسائي» قد خالفا الصواب حين جعلوا هذا من قول البخارى فى حجاج بن أرطاة، ومن هنا ينبغى لطالب العلم أن يراجع الأصول فقد جربت هذا كثيراً فى بحثى ولا ينبغى للطالب أن يكتفى بما فى حواشى الكتب بل إن استطاع أن يراجع أكثر من نسخة فى الكتاب الواحد كان أولى وأحوط لاسيما عند مواطن الاشتباه، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان يقلب الأسانيد ويغير الأسماء» واعلم أن قلب الأسانيد قد يكون من أحد الأئمة الأثبات عند اختياره لأحد الرواة ومثل ذلك جائز بشروطه كما فى كتب المصطلح، لكن لا يطلق على الإمام منهم إذا فعل هذا مع الرواة أنه «يقلب الأسانيد»، وقد يكون قلب الأسانيد ممن لا يرتاب فى صدقه وأمانته ولو استؤمن على بيت مال المسلمين لكان عليها أميناً لكن يقع ذلك منه على سبيل الغفلة والوهم، فإن كثر ذلك فى حديثه وفحش كان من المتروكين، وقد يكون من الذين يسرقون الأحاديث ويقلبونها لتكون غريبة أمام الناس فينشط المحدثون فى سماعها وهذا كذب، وكذا الذين يركبون الأسانيد على المتون والمتون على الأسانيد فهؤلاء محلهم فى المرتبة السادسة ولا كرامة، ويعبر عن هؤلاء بقولهم: «فلان يقلب الأسانيد عمداً» والله المستعان.

○ وقولهم: «فلان غير مقنع أو فلان لم يقنع الناس بحديثه» سبق الإشارة إلى مثل هذا، «والمقنع بفتح الميم: العدل من الشهود، يقال: فلان شاهد مقنع: أى رضا يقنع به، وفلان مقنع فى العلم وغيره: أى رضا.... قال ابن السكيت: ومن العرب من يميز القنوع بمعنى القناعة وكلام العرب الجيد هو الأول» (٢٩٧/٨) «لسان العرب».

ومن أكثر من يستعمل هذا اللفظ من أئمة الجرح والتعديل - فيما أعلم - هو أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني السعدي المتوفى سنة ٢٥٩هـ صاحب كتاب «أحوال الرجال»، وهذا اللفظ بمعنى قولهم: «غير ثقة»، فقد قال فى إبراهيم بن أى يحيى: «فيه ضروب من البدعة فلا يشتغل بحديثه فإنه غير مقنع

ولا حجة» (١٢٨) وقال في الواقدي: «لم يكن مقنعاً، ذكرت لأحمد بن حنبل موته يوم مات وأنا ببغداد فقال: حوِّلتُ كتبه ظواهر للكتب منذ حين أو قال منذ زمان» (١٣٥) وانظر ترجمة محمد بن الحسن بن زباله (١٣٥) وترجمة أبي قتادة الحارثي (١٨٠) وترجمة يحيى بن العلاء الرازي (ص ٢٠١) وغيرهم من «أحوال الرجال».

○ وقولهم: «فلان لم يكن بذاك في دينه» فهذا محتمل للفسق أو للكذب في الرواية ومع الإجمال فمحله هنا والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ما كان ممن يفرح به أو ليس ممن يفرح به» قال الذهبي في معلى بن سعيد صاحب محمد بن جرير: «ليس بثقة قال عبد الغني: ما كان ممن يفرح به» (٦٧٠/٢) «المغني».

○ وقولهم: «فلان متهم بسرقة الحديث» أي متهم بالكذب لأن سرقة الحديث كذب، ولأن الذي يأخذ حديث غيره ويدعي سماعه وهو لم يسمع لا يكون إلا كذاباً، أما إن لم يصرح بالسماع فهو إما مرسل أو مدلس، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان لم يكن من أهل الحديث في شيء» أي لا في ضبطه ولا في دينه، وأما قولهم: «فلان ليس من أصحاب الحديث» فهو وإن كان الأصل فيه الجرح وأن الراوي ليس بشيء إلا أنه يأتي على حالات متعددة كما سأذكره إن شاء الله في محله في باب الألفاظ التي لها منزلة معينة عند إطلاقها جرحاً أو تعديلاً ولا تنتقل عنها إلا لقرينة صارفة.

○ وقولهم: «فلان كان بلية» سئل الدارقطني عن الحسين بن عبد الغفار بن عمرو أي على الأزدي؟ فقال: «هذا آية متروك كان بلية» (٢٠٥) من «سؤالات السهمي للدارقطني». وأشد منه قولهم: «فلان كل بلية منه».

○ وقولهم: «فلان لا يحل الاحتجاج به بحال أو لا يحل الاحتجاج به وإن وافق الثقات أو غيره معتمد على روايته بوجه من الوجوه» وهذا اللفظ قاله عبد الرحمن بن محمد الإدريسي في عمرو بن محمد بن أحمد بن الثلاث بعد

أن قال: «كان متهماً بالكذب والرواية عمن لم يرههم» (٢٦١/١١) «تاريخ بغداد»، وقد سبق بعض هذا (ص ٢٢٣، ٢٢٩).

○ وقولهم: «كان فلان في موضع لا يذكر عند أبي زرعة مثلاً» قال البرذعي: وذكرت لأبي زرعة في حديث جرى عنده سلاماً الطويل، فحرك رأسه كالمتعجب من ذكرى له كان سلام عنده في موضع لا يذكر، ومر بحديث في كتابنا عنه عن قبيصة عن سلام فأمر أن يضرب عليه وقال: «سلام ما نصنع به؟». اهـ من «أعجوبة أبي زرعة» (ص ٥٦٧) انظر رسالة سعدى الهاشمي (ص ١١٤). وهذا اللفظ إن كان بمعنى «لا شيء» فمحلله الرابعة وإن كان بمعنى أنه متروك مهجور فمحلله في هذه المرتبة.

○ ومن ذلك، إذا سئل أخذهم عن راوٍ فقال: «دعني لا أقيء به» فقد قال مكى بن إبراهيم: «سئل شعبة عن ابن عون فقال: سمن وعسل، قيل: فما تقول في هشام بن حسان؟ فقال: خل وزيت؟ قيل: فما تقول في أبي بكر الهذلي؟ قال: دعني لا أقيء به» (٢٢٠/٧) «النبلاء»، والرجل قد صرح بكذبه غندر وقد صرح كثير من أئمة النقد بتركه، انظر «تهذيب التهذيب» (٤٥/١٢ - ٤٦).

○ وقولهم: «فلان لا يتدين بالحديث» قال عبدان الأهوازي: «خرج ابن عقدة عن معاني أصحاب الحديث ولا يذكر معهم» - يعني لما كان يظهر من الكثرة -، وقال أبو بكر بن أبي غالب: «ابن عقدة لا يتدين بالحديث لأنه كان يحمل شيوخاً بالكوفة على الكذب يسوى لهم نسخاً ويأمرهم أن يحدثوا بها ثم يروونها عنهم» (٨٤١/٣) «تذكرة الحفاظ». والرجل دافع عنه بعضهم ومعنى، كلام ابن أبي غالب أنه كان يكتب نسخاً من الحديث ويأقن إلى الشيوخ ثم يلقنهم هذه النسخ ويقول هذه أحاديثكم فأريد أن أسمعها منكم، وليست هي من حديثهم، فبذلك خرج عن معاني أصحاب الحديث أهل التحري والتوق فمن هنا فهو لا يعمل بهذه الأحاديث ولا يتدين بها لأنه يعلم عدم صحتها، والذي حمله على هذا حبه في كثرة الحديث فقبح الله الشره.

○ وقولهم: «فلان لا أفرح بعلوه أو لا يُفرح بعلوه» معلوم أن المحدثين يفرحون بالعلو وأن الشيخ إذا كان على الإنسان ثقة ازدحم عليه المحدثون أما إن كان سارقاً أو كذاباً فلا يفرح بعلوه، مع التنبيه على أنه قد يكون مدلساً وهذا لا يضر الراوى بإطلاق بل فيه تفصيل والله أعلم، وقد يكون علو إسناده وروايته عن القدماء من باب الغفلة والاضطراب لا من باب التعمد، فإن كان من باب الغفلة فمحلّه هنا وإن كان من باب التعمد فمحلّه في السادسة وهي أردأ مراتب التجرّح، والله المستعان.

○ وقولهم: «فلان لا يذاكر بحديثه ولا يعتد به» قال ابن معين: «اجتمع الناس على طرح هؤلاء نفر ليس يذاكر بحديثهم ولا يعتد به: إسحاق بن نجيح الملقب وحمام بن عمر النصيبى وذكر قوماً.....». وقال الجوزجاني: «حماد كان يكذب لم يدع للحليم في نفسه هاجساً» (١٥٥/٨) «تاريخ بغداد»، وانظر ترجمة محمد بن زياد الطحان الشكري (٢١٤١/٦) «الكامل».

○ وقول أحدهم: «فلان ما عندي له حرف وما عرفت من حديثه فلا أقع به» قاله البخارى في الواقدي (٤٦٣/٩) «النبلاء».

○ وقولهم: «فلان ضعفوه بأنه لم يلق أولئك» أى أنهم ضعفوه من قبل عدالته وأنه ادعى السماع من أقوام لم يلقهم، وقد قال ابن عدى في أحمد بن عبد الجبار العطاردى: «رأيتهم مجتمعين على ضعفه ولم أر له حديثاً منكراً إنما ضعفوه لأنه لم يلق أولئك» (٥٦/١٣) «النبلاء». وقال مطين الحضرمي: «كان يكذب»، قال الذهبي: «يعنى في لهجته لا أنه يكذب في الحديث فإن ذلك لم يوجد منه ولا تفرد بشيء وما يقوى أنه صدوق في باب الرواية أنه روى أوراقاً من المغازى بنزول عن أبيه عن يونس بن بكير، وقد أثنى عليه الخطيب وقواه واحتج به البيهقي في تصانيفه» (٥٧/١٣) «النبلاء». وواضح أن قول الذهبي يخالف لقول ابن عدى، وكون الكذاب لم يرو حديثاً منكراً المتن أو لم يتفرد بشيء لا يلزم منه صدقه، لأن السارق يروى أحاديث صحيحة ويسرق أحاديث معروفة ليست منكراً، والله أعلم.

فقول ابن عدى يدل على أنه متهم في سماعه وإن كان الخطيب قد اعترض على قول مطين وجوز أن يكون والد العطاردي قد بكر به بالطلب، انظر «تهذيب التهذيب» (٥٢/١) وانظر «تاريخ بغداد» (٢٦٥/٤).

○ وقول أحدهم: «كل ما سمعته من فلان تركته لله» ولا يترك المحدث روايات شيخ إلا إذا كان الشيخ ليس أهلاً للرواية عنه، وقد تحمل ابن العز عن ابن رواحة عبد الله بن الحسين أحاديث واتهم ابن رواحة بشهادة الزور فقال ابن العز: «كل ما سمعته على ابن رواحة فقد تركته لله» (٢٦٢/٢٣) «النبلاء».

○ وقولهم: «فلان أحاديثه تدل على تخليطه وقلة تحصيله أو أحاديثه تدل على سقوط حاله وسوء رواياته أو له أحاديث تدل على وهى حاله وسقوط أحاديثه».

○ وأما قولهم: «فلان في حد المجانين» فقد قيل لابن معين: «إن ابن الدورق - أى أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورق - يزعم أنك كتبت عنه حديثاً؟ قال: ما كتبت عنه حديثاً قط، وكان يقول: هو في حد المجانين»، وقال صالح بن محمد الملقب بـ «جزرة»: «كان يلقب بـ «يا حداد أوثق» لخفته»، وذكر قصة تدل على خفته (٧/٤) «تاريخ بغداد»، فتركه لأجل أنه في حد المجانين ليس طعنًا في عدالته بل هذا أمر لا طاقة للإنسان بدفعه فنسأل الله العافية، وهذا اللفظ يمكن أن يكون بمعنى «لا شيء خفيف الدماغ» لكن الرجل له ترجمة نيرة في «تهذيب التهذيب»، حتى ترجم له الحافظ في «تقريبه» بقوله: «ثقة حافظ». والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان لا تحدثوا عنه ولا نعمي عين» قال ابن المديني: «من ذكر محاسن عمرو بن عبيد ورفع له لا يسأل عنه - يعنى أبا معمر عبد الله بن عمرو المنقرى المقعد البصرى - لقد قال: ذاك كان أعلى من هؤلاء فوضعه ذلك - يعنى أنهم أطروا عمرو بن عبيد - قال على: لا تحدثوا عن أبى معمر ولا نعمي عين» (٢٤/١٠) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «فلان ممن يرغب عن حديثه» قال ابن أبي حاتم في الحكم بن عبد الله بن خطاف الأزدي: «هو من المتروكين ممن يرغب عن حديثه» (٣٩٧/٤) «تهذيب تاريخ دمشق»، ونحو هذا القول ذكرهم للرجل في باب من يرغب عن رواياتهم أو عن الرواية عنهم، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان يجب أن لا يذكر في جملة أهل العلم» هذا اللفظ الظاهر منه أنه جرح شديد لقوله: «يجب» وقد ورد هذا اللفظ في سياق التكذيب للراوى، فجاء في «المجروحين» لابن حبان ترجمة مأمون بن أحمد السلمى: «كان دجالاً من الدجاجلة.....» وساق بعض رواياته ثم قال: فمن حدث بهذه الأحاديث أو ببعضها يجب أن لا يذكر في جملة أهل العلم (٤٥/٣ - ٤٦).

○ وقول أحدهم: «لو علمت أن لفلان أخاً مثل هذا ما رويت عن فلان» فهذا جرح شديد للأخ لأنه قد يكون ممن يكذب أو دس في كتب أخيه ما ليس من حديثه، فإذا كانت رواية الراوى تترك من أجل أخيه فما ظنك بالأخ؟
○ وقولهم: «فلان لا تحمل الرواية عنه كان لا يبالي ما روى» قاله الأزدي - وهو متكلم فيه - في العلاء بن مسلمة الرواس، وقد قال ابن طاهر: «كان يضع الحديث» (١٠٥/٣) «الميزان».

○ وقولهم: «فلان لا أخرج حديثه» أى لا أكتبه ولا أحدث به، قاله أبو داود في عبد الله بن المثنى (٣٨٨/٥) «تهذيب التهذيب»، وهذا اللفظ بمفرده يدل على الجرح الشديد، فقد قال الدارقطنى في إبراهيم بن هراسة: «متروك لا يُخرَج حديثه» (١٥) من «سؤالات البرقانى للدارقطنى»، لكن قد يكون هذا اللفظ ليس كذلك إن كان القائل ممن لا يروى إلا عن ثقة.

واعلم أن هناك فرقاً بين قول البخارى مثلاً في أحد الرواة «لا أخرج حديثه» وبين قول أحدهم: «فلان لم يخرج له البخارى»، فالأول فيه تضعيف على تفاوت مراتبه من البخارى، والثانى لا يلزم منه التضعيف فقد يكون السبب في

ذلك نزول الإسناد أو وجود من هو أعلى منه وأشهر أو لكلام فيه وإن لم يضره عند البخارى، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان غير ملىء» والملىء بالكسر: ما يأخذه الإناء إذا امتلأ وملئ الرجل، صار مليئاً أى ثقة، فهو ملىء (ص ٦٣١) «مختار الصحاح» وفي «اللسان» رجل ملىء مهموز: كثير المال بين الملاء، والجمع ملأ وأملياء بهمزتين، وقد ملئ الرجل يملؤ فهو ملىء: صار مليئاً أى ثقة فهو غنى ملىء بين الملاء..... وفي حديث الدّين: «إذا أتبع أحدكم على ملىء فليتبّع»، الملىء بالهمز: الثقة الغنى» (١٥٩/١) فقولهم: «فلان غير ملىء»: أى غير ثقة، قال الحافظ ابن رجب الحنبلى رحمه الله فى شرحه النفيس «لعل الترمذى»: «قالوا لا يقبل تدليس الأعمش لأنه إذا وقف أحال على غيره ملىء، يعنون على غير ثقة إذا سألته عن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف وعبابة بن ربيعى والحسن بن ذكوان». اهـ وترجمة موسى بن طريف فى «الميزان» مظلمة وقد كذب بعضهم (٢٠٨/٤)، وعبابة من غلاة الشيعة ويروى ما يؤيد بدعته كما فى (٣٨٧/٢) «الميزان»، والحسن بن ذكوان أحسن حالاً منهما كما فى «تهذيب التهذيب».

وجاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة عبد الرحمن بن القاسم بن أبى بكر قال يحيى بن سعيد: «سمعت هشام بن عروة أو بلغنى أنه حدث عن عبد الرحمن بن القاسم بحديث عن أبيه فقال: ملىء عن ملىء، وقال أحمد: عبد الرحمن ثقة ثقة» (٢٧٨/٥ - ٢٧٩)، فهذا يدل على أن الملىء عندهم هو الثقة الذى يوثق بروايته كما يوثق بالغنى من جهة المال وأداء الحقوق، وجاء فى «الجرح والتعديل» أيضاً، قال محمد بن كثير العبدى «كنت عند سفيان الثورى فذكر حديثاً، فقال رجل: حدثنى فلان بغير هذا، فقال: من هو؟ قال: أبو حنيفة، قال: أحلتنى على غير ملىء» (٧٥/١) ومعلوم أن الثورى سئء الرأى فى أبى حنيفة وهذا معنى اللفظ من جهة اللغة والإصطلاح أما عن حال أبى حنيفة رحمه الله فينظر فى محله من كتب الجرح والتعديل.

○ وقولهم: «فلان لو كان فى مطبخ امتلأ ذباباً» قاله أبو معمر القطيعى

في الحارث بن سريج النقال (٢٢٠/١) من «ضعفاء العقيلي»، وقد قال فيه ابن معين: «ليس بشيء»، وفي «الميزان» قال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن عدي: «يسرق الحديث» وذكره الأزدي فقال: «تكلّموا فيه حسدا» قال الذهبي: «كذا قال الأزدي بجهل» (٤٣٣/١) وقال ابن معين: «ما هو من أهل الكذب ولكن ليس له بخت» (٢١٠/٨) «تاريخ بغداد»، فالظاهر أن الرجل مهجور ومتروك، وقول ابن معين الأخير يدل على أن الرجل مظلوم في تركه، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ليس على وجهه سيماء المتقين» أي أنه فاسق، وليس فيه تصريح بأنه يكذب في الرواية. ونعوذ بالله من الخذلان.

○ وقولهم: «فلان ليس بينه وبين أهل الحديث معاملة» أي أنه متروك مهجور، وقد يكون ذلك بسبب الزندقة كما في «لسان الميزان» ترجمة الحسن بن الصباح الإسماعيلي الملقب بالعباد صاحب الدعوة البزازية ومن كبار الزنادقة قال الحافظ: «ذكرته للتمييز لأنه ما بينه وبين أهل الحديث النبوي معاملة» (٢١٥/٢) وقد يكون سبب ذلك فسقه في دينه أو اشتغاله بالشعر أو مجونه أو كذبه في الروايات ومع الإجمال فمحلّه هنا، والله أعلم.

○ ومن جملة ألفاظ هذه المرتبة قول أحمد: «في سبيل الله دراهم أنفقناها إلى عدن إلى إبراهيم بن الحكم» (٢٧/١) «الميزان» وهذا القول يدل على أن إبراهيم لم يكن يسوى الرحلة إليه، ويوضح قول أحمد قول غيره من أهل النقد فقد قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، وقال البخاري: «سكتوا عنه»، وقال السعدي: «ساقط»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه»، انظر «الميزان» (٢٧/١) و«الكامل» (٢٤١/١ - ٢٤٢).

○ وقول أحدهم: «حدثنا فلان والله المستعان» - أو «حدثنا فلان وإنا لله وإنا إليه راجعون» -.

الظاهر أن هذا في الجرح الشديد كما جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة عبد الرحمن بن عمرو بن جيل الباهلي، قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه فقال: كان

يكذب فضربت على حديثه، قلت: إن محمد بن مسلم يحدث عنه، فقال: الله المستعان على ذلك» (٢٦٧/٥). وفي «الميزان» ترجمة قيس بن الربيع الأسدي،..... وكان ابن المديني ووكيع يضعفانه، قال وكيع غير مرة: «حدثنا قيس بن الربيع والله المستعان» (٣٩٤/٣)، وفي «تهذيب التهذيب» قال أحمد: «وكان وكيع إذا ذكره قال: الله المستعان» (٣٩٣/٨).

وفي «تهذيب التهذيب» ترجمة مقاتل بن سليمان البلخي صاحب التفسير: قال محمد بن غيلان عن وكيع: «سمعت من مقاتل فالله المستعان» (٢٨٣/١٠)، وفي «المجروحين» لابن حبان: «كان يكذب في الحديث»، وقال وكيع: «لقيته وكان كذاباً»، وقال مرة: «بات عندنا ليلة والله المستعان»، وقال عبد الله بن يزيد: «حدثنا إنا لله وإنا إليه راجعون» قلنا: من يا أبا عبد الرحمن؟ قال: مقاتل بن سليمان» (١٤٣ - ١٦). وفي «الثقات» لابن حبان ترجمة عمير بن المأمون التيمي. «روى عنه سعد بن طريف الإسكافي وسعد الله المستعان على أخباره» (٢٥٦/٥) وسعد كما في «التقريب»: «متروك رماه ابن حبان بالوضع وكان رافضياً». اهـ

○ وقولهم: «حدثنا فلان ونسأل الله السلامة» هذا اللفظ جرح شديد وانظر ما يدل على ذلك ترجمة يحيى بن أكرم التيمي (١٢٩/٩) «الجرح والتعديل» وسعيد بن سليمان بن خالد كما في «تهذيب التهذيب» (٤٥/٤).

○ وقولهم: «رب رجل يُرجى دعاؤه ولا تجوز شهادته» أي أنه من العباد لكنه مغفل جداً.

○ ومن ذلك إذا سئل أحدهم عن رجل فضحك وتعجب ثم قال: «أكتبون عن كل أحد؟ فهذا يدل على تركه، أو قال: «أف أف لا يبالون عمن كتبوا» قاله أحمد في إبراهيم بن غرعة (١٤٩/٦) «تاريخ بغداد». وإبراهيم دافع عنه الخطيب في «تاريخه» وترجم له الحافظ بقوله: «ثقة حافظ تكلم أحمد في بعض سماعه».

○ ومن ذلك ما قيل ليحيى بن سعيد: ما تقول في بكير بن عامر البجلي؟ فقال: «حفص بن غياث تركه وحسبه إذا تركه حفص كان حفص يروى عن كل أحد» (٤٩١/١) «تهذيب التهذيب». وإذا كان حفص قد تركه فمعنى ذلك أن أمره واضح في الترك.

○ ومن ذلك قول شعبة لما سئل أن يحدثهم عن حكيم بن جبير الأسدي - وكان قد ترك حديثه - فقال: «أخاف النار»، فقال ابن أبي حاتم: «فقد دل أن كلام شعبة في الرجال حسبة يتدين به وأن صورة حكيم بن جبير عنده صورة من لا يسع قبول خبره ولا حمل العلم عنه فيلحق برسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ما لم يقله» (١٧٢/١) من «مقدمة الجرح والتعديل»، ونحوه قول أبي داود في شعيب بن أيوب بن زريق: «إني لأخاف الله في الرواية عن شعيب» كما في «الميزان» (٢٧٥/٢) فهذا اللفظ يدل على الجرح الشديد وإن كان الذهبي قال: «ولذا ما أخرج له في «سننه» غير حديث واحد». اهـ والرجل تكلم فيه من قبل التذليل، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول الجوزجاني في شهر بن حوشب: «أحاديثه لا تشبه أحاديث الناس... كأنه مولع بزمام ناقة رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وحديثه دال عليه فلا ينبغي أن يغتر به وبرواياته» (٣٧٠/٤). «تهذيب التهذيب»، وانظر «أحوال الرجال» (ص ٩٦) وذلك لغفلته فإنه كان يقول حدثنا عمرو بن خارجة قال: كنت آخذاً بزمام ناقة رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -، ومرة يقول: عن أسماء بنت يزيد قالت: كنت آخذة بزمام ناقة رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -.

○ وقولهم: «دخل فلان أو مات فلان فلم يحل أحد حيوته له» فهذا يدل على عدم اهتمامهم به، وبمعرفة سبب ذلك تتعين منزلة هذا القول لكن مع الإجمال فمحلله هنا.

○ وقولهم: «حدث فلان عن فلان ثلاثة أحاديث مثلاً لو كانت في

خمسمائة حديث لأفسدتها» أى لشدة نكارتها، قال أبو زرعة فى عمر بن عبد الله بن أبى خثعم: «واهى الحديث حدث عن يحيى بن أبى كثير بثلاثة أحاديث» إلخ، (٤٦٨/٧) «تهذيب التهذيب»، والجرح فى الرواة بسبب المناكير يرجع إلى كمّ وكيف المناكير، والله أعلم.

وقال البخارى فيه: «ضعيف الحديث ذاهب»، وضعفه جداً كما قال الترمذى. وقريب منه - أى فى شدة نكارة بعض الروايات - قول شعبة فى العزمى: «لو روى حديثاً آخر مثل هذا - يعنى حديث الشفعة - لترك حديثه».

○ ومن ذلك قول حماد بن يونس فى عيسى بن أبى عيسى الحنات: «لو شئت أن يحدثنى عيسى بكل ما يصنع أهل المدينة حدثنى به» (٢٢٥/٨) «تهذيب التهذيب»، وهذا إما لأنه يقبل التلقين من غير تمييز وإما لأنه يرفع عمل أهل المدينة ويعزوه إلى النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -، ونحوه قول بعضهم: «لو سئل فلان من الذى بنى مسجد البصرة؟ لقال: قال رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - : بناه فلان» وذلك لشدة تخليطه، وقد وصف الحنات بسوء الحفظ وفحش الخطأ، ونحوه فى الجرح قول القطان فى جعفر بن الزبير: «لو شئت أن أكتب عنه ألفاً لكتبت عنه كان يروى عن ابن المسيب نحواً من أربعين حديثاً» قال ابن المدينى: «وضعفه يحيى جداً». ونحوه قول يحيى بن سعيد: «قلت لحرام بن عثمان: عبد الرحمن بن جابر ومحمد بن جابر وأبو عتيك بن جابر هم واحد؟ قال: إن شئت جعلتهم عشرة. قال ابن المدينى: قلت : أى شئ يريد وهذا؟ قال: كأنه لا يبالى» (٢٨٢/٣ - ٢٨٣) «الجرح والتعديل». وقد قال أحمد فيه: «لا يروى حديثه»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث»، كما فى «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «فلان فيه تساهل فى الدين والسماع».

○ ومن ذلك قول أبى زرعة لما سئل عن الوليد بن سلمة الأردنى: «آه آه أتينا ابنه وكان صدوقاً وكان يحدث بأحاديث مستقيمة فلما أخذ فى أحاديث

أبيه جاء» - يعنى بالأوابع - (٧/٩) «الجرح والتعديل»، وهذا يدل على أن أباه هو المتهم بها لاستقامة حديث الابن من غير طريق الأب، وقد قال فيه أبو حاتم: «ذهب الحديث»، وقال دحيم وغيره: «كذاب»، وقال ابن حبان: «يضع الحديث على الثقات»، انظر «الميزان» (٣٣٩/٤).

○ ومن ذلك أن أبا زرعة سئل عن يعقوب بن حميد بن كاسب فحرك رأسه، فقال له ابن أبي حاتم: «كان صدوقاً؟ قال: لهذا شروط» وقال في حديث رواه يعقوب: «قلبي لا يسكن على ابن كاسب» (٢٠٦/٩) «الجرح والتعديل».

○ ومن ذلك قول أبي حاتم في إبراهيم بن الأشعث خادم الفضيل بن عياض: «كنا نظن به الخير فقد جاء بمثل هذا الحديث؟» وذكر حديثاً واهياً (١٠/١) «المغنى»، فإن كان عن غفلة وكثر هذا في حديثه فهذا من المتروكين وإن كان عن عمد كان من الكذابين، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول السعدى في عبد الكريم بن أبى الخارق: «غير ثقة فرحم الله مالكاً غاص هناك فوق على خزفة منكسرة» (١٩٧٨/٥) «الكامل» وفي «أحوال الرجال» زاد السعدى: «أظنه اغتر بكسائه» (ص ٩٧).

○ وقول شعبة في داود بن فراهيج: «حدثنا داود بعد ما كبر وافقر وافتن» (٤٠/٢) «ضعفاء العقيلي»، وهذا اتهام من شعبة لداود، وهو القائل: «خذوا عن الأغنياء فإنهم لا يكذبون وإياكم والفقراء فإن حديثهم يزيد» أو ما في معناه، وهذا معناه أن الفقير يرغب في العطاء فيحدث بما لم يسمع وهذا ليس على عمومته وإلا فمن أفقر من شعبة نفسه الذى لا يملك إلا حمازه ورداءه؟، وقد ذكر الشيخ العلمى قول شعبة هذا في تحقيقه على «الفوائد المجموعة» فقال: «وهذه كلمة شديدة» وقال في (ص ٣٥٥): «وهذه الكلمة شديدة فإنها تشعر باتهامه بأن يكون حمله الكبر والفقر على التقرب إلى بعض الناس برواية ما يسهلهم». اهـ

○ وقول يزيد بن هارون: أخبرنا شيخ من قريش عن الزهرى..... فقيل

ليزيد: من هذا الشيخ أو سمّاه فقال: «لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم» قال الصائغ: «هو سليمان بن أرقم» (١٢١/٢) «ضعفاء العقيل»، وفي «تهذيب التهذيب» صرح غير واحد بتركه، وهذا معناه أن الحديث قد يكون حسناً في معناه أو على الإسناد ولكن إذا عُلِمَ أن هذا الحديث من طريق هذا الراوي المتروك فإن المحدث يصاب بالحسرة، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن جريج في أبي الزبير: «ما كنت أرى أن أعيش حتى يروى حديث أبي الزبير» انظر (ص ٢٠١) من شرح «علل الترمذی»، فهذا يدل على أنه ليس أهلاً للرواية عنه بل ينبغي أن يترك، هذا معنى قول ابن جريج أما حال أبي الزبير فأرفع من هذا والله أعلم، أما إذا قالوا: «ما كنا نرى أن نعيش إلى زمن يسكت فيه عن حديث فلان أو يسأل فيه عن فلان» فأكثر وروده في التعديل الرفيع، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أحمد: «ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأياً في أحد منه في ليث وابن إسحاق وهام: «لا يستطيع أحد أن يراجعهم فيهم» وقال الفلاس وغيره: «كان يحيى القطان لا يحدث عن ليث» (١٨٠/٦) «النبلاء»، فهذا يدل على أن أحمد قد ترك الرواية عنه.

○ ومن ذلك قول أبي بكر البرقاني: رحلت إلى المفيد - يعني محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب أبا بكر - فكتبت عنه «الموطأ»، فلما رجعت إلى بغداد قال لي أبو بكر بن أبي سعيد: «أخلف الله عليك نفقتك فدفعته إلى بعض الناس وأخذت بدله يابضاً» (٣٤٨/١) «تاريخ بغداد»، وهذا نحو قول أحمد السابق في إبراهيم بن الحكم العدني.

○ ومن ذلك قول عبدان الأهوازي: «لم أخرّج عن يحيى بن أبي كثير حين فانتسى عن أحمد الجامي - أي ابن محمد بن عمر الحنفی - النسخة التي يروونها» (٦٦/٥) «تاريخ بغداد»، ولو كان أحمد ثقة عند الأهوازي لكتب حديثه ولو بنزول وأحمد قد كذّبه أبو حاتم وغيره.

○ وقولهم: «في دار فلان شجر يحمل الحديث» هذا اللفظ يحتمل عدة معان أذكرها بعد ذكر عدة تراجم ورد فيها هذا اللفظ، جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة خليفة بن خياط الملقب بـ«شباب» الذي لم يكتب عنه بعضهم قال فيه ابن المديني -: «في دار عبد الرحمن بن عمرو بن جيلة وشباب بن خياط شجر يحمل الحديث»، وقال ابن عدى: «كثير الحديث وحسن التاريخ...» وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وقال: «غمزه ابن المديني، وقيل عن ابن المديني أنه قال: لو لم يحدث لكان خيراً له، لكن ضَعُفَ ذلك ابن عدى لضعف الكديمي راويها عن ابن المديني» - اهـ (١٦١/٣). ودافع ابن عدى عن خليفة وحسن حاله انظر «الكامل» (٩٣٥/٣)، وفي «النبلاء» ترجمة داود بن عمرو بن زهير بن عمرو قال أبو الحسن العطار: «رأيت أحمد يأخذ لداود بالركاب»، وقال البغوي: «حدثنا داود بن عمرو الثقة المأمون»، وقد كان البغوي مكثراً عنه فكان مجّان الطلبة يقولون: «في دار ألى القاسم ابن بنت منيع شجرة تحمل داود بن عمرو الضبي» (١٣١/١١)، وفي «الكامل» ذكر ابن عدى تضعيف المشايخ لابن بنت منيع وقال: كان مجّانهم يقولون: في دار ابن بنت منيع سحرة - كذا بمهملتين - تحمل داود بن عمرو الضبي من كثرة ما يروى عنه، وانظر ذلك في «النبلاء» (٤٥٤/١٤)، وزاد في «الكامل»: «وما علمت أحداً حدث عنه أكثر مما حدث هو»، ثم دافع ابن عدى عن ابن بنت منيع بعد أن ذكر قول ابن المديني في عبد الرحمن بن عمرو وشباب، انظر (١٥٧٩/٤) «الكامل».

وقال الدكتور سعدى الهاشمي في رسالته السابقة: «وهذا التعبير يحتمل عدة معان من الناحية اللغوية، فيمكن أن يكون كناية عن حملهما للحديث دون عقله أو كثرة حديثهما أو كناية عن اختلاق الحديث الذي ينبت في داره دون أن يتلقاه عن الشيوخ قال: ولا يمكن توجيه النص إلا بقرائن خارجة عنه، ثم استدل على أنه من ألفاظ التجريح بأن ابن المديني قرن بين شباب وبين عبد الرحمن بن عمرو المتفق على ضعفه، ويقول الذهبي في خليفة: غمزه ابن المديني، واستدل أيضاً بعدم انفراد ابن المديني بتضعيفه لشباب بل تابعه أبو حاتم وأبو زرعة، قال:

«حيث قال فيه أبو حاتم: - وقد سئل عنه - لا أحدث عنه هو غير قوى، كتبت من مسنده أحاديث ثلاثة عن أبي الوليد فأثبت أبا الوليد وسألته عنها فأنكرها، وقال: ما هذه من حديثي، فقلت: كتبتها من كتاب شباب العصفري، فعرفه وسكن غضبه»، وذكر الدكتور كلام المعلمي على ما قاله أبو حاتم حيث قال: «سكون غضب أبي الوليد يشعر بأنه لم يكذب خليفة، ويحتمل أن يكون شباب قد استكثر من حديث أبي الوليد آخذاً من أصوله وكانت تلك الثلاثة مما لا يحفظها أبو الوليد فأنكرها، ثم لما عرف أن شباباً هو رواها عنه حملها على أنها عنده في أصوله ولكنه لا يحفظها، قال: وكأنه لهذا الاحتمال اقتصر أبو حاتم على قوله: «غير قوى» ثم ذكر كلام أبي زرعة في تركه لشباب». اهـ واعلم أن الشيخ المعلمي رحمه الله له نقد متين في الكلام على الأحاديث والرواة، لكن في هذا المقام إن كان يحق لي أن أقول فالذي أراه خلاف ما قاله المعلمي رحمه الله، لأن سياق كلام أبي حاتم يدل على التجريح وما ذكره العلامة المعلمي يدل على أن هذه الأحاديث صحيحة، وأيضاً فإن أبا حاتم شاهد عدل فقله واصفاً لأبي الوليد: «عرفه وسكن غضبه» في مقام الاستدلال على عدم تحديته عن شباب يدل على أنه فهم من موقف أبي الوليد التجريح وأن رواية مثل شباب لا يشتغل بها، أضف إلى ذلك التجريح الشديد من أبي زرعة، وأما قول العلامة المعلمي رحمه الله: «وكانه لهذا الاحتمال اقتصر أبو حاتم على قوله: «غير قوى» وقول الحافظ ابن حجر رحمه الله في «هدى السارى» هذه الحكاية محتملة. فلست أنكر أنها تحتل الجرح والتعديل ولكن أبا حاتم رحمه الله ساق ذلك دليلاً على قوله: «لا أحدث عنه» ولو كانت الأحاديث صحيحة فمأ وجه قول أبي حاتم «غير قوى»؟ ولست أشك أن مثل الشيخ المعلمي رحمه لا يغيب عنه أنهم قد يطلقون ألفاظ الضعف الخفيف ويقصدون بذلك الجرح الشديد والعبرة في ذلك بالسياق ولهذا فصل خاص سياقي إن شاء الله.

ذكرت هذا وإن لم يكن محله هنا لما ذكره الدكتور سعدى ولم يعقب عليه. نرجع إلى معنى قولهم: «في دار فلان شجر يحمل الحديث». فالذي يظهر

لى أن هذا اللفظ إن قيل فيمن اتهم فهو جرح ويكون معناه أن الراوى يحدث بأحاديث لم يسمعها ممن يحدث عنهم فربما أنه سرقها أو وضعها، وإذا قيل في رجل قد ثبتت عدالته فمعناه أنه مكثر كما قاله ابن عدى والذهبي رحمهما الله، وقد تكون هذه الكثرة بطريق السماع الصحيح وقد تكون تدليساً، والله المستعان.

○ وقولهم: «حق لمن روى الحديث الفلاني ألا يكتب حديثه» انظر ترجمة أحمد بن الحسن بن القاسم (١٥١/١) «لسان الميزان».

○ ومن ذلك قول الحافظ ابن حجر في أحمد بن الحسن بن القاسم هذا: «روى عنه أبو عوانة في صحيحه فكأنه ما خبر حاله» (١٥١/١) «لسان الميزان»^(١).

○ ومن ذلك أن ابن أبي حاتم سأل أباه عن أحاديث رواها محمد بن عبد الله المقرئ المعروف «بداهر» وعرض عليه بعض حديثه فقال أبو حاتم: «ليس تدل هذه الأحاديث على صدقه» (٣١١/٧) «الجرح والتعديل».

○ ومن ذلك قول أبي الأحوص: «كنت إذا مررت بجابر الجعفي سألت ربي العافية» (٤٩/٢) «تهذيب التهذيب»، وهذا إما لفحش قوله وحبث معتقده فقد كان يؤمن بالرجعة، ويحتمل أن ذلك للكذب الذي رمى به فقد كذبه غير واحد، ومع الإجمال ثمحلّه هنا، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان يكتب حديثه للمعرفة» هذا يدل على الجرح الشديد، ومعناه أن حديثه يُكتب ويُبَيَّن أمره للناس ويحذَّر منه ويعرَّف حتى لا يقلبه الكذابون ويذكروه عن الثقات، جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة جابر بن يزيد الجعفي قال ابن حبان: «كان سبائياً من أصحاب عبد الله بن سبأ وكان يقول إن علياً يرجع إلى الدنيا، فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري روايا عنه، قلت: الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء وأما شعبة وغيره فأروا أشياء لم يصبروا عنها وكتبوها ليعرفوها فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب، وقد قال أحمد لما وُجد معه كتاب زهير عن الجعفي وسأله محمد بن رافع يا أبا عبد الله تنهوننا عن جابر وتكتبونه؟ قال: لنعرفه» (٥٠/٢)، وانظر

(١) واللفظ بمفرده يحتمل أن يكون من ألفاظ المرتبة السابقة أيضاً والله أعلم.

كتاب «المجروحين» لابن حبان (٢٠٩/١)، وفي «الكامل» لابن عدى ترجمة عبيد الله بن الوليد الوصافي قال أحمد: «ليس بمحكم الحديث وإنما أكتب حديثه لأعرفه» (١٦٣٠/٤) وبقية الأقوال فيه شديدة الجرح وضعفه ابن عدى وغيره جداً. وقد ذكر السعدى فى خاتمة كتابه «أحوال الرجال» عند كلامه على الاكتفاء برواية الثقات كلاماً يدل على أن هذا اللفظ شديد الجرح ويقال فى المتهمين والمتروكين، انظر (ص ٢١٠).

وهل قول يحيى بن سعيد: «سألت هشام بن عروة عنه - يعنى عبد الرحمن بن زياد الإفريقى - فقال: دعنا من حديثه حديثه مشرقى» (١٥٩١/٤) «الكامل» هل هو من ألفاظ هذه المرتبة؟ إن كان هشام رحمه الله يعنى بذلك تشبيه حديثه بحديث أهل العراق كما ذكروا أنها كانت دار الضرب يدخل الحديث فيها شبراً ويخرج منها ذراعاً وهذا لكثرة الكذب فيها، فإن كان يعنى هذا فمحله فى هذه المرتبة ويدل عليه قوله: «دعنا من حديثه» وإن كان يعنى غير ذلك فلم يبين لى وجهه، والله أعلم.

ثم اعلم أن هناك، ألفاظاً شديدة الجرح تتردد بين المرتبة الخامسة والسادسة وأكثر ما تطلق فى الكذابين لكنها مجملة ومحملة لأن يكون سبب إطلاقها فى الرواية أمراً آخر غير الكذب فى حديث رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - سبق بعض منها وأذكر بقيتها فممن ذلك:

○ قولهم: «فلان أحاديثه بواطيل أو لم يكن حديثه بصحيح أحاديثه بواطيل أو أحاديثه مسواة موضوعة أو من أباطيله كذا وكذا» وإن كان برهان الدين الحلبي قد صرح بأن قولهم: «من أباطيله كذا وكذا أو من بلاياه كذا وكذا أو من مصائبه كذا وكذا» أنه كناية عن الوضع كما فى كتابه «الكشف الخفي» عمن رمى بوضع الحديث» انظر (ص ٨١ و ١٢١ و ١٣٠ و ١٣٢ وغير ذلك).

والظاهر لى أن ذلك مجمل فقد يكون سبب ذلك الغفلة الشديدة دون تعدد الوضع، ونحوه قولهم: «أتى بطامة لا تطاق أو أتى بطامات وفصائح».

○ وقولهم: «إذا لقيت فلاناً أو مررت به فاصفعه أو فارجحه» واللفظ الأخير قاله ابن معين في محمد بن كثير بن مروان الفهرى (٤٢٠/٩) «تهذيب التهذيب»، فيحتمل أن سبب ذلك البدعة الشديدة أو الغفلة الشديدة أو الكذب.

○ وقولهم: «فلان من الآفات» والآفة: العاهة، وفي «المحكم»: «عرض مفسد لما أصاب من شيء»، ويقال: آفة الظرف الصّلف وآفة العلم النسيان وطعام مؤوف: أصابته آفة»، وفي غير «المحكم»: «طعام مأووف وإيف الطعام فهو مثيف مثل معيف» (١٦/٩) «اللسان».

○ وقولهم: «فلان روى البواطيل والبلاء منه ونحوه روى أشياء لا يحل ذكرها في الكتب أو أستحي من ذكرها أو فلان لا صلى الله عليه أو هو حلال الدم أو يحل ضرب عنقه» وهذه الألفاظ الثلاثة الأخيرة قالها ابن معين في سويد الأنباري، وقال فيه أيضاً: «مات منذ حين»، وقال فيه: «لو وجدت ذرقة وسيفاً لغزوت سويداً»، وقال مرة: «لو كان لي فرس لغزوت سويداً»، كل هذا في «النبلاء» (١١/٤١٢ - ٤١٨). «والميزان» (٢/٢٤٩)، ونحوه: «لا بارك الله فيه أو لا رعاه الله أو لا صبحه الله بخير أو لا جزاه الله خيراً أو كان سائلاً يسأل الناس» فهذا كله لا يلزم منه أنه يكذب عمداً وإن قيل هذا في الكذابين، والأمر سهل فهو إما كذاب أو متروك.

○ ومن ذلك: «كان يروى بالغداة شيئاً وبالعشى شيئاً أو هو بالغداة شيء وبالعشى شيء» فقد يكون لغفلة واضطرابه أو لتدليسه أو لكذبه وافترائه، وقد سئل حماد بن زيد عن عمارة بن جوين أبي هارون العبدى؟ فقال: «كان كذاباً، بالغداة شيء وبالعشى شيء»، وقال الدارقطني: «يتلون خارجي وشيعي يعتبر بما يرويه عنه الثوري». اهـ «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «فلان رد» والرد: صرف الشيء ورجعه، وفي حديث عائشة: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» أى مردود عليه، يقال أمر رد: إذا كان مخالفاً لما عليه السنة..... وشيء رد أى مردود» (٣/١٧٣) «اللسان».

وقد قال أبو حاتم عن عمرو بن علي الفلاس: «عمر بن رباح العبدى هو رد»، وقال فيه البخارى عن عمرو: «هو دجال»، وكلام غيره شديد جداً فى الجرح، وانظر «تهذيب التهذيب» (٤٨٨/٧).

○ وقولهم: «فلان أف أف» «والأف: الوسخ الذى حول الظفر، والتف: الذى فيه، وقيل: الأف وسخ الأذن والتف وسخ الأظافر، يقال ذلك عند استقذار الشيء، ثم استعمل ذلك عند كل شيء يضر منه ويتأذى به....» «وأف» كلمة تضجر وفيها عشرة أوجه....» (٦/٩) «اللسان». واللفظ قاله أحمد فى القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص العمري وزاد: «ليس بشيء»، وقال مرة: «كذاب يضع الحديث»، انظر «تهذيب التهذيب» (٣٢٠/٨) و«الكامل» (٢٠٥٨/٦).

○ وقولهم: «فلان عجيب يبعثك بالطامات» قاله أحمد فى محمد بن الفضل بن عطية العوفى وقد كذبه أيضاً، انظر «تهذيب التهذيب» (٤٠١/٩)، ونحوه قولهم: «فلان خبيث الحديث أو أحاديثه أحاديث سوء»، انظر «لسان الميزان» ترجمة كنانة بن جبلة (٤٩٠/٤).

○ وقولهم: «لو كان شعبة - مثلاً - حياً لاستعدى على فلان» قاله هشيم فى أبى هذبة، ونحوه فى ترجمة خصيف بن جحدر فى كتاب «المجروحين» لابن حبان (٢٨٧/١).

○ وقولهم: «فلان يستأهل أن يحفر له بئر فيلقى فيه» قاله يحيى بن معين فى زكرياء بن يحيى الكسائى (٧٥/٢) «الميزان» و(٤٨٣/٢) «لسان الميزان» بعد أن قال: «رجل سوء يحدث بأحاديث سوء».

○ وقول أحدهم: «لأن أقطع الطريق، أو أزنى، أو آخر من السماء، أو أشرب من بول حمارى هذا حتى أروى أو ألقى فى هذا البئر أو ألقى من فوق هذه المنارة أحب إلّى من أن أقول حدثنا فلان أو أروى عن فلان»، انظر ترجمة خالد العبد فى «الجرح والتعديل» (٣٦٤/٣)، وقد قال شعبة فى الحسن بن عمار: «ما أبالى حدثت عن الحسن بن عمارة بحديث أو زنت زنية فى الإسلام»

(٢٢٩/١) «المجروحين»، وهذا كله محمول على المبالغة في الزجر عن رواية من قيلت فيه هذه العبارة، وهذه العبارات ليست صريحة في أن الراوى كذب.

○ وقولهم: «لا تجعل في حوصلتك من حديث فلان شيئاً» قاله أبو زرعة لابن أبى حاتم لما ذكر له شيئاً من حديث وهب بن وهب بن زمعة، وقد قال فيه ابن معين: «كان يكذب»، وقال فيه عثمان بن أبى شيبة: «يعت يوم القيامة دجالاً»، وقال ابن الجارود: «كذاب خبيث كان عامة الليل يضع الحديث»، انظر ترجمته في «لسان الميزان».

○ وقولهم: «فلان استبدل». قال ابن سيده: «بدل الشيء وبדله وبديله الخلف منه.....» قال سيويه: «ويقول الرجل للرجل اذهب معك بفلان فيقول معى رجل بدله يغنى غناه ويكون في مكانه، وتبدل الشيء وتبدل به واستبدله واستبدل به: كله اتخذ منه بدلاً.....» (٤٨/١١) «لسان العرب»، ووجه الجرح بهذا أن الرجل قد استغنى عنه المحدثون، وهذا اللفظ قاله أحمد في يحيى بن عبد الحميد الحماني، وقال مرة: «كان يكذب جهاراً»، وقال مرة: «ما زلنا نعرفه أنه كان يسرق الأخاديت يلتقطها أو يتلقنها» (١٦٨/٩ - ١٦٩) «الجرح والتعديل» وقوله «يتلقنها»: جاء في بعض المواضع «يتلقفها» بالفاء وهو أوجه والله أعلم.

○ وقولهم: «لو ولد فلان أخرس أو أصم أو أبكم أو لم يُخلق لكان خيراً له» هذه الألفاظ يحتمل أن يكون سببها البدعة أو التخليط في الروايات أو الكذب، وقد سئل أبو داود عن الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي أكتب عنه؟ قال: «لا ولا كرامة»، وقال مرة: «كان هالكاً»، وساق حديثاً من طريقه مرفوعاً «ينادى رجل يوم القيامة واعطشاه.....» الحديث فقال أبو داود: «هذا حديث يشبه وجه فضل الرقاشي»، وفضل هذا قال فيه أيوب: «لو أن فضلاً ولد أخرس لكان خيراً» (٢٨٣/٨) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «فلان صاحب كل معضلة وإن ذلك ليّن في حديثه» وهذا

اللفظ يدل على أن البلايا تدور عليه ومرجعها إليه ومع ذلك فليس صريحاً في الكذب والله أعلم.

○ وقولهم: «كنت أتورع عن الرواية عن فلان» قاله الحاكم في عيسى بن زيد الهاشمي، كما في «لسان الميزان» (٣٩٥/٤) والرجل قال فيه الذهبي: «كذاب».

○ وقولهم: «فلان لا يجوز الاشتغال بحديثه» هو أشد في الجرح من قولهم: «لا يشتغل بحديثه» كما سبق في الفرق بين قولهم: «فلان لا يجوز أن يحتج به» و«فلان لا يحتج به»، انظر هذا اللفظ في ترجمة يعلى بن الأشدق العقيلي الجزري (٢٧٤٣/٧) «كامل ابن عدي».

○ وقولهم: «فلان خائب» قاله يحيى بن سعيد في سليمان بن داود المنقري الشاذكوني (١٢٨/٢) «ضعفاء العقيلي» والخائب في اللغة هو الخاسر، نسأل الله السلامة.

○ وقولهم: «فلان ضعيف لا من قبل حفظه» أي أنه ضعيف من قبل العدالة، لكن لم يظهر من اللفظ بمفرده أنه يكذب في الرواية أو أنه فاسق مرتكب للكبائر، وإن كان الذهبي قاله في محمد بن حميد الرازي الذي قال فيه أبو زرعة: يكذب، وقال جزرة: «ما رأيت أحداً أحذق بالكذب منه ومن ابن الشاذكوني» (٥٧٣/٢) «المغني»، ونحو هذا اللفظ:

○ وقولهم: «فلان لا أرضاه في شيء أو ليس بالمرضى لا في حديثه ولا في دينه» وإن كان أبو زرعة محمد بن يوسف الجرجاني قال: «جعفر الدقاق الحافظ ليس بالمرضى في الحديث ولا في دينه وكان فاسقاً كذاباً» (ص ١٨٨) من «سؤالات السهمي للدارقطني»، ونحوه قول أحدهم: «فلان يقول على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ما لم يقل» أي أنه يأتي بأحاديث موضوعة لكن هل ذلك على سبيل الوهم والغفلة أو على سبيل العمد؟ اللفظ بمفرده ليس فيه جزم بأن ذلك على سبيل العمد، وإن كان ورد في الكذاب كما في ترجمة

الحسن بن علي بن زكريا العدوي (ص ٢١١) «سؤالات السهمي للدارقطني»،
أما إذا قالوا: «كذاب على رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -» فهو
جرح شديد من ألفاظ المرتبة السادسة.

○ وقول أحدهم إذا ذكر إسناداً: «هذا الإسناد ذكره فضيحة وتعزيز
لراوي» لا يلزم من ذلك أن يكون وضعه متعمداً بل يكون على سبيل الغفلة،
انظر «الميزان» ترجمة عبد الواحد بن إسماعيل العسقلاني (٦٧١/٢).

○ وقولهم: «فلان حملت عنه حديثاً واحداً أو ما حملت عنه إلا حديثاً
واحداً ثم جاءت السنور فأحدثت عليه» ونحوه قول أبي داود الطيالسي في
نصر بن طريف أبي جزي الباهلي أحد الكذابين: «غبت غيبة فرجعت فإذا الأمر
متغير فأخبرت بقصته فجعلت أدفع كتبه وأخذ مكانها بياضاً (٤٦٧/٨) «الجرح
والتعديل»، وقال الشيخ المعلمي في الحاشية: «يريد أبو داود أنه ترك حديث
أبي جزي ودفع ما كان عنده مما كتب عنه إلى الوراقين رغبة عنها وأخذ منهم
عوضها بياضاً أي كاغذا».

○ وقول أحدهم: «كنت أحب أو أشتي أن أرى فلاناً فالآن لا أحب
أن أراه».

○ وقول دحيم حين قال له أبو زرعة الدمشقي: «ما تقول في منير بن
الزبير؟ فقال: تسأل عنه وهو يروى عن مكحول قال: أتيت المقداد؟- يعني من
أين لحق المقداد» (١٩٣/٤) «الميزان»، فهذا اللفظ أقل أحواله أن منير بن الزبير
متروك مغلط لا يعرف ما يقول وإلا فاللفظ ظاهر في أنه متهم.

○ وقولهم: «فلان ما هو بمحمود عند أصحابنا ولا عندهم» واللفظ
بمفرده عام وإن كان جزرة قال في الحسن بن زياد اللؤلؤي: «ليس بشيء لا هو
محمود عند أصحابنا ولا عندهم - يعني أصحابه - قيل له: بأي شيء تهمه؟
قال: بداء سوء وليس هو في الحديث بشيء»، وقال أبو ثور: ما رأيت أكذب
من اللؤلؤي كان على طرف لسانه «ابن جريج عن عطاء» (٣٠٩/٢) «اللسان
الميزان».

○ وقول وكيع: «ذكر شعبة أبا هارون العبدى فلقى منه جزأً، قال أبو محمد بن أبي حاتم: يعنى أنه ذكره بغير الجميل» (١٤٩/١) «الجرح والتعديل». وهذا اللفظ بمفرده عام في التجريح لكن الكلام من بقية النقاد في أبي هارون شديد الجرح جداً.

○ وقولهم: «كان فلان الألسنة مجمعة على الثناء السيء عليه» فإن كان لكذبه فمحلله السادسة وإن كان لنفسه فمحلله هذه المرتبة، وهو الظاهر من ترجمة هبة الله بن أبي شريك الحاسب، فقد قال الذهبي: «صحيح السماع»، وقال ابن السمعاني: «كانت الألسنة مجمعة على الثناء السيء عليه» (٧٠٧/٢) «المغني»، وفي «الميزان»: «روى عن أبي الحسين بن النقور سماعه صحيح منه ولكنه قليل الدين». ○ ومن ذلك قول يزيد بن زريع لما قال حدثنا أيوب، فقال له رجل: من أيوب؟ قال: «تراني أيوب بن خوط إنما استعمل أيوب بن خوط قوماً فحدثهم» (٣٤١/١) «الكامل»، وهذا اللفظ معناه أن مثل أيوب بن خوط لا يحدث عنه رجل من أهل الصناعة وله بصر بالفن.

○ ومن ذلك قولهم: «كان شعبة مثلاً لا يستغفر لفلان» فقد يكون لبدعته الشنيعة وقد يكون لغفلته الشديدة فقد قيل في عباد بن كثير الثقفي: «كان متعبداً يكذب للغفلة وكان شعبة لا يستغفر له»، وقال فيه السدي: «لا ينبغي لحليم أن يذكره في العلم» (١٦٤٠/٤) «الكامل» وانظر «أحوال الرجال»، ونحوه قول هاني بن النضر: «سألت علي بن المديني عن جعفر - أي ابن الزبير - أحد العباد الذين غلب عليهم الزهد فكذبوا في الحديث - فقال: «استغفر ربك» ، (٢١٢/١) «المجروحين». وقد سئل ابن المبارك أن يحدث بحديث إبراهيم بن يزيد الخوزي - وكان قد ترك الرواية عنه - فقال: «أتأمرني أن أعود إلى ذنب قد ثبت منه؟» قال الشيخ المعلمي رحمه الله في تحقيقه «للفوائد المجموعة»: «عند ابن المبارك الرواية عنه ذنباً تجب التوبة منه مع أن ابن المبارك ليس ممن يشدد فقد روى عن الكلبي، فإن كان إبراهيم يكذب عمداً كما اتهم بذلك فيما قال البرقي

فواضح وإلا فهو ممن يكثر منه الكذب خطأ» اهـ (ص ٢١٣ - ٢١٤).

○ ومن ذلك أن المتوكل بعث إلى أحمد يسأله عن ابن الثلجي ويحیی بن أکثم فی ولاية القضاء فقال: «أما ابن الثلجي فلا ولا علی حارس» (٣٥١/٥) «تاریخ بغداد»، أى أنه غیر مؤتمن علی دینه وعدالته، فاللفظ بهذا مجمل لكن جاء ما يدل علی كذبه - أعنی ابن الثلجي - أو بدعته فقد قال الساجی: «كان كذاباً احتال فی إبطال حدیث رسول الله - صلى الله علیه وعلى آله وسلم - ورده نصره لأبى حنیفة ورأیه» (٣٥١/٥) «تاریخ بغداد».

○ وقولهم: «فلان عصی موسى تلقف ما یأفکون» هذا اللفظ قاله مطین محمد بن عبد الله الحضرمی إمام الکوفة وأحد أئمة الجرح والتعديل فی محمد بن عثمان بن أبی شیبة الکوفی، ومطین قد توبع علی تجریح محمد وخالفه آخرون، وحمل الحافظ الذهبی کلامهما فی بعضهما علی أنه من کلام الأقران فی بعضهم الذین لا یقبل قول أحدهم فی صاحبه، وأما عن معنی هذا اللفظ فقد سبق تفسیر «التلقف» وهو تناول الشئ بسرعة، وهذا اللفظ یحتمل أن ابن أبی شیبة راویه للموضوعات والأباطیل فإذا سمع حدیثاً موضوعاً فإنه یرویه عن شیخه الذی سمعه منه، وعیبه فی هذه الحالة عدم التمییز أو الشره الذی یؤدی إلى كثرة المناکیر والبواطیل فی حدیثه، ویحتمل أنه یأخذ هذه الأحادیث ویدعیها لنفسه، وهذه سرقة والسرقة نوع من الكذب، ولو تدبرت هذا اللفظ لوجدت أن الذی یلیق به هو الاحتمال الأول وأنه راویه للموضوعات سواء علم أنها موضوعة أو جهل هذا ولم یميزه، لأن السارق غالباً یسرق الأحادیث الصحیحة الغریبة التی یشتهبها الناس، أما إذا كان الحدیث موضوعاً أو ضعيفاً ففي الغالب أن المحدثین لا ینشطون لسماعه أو الرحلة إلیه، فإن قیل: إن كثيراً من النقاد بل إن مطیناً نفسه قد صرح بكذبه وكذا ابن خراش كما فی «تاریخ بغداد» فیحمل قول مطین السابق علی أنه تكذیب لأن کلامه یفسر بعضه بعضاً فالجواب أن قول من قال بأنه یضع الحدیث وقول مطین السابق لیسا فی محل واحد فإن عصی موسى علیه السلام لم یختلق كذباً وإفكاً بل تحولت إلى ما یلقف کذبهم وإفکهم، وقد نص مطین نفسه علی

مراده بقوله: «عصى موسى تلقف ما يأفكون»، وهذا اللفظ لولا مجموعة قرائن تدل على أنه لفظ تجريح لكان احتمال التعديل به أوجه، لأن عصى موسى أبطل الله بها الباطل وأقام بها الحق، وأما قول مطين بتكذيبه فلست أنكر أن يكون للإمام منهم في الرجل الواحد عدة أقوال متفاوتة عن أن تكون متقاربة، وإن كان هذا خلافاً للغالب من أقوالهم، والله أعلم.

○ ومن ذلك قولهم: «فلان سيء الحال جداً عند أهل الحديث أو سيء الحال في الحديث أو في الرواية».

قال الخطيب في محمد بن أحمد بن يعقوب الهاشمي المصيصي: «كان سيء الحال في الحديث وقد حدث عن ابن الجوصاء عن هشام بن عمار فكذبوه لذلك» (٤٦٣/٣) «الميزان»، والذي في «تاريخ بغداد»: «كان سيء الحال في الحديث، ثم ذكر له حديثين ثم قال: هكذا روى هذين الحديثين عن ابن الجوصاء عن هشام بن عمار ولا نعلم أن ابن الجوصاء روى عن هشام شيئاً ولا سمع منه حرفاً فإله أعلم» (٣٧٥/١ - ٣٧٦) فعلى الذهبي رحمه الله وقف على نسخة أخرى، فكلام الخطيب ليس فيه تصريح بالتكذيب، والله أعلم. وانظر في هذا اللفظ ترجمة إبراهيم ابن علي أبي الفتح بن بخت (٨٤/١) «لسان الميزان» وفيه زيادة عما في ترجمة إبراهيم من «التاريخ» (١٣٣/٦).

○ وقولهم: «فلان ظالم لنفسه» قاله الذهبي في محمد بن يوسف بن يعقوب الرازي وزاد: «وضع كثيراً في القراءات»، غير أن هذا اللفظ يستعمل في أهل الفسق والظلم لعباد الله كما في «العبر في خبر من غير» للذهبي.

○ وقولهم: «فلان يحتاج إلى توبة مما حدث به» قاله أبو حاتم في مسروح أبي شهاب انظر «لسان الميزان» (٢١/٦).

○ وقولهم: «فلان احذروه فلا تجالسوه أو فلان يجب بيان أمره أو فلان عمدت إلى حديثه فغسلته أو جلست إليه مجلساً واحداً فعرفته فيه أو كل بلية منه».

○ ومن ذلك: إذا سئل أحدهم: أتروى عن فلان؟ فقال: «لا ولا كرامة»
وقد سئل ابن معين عن عبيد بن القاسم الأسدي فكذبه، وقال مرة: «ليس بثقة»،
وقال مرة: «كان كذاباً خبيثاً»، وسئل عنه مرة فقال: «لا ولا كرامة» (٧٢/٧)
- (٧٣) «تهذيب التهذيب»، والله أعلم.

○ ومن ذلك: «فلان لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح
أو التعجب منه أو الإنباء عنه أو التنبه عليه أو للاعتبار أو الاعتبار للخواص
أو مع بيان حاله أو كشف ستره أو هتك عرضه» وإن كان اللفظان الأخيران
ظاهرين في تكذيب الراوى «أو لا يحل ذكره إلا للدّكار» ومن يكثر من هذا
ابن حبان رحمه الله في كتابه «المجروحين».

○ وقولهم: «فلان مزقوا حديثه بين يديه أو في وجهه أو حرقوا حديثه
أو حرقوا حديثه أو كتبت عنه ثم مزقته وهو أهله أو كتابه ينبغي أن يدفن
أو سمعته يحدث فوضعت أصبعي في أذني»، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان من سقط المتاع» أى أنه ممن لا يؤبه له، جاء في
«النبلاء» ترجمة السقطى أبى البركات هبة الله بن المبارك بن موسى البغدادى قال
السمعاني: «سألت ابن ناصر عنه أكان ثقة؟ قال: لا والله ظهر كذبه وهو من
سقط المتاع» (٢٨٣/١٩)، وفي «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب: «ذكر من
كتب عنهم ثم قال: وزاد به الشره في هذا الأمر حتى ادعى السماع من شيوخ
لم يسمع منهم ولا يحتمل سنده السماع منهم كأبى محمد الجوهري وغيره، وقال
ابن ناصر غير مرة: السقطى لا شيء وهو مثل نسبه من سقط المتاع» (١١٤/١).
وفي أبيات للقطري بن فجاعة رأس الخوارج ذكرها الذهبي في ترجمته في
«النبلاء»:

أقول لها وقد طارت شعاعاً	من الأبطال ويحك لن تراعى
فإنك لو سألت بقاء يوم	على الأجل الذى لك لن تطاعى
فصبراً في محال الموت صبراً	فما نيل الخلود بمستطاع

ولا ثوب الحياة بثوب عز فيطوى عن أخى الخنع اليراع
سبيل الموت غاية كل حي وداعيه لأهل الأرض داعي
ومن لم يُعَبِّط بهرم ويسأم وتسلمه المنون إلى انقطاع
وما للمرء خير في حياة إذا ما عد من سقط المتاع
انظر «النبلاء» (١٥١/٤ - ١٥٢).

○ وقول النضر بن شميل لرجل كتب كتب الحسن بن زياد اللؤلؤى انذى
كذبه غير واحد: «لقد جلبت إلى بلدك شراً»، (٢٠٩/٢) «لسان الميزان».
اعلم أن هذه الألفاظ أكثر ورودها في الكذابين أهل السرقة والافتراء،
ولكن المعيار في تقسيم هذه المراتب هو دلالة اللفظ بمفرده لا باعتبار من قاله
ولا من قيل فيه، فهذه الألفاظ يحتمل أن يكون السبب فيها البدعة أو التخليط
أو ارتكاب الكبائر أو الكذب، وأما المرتبة السادسة فهي لمن صرَّح فيهم بالكذب
في حديث رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - . والله أعلم.

* * *

□ (المرتبة السادسة: من مراتب التجريح) □

وهي أردأ مراتب التجريح وأهلها لا خير فيهم والعياذ بالله، فعند الحافظ العراقي قولهم: «وضاع ودجال ويضع».

وعند الحافظ ابن حجر ما دل على المبالغة مثل: «أكذب الناس وإليه المنتهى في الوضع وركن الكذب» ثم يليهم: «كذاب». وعند السيوطي: «كذاب ويكذب ووضع حديثاً ويضع». وهناك ألفاظ أخرى من جملة ألفاظ هذه المرتبة فمن ذلك:

○ وقولهم: «فلان كذبه أحمد - مثلاً - فلا يفرح به» وقولهم: «فلان أفأك» «والإفأك: الكذب، وأفأك يأكفك وأفأك يأكفك: إذا كذب، ورجل أفأك وأفأك وأفوك: كذاب» (٣٩٠/١٠) «اللسان».

○ وقولهم: «فلان من إفكه كذا» أي من كذبه.

○ وقولهم: «فلان وضع على الأثبات ما لا يحصى وفلان كان يضع أحاديث من ذات نفسه وفلان مشهور بالوضع وفلان أكذب البرية» فقد قال أحمد في أحمد بن طاهر بن حرملة: «كان أكذب البرية كان يكذب بالكذب الذي لا يستحل للمسلم أن يكذبه» (١٥١/١) «المجروحين».

○ وقولهم: «فلان كذوب أو كذاب خبيث أو كان عامة الليل يضع الحديث أو كذابو زماننا أربعة مثلاً منهم فلان أو يضرب المثل بكذبه أو كذاب على رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - أو ما رأيت أكذب من ذي شفتين منه» قاله بNDAR في الواقدي (١٤/٣) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «فلان معدن الكذب أو من معادن الكذب أو منبع الكذب أو كذاب مكذب أو كذاب والع بالوضع أو كذاب له طامات».

○ ومن ذلك إذا ذكروا إسناداً وقالوا: «هذه سلسلة الكذب» «أو فلان يركب الأسانيد» ومعناه أنه ينشئ للمتون الواهية أسانيد صحيحة «أو يقلب الأسانيد عمداً أو ملحد كذاب» وهذا يدل على أنه مع كذبه فإن كذبه من أخبث الكذب، قال الذهبي في أحمد بن منصور أئى السعادات: «ملحد كذاب، ومن وضعه حديث فيه: «وبين يدي الرب لوح فيه أسماء من يثبت الصورة والرؤية والكيفية فيباهى بهم الملائكة»، قال الذهبي: قلت: فهذا هو الشيخ المجسم الذى لا يستحى الله من عذابه إذ كيف وافترى (١٥٩/١) «الميزان».

○ وقولهم: «فلان كذاب عدو لله رجل سوء خبيث» قاله ابن معين في إسحاق بن نجيح الملطى (٢٠١/١) «الميزان».

○ وقولهم: «فلان كذاب لا يتابع على بلاياه أو كذاب بارد أو كذاب أشر» «والأشر: البطر المتكبر» «أو دجال بلا ريب» والدجال هو المموه الكذاب، وفعال من أبنية المبالغة، أى يكثر منه الكذب والتلبس، وقيل: سمي الدجال بذلك لأنه يستر الحق بكذبه. اهـ ملخصاً من «اللسان» (٢٣٦/١١ - ٢٣٧).

○ وقولهم: «فلان دجال من الدجاجلة أو دجال جسور أو دجال هذه الأمة أو يبعث يوم القيامة دجالاً أو ما كان أجراً على الله وعلى رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - أو جرىء على الله ورسوله أو كان لا يصدق» قاله أبو زرعة في يعلى بن الأشدق العقيلي (٢٧٢/٨) «النبلاء»، أو «حديثه يدل على أنه لا يصدق أو ليس يصدق أو ليس بصدوق»، انظر ترجمة محمد الكديمي (٨٥/٨) «الجرح والتعديل»، أو «فلان يفتعل الحديث»، «يقال: شعر مفتعل إذا ابتدعه قائله ولم يحذه على مثال تقدمه فيه من قبله، وكان يقال: أعذب الأغاني ما افتعل وأظرف الشعر ما افتعل.... ويقال لكل شئ يسوى على غير مثال: مفتعل». اهـ باختصار (٥٢٩/١١) «اللسان».

○ وقولهم: «كان ممن يفتعل الأحاديث أو هذا مما عملته يده أو كان يعمل هذه الأحاديث في صباه» قاله ابن حبان في أحمد بن محمد بن الأزهر السجستاني.

○ وقولهم: «يُخلَق الحديث»، والخلق في كلام العرب: ابتداء الشيء على مثال لم يسبق إليه، وكل شيء خلقه الله وهو مبتدؤه على غير مثال سبق إليه ﴿ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين﴾، قال أبو بكر الأنباري: «الخلق في كلام العرب على وجهين: أحدهما الإنشاء على مثال أبدعه والآخر التقدير..... والخلق الكذب، وخلق الكذب والإفك يخلقه واختلقه واقتراه: ابتدعه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُخَلِّقُونَ إِفْكَاً﴾، ويقال هذه قصيدة مخلوقة أى منحولة إلى غير قائلها، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾ فمعناه كذب الأولين، وتخلق الأولين قيل: شيمة الأولين، وقيل: عادة الأولين، فمعناه افتراء الأولين....» اه مختصراً من «اللسان» (٨٥/١٠ - ٨٨).

○ وقولهم: «من اختلاق فلان كذا أو ليس من أهل الصدق أو بعيد عن أوعية الصدق».

○ وقولهم: «فلان له سماع مفسود ألحق فيه أو كان يحك أسماء غيره من الأجزاء ويثبت اسمه ويدعى سماعاً»، ونحوه ما جاء في ترجمة محمد بن إسماعيل الصرام قال أبو زرعة محمد بن يوسف الجرجاني: «لا يساوى شيئاً كان يكذب لسبب نفسه ولسبب غيره، فقيل: كيف كان يكذب بسبب غيره؟ فقال: كان يسمع في كتابه سماع قوم لم يسمعهوه اهـ. (ص ١٠٢) «سؤالات السهمي للدارقطني».

○ وقولهم: «فلان أفك الحديث أو اخترق الحديث» والتخرق لغة في التخلق من الكذب، وخرق الكذب وتخرقه وخرقه كله: اختلقه، قال الله عز وجل: ﴿وُخْرِقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ﴾ قرأ نافع وحده «وخرقوا له» بتشديد الراء وسائر القراء قرءوا بالتخفيف، قال القراء: «معنى خرقوا افتعلوا ذلك كذباً وكفراً، وقال: وخرقوا واخترقوا وخلقوا واختلقوا واحداً»، وقال أبو الهيثم: «الاختراق والاختلاق والاختراص والافتراء واحد، ويقال: تخرق الكلمة واختلقها وخرقها واخترقها اذا ابتدعها كذباً وتخرق الكذب تخلق» (٧٥/١٠) «لسان

العرب»، فهذا اللفظ صريح في تكذيب الراوى والله أعلم.

○ وقولهم: «كان فلان يلحق اسمه في الأصول أو كان يلحق سماعته

أو سمع لنفسه» فهذا ظاهره تكذيب الراوى، وقد جاء في «النبلاء» ترجمة الشيرجاني المحدث الرحال أبى على الحسن بن محمد بن أحمد الكرمانى الصوفى: «لاح كذبه وتزويره»، وقال المؤتمن: «ينبغى أن ينادى على قبره: هذا كذاب»، وقال السمعانى: «كتب ما لا يدخل تحت الحصر ولا ينفع وادعى أشياء وسمع لنفسه» (١٩٠/١٩)، وجاء في «تاريخ بغداد» ترجمة أحمد بن محمد بن على الأبنوسى، قال البرقانى: «سألنى عن كتاب «الجامع الصحيح» لأبى عيسى الترمذى، فقلت: هو سماعى لكن ليس لى به نسخة، وقال أبو بكر البرقانى: فوجدت فى كتب ابن الأبنوسى بعد موته نسخة لكتاب أبى عيسى قد ترجمها وكتب عليها اسمى واسمه وسمع لنفسه فى النسخة منى، فذكرت أنا هذه الحكاية لحمزة بن محمد بن طاهر الدقاق فقال: لم يكن ابن الأبنوسى ممن يتعمد الكذب لكن كان قد حُبب إليه جمع الكتب فكان إذا دخل له كتاب ترجمه وكتب عليه اسم راويه واسمه قبل أن يسمعه ثم يسمعه بعد ذلك». اهـ (٧٠/٥).

فتأمل كيف عد الدقاق هذا التصرف تعمداً للكذب، لكنه دافع عن ابن الأبنوسى بما قد علمت، ولكن لا يخلو هذا الفعل من مجازفة، وقد قال الخطيب فى الحسن بن الحسين بن دوما النعالى: «سمع لنفسه»، فقال الذهبى: «يعنى زور» (٤٨٥/١) «الميزان».

لكن إذا ثبت أن الراوى ثقة وألحق سماعاً له فى بعض الأصول فلا يضره، كما جاء فى «لسان الميزان» ترجمة عبد الرحيم بن الحافظ أبى السعد السمعانى أبى المظفر شيخ مرو، قال ابن النجار: «كان يلحق اسمه فى طباق إلحاقاً بيناً». انتهى، قال الحافظ ابن حجر: «قلت: وهذا الذى قاله ابن النجار فيه لا يقدر بعد ثبوت عدالته وصدقه، أما كونه كان يلحق اسمه فى الطباق فيجوز أنه كان يوجد اسمه فيه.....» ثم ذكر رحلته وكثرة سماعه ثم قال: «ومن كان بهذه الكثرة لا ينكر

عليه أن يلحق اسمه بعد تحقق سماعه والله أعلم» (٦/٤ - ٧).

○ وقولهم: «فلان أحد الطريقة الكذابين أو حديثه حديث الطريقة الكذابين».

○ وقولهم: «كان فلان يشجع الحديث»، «وثبج بالثناء المثلثة والباء الموحدة الكتاب والكلام تشجيعاً: لم يبينه، وقيل: لم يأت به على وجهه، والשבج: اضطراب الكلام وتفنته، والשבج: تعمية الخط وترك بيانه، قال الليث: التشبيج التخليط» (٢٢٠/٢). «اللسان». وهذا اللفظ دليل على الكذب، فقد قال معمر في إسماعيل بن شروس الصنعاني: كان يشجع الحديث - أى يضعه - (٢٣٤/١) «الميزان»، وفي «الكامل» لابن عدى قال معمر: «كان يضع الحديث، وقال عبد الرزاق: قلت لمعمر: ما لك لم تذكر عن ابن شروس؟ فقال: كان ينتج الحديث» (٣١٤/١). هكذا بالنون والمثناة الفوقية، أى يولد الأحاديث ويفتعلها، وفي حاشية على «التاريخ الكبير» للبخارى تفسير لقول معمر «كان يشجع الحديث»: «أى لا يأتى به على الوجه» (٣٥٩/١).

○ وقولهم: «كان فلان يجلد في الحديث»، وفي «اللسان»: «وإنه ليجلد بكل خير أى يظن به، ورواه أبو حاتم بالذال المعجمة: يجلد، وفي حديث الشافعى: كان مجالد يجلد أى يتهم ويرمى بالكذب فكأنه وضع الظن موضع التهمة» (١٢٧/٣)، وهذا اللفظ قاله الشافعى في مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني، انظر «المجروحين» لابن حبان (١٠/٣)، والظاهر منه التكذيب لا مجرد التهمة، والله أعلم.

○ وقولهم: «كان فلان يزور أو زور طبقة أو زور غير شيء أو أسقط من أن يشتغل بكذبه وتزويره» «والتزوير: إصلاح الشيء، وكلام مزور: أى محسن قال نصر بن سيار:

أبلغ أمير المؤمنين رسالة تزورتها من محكمات الرسائل

والتزوير: تزوين الكذب، وسمع ابن الأعرابي يقول: كل إصلاح من خير

أو شر فهو تزوير، ومنه شاهد الزور يزور كلاماً، والتزوير: إصلاح الكلام وتهيفته.....

وقولهم: قد زور عليه كذا وكذا، قال أبو بكر فيه أربعة أقوال: يكون التزوير فعل الكذب والباطل، والزور الكذب، وقال خالد ابن كلثوم: التزوير التشبيه..... والزور شهادة الباطل وقول الكذب، ولم يشتق من تزوير الكلام من تزوير الصدر» (٣٣٧/٤) «اللسان».

○ وقولهم: «كان فلان زيفاً» قاله جرير بن عبد الحميد في الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور (٤٣٥/١) «الميزان»، «والزيف: من وصف الدراهم، يقال: زافت عليه دراهمه أى صارت مردودة لغش فيها، وقد زيفت إذا ردت،..... وزيف الرجل: بهرجه، وقيل: صغر به وحقّر مأخوذ من الدرهم الزائف وهو الرديء» (١٤٢/٩ - ١٤٣) «اللسان»، وهذا اللفظ يدل على أن الراوى كذاب، والله المستعان.

○ وقولهم: «كان فلان يورق على الشيوخ» اعلم أن عادة كثير من الرواة إذا أراد حديث شيخ فإنه ينسخ حديثه إما بخطه أو بخط آخر يكتب له، ثم يذهب إلى الشيخ ويقول هذا الجزء من مسموعاتك عن مشايحك أو عن شيخك فلان وأريد أن أسمع منك أو أقرأه عليك، فإذا أن يمليه الشيخ أو يُعرض عليه بقراءة هذا الطالب أو غيره من الطلبة، فإذا كان القارىء ثقة فإنه يقرأ كل حديث الشيخ أما إذا لم يكن ثقة فإنه يتصفح الورقة والورقتين أو أكثر ويسرع في القراءة أو يخطرف، وهذا إذا لم يكن مع الطلبة كتبهم، ثم يقول للشيخ: قد قرأت الكتاب كله ويذهب الطلبة ويحدثون بهذا الكتاب مع أنهم لم يسمعه كله بعرض القارىء على الشيخ، وهذا معنى قولهم: «يورق على الشيوخ»، وقد قال ابن حبان في حبيب بن أبى حبيب كاتب مالك: «كان يورق بالمدينة على الشيوخ ويروى عن الثقات الموضوعات كان يدخل عليهم ما ليس في حديثهم....» وقد قال ابن معين فيه: «كان يقرأ على مالك ويتصفح ورقتين ثلاثاً فسئلت عنه فقلت: ليس بشيء»، وقال ابن عدى: «أحاديثه كلها موضوعة» (٤٥٢/١) «الميزان»، وفي «تهذيب

التهديب» قال ابن معين: «كان يخطر - أى يسرع - يصفح ورقتين ثلاثاً» (١٨١/٢)، وفى «المجروحين»، لابن حبان قال: «كان يورق بالمدينة على الشيوخ.... فكل من سمع بعرضه فسماعه ليس بشيء فإنه كان إذا قرأ أخذ الجزء بيده ولم يعطهم النسخ ثم يقرأ البعض ويترك البعض ثم يقول: قد قرأته كله ثم يعطهم فينسخونها، فسماع ابن بكير وقيية عن مالك كان بعرض حبيب، سمعت محمد بن عبد الله بن الجنييد يقول: سمعت قتيبة بن سعيد يقول: سمعت هذه الأحاديث من مالك وحبيب يقرأ فلما فرغ قلت: يا أبا عبد الله هذه أحاديثك تعرفها أروها عنك؟ فقال: نعم، وربما قال له غيرى» (٢٦٥/١)، وهذا اللفظ يحتمل أنه بمعنى التهمة فقط والأمر سهل.

○ وقولهم: «كان فلان يسرق الأحاديث أو يوصل الحديث ويسرقه أو يسرق الأحاديث ويسوى الأسانيد» وسرقة الحديث هو أن يكون الحديث معروفاً يراو فيأتى هذا السارق ويروى هذا الحديث عن شيخه أى شيخ ذلك الراوى أو يرويه عن راو آخر فى طبقة من سرقة منه إظهاراً للرحلة وترغيباً للناس فى الحديث لغرابته، وسمى ذلك ابن الصلاح قلباً لبعض السند وسماه ابن دقيق العيد سرقة وتعقبه السخاوى فقال: «وفى إطلاق السرقة على ذلك نظر إلا أن يكون الراوى المبدل به عند بعض المحدثين منفرداً به فسرقه الفاعل منه قال: وللخوف من هذه الآفة كره أهل العلم تتبع الغرائب....» اهـ. قلت: والراوى إذا تحقق النقاد أنه أخذ حديث غيره وأدعاه لنفسه ولم يدلّسه أو يرسله فلست أشك أن فعله هذا كذب، والله أعلم، فإذا قالوا: «يسرق الأحاديث ويسوى الأسانيد» فهو أشد لأنه مع سرقة للحديث فإنه يسقط الأدنياء ويظهر الأجواد الرفعاء لينفق حديثه، وقد قال برهان الدين الحلبي مبنياً لقول ابن الجوزى فى إبراهيم بن عبد الله المصيصي «كان يسرق الحديث ويسويه»: قال: «فقوله «ويسويه» مقتضاه أنه يضع والله أعلم». اهـ (ص ٤٢) «الكشف الحثيث».

○ وقولهم: «لعن الله من يكتب عن فلان» هذا اللفظ ظاهره أن المكتوب عنه من الكذابين وإلا فما وجه لعنة الكاتب عنه؟ فإذا كان هذا حال الكاتب

فما ظنك بحال المكتوب عنه؟ واللفظ قاله ابن معين في الفضل بن سخير، انظر (٥١١/٢) «المغنى»، مع أن اللفظ يحتمل أن المكتوب عنه صاحب بدعة خبيثة أو مهتوك الحال ومكشوف ستره بارتكابه للمعاصي، ونحوه قول أحدهم: «لا يكتب عن فلان إنسان فيه خير» قيل هذا في عبد الله بن محمد بن عبد الله بن داهر، كما في «الجرح والتعديل» (١٦١/٥) «والميزان» (٤١٦/٢)، وقد يقال هذا من أجل الفسق لا الكذب في الرواية كما قال ابن معين في محمد بن مناذر الشاعر: «لا يروى عنه من فيه خير»، وسئل عنه فقال: «أعرفه كان يرسل العقارب في المسجد الحرام حتى تلسع الناس، وكان يصب المداد في الليل في أماكن الوضوء حتى يسود وجوههم» (٤٧/٤) «الميزان».

○ وقولهم: «فلان ليس من معادن الصدق».

○ وقولهم: «فلان ما أدخله على الشيوخ لا يوصف» هذا اللفظ ظاهره أنه يدخل في كتب الناس ما ليس من حديثهم فهذا كذب أو أنه يدعى أو يقول على الشيوخ ما لم يقولوه وقد يكون هذا بسبب الغفلة ويحتمل أن يكون هذا معناه أنه يلقي المشايخ وليس كل من لقن المشايخ يكون كذاباً، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «لم أر أصفق وجهاً من فلان أو لم أر في الكذابين أصفق وجهاً منه» «ووجه صفيق بين الصفاقة: وقح»، كما في «ترتيب القاموس» (٨٣٢/٢).

○ وقولهم: «فلان روى بقلة حياء كذا وكذا أو روى بقلة حياء من الله كذا أو لا يستحيي مما يقول أو قليل الحياء أو قليل الحياء يحدث عن من لم يدركهم» واللفظ قاله ابن عدي في أحمد بن عبد الرحيم (٤٦/١) «المغنى» وفي «الكامل»: «وكان قليل الحياء لأنه كان يحدث عن قوم قد ماتوا قبل أن يولد بدهر» (٢٠٧/١) وهذا يدل على أنه كذاب وأنه يروى الأحاديث الفاحشة التي تتكلم في صفات الرب أو غير ذلك، قلت هذا اجتهد مني ثم وجدت في «لسان الميزان» ترجمة محمد بن بيان الثقفي، قال الخطيب: «متهم بوضع الحديث، روى بقلة حياء

من الله فقال: حدثنا الحسن بن عرفة قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن الزهري عن أنس قال: لما نزلت: ﴿والتين والزيتون﴾ فرح بها نبي الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ، قال: فسألنا ابن عباس فقال: «والتين» بلاد الشام، «والتين»: فلسطين، «وطور سين» الذي كلم الله عليه موسى، «والإنسان» محمد - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ، «إلا الذين آمنوا» أبو بكر وعمر، «فلهم أجر» عثمان، «فما يكذبك بعد بالدين» علي، والرجل وثقه ابن الشخير فقال الخطيب: توثيق ابن الشخير له ليس بشيء لأن من أورد مثل هذا المتن بهذا الإسناد فقد أغنى أهل العلم عن أن ينظروا في أمره ولعله كان يتظاهر بالصلاح فأحسن ابن الشخير به الظن» (٩٧/٥) وانظر «تاريخ بغداد» (٩٧/٢ - ٩٨).

○ وقولهم: «فلان به كل البأس» ومن جملة ذلك الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -

○ وقولهم: «فلان حدث عمن لم يرههم أو لم يدركهم أو ماتوا قبل أن يولد أو حدث وعمن لم يُخلق».

○ وقولهم: «فلان حديثه حديث أهل الكذب» أي تجد فيه البواطيل والمجازفة والرواية عمن لم يلقهم ورواية ما خالف الأصول والمتواتر، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان كان يغير أسماء الله» لما ذكر أحمد بن صالح عبد الله بن زياد بن سمعان قال: «كان يغير أسماء الله يقول حدثني عبد الله بن عبد الرحمن»، قال أحمد: «وهذا كذب أو هو كذب»، انظر (٤٥٨/٩) «تاريخ بغداد» (٢٢٠/٥) «تهذيب التهذيب»، ولولا قول أحمد وبقية أقوال النقاد في هذا الرجل لقلت إن هذا الفعل تدليس، لكن لعلمهم قد ظهر لهم أنه مع هذا فإنه يصرح بالسماع عمن لم يسمع منهم، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان كان يكذب جهاراً أو ما بين لابتها أكذب من فلان أو واهية كذاب أو موسوم بالكذب».

○ وقولهم: «فلان أخذ كتبه من الصحف والدواوين» وهذا معناه أنه ادعى سماع أحاديث دون أن يتلقاها من أفواه المشايخ، ولكن أخذها من الكتب وادعى سماعها، قاله أبو معشر في عبد الله بن زياد بن سمعان الخزومي، وقد كذبه ابن معين وأحمد بن صالح، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث سبيله سبيل أهل الترك» (٢٢٠/٥) «تهذيب التهذيب»، ونحوه قول أبي معشر قولهم: «كان فلان يشتري الكتب ويحدث بها أو كان يجلس عند أهل الكتب أو كان يستعير كتب الناس» وهذا اللفظ قاله شعبة في حفص بن سليمان أبي عمر الأسدي، انظر «الكامل» (٧٨٨/٢).

○ وقولهم: «ما رأينا أحداً أبين أمراً من فلان أو لا نقطع على أحد بالكذب إلا على فلان» وهذا اللفظ قاله الفلاس في عبد السلام بن هاشم الأعور (٣٥٩/٢) «المغني»، وهذا يدل على ثقة وثبت القائل من قوله.

○ وقول أحدهم: «ما زلنا نعرف فلاناً أنه يتلقف أحاديث الناس أو يتلقطها أو يقفز عليها أو يثب عليها أو كان وثاباً» كل هذا يدل على أنه يسرق الأحاديث.

○ وقولهم: «فلان شويطر كذاب» «شطر عن أهله شطورا وشطارة: إذا نزع عنهم وتركهم مراغماً أو مخالفاً وأعيانهم خبثاً، والشاطر مأخوذ منه وأراه مولداً، وقد شطر شطوراً وشطارة وهو الذي أعيان أهله ومؤدبه خبثاً، قال الجوهري شطر وشطر أيضاً بالضم شطارة فيهما، قال أبو إسحاق: قول الناس فلان شاطر معناه أنه أخذ في نحو غير الاستواء ولذلك قيل له شاطر لأنه تباعد عن الاستواء» اهـ (٤٠٨/٤) «لسان العرب».

○ وقولهم: «كان فلان سيء الأصول مجازفاً» وهذا معناه أنه يسمّع لنفسه ويزور ويلحق اسمه بلا مبالاة.

○ وقولهم: «فلان ليته اكتفى بما سمع أو بما رزق أو لو حدث بما سمع لكان فيه كفاية أو مقنع لكنه حدث عن شيوخ لم يدرهم أو لا يقصر على

ما سمع أو تناول ما لم يسمع أو لو حدث بما سمع لكان خيراً له أو لم يقتصر على الذي عنده حتى تخطى إلى أحاديث غيره أو لم يصبر على ما رزق وأسرف في الأمر فافضح أو قد سمع وطلب لكنه لم يقتصر على ما سمع ولو اقتصر لكان له فيه كفاية» كل هذه الألفاظ تدل على أن الراوى له سماع صحيح ولكنه أفسده بسرقته لأحاديث الناس وكذبه، انظر ترجمة يحيى بن عبد الحميد الحماني في «النبلاء» (٥٣٠/١٠) و ترجمة محمد بن إبراهيم الطيالسي (٤٠٦/١) «تاريخ بغداد»، و ترجمة أحمد بن محمد بن حرب الملحمي (٢٠٤/١) «الكامل»، ونحو هذا قول أبى سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكى في العلاء بن خالد القرشى ويقال الرياحى: «كان عنده أربعة أحاديث ثم أخرج كتاباً» ورماه بالكذب، وقال ابن حبان في «الضعفاء»: «كان يعرف بأربعة أحاديث فجعل يحدث بكل شيء يسأل لا يحل ذكره إلا بالقدرح» (١٨٠/٨) «تهذيب التهذيب» وانظر «المجروحين» (١٨٣/٢).

○ وقولهم: «كان فلان يزرف» أى يكذب قاله قرّة بن خالد فى محمد بن السائب الكلبي، وقال فيه ابن حبان: «وضوح الكذب فيه أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق فى وصفه» (١٨٠/٩) «تهذيب التهذيب»، وفى «الكامل» لابن عدى قيل للأصمعي تلميذ قرّة فى السند: «ما التزريف؟ قال: الزيادة» (٢١٢٨/٦). وقوله: «يزرف» أى يزيد فى الحديث مثل يزلف. اهـ مختصراً من «اللسان» (١٣٤/٩).

○ وقولهم: «فلان عقر من الأعفار» «رجل عقر وعفريّة ونفريّة وعفاريّة وعفريت بين العفارة: يعنى خبيث منكر داه.....»

وقال الليث: ويقال للخبيث عقرنى أى عقر.....» (٥٨٦/٤) «اللسان». وقد قال ابن معين فى محمد بن أبى نعيم الواسطى: «أكذب الناس عقر من الأعفار، كما فى «تهذيب التهذيب»، وفى «الكامل»: «كذاب حيث عقر من الأعفار» (٢٢٦٢/٦).

○ وقولهم إذا ذكروا زاوياً: «سبحان الذى يستر من يشاء» فهذا القول يدل على أن الراوى كذاب خبيث لكنه غاب أمره على النقاد ثم كشفه الله، وقد سئل أحمد عن يحيى بن عبد الحميد الحماني الحافظ فقال: «ليس هو واحداً ولا اثنين ولا ثلاثة وأربعة يحكون عنه، الأمر فيه أعظم من ذلك»، قال الأثرم: وحمل عليه حملاً شديداً، وقال الأثرم في موضع آخر: «ذاكرته - يعنى الإمام أحمد - بحديث فقلت: إن ابن الحماني يرويه، فقال: ابن الحماني الآن ليس عليه قياس أمر ذلك عظيم أو كما قال، ثم قال: سبحان الذى يستر من يشاء، قال الأثرم: ورأيت شديداً الغيظ عليه»، وقال البخارى: «رماه أحمد» (٢٤٦/١١) «تهذيب التهذيب»، وسيأتى إن شاء الله أن قولهم: «ليس عليه قياس» يأتى فى التعديل وفى التجريح، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان يلىئه قدم رجاله» وهذا معناه أن الراوى يحدث عن لم يدركهم على سبيل السماع ولو كان مرسلأ لما لىئه ذلك، فالأئمة الكبار يرسلون، وقد قال هذا اللفظ أبو حاتم فى يحيى بن نصر بن حاجب القرشى كما فى «الميزان» (٤١٢/٤) لكن الذى فى «الجرح والتعديل» بالباء الموحدة والمثناة الفوقية أى «بليته عندى قدم رجاله» (١٩٣/٩) وهو أشبه لأن أهل هذه المرتبة من أهل البلايا والمصائب لا أهل اللين والضعف .

○ وقولهم: «فلان يركب الإسناد أو يركب الأخبار أو لم يكن سليماً من التركيب» وقد قال الحسن بن على الأزهرى فى على بن محمد التمار: «كان يركب الأخبار لا أستجيز الرواية عنه» (٢٥٩/٤) «لسان الميزان»، وانظر ترجمة محمد بن أحمد بن عبد الله البنسى (٥٠/٥) «لسان الميزان».

○ وقولهم: «فلان له تخاليط وتخارج بمعزل عن الصدق والإتقان».

○ وقولهم: «فلان مكشوف الأمر دجال أو مكشوف الأمر جداً» انظر ترجمة يحيى بن عنبسة (٢٧٢/٦) «لسان الميزان»، وفى «الكامل» (٢٧١٠/٧)، وقد قال ابن معين فى إبراهيم بن هذبة أى هذبة الفارسى ثم البصرى: «مكشوف الأمر

أو الحال»، ومعناه أن كذبه لائح بين لا يحتاج إلى بحث وسؤال، وقد قال فيه ابن معين أيضاً: «قدم أبو هدية فاجتمع عليه الخلق فقالوا أخرج رجلك كانوا يخافون أن يكون رجله رجل حمار أو شيطان» وعلة ذلك ما جاء في بعض الآثار أن الشياطين آخر الزمان يحدثون الناس بأحاديث كذب قاله الذهبي رحمه الله. انظر «لسان الميزان» (١١٩/١).

○ ونحو هذا القول: «كنت أتأمل فلاناً تأملاً مفرطاً خشية أن يكون شيطاناً» وهذا يدل على أن الراوى كذاب جرى، ونحوه قول علي بن ثابت في أبي هدية أيضاً: «هو أكذب من حماري هذا»، وأشد منه ما قيل في أبي الضلت الهروي عبد السلام بن صالح وهو رافضى خبيث: «هو أكذب من روث حمار الدجال» انظر (ص ٢٠٦) من «أحوال الرجال».

○ وقولهم: «فلان بين الأمر لا يخفى حاله على العميان» وهذا لا يكون إلا كذاباً لأن بعض العباد الذين يقع الكذب منهم وهما يخفى حاله على النقاد، وأيضاً بعض الكذابين يخفى حاله على النقاد فضلاً عن العميان، فالذى لا يخفى حاله على العميان لا يكون إلا كذاباً خبيثاً مكشوف الأمر جاء في «لسان الميزان»: إسحاق بن بشر أبو حذيفة البخارى: «كذاب»، وثقه محمد بن عمر الداريمى وحده فلم يلتفت إليه أحد لأن أبا حذيفة بين الأمر لا يخفى حاله على العميان (٣٥٤/١).

○ وقولهم: «أخزى الله فلاناً ومن يسأل عنه» تكلم ابن معين في حميد بن الربيع اللخمي وطعن فيه فسأل عنه رجل فقال: «وما يسأل عن حميد مسلم أخزى الله ذاك وأخزى من يسأل عنه»، وقال مرة: «كذابو زماننا أربعة.....» وعده فيهم، وقال مرة: «أو يكتب عن ذاك أحد؟» (١٦٣/٨ - ١٦٤) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «فلان أفسد نفسه» أى أن له سماعاً صحيحاً لكنه لم يكتف بما رزقه الله وادعى سماع ما لم يسمع ولقاء من لم يلق فأفسد كذبه صدقه، أما قولهم: «فلان فسد حديثه» فيحتمل أنه كان صحيح السماع ثم كذب أو أنه تغير

بأخرة أو اختلط ولم يتميز صحيح الحديث من سقيمه.

○ وقولهم: «فلان رمى بالأخوين» قيل ذلك في سهل بن أحمد الديباجي، فقال الذهبي: «ومعناه رمى بالرفض والكذب» (٢٣٧/٢) «الميزان». وسيأتي في القسم الثاني من الكتاب إن شاء الله السبب في توثيقهم الناصبي وإن كان غالباً وتضعيفهم للرافضي مع ثبوت الأدلة في فضل علي رضي الله عنه.

○ وقولهم: «كان فلان مختل السماع» أي أن سماعه لم يصح عن شيوخه، وقد حدث الحميدى عن عبد العزيز طاهر الصحراوي ثم ضرب عليه وكتب في الحاشية: «كان مختل لسماع ضربت على كل ما كتبت ولم يصح سماعه» (٣٢/٤) «لسان الميزان».

○ وقولهم: «لم يكن فلان مرضى الجملة ولا صادقاً» قاله ابن الأبار في عبد الغنى بن محمد بن عبد الغنى الصيدلاني (٤٥/٤) «لسان الميزان».

○ وقولهم: «كان فلان يكذب مجاوبة» قال أبو سعيد الحداد في عمرو بن الأزرهر العتكي: «كان يكذب مجاوبة، فقليل له: كيف هذا؟ قال: قيل له: رجل أسلم ثوباً إلى حائك ينسجه، فقال: حدثنا حماد عن إبراهيم قال علي رب الثوب إلا إذا رده له» (٣٥٣/٤) «لسان الميزان».

وقد قال يعقوب بن سفيان في أبي داود النخعي الكذاب: «رجل سوء كذاب كان يكذب مجاوبة، قال إسحاق: أتيناها فقلنا له: أيش تعرف في أقل الحيزتين من الطهر؟ فقال: الله أكبر حدثني يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - قال: أقل الحيزتين ثلاث وأكثره عشر وأقل ما بين الحيزتين خمسة عشر يوماً، وكان هو وأبو البختری يضعان الحديث» (٢٠/٩) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «فلان يكتب حديثه على أنه غير صدوق» كتب ابن أبي حاتم عن عيسى بن أبي عمران الرملي البزاز ثم ترك الرواية عنه، قال الحافظ ابن حجر:

وذكر أن سبب ذلك أن أباه نظر في حديثه فقال: «يكتب حديثه على أنه غير صدوق» (٤٠٣/٤) «لسان الميزان» وانظر «الجرح والتعديل» (٢٨٤/٦).

○ وقولهم: «فلان أخذ أحاديثه الطوال من الصيادلة أو الصيادنة» أي العطارين كما في «لسان الغرب» (٢٤٦/١٣).

وهذا معناه أنه لم يسمع من المشايخ وأنه كذاب في روايته عنهم، وقد امتنع أبو خيثمة أن يروي عن علي بن عاصم الواسطي وقال فيه هذا اللفظ (١٩٩/٦) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «كان فلان يزيد في الرقم» «ورقم الثوب: كتابه، وهو في الأصل مصدر يقال: رقت الثوب ورقمته ورقمته ترقماً مثله، وفي الحديث «كان يزيد في الرقم» أي ما يكتب على الثياب من أثمانها لتقع المراجعة عليه أو يغتر به المشتري ثم استعمله المحدثون فيمن يكذب ويزيد في حديثه» (١٤١/١٥) «لسان العرب». وقد ذكر هذا اللفظ ابن عدي عن أيوب تحت باب «ذكر من استجاز تكذيب من تبين كذبه من الصحابة والتابعين وتابعيهم» (٧٣/١) «الكامل».

○ ونحوه قولهم: «كان حديثه كل يوم يزيد» وهذا جرح شديد ومعناه أنه يكذب ويسرق الأحاديث، وإن كان اللفظ يفهم منه بمفرده أن الراوي مجتهد ومكثر من السماع أو مدلس أو مغفل فيقع الاضطراب في حديثه ويرويه على غير وجهه فيزيد بذلك وقد قال صالح بن محمد الأسدي: «ما رأيت أحذق بالكذب من سليمان الشاذكوني ومحمد بن حميد الرازي وكان حديث محمد بن حميد كل يوم يزيد» (٥٠٥/١١) «النبلاء».

○ ونحوه قولهم: «فلان بين الأمر يزيد في الأسانيد» قاله ابن خراش في محمد بن عثمان بن أبي شيبة مع قوله: «كذاب»، وقوله: «يوصل ويضع الحديث» (٤٦/٣) «تاريخ بغداد»، وأما قولهم: «يزيد في الأسانيد» فيحتمل أنه يرفع الموقوف ويصل المرسل على سبيل الوهم، ولكن قوله: «بين الأمر» هنا فإنه يدل على أن ذلك على سبيل العمد، والله أعلم.

○ ونحوه: «مازلنا نعرف فلاناً بالتزديد» قاله عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة في محمد بن عثمان بن أبي شيبة: «أخذ كتب ابن عبدوس وادعاهما ما زلنا نعرفه بالتزديد» (٤٦/٣) «تاريخ بغداد». ونحوه قول أحدهم: «كان فلان أحد الفضل في التزديد عن الأوزاعي مثلاً» واللفظ قاله أبو الفتح في محمد بن عبد الله بن علاثة القاضي (٣٩٠/٥) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «فلان ساقط قد كشف قناعه» أى أن أمره واضح وليس الباحث في حاجة إلى سؤال عنه، قاله السعدى في الهيثم بن عدى الطائى الذى كذبه بعضهم (٢٥٦٣/٧) «الكامل» وانظر «أحوال الرجال» (ص ٢٠٠).

○ وقولهم: «فلان لا فى السماء ولا فى الأرض» اعلم أن هذا اللفظ قد يكون بمعنى أن الراوى مجهول أو لا وجود له وحينئذ فمحلّه فى الرابعة، وقد يكون بمعنى أنه ليس له نظير فى كذبه وافتراءه، ففى «لسان الميزان» ترجمة يوسف بن السفر أبى الفيض الدمشقى الذى يكذبه غير واحد: «ووهاه دحيم»، وذكره ابن عدى ونقل عن دحيم أنه قال: «لا فى السماء ولا فى الأرض» (٣٢٣/٦) وانظر ترجمة الرجل فى «الكامل» (٢٦١٩/٧ - ٢٦٢١).

○ وقولهم: «فلان ينشئ للكلام الحسن إسناداً» أى أنه إذا وجد حكمة من أقوال الحكماء أو الأطباء وضع لها إسناداً إلى النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ، واعلم أن وضع الإسناد وإن كان لا يجوز إلا أنه أخف من وضع المتن كما صرح به غير واحد من أهل العلم، لكن إذا كان المتن باطلاً وافترى له الراوى إسناداً صحيحاً فإنه أقبح، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان شيطان يقص» سبق أن القاص قد يكون ثبناً وقد يكون ضعيفاً وأن لفظ «القاص» بمفرده لا يدل على أنه الراوى يكذب، ولكن قوله هنا: «شيطان يقص» يدل على أنه يبيع دينه بعرض من الحياة الدنيا ويأتى بقصص موضوعة سواء وضعها هو أم وضعت له وهو يعلم، فنعوذ بالله من فتنة الحيا وفتنة الممات.

○ وقولهم: «فلان أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها أو لَمَّا احتيج إليه أخرجت الأرض أفلاذ أكبادها» «والفِلْدَة: القطعة من الكبد واللحم والمال والذهب والفضة والجمع أفلاذ..... وضرب أفلاذ الكبد مثلاً للكنوز التي تخرج من الأرض..... وفي حديث بدر: «هذه مكة قد رمتكم بأفلاذ كبدها»، أراد صميم قريش ولبابها وأشرافها كما يقال فلان قَلْبُ عشيرته لأن الكبد أشرف الأعضاء. اهـ باختصار (٥٠٣ - ٥٠٢/٣) «لسان العرب»، وهذا اللفظ استعمله ابن حبان رحمه الله في عدة تراجم في كتابه «المجروحين» كما سيأتي تفصيله في القسم الثالث من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى. وهذا اللفظ يدل على أن الراوى ليس مكثراً في الرواية أو في صحيح سماعه ولكنه لم يكتف بذلك بل أكثر جداً من الرواية للموضوعات سواء كانت من وضعه أو من وضع غيره وادعى لقاء من لم يلق وسماع ما لم يسمع، وكأنه في إكثاره هذا كمن أخرجت له الأرض كنوزها التي أخفتها على غيره وهذا على سبيل الاستهزاء به، فقد قال في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب وهو ابن أخي ابن وهب المصري: «كان يحدث بأشياء مستقيمة قديماً.... ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له كأن الأرض أخرجت له أفلاذ أكبادها» (١٤٩/١) «المجروحين» لابن حبان، وقال في قصيد بن جحدر: «يروى عن الشاميين الثقات الأحاديث الموضوعة كان عنده ثلاثة عشر حديثاً فقط فلما احتيج إليه أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها» (٢٨٧/١) «المجروحين»، والرجل قد استعدى عليه شعبة أى طلب من السلطان أو من في يده الأمر أن يعاقبه وقال: «هذا يكذب»، وقال ابن حبان في محمد بن عبد الرحمن البيلماني: «كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها حدث عن أبيه بنسخة شبيهة بما تثنى حديث كلها موضوعة لا يجوز الاحتجاج بها ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب» (٢٦٤/٢)، وانظر ترجمة الزبير بن عدى الهمداني الياقوتى من «ثقات ابن حبان» (٢٦٢/٤) وقد قال يحيى بن سعيد في إسماعيل بن قيس بن سعد الأنصاري: (١) الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها» (١٢٧/١) من «المجروحين».

(١) تنبيه: هذه الألفاظ وإن قيلت في الكذابين إلا أنها مجعولة، فيحتمل أن السبب في هذه الكثرة الأوهام الفاحشة؛ وعلى هذا محل هذه الألفاظ في المرتبة السابقة، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان دروزن». وهو الكذاب بلغة أهل فارس، وفي «أحوال الرجال» للسعدي كان يقال: إن أبا صالح مولى أم هانئ دروزن غير محمود»، وقال حبيب بن أبي ثابت: «كنا نسمى أبا صالح مولى أم هانئ الدروزن» (ص ٥٩٥). «المحدث الفاضل» للرامهرمزي.

○ وقولهم: «فلان ليس فيه حيلة البتة» أي لظهور أمره وليس هناك وجه من الوجوه نستطيع أن ندافع به عنه بعد أن ظهر منه ما ظهر، وهذا اللفظ ظاهر في تكذيب الراوي فقد قال يحيى بن معين في محمد بن سليم أي عبد الله القاضي: «وأما ابن سليم فهو والله صاحبنا وهو لنا محب ولكن ليس فيه حيلة البتة وما رأيت أحداً قط يشير بالكتاب عنه ولا يرشد إليه»، وقال في موضع آخر: «قد والله سمع سماعاً كثيراً وهو معروف ولكنه لا يقصر على ما سمع ولكنه يتناول ما لم يسمع، وقيل: يكتب عنه؟ قال: لا»، وقال أحمد بن زهير: سمعت ابن معين يقول: «ليس بثقة، قلت: لم صار ليس بثقة؟ قال: لأنه يكذب في الحديث» (٣٢٦/٥) «تاريخ بغداد».

○ وقول أحدهم: «فلان هو المجبت» «والمجبت هو كل ما عبد من دون الله، وقيل: هي كلمة تقع على الضنم والكاهن والساحر والسحر الذي لا خير فيه». اهـ من «اللسان» (٢١/٢) و «ترتيب القاموس» (٤٣٥/١).

○ ومن ذلك إذا سئل أحدهم عن رجل فقال: «أو مسلم هو؟» وذلك لكثرة ما يأتي من أكاذيب وأباطيل شك المسئول في أصل إسلامه، وقد سئل يزيد بن هارون ما تقول في الحسن بن زياد اللؤلؤي؟ فقال: «أو مسلم هو؟» والرجل قال فيه ابن معين: «كذاب خبيث». انظر (٣١٦/٧) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «لم يكن ببغداد مثلاً رجلاً إلا وهو خير من فلان» قال ابن معين في سليمان بن عمرو بن عبد الله أي داود النخعي - أحد الكذابين -: «كان رجل سوء كذاباً خبيثاً قدرياً ولم يكن ببغداد رجلاً إلا وهو خير من أبي داود النخعي» (١٨/٩) «تاريخ بغداد». وهذا لأنه جمع كل بلاء، والله المستعان.

○ وقول أحدهم: «فلان أضعف عندي من كل ضعيف» والكذابون من

الضعفاء، فهذا اللفظ معناه أنه ليس له نظير في الكذب، وهذا اللفظ قاله أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في الشاذكوني وهو متهم بالوضع وشرب الخمر. انظر (٤٧/٩) «تاريخ بغداد». وقد قال فيه عباس العنبري: «ما مات ابن الشاذكوني حتى انسلخ من العلم انسلخ الحية من قشرها» (٤٧/٩) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «كان فلان أعمى القلب» أي أنه يكذب ولا يحسن الكذب، قال الأزهرى في محمد بن عبيد الله بن الفضل الكيال: «كان أعمى القلب حدثني أبو عبد الله بن بكير عنه أنه خرج حديث الثوري وكان عنده نسخة لابن عيينة بتزول فأخرجها كلها في حديث الثوري (١٣٣٢/٢) «تاريخ بغداد»، وقوله «أعمى القلب» يدل على أن ذلك وقع منه على سبيل العمى، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أحدهم: «ما أشك أن فلاناً كان ينقل الحديث» قاله أبو داود في الواقدي (٤٦٣/٩) «النبل»، ومعناه أنه يأخذ حديث الناس ويدخله في كتبه ويدعيه لنفسه، وقد قال فيه أيضاً: «لا يُنظر له في كتاب إلا تبين أمره فيه».

○ وقولهم: «فلان ضال مضل» قال الذهبي في المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب: «لا ينبغي أن يروى عنه شيء لأنه ضال مضل كان يزعم أن جبرائيل عليه السلام ينزل عليه وهو شر من الحجاج أو مثله» (٨٠/٤) «الميزان». قلت: وكلاهما ما فيه خير لكن ليس من ادعى النبوة كمن هو فاسق والأكثر على فسق الحجاج دون كفره، والله أعلم.

وأما هذا اللفظ وإن كان الظاهر منه التكذيب إلا أنه قد يقال في مبتدعة الداعين إلى بدعتهم فاللفظ متردد بين هذه المرتبة والتي قبلها، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن السمعاني في إبراهيم بن الفضل الأصماني دغليج الحانظ أبي نصر الباز: «أشكر الله حيث لم تدرك البار»، والرجل قال فيه الذهبي: «كذاب»، وقال فيه معمر بن المفاخر: «رأيت في السوق وقد روى مناكير بأسانيد الصحاح وكنت أتأمله تأملاً مفرطاً أظن أن الشيطان تبدي على صورته»

والظاهر من لفظ ابن السمعاني تكذيب البار وإن كان محتملاً لغيره، والله أعلم.

○ وقولهم: «من حدث عن فلان ابتلاه الله بكذا وكذا» فإن هذا يدل على أن الراوى من الكذابين المبتدعة وقد قال الشافعى فى محمد بن عبد الرحمن أبى جابر البياضى: «من حدث عن أبى جابر البياضى بيّض الله تعالى عينيه» قال ابن أبى حاتم: «أراد بذلك تغليظاً على من يكذب على رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم» - (٣٢٥/٧) «الجرح والتعديل». وقول الشافعى هذا موجود فى «لسان الميزان» (٢٤٤/٥).

○ وقولهم: «فلان قد منّ الله على المسلمين بسوء حفظه» وذلك لأنه كذاب لأن الله أعان على الكذابين بالنسيان، فلو كان الكذاب حافظاً متقناً وجمع مع ذلك حسن هيئة لكان بلاء وشدة على المسلمين، لأن العوام يغترون به ويخفى حاله على النقاد، لكن إذا ساء حفظه وخلط واضطرب، انكشف أمره فى مجلس واحد، وهذا من رحمة الله بهذه الأمة لأن أمره سيعرف عند العوام وأهل الصناعة الحديثية، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان لا ندرى كيف غفل عنه من تكلم فى الرجال» أى لظهور أمره فى الضعف واشتباره بالكذب، وقد قال ابن عدى فى بشر بن إبراهيم الأنصارى المفلوج: «منكر الحديث عن الثقات والأئمة لا أدرى كيف غفل من تكلم فى الرجال عنه فإنى لم أجدهم فيه كلاماً وهو بين الضعف جداً ورواياته التى يروىها عن يروى عنه غير محفوظة وهو عندى ممن يضع الحديث على الثقات وفى مقدار ما ذكرته يتبين ضعفه» (١٩/٢ - ٢٠) «لسان الميزان» وانظر «الكامل» (٤٤٧/٢).

○ وقول أحدهم فى إسناد ما: «وهذا إسناد كالشمس أو على شرط الصحيحين أو من أصح الأسانيد لو صدق فلان». انظر ترجمة محمد بن

عبد الله بن ثابت البغدادي (٢٢٨/٥ - ٢٢٩). «لسان الميزان».

○ ومن ذلك قول خالد بن الهياج: «سمعت أبي يقول: رأيت غياث بن إبراهيم - أي النخعي - «ولو طار على رأسه غراب لجاء فيه بحديث». وقال: «إنه كان كذاباً يضع الحديث من ذات نفسه» (٥٧/٧) «الجرح والتعديل».

○ ومن ذلك ما جاء في «تذكرة الحفاظ» ترجمة أبي عمر الزاهد الحافظ العلامة اللغوي محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم ويعرف بغلام ثعلب: «كان جماعة لا يوثقون أباً عمر في علم اللغة حتى قال عبيد الله بن أبي الفتح: يقال إن أباً عمر كان لو طار طائر لقال أخبرنا ثعلب عن ابن الأعرابي ويذكر في معنى ذلك شيئاً فأما الحديث فهم يوثقونه فيه». اهـ بتصرف يسير (٨٧٤/٣).

○ ومن ذلك قول ابن المديني في الحسن بن عماره: «ما أحتاج إلى شعبة فيه، أمره أتين من ذلك» قيل: أكان يغلط؟ «قال: أيش يغلط؟» وذهب إلى أنه كان يضع الحديث (ص ١٣٩) «الكشف الحثيث»، والحاجة إلى شعبة في مثل ذلك إما لأنه أعلم الناس بابن عماره أو لإمامته ولكن الأمر أكبر وأشهر من ذلك.

○ ومن ذلك أن ابن عدي قال: قال لي عبدان - طاعناً في بركة بن محمد - أبي سعيد الخلي: «هات حديث المسلمين» أنا قد رأيت بركة هذا بحلب وتركته على عمد ولم أكتب عنه لأنه كان يكذب (٤٧٩/٢ - ٤٨٠) «الكامل».

تنبيه:

ذكرت مراتب الجرح والتعديل وذكرت في كل مرتبة ألفاظها حسب ما يظهر لي من استعمال الأئمة لهذه الألفاظ وحسب ما تدل عليه الكلمة لغة واصطلاحاً، وقد سبق كلام الحافظ الذهبي رحمه الله في تمثيله للمراتب بالشاب الصحيح أو الشاب الذي يتألم لبعض أعضاء جسمه أو الشيخ المعافى..... إلى آخر كلامه رحمه الله، وأريد أن أشير إلى درجات المراتب من حيث القوة والضعف ومن حيث الاحتجاج أو الاستشهاد أو الرد والترك:

○ فأما المرتبة الأولى من مراتب التعديل حسب ترتيب هذا الكتاب: فأحاديث أهلها من أعلى درجات الصحيح، والألفاظ الملحقة بها كذلك، وأما الألفاظ المحتملة والألفاظ التي تدل على الحفظ والفهم أو الاجتهاد في الطلب وكثرة الروايات أو الفقه وتعام العقل أو العبادة أو غير ذلك فقد سبق بيان كل ذلك في محله.

○ وأما المرتبة الثانية حسب هذا الترتيب: فأحاديث أهلها على الصحة أيضاً لكن إذا خالفوا أهل الأولى فالقول قول أصحاب المرتبة الأولى.

○ وأما المرتبة الثالثة: فعحكم أهلها أن حديثهم حسن لذاته يحتاج بمفرده وهي آخر مراتب الاحتجاج.

○ وأما المرتبة الرابعة والخامسة من مراتب التعديل والأولى والثانية والثالثة من مراتب التجريح: فعحكم أحاديث أهل تلك المراتب أنها تصلح في الشواهد والمتابعات ولا يقوم بأهلها حجة بمفردهم، مع العلم أن كل مرتبة أعلى من أختها على حسب هذا الترتيب وإن كان الحكم واحداً إلا أن الفرق يتضح عند الترجيح فيقدم قول الأعلى على الأدنى، وهناك بعض ألفاظ يخالف فيها بعض العلماء المعاصرين حفظهم الله وسأفردها بأبحاث خاصة إن شاء الله تعالى في القسم الثاني من هذا الكتاب.

○ وأما المرتبة الرابعة من مراتب التجريح: فعديث أهلها مردود لا لكذب فيهم ولكن لكثرة أوهامهم وغفلتهم وفحش تخليطهم في الروايات.

○ وأما المرتبة الخامسة من مراتب التجريح: فعديث أهلها متروك وهم على أقسام فمنهم من فحش خطؤه ومنهم من فحشت مقالاته وبدعته وكان من الداعين إليها ومنهم من عرف بالفسق كشرب الخمر وقتل النفوس وقذف المحضات والكذب في حديث الناس. ومنهم من اتهم في الحديث النبوى.

○ وأما المرتبة السادسة: فهي أفحش المراتب جرحاً وأهلها أهل الكذب والدجل والوضع والافتراء.

نتيجه آخر:

ذكر ابن الوزير فائدتين:

الأولى: أن أهل مراتب الاستشهاد في مراتب التعديل ومرتبات التجريح هم هم، ولكن إذا سئل أحد الأئمة عن أحد هؤلاء مقروناً بغيره من الضعفاء رفعه عن الضعيف بعبارة تعديل وإن لم يكن قد ثبت أنه هؤلاء أهل مراتب التعديل، وإذا سئل عن أحد هؤلاء مقروناً بأحد الثقات ضعف هذا الراوى وإن لم يكن قد أسقطه فهوؤلاء أهل مراتب التجريح. اهـ بمعناه من «توضيح الأفكار».

الثانية: أنه فارق بين أهل مراتب الرد وأهل مراتب الترك وجعل «مردود الحديث» أخف في الجرح من «متروك الحديث» وإن كان الجميع لا يستشهد بهم فأهل المرتبة الرابعة على حسب ترتيب هذا الكتاب مردود حديثهم وأهل الخامسة والسادسة متروك حديثهم. اهـ بمعناه مع زيادة. والله أعلم.

* * *

خاتمة: إذا علمت هذا، فهناك رسماً مختصراً يوضح لك سلم الجرح والتعديل:

مراتب التعديل	مراتب	الاحتجاج	حسن	أوثق الناس - إليه المنتهى في التثبت - أمير المؤمنين في الحديث - ثقة حافظ - ثقة ثقة
				ثقة - ثبت - عدل ضابط - مستقيم الحديث - مستوى الحديث
				صدوق - لا بأس به - مأمون - خيار - ثقة إن شاء الله
مراتب التجريح	مراتب	الاستشهاد	ضعف	محلل الصدق - صدوق ييم - صدوق سوء الحفظ - وسط
				صالح - شيخ - يكتب حديثه - ليس يبعد من الصواب
				ليس الحديث - ليس بذلك - ليس بقوى - فيه ضعف
				مشهور - مجهول الحال - تركوه - ليس من أهل المحامل
				ضعيف - مضطرب - منكر الحديث - لا يحتج به - لا يترك
				مردود الحديث - مجهول عين - ليس بشيء - وإه - ضعيف جداً - مردود الحديث
				متروك الحديث - ساقط - تالف - هالك - متروك - منهم - فاسق - ليس بثقة
				الكذب - كذاب - يضح - وضاع - دجال - من معادن الكذب - أكذب البرية

□ (الباب الثاني) □

(في ذكر مصطلحات خاصة لبعض الأئمة في بعض الألفاظ)

ذكرت في الباب السابق ألفاظ الجرح والتعديل وذكرت كل لفظ في منزلته التي تليق به جرحاً أو تعديلاً، غير أن هناك بعض الألفاظ قد استعملها بعض الأئمة بمعنى خاص عنده، ومعرفة هذه الألفاظ ومعناها عند أهلها مما يلزم طالب العلم معرفته كي لا يقول الأئمة ما لم يقولوا أو يعزو إليهم خلاف قصدهم، وهذا الفصل معقود لبيان ذلك وبالله تعالى نتايد:

○ قول ابن معين في الراوى: «ليس به بأس» ○

سبق أن قولهم في الراوى: «فلان لا بأس به» من ألفاظ المرتبة الثالثة من مراتب التعديل والتي يُحسن حديث أهلها لكن جاء في مقدمة «لسان الميزان»، قال ابن أبى خيثمة: «قلت لابن معين: إنك تقول: «فلان ليس به بأس وفلان ضعيف»، قال: إذا قلت لك: «ليس به بأس» فهو ثقة وإذا قلت: «هو ضعيف» فليس هو بثقة ولا يكتب حديثه» (١٣/١)، قال ابن الصلاح رحمه الله: «وهذا ليس فيه حكاية عن غيره من أهل الحديث بل نسبه إلى نفسه خاصة، وقال العراقى رحمه الله: «ولم يقل ابن معين: إن قولى «ليس به بأس» كقولى «ثقة» حتى يلزم منه التسوية، إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب فالتعبير بـ «ثقة» أرفع من التعديل. بـ «لا بأس به» وإن اشتركا في مطلق الثقة». اهـ

ومال السخاوى رحمه الله في «فتح المغيث» إلى قول ابن الصلاح ثم ذكر قول العراقى فقال: «وأجاب الشارح أيضاً بما حاصله أن ابن معين لم يصرح بالتسوية بينهما بل أشركهما في مطلق الثقة»، قال السخاوى رحمه الله: «وذلك لا يمنع ما تقدم وهو حسن»، ثم قال: «وكذا أيده غيره بأنهم قد يطلقون الوصف بالثقة على من كان مقبولاً ولو لم يكن ضابطاً، فقول ابن معين هنا يتمشى عليه» اهـ (٣٦٨/١) قلت: والذي يظهر أن الأمر يحتاج إلى تفصيل، فليس قول ابن

معين «لا بأس به» مثل قوله «ثقة» مطلقاً كما أنه ليس كقول غيره «لا بأس به» مطلقاً، لأنى تتبعت مواضع كثيرة في «تاريخه» ذكر فيها هذا اللفظ وكان له في نفس الراوى قول آخر وهو قوله: «ثقة» وأحياناً يجمع بين اللفظين فيقول: «لا بأس به ثقة أو ليس به بأس وهو ثقة» إلا أنه في بعض المواضع يخالف هذا، فقد قال في مندل بن على أنى عبد الله العنزى الكوفى: «ليس به بأس»، فقال عثمان بن سعيد: «قلت: فأخوه حبان؟ فقال: صدوق، فقلت: أيهما أعجب إليك؟ قال: كلاهما وتقرى - أى تشكك - كأنه يضعفهما»، انظر «الكامل» (٢٤٤٧/٦) فانظر كيف قال «ليس به بأس» ثم سكت فلما سئل عن حبان أظهر تشككه فيهما، وقال في يونس بن الحارث الطائفى: «ليس به بأس يكتب حديثه» (٢٦٣٢/٧) «الكامل»، أى أنه لا يترك وفاق بين هذا وبين قوله «ثقة»، وانظر ترجمة إبراهيم بن هارون الصنعانى (٢٤٢/١ - ٢٤٣) «الكامل» وكذا الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب (٧٦٠/٢) «الكامل».

وفي ترجمة يحيى بن أبى حية أنى جناب الكلبي قال فيه: «ليس به بأس إلا أنه كان يدلّس»، وقال مرة: «صدوق»، وقال في رواية ابن أبى خيثمة وإبراهيم بن الجنيد والغلابى: «ضعيف»، انظر (٢٠٢/١١) «تهذيب التهذيب».

فالأولى والأحوط في مثل هذا أن يقال: إذا قال ابن معين في الراوى «لا بأس به أو ليس به بأس» ثم جاءت عنه أقوال أخرى بقوله «ثقة» أو كان المترجم له قد وثقه غير ابن معين ففى مثل ذلك يكون هذا اللفظ بمنزلة قولهم: «ثقة»، أما إذا قال فى أحد الرواة: «ليس به بأس» وجاء فى أقوال أخرى عنه تضعيفه أو كلام غيره بالتضعيف فلا يتجه أن يقال: إن قول ابن معين «لا بأس به» فى هذه الحالة بمنزلة قوله «ثقة».

ثم اعلم أن الإمام منهم إذا بدأ فى طلب الحديث ولم يشتهر بعد فإنه فى الغالب يطلق ألفاظ الجرح والتعديل كما هى متعارف عليها عند الأئمة، فإذا رسخت قدمه فى هذا الشأن واشتهر أمره فإنه يصطلح لنفسه اصطلاحات خاصة، ومن هنا لم ينكروا على المجتهد إذا اصطلاح لنفسه اصطلاحاً خالف فيه غيره طالما

أنه يبين شرطه فيه و لا مشاحة في الاصطلاح، فقد يكون ابن معين أو غيره قد سئل عن بعض الرواة فأجاب فيهم بالفاظ تتفق مع غيره قبل أن يشتهر في هذا الشأن وقد لا يتميز هذا من ذاك فالأولى في مثل هذا الرجوع إلى القرائن، والله أعلم.

* * *

○ وأما قول ابن معين في الراوى: «ضعيف» ○

فكما سبق قول ابن أبى خيثمة عنه أنه إذا قال في الراوى: «ضعيف» فإنه ليس بثقة ولا يكتب حديثه.....

وقد تتبع استعمال ابن معين لهذا اللفظ فوجدته يطلق ذلك على المتروكين والكذابين غالباً، وكثيراً ما يقول: «فلان ضعيف ليس بشيء» ويستعمل هذين اللفظين في الجرح الشديد، وهناك بعض المواضع خالف فيها ذلك، فقد سأل معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن ثوبان العنسى فقال: «ضعيف»، فقال له معاوية: «يكتب حديثه؟» قال: «نعم على ضعفه وكان رجلاً صالحاً» (١٥١/٦) «تهذيب التهذيب». فالظاهر أن قوله في الراوى «ضعيف» جرح شديد حتى يظهر خلاف هذا، فإن قيل: لم جعلت الأصل في قوله «ضعيف» الجرح الشديد وفصلت في قوله «ليس به بأس»، وقد نقل القولين عنه ابن أبى خيثمة؟ فالجواب أن المسألة ترجع إلى استعمال يحيى بن معين رحمه الله، فإذا قال في الراوى: «ضعيف» فغالباً يكون كلامه وكلام غيره فيه شديداً، وليس الأمر كذلك إذا جاء عنه قول واحد في أحد الرواة وهو قوله «لا بأس به»، وأيضاً قد سبق جواب الحافظ العراقى رحمه الله فارجع إليه،^(١) والله أعلم.

(١) ومن نظر في «التقريب» علم أن الحافظ ابن حجر رحمه الله أحياناً يترجم لبعض الرواة بقوله: صدوق، مع قول ابن معين فيه: ليس به بأس، انظر ترجمة حمزة بن المغيرة بن نشيط، وعبيد الله بن عبيد الله أبى وهب الكلاعى وعمرو بن مرزوق الواشجى ومرزوق أبى عبد الله الحمصى ونصر بن زيد المجذرى ويحيى بن عبيد، وقد يقول: مجهول كما في سعيد بن عامر عن ابن عمر وقد يقول: ثقة كما في أبى بكر بن شعيب بن الحجاب، وقد يقول مقبول كما في منبوذ بن أبى سليمان المكى وأبى أمامة التميمى الكوفى.

○ قول أبي حاتم في الراوى: «لا بأس به أو صدوق» ○

ذكر ابن أبي حاتم درجات رواة الآثار فقال: «..... وإذا قيل له : إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه» (٣٧/٢) مقدمة «الجرح والتعديل».

وأبو حاتم رحمه الله يكثر من قوله في الرواة «لا بأس به» أو «صدوق» فإذا سئل أحتاج بحديثه؟ فيجيب بالنفى، فقد قال ابن أبي حاتم في ترجمة عبد الله بن موسى التيمي: سمعت أبا يقول: «ما أرى بحديثه بأساً، قال: قلت أحتاج به؟ قال: ليس محله ذاك» (١٦٧/٥) «الجرح والتعديل»، وانظر ترجمة عبد الرحمن بن حرملة الكوفي (٢٢٢/٥ - ٢٢٣)، و ترجمة عبد الحميد بن مهران الفزارى (٩/٦) وغير ذلك من تراجم، وقد يقول ذلك فيمن يحتاج به فقد قال في عطاء بن أبى مسلم الخراسانى: «لا بأس به صدوق»، فسأله ابنه يحتاج بحديثه؟ قال: «نعم»: (٣٣٥/٦) وقال في عبد ربه بن سعيد بن قيس الأنصارى: «لا بأس به»، فقال ابنه: يحتاج بحديثه؟ قال: «هو حسن الحديث ثقة» (٤١/٦) وقال في عامر الأحول وهو ابن عبد الواحد: «ثقة لا بأس به» فقال ابنه: يحتاج بحديثه؟ فقال: «لا بأس به»، (٣٤٧/٦) وقال في محمد بن سلمة الباهلي: «صدوق ما علمته صحيح الحديث» (٢٧٧/٧) وقال في قبيصة بن عامر السوائى: «هو صدوق لم أر أحداً من المحدثين يأتى بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة وعلى بن الجعد وأبى نعيم والثورى» (١٢٦/٧) وقال في عمر بن على الفلاس: «هو أرشق من على بن المدينى وهو بصرى صدوق» (٢٤٩/٦) وسئل عن الإمام مسلم بن الحجاج صاحب «الصحيح» فقال: «صدوق» (١٨٣/٨) «الجرح والتعديل».

فاتضح من خلال ما قدمته أن أبا حاتم يقول في الراوى «لا بأس به» أو يقول «صدوق» على عدة حالات:

يقول ذلك فيمن لا يحتاج به عنده وهذه الحالة أكثر الحالات وروداً، ويقول ذلك أيضاً فيمن يحسن حديثه لذاته أو يصحح عنده وعند غيره، وقد يقول ذلك

فيمن هو إمام من الأئمة، ويكثر من قوله «صدوق» في هذه الحالة كما يظهر من التراجم التي ذكرتها والله أعلم.

لكن بقي سؤال وهو: لو تفرد أبو حاتم في الترجمة بقوله «صدوق» أو بقوله: «لا بأس به» والغالب عنده أنه لا يحتاج بمن قال فيه هذا فكيف يكون الحكم على صاحب هذه الترجمة؟ والجواب على ذلك هو أن أبا حاتم رحمه الله قد عرف بالتعنت كما سأفصل ذلك في القسم الثالث من هذا الكتاب إن شاء الله. تعالى وقد جُرب عليه أنه يقول في الرجل «صدوق» ويكون كلام غيره في نفس الرجل رفيع المدح، ألا ترى قوله في مسلم بن الحجاج وفي عمرو بن علي الفلاس: صدوق وهما هما في هذا الشأن؟ وقد صرح الشيخ الملعوني رحمه الله بذلك في كتابه «التنكيل» وسبقه إلى ذلك الذهبي في كتبه وقد تبعت صنيع الحافظ ابن حجر رحمه الله في «تقريبه» فوجدت التراجم التي انفرد أبو حاتم بالكلام فيها وقال: «صدوق» أو قال: «لا بأس به» وجدت الحافظ ابن حجر يترجم لذلك في التقريب - فيما أذكر - بقوله «صدوق» أو «لا بأس به»، فالظاهر لي أن قول أبي حاتم هذا يكون بمنزلة «صدوق» أو «لا بأس به» إلا إذا ظهر خلاف هذا فيعمل به، والله أعلم. (.....)

* * *

○ قول أبي حاتم في الراوي: «ما أرى بحديثه بأساً» ○

من تتبع هذا القول يجد أن أبا حاتم كثيراً ما يقول هذا اللفظ ومع ذلك يصرح بأن الراوي لا يحتاج به، والظاهر من هذا أنه ينفي بأساً خاصاً عن حديث الراوي، كأن يكون المقصود بذلك نفي تعمد الكذب أو النكارة الشديدة، فقد قال في عبد الله بن موسى التميمي: «ما أرى بحديثه بأساً، فقال له ابنه: يحتاج بحديثه؟ قال: ليس محله ذاك» (١٦٧/٥) «الجرح والتعديل»، وقال في عبد الرحمن بن ثابت الأنصاري: «ليس عندي بمنكر الحديث، فقال ابنه: أدخله البخاري في كتاب «الضعفاء»، فقال أبو حاتم: يكتب حديثه ليس بحديثه بأس ويحول من هناك» (٢١٩/٥).

وقال في عبيد الله بن علي بن رافع: «لا بأس بحديثه ليس منكر الحديث، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ قال: لا هو يحدث بشيء يسير وهو شيخ» (٣٢٨/٥) وقال في عبد الرحمن بن حرملة عم القاسم بن حسان: «ليس بحديثه بأس وإنما روى حديثاً ما يمكن أن يعتبر به ولم أسمع أحداً ينكره ويظن عليه وأدخله البخاري في كتاب «الضعفاء»، يحول منه» (٢٢٢/٥ - ٢٢٣).

* * *

○ قول ابن عدى في الراوى ○

«لا بأس به أو هو عندي لا بأس به أو هو عندي من أهل الصدق»

كثيراً ما يقول هذا ابن عدى فيمن يكتب حديثه ولا يحتج به بمفرده، فابن عدى رحمه الله يسوق كلام الأئمة في الراوى ثم يذكر ما ينكر عليه من رواياته ثم يقول أحد هذه الألفاظ وما شابهها، والظاهر من صنيعه أنه ينفي بأساً خاصاً عن الراوى وهو تعمد الكذب أو كثرة المناكير في حديث الراوى، فقد قال في حسان بن إبراهيم الكرماني بعد أن ساق عدة أحاديث له: «وحسان عندي من أهل الصدق إلا أنه يغلط في الشيء بعد الشيء وليس ممن يظن به أنه يتعمد في باب الرواية إسناداً أو متناً وإنما هو وهم منه وهو عندي لا بأس به» (٧٨٤/٢) «الكامل». وقال في عمار بن زاذان الصيدلاني: «عندي لا بأس به ممن يكتب حديثه» (١٧٣٥/٥) وقال في العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب: «ليس بالقوى»، ثم قال: «وما أرى بحديثه بأساً.....» (١٨٦١/٥)، وذكر المسيب بن واضح التلمنيسى وذكر أنه يخالف الناس إلا أنه لا يتعمد بل كان يُشبه عليه ثم قال: «وهو لا بأس به» (٢٣٨٥/٦) وغير ذلك من تراجم يطول ذكرها.

فالذى أنصح به إخواني طلبية العلم أن الواحد منهم إذا قرأ في كتاب «الميزان» أو في «تهذيب التهذيب» أو غيرهما أن ابن عدى قال في فلان «لا بأس به» أن يرجع إلى «الكامل» لابن عدى وينظر السياق الذى قال فيه ابن عدى هذا القول.

وقد يقول «لا بأس به» في الثقات كما في هشيم بن بشير (٢٥٩٨/٧) «الكامل».

ذكرت هذا ثم وقفت على كلام الشيخ المعلمي في تحقيقه على «الفوائد المجموعة» قال فيه: «قول ابن عدى في الراوى هو عندى من أهل الصدق يعنى أنه لم يتعمد الكذب». اهـ (ص ٥٠١).

* * *

○ قول ابن عدى رحمه الله في الراوى ○

«أرجو أن لا بأس به».

سبق أن هذا اللفظ من ألفاظ التعديل التى يستشهد بأهلها، ولبن عدى رحمه الله يكثر من استعمال هذا اللفظ فى «كامله» على معان متعددة، وقد ذكر الشيخ المعلمي فى تحقيقه لكتاب «الفوائد المجموعة» للشوكانى أنه رأى ابن عدى يطلق هذا اللفظ فى مواضع تقتضى أن يكون مقصوده «أرجو أنه لا يتعمد الكذب». اهـ (ص ٣٥).

وذكر أحد المحققين لكتاب «النبل» أن هذا القول عند ابن عدى لا يقصد به التوثيق وإنما يريد أن المترجم يكتب حديثه للمتابعة والاعتضاد انظر (٣٤١/٧) «النبل» فى الحاشية، والذى يظهر لى من خلال تتبعى لهذا اللفظ فى «كامل ابن عدى» أن ابن عدى رحمه الله يقوله على معان مختلفة: فقد يقول هذا التعبير فى الراوى إذا كان ينفرد بأشياء كما فى بشار بن الحكم أبى بدر الضبى (٤٥٦/٢) أو إذا كانت المناكير قد وقعت فى روايته لكنها من قبل الراوى عنه - ومعلوم أن مثل هذا لا يضر الشيخ - كما فى بشر بن محمد بن أبان بن مسلم السكرى (٤٥٠/٢) وكما فى بكير بن جعفر الجرجانى (٤٧٤/٢) ويقول أيضاً فيمن روايته تحتل وإن كان فيها بعض الضعف كما فى الحسن بن داود المنكرى (٧٤٦/٢) ويقول أيضاً فيمن اختلف فيه وقول من وثقه أقرب إلى الصواب من قول من ضعفه كما فى بشار بن موسى الخفاف (٤٥٧/٢) ويقول فيمن ليس حديثه بمنكر جداً كما فى بكير بن معروف (٤٦٧/٢) وحزور أبى غالب (٨٦١/٢) ويقول فيمن هو مستقيم الحديث وليس فى حديثه ما ينكر عليه كما فى بكير بن مسمار

(٤٧٤/٢) وعيسى بن ماهان (١٨٩٥/٥) ويقولون فيمن هو ليس بمنكر الحديث وهو ممن يكتب حديثه كما في جعفر بن ميمون أبي العوام (٥٦٢/٢) ويقولون فيمن يجب قبول حديثه كما في جعفر بن سليمان الضبعي (٥٧٢/٢) وقاله في الحسن بن ذكوان مع قوله: «روى عنه القطان وابن المبارك وناهيك للحسن جلالة بذلك» (٧٣١/٢) وقاله في الحسن بن علي بن عاصم الواسطي مع قوله: «وكل أحاديثه مستقيمة»، وقاله في خالد بن يحيى أبي عبيد السدوسي مع قوله: «لأنني لم أر في حديثه متناً منكراً» (٨٨٢/٣) وقاله فيمن حديثه المسند مستقيم كما في زهير بن إسحاق السلولى (١٠٧٩/٣) ويقولون في الزهاد الذين لا يضبطون الحديث كما في ميمون بن سياه (٢٤٠٩/٦) ويقولون فيمن تعرف منه وتنكر كما في عبد الله بن سلمة أبي العالية الهمداني (١٤٨٧/٤) وقاله في عبد الله بن معاذ الصنعاني مع قوله أحاديثه حسان (١٥٥٤/٤) وكل هذه التراجم لها أشباه ونظائر متعددة، وإن كان الغالب من استعمال ابن عدى رحمه الله لهذا التعبير فيمن يستشهد به ولا يحتج به، فلعل العلامة المعلمي رحمه الله وقف على عدة مواضع كلها بمعنى أن الراوى ممن لا يعتمد الكذب، والله أعلم.

* * *

○ قول دحيم في الراوى: «لا بأس به» ○

جاء في «تهذيب التهذيب» أن أبا زرعة الدمشقى قال: «قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم: ما تقول في علي بن حوشب الفزارى؟ قال: لا بأس به، قال: فقلت: ولم لا تقول ثقة ولا نعلم إلا خيراً، قال: قد قلت لك إنه ثقة» (٣١٥/٧) وقد ذكر هذا السخاوى في «فتح المغيب» (٣٦٧/١) واستدل بهذا على أن قول دحيم في الراوى «لا بأس به» بمعنى «ثقة»^(١) والله أعلم.

* * *

(١) وغدى أن صنيع دحيم يحتاج إلى استقراء تام من أجل أن نضع لذلك قاعدة مطردة.

○ قول العقيلي في الرواة: «مجهول بالنقل» ○

يكثر أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي في كتابه «الضعفاء الكبير» من قوله: «فلان مجهول بالنقل»، وكنت أظن من مفهوم كلامه أنه معروف في النسب أو معروف بغير الحديث، لكن وجدته كثيراً يطلق هذا اللفظ على من هو مجهول عين عند غيره ولا يعرف، فقد ذكر الذهبي رحمه الله في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن عطية أن العقيلي قال فيه: «لا يعرف»، مع أن العقيلي قال في «الضعفاء الكبير»: «مجهول بنقل الحديث»، انظر «الميزان» (٥٧٣/٢) وأيضاً فالعقيلي قد يذكر في الرجل هذا اللفظ مع قوله: إنه لا يعرف إلا بهذا الحديث ثم يضعف الحديث، فقال في سلمة بن سليمان الضبي بعد أن ذكر له حديثاً: «مجهول بالنقل لا يعرف إلا بهذا الحديث ولا يتابع عليه» (١٤٨/٢) وقال في محمد بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي بعد أن ذكر له حديثاً: «ليس يعرف بالنقل وحديثه هذا غير محفوظ ولا يعرف إلا به» (٧٣/٤) وغير ذلك من تراجم.

تنبه:

والبزار يقول: «فلان ليس معروفاً بالنقل أو مجهول في الرواية» على من عرفت عينه وجهل حاله، انظر ترجمة بكر بن عبد العزيز بن إسماعيل (٥٥/٢) «لسان الميزان» و ترجمة حرب بن وحشي بن حرب (٢٢٧/٢) «تهذيب التهذيب».

* * *

○ قول أبي حاتم في الراوى: «مجهول» ○

اعلم أن أبا حاتم رحمه الله تعالى يقول هذا القول على ثلاث حالات: يقوله فيمن هو مجهول العين، فكم من رجل يسأل عنه فيذكر عنه راوياً واحداً ثم يقول: شيخ مجهول، ويقول فيمن هو مجهول الحال، فقد ذكر صالح بن جبير وهو شامي أنه روى عنه ستة ومع ذلك قال: «شيخ مجهول» (٣٩٧/٤) «الجرح والتعديل»، وقال في داود بن يزيد الثقفي: «إنه مجهول» مع أنه قد روى عنه جماعة، ولذا قال الذهبي: «هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم

ولو روى عنه جماعة ثقات يعنى أنه مجهول الحال» (١٢٤/٢) انظر «الرفع والتكميل» (ص ١٠٧) والحاشية (٢)، ولم أجد ذلك في «الميزان» فعمله في نسخة أخرى والله أعلم، وفي ترجمة عبد الرحيم بن كردم بن أرتبان روى عنه جماعة سماهم ابن أبي حاتم وقال أبو حاتم: «مجهول»، قال أبو الحسن بن القطان: «فانظر كيف عرفه برواية جماعة عنه ثم قال فيه مجهول، وهذا منه صواب» (٦٠٦/٢)، «ميزان الاعتدال»، وقال في محمد بن طهمان: «مجهول لا بأس به» (٥٨٨/٣) «ميزان الاعتدال»، والذي في «الجرح والتعديل»: سئل أبى عن محمد بن طهمان فقال: «لا بأس به» (٢٩٣/٧).

وأيضاً فإن أبا حاتم قد يقول: «مجهول أو أعرأى مجهول» على من له صحبة، كما في ترجمة زياد بن جارية يقال له صحبة وقال أبو حاتم: «شيخ مجهول»، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وأبو حاتم قد عبر بعبارة «مجهول» في كثير من الصحابة» (٣٥٧/٣) «تهذيب التهذيب»، وفي «لسان الميزان» ترجمة مدلاج بن عمرو السلمى قال أبو حاتم: «مجهول»، قال الحافظ: «وكذا هو في كتاب ابن أبى حاتم في جماعة من الصحابة في الأفراد من حرف الميم، وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليه اسم الجهالة لا يريد جهالة العدالة وإنما يريد أنهم من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين....» قال: «ولو ذهبت أسرد من ذكره في الصحابة لطال الشرح لاسيما وهذا رجل من أهل بدر لم يتخلف عن ذكره أحد ممن صنف في الصحابة:..... وكذا في ترجمة مسعود بن الربيع بن عمرو القارى قال أبو حاتم أعرأى مجهول: انتهى. وقد ذكره ابن حبان في الصحابة وذكر كل من صنف في الصحابة فيهم انظر «لسان الميزان» (١٣/٦) و«الجرح والتعديل» (٢٨٢/٨).

تبيه:

○ قول أبى حاتم في الراوى: «لا يثبت مسكنه أو لا يعرف مسكنه أو مجهول الدار» الظاهر لى أنه بمعنى «مجهول» فقد قال أبو حاتم في بكار الثقفى: «روى عنه عبد الله بن يحيى التوأم هو مجهول لا أعرف مسكنه» (٤١٠/٢)

«الجرح والتعديل»، وفي بحير روى عن أنى هريرة روى عنه ابنه سليمان قال: «لا أعرف مسكنه هو مجهول» (٤١١/٢) وفي حميد بن جبير روى عنه عيسى بن عبد الرحمن السلمى قال: «لا أعرف مسكنه» (٢١٩/٣)، وأبو زرعة أيضاً يطلق هذه الألفاظ على المجهول والله أعلم.

* * *

○ قول الذهبي في «الميزان» ○

«مجهول أو مجهول الحال أو لا يدري ما حاله»

ذكر الذهبي في «ميزانه» في ترجمة أبان بن حاتم الأملوكي أنه مجهول ثم قال: «ثم اعلم أن كل من أقول فيه مجهول ولا أسنده إلى قائل فإن ذلك هو قول أنى حاتم فيه، قال: وسيأتى من ذلك شيء كثير جداً فاعلمه، فإن عزوته إلى قائله كابن المدينى وابن معين فذلك بين ظاهر، وإن قلت: فيه جهالة أو نكرة أو يُجهل أو لا يُعرف وأمثال ذلك ولم أعزه إلى قائل فهو من قبلى، وكذا إذا قلت: ثقة وصدوق وصالح ولين ونحو ذلك ولم أضف». اهـ (٦/١)، فأنت ترى أن الذهبي رحمه الله تابع لأنى حاتم في قوله «مجهول»، وقد سبق أن أبان حاتم يقول هذا على ثلاث حالات غير أن الذهبي اشترط في «ميزانه» ألا يذكر أحداً من الصحابة وإن كان قد خالف ذلك في موضع واحد فيما أذكره الآن، فبقى أنه يطلق هذا اللفظ على من هو مجهول عين أو مجهول حال، فينبغي لطالب العلم أن يتأمل في إطلاق الذهبي لهذا القول.

وأيضاً وجدت الذهبي رحمه الله يقول في الراوى: «لا يدري حاله أو مجهول الحال أو فيه جهالة» على من هو مجهول عين لم يرو عنه إلا واحد، فقد جاء في «الميزان» ترجمة بدر بن عمرو والد الربيع بن بدر قال الذهبي: «لا يدري حاله، فيه جهالة ما روى عنه غير ولده» (٣٠٠/١) وكذا في ترجمة ثابت بن قيس ابن الخطيب الأنصارى الظفرى والد عدى بن ثابت قال الذهبي:

«مجهول الحال لأنه ما روى عنه سوى ولده» (٣٦٩/١) وانظر ترجمة الجهم بن الجارود (٤٢٦/١) «الميزان»، فمن هذا وغيره ينبغي لطالب العلم ألا يقنع ولا يكتفى بمثل ذلك بل عليه أن يتوسع في ترجمة الراوى حتى يقف على حقيقته والعلم عند الله تعالى.

* * *

○ قول ابن القطان في الراوى ○

«لم تثبت عدالته أو لا يعرف له حال

أو مجهول العدالة أو حاله مجهول»

معلوم أن الكلام في الرواة بمدح أو قدح قد يكون من معاصر أو من متأخر ينقل كلام المعاصر أو يتبحر هو حديث الراوى كله أو بعضه ويقارنه بحديث غيره من الثقات ويحكم عليه بما يستحق حسب الموافقة أو المخالفة كمأ وكيفاً، لكن أبا الحسن على بن محمد بن عبد الملك القاسم المشهور بابن القطان رحمه الله يستعمل هذه الألفاظ أو أكثرها خلافاً لاستعمال غيره لها، ففي «الميزان» ترجمة حفص بن بغيل روى عنه أبو كريب وأحمد قال ابن القطان: «لا يعرف له حال ولا يعرف»، قال الذهبي رحمه الله: «قلت: لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذلك الرجل أو أخذ عن عاصره بما يدل على عدالته، وهذا شيء كثير ففي «الصحيحين» من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل» (٥٥٦/١)، وقال ابن القطان أيضاً في مالك بن الخير الزيادي: «هو ممن لم تثبت عدالته»، قال الذهبي: «يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفي رواية «الصحيحين» عدد كبير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح» (٤٢٦/٣) «الميزان»، وتعقب ذلك الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» فقال: «ليس كذلك بل هذا شيء نادر لأن غالبهم معروفون بالثقة إلا من خرجوا له في الاستشهاد» (٣/٥).

ثم اعلم أن ابن القطان قد يقول في الرجل: «مجهول الحال» وهو لم يرو عنه إلا واحد وهذا هو مجهول العين على تفاصيل في ذلك، فقد قال ابن القطان في عقيل بن شبيب مجهول الحال، وعقيل لم يرو عنه إلا واحد كما في «تهذيب التهذيب» (٢٥٤/٧) وترجم له الحافظ في «تقريبه» بقوله: «مجهول»، وكما في ترجمة أبي إدريس السكوني الحمصي روى عنه صفوان بن عمرو قال الحافظ: «قرأت بخط الذهبي قال: قال ابن القطان حاله مجهول، قال الذهبي: قد روى عنه غير صفوان بن عمرو فهو شيخ محله الصدق»، قال الحافظ: «كذا قال له ولم يسم الراوى الآخر بأنه ما روى عنه غير صفوان.....» (٦/١٢) «تهذيب التهذيب» فأنت ترى أنه - أى ابن القطان رحمه الله - جزم بما جزم به ومع ذلك قال: «حاله مجهول» والله أعلم.

○ قول ابن معين في الراوى: «لا أعرفه» ○

معلوم أن قول أحد الأئمة: «فلان لا أعرفه» الظاهر منه أنه لا يعرف عينه فضلاً عن حاله ويكون هذا الراوى مجهولاً عند القائل فقط لا عند غيره، لأن قولهم: «فلان مجهول» أشد جهالة من قول أحدهم: «فلان لا أعرفه» كما سيأتى هذا في محله إن شاء الله، ولكن ابن معين رحمه الله استعمل هذا اللفظ في كثير من التراجم بمعنى أنه لا يعرفه كمعرفة غيره أو لا يعرف حاله، فقد جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة سعيد بن سلمة بن أبي الحسام قال أبو حاتم: «سألت ابن معين عنه فلم يعرفه، قال ابن أبي حاتم: يعنى فلم يعرفه حق معرفته» (٢٩/٤)، ونحوه أيضاً في ترجمة صدقة بن أبي عمران الكوفي (٤٣٣/٤)، وفي «الكامل» لابن عدى ترجمة الجراح بن مليح البهراني الحمصي قال ابن معين: «لا أعرفه»، قال الشيخ - وهو ابن عدى رحمه الله -: «وقول يحيى بن معين «لا أعرفه» كان يحى إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته - يعنى أخبار الراوى ورواياته - يقول لا أعرفه، والجراح بن مليح هو مشهور في أهل الشام وهو لا بأس به وبروياته وله أحاديث صالحة جيا» (٥٨٤/٢) وفي «تهذيب التهذيب» ترجمة قدامة بن

محمد بن قدامة بن خشرم قال عثمان الدارمي: «سألت ابن معين فقال: لا أعرفه، فقال عثمان: يعني أنه لا يخبره وأما قدامة فمشهور» (٣٦٥/٨).

ولفظه «لا يخبره» بالخاء المعجمة والموحدة والراء المهملة تصحفت فأصبحت «لا يخبره» بالجيم والمثناة التحتية والزاي المعجمة، والظاهر لي ما أثبتته، وانظر أيضاً ترجمة محمد بن عبد العزيز التميمي في «الجرح والتعديل» (٦/٨).

هذا وقد جاء في «الكامل» ترجمة عبد الرحمن بن آدم قال ابن معين: «لا أعرفه»، فقال ابن عدى: «وإذا قال ابن معين: «لا أعرفه» فهو مجهول غير معروف وإذا عرفه غيره لا يعتمد على معرفة غيره لأن الرجال بابن معين تستبرأ أحوالهم» (١٦٠٧/٤). وقد تعقب ذلك الحافظ في «تهذيب التهذيب» ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي فذكر قول ابن معين فيه: «لا أعرفه» وقول ابن يونس: «روى عنه عبد الله بن عياض قتلته الروم بالأندلس سنة (١٢٥) هـ» وذكر قول ابن عدى السابق في «كامله» وذكر راوياً آخر روى عنه غير الذي ذكره ابن يونس ثم قال: «قلت: هذا الذي ذكره ابن عدى في ترجمة عبد الرحمن بن آدم عقب قول ابن معين في كل منهما: «لا أعرفه» وأقره المؤلف عليه، يعني المزى رحمه الله، قال: وهو لا يتمشى في كل الأحوال فرب رجل لا يعرفه ابن معين بالثقة والعدالة وعرفه غيره فضلاً عن معرفة العين، لا مانع من هذا، وهذا رجل قد عرفه ابن يونس وإليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب.....» (٢١٨/٦) «تهذيب التهذيب».

قلت: إن جهل الرجل ابن معين وعرفه غيره ممن هو ليس أهلاً للكلام في الرواة فكلام ابن معين مقدم عليه، وما قاله ابن عدى إن حمل على هذا وإلا فإنه لا يخلو من مبالغة، كيف وقد جاء في «الكامل» ترجمة سفيان بن عتبة أخى قبيصة بن عتبة قال فيه يحيى: «لا أعرفه»، فقال ابن عدى: «وقول يحيى «لا أعرفه» إنما يعني أنه لم يره ولم يكتب عنه فلم يخبر أمره وهو عندي لا بأس به وبرواياته» (١٢٥٠/٣) والله أعلم.

○ قول الخطيب البغدادي في كتابه ○

«تاريخ بغداد» في أحد الرواة: «مستور»

ذكروا في كتب المصطلح أن المستور هو ما روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ولم يضعف أيضاً، ولكن أبا بكر الخطيب رحمه الله يكثر من استعمال هذا اللفظ في «تاريخه» في العباد أو الصالحين الثقات أو أهل القرآن أو أصحاب العقائد الصحيحة أو من حسنت سيرتهم..... الخ. فقد قال في محمد بن إبراهيم الشيرجى: «كان شيخاً ثقة مستوراً لا بأس به» (٤١٣/١) وقال في محمد بن جعفر بن الكدوش: «كان ثقة مأموناً مستوراً حسن المذهب» (١٤٩/٢) وقال في محمد بن الحسن السراجى: «كان ثقة أميناً مستوراً» (٢١٢/٢) وقال في محمد بن الحسن الكرجى: «كان صدوقاً مستوراً حافظاً للقرآن» (٢١٨/٢) وانظر ترجمة محمد بن الحسن الحرانى (٢٤٢/٢) ومحمد بن حبيب البزار (٢٧٩/٢) ومحمد بن عبيد الله بن أحمد بن عمرو المالكى (٣٣٩/٢) ومحمد بن عيسى البروجردى (٤٠٦/٢) ومحمد بن الفضل الوصفى (١٥٤/٣) وغير ذلك من تراجم.

* * *

○ قول ابن معين في الراوى: «ليس بشيء» ○

سبق أن هذا اللفظ من مراتب التجريح الشديدة وهى المرتبة الرابعة وهى أولى مراتب الرد، وأن هذا اللفظ يطلق على من اشتد ضعفهم من قبل الحفظ وغلبت المناكير على رواياتهم، لكن ابن معين رحمه الله يستعمل هذا اللفظ على عدة معان وقد تبعت هذا في «تاريخ ابن معين» وفي الكتب التى نقلت من «التاريخ» فوجدته يقوله على عدة حالات:

الأولى: يقول ذلك في الكذابين والمتروكين، كما في القاسم بن عبد الله بن عمر العمرى قال مرة: «ليس بشيء»، وقال مرة: «كذاب» (٣٧١/٣ - ٣٧٢) «الميزان»، وفي كثير من التراجم يجمع بين قوله «فلان ليس بشيء كذاب» أو «كذاب ليس بشيء»، فقد قال في تليد بن سليمان المخاري: «ليس بشيء كذاب كان يشتم عثمان وكل من شتم عثمان أو طلحة أو أحدًا من الصحابة دجال لا يكتب عنه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» (٥٠٩/١) «تهذيب التهذيب».

وقال في حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك: «كان يقرأ على مالك ويتصفح ورقتين ثلاثاً فسئلت عنه فقلت: ليس بشيء»، وحبيب قد قال عنه ابن عدى: «أحاديثه كلها موضوعة» وقال فيه ابن حبان: «كان يورق بالمدينة على الشيوخ ويروى عن الثقات الموضوعات كان يدخل عليهم ما ليس من حديثهم» (٤٥٢/١). «الميزان» وقال في خالد بن أيوب: «لا شيء»، فقال ابن أبي حاتم: «معنى قول ابن معين: لا شيء: ليس بثقة» (٣٧٤/٢) «لسان الميزان» وانظر «الجرح والتعديل» (٣٢١/٣).

الثانية: ويطلق قوله «ليس بشيء» على أهل الغفلة والاضطراب الذين يُردُّ حديثهم، وهو في ذلك كغيره من الأئمة، وكثيراً ما يطلق هذا اللفظ على هذا المعنى وهذه الحالة يحمل عليها قوله: «ليس بشيء» إلا إذا ظهرت قرينة على خلاف ذلك فيعمل بها.

الثالثة: ويقول ذلك على المبتدعة كما سبق قوله في تليد بن سليمان المخاري في الحالة الأولى، وكما قال في محمد بن ميسرة أنى سعد الجعفى الصاعاني: «كان مكفوفاً وكان جهماً وليس هو بشيء كان شيطاناً من الشياطين» وقال في موضع آخر: «الجمهمى خبيث عدو الله قد كتبت عنه حديثاً كثيراً» (٢٨٢/٣) «تاريخ بغداد».

الرابعة: وقد يقول هذا على من هو مقل في رواياته وإن كان يحتج به بمعنى أن الراوى ليس له من الحديث القدر الكثير الذى يشتغل به ويحتاج إليه فيه،

كما في كثير بن شظير المازني ويقال الأزدي أئى قره قال فيه ابن معين: «ليس بشيء»، وقال الحافظ ابن حجر قال الحاكم: «قول ابن معين فيه: «ليس بشيء» هذا يقوله إذا ذكر له الشيخ من الرواة يقل حديثه ربما قال فيه ليس بشيء يعنى لم يسند من الحديث ما يشتغل به» (٤١٩/٨) «تهذيب التهذيب».

يدلك على هذا قول ابن معين في عمير بن إسحاق القرشي: «لا يساوى شيئاً ولكن يكتب حديثه»، قال عثمان الدارمي لابن معين: «كيف حديثه؟ قال: ثقة»، وقال ابن عدى: «له من الحديث شيء يسير ويكتب حديثه» انظر «تهذيب التهذيب» (١٤٣/٨)، وقد ذكر الحافظ في «مقدمة الفتح» نحو هذا في ترجمة عبد العزيز بن مختار البصري، ونحو ذلك قوله في عبيد الله بن عبد المجيد أئى على الحنفى: «ليس بشيء»، مع أن جماعة من الكبار رروا عنه وأخرج له الجماعة ووثقه بعض الأئمة منهم ابن معين نفسه، وقد أخطأ العقيلي رحمه الله إء ذكر الحنفى هذا في كتابه «الضعفاء الكبير» من أجل كلام ابن معين فيه انظر (١٢٣/٣) «ضعفاء العقيلي»، غير أنه في «فتح المغيث» قد ذكر السخاوى أن ابن معين قد لا يقول على المقل: ليس بشيء، فقد حكى ابن أئى حاتم أن عثمان الدارمي سأله عن أئى ضراس فقال: «إنما يروى حديثاً واحداً ليس به بأس» انظر «فتح المغيث» (٣٧١/١).

إذا علمت هذا وعلمت أن قول ابن معين على المقل: «ليس بشيء»، قليل بالنسبة لاستعماله هذا اللفظ في غيره علمت خطأ التهانوى وغيره حين أطلقوا أن ابن معين إذا قال ذلك يعنى قلة الحديث.

الخامسة: وقد يقول ذلك يعنى بعض حديث الراوى وإن كان الراوى ثقة عنده، فقد جاء في «مقدمة الفتح» للحافظ ابن حجر ترجمة عبد المتعال بن طالب، شيخ بغدادى، وثقة أبو زرعة ويعقوب بن شيبه وغيرهما وأورده ابن عدى في «الكامل» ونقل عن عثمان الدارمي أنه سأل يحيى بن معين عن حديث هذا عن ابن وهب فقال: «ليس هذا بشيء». اهـ والحديث في الخليل ثلاثة.... الحديث.

قال الحافظ رحمه الله: «قلت: وهذا ليس بصريح في تضعيفه لاحتمال أن يكون أراد الحديث نفسه، ويقوى هذا أن عثمان هذا سأل ابن معين عن عبد المتعال فقال: ثقة، وكذا قال عبد الخالق بن منصور عن ابن معين» انظر (ص ٤٢١) وانظر «الكامل» (١٩٨٥)، وقريب من هذه الحالة أنه قد يقول هذا القول فيمن هو ضعيف في شيخ دون شيخ فليتأمل.

السادسة: ويقول هذا على من لا يعرفه، كما في عمير بن إسحاق قال: «لا يساوى شيئاً ولكن يكتب حديثه»، قال أبو الفضل الدوري: «يعنى يحى بقوله «إنه ليس بشيء» أنه لا يعرف، ولكن ابن عون روى عنه، فقلت ليحيى: ولا يكتب حديثه؟ قال: بلى» (٤٥٦/٢) من «تاريخ ابن معين» دراسة وتحقيق د/أحمد محمد نور سيف. وقد سبق أن ابن معين يقول: «لا أعرفه» على مجهول الحال، وسبق من كلام الدارمي أنه سأله عن حديثه فقال: «ثقة» والله أعلم.

○ قول الشافعى في أحد الرواة: «فلان حديثه ليس بشيء» ○

ذكر صاحب «فتح المغيـث» عن المزنى أنه قال: «سمعت الشافعى يوماً وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لى: يا أبا إبراهيم اكس ألفاظك أحسنها لا تقل فلان كذاب ولكن قل «حديثه ليس بشيء»» (٣٧١/١) وهذا يدل على أن الشافعى رحمه الله لطيف العبارة في التجريح وإذا قال في الراوى هذا اللفظ فهو يعنى أنه كذاب، وقد عد بعضهم المزنى من جملة القائلين بهذا على الكذابين من أجل هذه الحكاية^(١)، والله أعلم.

* * *

○ قول الدارقطنى رحمه الله في أحد الرواة ○

«فلان ليس بشيء»

من نظر في «سؤالات حمزة بن يوسف السهمى للدارقطنى» وكذا سؤالات غيره له علم أن الدارقطنى رحمه الله يقول هذا اللفظ كثيراً على من يكذبه غيره

(١) وهذا يحتاج إلى استقراء تام.

ويطلق ذلك على الرضاعين ومن حدث بما لم يسمع، انظر ترجمة الحسن بن الطيب
البلخي (ص ١٩٦) والفضل بن محمد الأنطاكي الأحذب (ص ٢٤٩) وغير ذلك.

* * *

○ قول الحافظ ابن حجر رحمه الله ○

في كتابه «التقريب»: «فلان مقبول»

كثير من الأئمة يطلق لفظ: «مقبول» في الراوى بمعنى أنه يحتاج به، ففى
«الكامل» ترجمة سهيل بن أبى صالح ذكوان السمان قال ابن عدى: «لسهيل شيخ
وقد روى عنه الأئمة وحدث عن أبيه وعن جماعة عن أبيه وهذا يدل على تمييزه
كونه ميز بين ما سمع من أبيه وما سمع من غير أبيه وهو عندى ثبت لا بأس
به مقبول الأخبار» (١٢٨٧/٣) وقول ابن عدى فى عبد الله بن سليمان بن
الأشعث أبى بكر بن أبى داود: «وهو مقبول الأخبار عند أصحاب الحديث»، مع
قوله: «ولولا شرطنا فى أول الكتاب أن كل من تكلم عنه متكلم ذكرته مذكرته»
(١٥٧٨/٤) وفى «النبلاء» ترجمة عمران بن موسى بن مجاشع الجرجاني السخيتاني
قال الحاكم: «هو محدث ثبت مقبول كثير التصنيف والرحلة» (١٣٦/١٤) وبعضهم
يطلق لفظ «مقبول» على مقابل المردود فيدخل فى ذلك من يحتاج به ومن يصح
فى الشواهد والمتابعات، أما الحافظ ابن حجر فقد بين فى «تقريبه» فى المرتبة السادسة
شرطه فقال: «من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه
من أجله»، قال: «والإشارة بلفظ «مقبول» حيث يتابع وإلا فليّن الحديث».
اهـ فالظاهر من هذا أن من قال فيه «مقبول» أنه لا يحتاج به بمفرده حتى ينظر
هل له متابع أم لا فإن وجد له متابع كان مقبولا أى يحتاج به وإلا كان ليناً،
والله أعلم.

* * *

○ قول الإمام أحمد بن حنبل ○

رحمه الله في الراوى: «كذا وكذا»

جاء في «ميزان الاعتدال» ترجمة عبد الرحمن بن ثروان أبى قيس الأودى، قال عبد الله بن أحمد: «سألت أبى عنه فقال: هو كذا وكذا وحرك يده وهو يخالف في أحاديث»، وقال مرة: «لا يحتج به» (٥٥٣/٢) وفي ترجمة يونس بن أبى إسحاق السبيعي قال ابن حزم: «ضعفه يحيى القطان وأحمد بن حنبل جداً»، قال الذهبي رحمه الله: «قلت: بل هو صدوق ما به بأس ما هو في قوة مسعر ولا شعبة، قال يحيى بن سعيد: كان فيه غفلة، وقال أحمد: حديثه مضطرب، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبى عن يونس بن أبى إسحاق فقال: كذا وكذا»، قال الذهبي: «قلت: هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهى بالاستقراء كناية عن فيه لين» (٤٨٣/٤) «ميزان الاعتدال» وبناء على تفسير الحافظ الذهبي فمعنى قول أحمد: «كذا وكذا» أى أن الراوى تعرف منه وتنكر فتعرف الأحاديث التى يوافق فيها الثقات وتنكر الأحاديث التى يخالف فيها الثقات، لكنى رأيت أحمد رحمه الله ذكر هذا اللفظ في مواضع أشد جرحاً، ففى ترجمة عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون صاحب مالك سئل عنه أحمد فقال: «هو كذا وكذا ومن يأخذ عنه؟» قال ابن عبد البر: «كان فقيهاً فصيحاً دارت عليه الفتيا وكان مولعاً بسماع الغناء» (٦٥٨/٢) «الميزان»، وفى «تهذيب التهذيب» قال أحمد: «قدم علينا ومعه من يغنيه.....» وقال الأثرم: «قلت لأحمد: إن عبد الملك بن الماجشون يقول في سند كذا، قال من عبد الملك؟ عبد الملك من أهل العلم؟ من يأخذ من عبد الملك؟» (٤٠٨/٦)، وفى ترجمة عبد الرحمن بن أبى الزناد قال عبد الله بن أحمد: «سألت أبى عنه فقال: كذا وكذا»، قال عبد الله: «يعنى ضعيف»، وقال مرة: «هو ضعيف الحديث» (٣٤٠/٢ - ٣٤١) «ضعفاء العقيلي»، فانظر كيف أطلق ابنه على هذا اللفظ الضعف وهو نفسه رحمه الله قال مرة: «ضعيف الحديث» ومن قبل قال: «مضطرب الحديث» مع قوله لهذا اللفظ،

وهذا أشد في الجرح من قولهم: «فلان فيه لين» وإن كان الجميع يصلح في الشواهد والمتابعات، والله أعلم.

* * *

○ إذا قال الإمام مسلم رحمه الله لأحد الرواة ○ «اكتب عن فلان» فهو توثيق منه

جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة أحمد بن الأزهر بن منيع أبى الأزهر النيسابورى قال مكى بن عبدان: «سألت مسلم بن الحجاج عن أبى الأزهر فقال: اكتب عنه». قال الحاكم: «هذا رسم مسلم في الثقات» (١٢/١). ويحتاج هذا إلى استقراء تام والله أعلم.

* * *

○ قول ابن المبارك في الراوى: «قد عرفته» ○

جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة عبد السلام بن حرب بن سلم النهدي الملائى قال الحسن بن عيسى: «سألت ابن المبارك عنه فقال: قد عرفته، قال الحسن بن عيسى: وكان إذا قال قد عرفته فقد أهلكه» (٣١٧/٦).

فأنت ترى أن هذا اللفظ من ابن المبارك جرح شديد في الرواة، غير أن الدكتور/ سعدى الهاشمي ذكر في رسالته «شرح ألفاظ التجريح النادرة» لقول ابن المبارك هذا وجهين: «الأول: أن هذا اللفظ بمعنى التضعيف فقط لا الإهلاك، وحمله على هذا بقية أقوال الأئمة في عبد السلام، الثاني: أنه بمعنى الإهلاك كما صرح به تلميذه ويحمل على اختلاف أقوال الأئمة في الراوى». اهـ مختصراً قلت: «والوجه الثاني هو الوجه لأن الحسن بن عيسى ثقة والتلميذ أعرف بشيخه وهو عدل في نقله فالظاهر العمل بقوله دون إهماله، ولأنه لا يشترط اتفاق أقوال الأئمة في الرجل، يدل ذلك على هذا أن ابن المبارك ساء الرأي في عبد السلام كما جاء في

«ضعفاء العقيلي» قال ابن المبارك: «ما تحملني رجلى إليه أو ما تنقلني رجلى إليه» (٧٠/٣) وهذا معناه أنه قد هجره وتركه، والله أعلم.

* * *

○ قول الإمام أحمد رحمه الله ○ في أحد الرواة: «ليس هو من عيالنا»

جاء في «لسان الميزان» ترجمة كوثر بن حكيم عن عطاء ومكحول وهو كوفي نزل حلب قال أبو طالب: سألت أحمد عنه فقال: «هو ليس من عيالنا»، قال: «وكان أحمد إذا لم يرو عن رجل قال: ليس هو من عيالنا متروك الحديث» (٤٩١/٤).

ووقع في «الكامل» قال أبو طالب: «سألت أحمد بن حنبل عن كوثر فقال: ليس هو من عيالنا، قال: كان أبو نعيم إذا لم يرو عن إنسان قال: ليس من عيالنا متروك الحديث» (٢٠٩٦/٦) والأظهر ما في «لسان الميزان» وكوثر هذا قد قال فيه أحمد: «ليس يسوى شيئاً أحاديثه بواطيل»، وقال البخاري: «كان أحمد لا يرى الكتابة عنه»، وكثير من النقاد كلامهم فيه شديد الجرح انظر «الكامل» (٢٠٨٦/٦)، وأبو طالب تلميذ لأحمد وهو أعلم. بقصد شيخه رحمه الله تعالى.

* * *

○ رواية الإمام أحمد عن شيخه ○ «وهو حي توثيق منه لشيخه»

جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة الهيثم بن خارجة الخراساني الحافظ أبا أحمد، قال عبد الله بن أحمد: «كان أبا إذا رضى عن إنسان وكان عنده ثقة حدث عنه وهو حي فحدث عن الهيثم بن خارجة وهو حي» (٩٤/١١)، ولعل

معنى هذا أن الإمام أحمد لشهرته فإذا حدث عن رجل في حياة الرجل كأنه يدل الناس على الذهاب إليه والرواية عنه لأنه ثقة والله أعلم، وقد جاء في «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد، قال عبد الله بن أحمد: «كان أبى إذا رضى عن إنسان وكان عنده ثقة حدث عنه وهو حى، فحدثنا عن الحكم بن موسى وهو حى وعن الهيثم بن خارجة وأبى الأحوص وخلف وشجاع وهم أحياء» (٨٦/١).

* * *

○ قول عثمان بن أبى شية ويعقوب بن شية ○ في أحد الرواة: «فلان ثقة صدوق»

سبق أن قول أحد الأئمة في راو «ثقة صدوق» أنه مدح من جهة العدالة والضبط، ولكن عثمان ويعقوب يستعملان هذا اللفظ ويقصدان به تمام العدالة والمروءة والزهد والعبادة وإن تجرد الراوى عن الإتيان والضبط، يدل ذلك أنهما يطلقان ذلك في الراوى ويقرنانه بعبارات تدل على قلة الضبط أو عدمه، فقد قال عثمان في عبيد الله بن موسى: «صدوق ثقة وكان يضطرب في حديث سفيان اضطراباً قبيحاً» (١٦٥) من «ثقات ابن شاهين»، وفي نسخة (ص ٢٣٩) وقال في عبد الرحمن بن سليمان: «هو ثقة صدوق ليس بحجة» (١٦٧) وفي نسخة (ص ٢٦٣ - ٢٦٤) وقال في فضيل بن عياض: «كان ثقة صدوقاً ليس بحجة» (١٨٥) ونحوه في ليث بن أبى سليم (١٩٦) وفي نسخة (ص ٢٧٥) وقال في محمد بن الحسن الأسدي: «ثقة صدوق، فقيل: هو حجة؟ قال: أما حجة فلا هو ضعيف» (٢١١). وفي نسخة (ص ٢٩٣) وغير ذلك من تراجم في «ثقات ابن شاهين»، وقال يعقوب في الربيع بن صبيح السعدي: «رجل صالح صدوق ثقة ضعيف جداً» كما في «تهذيب التهذيب» (٢٤٨/٣) وهذا وإن كان ظاهره التعارض إلا أن الجمع ممكن وهو أن الربيع عابد زاهد ورع لكنه من قبل حفظه ضعيف جداً فالأوهام تكثر جداً في حديثه لكن بدون تعمد، والله المستعان. وقال يعقوب أيضاً في محمد بن سابق أبى جعفر البزار: «كان شيخاً صدوقاً ثقة وليس

من يؤثر الضبط للحديث» (٣٤٠/٥) «تاريخ بغداد»، وقال في إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي: «إسرائيل ثقة صدوق وليس بالقوى في الحديث ولا بالساقط» (٢٤/٧) «تاريخ بغداد»، وقال في شريك بن عبد الله القاضي النخعي: «ثقة صدوق صحيح الكتاب ردىء الحفظ مضطرب» (٢٨٤/٩) «تاريخ بغداد»، وقال في عبد الرحمن بن زياد الأفريقي: «ضعيف وهو ثقة صدوق رجل صالح» (٢١٧/١٠) «تاريخ بغداد»، وقال في أبي الزبير المكي: «ثقة صدوق وهو إلى الضعف ما هو» (٤٤١/٩) «تهذيب التهذيب»، ونحو ذلك أيضاً قوله في علي بن زيد بن جدعان: «ثقة صالح الحديث وإلى اللين ما هو» (٣٢٣/٧) «تهذيب التهذيب».

تنبيه:

قد يطلق أبو حاتم الرازي رحمه الله - مع تشدده - قوله في الراوى: «ثقة صدوق» على من يتكلم هو في حفظه، فقد قال في همام بن يحيى بن دينار العودي: «ثقة صدوق في حفظه شيء» (١٠٩/٩) «الجرح والتعديل»، وكذا في «طبقات ابن سعد» قد يقول ابن سعد: «فلان ثقة صدوق وإن كان ضعيفاً في حفظه» اهـ فعلى طالب العلم أن يكون يقظاً حذراً في مواطن الاشتباه، والله الهادى إلى سواء الصراط.

* * *

○ قول البخارى رحمه الله فى الراوى ○

«فلان منكر الحديث»

جاء فى «ميزان الاعتدال» ترجمة أبان بن جبلة الكوفى، قال البخارى: «منكر الحديث»، قال الذهبى: «ونقل ابن القطان أن البخارى قال: كل من قلت فيه «منكر الحديث» فلا تحمل الرواية عنه» (٦/١) وكذا قاله فى ترجمة سليمان بن داود التميمى (٢٠٢/٢) «الميزان»، وقد قال البخارى فى عبد العزيز بن عمران

أبى ثابت المديني: «منكر الحديث لا يكتب حديثه» (ص ١٥١) «الضعفاء الصغير»
للبخارى، وقال في الحكم بن ظهير أبى محمد الفزارى: «تركوه منكر الحديث»
(٣٤٥/٢) «التاريخ الكبير» للبخارى، وأيضاً ذكر ما سبق أن قاله في عبد العزيز بن
عمران في «التاريخ الكبير» مع تقديم وتأخير انظر (٢٩/٦).

وهل إطلاق ابن القطان صحيح أم يحمل على الغالب؟ جاء في «تهذيب
التهذيب» ترجمة جعفر بن الحارث الواسطي أبى الأشهب..... قال العقيلي: «منكر
الحديث في حفظه شيء يكتب حديثه قال: قاله البخارى» (٨٩/٢) لكنى رجعت
إلى «الضعفاء الكبير» للعقيلي فوجدته قال: «حدثني آدم من بن موسى قال سمعت
البخارى قال: جعفر بن الحارث الواسطي أبو الأشهب عن منصور في حفظه شيء
يكتب حديثه قال: وقال في موضع آخر: جعفر بن الحارث أبو الأشهب الواسطي
منكر الحديث». اهـ (١٨٨/١)، فهذا الذى فى «ضعفاء العقيلي» ليس صريحاً فى
أن البخارى يطلق «منكر الحديث» أحياناً على من يكتب حديثه ولا يترك لأنه
يحمل أن له فى جعفر قولين: أحدهما شديد الجرح والآخر خفيف الجرح، وأما نقل
الحافظ لكلام العقيلي فإنه يوهم أنه قد يطلق ذلك على الجرح الخفيف، والله المستعان.
فإن كان الحافظ وقف على نسخة أخرى ونقل منها ما نقل فذاك وإلا فابن
القطان أطلق القول بأن من قال فيه «منكر الحديث» فلا تحمل الرواية عنه، والله
أعلم.

بقى أن يقال: هل قول البخارى فى الراوى «ليس بمعروف الحديث» يكون
بمنزلة قوله «فلان منكر الحديث»؟ معلوم أن المنكر عكسه المعروف والبخارى
قال فى أيوب بن واقد الكوفى: «حديثه ليس بالمعروف منكر الحديث» (٤١٥/١)
«تهذيب التهذيب»، فالظاهر أن اللفظين يدلان على الجرح الشديد، والله أعلم.

فوائد:

الأولى: ذكر صاحب «فتح المغيث» أن ابن دقيق العيد رحمه الله قال:
«قولهم: «روى مناكير» لا يقتضى بمجرد ترك روايته حتى تكثر المناكير فى روايته

وينتهي إلى أن يقال فيه: «منكر الحديث» لأن «منكر الحديث» وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه والعبارة الأخرى لا تقتضي الديومة..... اهـ فالظاهر من هذا أن ابن دقيق العيد يعزو هذا إلى الأئمة وقد سبق خلاف هذا في المرتبة الثالثة من مراتب التجريح من كلام العراقي والذهبي والسخاوي وغيرهم، والله أعلم.

الثانية: الدارقطني رحمه الله يقول في كثير من الرواة: «منكر الحديث» ويقصد به الجرح الشديد، فقد قال في عبد الوهاب بن الضحاك العرضي: «منكر الحديث عن إسماعيل بن عياش وغيره له مقlobات وبواطيل» (٢٨٠) من كتاب «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني، وكثير ممن يقول فيهم: «منكر الحديث» يكون كلام غيره فيهم شديداً الجرح، انظر ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزي (ص ١٠٢) و ترجمة إسحاق بن إدريس الأسواري، و ترجمة أيوب بن سوار المدني، وأيوب بن واقد، وأشعث بن براز، وأصرم بن حوشب، و ربيع بن بدر..... وغيرهم، فينبغي للباحث إذا وقف على قول للدارقطني أو ابن عدي بأنه قال: «فلان منكر الحديث» أن يتأمل ويتوسع في الترجمة، فابن عدي رحمه الله يقول في الراوي: «إنه منكر الحديث» وينقل كلام غيره فيه بالتكذيب والترك والرد، وقد يقول فيه: «والضعف على حديثه بين أو عامة ما يرويه غير محفوظ أو هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق»، انظر ترجمة علي بن عروة الدمشقي (١٨٥١/٥) «الكامل»، و ترجمة العلاء بن كثير الشامي مولى بني أمية (١٨٦٢/٥)، وقد يقول ذلك فيمن لا يعرفه إلا من حديث واحد وحديثه منكر كما في مسرور بن سعيد التميمي (٢٤٢٥/٦) ومعاذ بن محمد الأنصاري (٢٤٢٦/٦)، وقال في عاصم بن سليمان العبدي: «عامة حديثه مناكير بعد أن رماه بالوضع، وقال فيه: والضعف بين على أخباره» (١٨٧٧/٥ - ١٨٧٩).

أما أبو حاتم فمن نظر في كتاب «الجرح والتعديل» وجد أن ابن أبي حاتم ينقل عن أبيه أقوالاً وأحكاماً بنكارة أحاديث بعض الرواة فمرة يقول: «منكر

الحديث لا يكتب حديثه»، ومرة يقول: «منكر الحديث جداً يكتب حديثه ولا يترك»، فمن أمثلة قوله: «منكر الحديث جداً يكتب حديثه» ما جاء في ترجمة عبد الله بن جعفر بن نجيح والد ابن المديني قال: «منكر الحديث جداً ضعيف الحديث يحدث عن الثقات بالمناكير يكتب حديثه ولا يحتج به» (٢٣/٥) «الجرح والتعديل»، وقال في مروان بن سالم الغفاري: «منكر الحديث جداً ضعيف الحديث ليس له حديث قائم، فقال عبد الرحمن قلت: يترك حديثه؟ قال: لا بل يكتب حديثه» (٢٧٥/٨) بل قال في عبد الله بن عبد العزيز الليثي: «منكر الحديث، ضعيف الحديث، لا يشتغل بحديثه، ليس في وزن من يشتغل بحديثه، عامة حديثه خطأ، لا أعلم له حديثاً مستقيماً، يكتب حديثه» (١٠٣/٥) وقال في محمد بن الحسن بن زباله المخزومي: «واهي الحديث، ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، منكر الحديث، عنده مناكير، وليس بمترك الحديث» (٢٢٨/٧) «الجرح والتعديل»، وهناك تراجم أخرى صرح فيها بترك من قال فيه «منكر الحديث»، فقد قال في محمد بن عثيم: «هو منكر الحديث لا يكتب حديثه» (٢٣/٨) «الجرح والتعديل»، وقال في مسلمة بن علي الشامي الدمشقي أني سعيد: «ضعيف الحديث لا يشتغل به، فقال ابنه: هو مترك الحديث؟ قال: هو في حد الترك منكر الحديث» (٢٦٨/٨)، وقال في ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف: «منكر الحديث روى أحاديث في أصحاب النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - مناكير لا يعاب بحديثه كان يكذب» (٣٩٥/٨) «الجرح والتعديل» فالذي يظهر أنه لا بد من الرجوع إلى السياق والحكم لكل حالة حسب ما يدل عليه السياق فإن ظهرت قرينة وإلا فمن قال فيه: «منكر الحديث» يستشهد به، ومن قال فيه «منكر الحديث جداً» لا يستشهد به، والعلم عند الله تعالى.

الثالثة: أحمد بن حنبل رحمه الله يقول: «منكر الحديث» على أكثر من معنى، فيقوله على سبيل الجرح الشديد كما جاء في «الكامل» لابن عدى ترجمة أبان بن أبي عياش، قال أبو طالب أحمد بن حميد: «سمعت أحمد يقول: لا يكتب عن أبان، قلت: أبان كان له هوى؟ قال: كان منكر الحديث» (٣٧٣/١)، وقيل

لأحمد: «يُروى عن عبد الرحمن بن زياد الأفريقي؟ قال: لا هو منكرو الحديث» (٢١٦/١٠) «تاريخ بغداد»، ويقول هذا اللفظ أيضاً على من يصلح في الشواهد والمتابعات كما في تراجم كثيرة، ويقول أيضاً على من يتفرد بالحديث ولم يتابع عليه وإن كان الرجل ثقة، جاء في «مقدمة الفتح» ترجمة محمد بن إبراهيم التيمي قال أحمد: «يُروى أحاديث مناكير»، قال الحافظ: «قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة»، وقال الحافظ في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة الكندي: «إن أحمد يطلق على من يغرب على أقرانه في الحديث أنه منكرو الحديث عرف ذلك بالاستقراء». اهـ وقد سبق أن أحمد رحمه الله يقول ذلك على عدة معان فيحمل عليه إطلاق الحافظ، والله أعلم.

تنبيه:

هناك بعض الأئمة ذكروا عنهم أنهم يطلقون لفظ النكارة على مجرد التفرد فمن هؤلاء:

١- الإمام يحيى بن سعيد القطان كما جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة قيس بن أبي حازم قال القطان: «قيس بن أبي حازم منكرو الحديث»، ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير منها (كلاب الخوآب)، قال الحافظ ابن حجر: «ومراد القطان بالمنكر الفرد المطلق»، وقال الذهبي: «أجمعوا على الاحتجاج به ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه» كذا قال (٣٨٨/٨ - ٣٨٩).

٢- الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى وقد سبق بيان دليل ذلك.

٣- البرديجي كما جاء في «ألفية العراقي» أنه قال:

والمنكر الفرد كذا البرديجي أطلق.....

وجاء في «مقدمة الفتح» ترجمة يونس بن القاسم الحنفى أبي عمر اليمامي: وثقه ابن معين والدارقطني وقال البرديجي: «منكر الحديث»، قال الحافظ: «قلت: أوردت هذا لئلا يستدرك وإلا فمذهب البرديجي أن المنكر هو الفرد سواء تفرد

به ثقة أو غير ثقة فلا يكون قوله «منكر الحديث» جرحاً بيّناً، كيف وقد وثقه يحيى بن معين..... اهـ (ص ٤٥٥).

٤- النسائي كما ذكره الصنعاني في «توضيح الأفكار» ونقل شرطاً للمحافظ ابن حجر في ذلك يحتاج إلى تأمل.

٥، ٦- أبو داود ودحيم وينظر في محل ذلك فأني لا أذكره الآن والله المستعان وإن كان نور الدين عتر ذكر في كتابه «منهج النقد» دحيماً، والله أعلم.

واعلم أن هؤلاء وإن كانوا يطلقون النكارة على التفرد فليس كل قولهم بالنكارة يحمل على هذا خلافاً للكنوى وغيره، فإن المتقدمين يطلقون النكارة على الجرح الشديد والخفيف كما سبق وأحياناً يطلقون ذلك على التفرد، فقد سبق كلام أبي حاتم وكلام أحمد وكلام البخاري وابن معين وغيرهم ومن الناس إلا أولئك؟ والفائدة من ذكر هذا التنبيه تظهر عند الجمع بين أقوال الأئمة، فإذا قال أحمد في الراوي: «ثقة» وقال مرة: «منكر الحديث» فيمكن حمله على التفرد من الراوي وأن تفرده مقبول لأنه ثقة دون قولنا: إن أحمد اختلف قوله فيه، وهكذا بقية من ذكرتهم، والله أعلم.

○ قول البخاري رحمه الله في الراوي: «سكتوا عنه» ○

سبق أن الذهبي قال: «إن قولهم «سكتوا عنه» معناه أنهم لم يتكلموا فيه بجرح أو تعديل»، وذكر العراقي قولهم «سكتوا عنه» «وفيه نظر» من مراتب الرد، فقال السخاوي: «وكثيراً ما يعبر البخاري بهاتين الأخيرتين - يعني سكتوا عنه وفيه نظر - فيمن تركوا حديثه»، بل قال ابن كثير: «إنهما أدنى المنازل عنده وأردأهما»، قال السخاوي رحمه الله: «قلت لأنه لورعه قل أن يقول كذاب أو وضاع^(١)، نعم ربما يقول: كذبه فلان أو رماه فلان بالكذب، فعلى هذا فإدخالهما

(١) فقد صرح بالكذب في ترجمته الحسن بن عمرو بن سيف العبدى، انظر «التاريخ الكبير» (٢/٢٩٩) و «ضعفاء العقيلي» و «تهذيب التهذيب» في ترجمة الحسن بن عمرو.

في هذه المرتبة بالنسبة للبخارى خاصة وإلا فموضعهما منه التي قبلها - يعني مرتبة كذاب ويضع - وهي المرتبة السادسة من مراتب التجريح حسب ترتيب هذا الكتاب -، وقد قال البخارى في محمد بن مروان الكوفى: «سكتوا عنه لا يكتب حديثه البتة» (٢١٨) «الضعفاء الصغیر» للبخارى، وفي ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزى، قال فيه البخارى: «سكتوا عنه»، فقال الدولابى: - يعني تركوه - (١٨٠/١) «تهذيب التهذيب».

تنبيه:

السعدى في كتابه «أحوال الرجال» يقول في الراوى «سكت الناس عنه» أو «السكوت على حديثه أسلم» في الجرح الشديد إما لكثرة التخليط أو للجهالة انظر ترجمة يزيد بن عياض بن يزيد الليثى (١٢٨) و ترجمة أبى العطف الجراح بن منهال (ص ١٧٦) والمسيب بن شريك (١٩٥) وعبد الغفور الذى يروى عن أبى على (ص ١٨١) وانظر ترجمة عبد الغفور هذا في «الكامل» (١٩٦٦/٥)، فليتأمل الباحث عند وقوفه على مثل ذلك، والله المستعان.

* * *

○ قول البخارى رحمه الله في الراوى: «فيه نظر» ○

سبق أن الجمهور من النقاد يقولون هذا اللفظ في الراوى على سبيل الجرح الخفيف الذى يصلح من قيل فيه في الشواهد والمتابعات، لكن البخارى رحمه يطلق ذلك كثيراً فيمن يجرحه جرحاً شديداً، ففي ترجمة عبد الله بن داود الواسطى التمار قال فيه البخارى: «فيه نظر»، قال الذهبي رحمه الله: «ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمة غالباً» (٤١٦/٢) «الميزان» وفي ترجمة عثمان بن كائد القرشي قال البخارى: «في حديثه نظر»، قال الذهبي: «قلت: وقُل أن يكون عند البخارى رجل فيه نظر إلا وهو متهم» (٥١/٣ - ٥٢) «الميزان»، وذكر العراقى في شرح «ألفيته» عند ذكره لمراتب التجريح أن قولهم: «فلان فيه نظر أو سكتوا عنه» يقولها البخارى فيمن تركوا حديثه، وقد سبق كلام السخاوى وكلام ابن كثير رحمهما الله تعالى في قول البخارى: «سكتوا عنه»، واعترض حبيب الرحمن

الأعظمى على ذلك بقوله: «لا ينقضى عجبى حين أقرأ كلام العراق والذهبي هذا ثم أرى أئمة الشأن لا يعباؤون بهذا فيوثقون من قال فيه البخارى «فيه نظر» أو يدخلونه فى الصحيح، وإليك أمثلته....» ثم ذكر أحد عشر مثلاً ينازع فى أكثرها لأن مخالفة الأئمة - إن ثبت ما قال - لا يلزم منها ما قال فلكل إمام مصطلح وليس منهم أحد إلا توبع أو انفرد أو خولف فيما يقوله، وأيضاً فإن الذهبى رحمه الله لم يدع إطلاق ذلك بل قيده بالأغلب، نعم هناك حالات يقول فيها البخارى هذا اللفظ ولا يعنى الجرح الشديد بل يعنى حديثاً بعينه من جملة حديث الراوى لا كل حديثه، وقد يقول ذلك طعنأ فى إسناده هذا الراوى عن شيخه أو طعنأ فى سماع بعض رجال السند من بعضهم ولهذا مزيد تفصيل إن شاء الله تعالى فى القسم الثالث من هذا الكتاب عند الكلام على كتب الجرح والتعديل المصنفة، والله أعلم.

تنبيه:

قد يقول أبو حاتم الرازى رحمه الله فى الراوى - «فيه نظر» - ويقصد الجرح الشديد كالبخارى لكن لم يكثر هذا عنه ولم يشتهر به كاشتهار البخارى، جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة يحيى بن أكثم التميمى قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عنه ما تقول فيه؟ قال: فيه نظر، قلت: فما ترى فيه؟ قال: نسأل الله السلامة»، قال عبد الرحمن: «سمعت على بن الحسن بن الجنييد يقول: كانوا لا يشكون أن يحيى بن أكثم كان يسرق حديث الناس ويجعله لنفسه» (١٢٩/٩) وكقوله فى سعيد بن سليمان بن خالد ابن بنت نشيط: «لا نرضى النشيطى وفيه نظر»، والرجل سئل عنه أبو زرعة فقال: «نسأل الله السلامة، فسئل أهو صدوق؟ قال: نسأل الله السلامة»، وامتنع من التحديث عنه أبو داود كما فى «تهذيب التهذيب»، والله أعلم.

تنبيه آخر:

سيأتى إن شاء الله تعالى الفرق بين قول البخارى «فيه نظر» وبين قوله «فى حديثه نظر» أو فى «إسناده نظر» أو «لا يصح حديثه» والله أعلم.

○ قول الدارقطني رحمه الله: «فلان لين» ○

قال حمزة بن يوسف السهمي - تلميذ الدارقطني -: «سألت الدارقطني إذا قلت فلان لين أيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يسقطه عن العدالة». اهـ انظر مقدمة «لسان الميزان»، فالذي يظهر من جواب الدارقطني رحمه الله أنه يطلق هذا اللفظ على من هو ضعيف لا يترك أما غيره وإن كان يطلقها فيمن فيه ضعف لكن لم يصل إلى منزلة «ضعيف»، فالخافض ابن حجر جعل المرتبة السادسة لمن هو مقبول حيث يتابع والا فلين الحديث وجعل «ضعيف الحديث» أو «ضعيف» في المرتبة الثامنة من مراتب الجرح والتعديل كما في «التقريب»، والله أعلم.

* * *

○ وقول ابن عدى رحمه الله: «فلان لين» ○

وجدت ابن عدى رحمه الله في «كامله» يقول: «فلان لين» أحياناً في الجرح الشديد وأحياناً في الجرح الخفيف، فقد جاء في «الكامل» ترجمة جعفر بن أحمد بن العباس البزاز قال ابن عدى: «كتبنا عنه ببغداد وكان يسرق الحديث ويحدث عمن لم يرههم.....» وساق له حديثاً ثم قال: «وهذا حديث كان يقال: إن موسى بن إسحاق الأنصاري ينفرد به عن أبي كريب سرقه جعفر هذا، قال الشيخ - وهو ابن عدى -: ولجعفر هذا أحاديث مما أنكرت عليه وهو عندى لين» (٥٨١/٢) «الكامل»، وانظر ترجمة موسى بن أبي كثير الأنصاري فإنه ذكر فيها أن حفص ابن سليمان الأسدي «لين» ولما رجعت إلى ترجمة حفص وجدت كلام الأئمة فيه غالباً شديد الجرح حتى قال ابن عدى نفسه: «وعامة ما يرويه غير محفوظ»، وهذا يقوله كثيراً فيمن لا يصلح في الشواهد والمتابعات (٧٨٨/٢ - ٧٩١)

ويقوله - أعنى قوله: «لين» - أيضاً على من يكتب حديثه كما يقوله غيره من الأئمة، كما في ترجمة ابن وردان ذكر أن محمد بن حميد لين وهو ممن يكتب حديثه، وفي ترجمة منصور بن عمار أى السرى ذكر فيها أن ابن لهيعة لين وهو ممن يكتب حديثه (٢٣٩١/٦) «الكامل» وانظر يزيد بن عطاء اليشكري (٢٧٢٨/٧) ويزيد بن عبد الرحمن بن هند الدالاني (٢٧٣٢/٧)، فالذى يتعين هو الرجوع إلى كل كلمة وبحكم عليها حسب السياق، لأنهم قد يطلقون ألفاظ الضعف الخفيف ويقصدون بها الجرح الشديد في بعض المواطن، كما سيأتى إن شاء الله.

* * *

○ قول الجريري وهو المعافى بن زكريا ○

في أحد الرواة: «غيره أوثق منه»

سبق أن هذا اللفظ من ألفاظ الجرح الخفيف وعده السخاوى في أولى مراتب التجريح الخفيفة، لكن جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة عبد الله بن واقد أى قتادة الحراني قال صالح جزرة: «ضعيف مهين» وقال الجريري: «غيره أوثق منه»، قال الحافظ ابن حجر: «وهذه العبارة يقولها الجريري في الذى يكون شديد الضعف» (٦٧/٦)، غير أن بعضهم قد يقول: «فلان غيره أضعف منه» على من يحتج به وإن كان دون غيره من المشاهير، كما في «طبقات الحفاظ للسيوطي» ترجمة التجيبي الحافظ محمد بن عبد الرحمن بن على المرسى: «كان حافظاً للحديث ضابطاً وغيره أضعف منه» (ص ٤٩٣) فتأمل كيف وصفه بالحفظ والضببط ثم قال فيه: «غيره أضعف منه».

* * *

○ قول البخارى رحمه الله: «فلان برّه لنا قديم» ○

البخارى رحمه الله يطلق هذا اللفظ فيمن ترك حديثه ولم يستعمل هذا إلا نادراً جداً، فقد جاء في «تاريخ بغداد» سئل أبو زرعة عن محمد بن حميد

الرازي؟ فقال: «تركه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، قال محمد بن حريث: فذكرت ذلك لمحمد بن إسماعيل فقال: بره لنا قديم» (٢٣/٢)، وانظر (٥١/٩) «تهذيب التهذيب»، وهذا اللفظ معناه والله أعلم أن البخاري كان يسمع منه في أول أمره ثم لما ظهر له حاله تركه، والله أعلم.

* * *

○ قول البخاري رحمه الله في الراوي ○ «متكلم فيه أو يتكلمون فيه أو تكلم فيه فلان»

سبق أن هذه الألفاظ من ألفاظ الجرح الخفيفة التي لا يسقط من قيلت فيه عن مرتبة الاستشهاد بحديثه إذا جاء من طريق أخرى، لكن أمير المؤمنين في الحديث أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله لطيف العبارة في التجريح ويستعمل هذه الألفاظ ويقصد بها الجرح الشديد، فقد جاء في «التاريخ الكبير» للبخاري ترجمة تلید أبي إدريس المحاربي قال فيه البخاري: تكلم ابن معين في تلید ورماه (١٥٩/٢) وقال في نفع بن الحارث أبي داود الأعمى الهمداني: قاص يتكلمون فيه (١١٤/٨) والكلام فيه شديد جداً بالجرح حتى ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: «متروك وقد كذبه ابن معين».

وقال في ياسين بن معاذ الزيات: «يتكلمون فيه منكر الحديث» (٤٢٩/٨) وقد سبق أن لفظ «منكر الحديث» فيمن لا تحمل الرواية عنه عند البخاري، وقال في يحيى بن عبد الحميد الحماني الكوفي: «كان أحمد ويحيى يتكلمان فيه». اهـ و قول أحمد فيه ظاهر جداً حتى إنه قال فيه: «كان يكذب جهاراً»، انظر «الميزان» (٣٩٢/٤)، وقال - أي البخاري - في شعبة بن دينار الهاشمي مولى ابن عباس: «يتكلم فيه مالك». اهـ وقد قال فيه مالك: «ليس بثقة» انظر «تهذيب التهذيب» (٣٤٧/٤).

* * *

○ قول العجلي رحمه الله: «فلان في عداد الشيوخ» ○

معلوم أن قولهم: «فلان شيخ» أو «من الشيوخ» أنه يستعمل في الغالب على من هو ليس من الأثبات بل فيه لين خفيف، لكن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (١٨٢ - ٢٦١ هـ) صاحب كتاب «تاريخ الثقات» يستعمل هذا اللفظ فيمن هو قليل الحديث وليس مكثراً وإن كان ثقة عنده فقد جاء (ص ٩٤) ترجمة جامع بن أبي راشد الكاهلي: «ثقة ثبت صالح وأخوه ربيع يقال إنه لم يكن بالكوفة في زمانه أفضل منه وهما في عداد الشيوخ ليس حديثهما بكثير». اهـ وقال في زبيد بن الحارث: «ثقة ثبت في الحديث..... وكان في عداد الشيوخ ليس بكثير الحديث» (ص ١٦٤)، وكثيراً ما يقول: «هو في عداد الشيوخ ثقة» كما في زياد بن علاقة وزيد بن جبير وسلم بن زريق العطاردي، فظهر بهذا أنه لا يقصد بهذا اللفظ قلة الضبط ولكن يقصد قلة الحديث.

وجاء في «تهذيب التهذيب» أن ابن سعد رحمه الله قال في زبيد بن الحارث بن عبد الكريم: «كان ثقة وله أحاديث وكان في عداد الشيوخ وليس بكثير الحديث» (٣/٣١١) فهل مصطلح ابن سعد في ذلك كمصطلح العجلي؟ محل تأمل لأنني رجعت إلى «طبقات ابن سعد» فالذي وجدته فيها: «وكان ثقة له أحاديث» (٦/٣١٠) ولم يذكر: «وكان في عداد الشيوخ.....» إلخ.

فلعل الحافظ وقف على نسخة أخرى فيها ما ذكر، والله أعلم.

* * *

○ قول أبي حاتم وابنه: «فلان يدخل في المسند» ○

الظاهر من قول أهل العلم: «فلان يدخل في المسند» أنهم يقصدون بذلك إثبات أو ترجيح أن الطالب سمع من الشيخ وروايته عنه متصلة ولقاءه له ثابت،

كما جاء في «جامع التحصيل» للعلائي ترجمة زرارة بن أوفى قاضي البصرة سئل يحيى القطان هل سمع زرارة من عبد الله بن سلام؟ قال القطان: «ما أراه ولكنه يدخل في المسند وقد سمع من عمران بن الحصين وأبي هريرة وابن عباس». اهـ (ص ٢١٣) وفي نسخة (ص ١٧٦) لكن أبا حاتم وابنه يقولان هذا اللفظ ويقصدان أن الراوى من جملة الصحابة، فقد جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة عمرو بن الحارث بن المصطلق الخزاعي أخى جويرية قال ابن أبي حاتم: «قلت لأبي: هل له صحبة؟ قال: يدخل في المسند» (٢٢٥/٦) وفي «جامع التحصيل» ترجمة سويد بن جبلة قال ابن أبي حاتم: «سألت أبا عن سويد الذى يروى عن النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - حديثين؟ قال: ليست له صحبة إنما يروى عن العرياض بن سارية، قلت: فإن أبا زرعة الدمشقي أدخله في المسند، قال: هو لم يبلغ هذا» اهـ (ص ٢٣٣) وفي نسخة (ص ١٩٢). والذى في «الجرح والتعديل» قال أبو محمد: «قلت لأبي: إن أبا زرعة الدمشقي أدخله في مسند الشاميين، قال: ليست له صحبة وهو لضعفه أدخله في المسند»، قال المعلمي في الحاشية: «كأنه يريد لضعف تحقيقه فإن أبا زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي ثقة» (٢٣٦/٤)، وقال أبو حاتم في ترجمة شريك بن حنبل: «روى عن النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وهو مرسل ليست له صحبة ومن الناس من يدخله في المسند» (٣٦٤/٤) «الجرح والتعديل»، وفي «الجامع» أيضاً ترجمة طارق بن شهاب الأحمسي: «أدرك الجاهلية.....» قال أبو حاتم ما محصله: «حديثه «أى الجهاد أفضل» مرسل، قال: إنما أدخلته في مسند الوجدان لما يحكى من رؤيته النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -»، قال العلائي: «قلت: يلحق حديثه بمراسيل الصحابة». اهـ (ص ٢٤٤) وفي نسخة (ص ٢٠٠).

قلت: لعل العلائي رحمه الله وقف على نسخة من «الجرح والتعديل» وفيها ما ذكر لأبي لم أجد ذكر محل الشاهد في ترجمة طارق ولا ترجمة علقمة، والله أعلم.

* * *

○ قول ابن حبان في الراوى ○

«هو ممن أستخير الله تعالى فيه»

إذا قال ذلك ابن حبان في كتابه «المجروحين» فمعنى ذلك أن الراوى يخطئ ويغرب لكن لم يفحش هذا الراوى وهو إلى العدالة عنده أقرب منه إلى الجرح، ومعنى هذا أنه يستخير الله في إدخاله في كتاب «الثقات» وتحويله من كتابه «المجروحين»، فقد قال في جعفر بن الحارث أبى الأشهب: «كان يخطئ في الشيء بعد الشيء ولم يكثر خطؤه حتى يصير من المجروحين في الحقيقة ولكنه ممن لا يحتج به إذا انفرد وهو من الثقات يقرب وهو ممن أستخير الله فيه» (٢١٢/١) وقال في خالد بن يزيد بن أبى مالك: «كان صدوقاً في الرواية ولكنه كان يخطئ كثيراً وفي حديثه مناكير لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد عن أبيه وما أقربه في نفسه إلى التعديل وهو ممن أستخير الله عز وجل فيه» (٢٨٤/١) وانظر ترجمة بهز بن حكيم (١٩٤/١) وخصيف بن عبد الرحمن الحضرمي (٢٨٧/١) وسويد بن عبد العزيز (٣٥١/١) وعمران بن مسلم القصير المنقري (١٢٣/٢) وعسل بن سفيان (١٩٥/٢) وغير ذلك من تراجم، لكن رأيت يقول هذا في كتابه «الثقات» فيمن فيه ضعف عنده ولعله يستخير الله في تحويله من الثقات فإذا علم معنى ذلك فينبغي التنبيه إلى الموضع الذى يقول فيه هذا اللفظ، هل قال ذلك في «المجروحين» أو «الثقات»، والله أعلم.

* * *

○ قول ابن حبان في كتابه «المجروحين» ○

في أحد الروايات: «لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد»

ذكر ابن حبان رحمه الله أنواع جرح الضعفاء وعدّ من ذلك عشرين نوعاً،

ثم ذكر أجناساً من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها فذكر في الجنس الأول الخطأ اليسير مثل تصحيف اسم يشبه اسماً آخر ومثل رفع مرسل أو إيقاف مسند أو إدخال حديث في حديث أو ما يشبه هذا.... قال: «وهذا الجنس ليسوا عندي بالضعفاء على الإطلاق حتى لا يحتج بشيء من أخبارهم، بل الذي عندي ألا يحتج بأخبارهم إذا انفردوا، فأما ما وافقوا الثقات في الروايات فلا يجب إسقاط أخبارهم»، قال: فكل من يجيء من هذا الجنس في هذا الكتاب فأني أقول بعقب ذكره: لا يعجبنى الاحتجاج بخبره إذا انفرد» اهـ (٩٠/١) كتاب «المجروحين». وذكر نحوه في ترجمة يحيى بن سعيد التيمي المدني (١١٨/٣ - ١١٩).

قلت: لكنه قد يقول في بعض التراجم نحو هذا اللفظ مع جرحه للراوى جرحاً شديداً فقد يقول: «يستحب محاربة ما انفرد به فلان من الروايات أو لا يحتج به أو بعد عن الاحتجاج به أو خرج عن حد الاحتجاج به أو حسن التنبك عن الاحتجاج به.... إلخ. فينبغي التنبيه لمثل هذا والرجوع إلى السياق والوقوف على بقية كلامه في الترجمة مع العلم بأن الذهبي رحمه الله - وكذا غيره - نبه على أنه ابن حبان يهول في التراجم، والله أعلم.

○ قول ابن عدى رحمه الله في بعض تراجم «الكامل» ○

«فلان هو إلى الصدق أقرب أو فلان هو إلى الضعف أقرب»

فقوله: «فلان إلى الصدق أقرب» يقوله في الراوى الذى ينكر عليه بعض حديثه ولكن وقعت المناكير في حديثه على سبيل الوهم ولم يتعمد ذلك، فهو لا يدفع عن الصدق وهو إليه أقرب من غيره، انظر ترجمة البراء بن عبد الله بن يزيد (٤٨١/٢) وخاير بن يزيد الجعفى (٥٤٣/٢).

ويقول: «فلان إلى الضعف أقرب» غالباً فيمن هو شديد الغفلة ويلقن كما

في سويد بن سعيد الحدثنائي (١٢٦٥/٣) أو فيمن هو قليل الحديث وعامة ما يرويه لا يتابع عليه كما في سهل مولى المغيرة ابن أبي الغيث بن عبد الرحمن (١٢٨٢/٣) ودهثم بن قران الجاني العكلي (٩٧٥/٣) وترجمة بشار بن قران النيسابوري (٤٥٦/٢)، فالذي يظهر لي أن قوله: «فلان هو إلى الصدق أقرب» معناه أن الراوى يصلح في الشواهد والمتابعات إلا إذا كان ينفي عنه الكذب وإن كان متروكاً فيحكم بما يظهر من السياق.

وأما القول الثاني فالأصل فيه الضعف الشديد حتى تظهر قرينة تدل على أن الراوى يصلح في الشواهد والمتابعات، والله أعلم.

* * *

○ قول الذهبي رحمه الله في تصانيفه ○

«فلان قفز القنطرة»

ذكر الحافظ ابن حجر في «هدى السارى مقدمة فتح البارى» ومن قبله ابن دقيق العيد أن أبا الحسن المقدسى رحمه الله كان يقول فيمن حُرِّج له في الصحيح: «هذا جاز القنطرة»، قال الحافظ: «يعنى بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه». اهـ (ص ٣٨٤) الفصل التاسع.

واستعمل هذا اللفظ الذهبى في كثير من الرواة فقد قال في عبد الله بن محمد بن أبى شيبة أبى بكر الحافظ الكبير: «ممن قفز القنطرة وإليه المنتهى في الثقة» (٤٩٠/٢) «الميزان».

وقال في خالد بن مخلد القطوانى: «وخالد ذو مناكير عدة لكنه قفز القنطرة» (٦١٥/٢) «الميزان» كما في ترجمة عبد السلام بن حفص، وقاله في يحيى بن معين فقال: «ويحيى فقد قفز القنطرة بل قد قفز من الجانب الشرق إلى الجانب الغربى» (٤١٠/٤) «الميزان»، رداً على أحمد حين قال: «أكره الكتابة عمن أجاب في الحنة كيحيى وأبى نصر التمار»، وقد يعبر الذهبى عن ذلك بعبارات مرادفة، كقوله في

محمد بن كثير العبدى: «الرجل من طفر القنطرة وما علمنا به شيئاً منكراً يُلَيْن به» (٣٨٤/١٠) «النبلاء»، وكقوله في إسماعيل بن عبد الله بن أويس: «الرجل وثب إلى ذلك البر واعتمده صاحباً «الصحيحين» ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر في سعة ما روى فإنه من أوعية العلم» اهـ فالذى يظهر من هذا اللفظ أنه يقال في الأئمة الأثبات ويقال فيمن فيه كلام لا يضره ما دام داخل الصحيح، أما إذا كان خارج الصحيح نالته سهامهم، والله أعلم.

واستعمل هذا اللفظ أبو على الحافظ بمعنى المدح الرفيع ولا الثقات إلى من تكلم في الراوى وإن لم يُخَرَّجْ للراوى في «الصحيحين»، كقوله في ابن جوصاء: «هذا إمام من أئمة المسلمين قد جاز القنطرة (٧٩٧/٣) «تذكرة الحفاظ» للذهبي.

* * *

○ قول الذهبي في الراوى ○ «محله الصدق أو صدوق إن شاء الله»

أجد الحافظ الذهبي يقول ذلك إذا روى عن الراوى أكثر من واحد ولم يوثق، كما في ترجمة أبى إدريس السكونى (٤٨٧/٤) «الميزان» وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ترجمة أبى إدريس السكونى روى عنه صفوان بن عمرو قال الحافظ: «قلت: قرأت بخط الذهبي قال ابن القطان: حاله مجهول، قال الذهبي: قد روى عنه غير صفوان بن عمرو هو شيخ محله الصدق، قال الحافظ: كذا قال ولم يسم الراوى الآخر وقد جزم ابن القطان بأنه ما روى عنه غير صفوان، وقول الذهبي إن من روى عنه أكثر من واحد فهو شيخ محله الصدق لا يوافقه عليه من يتغنى على الإسلام مزيد العدالة بل هذه الصفة هي صفة المستورين الذين اختلف الأئمة في قبول أحاديثهم والله تعالى أعلم» (٦/١٢).

* * *

○ «وَضَعُ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ كَلِمَةً (صَح)» ○

أمام بعض تراجم «الميزان»

جاء في بعض نسخ «الميزان» ترجمة أبان العطار أن الحافظ الذهبي رحمه الله قال: إذا كتبت (صح) أول الاسم فهي إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل..... وقد تعقبه الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة «لسان الميزان» وقال: «قد وجدت له - أي للحافظ الذهبي - في أثناء الكتاب - يعني «الميزان» - ما يصلح أن يكون في الخطبة كقوله في ترجمة أبان العطار: إذا كتبت (صح)..... إلخ ما تقدم اهـ. (٩/١) قلت: والذي ينبغي أن يعلم أن هذا اجتهد من الحافظ الذهبي رحمه الله وهذا حكم منه على الراوي وهو قريب من صنيع الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، ولا يسلمان رحمهما الله من تعقب على أحكامهما ويزداد الأمر خطورة في «الميزان» أن نسخه قد يدخلها أخطاء من النساخ أو الطباعة؟ فقد وجدت كلمة (صح) أمام ترجمة عبد الملك بن الصباح مع قوله: «متم بسرقه الحديث» (٦٥٦/٢) «الميزان»، وأيضاً وضع هذه العلامة أمام ترجمة محمد بن عبد الله بن عبيد اللثي والرجل ضعفه ابن معين وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «متروك الحديث» وقال ابن عدي: «مع ضعفه هو ممن يكتب حديثه» (٥٩٠/٣ - ٥٩١) «الميزان»، ومثل هذا لا يكون العمل على توثيقه، نعم لو تسامح الناقد في أمره لجعله ممن يكتب حديثه ولا يترك فقط.

وأيضاً كتب كلمة (صح) أمام ترجمة أحمد بن شيبان الرملي صاحب ابن عيينة (١٠٣/١) «الميزان» وأدخله في كتابه «المغنى في الضعفاء» دون دفاع عنه (٤١/١) وكتب كلمة (صح) أمام ترجمة أمية بن الحكم بن حجل وقال: «لا يعرف» (٢٧٥/١) «الميزان»، وذكره في «المغنى» (٩/١) كما ذكره في «الميزان»، فكيف يكون المجهول العمل على توثيقه؟ ولعل الحافظ الذهبي قصد الترجمة التي تليها فترحزحت إلى هذه الترجمة على سبيل الوهم من الناسخ أو الطباعة فيراجع في ذلك عدة نسخ.

والذى أظنه أنى لو تتبعت كل من كتب أمانة (صح) وراجعت ذلك مع حكمه على نفس الترجمة في كتبه الأخرى لجمعت في ذلك عدداً لا بأس به مما يؤخذ عليه، وسأشير إلى ذلك إن شاء الله في القسم الثالث من هذا الكتاب عند الكلام على كتب الجرح والتعديل وشروط الأئمة في كتبهم ومدى الوفاء بذلك والعلم عند الله تعالى.

* * *

○ وقول أبى إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ○
السعدى في كتابه «أحوال الرجال» في بعض الرواة:
«مائل أو زائع»:

من نظر في كتاب «أحوال الرجال» للسعدى علم أنه يطلق قوله: «فلان مائل أو مائل عن القصد أو مفتر أو مجاهر أو كوفى المذهب أو زائع أو جائر» على متشعبة الكوفة وعلى من اعتقد التشيع، وإن كان يقوى من حال بعضهم في الحديث، فليس كل من قال فيه أحد هذه الألفاظ كان ضعيفاً في الحديث عنده، وقد نص بعض الحفاظ كابن عدى والذهبي وابن حجر رحمهم الله على أن السعدى يطلق ذلك في المتشعبة والله أعلم.

* * *

○ إذا سئل يحيى بن سعيد القطان عن رجل فحرك يده ○

كثير من الأئمة - كما سيأتى إن شاء الله - يتكلمون في الرواة بالإشارة وحركة اليد، لكن ذلك معناه الجرح الخفيف الذى يصلح معه المسئول عنه في الشواهد والمتابعات، ويكون معنى تحريك اليد أن الراوى تعرف منه وتنكر، فله أحاديث يوافق فيها الثقات وأخرى يخالف فيها الثقات، ولكن يحيى بن سعيد

القطان يحرك يده على سبيل الجرح الشديد، فقد صرح بذلك ابن المديني وقال له: «إذا حركت يدك فقد أهلكته» - يعنى عمر بن الوليد الشنى - كما في «الجرح والتعديل» (١٣٩/٦)، ويدل على ذلك أيضاً ما جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة عمرو بن مسلم الجندى، قال ابن المديني: «سمعت يحيى بن سعيد ذكر عمرو بن مسلم فحرك يده وقال: ما أرى هشام بن حجير إلا أمثل منه، قلت له: أضرب على حديث هشام ابن حجير؟ فقال: نعم» (٢٦٠/٦).

فتصریح ابن المديني بأن هذه الإشارة عند القطان جرح شديد يدل على أن ذلك هو الأصل عند القطان إلا أن يثبت خلاف ذلك فيعمل به في محله، وسيأتى نحو هذا في (ص ٥٣٢ - ٥٣٣)، والله أعلم.

* * *

□ (الباب الثالث) □

(ذكر ألفاظ لها منزلة معينة عند إطلاقها جرحاً
أو تعديلاً ولا تنتقل عنها إلا لقرينة صارفة)

سبق ذكر ألفاظ الجرح والتعديل ومنزلة كل لفظة عند أهل الشأن وكثير من تلك الألفاظ قد يستعمل في غير محله ولكن إذا ظهرت قرينة لذلك، فمثلاً قولهم: «ثقة» اصطلاحوا على أنه بمعنى عدل ضابط ولكن قد يقف الباحث على قولهم: «فلان ثقة سيء الحفظ» أو «ثقة ضعيف» وقد سبق قول يعقوب بن شيبة في الربيع بن صبيح السعدي: «رجل صالح صدوق ثقة ضعيف جداً»، كما في «تهذيب التهذيب» (٢٤٨/٣)، فكلمة «ثقة» هنا أى في دينه وعبادته أما الضبط فهو ضعيف أو ضعيف جداً، وأنا أتناول في هذا الباب بعض الألفاظ التي تطلق ويقصد بها غير ما اشتهرت به، ولا يتعجل أحد بالإنكار فالمسألة اصطلاحية وهم أهل الشأن والواجب علينا فهم كلامهم وتتبع أقوالهم كي لا نقولهم ما لم يقولوا والله أعلم.

فمن ذلك قولهم:

○ «فلان منكر الحديث»:

هذا اللفظ في الغالب يدل على أن الراوى قليل الضبط خالف من هو أوثق منه فلم يتفرد فقط بل خالف من هو أولى منه، ومع ذلك فالظاهر من كلام الأئمة أنه يصلح في الشواهد والمتابعات إلا إذا نصوا على حديث بعينه أنه منكر فلا، وقد سبق أن هذا اللفظ يطلقه بعضهم على الجرح الشديد غير أنهم قد يقولون هذا في الراوى لروايته المنكرات وإن كانت العهدة على غيره، كما في «تهذيب التهذيب» ترجمة الزبير بن بكار العلامة الحافظ النسابة قال أحمد بن على السليماني

الحافظ: «منكر الحديث»، قال الحافظ: «وهذا جرح مردود فعله استنكر إكثاره عن الضعفاء مثل محمد بن الحسن بن زبالة وعمر بن أبي بكر المؤملي وعامر بن صالح الزبيرى وغيرهم فإن في كتاب «النسب» عن هؤلاء أشياء كثيرة منكورة». اهـ (٣/٣١٣)، وأنت خير أن مثل ذلك لا يقدح في الزبير بل يدل على أنه لا ينتقى في الرواية، وقد وُصف بهذا خلق من المشاهير مثل قتادة والثوري وابن جريح، ولو حمله الحافظ الذهبي على هذا لما قال في «النبلاء» بعد أن ذكر قول السليمانى: «كذا قال ولا يدرى ما ينطق به» (١٢/٣١٤).

وقد ذكر العراق كما ذكره السخاوى في «فتح المغيث» أنهم كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوى لأنه روى حديثاً واحداً منكراً، وقال اللكنوى في «الرفع والتكميل»: قال الذهبي في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيرى: قولهم «منكر الحديث» لا يعنون به أن كل ما رواه منكر؛ بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث». اهـ. وقال في ترجمة أحمد بن سعيد بن عتاب المروزي: «قال أحمد بن سعيد بن معدان: شيخ صالح روى الفضائل والمناكير»، قال الذهبي رحمه الله: «قلت: ما كل من روى المناكير يضعف». اهـ (ص ١٤٤) «الرفع والتكميل»، وزاد أبو غدة في الحاشية أن لفظ «منكر» كثيراً ما يطلق على الموضوع، يشيرون بذلك إلى نكارة معناه مع ضعف إسناده وبطلان ثبوته، كما تراه منتشراً في كتب الموضوعات وكتب الرجال المجروحين، مثل «الميزان» للذهبي..... اهـ.

وسبق أن بعضهم يقول: «منكر الحديث» على من يتفرد وإن كان ثقة، فعلى طالب العلم أن يتأمل هذه الحالات فإن الله يتفعه بها كثيراً عند الجمع بين أقوال الأئمة إذا لاح تعارض أقوالهم، والله تعالى أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان على الإسناد»:

هذا اللفظ من ألفاظ المدح للراوى، مع أنه لا يلزم من أنه يكون الراوى

ثبتاً في الرواية، ومعناه أن الراوى بكر في الطلب فلقى مشايخ لم يدركهم غيره أو أنه طال عمره فكان إسناده عالياً، ويعبرون عن ذلك بقولهم: «فلان الحق الأحقاد بالأجداد» أو «الحق الأسباط بالأجداد»، لكن هذا اللفظ استعملوه على سبيل الذم في موضع آخر، كما جاء في «جامع التحصيل» للعلائي رحمه الله: أبو سعد البقال سعيد بن المرزبان، متكلم فيه، قال ابن المبارك: قلت لشريك بن عبد الله النخعي: تعرف أبا سعيد البقال؟ قال: إني والله أعرفه على الإسناد أنا حدثته، عن عبد الكريم الجزري، عن زياد بن أبي مريم، عن عبد الله بن معقل، عن ابن مسعود حديث «الندم توبة» فتركني وترك عبد الكريم وزياداً وروى عن عبد الله بن معقل.... الحديث». اهـ (ص ١٢٩).

والظاهر أن هذا ليس بكذب، بل عده غير واحد تدليساً كما ذكره العلائي، وقال أبو زرعة: «لين الحديث هو مدلس، قيل له: هو صدوق؟ قال: نعم هو لا يكذب».

وقد يعبرون بقولهم: «فلان أخرج أحاديث مما قرب سنده» على العلو، ويحتمل أن سبب العلو هنا هو الاجتهاد في الطلب أو التبكير فيه أو التدليس أو الغفلة، كما جاء في «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب ترجمة عبد الوهاب ابن بزغش بن عبد الله العيسى قال ابن نقطة: «هو ثقة لكنه أخرج أحاديث مما قرب سنده، ولا يعرف الرجال فرمما أسقط من الإسناد رجلاً أو أكثر، وهو لا يدري» (٨٨/٢).

إذا علمت هذا فاعلم أن ابن حبان رحمه الله ذكر في كتابه «المجروحين» أبا سعيد البقال وذكر أن ابن المبارك سئل عنه فقال: «كان قريب الإسناد»، فقال ابن حبان: يريد بقوله «كان قريب الإسناد» أي أنا كتبنا عنه لقرب إسناده، ولولا ذلك لم نكتب عنه شيئاً» (٣١٨/١) والظاهر من قول ابن المبارك هو الذم، كما سبق من قول شريك له والله أعلم.

* * *

○ قول أحدهم: «فلان لا أعرفه»:

الأصل في هذا اللفظ أن المسئول عنه مجهول عند القائل، ولكن سبق أن ابن معين قال ذلك فيمن لا يعرفه معرفة المشاهير أو لا يعرف حاله، وغير ابن معين يفعل هذا أيضاً فقد يُسأل أحدهم عن الراوى فيقول: «ما أعرفه»، وهو يعنى أنه لا يعرف له صحبة، كما جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة دغفل بن حنظلة السدوسي النسابة قال حرب بن إسماعيل الكرماني لأحمد: «دغفل له صحبة؟ قال: ما أعرفه، قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم: يعنى لا يعرف له صحبة أم لا» (٤٤١/٣)، لكن الذى في «ميزان الاعتدال» يدل على أنه مجهول، لأنه ذهلى شيبانى فكيف لا يعرفه أحمد؟ وكذا في «تهذيب التهذيب» سئل أحمد: أله صحبة؟ فقال: «من أين له صحبه؟» فالظاهر والله أعلم خلاف ما قاله ابن أبي حاتم.

* * *

○ قولهم: «فلان ليس بالمعروف»:

هذا اللفظ غالباً ما يكون في جهالة العين كما قال ابن عدى في بشر بن زياد الخراسانى: «هو غير مشهور ليس بالمعروف لم أر أحداً روى عنه غير إسماعيل بن عبد الله بن زرارة» (٤٥٥/٢) وكما في ترجمة عبد الرحمن بن عبد العزيز قال ابن معين: «شيخ مجهول»، وساق له ابن عدى حديثاً من رواية خالد بن مخلد عنه ثم قال: «رأيت خالداً» يروى عنه هذا الحديث وغيره وليس هو بذلك المعروف كما قال ابن معين (١٥٩٧/٤) «الكامل». وقال ابن عدى في الوليد بن عباد: «ليس بمستقيم»، وقال: «ليس بالمعروف وقد أتى بأحاديث فيها نكارة ولم يرو عنه إلا إسماعيل بن عياش وروى هو عن شيخين لا يعرفان» انظر (٢٥٤٥/٧ - ٢٥٤٦) «الكامل».

لكن قد يقال هذا اللفظ على سبيل النفى للكمال وأن الراوى ليس بمعروف كمعرفة غيره من المشاهير، وقد يقال أيضاً على من محله الصدق كما في «الجرح والتعديل» ترجمة خلاد بن يحيى بن صفوان السلمى قال عبد الرحمن: «سألت

أبى عنه؟ قال: محله الصدق قلت: خلاد بن يحيى أحب إليك أم القاسم بن الحكم
العرنى؟ قال: جميعاً ليس بذاك المعروفين» (٣٦٨/٣).

* * *

○ قوله في الراوى: «تركه فلان»:

معلوم أن الترك الاصطلاحى يطلق على من ترك حديثه فلا يكتب، سواء
كان سبب ذلك كثرة الخطأ أو الفسق أو البدعة أو الكذب فى الرواية، كما أنه
لا يلزم من ترك أحدهم للراوى أن يكون متروكاً فقد يوثقه من هو أعلم به
ممن تركه، وكثيراً ما يقف الباحث على قولهم: «فلان تركه يحيى بن سعيد وابن
مهدى أو أحدهما أو لم أر يحيى يروى له»، فهذا يدل على أن الراوى لا يكتب
حديثه عند يحيى أو ابن مهدى، لكنهم قد يقولون فى الراوى: «تركه فلان» بمعنى
آخر، كما جاء فى «ميزان الاعتدال» ترجمة عطاء بن أبى رباح قال على بن المدينى:
«كان عطاء بأخرة تركه ابن جريج وقيس بن سعد»، قال الذهبى: «قلت: لم يعن
الترك الاصطلاحى بل عنى أنهما بطلاً الكتابة عنه وإلا فعطاء ثبت رضى»
(٧٠/٣) وفى «النبلاء» قال الذهبى: «قلت: لم يعن على بقوله «تركه هذان» الترك
العرفى، ولكنه كبر وضعفت حواسه وكانا قد تكفيا عنه وتفقها وأكثرأ عنه فبطلاً
فهذا مراده بقوله: «تركاه» (٨٧/٥)، وقال فى «تذكرة الحفاظ» ترجمة ابن جوصاء
الإمام أبى الحسن أحمد بن عمير بن يوسف: «قال حمزة الكنانى: عندى عن ابن
جوصاء مائتا جزء ليتها كانت بياضاً وترك حمزة الرواية عنه أصلاً»، قال الذهبى:
«قلت: هذا تعنت من حمزة والظاهر أنه تبرم بالمائتى جزء لتزولها عند حمزة ولا
تنفق عنه فإن ابن جوصاء من صغار شيوخه» (٧٩٧/٣)، وفى «النبلاء» ترجمة
خليفة بن خياط بن خليفة قال الساجى: «كان صدوقاً تركوه لموضع الوقف»،
قال الذهبى: «معنى قوله: «تركوه» أى أعرضوا عن الأخذ عنه لا أن حديثه فى
حيز المتروك المطرح» (٤٧٧/١١)، ونحوه قول الفلاس فى شهر بن حوشب: «كان
يحيى بن سعيد لا يحدث عنه وكان عبد الرحمن يحدث عنه»، قال الذهبى: «قلت:

يعنى الاحتجاج وعدمه» (٣٧٥/٤) «النبلاء»، فتأمل.

وقد يكون عدم رواية أو كتابة ابن مهدي عن الراوى مثلاً لوجود من هو أشهر منه أو لوجود من هو أعلى منه إسناداً أو لعدم إدراكه له، ونحو ذلك ما جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة إسماعيل بن زكريا الخلقاني قال أبو بكر الأثرم: «سمعت أحمد بن حنبل - وذكر إسماعيل - فقال: هو أبو زياد ثم قال: لم نكتب نحن عن هذا شيئاً - كأنه يقول لم يدركه» (٢١٦/٦) وكما في «النبلاء» ترجمة علي بن صالح بن حي قال الذهبي: «وأما قول محمد بن المثني الزمن: ما رأيت عبد الرحمن بن مهدي يحدث عن علي بن صالح بشيء فهذا لا يدل على ضعفه بل لم يدرك عبد الرحمن علياً فيما أظن» (٣٧٢/٧).

وقال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى في كتابه «التنكيل»: «ترك بعض الأئمة أو الرواة الرواية عن بعض المشايخ ليس منحصرأ في اعتقادهم ضعفهم بل قد يكون لغير ذلك، كما امتنع ابن وهب من الرواية عن المفضل بن فضالة القتيبي لأنه قضى عليه بقضية وامتنع مسلم من الرواية عن محمد بن يحيى الذهلي لما جرى له معه في شأن اختلافه مع البخاري.....» (ص ٩٢٥) وسياق إن شاء الله تعالى الفرق بين قولهم في الراوى: «تركه فلان» وبين قولهم: «لم يرو عنه فلان».

* * *

○ قولهم: «فلان لا يتابع على حديثه»:

هذا معناه أن الراوى يأتي بغرائب وأفراد لا يأتي بها غيره، ومثل هذا يدل على أنه قليل الضبط، وهذه الألفاظ لا تنافي الثقة لأن الثقة الضابط لحديثه لا يلزمه أن يتابع على كل حديثه، وقد ذكر العقيلي ثلاثة أحاديث غريبة لثابت بن عجلان الأنصاري السلمي وقال: «لا يتابع في حديثه.....» فتعقبه ابن القطان وقال: «إن هذا لا يضر إلا من لا يعرف بالثقة وأما من وثق فأنفاده لا يضره»، قال الحافظ ابن حجر: «وصدق فإن مثل هذا لا يضره إلا مخالفة الثقات لا غير فيكون حديثه حينئذ شاذاً والله أعلم» (١٠/٢) «تهذيب التهذيب».

وفي «الميزان» ترجمة ثابت بن عجلان أيضاً قال عبد الحق: «ثابت لا يحتاج به»، فناقشه على قوله أبو الحسن بن القطان وقال: «قول العقيلي فيه تحامل عليه» وقال: «إنما يمس بهذا من لا يعرف بالثقة مطلقاً أما من عرف بها فانفراده لا يضره إلا أن يكثر ذلك منه»، قال الذهبي: «قلت: أما من عُرف بالثقة فنعم وأما من وثق ومثل أحمد الإمام يتوقف فيه ومثل أبي حاتم يقول: صالح الحديث: فلا تُرقِّيه إلى رتبة الثقة فتفرد هذا يُعد منكراً، فرجح قول العقيلي وعبد الحق وهذا شيخ حمصي ليس بالمكثر». اهـ (٣٦٤/١ - ٣٦٥).

وفي «مقدمة الفتح» ترجمة مقدم بن محمد بن يحيى بن عطاء المقدسي: ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يغرب ويخالف»، قال الحافظ: «فهذا إن كان كثير منه حكم على حديثه بالشذوذ (ص ٤٤٥)، وفي ترجمة أسماء بن الحكم الفزاري وقيل السلمي قال البخاري: «لم يرو عنه إلا هذا الحديث - يعني حديث علي: «كنت إذا سمعت حديثاً من رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - نفعتي الله بما شاء... الحديث» - وحديث آخر لم يتابع عليه»، قال المزني: «هذا لا يقدح في صحة الحديث لأن وجود المتابعة ليس شرطاً في صحة كل حديث صحيح، على أن له متابعاً...» ثم ذكر متابعات وتعقبه الحافظ ابن حجر في المتابعات التي ذكرها، انظر (٢٦٧/١ - ٢٦٨) «تهذيب التهذيب». وقد ذكر العلامة النقاد فخر اليمن الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله تعالى أن كثرة الغرائب إنما تضر الراوي في أحد حالين: الأول: أن تكون مع غرابتها منكراً عن شيوخ ثقات بأسانيد جيدة، الثاني: أن يكون مع كثرة غرابته غير معروف بكثرة الطلب، ففي الحالة الأولى: تكون تبعة النكارة على الراوي نفسه لظهور براءة من فوقه عنها، وفي الحالة الثانية يقال: من أين له هذه الغرائب الكثيرة مع قلة الطلب؟ فيتهم بسرقة الحديث، كما قال ابن نمير في أبي هشام الرفاعي: «كان أضعفنا طلباً وأكثرنا غرائب.....» (ص ٢٩٣) «التنكيل».

فهذا الذي ذكرته عن أهل العلم يدل على أن الثقة إذا روى حديثاً لا يقال: أتى بما لم يتابع عليه، على تفاصيل في ذلك لكن هناك حالة يقال فيها على

الثقة: «لم يتابع على كذا»، وذلك إذا خالف من هو مثله أو فوقه فيقال: يحتاج إلى متابع ليرجح روايته، وأمثلة هذا كثيرة في كتب «العلل» يذكرون الثقة ويقولون تفرد بكذا أو لم يتابع على كذا، وقد قال الدورى ليحيى: «حديث الأعمش إذا اختلف وكيع وأبو معاوية؟ قال: يوقف حتى يجيء من يتابع أحدهما.....» (١٥٣/٩) «النبلاء».

* * *

○ قول أحدهم: «فلان حاطب ليل»:

سبق أن هذا اللفظ من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب التجريح، وأنه يدل على أن الراوى ليس عنده تمييز بين الصحيح والسقيم وبين حديثه وحديث غيره وأن الغفلة قد استحكمت به، لكن كما سبق أنهم قد يطلقون ذلك في الأئمة المشاهير المعروفين بالعدالة والإتقان كقتادة وابن جريج وغيرهما، وهذا اللفظ في حق هؤلاء معناه أنهم لا ينتقون في الرواية ويروون عن كل أحد، فإذا انفرد أحدهم بالرواية عن رجل ولم يعرف الرجل من جهة أخرى يكون مجهول عين، وستأتى إن شاء الله الألفاظ المرادفة لهذا اللفظ.

* * *

○ قولهم: «فلان ثقة مأمون»:

هذا اللفظ من ألفاظ المدح الرفيع إما في الإتقان وإما في الدين ويكون معناه إما «ثقة متقن» وإما «ثقة عابد ورع صادق»، لكنهم قد يقولون هذا على المبتدع فيكون المعنى أنه متقن، وقد يقولون ذلك على من يخطئ فيكون المعنى أنه عدل في دينه وما وقع في حديثه من المناكير على سبيل الوهم لا على العمد، وقد يقولون ذلك فيمن يحافظ على أصوله، جاء في «تذكرة الحفاظ» ترجمة لإسحاق بن أبى إسرائيل المروزى محدث بغداد الذى اتهم بالوقف، قال أبو القاسم

البغوى: «كان ثقة مأموناً لكنه قليل العقل» (٤٨٥/٢) فالظاهر أن قلة عقله عند البغوى من أجل البدعة، والله أعلم، وفي «التذكرة» أيضاً ترجمة ابن المقرئ محدث أصبهان محمد بن إبراهيم بن على: قال ابن مردويه: «هو ثقة مأمون صاحب أصول» (٩٧٤/٣) وفيها أيضاً قال الدارقطنى فى تمام أبى جعفر محمد بن غالب: «ثقة مجود»، وقال مرة: «ثقة مأمون إلا أنه يخطئ» (٦١٥/٢) وجاء فى «الطبقات الكبرى» لابن سعد: «شريك بن عبد الله بن أبى شريك النخعى، قال محمد بن سليم العبدى: كان شريك ثقة مأموناً كثير الحديث وكان يغلط كثيراً» (٣٧٩/٦).

* * *

○ قولهم: «فلان حافظ»:

يطلق هذا اللفظ ويراد به ضبط الفؤاد وإتقان الرواية، كما هو موجود بكثرة فى تراجم الحفاظ المشاهير كالثورى وشعبة وابن مهدي والقطان وأحمد وابن المدينى ومن جرى مجراهم؛ لكن هذا اللفظ قد يطلق فىمن هو كثير العلم واسع الرواية ويعبرون عن ذلك بقولهم: «فلان من أوعية العلم أو من محور الرواية» وإن لم يكن متقناً لحديثه، فكم من رجل يصفه الحفاظ الذهبى فى «تذكرة الحفاظ» وغيرها من كتبه بأنه من الحفاظ ومع ذلك يصفه بلين فى حديثه وبأوهام فى روايته، بل قد قال فى يحيى بن عبد الحميد الحمافى - وهو الذى كذبه بعض الأئمة -: «كان من أعيان الحفاظ وليس بمتقن» (٤٢٣/٢) «تذكرة الحفاظ»، وفى «النبلاء» ترجمة سعيد بن بشير الأزدي قال أبو مسهر: «لم يكن فى بلدنا أحد أحفظ منه، وهو منكر الحديث» (٣٠٥/٧)، والظاهر أن النكارة هنا بسبب الضعف فى الإتقان كما يشير إليه بقية كلام الأئمة رحمهم الله، وهناك حالة ثالثة لهذا اللفظ وهى ضبط الكتاب، كما فى «النبلاء» ترجمة عبد الله بن عمرو بن أبى الحجاج المقعد الإمام الحفاظ المجود، قال أبو زرعة: «ثقة حافظ»، قال الذهبى: «يعنى أنه كان متقناً مجرراً لكتبه» (٦٢٤/١٠)، فهذا اللفظ إن أطلق فالمراد به ضبط الفؤاد إلا إذا ظهرت قرينة تدل على غيظه فيعمل بها، والله تعالى أعلم.

○ قولهم: «فلان محدث»:

اعلم أن وصفهم للراوى بأنه «محدث» لا يلزم منه أنه عدل في دينه بل ولا يلزم منه أنه ضابط لروايته، وقولهم: «حافظ» أعلى من قولهم: «محدث» ومع ذلك لا يلزم من قولهم: «حافظ» الضبط فقد يطلقونه ويقصدون به الكثرة أى كثرة الرواية، وأيضاً لا يلزم العدالة من ذلك كما هو ظاهر على تفاصيل في ذلك، وغاية قولهم: «محدث» أن الراوى مشغول بالحديث وجمعه، ولا يدل ذلك على أنه مشغول به غاية الاشتغال، فكم من رجل وصف بأنه من أوعية العلم أو من بحور الرواية ولم يكن عدلاً أو لم يكن ضابطاً، وقد سبق حكم من وصف بذلك، لكنهم قد يطلقون قولهم: «محدث» على سبيل التعديل الرفيع عدالة وضبطاً كما قال الإمام أحمد: «رحم الله يحيى القطان ما كان أضبطه وأشد تفقده كان محدثاً» وأثنى عليه فأحسن الثناء، وقال فيه ابن عمار: «كان يحيى يشبه النجار إذا نظرت إليه حتى يأخذ في الحديث فإذا أخذ في الحديث علمت أنه صاحب حديث» (١٤٠/١٤) «تاريخ بغداد»، وفي «النبلاء» أن ابن معين قال في معاوية بن سلام بن أبى سلام مطبور: «أعده محدث أهل الشام في زمانه» (٣٩٧/٧)، وقال الحافظ تقي الدين بن رافع - وهو بمكة وقد مر به العراق المصرى الحافظ زين الدين -: «ما في القاهرة محدث إلا هذا» (ص ٢٢٧) من «لحظ الألفاظ بذييل طبقات الحفاظ» والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان طويل اللحية»:

سبق أن هذا من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب التجريح وأن معناه وصف الراوى بالغفلة ورفع الموقوفات وإسناد المراسيل مع كثرة هذا في حديثه، وذكرت هناك أنه يذكر على سبيل الوصف الخلقى بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام - وفي هذه الحالة لا يؤخذ منه جرح بل يدل على حسن هيئة الرجل وجمال سمته والله أعلم.

○ قولهم: «فلان مفلس في الحديث»:

معنى ذلك أن الراوى مقل في الرواية، والمفلس هو الذى لا شيء معه، وهذا يدل على أن الراوى لم يشتغل بعلم الحديث وإن كان معه روايات فهى مقطوعة أو مرسلة أو حكايات وقصص والمسانيد قليلة في رواياته، لكن هذا اللفظ قد يطلق ويراد به أن الراوى مفلس ليس كغيره من المشاهير المكثرين، وقد جاء في «النبلاء» ترجمة عثمان بن سعيد الدارمى قال: «من لم يجمع حديث شعبة وسفيان ومالك وحماد بن يزيد وسفيان بن عيينة فهو مفلس في الحديث»، قال الذهبي رحمه الله: «يريد أنه ما بلغ درجة الحفاظ وبلا ريب أن من جمع علم هؤلاء الخمسة وأحاط بسائر حديثهم وكتبه عالياً ونازلاً وفهم علله فقد أحاط بشطر السنة النبوية بل أكثر من ذلك» (٣٢٣/١٣)، فليتأمل الطالب فقد يرد هذا اللفظ نفياً للكمال فقط، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان ليس من أصحاب الحديث»:

هذا اللفظ معناه أن الراوى لم يشتغل بهذا العلم ولم يعتن بجمع الحديث ولكنه مشتغل بغيره إما بغزو أو شعر أو عبادة أو فجور وجون والغياب بالله أو مشتغل بعلم الكلام، وهذا كله يدل على أن الراوى ليس بشيء في الحديث، وقد سئل أحمد عن سبب تركهم الكتابة عن سعيد بن زكريا القرشي فقال: «لم يكن به بأس ولكنه لم يكن بصاحب حديث» (٣٠/٤) «تهذيب التهذيب»، فمعنى قوله «لم يكن به بأس» أى في دينه، وقد سئل أحمد عن محاضر بن المورع فقال: «سمعت منه أحاديث ولم يكن من أصحاب الحديث كان مغفلاً جداً» (٤٣٧/٨) «الجرح والتعديل» وانظر ترجمة محمد بن مناذر الشاعر الماجن كما في «الكمال» (٢٢٧٢/٦)، ولكن هذا اللفظ يرد على خلاف ذلك في عدة حالات:

الأولى: قد يقولون في الراوى: «لم يكن من أهل الحديث» نفياً للكمال أو نفياً لمعرفته علل الحديث وطرقه أما ضبطه للحديث وصدقه في الرواية فليس بمدفوع عنه، كما قال ابن معين في محمد بن أبى عتاب الأعين: «لم يكن من أهل

الحديث»، فقال الخطيب: «يعنى لم يكن بالحافظ للطرق والعلل وأما الصدق والضبط فلم يكن مدفوعاً عنه». اهـ

ومثل هذا كثير جداً يقولون في الراوى: «ليس من أصحاب الحديث» أى ليس من المبرزين المشهورين بالفهم والنباهة في حديثهم وحديث غيرهم، ولا يخفى عليك أن هذا لا يضر حديث الراوى لأنه ليس شرطاً في الصحيح أن يكون الراوى من الخذاق أهل الفهم والخبرة وإلا لما صح لنا إلا القليل جداً من الحديث، وقد سئل الدارقطنى كما في رواية الحاكم عنه عن إسحاق بن إبراهيم الدبرى صاحب عبد الرزاق فقال: «صدوق ما رأيت فيه خلافاً إنما قيل لم يكن من رجال هذا الشأن»، قال الحاكم: قلت: ويدخل في الصحيح؟ قال: «إى والله» (١/١٨١) «الميزان».

ونحو ذلك ما جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة محمد بن بكر البرسافى قال ابن عمار: «لم يكن صاحب حديث تركناه لم نسمع منه»، قال الخطيب: «يعنى أنه لم يكن كغيره من الحفاظ في وقته وهم يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وأشباههما» (٢/٩٣) والترك هنا ليس هو الترك الاصطلاحى كما سبق، ونحوه ما جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة خلف بن هشام أبى محمد البزار قال محمد بن حاتم الكندى: «سألت يحيى بن معين عنه فقال: لم يكن يدرى أيش الحديث إنما كان يبيع البزر»، قال الخطيب رحمه الله: «قلت: أحسب أن الكندى سأله عن حفاظ الحديث ونقاده فأجابه يحيى بهذا القول والمحموظ ما ذكرناه من توثيق يحيى له» (٨/٣٢٦)، وليس بعجب أن يطلق أحدهم نفى العموم وهو يريد الخصوص فمثل هذا موجود في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وقد جاءت الأحاديث على سبيل النفى للكمال كقول النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -: «ليس منا من فعل كذا» أو «والله لا يؤمن من فعل كذا» أو «لا يدخل الجنة من فعل كذا» ويذكر أموراً من المعاصى والكبائر التى هى دون الكفر فمعنى تلك الأحاديث نفى كمال الإيمان أو كمال الإسلام مع بقاء أصل الإسلام إلا إذا استحل ذلك المرء فله حكم آخر، والله أعلم.

الحالة الثانية: وقد يطلقون هذا اللفظ على أهل البدع وإن كانوا ثقات في الرواية بمعنى أنهم ليسوا من أصحاب الحديث في هذا الباب، ورواية المبتدعة فيها تفصيل انظره في محله.

الثالثة: ويقولون هذا أيضاً في الراوى الذى لا يتقى في الرواية ويروى عن دب ودرج وإن كان الراوى من المشاهير، فقد قال ابن معين في يزيد بن هارون أبى خالد الواسطى أحد الأعلام الحفاظ المشاهير: «يزيد ليس من أصحاب الحديث لأنه لا يميز ولا ينال عن روى» (٣٦٨/١١) «تهذيب التهذيب»، وانظر ذلك في تاريخ بغداد (٣٣٨/١٤).

الرابعة: ويقول ذلك فيمن يسوى نسخاً للمشايخ ويحملهم على روايتها ثم يحدث بها عنهم وهو يعلم أنها ليست من حديثهم، كما كان يفعل ابن عقدة حتى قالوا فيه: «خرج عن معانى أصحاب الحديث وكان لا يتدين بالحديث»، كما أنهم يقولون ذلك في الكذابين الدجالين، والله المستعان.

* * *

○ قولهم: «فلان ثقة»:

سبق أنهم يقولون ذلك فيمن هو عدل ضابط، ولكنهم قد يقولون ذلك فيمن هو أحد العباد وإن كان ضعيفاً في الحديث كما سبق عن يعقوب بن شيبة وغيره، وأيضاً يقولون هذا اللفظ على من هو صحيح السماع من مشايخه وإن لم يكن يدرى ما الحديث، فقد جاء في «النبلاء» ترجمة ابن خلاد الشيخ الصدوق المحدث أحمد بن يوسف بن خلاد النصيبى: «قال الخطيب: كان لا يعرف شيئاً من العلم غير أن سماعه صحيح، وقال أبو نعيم: كان ثقة وكذا وثقه أبو الفتح بن أبى الفوارس وقال: لم يكن يعرف من الحديث شيئاً»، قال الحافظ الذهبي رحمه الله: «قلت: فمن هذا الوقت بل وقبله صار الحفاظ يطلقون هذه اللفظة على الشيخ الذى سماعه صحيح بقراءة متقن وإثبات عدل وترخصوا في تسميته بالثقة، وإنما الثقة في عرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه المتقن لما

حملة، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن فتوسع المتأخرون..... ومات ابن خلاد في صفر سنة (٣٥٩ هـ) «اهـ (٧٠/١٦).

قلت: والظاهر أنهم يطلقون هذا اللفظ أيضاً في العصور المتقدمة أحياناً ويقصدون به العدالة في الدين كما سبق عن يعقوب بن شيبة وعثمان بن أبي شيبة، ولكن يُحمل كلام الذهبي على أن هذا لم يكن منتشراً في المتقدمين بخلاف المتأخرين، والحد الفارق بين المتقدمين والمتأخرين هو سنة (٣٠٠ هـ)، ومن التراجع التي تدل على ما قاله الذهبي قول أحمد بن علي البادي في الباقرحى مغلد بن جعفر بن مغلد بن سهل الفارسي: «كان ثقة صحيح السماع غير أنه لم يكن يعرف شيئاً من الحديث» (٢٥٤/١٦) «النبلاء».

ونحو ذلك قول ابن نقطة في عبد الوهاب بن بزغش العيبي: «هو ثقة لكن أخرج أحاديث مما قرب سنده ولا يعرف الرجال وربما أسقط من الإسناد رجالان أو أكثر وهو لا يدري» (٨٨/٢) «ذيل طبقات الحنابلة»، فتأمل والله يتولانا وإياك.

* * *

○ قول أحدهم: «كل آل أبي فلان ثقات إلا فلاناً - أو لم يكن فلان يوثق فلاناً أو يُسأل أحدهم أفلان ثقة؟ فيقول: لا، أو يُسأل أحدهم عن راو فيوثق آخر أو يذكر أحدهم اسم راو ثم يقول ليس هو فلاناً فلان ثقة..... إلخ»:

معلوم أن ألفاظ الجرح والتعديل متفاوتة وأن بين قولهم: «فلان ثقة» وفلان «ليس بثقة» مراتب كثيرة ولا يلزم من نفى الثقة عن أحد الرواة أن يكون غير ثقة بالمعنى الاصطلاحي، بل قد يكون ليس في منزلة من يقال له: «ثقة» وإن كان يحتاج به أو يصلح في الشواهد والمتابعات، لكن هذه الألفاظ تقال كثيراً في الجرح الشديد الذي لا تقوم للراوى معه قائمة، فقد جاء في «سؤالات البرقاني للدارقطني» قال البرقاني: «قلت للدارقطني: خليد بن دعلج ثقة؟ فقال: لا» (ص

٢٧)، وفي «الميزان» قال الذهبي: «وقد عده الدارقطني من المتروكين» (١/٦٦٤)،
 وجاء في «ضعفاء العقيلي» ترجمة حبيب بن زريق قال أحمد: «كان حبيب يحيل
 الحديث ويكذب»، وقال عبد الله بن أحمد: «ولم يكن أئى يوثقه وأئنى عليه شراً»
 (١/٢٦٥)، وأيضاً قال الدورى عن ابن معين: «إسحاق بن أئى فروة
 وعبد الحكيم بن عبد الله بن أئى فروة وعبد الأعلى بن عبد الأعلى بن أئى فروة كلهم
 ثقات إلا إسحاق، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين فى إسحاق: «لا يكتب حديثه
 وليس بشئ»، وقال فى موضع آخر: «حديثه ليس بذاك» (١/١٠٢) «ضعفاء العقيلي»،
 وفى «تهذيب التهذيب»: «وفى رواية أئى داود الغلابى عن ابن معين: ليس بثقة،
 وفى رواية على بن الحسن الهسنجاني عنه: كذاب.....» (١/٢٤١)، وجاء فى
 «الجرح والتعديل» ترجمة زيد بن أسلم أئى أسامة مولى عمر بن الخطاب، سئل
 أبو زرعة عن عبد الرحمن بن أسلم؟ فقال: «أبوه زيد بن أسلم ثقة». قال الشيخ
 المعلمى رحمه الله فى: (ك) - أئى نسخة - فقال: «ثقة وأبوه زيد بن أسلم ثقة»،
 قال المعلمى: «وهذا خطأ قطعاً فسيأتى فى ترجمة عبد الرحمن بن زيد أن أبا زرعة
 قال فيه: ضعيف الحديث، ولم ينقل أحد عن أئى زرعة خلاف ذلك، وإنما هذا
 من زيادة الناسخ أو غيره، لم يفهم مقصود أئى زرعة هنا فتوهم أنه سقط شئ
 فزاد ما زاد بتوهمه، وإنما مقصود أئى زرعة الإعراض عن عبد الرحمن وإفهام
 السامع أنه ضعيف، وهم مما يصنعون ذلك، يُسأل المحدث عن الرجل الذى لا
 يرضاه فيعرض عنه ويشئى على غيره، وسيأتى فى ترجمة عبد الله بن نمير: سئل سفيان
 عن أئى خالد الأحمر فقال: نعم الرجل عبد الله بن نمير» (٣/٥٥٥) «الجرح
 والتعديل»، ونحو ذلك ما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة سليمان بن عمرو بن
 عبد الله أئى داود النخعى أحد الكذابين سئل عنه ابن معين فقال: «قد كان له
 أب ثقة»، وقال مرة: «كان ببغداد قوم يضعون الحديث منهم أبو داود النخعى
 وكان له أب ثقة»، وقال مرة: «كان رجل سوء كذاباً خبيثاً قدرياً ولم يكن ببغداد
 رجل إلا وهو خير من أئى داود النخعى كان يضع الحديث» (٩/١٨)، وجاء
 فى ترجمة سفيان بن وكيع بن الجراح قال ابن حاتم: «سألت أبا زرعة عنه

فقال: لا يشتغل به قيل له: كان يكذب؟ قال: كان أبوه رجلاً صالحاً، قيل له: كان يتهم بالكذب؟ فقال: نعم» (٢٣١/٤) «الجرح والتعديل» ومعلوم أن الإمام منهم إذا سئل عن راوٍ أو ثقة؟ فقال: لا والله، أو سئل أو صدوق؟ فقال: من أين؟ أو يسأل أفلان ثقة؟ فيقول: لا ولا كرامة، كل هذا جرح شديد، لكن أحياناً يُسأل أحدهم: أفلان ثقة؟ فيعرض عن ذلك ويقول: الثقة فلان وفلان ويسمى بعض المشاهير، وفي مثل هذا لا يعد الجرح شديداً بل قد يكون نفيًا للمنزلة العليا فقط، ونحو هذا ما حدث لعبد الرحمن بن مهدي وهو يحدث فقال: حدثنا أبو خلدة، فقال له رجل: كان ثقة؟ فقال ابن مهدي: «صدوق خيار الثقة شعبة وسفيان»، وأمثلة هذا كثيرة.

وجاء في «التاريخ الكبير للبخاري»، محمد بن حذيفة بن داب، قال أبو عبد الله: «وابن داب ليس هو ذاك الضعيف ذاك صاحب السمر ولكن هذا قديم قوى» (٦٥/١)، وإذا سئل أحدهم عن راوٍ فكذب غيره فالظاهر أنه تعديل للمسئول عنه، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون الراوي قوياً فقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن إسماعيل بن حفص بن عمر بن ميمون الأيلي فقال: «كُتبت عنه وعن أبيه وكان أبوه يكذب وهو بخلاف أبيه، فقلت: لا بأس به؟ قال: لا يمكنني أن أقول لا بأس به» (١٦٦/٢) «الجرح والتعديل».

* * *

○ قولهم: «فلان شيخ أو من الشيوخ أو في عداد الشيوخ»:

سبق أن هذه الألفاظ من المراتب التي يكتب حديث أهلها للاعتبار، وقد قال أبو حاتم في شبيب بن بشر البجلي: «هو لين الحديث حديثه حديث الشيوخ» (٣٥٧/٤) «الجرح والتعديل»، ولما ذكر الخلال حديث صالح بن حيّان القرشي عن ابن بريدة «شربت مع أنس الطلاء على النصف» غضب أحمد وقال: «لا نرى هذا في كتاب إلا حرقته أو حككته ما أعلم في تحليل النبيذ حديثاً صحيحاً أتاهما حديث الشيوخ» (٣٨٦/٤) «تهذيب التهذيب».

لكن سبق عن العجلى أنه يقول: «فلان في عداد الشيوخ» يعني بذلك قلة الحديث وإن كان الراوى ثقة ثبثاً.

واستُخدم لفظ «الشيوخ» بمعنى الكبار في السن والقدامى، كما جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودى، كان قد اختلط وما روى عنه الشيوخ فهو مستقيم، وقال معاذ بن معاذ: «رأيت سنة (٥٤) يطالع الكتاب يعني أنه قد تغير حفظه» (٢١١/٦)، فمعنى هذا أن حديث الشيوخ الذين أخذوا عنه قبل التغير مستقيم وأما حديث الأحداث فلا، والله أعلم.

وجاء هذا اللفظ أيضاً في أعلى درجات التوثيق فقد قال عبد الرحمن بن أحمد: «قال لنا محمد بن يحيى: اكتبوا عن هذا الشيخ - يعني على بن سعيد بن جرير بن ذكوان النسائي - فإنه شيخ ثقة يشبه المشايخ» (٣٢٦/٧) «تهذيب التهذيب». وقد سأل ابن عيينة نصر بن علي عن مشايخ البصرة يوم ذاك؟ فقال: «يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي واللؤلؤى.....» (١٠١/٣) «تاريخ بغداد».

وسبق في حكاية علي بن خشرم عن وكيع أنه سمى المحدثين الحفاظ غير الفقهاء: «مشايخ».

وجاء هذا اللفظ بمعنى آخر كما في ترجمة محمد بن عبد الله أبى المفضل الشيباني الذى كذبه بعضهم واتهمه الدارقطنى بالتركيب ووصفه بأنه عدو الله، قال أبو العلاء الواسطى: «كان حسن الهيئة جميل الظاهر نظيف اللبسة، وسمعت الدارقطنى سئل عنه فقال: يشبه الشيوخ»، وقال حمزة بن محمد بن طاهر: «كان يضع الحديث..... وكان له سمت ووقار»، وقال أبو ذر الهروى: «تركت الرواية عنه لأنى سمعت الدارقطنى يقول: كنت أتوهمه من رهبان هذه الأمة وسألته الدعاء لى فتعوذ بالله من الخور بعد الكور» (٢٣١/٥ - ٢٣٢) «لسان الميزان» وانظر «سؤالات السهمى للدارقطنى» (ص ٢٧٥) وهذا معناه أنه حسن الهيئة وصورته صورة أهل العلم.

وقد جاء قولهم: «فلان يشبه الشيوخ» على سبيل المدح الرفيع في الرواية كما في ترجمة ابن شاهين من «تذكرة الحفاظ» (٩٨٨/٣) فهذه عدة حالات وردت فيها هذه الألفاظ في غير ما اشتهرت به والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان كذاب»:

الظاهر من هذا اللفظ أن الراوى يكذب في الرواية إما بالسرقة أو بالتركيب أو بالوضع، ولكنهم قد يقولون ذلك على المبتدع كما قال ابن معين في تليد بن سليمان الحارثي: «تليد كذاب كان يشتم عثمان وكل من شتم عثمان أو طلحة أو أحدًا من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - فهو دجال لا يكتب عنه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» (١٣٨/٧) «تاريخ بغداد». ويقولون ذلك أيضاً على من يكذب في حديث الناس لا في الرواية، وقد جاء في «الميزان» ترجمة الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور.... ذكر الذهبي أقوال من كذبه ثم قال: «وحديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره مع رواياتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشعبي يكذبه ثم يروى عنه، قال: والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته وأما في الحديث النبوي فلا وكان من أوعية العلم» (٤٣٦/١ - ٤٣٧).

قلت: وما قاله الذهبي رحمه الله محتمل وليس بصريح لأنهم يروون أحاديث الكذابين في الرواية ويبينون أمرهم ويحذرون منهم ومن وضَّح أمر الكذاب فقد برئت عهده، لكن ذكرته شاهداً لهذه الحالة من كلام أهل العلم والله أعلم.

وقد يقولون: «فلان كذاب» على من يخطئ ويهم لا على من يتعمد، كما جاء في «لسان الميزان» ترجمة برد مولى سعيد بن المسيب قال ابن حبان في «الثقات»: «كان يخطئ وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذباً، قال الحفاظ: قلت: يعنى قول مولاه لا تكذب على كما كذب عكرمة على ابن عباس» (٧/٢) وانظر

كلام ابن حبان في «الثقات» (١١٤/٦)، وجاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة على بن عاصم بن صهيب الواسطي قال ابن معين: «كذاب ليس بشيء»، وقال يعقوب بن شيبة عن ابن معين: «ليس بشيء ولا يحتج به، قلت: ما أنكر عليه؟ قال: الخطأ والغلط ليس ممن يكتب حديثه، فقيل ليحيى: إن أحمد يقول: علي بن عاصم ليس بكذاب، فقال: لا والله ما كان علي عنده قط ثقة ولا حدث عنه بشيء فكيف صار اليوم عنده ثقة؟» (٣٤٧/٧) فتأمل كيف كذبه وسئل عن سبب ذلك فقال الخطأ والغلط لكن لما كثر ذلك منه عند ابن معين تركه، والله أعلم.

وقال الشيخ المعلمي رحمه الله: قولهم «فلان يكذب أو كذاب»، قد يقصد بها الوهم ومخالفة الصواب ولذا عدها بعضهم من الجرح غير المفسر. ولكن العبرة ببقية الأقوال في الترجمة..... فمثلاً قال ابن معين لأبي بدر شجاع بن الوليد السكوني: «يا كذاب»، وقد قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين في شجاع: «شجاع بن الوليد ثقة وثقه غير واحد ولكنه يهم ويغلط»، انظر «التنكيل» (ص ٤٩٥) ونحوه في «الفوائد المجموعة» (ص ٤٤٨) وقد يقولون فلان كذاب على سبيل المزاح كما سيأتي إن شاء الله.

* * *

○ قولهم: «فلان لا يسأل عنه»:

كثيراً ما يُستعمل هذا اللفظ في المدح الرفيع بمعنى أن الراوى لا يحتاج إلى سؤال عنه فشهرته وفضله ونباهته تغني عن التزكية، ومن كان بهذه المنزلة فعدالته أقوى ممن يُعدّل بتزكية واحد أو اثنين قد يقع السهو في كلامهما أو المحاباة، فمن ذلك ما جاء في «النبلاء» أن جزيرة سئل عن محمد بن يحيى الذهلي فقال: «ما في الدنيا أحق ممن يسأل عنه» (٢٨٤/١٢) ولما سئل أبو حاتم عن يزيد بن هارون الواسطي قال: «ثقة إمام صدوق في الحديث لا يسئل عن مثله» (٢٩٥/٩) «الجرح والتعديل».

وقد يقولون ذلك فيمن هو معروف بالفضل والتقوى والمروءة، لكن جاء

هذا اللفظ في الجرح الشديد، فقد سئل ابن معين عن أبي مسعود الجرار فقال: «كذاب قد تخلى الله منه - أي تبرأ - لا يسأل عن مثل هذا ليس بثقة اسمه عبد الأعلى الجرار»، (٥٧/١) من «معركة الرجال لابن معين رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز»، وجاء في «الجرح والتعديل» ترجمة عقيل الجعدي قال أبو حاتم: «هو منكر الحديث ذاهب ويشبه أن يكون أعرباً إذا روى عن الحسن البصري قال: دخلت على سلمان الفارسي، فلا يحتاج إلى أن يسأل عنه» (٢١٩/٦)، وجاء في «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الله بن عمرو أبي معمر المقعد البصري قال ابن المديني: «من ذكر محاسن عمرو بن عبيد ورفعه لا يسأل عنه - يعني أبا معمر.....- ثم قال لا تحدثوا عن أبي معمر ولا نعمي عين» (٢٤/١٠) وجاء هذا اللفظ بمعنى الجهل بالراوي كما في «تاريخ بغداد» ترجمة أحمد بن محمد بن أيوب راوي مغازي ابن إسحاق: «سئل عنه على بن المديني وأحمد فلم يعرفاه وقالوا: لا يسأل عنه، فإن كان لا بأس به حمل عنه» (٣٩٤/٤) والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان جبل»:

الأصل في هذا اللفظ أن الراوي من جبال الحفظ، والدارقطني رحمه الله يستعمل هذا كثيراً في هذا المعنى، لكن يرد هذا اللفظ أحياناً بمعنى أنه جبل في العبادة والزهد، وإن كان ضعيفاً في الحديث، وأيضاً يقصد بهذا اللفظ العبادة وإن كان الراوي ليس كغيره من المشاهير، كما قال إبراهيم الحربي في القاسم بن سلام أبي عبيد الإمام: «كان أبو عبيد كأنه جبل نفخ فيه الروح يحسن كل شيء إلا الحديث صناعة أحمد ويحيى» (٤١٣/١٢) «تاريخ بغداد»، فأبو عبيد وإن لم يكن كأحمد ويحيى في معرفة طرق الأحاديث وعلمه إلا أنه ثقة في نفسه بل قد قال فيه أحمد: أبو عبيد ممن يزداد كل يوم عندنا خيراً» (٤١٥/١٢) «تاريخ بغداد». وقد وقفت على هذا اللفظ في الجرح الشديد كما قال الذهبي في «المغني» ترجمة أحمد بن عبد الله بن خالد الجوباري ويقال الجويباري: «في عصر شيوخ

الأئمة كذاب جبل» (٤٣/١) «المغنى»، وكلمة «جبل» في «المغنى» مضبوطة بشدة على الموحدة والظاهر أنها تصحيف لأنى لم أجد بلداً بهذا الاسم يسكنها الجوبارى هذا فالظاهر ما قدمته، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان جائر الحديث»:

كثيراً ما يقولون هذا على من في حديثه لين ولكنهم مشوا حديثه ولم يتركوه وجاز على ما فيه من الضعف، فقد قال الذهبي رحمه الله في زياد بن مليك أئى سفينة: «شيخ مستور ما وثق ولا ضعف فهو جائر الحديث» (٩٣/٢) «الميزان»، وقال عمرو بن على في زمعة بن صالح: «وهو جائر الحديث مع الضعف الذى فيه» (١٠٨٤/٣) «الكامل»، وقول الذهبي في «المغنى» في ترجمة الربيع بن زياد الهمداني: «عن التابعين له غرائب وهو جائر الحديث فيه لين» (٢٢٨/١) وفي «النبلاء» ترجمة صدقة بن عبد الله السمين قال الذهبي: «قلت: هو ممن يجوز حديثه ولا يحتج به» (٣١٦/٧) وقال أيضاً: «كان عنده حديث كثير ولم يكن بالمتقن» (٣١٧/٧) «النبلاء»، لكن العجلى صاحب «تاريخ الثقات» يكثر من استعمال هذا اللفظ مع قرنه بكلمة «ثقة» أو «صدوق» أو «لا بأس به»، كقوله في حبان بن مرزوق: «جائر الحديث ثقة» (ص ٣٨٤) ومع هذا فقد قال هذا اللفظ مع ذكره لضعف الراوى كما في عبد الرحمن بن إسحاق بن سعد الواسطي قال: «ضعيف جائر الحديث يكتب حديثه» (ص ٢٨٨) وقال في صالح بن خيان: «جائر الحديث يكتب حديثه وليس بالقوى وهو في عداد الشيوخ» (٢٢٥)، وجاء في «تاريخ بغداد» ترجمة سماك بن حرب: «وقال العجلى: جائر الحديث إلا أنه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشيء عن ابن عباس وربما قال قال رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وإنما كان عكرمة يحدث عن ابن عباس وكان سفيان الثورى يضعفه بعض الضعف وكان جائر الحديث لم يترك حديثه أحد» (٢١٦/٩)، وقال ابن معين في قابوس بن أئى ظبيان الجنبى: «ثقة جائر الحديث»،

وقال مرة: «ضعيف الحديث» (٢٠٧١/٦)، «الكامل»، وفي «ميزان الاعتدال» قال الذهبي: «كان ابن معين شديد الخط عليه على أنه قد وثقه» (٣٦٧/٣) وظهر في «تهذيب التهذيب» من كلام ابن معين أن ابن أبي ليلى جلدته الحد (٣٠٦/٨) فلعل حط يحكى عليه بسبب ذلك، فالظاهر أن قولهم: «جائز الحديث» بمعنى أن الراوى ضعيف لكن لم يصل إلى حد الترك إلا إن ظهرت قرينة تدل على التوثيق فيعمل بها في محلها، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان أدخل على المشايخ»:

الأصل في هذا الجرح الشديد من جهة العدالة، ولكن قد يقع هذا من العباد الذين لا يضبطون الحديث فيقع منهم قلب الأسانيد على سبيل الغفلة والوهم لا على سبيل العمد، وأيضاً قد يفعل هذا بعض الأئمة لاختبار الرواة، وقد جاء في «تذكرة الحفاظ» ترجمة أحمد بن منصور الشيرازى الحافظ الرحال أن الحاكم قال: «جمع هذا من الحديث ما لم يجمعه أحد وصار له من القبول بشيراز بحيث يضرب به المثل»، وقال الدارقطنى: «أدخل الشيرازى هذا بمصر على شيوخ أحاديث وأنا بمصر، وذكر يحكى بن مندة الحافظ أن الذى صنع هذا آخر اسمه أحمد بن منصور» (١٠٠٩/٣) «تذكرة الحفاظ»، والظاهر أن هذا الفعل إن كان من الشيرازى الحافظ فهو على سبيل الاختبار والامتحان، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان أصلح أو ألحق في كتابه أو في كتاب غيره».

اعلم أن الراوى إذا روى حديثاً وخولف فيه وطلب منه الأصل فقد يكون الأصل رديئاً ويجد الناقد فيه أن الراوى قد ألحق فيه بعض الأحاديث أو أصلح فيه بعض الأسانيد والمتون، ومن هنا يطعنون في الراوى من جهة عدالته، لكن قد يفعل هذا الثقة المتقن لحديثه أو لحديث بعض المشايخ، ففي ترجمة عبد المجيد بن

عبد العزيز بن أوى رواد قال ابن معين: «كان أصلح كتب ابن علية عن ابن جريج، فقيل له: كان عبد المجيد بهذا المحل؟ فقال: كان عالماً بكتب ابن جريج إلا أنه لم يكن يبذل نفسه للحديث» (١٩٨٣/٥) «الكامل»، كذلك قد تذهب كتب المحدث في حريق أو غرق أو تسرق فينسخ أحاديثه ومروياته من كتب أخرى عليها سماعه فمثل هذا لا يضره، لكن إذا كتبها من كتب ليس عليها سماعه فهذا يضره ما لم يكن ثباً، لأنه إذا كان ثباً يحمل على أنه يحفظ حديثه ثم قابل هذه النسخ بما يحفظ وتأكد من صحتها، أو علم أن هذه الكتب قوبلت على أصوله قبل ضياع أصوله وكانت مطابقة لها، وقد فصل القول في ذلك الشيخ المعلمي رحمه الله تعالى في «التنكيل» بما لا مزيد عليه، انظره في ترجمة أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك أوى بكر القطيعى (ص ٢٩٧ - ٢٩٩) ثم في ترجمة أحمد بن محمد بن يوسف بن دوست العلاف (ص ٤٠٧ - ٤٠٨) و ترجمة أحمد بن سليمان النجاد (ص ٣٠٧) من كتاب «التنكيل».

* * *

○ قولهم: «فلان يخطيء ويصر» أو «رجع عن بعض حديثه»:

قال ابن مهدي رحمه الله: «قلت أو قيل لشعبة: من الذى تترك الرواية عنه؟ قال: إذا أكثر عن المعروفين ما لم يعرف من الرواية أو أكثر الغلط أو تبادى في غلط مجتمع عليه فلم يهتم نفسه عند اجتماعهم على خلافه أو يهتم بكذب فأما سوى من وصفت فأروى عنهم». اهـ فالإصرار على الخطأ يؤدي إلى طرح رواية الراوى إذا كان ذلك على سبيل العناد أو كان الخطأ فاحشاً، لكن إذا أصر على خطئه أحد الأثبات المشاهير فلا يقدر هذا في بقية حديثه لاسيما إن كان الخطأ ليس فاحشاً، فقد أصر مالك بن أنس إمام المتقين وكبير الثبتين - كما قاله الحافظ ابن حجر - على قوله: عمر بن عثمان - بضم العين المهملة - في حديث: «لا يرث الكافر المسلم»، والصواب عمرو بن عثمان - بفتح العين المهملة - ولم يقدر هذا فيه، وكذا ذكر الدارقطنى أن أبا حفص عمر بن شاهين صاحب كتاب

«الثقات» كان يصير على خطئه ويلج فيه وهو ثقة إمام، قال المعلمي رحمه الله في كتابه «التنكيل»: «الخطأ الذي يضر الراوى الإصرار عليه هو ما يخشى أن تترتب عليه مفسدة ويكون الخطأ من المصّر نفسه، وذلك كمن يسمع حديثاً بسند صحيح فيغلط فيركب على ذلك السند متناً موضوعاً فينبه أهل العلم فلا يرجع.... ثم ذكر أن الثبات على تغيير خفيف في الاسم لا يضر بل يدل على عظم الأمانة وشدة الثبوت وإذا لم يستحل أن يغير ما في أصله وقد وقع هذا للمالك بن أنس.....» اهـ (ص ٣٤)، قلت: وقد يكون ثباته على ما في أصله دليلاً على ثبته - كما قال المعلمي - وإلا اتهم بقبول التلقين، جاء في «الضعفاء الكبير» للعقيلي ترجمة ثابت بن يزيد الأودي قال يحيى بن سعيد وسئل عنه كيف كان؟ قال: «وسط ثم قال إنما أتيت مرة فأملئ عليّ ثم لم أعد إليه ثم قال: إذا كان الشيخ إذا لقنته قبل فذاك بلاء وإذا ثبت على شيء واحد فلا بأس به» (١/١٧٥)، كما أنه ليس الثبات على القول محموداً في كل الأحوال، فقد جاء في «تاريخ بغداد» أن أبا داود الطيالسي حدث بحديث «النهي عن بيع الولاء وهبته» - وقد أخطأ فيه شعبة أحد رجال السند وجعل النهي عن القرع - فحدث به أبو داود الطيالسي في المجلس فصاح به الناس: «يا أبا داود ليس هذا من حديثك هذا حديث شعبة، فقال أبو داود: فدعوه إذن فدعوه، قال أبو مسعود: قلت لأحمد في خطأ أبي داود، قال: لا يعد لأبي داود خطأً إنما الخطأ إذا قيل له لم يعرفه وأما أبو داود قيل له فعرف، ليس هو خطأ» (٩/٢٦).

قال المعلمي رحمه الله: «ذكر الخطيب في «الكفاية» ما يتعلق بخطأ الراوى وبعدم رجوعه، فذكروا أنه تكرر رواية من كان الغالب عليه الغلط ومن يغلط في حديث مجتمع عليه فينكر عليه فلا يرجع، ومعلوم من تصرفاتهم ومقتضى أدلتهم أن هذا حكم الغلط الفاحش الذي تعظم مفسدته فلا يدخل ما كان من قبيل اللحن الذي لا يفسد المعنى ومن قبيل ما كان يقع من شعبة من الخطأ في الأسماء وما كان يقع من وكيع وأشباه ذلك وكما وقع من مالك...» (٧١٣).

ومن تدبر هذه المسألة أعنى مسألة الإصرار على الخطأ علم أن رجوع

الراوى عن بعض رواياته يحتمل أنه رجع عن ذلك أمام الأئمة لكنه كذاب ويعود إلى التحديث بذلك مرة أخرى، ويحتمل أنه يقبل التلقين مع صلاحه وعبادته لكنه لا يميز، ويحتمل أنه علم بخطئه ورجع إلى الرشد والصواب، وقد يرجع احتياطاً بمعنى أنه يترك رواية هذا الحديث بالمرّة لأنه لا يريد أن يخالف الأكثر ولا يريد أن يصلح ما وجدّه في أصله لقول غيره، وهذا من ورع بعض المحدثين وسماحتهم في الحديث كما سيأتى إن شاء الله، وفي المقابل قد يكون المصّر على خطئه كذاباً مستهزئاً بمن ينكر عليه كما يفعل ذلك سقطة القصاص وقليلو الحياء منهم، وقد يصّر على قوله الثقة ثقةً بحفظه وبكتابه كما فعل مالك، وقد يصّر على خطئه من يخاف أن يطعن بأنه يقبل التلقين، فالأمر يحتاج في كل ذلك إلى تأمل وإصرار المصّر ورجوع من رجع على أى جهة كان ذلك، والله أعلم.

* * *

○ «وصفهم للراوى بأنه ينাম في المجلس والشيخ يقرأ»:

معلوم أن الراوى مطالب بالإتقان في التحمل والأداء، ونوم الطالب والشيخ يقرأ يكون سبباً لظعن الأئمة فيه غالباً، وهذا يدل على أن أحاديث هذا المجلس لم يتقنها عن شيخه، لكن وقع هذا من بعض الأئمة المشاهير ولم يقدح فيهم، فقد جاء في «تهذيب التهذيب» أن عبد الله بن وهب كان سىء الأخذ. ومع ذلك فقد مدح أحمد حديثه فقال: «صحيح الحديث يفصل السماع من العرض والحديث من الحديث ما أصبح حديثه وأثبتته، فقليل له: إنه كان يسيء الأخذ، قال: قد كان ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً» (٧٢/٦)، وفي «الكامل» أن سعيد بن منصور قال: «رأيت ابن وهب بمجلس ابن عيينة، وسفيان بن عيينة يحدث الناس وابن وهب نائم.... ومع ذلك قال ابن عدى: وعبد الله بن وهب من أجلّة الناس ومن ثقاتهم وحديث الحجاز ومصر وما وآلى تلك البلاد يدور على رواية ابن وهب وجمع لهم مسندهم ومقطوعهم.... ثم ذكر تفردّه عن بعض المشايخ ثم قال: ومن يكون له من الأصناف مثل ما ذكرته استغنى أن يذكر له شيء ولا أعلم له حديثاً منكراً إذا حدث عنه ثقة من الثقات»، انظر

(١٥١٨/٤ - ١٥٢١)، وجاء في «ثقات ابن حبان» ترجمة إبراهيم بن بشار الرمادي: «كان متقناً صاحب ابن عيينة سنين كثيرة وسمع أحاديثه مراراً، ومن زعم أنه كان ينام في مجلس ابن عيينة فقد صدق، وليس هذا مما يجرح مثله في الحديث، وذاك أنه سمع ابن عيينة مراراً، والقائل بهذا رآه ينام في المجلس حيث كان يجيء إلى سفیان ويحضر مجلسه للاستئناس، فنوم الإنسان عند سماع شيء قد سمعه مراراً ليس مما يقدر فيه واحد» (٧٢/٨ - ٧٣)، وجاء في «التنكيل» للمعلمي رحمه ترجمة إبراهيم بن سعيد الجوهري: «وهو من شيوخ مسلم في «صحيحه» ومن كبار الحفاظ كتب فأكثر وهو القائل: كل حديث لم يكن عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم، وكان من عادة المكثرين أن يترددوا إلى كبار الشيوخ ليسمعوا منهم، فربما جاء أحدهم إلى شيخ قد سمع منه الكثير يرجو أن يسمع منه ما لم يسمعه من قبل فيتفق أن يشرع الشيخ ويحدث بجزء قد كان ذاك المكثر سمعه منه قبل ذلك فلا يعتنى باستماعه ثانياً أو ثالثاً لأنه يرى ذلك تحصيل حاصل...» اهـ.

* * *

○ ونحو ذلك وصفهم للراوى: «بأنه يكتب في المجلس والشيخ يقرأ»: فإن ذلك لا يضر الثقات المشاهير أهل الفهم والحفظ والذكاء والله أعلم.

* * *

○ وصفهم للراوى: «بأنه يحدث من كتاب غيره»: اشترطوا في الراوى أن يكون ضابطاً لحديثه، فإن حدث من حفظه اشترطوا أن يكون متقناً لما سمع، وإن حدث من كتابه اشترطوا أن يكون ضابطاً له محافظاً عليه، وكون الراوى يحدث من كتاب غيره فإن هذا يدل على تهاونه، لأنه يحدث بهذه الأحاديث وينسبها لنفسه مع أن هذه الأحاديث ليست في كتابه، فقد يكون ما في كتاب غيره مخالفاً لما في حديثه، وقد يكون الغير هذا ضعيفاً

والمحدث ثقة، لكن قد تحدث بعض الحالات التي يضطر الراوى من أجلها أن ينظر في كتاب غيره ساعة التحديث، كأن تضع كتبه أو تحرق أو تغرق والأمر يحتاج إلى تفصيل: فإن كان الذى يحدث من كتاب غيره ليس من أهل الحفاظ والإتقان دل ذلك على ضعفه فى الرواية أو فى رواية هذه الأحاديث، أما إن كان من الحفاظ المشاهير فلا يضره لأنه يستطيع أن يميز بين حديثه وحديث غيره، وأيضاً إذا كان ثقة عدلاً وحديث من كتاب غيره وقال: هذا حديثى فيحمل على أنه تأكد من أن هذا الجزء قد سمعه مع صاحبه من شيخ واحد، ويكون هذا غالباً بين الذين اشتركوا فى الطلب أو قابلوا كتبهم ببعضهم، جاء فى «النبل» ترجمة هدية بن خالد القيسى قال عباس بن عبد العظيم: «هى كتب أمية بن خالد - يعنى الذى^(١) يحدث بها هدية - قال الذهبي رحمه الله: قلت: رافق أخاه فى الطلب وتشاركوا فى ضبط الكتب فساغ له أن يروى من كتب أخيه» (٩٩-٩٨/١١).

* * *

○ ووصفهم للراوى: «بأنه يحدث من غير أصل أو يقرأ من كل كتاب»: هذا لا يضر إلا سئء الحفاظ، فقد قال الخطيب فى «تاريخه»: «بندار وإن كان يقرأ من كل كتاب كان يحفظ حديثه»، (١٠٤/٢)، وفى «النبل» ترجمة الوراق الإمام المحدث أبى بكر محمد بن إسماعيل المستملى، قال عبد الله الأزهرى: «حافظ لين فى الرواية يحدث من غير أصل»، قال الذهبي رحمه الله: «قلت: التحديث من غير أصل قد عم وطم فترجو أن يكون واسعاً بانضمامه إلى الإجازة» (٣٨٩/١٦).

* * *

(١) كذا بالمطبوعة والله أعلم.

○ «وصفهم للراوى بأنه يجمع فى الأسانيد أو يجمّل»:

«وجمّل الشيء: جمعه»، كما فى «لسان العرب» (١٢٧/١١)، وهذا معناه أن الراوى يقول: حدثنا فلان وفلان وفلان، فإذا كان الراوى ليس بضابط فانه يُشَبَّه عليه، فاذا أراد أن يحدث لم يتأكد من اسم شيخه جمع عدة مشايخ احتياطاً، وهذا بلا شك يقدر فى رواية الراوى لأنه يحتمل أنه ما أخذ الحديث إلا عن أحد هؤلاء وهو ضعيف، أو أن ألفاظهم تختلف وجمعها كلها فى سياق واحد، ولذا تجد بعض الأئمة يطعن فى بعض الرواة بسبب ذلك، كما جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة عطاء بن السائب، قال شعبة: «حدثنا عطاء بن السائب وكان نسباً»، وقال الحرى فى «العلل»: «بلغنى أن شعبة قال: إذا حدث عن رجل واحد فهو ثقة وإذا جمع فاتقه» (٢٠٥/٧، ٢٠٧)، وينظر فى صحة السند إلى شعبة، وفى «ضعفاء العقيلي» ترجمة محمد بن عمر بن واقد الواقدى قال أحمد: «كان الواقدى بعث إلى المنهبي يستعير كتبه يدخلها فى كتبه وكنا نرى أن عنده كتباً من كتب الزهرى فكان يجمّل - وربما قال يجمع - يقول فلان وفلان عن الزهرى حديث نهران عن معمر، والحديث لم يروه معمر إنما هو حديث يونس رواه عبد الرزاق عن يونس، كان يجمّل الحديث ليس هو من حديث معمر....» وقال مرة: «ما أشك فى الواقدى أنه كان يقلبها» (١٠٧/٤ - ١٠٨)، وفى «تاريخ بغداد» قال إبراهيم الحرى: «ومما أنكره عليه أحمد جمعه الأسانيد وبجئته بالمتن واحداً....» (١٥/٣).

أما إذا جمع الأسانيد ثقة حافظ يقظ فلا يضر، جاء فى شرح «علل الترمذى» للحافظ ابن رجب الحنبلى رحمه الله فى الكلام على من ضَعُف حديثه إذا جمع الشيوخ دون ما إذا أفردهم: قال أبو يعلى الخليلى فى كتاب «الإرشاد»: «ذاكرت بعض الحفاظ قلت: لِمَ لَمْ يدخل البخارى حماد بن سلمة فى «الصحيح»؟ قال: لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس يقول حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب عن أنس وربما يخالف فى بعض ذلك، فقلت: ليس ابن وهب اتفقوا عليه وهو يجمع بين أسانيد فيقول أخبرنا مالك وعمر بن الحارث

والأوزاعي ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ»، قال ابن رجب: «ومعنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة وساق الحديث سياقة واحدة فالظاهر أن لفظهم لم يتفق، فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره، وكان الجمع بين الشيوخ ينكر على الواقدي وغيره ممن لا يضبط هذا، وكذلك أنكر يحيى بن معين على عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمرى أنه كان يحدث عن أبيه وعمه ويقول مثلاً بمثل وسواء بسواء واستدل بذلك على ضعفه وعدم ضبطه..... ومن هؤلاء من كان يجمع بين المشايخ لاختلاطه وهو لا يشعر كما قيل عن عطاء بن السائب أنه كان يأتي بذلك على وجه التوهم وكذلك قيل في أبي بكر بن أبي مریم». اهـ (ص ٣٥٩ - ٣٦٠).

قلت: ومن يجمع بين الأسانيد أو بين المشايخ ولم يضره ذلك الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله في «صحيحه»، فقد قال رحمه الله: حدثنا منجاب بن الحارث التميمي وسهل بن عثمان وعبد الله بن عامر بن زرارة الحضرمي وسويد بن سعيد والوليد بن شجاع، قال سهل ومنجاب «أخبرنا» وقال الآخرون «حدثنا» على بن مسهر عن الأعمش..... وساق الإسناد إلى عبد الله بن مسعود لما نزلت آية: «ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا.... الآية (١٦/١٤) من «صحيح مسلم مع النووي»، فتأمل كيف ميز الإمام مسلم بين من قال «أخبرنا» ومن قال «حدثنا»، فله دره، والحديث في فضائل ابن مسعود وأمه رضى الله عنهما.

* * *

○ قول أحدهم: «ناظرت فلاناً بحديث فلان فلم يعرف منه حرفاً»:

هذا يدل على أنه ليس بشيء في حديث هذا الشيخ من جهة حفظه، أما إذا كان للراوى كتاب صحيح عن شيخه هذا فلا يضره، وكذا كل من وصف بأنه ضعيف الحفظ لا يضره إلا إن حدث من حفظه، أما إن كان صاحب كتاب

فلا، جاء في «مقدمة فتح الباري» ترجمة عبد الواحد بن زياد العبدى: «أشار يحيى القطان إلى لينه»، فروى ابن المدينى عنه أنه قال: «ما رأيته طلب حديثاً قط وكنت أذكره بحديث الأعمش فلا يعرف منه حرفاً»، قال الحافظ: «قلت: وهذا غير قادح لأنه كان صاحب كتاب....» اهـ (ص ٤٢٢).

○ وقريب من ذلك قولهم: «كان فلان لا يضبط عن فلان»: فهذا اللفظ يدل على أن حديث الراوى عن شيخه هذا فيه ضعف ولين، ولكن قد يكون هذا نفيًا للكمال كما سبق عند الكلام على قولهم: «فلان ليس من أصحاب الحديث»، وجاء في «مقدمة الفتح» ترجمة عفان بن مسلم: «ذكره ابن عدى في «الكامل» لقول سليمان بن حرب: ما كان عفان يضبط عن شعبة، وقد قال أبو عمرو الحوضى: رأيت شعبة أقام عفان من مجلسه مراراً من كثرة ما يكرر» قال الحافظ ابن حجر: قلت: «فهذا على تثبته في تحمله وكأن قول سليمان أنه كان لا يضبط عن شعبة بالنسبة إلى أقرانه الذين يحفظون بسرعة....» (ص ٤٢٥).

* * *

○ قولهم: «فلان شيطان»:

الظاهر من هذا الجرح فإنهم يقولون ذلك على الكذابين وعلى الزنادقة والمبتدعة كما قال ابن المبارك في جهنم بن صفوان كما في «النبلاء»: عجبت لشيطان أتى الناس داعياً إلى النار وانشق اسمه من جهنم

وفي «النبلاء» أيضاً ترجمة منصور بن عمار الواعظ البليغ قال أبو حاتم: صاحب مواعظ ليس بالقوى»، وقال أبو بكر بن أبى شيبة: «كنا عند ابن عينة فسأله منصور عن القرآن فزبره وأشار إليه بعكازه، فقليل: يا أبا محمد إنه عابد، فقال: ما أراه إلا شيطاناً..... وقيل لمنصور: تتكلم بهذا الكلام ونرى منك أشياء؟ فقال: احسبوني درة على كناسة» (٩٤/٩)، وفي «تاريخ بغداد» ترجمة محمد بن ميسر أبى سعد الجعفى الصاغاني قال أبو زكريا: «قد رأيت أبا سعد الأعمى

الصاغاني صاحب ابن أبي رواد ليس هو بشيء»، وقال في موضع آخر: «جهمي حيث عدو الله قد كتبت عنه حديثاً كثيراً....» وقال مرة: «كان مكفوفاً وكان جهيماً وليس هو بشيء كان شيطاناً من الشياطين» (٢٨٢/٣).

وقد يقال هذا اللفظ على أهل الرأي كما في الكامل لابن عدى (٢٤٧٥/٧).

لكن هذا اللفظ قد يذكرونه على سبيل المدح الرفيع، كما جاء في «البلاء» ترجمة يحيى بن سعيد القطان قال ابن مهدي: «لما قدم الثوري البصرة قال: يا عبد الرحمن جئني بإنسان أذاكره، فأتيته بيحيى بن سعيد فذاكره، فلما خرج قال: قلت لك: جئني بإنسان جئني بشيطان» - يعني بهر حفظه - (١٧٧/٩). وقد سبق قول ابن معين في الأثر: «كأن أحد أبويه جنى» - لشدة حفظه -.

* * *

○ «وصفهم للراوى بأنه صاحب أحد المشايخ»:

الظاهر من هذا أن المصحوب هو الشيخ، لكن جاء عن أبي حاتم عكس ذلك كما في ترجمة عبد الله بن أبي سليمان أبي أيوب مولى عثمان بن عفان، قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه فقال: كان من أكابر أصحاب حماد بن سلمة، قلت: أيش حاله؟ فقال: شيخ»، فقال المعلمي: «يعني من مشايخ حماد بن سلمة كما في «تهذيب التهذيب»، والمؤلف يستعمل هذا كثيراً يقول: «صاحب فلان» أي شيخه» (٧٦/٥) «الجرح والتعديل».

وقد يقال: «فلان من أصحاب فلان» مثلاً بمعنى أنه انتحل مذهبه وأخذ بأقواله لا أنه أدركه وصحبه، كما في ترجمة عبد الرحمن بن إسحاق الضبي القاضي في «تاريخ بغداد» (٢٦١/١٠)، ومعرفة ذلك مهم جداً من أجل الحكم باتصال السند أو انقطاعه والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان من أهل الصدق»:

هذا اللفظ الظاهر منه المدح الرفيع وأنه من المشهورين بالعدالة والصدق في الرواية، لكن يأتي أيضاً فيمن هو سيء الحفظ ومن يقع في حديثه المناكير من جهة قلة ضبطه لا من جهة أنه تعمد متناً أو إسناداً، فقد قال ابن عدى في حسان بن إبراهيم الكرماني: «حدث بإفرادات كثيرة وهو من أهل الصدق إلا أنه يغلط»، وفي «تهذيب التهذيب» قال عمرو بن علي في أبي جعفر الرازي: «فيه ضعف وهو من أهل الصدق سيء الحفظ» (٥٧/١٢)، وفي «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الله بن عبد الله بن أويس قال عمرو بن علي: «فيه ضعف وهو عندهم من أهل الصدق» (١٠/٧ - ٨) وقال في عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: «ضعيف الحديث حدث عن مكحول أحاديث مناكير وهو عندهم من أهل الصدق» (٢١٢/١٠) «تاريخ بغداد». وقال زكريا بن يحيى الساجي في علي بن عاصم بن صهيل الصديقي: «كان من أهل الصدق ليس بالقوى في الحديث» (٤٥٢/١١) «تاريخ بغداد».

* * *

○ قولهم في أحد الرواة: «لم يسمع من فلان»:

الظاهر من هذا أن الراوي لم يسمع من شيخه وروايته عنه مرسله غير متصلة، لكنهم أحياناً قد يقصدون بذلك نفى السماع فقط دون نفى العرض أو الإجازة، وفي مثل ذلك فرواية الراوي عن شيخه متصلة لكن ليست من الدرجة العليا في التحمل، كما جاء في «النبلاء» ترجمة الماجشون عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة: «روى أحمد بن سنان عن عبد الرحمن قال: قال بشر بن السرعة لم يسمع ابن أبي ذئب ولا الماجشون من الزهري قال ابن سنان: «معناه عندي أنه عرض» (٣١١/٧)، وفي «جامع التحصيل» للعلاني ترجمة بشير بن نهيك: «حكى الترمذي في «العلل» عن البخاري أنه قال: «بشير بن نهيك لا أرى له سماعاً من أبي هريرة، وقد احتج هو ومسلم في كتابيهما بروايته عن أبي هريرة،

والجمع بين ذلك أن وكيعاً روى عن عمران بن حدير عن أبي مجلز عن بشير بن نهيك قال: أتيت أبا هريرة بكتاب، فقلت له هذا حديث أرويه عنك؟ قال: نعم؟ والإجازة أحد أنواع التحمل فاحتج به الشيخان لذلك، وما ذكره الترمذي ليس فيه إلا نفى السماع فلا تناقض». اهـ (ص ١١٨) وفي مطبوعة عالم الكتب (ص ١٥٠).

○ أما قولهم: «فلان سماعه من فلان ليس بذلك» فإما لأنه استصغر فيه وكان صغيراً عند سماعه منه، كما قاله صالح جزرة في سماع إبراهيم بن سعد من الزهري (٣٠٦/٨) «النبلاء»، وإما لتساهل الطالب وتهاونه في السماع كنومه وقت السماع أو انشغاله، وإما لأنه وجادة أو نحوها، أو لأنه سمع من الشيخ في زمن تغيره والله أعلم.

○ وأما إذا قالوا: «فلان روايته عن فلان ليست بذلك» فالظاهر لي أنهم يعنون أن رواية الطالب عن شيخه وجادة أو غير ذلك مما تكلم فيه من طرق التحمل ولا أرى لها وجهاً غير ذلك والله أعلم.

* * *

○ قول أحدهم: «فلان لم يحدث»:

الأصل في هذا نفى اشتغال الراوى بالتحديث فإما أنه لم يشتغل بالحديث بالمرة لا طلباً ولا رواية وإما أنه طلب الحديث لكنه امتنع عن التحديث، غير أن هذا اللفظ قد يقال فيمن يحدث الطلبة لكنه ليس مكثراً كغيره من الرواة، كما جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة مقاتل بن صالح المطرز، قال ابن المنادي: «كان من المبرزين في الصلاح ولم يحدث»، قال الخطيب: «قلت: معنى قول ابن المنادي «إنه لم يحدث» أي لم يتسع في رواية الحديث» (١٧٠/١٣).

* * *

○ قول أحدهم: «لو كان لى سلطان لضربت فلاناً»:

هذا اللفظ يستعمله الأئمة فى الكذابين والمبتدعة والمغفلين الذين لم يصونوا أنفسهم من التحديث فوقعت المناكير والبواطيل فى حديثهم، لكن جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة هارون بن موسى القارىء النحوى الأعور وهو ممن روى بالقدر قال أبو داود: «ثقة ولو كان لى عليه سلطان لضربته» - وفى الحاشية: «ولعله يريد لأنه ترك التحديث واشتغل بعلم النحو أو لأنه قدرى» (٥/١٤)، فإن كان ذلك لترك التحديث فهى حالة أخرى وإلا فاللفظ على بابه، والله أعلم.

* * *

○ إذا سئل أحدهم عن راو هل يروى عنه؟ فقال المسئول: لا:

كثيراً ما يردُّ هذا اللفظ على سبيل الجرح بمعنى أن الراوى ليس أهلاً للرواية عنه كما سبق فى المرتبة الرابعة من مراتب التجريح، لكن قد يرد هذا اللفظ فى حالة أخرى ويقصد به أن المسئول عنه ليست له رواية، كما جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعى الأشتر قال مهنا: «سألت أحمد عن الأشتر يروى عنه الحديث؟ قال: لا»، قال الحافظ ابن حجر: «ولم يرد أحمد بذلك تضعيفه إنما نفى أن تكون له رواية» (١٢/١٠) بل إن أبا حاتم يقول فى بعض من يسأل عنهم: «لا يروى عنه» مع وصفه لهم بالصحة، انظر ترجمة رافع بن عنجرة، ورافع بن المعلى الأنصارى، ورافع بن مالك الزرقى (٤٨٠/٣) «الجرح والتعديل».

* * *

○ قول أحدهم فى الراوى: «لا أعلم إلا خيراً أو ما رأيت إلا خيراً»:

هذا اللفظ كان المتبادر لى أولاً منه أنه من عبارات الشواهد والمتابعات وأن قائله لم يجزم بتعديل المقول فيه، لكن لما تتبعت هذا اللفظ وتبعت كثيراً من استعمال الأئمة له فوجدتهم يستعملونه بمعنى «ثقة» وأيضاً بمعنى «لا بأس

به» وأحياناً في الشواهد والمتابعات بمعنى أن الراوى صاحب سنة أو صاحب صلاة ولو ذكرت ما بين يدي الآن من تراجم لطال الكلام ولكن أكتفى بذكر بعض التراجم التي تدل على التوثيق سواء كان بمعنى «ثقة» أو بمعنى «لا بأس به»:

جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة عثمان بن محمد بن أبي شيبة قال الأثرم: «قلت لأبي عبد الله: ابن أبي شيبة أعنى أبا بكر أخا هذا ماتقول فيه؟ فقال: ما علمت إلا خيراً، وكأنه أنكر المسألة عنه، قلت لأبي عبد الله فأخوه عثمان؟ قال: وأخوه عثمان ما علمت إلا خيراً وأثنى عليه» (١٥٠/٧)، وقد سأل أبو زرعة الدمشقي دحيماً ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ فقال: «لا بأس به، قال أبو زرعة: ولم لا تقول ثقة ولا نعلم إلا خيراً قال: قد قلت لك إنه ثقة» (٣١٥/٧) «تهذيب التهذيب»، فتأمل قول أبي زرعة وأنه أعلى من قول دحيم «ليس به بأس» ولذا سألته.

وجاء في «الجرح والتعديل» ترجمة إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، قال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن إسماعيل بن جعفر فقال: لا أعلم إلا خيراً، قلت: ثقة؟ قال: نعم» (١٦٣/٢)، وفي ترجمة ربيع بن نافع أبي توبة، ذكره أحمد وأثنى عليه وقال: «لا أعلم إلا خيراً» وقال أبو حاتم: «ثقة صدوق حجة» (٤٧٠/٣ - ٤٧١)، وقال أبو حاتم في سليمان بن عبيد الله بن أبي سليمان: «ما رأينا إلا خيراً صدوق» (١٢٧/٤)، وقال أحمد في عبد الرحمن بن السراج: «ثقة لا أعلم إلا خيراً» (٣٠٦/٥) وقال أحمد في علباء بن أحمر اليشكري: «لا بأس به ما أعلم إلا خيراً، ووثقه ابن معين وأبو زرعة» (٢٨/٧) وقال أحمد في محمد بن شعيب بن شابور: «ما أرى به بأساً ما علمت إلا خيراً» (٢٨٦/٧)، وجاء في «النبلاء» أن أحمد قال في الشافعي: «والله ما رأينا إلا خيراً» (٥٨/١٠)، وقال الدارقطني في محمد بن الحسن بن هارون: «لا بأس به ما علمت إلا خيراً» (ص ١١٤) من «سؤالات السهمي»، رسل أحمد عن الوليد بن القاسم الهمداني؟ فقال: «ثقة كتبنا عنه وكان جاراً ليعلى بن عبيد فسألت يعلى عنه فقال: نعم الرجل من خمسين سنة ما رأينا إلا خيراً» (٤٣٩/٩) «النبلاء»، وفي «تاريخ بغداد» ترجمة

إسحاق بن إسماعيل الطالقاني اليتيم قال المروذي: «سئل أبو عبد الله عنه فقال: لا أعلم إلا خيراً، قلت: إنهم يذكرون أنه كان صغيراً قال: قد يكون صغيراً ويضبط (٣٣٥/٦) فتأمل هذه التراجم تجد أن هذا اللفظ يتضمن العدالة والضبط، والظاهر أن معناه: أننا لا نعلم عن الراوى غير الثقة في الرواية ولم يظهر منه ما يخالف ذلك، ومعلوم أن الأحكام تجرى على الظاهر حتى يظهر خلاف ذلك فيعمل بأقوى البينتين، والله أعلم.

ومن التراجم التي تدل على أن هذا اللفظ يطلق مع قلة الضبط، قول الدارقطني في بنان بن أحمد بن علوية القطان: «لا بأس به ما علمت إلا خيراً كان شيخاً صالحاً فيه غفلة» (١٠٠/٧) «تاريخ بغداد»، إذا علمت هذا فالظاهر أن هذا اللفظ يكون بمنزلة «لا بأس به» على أقل أحواله، وقد يكون بمنزلة «ثقة» إذا ظهرت قرينة تدل على ذلك، وقد ينزل إلى مراتب الشواهد والمتابعات إذا ظهرت قرينة تدل على ذلك والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان ممن يجمع حديثه»:

هذا اللفظ ورد في حالتين: الحالة الأولى: إذا كان الراوى ممن يكتب حديثه ولا يهدر وإن لم يكن في منزلة من يحتج به، والحالة الثانية: إذا كان الراوى ثقة وحديثه يجمع عالياً ونازلاً، فأمثلة التراجم التي تدل على أن هذا اللفظ يطلق فيمن يحتج به عند قائل ذلك، ما جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة عبد الواحد بن أبي عون الأويسى، قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه فقال: من ثقات أصحاب الزهري ممن يجمع حديثه» (٢٣/٦)، وقول الدارقطني في الأفتس واسمه سالم: «ثقة يجمع حديثه» (ص ٢١٩) «سؤالات الحاكم للدارقطني»، وسئل عبد الله بن العلاء بن زبر (ص ٢٣١) وجاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة بسام ابن عبد الله الصيرفي، وثقه بعضهم وقال الحاكم في «المستدرک»: «هو من ثقات الكوفيين ممن يجمع حديثه ولم يخرجاه» (٤٣٥/١) وفي بهز بن حكيم قال الحاكم أيضاً: «كان

من الثقات ممن يجمع حديثه وإنما أسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده لأنها شاذة لا متابع له عليها» (٤٩٨/١) «تهذيب التهذيب».

ومن أمثلة التراجم التي تدل على الحالة الأولى: ما جاء في «الكامل» ترجمة زياد بن أبي زياد الجصاص قال ابن عدي: «لم نجد له حديثاً منكراً جداً فأذكره وأحاديثه يحمل بعضها بعضاً وهو في جملة من يجمع ويكتب حديثه» (١٠٤٦/٣)، ونحوه في زكرياء بن يحيى ويقال ابن حكيم الحبطي (١٠٦٩/٣)، وفي سعيد بن المرزبان أبي سعد البقال قال ابن عدي: «هو في جملة ضعفاء الكوفة الذي يجمع حديثهم ولا يترك» (١٢٢٢/٣)، وكذا في منصور بن دينار قال ابن عدي: «وهو مع ضعفه ممن يجمع حديثه وقد روى عنه قوم ثقات» (٢٣٨٨/٦) وكذا في مطر بن طهمان الوراق قال: «وهو مع ضعفه يجمع حديثه ويكتب» (٢٣٩٣/٦)، فالظاهر من معنى هذا اللفظ أنه كما استعمله ابن عدي رحمه الله، فإن ورد في غير ذلك فيعمل بالقرينة في محلها، وكون الراوي يكتب حديثه عالياً ونازلاً لا يلزم من ذلك أن يكون ثقة ولا بد، فهذا أحمد بن حنبل رحمه الله كان يتبع حديث محمد بن إسحاق صاحب المغازي عالياً ونازلاً ومع ذلك صرح بأنه لم يحتج به، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان يعتبر به أو يعتبر بحديثه»:

معلوم أن هذا اللفظ من ألفاظ الشواهد والمتابعات وأن الراوي يكتب حديثه للاعتبار، لكن ابن حبان رحمه الله في كتابه «الثقات» و«المجروحين» يستعمل هذا اللفظ كثيراً جداً بمعنى أن الراوي حديثه يعتمد ويحتج به ويذكر ذلك مقيداً له برواية بعض الراوة عن الشيخ المترجم له أو برواية المترجم له عن بعض شيوخه، وقد جمعت في ذلك تراجم كثيرة أذكر قليلاً منها وهي تدل على ما سواها، فقد جاء في «ثقات ابن حبان» ترجمة عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب: «روى عنه مالك وابن الهادي والناس ربما أخطأ يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه».

(١٨٥/٥)، وفي ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن عرق اليحصبي، قال: «لا يحتج بحديثه ما كان من رواية إسماعيل بن عياش وبقيّة بن الوليد ويحيى بن سعيد العطار وذويهم بل يعتبر من حديثه ما رواه الثقات عنه» (٣٧٧/٥)، ولما ذكر ابن حبان في عمران بن عبد المعافى - الذى تفرد بالرواية عنه عبد الرحمن بن زياد الإفريقى - : أنه يعتبر حديثه من غير رواية الإفريقى عنه، قال الحافظ ابن حجر: «فكأنه لم يوثقه لأنه ليس له راو غير الإفريقى» (١٣٤/٨) «تهذيب التهذيب»، فتأمل فهم الحافظ ابن حجر لكلام ابن حبان وكيف عده توثيقاً من ابن حبان.

ومن ذلك قول ابن حبان في قطن بن إبراهيم: «يخطئ أحياناً يعتبر حديثه إذا حدث من كتابه» (٢٢/٩) إلا أن ابن حبان رحمه الله قد يستعمل هذا اللفظ على بابيه كما جاء في «الثقات» ترجمة سعيد بن أبى عروبة: «كان قد اختلط وأحب ألا يحتج إلا بما روى عنه القدماء قبل اختلاطه مثل ابن المبارك ويزيد بن زريع وذويهما ويعتبر برواية المتأخرين عنه دون الاحتجاج بها» (٣٦٠/٦)، فقول ابن حبان فى الراوى «يعتبر حديثه إذا كان فوقه ثقة» أو «إذا حدث عن الثقات» أو «إذا كان دونه ثقة» أو «إذا روى عنه الثقات أو روى هو عن الثقات»..... إلخ. الظاهر منه أنه بمعنى يعتمد حديثه ويحتج به، لأنه ذكر الراوى هذا فى كتابه «الثقات» وشرط أن من ذكره فهو ثقة أو صدوق يحتج به إذا تعرض عن خصال خمس ذكرها رحمه الله فى مقدمة كتابه، نعم لم يوف بذلك ونوزع فى كثير من المواضع كما سأبينه إن شاء الله تعالى فى القسم الثالث من هذا الكتاب عند الكلام على شروط الأئمة فى كتبهم ومدى الوفاء بذلك.

ووقفت أيضاً على معنى آخر يستعمل فيه ابن حبان هذا اللفظ، فقد يقصد أن حديث الراوى يسره الناقد ويتبحره ليعرف النكارة التى فيه من قبله أو من قبل تلامذة الراوى أو شيوخه، كما فى سليم بن عثمان أبى عثمان الطائى: روى عنه سليمان بن سلمة الخبائرى الأعاجيب الكثيرة قال - أبى ابن حبان رحمه الله تعالى - : «ولست أعرفه بعدالة ولا جرح ولا له راو غير سليمان، وسليمان ليس بشيء، فإن وجد له راو غير سليمان بن سلمة اعتبر حديثه ويلزق به ما يتأمله من جرح

وعدالة» (٤١٥/٦) «الثقات»، وفي قرّة بن عبد الرحمن بن حيويّل، قال يزيد بن الصمّت: «أعلم الناس بالزهرى قرّة بن عبد الرحمن»، قال ابن حبان رحمه الله: «هذا الذى قاله يزيد ليس بشيء يحكم به على الإطلاق، وكيف يكون قرّة بن عبد الرحمن أعلم الناس بالزهرى وكل شيء روى عنه لا يكون ستين حديثاً؟ بل أتقن الناس فى الزهرى مالك ومعمّر والزبيدي ويونس وعقيل وابن عيينة هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان والضبط والمذاكرة بهم يعتبر حديث الزهرى إذا خالف بعض أصحاب الزهرى بعضاً فى شيء يرويه» (٣٤٣/٧) «الثقات»، وهناك تراجم أخرى فخلاصة الأمر أن قولهم: «فلان يعتبر بحديثه» من مراتب الشواهد إلا أن ابن حبان يستعمل هذا على ثلاثة وجوه: الأول: حالة كحال غيره من العلماء فى إطلاق هذا اللفظ فيمن يصلح حديثه فى الشواهد والمتابعات، الثانى: الاعتماد والاحتجاج برواية الراوى، الثالث: اختبار حديث الراوى وجمعه عن كل مشايخه والحكم عليه بما يستحق جرحاً أو تعديلاً. والذى يلزم الباحث أن يكون يقظاً فى مثل هذه الأمور، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان جيد المعرفة»:

ذكر الذهبى هذا اللفظ فى مرتبة من قيل فيه «صدوق ولا بأس به» وتعقبه السخاوى، وصنيع السخاوى رحمه الله يشير إلى أن هذا اللفظ أرفع من منزلة «صدوق»، وما ذاك إلا لأن من وصف بهذا فالظاهر منه أنه جيد المعرفة فى العلل وطرق الأحاديث ومعرفة صحيحها من سقيمها وهذا مع وجود العدالة من أعلى مراتب التعديل، لكن قد يطلقون هذا اللفظ أو نحوه. ويقصدون أن الراوى جيد المعرفة فى الشعر أو الأنساب أو التاريخ كما جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة أحمد بن بشير القرشى الخزومى قال ابن نمير: «كان صدوقاً حسن المعرفة بأيام الناس.....» (١٨/١)، وقد تكلم بعضهم بتضعيفه، والله أعلم.

* * *

○ قول أحدهم: «ما رأيت أصح حديثاً من فلان ولا أصح رجالاً»:

هذا اللفظ يطلق ويراد به التعديل لأن من هذا حاله فلا شك أنه عدل ضابط لقي المشايخ المشاهير، إلا أنهم قد يطلقون هذا اللفظ ويراد به ضده، كما جاء في «النبلاء» ترجمة عبيدة بن حميد بن صهيب العلامة الحافظ الكوفي، قال ابن المديني: «أحاديثه صحاح وما رويت عنه شيئاً وضعفه»، وقال مرة: «ما رأيت أصح حديثاً من عبيدة الحذاء ولا أصح رجالاً» (٥٠٩/٨ - ٥١٠)، وهذا أمر مشكل، كيف يصفه بأن أحاديثه صحاح بل وما رأى أصح حديثاً منه ولا أصح رجالاً ومع ذلك ما روى عنه شيئاً وضعفه؟ فالظاهر من هذا أنه يتهم بسرقة الحديث، والسارق يسرق أحاديث صحيحة ويدعيها لنفسه، بل قد يكذب ويضع متناً ويركب له إسناداً من أشهر الرجال، أو يضع متناً وإسناداً، هذا ما يظهر لى من معنى كلام ابن المديني، يدل على ذلك أن يحيى بن معين رحمه الله قال: «ما به المسكين من بأس ليس له بخت»، وقال مرة: «لم يكن به بأس كان ينزل في درب المفضل ثم انتقل إلى قصر وضاح فعابوه أنه يقعد عند أصحاب الكتب» (٥٠٩/٨) «النبلاء» فقول ابن معين يدل على أن الرجل مظلوم لكن تكلموا فيه عند أصحاب الكتب وظنوا أنه يأخذ الأحاديث من الكتب ويدعيها لنفسه ويدعى سماعها من المشايخ، فالظاهر أن ابن المديني علم أنه يجلس عند أصحاب الكتب فشك فيه فنظر في أحاديثه فوجدها صحيحة ووجد رجالها مشهورين بالصدق والإتقان - وهذه عادة أهل السرقة غالباً - فاتهمه بذلك، ولكن ابن معين دافع عنه، ومن حام حول الشبهات فلا يلومن إلا نفسه والله المستعان، وسأعيد الكلام على ذلك إن شاء الله.

* * *

○ وصفهم للراوى: «بأنه يحدث من فرع ويرفض إخراج الأصل»:

الراوى إن روى حديثاً خولف فيه وطلب منه الأصل ينبغي له أن يريء نفسه بإظهار الأصل الذى فيه سماعه لهذا الحديث أو فيه إقرار شيخه بأنه سمع

منه هذا الحديث، أما إذا رفض وأخرج الفرع فإنهم يتكلمون فيه، لكن إذا كان الراوى مشهوراً بالعدالة وطلب الحديث فمثل هذا لا يضره، فقد جاء في «تاريخ بغداد»، قال الأزهرى لأبى مسعود الدمشقى: «إن ابن شاهين لا يخرج إلينا أصوله وإنما يحدث من فروع، فقال: إن أخرج إليك ابن شاهين حديثاً مكتوباً على خزفة فاكتبه.....» (٢٦٨/١١) ترجمة عمر بن أحمد بن عثمان أبى حفص بن شاهين والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان أخرج له البخارى أو مسلم فى الأصول أو لم يخرج له أحدهما فى الأصول»:

الأصل أن البخارى إذا احتج برجل فى «صحيحه» فمعنى ذلك أن الرجل يحتج به عند البخارى إلا أنه قد يخرج صاحب «الصحيح» لمن هو سىء الحفظ فى الأصول، وهذا محمول على أنه انتقى من حديثه ما هو صحيح أو ما لم يخطئ فيه أو ماله أصل من حديث غيره أو من صحيح حديثه قبل تغييره أو اختلاطه أو قبوله التلقين، فقد احتج البخارى بإسماعيل بن عبد الله بن أويس وفليح بن سليمان وهما من أهل الوهم والخطأ.

وفى المقابل ليس كل من لم يخرج له البخارى مثلاً يكون ضعيفاً عنده، فقد يكون ذلك لنزول إسناده، أو لأدنى كلام فيه وإن كان لا يضره مع وجود من هو أشهر منه ولم يُتكلَّم فيه، وقد لا يروى أحد الأئمة عن شيخ إما لبدعته أو لغير ذلك مما سبق ذكره فى الكلام على قول أحدهم فى أحد الرواة: «تركه فلان»، وهناك حالة أخرى كما جاء فى «تذكرة الحفاظ» أن البخارى رحمه الله لم يخرج عن حبان بن هلال البصرى الحافظ أبى حبيب مع إدراكه له لأنه أدرك أباً حبيب فى حين أن أباً حبيب امتنع عن التحديث، ذكر ذلك الذهبى (٣٦٥/١)، وقريب من هذا ما جاء فى «النبلاء»: «قال الحسن الحلوانى: قلت لعفان: كيف لم تكتب عن عكرمة بن عمار؟ قال: كنت قد ألححت فى طلب

الحديث فأضر ذلك بى فحلقت لا أكتب الحديث ثلاثة أيام، فقدم عكرمة فى تلك الأيام فحدث ثم خرج» (٢٥١/١٠) فمثل هذا لا يضر الراوى أن فلاناً لم يرو عنه.

وجاء فى «التنكيل» للعلامة المعلمى رحمه الله ترجمة حماد بن سلمة بن دينار، قال المعلمى: «فأما عدم إخراج البخارى له فى الأصول فلا يوجب أن يكون عنده غير أهل ذلك، ولذلك نظائر، هذا سليمان بن المغيرة قد ثبتته الأئمة جداً، فقال أحمد: «ثبت ثبت»، وقال ابن معين: «ثقة ثقة»، والثناء عليه كثير ولم يغمزه أحد ومع ذلك ذكروا أن البخارى لم يحتج به ولم يخرج له إلا حديثاً واحداً مقروناً بغيره، وقد عتب ابن حبان على البخارى فى شأن حماد بن سلمة وذكر أنه قد أخرج فى الشواهد لمن هو دون حماد بكثير كائى بكر بن عياش وفليح وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، واعتذر أبو الفضل بن طاهر عن ذلك بكلام شريف جداً، فقال: «حماد بن سلمة إمام كبير مدحه الأئمة وأطنبوا ولما تكلم بعض منتحلي الصنعة أن بعض الكذبة أدخل فى حديثه ما ليس منه لم يخرج عنه البخارى معتمداً عليه بل استشهد به فى مواضع ليبين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التى يروونها من حديث أقرانه كشعبة وحماد بن زيد وأبى عوانة وغيرهم، ومسلم اعتمد عليه لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين ولم يختلفوا، وشاهد مسلم منهم جماعة وأخذ عنهم، ثم عدالة الرجل نفسه وإجماع أئمة أهل النقل على ثقته وأمانته.....» اهـ (ص ٤٥٣) وما بعدها من «التنكيل». وذكر الذهبى رحمه الله سبباً آخر من أسباب قلة رواية الحفاظ عن أحد الرواة، وذلك كما فى «النبلاء» ترجمة إسحاق النديم الحافظ ذى الفنون أبى محمد بن إبراهيم بن ميمون قال الذهبى: «لم يكثر عنه الحفاظ لاشتغاله عنهم بالدولة» (١١٩/١١).

* * *

○ قول أحدهم: «لا أنشط لحديث فلان أو لا أستحلى حديثه أو لا أنبسط لحديثه أو لا أستخف حديثه..... إلخ»:

هذه الألفاظ ترد كثيراً وتدل على أن قائلها يضعف هذا الراوى، لكن قد يكون سبب ذلك نزول الإسناد، فمثل هذا ينبغي لطالب العلم أن يبحث في ترجمة الراوى في عدة مراجع ليتبين له سبب هذا الإجمال فإن وقف على سبب ذلك وإلا حُمل على التضعيف، والله أعلم.

* * *

○ «إذا سئل أحدهم عن رجل فقال: لا تروى عنه»:

الأصل في ذلك أن القائل يرى أن المسئول عنه لا يستحق أن يروى عنه وأنه مردود الحديث مطلقاً كما سبق في المرتبة الرابعة من مراتب التجريح، لكن جاء في «الجرح والتعديل»: قال يحيى بن سعيد القطان لعيسى بن يونس هل سمعت من الجريري؟ - يعنى سعيد بن إياس أبا مسعود الجريري -؟ قال: قلت نعم، قال: لا ترو عنه، قال عباس بن محمد الدوري: إنما مذهب يحيى عندنا في هذا أن الجريري اختلط لا أنه ليس بثقة» (٢/٤)، فتأمل فهم الدورى لقول يحيى لعيسى: «لا ترو عنه» ثم تأمل كيف خصصه في زمن دون آخر، والله أعلم.

* * *

○ «إذا روى أحد الرواة حديثاً منكراً وسئل أحد الأئمة عن ذلك الراوى فقال: ومن هو فلان حتى يصدق على الله؟»:

فالظاهر من هذا أن فلاناً هذا ليس بشيء أو هو متهم أو على أقل أحواله ضعيف لا يحكم بقوله على أحد من أهل العلم، وقد روى مروان بن عثمان بن سعيد المعلى حديثاً عن عمارة بن عامر عن أم الطفيل أنها سمعت رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - يقول: رأيت ربي في أحسن صورة شاباً موقراً رجلاه في خضر عليه نعلان من ذهب..... وذكره الذهبي في «ميزانه» في ترجمة

نعم بن حماد (٢٦٩/٤)، ولما عرض على النسائي هذا الحديث، قال: «ومن مروان حتى يصدق على الله عز وجل»، كما في «تهذيب التهذيب» (٩٥/١٠)، فالظاهر من هذا القول التضعيف ويشهد له بقية أقوال الأئمة في مروان، وترجم له الحافظ بقوله: «ضعيف»، إلا أن المعلمي رحمه الله في تحقيقه على «الفوائد المجموعة» لم يعتبر ذلك جرحاً وإنما احتمل أنه توقّف من النسائي في حال الرجل، وحين ذكرت ذلك للشيخ مقبل بن هادي الوادعي حفظه الله تعالى ودفع عنه كل سوء قوى ما قاله المعلمي، وعندي أن ذلك خلاف الأصل وخلاف الظاهر من اللفظ، ويمكن تصحيح ما قاله المعلمي إذا قامت قرينة تقوى ذلك، وقد ذكر المعلمي أن النسائي لم يقصد الجرح بدليل أنه أخرج له في «سننه»، وهذا أمر محتمل، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان لا يكذب»:

اعلم أن نفى النقص لا يلزم منه إثبات الكمال، فكم من راو لا يكذب ومع ذلك ليس بحجة لكثرة أوهامه، لكن لو تتبع طالب العلم هذا اللفظ وجده يطلق كثيراً ويراد به إثبات التوثيق للراوى في الرواية، أو على الأقل أن يكون بمنزلة «صديق»، جاء في «النبلاء» ترجمة أبى الصلت عبد السلام بن صالح الهروى، قال ابن محرز: «سألت يحيى بن معين عنه فقال: ليس ممن يكذب»، وقال عباس: «سمعت يحيى يوثق أبى الصلت.....» (٤٤٧/١١) «النبلاء»، وفي ترجمة طاوس: قال الزهرى: «حدثني طاوس ولو رأيت طاوساً علمت أنه لا يكذب» (١٠/٥) «تهذيب التهذيب»، وفي «تاريخ بغداد» ترجمة أحمد بن أزهر النيسابورى ذكر قصة فيها أن ابن معين سمع حديثاً في فضل عليّ وهو موضوع وأحمد بن الأزهر هذا يحدث فلما سمعه قال ابن معين: «من هذا الكذاب النيسابورى الذى يحدث بهذا الحديث؟ فقام أحمد: وقال هو ذا أنا، فتبسم ابن معين، وقال: أما إنك لست بكذاب»، والرجل قد وثقه غير واحد، انظر (٤١/٤ - ٤٢)، وقال ابن خزيمة في صالح بن محمد جزرة أبى على الحافظ: «هو ركن من أركان الحديث لا يتم بالكذب» (٣٢٧/٩) «تاريخ بغداد»، وقال أبو مسهر في خالد بن دهقان القرشي

مولاهم: «كان غير متهم كان ثقة روى عنه الأوزاعي وصدقة بن خالد، وقال أيضاً: كان ثقة كانت عنده أربعة أحاديث وأشباهها» (٣٥/٥) «تهذيب تاريخ دمشق». وفي «صحيح البخاري» (٢٩٥/٢) مع «الفتح»: قال عبد الله بن يزيد الخطمي: ثني البراء وهو غير كذوب.

وكما سبق أن نفى النقص لا يلزم منه ثبوت الكمال، فقد جاء في «ضعفاء العقيلي» ترجمة رؤية بن العجاج، الشاعر، قال علي: «قال لي يحيى: دع رؤية بن العجاج قلت: كيف كان؟ قال: أما إنه لم يكن يكذب» (٦٥/٢) فتأمل كيف قال: «دع رؤية» ونفى عنه الكذب، فالظاهر أنه يعني أن رؤية ليس من أهل الحديث بل هو مشغول بغيره وإن لم يكن كذاباً، والله أعلم.

* * *

○ قول أحدهم في الراوى: «يحدث من حفظه بما ليس عنده من كتابه»:

الظاهر أن هذا اللفظ تجريح وأنه دليل على أن الراوى متساهل، كما جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة أحمد بن كامل بن شجرة القاضي، قال الدارقطني: «كان متساهلاً وربما حدث من حفظه بما ليس عنده من كتابه» (٣٥٨/٤)، وانظره في «سؤالات السهمي للدارقطني» (ص ١٦٤ - ١٦٥)، وقد يقولون هذا اللفظ في المحدث الذى هو واسع الرواية وكثير الحديث وبعض حديثه يحفظه وبعضه في كتبه، وقد أشار إلى ذلك الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمى الباقى رحمه الله في رده على الكوثري، إذا علمت هذا فهناك فرق بين هذا اللفظ وبين قولهم: «فلان يحدث من حفظه بما ليس عنده في حديثه» فالظاهر أنهم يعنون بهذا أن الراوى مغفل وقد يكون متهماً أو كذاباً وليس في هذا اللفظ وجه للمدح بخلاف الأول وإن كان الأول قد يرد في الذم كما سبق، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان روى ما لم يسمع»:

الظاهر من هذا أن الراوى متهم أو كذاب أو سارق والعياذ بالله، لكن

اللفظ يحتمل أن الراوى مدلس يروى عن شيوخه ما لم يسمعه منهم لكنه لا يصرح بالسماع بخلاف الكذاب، وهناك حالة ثالثة يطلقون فيها هذا اللفظ وذلك إذا كان الراوى مغفلاً مع صلاحه وتقواه، كما جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة عباد ابن كثير البصرى الثقفى، كان متعبداً قال أحمد: «روى أحاديث كاذبة لم يسمعها وكان من أهل مكة وكان صالحاً، قال أبو طالب: قلت فكيف كان يروى ما لم يسمع؟ قال: البلاء الغفلة» (٨٥/٦)، فليس كل من روى ما لم يسمع كان كاذباً أو متهماً، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «كان فلان يتكلم على الأحاديث»:

الظاهر منه أنهم يقصدون بذلك أن الراوى يتكلم على الأحاديث من جهة التصحيح والتضعيف وبيان عللها وهذا يدل على فهم ومعرفة الراوى، لكن جاء هذا اللفظ على جهة أخرى كما في «سؤالات الحافظ السلفى لخميس الحوزى عن جماعة من أهل واسط»، قال السلفى: «وسألت عن أبى الحسين محمد بن أحمد بن الطيب بن جعفر بن كارى والد إسماعيل القاضى فقال: وكان يتكلم على الأحاديث لا من طريق الصحيح والسقيم ولا الجرح والتعديل ولكن من طريق الوعظ والفقه، فإنه كان فقيهاً حنفياً من أصحاب الرازى أبى بكر أحمد بن على» اهـ (٩٣).

* * *

○ قولهم: «فلان من العوام أو كان عامياً»:

يأتى هذا اللفظ على عدة حالات:

الأولى: بمعنى أنه «مجهول»، كما قال الذهبى فى بقية بن الوليد: «كان يدلس عن قوم ضعفاء وعوام ويسقطهم» (٢٨٩/١) «تذكرة الحفاظ».

الثانية: وقد يكون بمعنى أن الراوى قريب الأمر فى الرواية، كما قال ابن

النجاشي في حرب بن الحسن الطحان: «عامي الرواية»، فقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «أى شيعي قريب الأمر» (١٨٤/٢) «لسان الميزان»، ومعنى هذا والله أعلم أن حديثه يقارب حديث الثقات وليس من أهل العلم المشهورين به.

الثالثة: بمعنى العبادة والزهد، كما جاء في «العبر في خبر من غير» للذهبي ترجمة الداهري أبا الفضل عبد السلام بن عبد الله بن أحمد البغدادي الخفاف: «كان عامياً مستوراً كثير الرواية» (٢٠١/٣)، ويوضح ذلك ما جاء أيضاً في «العبر» ترجمة العلي زكرياء بن علي بن حسان بن علي أبا يحيى البغدادي الصوفي: «كان عامياً» (٢٠٩/٣) والله أعلم.

ولكن إذا لم تظهر قرينة تصرف هذا اللفظ فالظاهر أنه بمعنى أن الراوي ليس من علماء هذا الشأن ولا من المشتغلين به وهو أشبه بالحالة الثانية، والله أعلم.

* * *

○ قولهم فلان يشتري الكتب:

كثيراً ما يُطلق هذا اللفظ على المتهمين الكذابين، ومعناه أن الراوي يأخذ كتب الناس وينسبها لنفسه وليس له سماع صحيح من المشايخ الذين حدث عنهم، بل اشترى تلك الكتب وألحق سماعه فيها وذهب يحدث بما فيها، كما قال ابن معين في داود بن سليمان الجرجاني: «كذاب يشتري الكتب» (٣٦٦/٨) «تاريخ بغداد»، وقد يعبرون عن ذلك بقولهم: «فلان كان يأخذ الكتب أو أخذ كتبه من العطارين والصيدالة أو أخذ كتبه من أصحاب الكتب أو كان يجلس عند أصحاب الكتب.....» وكل ذلك يدل على الطعن في عدالة الراوي وفي صحة سماعه من مشايخه الذين ادعى السماع منهم، وقد جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الله بن زياد بن سمعان المدائني: «قال أبو بكر بن أبي أويس: كنت أجالس عبد الله بن زياد بن سمعان وكنا نرى أنه أخذ كتباً غير سماعه، فبينما هو يحدث إذا انتهى إلى حديث لشهر بن حوشب فقال: حدثني شهر بن جوست - بالجيم والسين المهملة - والناء المثناة الفوقية - فقلت: من هذا؟ قال: رجل من أهل خراسان اسمه من

أسماء المعجم، فقلت: لعلك تريد شهر بن حوشب، فعلمنا حينئذ أنه يأخذ الكتب.....قال: ولما ذكر ذلك لأبي معشر قال: وأما ابن سمعان فإنما أخذ كتبه من الدواوين والصحف» (٤٥٦/٩).

غير أن هذا اللفظ قليلاً ما يذكر على سبيل المدح فقد ذكروا في تراجم بعض المشاهير كالحافظ السلفي أنه كان يشتري الكتب ويقتنيها وذلك من تمام اعتناؤه رحمه الله بطلب الحديث، والله أعلم.

* * *

○ قول أحدهم: «كنت لا أسأل فلاناً عن شيء»:

هذا اللفظ يحتمل ثلاثة وجوه:

١- قد يكون ذلك لجلالة فلان هذا وهيبته وعلو قدره، وهذا يحدث كثيراً من التلامذة مع شيوخهم الثقات المشاهير، وقد حدث هذا من التابعين مع الصحابة فمن بعدهم، وقد جاء في «تذكرة الحفاظ» ترجمة هشيم بن بشير بن أبي حازم قال أحمد: لزمته هشيماً أربع سنين ما سألته عن شيء إلا مرتين هيبته له» (٢٤٩/١).

٢- ويحتمل أنه لا يراه أهلاً للسؤال وأنه متروك ليس بشيء، وأمثلة هذا كثيرة كما سبق في المرتبة الرابعة والخامسة من مراتب التجريح، والظاهر أن هذا الوجه هو الأصل في هذا اللفظ وأمثاله، والله أعلم.

٣- وقد يكون ذلك بسبب نزول الإسناد كما في «النبلاء» ترجمة يزيد بن هارون الحافظ الواسطي قال يزيد رحمه الله: «.....وأحفظ للشاميين عشرين ألف حديث لا أسأل عنها»، قال الذهبي: «قلت: لأنه أكثر إلى الغاية عن محدثي الشام ابن عياش وبقيّة وكان ذلك نازلاً عنده، وإنما حسن سماع ذلك من أصحابهما في أيام أحمد بن حنبل ونحوه» (٣٦٠/٩).

* * *

□ (الباب الرابع) □

(ذكر ألفاظ ظاهرها الجرح أو التعديل والأمر على خلاف ذلك)

أئمة الجرح والتعديل إذا سئل أحدهم عن راوٍ فقد يتكلم فيه صراحة ويقول: «فلان ثقة أو ضعيف أو كذاب»، وقد يتكلمون فيه قياساً على غيره، أو يحيدون في الجواب، ولهذا فصل مستقل سيأتي إن شاء الله تعالى، لكنهم قد يقولون في الراوى عبارة يظهر لنا منها أنها تعديل أو تجريح وحقيقة هذه العبارة خلاف ذلك، فمن ذلك:

○ قولهم: «فلان لص»:

الظاهر من هذا اللفظ تجريح الراوى بمعنى أنه يسرق الحديث ويدعيه لنفسه، وقد فهم بعضهم هذا كما سيأتي، ولكن في الحقيقة هو لفظ من ألفاظ التعديل التى تدل على أن الراوى حافظ، كما جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق السبيعي قال ابن مهدى: «كان إسرائيل في الحديث لصاً يتلقف العلم تلقفاً» (٢/٣٣٠)، قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى في الحاشية: في «تهذيب التهذيب» (١/٢٦٣) قال عثمان بن أبى شيبة عن عبد الرحمن بن مهدى في إسرائيل: «لص يسرق الحديث». اهـ

قال المعلمي: كذا قال والمعروف عن ابن مهدى توثيق إسرائيل والثناء عليه، وفي «التهذيب» قال ابن مهدى: «إسرائيل في أبى إسحاق أثبت من شعبة والثورى» اهـ. فكلمة «يسرق الحديث» إنما هي من قول عثمان فسّر بها كلمة «لص» والصواب ما قاله المؤلف. اهـ (٢/٣٣٠ - ٣٣١).

قلت: ويوضح ذلك أن ابن مهدى قال: «يتلقف العلم تلقفاً» وهذا كما سبق شرحه في مراتب التعديل معناه أنه ما سمع شيئاً إلا حفظه وفهمه بسرعة

وخفة وصار من جملة حديثه بعد أن كان من حديث الناس، فهذا وجه الشبه بين اللص الذي يأخذ حديث الناس بخفة وسرعة وبين الحافظ الفهم الذي إذا سمع شيئاً لم يفته ولم يحتج إلى إعادته وما هذا إلا لسرعة فهمه وحدة ذكائه، والله أعلم.

* * *

○ قول أحدهم: «فلان ضيعوه»:

قد يفهم من هذا أنهم أعرضوا عن الراوى ولم يأخذوا عنه وأنه أهل لذلك، ولكن قائل هذا القول يحسن القول في فلان هذا، ويرى أنهم أخطأوا في تركهم له وأن عنده أحاديث حسنة وأسانيد عالية، ومثل هذا يتنافسون فيه فكيف يعرضون عنه؟ جاء في «الميزان» ترجمة إسماعيل بن عمر بن نجيح البجلي الكوفي الأصبهاني: «انتهى إليه علو الإسناد بأصبهان»، قال أبو حاتم والدارقطني: «ضعيف.....» وذكره إبراهيم بن أورمة فأحسن الثناء عليه. وقال شيخنا: «مثل ذلك ضيعوه كان عنده عن فلان وفلان». اهـ من «الميزان» (٢٣٩/١)، فالرجل في نظر شيخ الذهبي لا يستحق الترك والضياح، وكَم من راو ليس له بخت عند المحدثين، وكثيراً ما يقول ابن معين في الرواة: «هو المسكين صدوق أو لا بأس به ولكن ليس له بخت»، ونحو هذا اللفظ قول النسائي في مسيب بن واضح: «الناس يؤذوننا فيه»، كما في «الكامل» (٢٣٨٣/٦)، فهذا معناه أن الناس أعرضوا عنه ويؤذون النسائي في تحسين الرأى فيه، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان يجيب عن كل ما يُسأل»:

الظاهر من هذا اللفظ أن الراوى بحر واسع العلم، لأنه لا يجيب عن كل ما يسأل إلا من كان هذا وصفه، وهذا ظاهره المدح، لكن في الحقيقة هذا لفظ تجريح يدل على أن الراوى يقبل التلقين وقد يكون كذاباً، وصورة ذلك أن يُدفع إليه جزء من الأجزاء الحديثية ويقال له: حدثك فلان بكذا قال حدثنا فلان بكذا؟

فيقول: نعم حدثني فلان بكذا وكذا أن فلاناً حدثه بكذا، وهذا ليس من حديثه بل هو من حديث غيره، وقد يعبرون عن هذا بقولهم: «فلان يقرأ كل ما يدفع إليه» أي إذا دفع إليه كتاب وليس هو من حديثه قراه، وقال: حدثني فلان به، وهذا كله على سبيل الغفلة والوهم، ولو فعل ذلك متعمداً لكان كذاباً، جاء في كتاب «المجروحين» لابن حبان ترجمة رشدين بن سعد المهري: «كان يجيب في كل ما يسأل ويقرأ كل ما يدفع إليه سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه ويقلب المناكير في أخباره على مستقيم حديثه» (٣٠٣/١)، وفيه أيضاً ترجمة عمر بن حفص بن أبي حفص العبدى: «كان ممن يشتري الكتب ويحدث بها من غير سماعه ويجيب فيما يسأل وإن لم يكن مما يحدث بها» (٨٤/٢) وفي ترجمة قيس بن الربيع الأسدي: «امتنحن بابن سوء فكان يُدخل عليه الحديث فيجيب فيه ثقة منه بابه» (٢١٨/٢ - ٢١٩) وكذا ترجمة موسى بن دينار (٢٣٧/٢) من كتاب «المجروحين»، أما إذا قالوا: «يكذب مجاوبة» فهو شديد الجرح والطعن في العدالة، كما جاء في «الكامل» لابن عدى قال محمد بن سعيد أبو سعيد الحداد: «كان ابن الأزهر يكذب مجاوبة، فقليل له: كيف كان يكذب مجاوبة؟ قال: قليل له رجل أسلم ثوباً له إلى حائك ينسجه له على من الأرد هالق؟ - في الحاشية: لعل المقصود على من الأجرة - قال عمرو: حماد عن إبراهيم قال: على رب الثوب» (١٧٨٣/٥) - (١٧٨٤).

* * *

○ قول أبي حاتم في بعض الرواة: «أعرابى مجهول»:

هذا اللفظ بظاهره يقضى بجهالة الراوى، لكن أبا حاتم يقول ذلك في الصحابى الذى لم يرو عنه أئمة التابعين كما قال الحافظ ابن حجر، انظر ترجمة زياد بن جارية (٣٥٧/٣) «تهذيب التهذيب»، و ترجمة مدلاج بن عمرو السلمى (١٣/٦) «لسان الميزان»، وانظر «الجرح والتعديل» (٢٨٢/٨).

* * *

○ قولهم: «فلان حديثه فوائد»:

الظاهر من هذا اللفظ أن الراوى حديثه جيد وقوى وهذا المتبادر من معنى «فائدة»، ولكن فى الحقيقة هم يقولون هذا على من حديثه غرائب ولم يتابع عليه يدلّك على هذا أن مصنفات العلماء لها أسماء منها «الصحاح» و«المسانيد» و«السنن» و«الأجزاء» و«المعاجم» و«المشيعات» و«الفوائد»، فإذا كان للشيخ أحاديث لا توجد إلا عنده ولم يأت بها غيره جمعها فى جزء وسماها: «فوائد» وتراهم يقولون: انظر «فوائد فلان» يعنون كتابه الذى صنفه فى الأحاديث التى انفرد بها ولا يلزم من ذلك أن تكون الأحاديث صحيحة أو قوية، بل قد جاء فى شرح «علل الترمذى» لابن رجب رحمه الله: «ونقل محمد بن سهل بن عسكر عن أحمد قال: إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون هذا الحديث غريب أو فائدة فاعلم أنه خطأ أو دخل حديث فى حديث أو خطأ من المحدث أو ليس له إسناد وإن كان قد روى شعبة وسفيان، وإذا سمعته يقولون: «لا شيء» فاعلم أنه حديث صحيح». اهـ (ص ٢٣٥).

ومعنى ذلك أن الفائدة أى الغريبة التى لم تشتهر ولم يسبق لهم معرفتها، وهذا أمر يتنافس فيه المحدثون، فيسمون الغرائب فوائد بمعنى أنهم استفادوها ولم تكن عندهم من قبل، وسيأتى قول أحدهم: «لا يستطيع أحد أن يفيدنى عن شيخى الفلانى شيئاً» بمعنى أنه لا يستطيع أحد أن يأتى بشيء عن هذا الشيخ وأنا لا أعرفه.

وأما قول أحمد: «وإذا سمعته يقولون لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح»، فقد أشكل على فهمه حتى فتح الله على بسؤالى للشيخ مقبل بن هادى الوادعى حفظه الله تعالى ومتع به فقال: «معناه أنه قد سبق لهم معرفة هذا الحديث وأنه مشهور فإذا سمعوا به قالوا: لا شيء، بمعنى أنه معروف عندنا»، فجزاه الله عنى خيراً، ويشهد لهذا قول ابن المبارك: «العِلْم هو الذى يجيئك من هاهنا ههنا» - يعنى المشهور - وقال مالك: «شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذى قد

رواه الناس» انظر (ص ٢٣٤) من شرح «علل الترمذى»، فالحديث إذا كان مشهوراً فإن بعض المحدثين لا يرغبون فيه، لأن الواحد منهم لو ارتحل للحديث وهو موجود عند غيره وعند من هو أعلى إسناداً منه وأشهر فما فائدة ذلك؟ فعند ذلك يقولون: «لا شيء» أى لا نرغب فيه، أما إن كان غريباً رحلوا من أجله، ولذلك فإن بعض من يسرق الحديث يأق به غريباً خلاف المشهور حتى يثير فى النفوس الرغبة فى الرحلة إليه، والله أعلم.

* * *

○ قول البخارى فى أحد الرواة: «لا يصح حديثه - أو فى إسناده نظر أو فى حديثه نظر»:

الظاهر من هذا أن البخارى يلى الراوى بمثل هذه العبارات، ولكن الأمر يحتاج إلى تفصيل:

فقوله: «فلان لا يصح حديثه»: جاء فى «الكامل» ترجمة جلاس بن عمرو قال ابن عدى: سمعت ابن حماد يقول: قال البخارى: جلاس بن عمرو عن ابن عمر روى عنه أبو جناب لا يصح حديثه، قال الشيخ - وهو ابن عدى رحمه الله -: «وجلاس هذا أيضاً ليس له إلا ما ذكره البخارى حديثاً واحداً وإنما مراد البخارى أن يذكر كل من ابتداء اسمه «جيم» فى الرواة مقطوعاً أو مستنداً» (٦٠١/٢) وفيه أيضاً ترجمة عبد الله بن عطية بن سعد العوفى قال الشيخ: «وهذه الأسماء التى يذكرها البخارى ليس قصده فيه أنه يضعف هذه الأسماء التى يذكرها وإنما قصده أن يذكر كل من اسمه عبد الله ممن روى المسند وغير المسند أو روى عن التابعين أو عن الصحابة أو روى الحرف أو الحرفين فيعز وجود روايات هؤلاء» (١٥٤٧/٤) وجاء فى «لسان الميزان» ترجمة عبد الرحمن بن صفوان، قال البخارى فى «الضعفاء الكبير»: «لا يصح حديثه»، انتهى قال الحافظ: «وهذا إن كان مراده عبد الرحمن بن صفوان بن أمية فقد قيل: إن له صحبة فما كان ينبغى للمؤلف

- يعنى الذهبى - أنه يذكره، لأن البخارى إذا ذكر مثل هذا إنما يريد التنبيه على أن الحديث لم يصح إليه، وكذا هو فإن في حديثه اضطراباً كثيراً (٤١٩/٣).

وقوله في الراوى: «في إسناده نظر» أو «يختلفون فيه» أو «في حديثه نظر»: يقول ذلك البخارى عقب حديث للراوى المترجم له، وقد يكون ذلك لوجود ضعيف في السند غير صاحب الترجمة، وقد يكون للرد على من يرى أن صاحب الترجمة سمع من فلان من الصحابة أو من غيرهم والبخارى يرى عدم ذلك، فلا يلزم من ذلك تضعيف الراوى، انظر (٣٨٤/١) من «تهذيب التهذيب» ترجمة أوس بن عبد الله الربعى أبى الجوزاء البصرى.

وفي «المغنى» للذهبي ترجمة حبشى بن جنادة السلولى: «تناكد ابن عدى وذكره في «الكامل» وشبهته في ذلك قول البخارى في حديثه: «إسناده فيه نظر»، وذلك عائد إلى الرواة إلى حبشى لا إليه (١٤٦/١).

* * *

○ قولهم: «فلان شكاك أو لو عاش سنتين مثلاً لذهب حديثه»:

قد يظهر للبعض أن هذا تحريج وأن قولهم: «شكاك» بمعنى أن الراوى ليس بثبت ولا متقن لما يرويه بل يحدث على سبيل التوهم، وقد يظهر من القول الثانى أن الأئمة تركوا حديثه، لكن في الحقيقة من نظر إلى استعمال الأئمة لهاتين العبارتين وجد أنهما من عبارات التعديل التى تدل على أن الراوى عدل في دينه ذو ورع ومتقن لحديثه، فقد قال أحمد كما في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة يحيى بن يحيى عالم خراسان: «ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثله» - يعنى يحيى بن يحيى - كنا نسميه يحيى الشكاك من كثرة ما كان يشك في الحديث (٥١٥/١٠) انظر نحوه في «تذكرة الحفاظ» (٤١٦/٢) وجاء في «النبلاء» ترجمة يحيى بن يحيى أيضاً قال أحمد: «لو كانت عندى نفقة لرحلت إليه، وحدث أحمد يوماً بحديث فقال له الحسين بن منصور: خالفك يحيى بن يحيى، فقال: كيف قال يحيى بن

يحيى؟ فأخبرته فضرب على حديثه وقال: لا خير فيما خالف فيه يحيى بن يحيى»،
فيحيى هذا قال فيه الحاكم: «سمعت محمد بن يعقوب الحافظ يقول: سمعت مشايخنا
يقولون: لو عاش يحيى بن يحيى سنتين لذهب حديثه، فإنه إذا شك في حديث
أرسله، هذا في بدء الأمر ثم صار إذا شك في حديث تركه، ثم صار يضرب
عليه من كتابه» (٥١٥/١٠) «التبلاء».

والظاهر من هذا أن من وصف بذلك كيحيى بن يحيى ومسر وغيرهما
الحامل لهم على هذا تمام الديانة والإتقان، والله أعلم.

وقد جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة مسر بن كدام الذي قال فيه ابن
المبارك:

من كان ملتصقاً جليساً صالحاً فليأت حلقة مسر بن كدام
فيها السكينة والوقار وأهلها أهل العفاف وعلية الأقوام
وقال فيه إبراهيم بن سعيد الجوهري: «كان يسمى الميزان»، مسر هذا قال
فيه أبو نعيم: «كان مسر شكاكاً في حديثه وليس يخطيء في شيء من حديثه
إلا في حديث واحد»، وقال وكيع: «شك مسر كيقين غيره»، وقال الأعمش:
«كان شيطان مسر يستضعفه ويشككه في الحديث»، وقال عبد الله بن داود:
«كان مسر يسمى المصحف لقلة خطئه وحفظه»، وقال ابن أبي حاتم: «سألت
أبى عن مسر إذا خالفه الثوري؟ فقال: الحكم لمسر فإنه مصحف» (١١٤/١٠)
— (١١٥)، وفي «تاريخ بغداد» ترجمة محمد النوشجان السويدي، قال أبو داود:
«ثقة حدثنا عنه أحمد كان صاحب شكوك رجع الناس من عند عبد الرزاق بثلاثين
ألفاً ورجع بأربعة آلاف» (٣٢٦/٣) ونحو ذلك ما قاله عبد الله بن وهب: «كان
علم الناس يزيد وعلم مالك ينقص في كل سنة من حديثه» (٢٥/١) «الجرح
والتعديل».

* * *

○ قول أحدهم: «حديث فلان صار في فمى علقمة أو هليلجة»:

سبق تفسير الهليلجة أو الأهليلج بأنه ثمر أو نبات ينبت في البحر وهو شديد المرارة. وحقيقة هذا القول أن قائل ذلك قد أتقن حديث من سماه من المشايخ لكثرة تكراره، وذلك لأن المحدث إذا كان متقناً لحديثه أحد المشايخ واشتهر بذلك فإن المحدثين يؤذونه يريدون السماع منه أو العرض عليه لاسيما إن كان عالماً في سنده، فقد جاء في «تذكرة الحفاظ» للذهبي ترجمة أبي معاوية محمد بن خازم الضرير قال له الأعمش: «أما أنت فقد ربطت رأس كيسك، ولزم أبو معاوية الأعمش عشرين سنة»، وقال أحمد: «كان أبو معاوية إذا سئل عن حديث الأعمش يقول: قد صار في فمى علقماً» (٢٩٥/١)، وجاء في «تاريخ بغداد» ترجمة أبي معاوية قال أبو معاوية وقد سئل عن حديث الأعمش: «قد صار حديث الأعمش في فمى علقماً أو هو أمر من العلقم» لكثرة ما يردد عليه حديث الأعمش، وقال مرة: «كم تسألوني عن الأعمش سلوني عن حديث عبيد الله، أرايتم لو قيل لأحدكم اقرأ الحمد فقرأها فجاء آخر فقال اقرأ الحمد فقرأها ثم جاء آخر فقال اقرأ الحمد أليس كان يتبرم؟ الأعمش الأعمش الأعمش؟» (٢٤٥/٥) - (٢٤٦)، وجاء في «النبلاء» ترجمة عبد الرزاق بن همام الصنعاني، قال عبد الرزاق: «صار معمر هليلجة في فمى» (٥٦٧/٩).

* * *

○ قولهم: «كان فلان أحد الدواهي»:

قد يفهم من هذا أنه ذم، لكن هذا اللفظ يستعمله أئمة الجرح والتعديل في الرواة، وقد سبق معناه في اللغة وأن قولهم: فلان داهٍ أو داهية بمعنى عاقل والهاء للمبالغة، وفي «لسان العرب»: رجل داهية أى منكر بصير بالأمور، وجاء في «تاريخ بغداد» ترجمة الفضل بن سهل الأعرج قال ابن عدى: «سمعت أحمد بن الحسين الصوفي يقول: فضل بن سهل الأعرج كان أحد الدواهي، قال الخطيب:

قلت: يعنى فى الذكاء والمعرفة وجودة الأحاديث والله أعلم» (٣٦٥/١٢).

* * *

○ قولهم: «كان فلان منكراً»:

الظاهر من هذا الجرح، ولكن جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة خالد بن حيان أبى يزيد الرقى قال على بن ميمون الرقى: «كان منكراً وكان صاحب حديث»، قال الخطيب: «قلت: قوله «كان منكراً» يعنى فى الضبط والتحفظ وشدة التوقى والتحرز» (٢٩٦/٨ - ٢٩٧)، وجاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة القاسم بن الفضل بن معدان بن قريط الحداني الذى وثقة الأئمة، قال ابن المدينى: «قلت ليحيى بن سعيد: إن عبد الرحمن بن مهدي يثبت القاسم بن الفضل، قال: ذاك منكر وجعل يثنى عليه»، وقال عمرو بن على: «سمعت يحيى بن سعيد يحسن الثناء على القاسم، قال: وكان ثقة»، وقال ابن مهدي: «كان من قدماء أشياخنا ومع ذلك من أثبتهم»، وقال يحيى القطان: «كان منكراً» يعنى من فطنته. (٣٢٩/٨). فى «لسان العرب»: «التكر والنكراء: الدهاء والفطنة، ورجل نكر وبكر وتكر ومنكر من قوم مناكير: داه فطن حكاه سيويه» (٢٣٢/٥).

* * *

○ قول أحدهم: «نفق حديث فلان»:

قد يتبادر من هذا اللفظ المدح بمعنى أن حديث فلان قبله الناس ومشى فيهم لا كحديث غيره الذى ردوه، ولكن هذا اللفظ يشير إلى لين فى الراوى ولكن حديثه مشى بين الناس مع ما فيه من اللين ولم يترك، وذلك لأن الناس قد يضطرون إلى حديث بعض الرواة إما لعلو إسنادهم أو لغير ذلك، وفى مثل هذا يقولون: «اضطر الناس إلى فلان بأخرة»، وجاء فى ترجمة قابوس بن أبى ظبيان الجنبى كما فى «الضعفاء للعقيلي» سئل عنه جرير فقال: «نفق قابوس» وسئل عن

بعض حديثه مرة أخرى فقال: «نفق قابوس نفق قابوس»، وقال أحمد: «تغير الناس عنه»، وقال مرة أخرى: «ليس هو بذلك»، وقال جرير مرة: «لم يكن قابوس من الثقة الجيد» - كذا بالثاء المثلثة والقاف، انظر (٤٨٩/٣)، وفي «تهذيب التهذيب»: «لم يكن من النقد الجيد» - بالنون - (٣٠٦/٨).

* * *

○ ومن ذلك:

قول قاسم المطرف في أحمد بن محمد بن عمر أئ سهل الحنفى اليمامى الذى كذبه أبو حاتم وغيره، قال قاسم: «كتبت عن اليمامى هذا بسر من رأى خمسمائة حديث ليتها كانت خمسة آلاف حديث ليس عند الناس منها حرف» (٦٦/٥) «تاريخ بغداد»، وهذا قد يتبادر منه للقارى، أنه تعديل، لأن المحدث لا يتمنى زيادة حديثه عن شيخ من شيوخه إلا لفرحه بهذه الأحاديث ولو كانت لا تنفق عنده لَمَا رغب فى أصلها فضلاً عن الزيادة، لكن اليمامى هذا جرحوه بشدة، فالظاهر أن القاسم يرغب فى كثرة الأخذ عنه للمعرفة، فإنهم يكتبون أحاديث الرواة إما للاحتجاج بها أو للنظر فيها للاعتبار أو للمعرفة والبيان والتحذير كى لا يقلب إسناده أحد الكذابين ويغيره بالثقات ليروج الحديث وينفق ولا يعرفه من لا علم عنده، والله أعلم.

* * *

○ ومن ذلك:

ما جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة يزيد بن إبراهيم التستري التميمي مولا هم الذى أخرج له الجماعة، قال عثمان الدارمي عن أئ الوليد: «ما رأيت أكيس منه كان يحدث عن الحسن فيغرب، ويحدثنا عن ابن سيرين فيلحن، يعنى أنه كان يحدث كما سمع» (٣١٣/١١) فتأمل رحمك الله كيف أنه وصفه بالكياسة ثم وصفه

بأنه يغرب عن الحسن ويلحن عن ابن سيرين، وكيف فسرهما الحافظ بأنه يؤدي ما سمع، ولم يرخص لنفسه أن يغير الخطأ بالصواب بل التزم بأداء ما سمع، والله أعلم.

* * *

○ ومن ذلك قولهم: «كان فلان بطالاً»:

الذى يظهر من هذا أن الرجل من أهل البطالة الذين لا يهتمون بالحديث ولا بجمعه ولا بفهمه، ولكن قال أبو يعلى الموصلي: «بات صالح جزرة عندى ههنا عشر ليال ينتخب على شيوخ الموصل وكان بطالاً»، والبطال في اللغة كما في «لسان العرب» حكى ابن الأعرابي بطال بين البطالة بالفتح: يعنى البطل (٥٧/١١)، ووصفه بأنه ينتخب على شيوخ الموصل يدل على فهمه وبصره وخبرته بالصحيح من السقيم، لأنه كما سبق لا يتولى الانتخاب على المشايخ إلا الفهم البصير العارف فيعلم عليه ويتقيه من جملة حديث الشيخ، وهذا يدل على فهمه بطرق الأحاديث ومخارجها، والله أعلم.

* * *

○ قولهم في الراوى: «فلان يستدل به»:

ظهر لى أولاً أنه بمعنى «يحتج به»، لكن سبق في المرتبة الخامسة من مراتب التعديل ذكر عدة تراجم تدل على أن هذا اللفظ من ألفاظ الشواهد، فمن ذلك قول أبى زرعة الدمشقي: «سألت أحمد: صالح بن أبى الأخضر يحتج به، قال: يستدل به ويعتبر به» (٣٨١/٤) «تهذيب التهذيب»، وراجع بقية التراجم في المرتبة الخامسة، من مراتب التعديل والله أعلم.

* * *

○ ومن ذلك:

ما جاء في «الميزان» ترجمة حنظلة بن أئى سفيان الجمحي وهو من ثقات
المكيين وثقه أحمد وقال يعقوب بن شيبة: «سمعت ابن المديني وقيل له: كيف
رواية حنظلة عن سالم؟ فقال: روايته عن سالم واد ورواية موسى بن عقبة عن
سالم واد آخر وأحاديث الزهري عن سالم كأنها أحاديث نافع، فقيل لعل: هذا
يدل على أن سالماً كثير الحديث، قال: أجل»، قال الذهبي رحمه الله: «قلت: وقد
وثقه ابن معين وهذا القول من ابن المديني لا يدل على غمز في حنظلة بوجه
بل هو دال على جلالته وأنه نظير موسى وابن شهاب في حديثه عن سالم، فحنظلة
إذا ثقة بإجماع» (١/٦٢٠).

* * *

○ ومن ذلك:

○ قول أحدهم: «فلان لا أدرى هو عن فلان صحيح أم لا؟»:

يعنى بذلك هل صح لقاؤه له أم لا وهل ثبت سماعه له أم أنه استصغر
فيه أو روايته عنه مرسله، والله أعلم.

* * *

○ ومن ذلك:

ما جاء في ترجمة الحسن بن عمارة - أحد المتروكين -، قال عبد الله بن
المبارك: «روى الحسن بن عمارة عن الحكم عن إبراهيم حديثاً، ثم قال عبد الله:
هذا أعز من الكبريت الأحمر لكأن هذا الحديث لم يدخل مسامعي قط». اهـ.
(ص ٥٣) من «أحوال الرجال» للسعدي.

فهذا قد يظنه البعض تعديلاً وحقيقته التجريح، وأن الغرائب التي يأتي بها ابن عمار لا يفرح بها لأنه متروك، وقد قال ابن المبارك كما في «تهذيب التهذيب»: «جرحه عندي شعبة وسفيان فبقولهما تركت حديثه، وكان شعبة يكذبه»، كما في «تهذيب التهذيب»، انظر (٣٠٥/٢)، وفي «التقريب» قال الحافظ: «أحد المتروكين».

* * *

○ ومن ذلك:

قول سليمان بن حرب: «كان جرير وأبو عوانة يصلحان أن يكونا راعي غنم كانا يتشابهان في رأى العين»، ذكر ذلك العلامة المعلمي الإمامي رحمه الله في كتابه «التنكيل» وذكر أن الكوثري عدها عبارة تجريح وليست كذلك.

قلت: وفي الحقيقة أن غير الكوثري يفهم من هذه العبارة أن سليمان بن حرب يجرحهما وأنهما ليسا من أهل العلم، لولا قول جرير: «كانا يتشابهان في رأى العين»، ولكن هذا اللفظ ليس له صلة بالجرح والتعديل، وقد قال المعلمي رحمه الله: «ولم يتعرض صاحب «تهذيب» مع محاولته استيعاب كل ما يقال من جرح أو تعديل لقضية التشابه ولا الصلاحية لرعى الغنم، لأنه لم يرب فيها ما يتعلق بالجرح والتعديل، والمقصود أن مراد سليمان من بيان صلاحية الرجلين لرعى الغنم هو تحقيق تشابههما في رأى العين كما ينبع السياق، ووجه ذلك أن من عادة الغنم أنها تنقاد لراعيها الذي قد عرفته وألفته وعرفت صوته، فإذا تأخر ذاك الراعي في بعض الأيام وخرج بالغنم آخر لم تعهده الغنم لقي منها شدة لا تنقاد له ولا تجتمع على صوته ولا تنزجر بزجره، لكن لعله لو كان الثاني شديد الشبه بالأول لانقادت له لتوهم أنه صاحبها الأول، فأراد سليمان أن تشابه جرير وأبي عوانة شديد بحيث لو رعى أحدهما غنماً مدة، ألفته وأنست به ثم تأخر عنها وخرج الآخر لانقادت له الغنم لتوهم أنه الأول، وقد روى سليمان بن حرب عن الرجلين، وقال أبو حاتم: «كان سليمان بن حرب قل من يرضى من المشايخ فإذا

رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة». اهـ (ص ٣١).

وهذا الذى ذكره الشيخ المعلمى رحمه الله قد حكاه لى بعض العارفين
بعادات الغنم من أهل البوادرى والعلم عند الله تعالى.

* * *

○ «ومن ذلك»:

ما ذكره المعلمى فى «التنكيل» ترجمة الحسين بن حميد بن الربيع قال: «ذكر
ابن عدى حكاية فيها: قال حسين بن حميد: سمعت أبا بكر بن أبى شيبة يتكلم
فى يحيى بن معين يقول: من أين له حديث حفص بن غياث عن الأعمش عن
أبى صالح عن أبى هريرة رفعه «من أقال نادماً عثرته؟» هى ذى كتب حفص بن
غياث عندنا وكتب ابنه عمر بن حفص ليس فيها من ذا شىء»، قال ابن عدى:
«هذه الحكاية لم يحكها عن أبى بكر غير حسين هذا وهو متهم فيها، ويحىى أجل
من أن يقال فيه مثل هذا.....» قال المعلمى رحمه الله: «والجواب أن يحيى كان
ينتقد على الرواة ما يراههم تفردوا به و ربما شدد، فلعله بلغ أبى بكر بعض ذلك
فرآه تشديداً فى غير محله، فذكر ما حكاه الحسين عنه يريد أنه كما تفرد يحيى
بهذا وليس فى كتب حفص ولا ابنه ومع ذلك نقبله من يحيى لثقتة وأمانته فكذلك
ليس ليحيى أن يشدد فى مثل ذلك على من عرفت ثقته وأمانته، وعلى هذا لا
يكون المقصود الطعن فى يحيى كما فهمه ابن عدى والحسين وبنى عليه ابن عدى
استنكار الرواية واتهام الحسين..... ثم ذكر أن عذر ابن عدى أن يحيى تكلم
فى حميد بن الربيع والد الحسين وقال: «أخزى الله ذاك ومن يسأل عنه»، فلعله
فهم أن الحسين روى ذلك انتصاراً لأبيه وانتقاماً له من يحيى، وهذا وحده لا
يوجب الاتهام لأن الرجل مكثر وعارف ومصنف». اهـ (ص ٤٥٠ - ٤٥١).

قلت: وقد فهم الذهبى من هذه القصة ما فهمه ابن عدى، ففى ترجمة
أبى بكر بن أبى شيبة فى «النبلاء» قال: «كان قوى النفس بحيث إنه استنكر حديثاً

تفرد به يحيى بن معين عن حفص بن غياث، وقال: من أين له هذا فهذه كتب حفص ما فيها هذا الحديث؟. اهـ (١٢٥/١١).

* * *

○ ومما ينبغي أن أنبه عليه:

ما جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة محمد بن جابر بن سيار بن طارق السحيمي، قال ابن عدى: «روى عنه من الكبار أيوب وابن عون وسرد جماعة» وقال: «لولا أنه في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء»، وقال أحمد: «لا يحدث عنه إلا شر منه» (٩٠/٩)، والشيخ المعلمي رحمه الله تكلم في «التنكيل» على ذلك فقال: «والجواب أن قائل هذا عن أحمد ابن حبان وبينهما مفازة ولا يدري ممن سمع تلك الكلمة»، قال: «ولو صحت عن أحمد لكانت الكلمة أقرب إلى الإطراء البالغ منها إلى الذم، فقد روى عن محمد بن جابر من يعتقد أحمد وغيره أنهم أفاضل عصرهم وخيار أهل زمانهم مثل أيوب بن أبي تيمة السخيتاني وعبد الله بن عون والثوري وابن المبارك وآخرين، فلا معنى لأن يقال: إن هؤلاء شر منه إلا إطرأوه بأنه خير منهم....» اهـ (ص ٦٦٣).

قلت: ولكل جواد كبوة، ولا أدري كيف ظهر للعلامة المعلمي رحمه الله أن عبارة أحمد لو صحت لكانت تفضيلاً له عن هؤلاء التلامذة الفحول؟ كيف هذا وأحمد نفسه هو القائل في محمد بن جابر: «كان ربما ألحق أو يلحق في كتابه» يعنى الحديث، وابن عدى وإن كان قال فيه ما قال ودافع عنه إلا أنه قال: «وقد خالف في أحاديث ومع ما تكلم فيه من تكلم يكتب حديثه.....» وذكر ابن المبارك قصة تدل على سوء حفظه، وتكلم فيه غير واحد، فراجع «تهذيب التهذيب» (٨٩/٩ - ٩٠)، فالظاهر أن هذا جرح من أحمد ولا يعنى بذلك أنه خير من هؤلاء التلامذة، ويحتمل أنهم رَوَوْا عنه قبل سوء حاله أو أن كلمة أحمد خرجت مخرج الزجر كى لا يغتر أحد برواية هؤلاء المشاهير عنه، والله أعلم،

ويبدل على ذلك أن ابن معين ذكر هذا القول في محمد بن جابر، وقال عبد الله بن أحمد: «سألت يحيى عنه فذمه وقال: ما يحدث عنه إلا من هو شر منه» (١٤٥/١) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد، وقال عبد الله بن أحمد في موضع آخر: «سألت يحيى عن محمد بن جابر فغلظ فيه وقال: لا يحدث عنه إلا من هو شر منه» (١٥٢/١) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد رحمه الله.

* * *

○ ومن ذلك قول أحدهم: «ما رأيت أصح حديثاً من فلان ولا أصح رجالاً»:

وهذا التعبير قد سبق (ص ٣٦٥) من هذا الكتاب وذكرت هناك أنه يُقصد به التعديل لكنه قد يرد على سبيل الجرح والتهكم فينبغي التأمل في هذا، والله أعلم.

* * *

○ وقولهم: «فلان يشبه حديثه حديث الصالحين»:

فهذا ظاهره المدح وحقيقته القدح، لأن الصالحين - من غير العلماء الأثبات - تشغلهم العبادة عن الضبط والإتقان، فيكثر في حديثهم الغلط وقد يصل بهم إلى حد الترك، يدل على هذا أن ابن عدى رحمه الله قال في كادح بن رحمة العرمي: «..... ويشبه حديثه حديث الصالحين، فإن أحاديثهم يقع فيها ما لا يتابعهم عليه أحد» (٢١٠٤/٦) «الكامل».

وقد قال يحيى بن سعيد القطان: «ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث».

* * *

□ (الباب الخامس) □

(ذكر ألفاظ وعبارات مترددة بين مرتبتين فأكثر من مراتب الجرح والتعديل والترجيح بالقرينة)

إن مما يلزم طالب العلم معرفته أن كلام أئمة الجرح والتعديل كثيراً ما يحتمل وجوهاً، ولكن قد تكون بعض الألفاظ ظاهرة في وجه من الوجوه فهذه يكون الأصل فيها منزلة كذا حتى يثبت خلاف ذلك، وقد سبق الكلام على كثير من هذا أو على ما يظن أنه مشكل، وأما هذا الباب فسأتكلم فيه عن الألفاظ التي يتجاذبها أكثر من مرتبة، أو الألفاظ التي يختلف في ضبطها وإذا ضبطت على الوجه الفلاني كان لها معنى معين وإذا ضبطت على وجه آخر كان لها معنى آخر والعبرة في ذلك بالسياق، والله أعلم.

فمن ذلك قولهم:

○ فلان يحدث عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات:

الذي يكثر من استعمال هذا اللفظ هو أبو حاتم ابن حبان البستي رحمه الله في كتابه «المجروحين» ومعنى ذلك أن الراوى سواء كان ثقة أو ضعيفاً يروى عن الثقات أحاديث لم يتابع عليها، فغيره من الثقات يروى أحاديث عنهم بخلاف روايته، ولكن هذا اللفظ إذا قيل في الثقة الذي تثبت عدالته في الرواية فمعنى ذلك أنه يدلّس عن المجهولين والمتروكين والكذابين فيسقطهم، ويروى عن الثقات بصيغة محتملة للسمع كالعننة فتكثر المناكير في روايته عنهم، وإن قيل هذا في رجل ضعيف فإما أن يكون سىء الحفظ مغفلاً وإما أن يكون كذاباً، فإن كان سبب ذلك سوء الحفظ فينظر في هذه المناكير كمّاً وكيفاً ويحكم على الراوى

بما يستحق، وإن كان سبب ذلك التعمد فهو كذاب متروك ولا كرامة، ففى هاتين الحالتين يكون حديث الراوى متردداً بين النكارة والبطلان وكثيراً ما يقف الناظر فى «كامل ابن عدى» رحمه الله على قوله: «فلان يحدث عن الثقات بالمناكير» ومع ذلك يصفه بسرقة الحديث أو بأنه فاحش الخطأ بين الضعف، كما فى ترجمة مصعب بن سعيد أبى خيثمة المكفوف (٢٣٦٣/٦) وكما فى ترجمة مصعب بن إبراهيم (٢٣٦٤/٦).

* * *

○ قولهم: «فلان مود»:

هذا اللفظ مما اختلف فى ضبطه فإن كان بفتح الهمزة وتشديد الدال فمعنى ذلك أنه حسن الأداء، وإن كان بتسكين الواو وتخفيف الدال فمعنى ذلك أنه هالك كما سبق، فانظر كيف أن اللفظ الواحد إذا ضبط على وجه كان مدحاً وإذا ضبط على آخر كان قدحاً.

* * *

○ قولهم: «فلان لعنه الله أو ملعون»:

قد يكون سبب لعنته الكذب كما فى ترجمة حامد بن أبى آدم المروزى قال أبو داود السنجى لابن معين: «عندنا شيخ يقال له حامد بن آدم يروى عن يزيد عن الجريرى....وساق له حديثاً، فقال: هذا كذاب لعنه الله» (٤٤٧/١) «الميزان»، ويقال هذا اللفظ أو نحوه فى المبتدع كما فى ترجمة الحسين بن على الكرابيسى الفقيه قال الخطيب: «حديثه يعز جداً لأن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه بسبب مسألة اللفظ، وهو أيضاً كان يتكلم فى أحمد فتجنب الناس الأخذ عنه، فلما بلغ يحى أنه يتكلم فى أحمد لعنه وقال ما أحوجه إلى أن يضرب» (٥٤٤/١) «الميزان» وانظر «تاريخ بغداد» (٦٤/٨)، وكما قال العجلي فى بشر

المريسي: «رأيت بشراً عليه لعنة الله مرة واحدة... ثم قال: لا يرحمه الله فلقد كان فاسقاً» (ص ٨١) من «ثقات العجلي».

* * *

○ قولهم في أحد الرواة: «كان فلان يسيء الرأي أو القول فيه»:

يحمل أن ذلك لكذبه، كما جاء في ترجمة ابن كادش أبي العز أحمد بن عبيد قال السمعاني: «كان ابن ناصر يسيء القول فيه»، وقال ابن ناصر: «لم يسمع كل كتاب الجليس من أبي علي الجازري»، وقال السمعاني عن ابن ناصر أيضاً: «سمعت ابن كادش يقول: وضعت حديثاً على رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وأقر بذلك عندي» (٥٥٩/١٩) «النبلاء»، وقد يكون ذلك لغفلته الشديدة التي تؤدي إلى روايته للبواطيل وما لا أصل له، وقد يكون ذلك بسبب غلوه في البدعة أو لفسقه وشهوته، كما جاء في ترجمة محمد بن فضال الأزدي البصري العابر، قال البخاري: «كان سليمان بن حرب يسيء الرأي فيه كان يقول: يبيع الشراب» (٥/٤) «الميزان».

* * *

○ قولهم في إسناد: «جوده فلان»:

قد يذكرون ذلك في المدلس الذي يسقط الضعيف من الإسناد ويظهر الثقة كما هو مبسوط في كتب المصطلح، وقيل فيه ذلك لأنه يظهر الإسناد جيداً سالماً من العلة، وقد يقولون ذلك في الراوي الذي يروى الحديث جيداً عن أحد المشايخ وغيره من الرواة يرويه عن نفس الشيخ مع وجود علة في الحديث ولولا رواية هذا الراوي لكان الحديث معلاً، فلما رواه هذا الثقة بلا علة قالوا: «جوده فلان» أي أتى به جيداً بخلاف غيره، كما جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة محمد بن إسحاق بن المزيان الفارسي (٢٥٦/١)، وقد يكون الراوي جود هذا الحديث

غفلة ووهماً والصحيح أن الحديث به علة، والله أعلم.

* * *

○ قولهم في أحد الرواة: «روى عن فلان كأنه فلان آخر»:

هذا التعبير يطلق ويراد به الجرح ويطلق أيضاً ويراد به المدح، والفارق بين هذا وذاك أن ننظر في الشيخ الذي روى عنه هذا الراوى، فإن كان الشيخ ثقة مستقيم الحديث والثقات يروون عنه أحاديث مستقيمة دل هذا على تبريج في الراوى، ويكون قولهم هذا معناه أن الراوى يأتى عن شيخه الثقة المعروف باستقامة حديثه بمناكير لا يعرف بها، فكأن فلاناً الذي يروى عنه هذا الراوى فلان آخر غير معروف باستقامة حديثه، وإن كان الشيخ المروى عنه سىء الحفظ مختلطاً كان هذا مدحاً للراوى، ويكون المعنى حينئذ أن الشيخ معروف باضطراب حديثه كما في رواية الثقات عنه والعهد عليه، لكن هذا التلميذ أو هذا الراوى روى عنه أحاديث جيدة مستقيمة، وذلك إما لطول ملازمته للشيخ أو لشدة تحريه وانتقائه الصحيح من حديثه دون السقيم، فإذا سمع أحد أحاديث هذا الراوى عن ذلك الشيخ ورأوا جودتها واستقامتها بخلاف المعروف عن الشيخ وأحاديثه قال: «هذا يروى عن فلان كأنه فلان آخر».

فمن أمثلة الحالة الأولى: ما جاء في «الميزان» ترجمة إبراهيم بن بشار الرمادى صاحب ابن عيينة: «ليس بمقتن وله مناكير»، قال أحمد: «كأن سفيان الذى يروى عنه إبراهيم بن بشار ليس بسفيان بن عيينة - يعنى مما يغرب عنه - وكان مكثراً عنه» (٢٣/١)، وجاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة شعبة بن دينار الهاشمى مولى ابن عباس قال ابن حبان: «روى عن ابن عباس ما لا أصل له حتى كأنه ابن عباس آخر» (٣٤٧/٤) وانظره في «المجروحين» (٣٥٧/١)، وقد قال هذا اللفظ ابن حبان في كتابه «المجروحين» في عشر تراجم، وفي «الجرح والتعديل» ترجمة يحيى بن يمان العجلي قال يحيى بن معين: «لا يشبه حديثه عن الثورى أحاديث غيره عن

الثورى»، وقال وكيع: «كأن هذا ليس سفیان الذى سمعنا نحن منه» (١٩٩/٩).
وزاد الخطيب فى «تاريخه» بعد قول وكيع: «أنكرها جداً» (١٢٢/١٤).

ومن الأمثلة على الحالة الثانية: ما جاء فى «الميزان» ترجمة شبيب بن
سعيد بن حبيب الحبطى البصرى قال ابن عدى: «كان شبيب لعله يغلط ويهم
إذا حدث من حفظه وأرجو أنه لا يتعمده، فإذا حدث عنه ابنه أحمد بأحاديث
يونس فكأنه شبيب آخر - يعنى يوجد -» (٢٦٢/٢).

* * *

○ قولهم: «فلان أحاديثه تشبه أحاديث فلان»:

يُنظر فى المشبّه به، فإن كان ثقة فهذا تعديل وعكسه عكسه، فمثال الحالة
الأولى ما جاء فى ترجمة وضاح أبى عوانة مولى يزيد بن عطاء قال يحيى بن سعيد
القطان: «ما أشبه حديثه بحديثهما» يعنى أبى عوانة بسفيان وشعبة، وقال عفان:
«كان صحيح الكتاب كثير العجم والنقط كان ثبّاءً، وأبو عوانة فى جميع حاله
أصح حديثاً عندنا من هشيم» (٤٠/٩) «الجرح والتعديل».

ومثال الحالة الثانية ما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة يعقوب بن محمد بن
عيسى الزهرى المدينى قال يحيى: «صدوق ولكن لا يبالى عن حدث»، وقال
مرة: «أحاديثه تشبه أحاديث الواقدى محمد بن عمر» - يعنى تركوا حديثه -،
وقال محمد بن أحمد الفقيه: «سئل عنه صالح بن محمد فقال: حديثه يشبه حديث
الواقدى» - كأنه يضعفه - (٢٧٠/١٤)، ومعلوم أنه لا يلزم من التشبيه المثلية
فى كل شيء والظاهر هنا التشبيه من حيث القوة والضعف.

وهناك حالة أخرى وهى أن بعض الرواة لسوء حفظه واضطرابه قد يحدث
بحديث أحد المشايخ ويعزوه إلى شيخ آخر، فإذا سمع ذلك أحد الأئمة الذين
يعرفون الراوى وما روى، قال: «هذا يشبه حديث فلان وليس من حديث فلان».

وهل يقولون ذلك فيمن سرق حديث شيخ وسمى شيخاً آخر؟ محتمل، وقد يقولون ذلك في بعض أحاديث الحفاظ الذين يعلق بأذهانهم أحاديث بعض البرواة المذاكرين لهم أثناء المذاكرة، انظر نحو ذلك في شرح «علل الترمذى» لابن رجب رحمه الله تعالى.

* * *

○ قولهم: «فلان حديثه يزيد»:

هذا يدل على زيادة إما في الإسناد أو في المتن، لكن لا يتحدد لنا منزلة ذلك في الجرح إلا إذا علمنا ما سبب هذه الزيادة، هل هي عن وهم أو عن عمد؟ ثم إذا كانت عن وهم ننظر إلى هذه الزيادة بالنسبة لحديث الراوى هل كثرت أم لا؟ وهل هي منكرة جداً أم لا؟، فمن أمثلة الحالة الأولى أعنى وقوع ذلك في حديث الراوى على سبيل الوهم ما جاء في «الكامل» لابن عدى ترجمة إبراهيم بن الحكم بن أبان الصنعاني قال أحمد: «وقت ما رأيناه لم يكن به بأس، ثم قال: إني أظن كان حديثه يزيد بعدنا ولم يحمله» (٢٤١/١)، وذكر العقيلي في «ضعفائه» قول أحمد ثم قال: «وقال محمد بن رافع: بعهدنا لم يكن به بأس ولكن اختلط بعد» (٥٠/١).

ومثال الحالة الثانية ما جاء في «المجروحين» لابن حبان ترجمة النضر بن سلمة المروزي، قال أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزان: «عرفنا كذبه لأنه كان يجالسنا فنذكر باباً من العلم ونذكر ما فيه ويذكر هو ما فيه ثم يزيدنا فيه ما ليس عندنا بأحاديث، ثم نجالسه بعد مدة فنذكر ذلك الباب بعينه فنذكر ما فيه ويذكر هو ما فيه ويزيدنا أشياء غير تلك الأشياء التي زادها في المجلس الماضي، فعلمنا أنه يضع الحديث». (٥١/٣ - ٥٢)، وكما في «لسان الميزان» ترجمة الفضل بن خصيب أبي العباس قال أبو الشيخ: «كان حديثه يزيد»، وذكر قبل عن أبي كريب حديثين ثم زاد: «وروى من كُتب أبي مسعود كل ما يحمل إليه» (٤٤٠/٤)، وفي «الجرح

والتعديل» ترجمة خالد بن القاسم أئى الهيثم المدائنى قال أحمد: «يزيد فى الإسناد»، وقال ابن راهويه: «كان كذاباً»، وقال يحيى بن معين: «كان يزيد فى الأحاديث الرجال يوصلها لتصير مستندة» (٣٤٧/٣) فالزيادة إن كانت عن وهم ففيها تفصيل، إن لم تكثر ولم تفحش فصاحبها يصلح حديثه فى الشواهد والمتابعات وإلا رد حديثه، وإن كانت عن عمد فلا يُحدث عن صاحبها ولا نعى عين، وصورة الزيادة عن وهم أن يسند المرسلات ويرفع الموقوفات فى حديثه المسموع له من مشايخه، وأما إذا كانت عن عمد فقد يكون كما فى الحالة الأولى وقد يكون سرقة وتركيباً واختلاقاً والله المستعان.

* * *

○ قولهم: «فلان يتلون»:

كثيراً ما يقول هذا ابن عدى فى «كامله» على من يضطرب فى حديثه ويأتى به على وجوه مختلفة، لكن الدارقطنى رحمه الله استعمله فى معنى آخر كما جاء فى «الضعفاء والمتروكين» له ترجمة عمارة بن جوين أئى هارون العبدى قال: «يتلون خارجى وشيعى» (ص ٢٩٩) فتأمل كيف انتقل من الشىء إلى تقيضه، فالخوارج يكفرون علماً رضى الله عنه والشيعية يغالون فيه، ثم هل يطلق هذا على من يكذب ويتلون فى كذبه؟ الظاهر أن هذا اللفظ بمعنى قولهم: «كان فلان بالغداة شيئاً وبالعشى شيئاً» كما سبق فى المتروكين والكذابين.

واعلم أن التلون قد يكون سببه عدم وضوح الحق للمرء فيعتقد مقالة ثم يظهر له ضدها فيرجع وهكذا، وقد يكون سببه رقة الدين والرغبة فى العاجل دون الآجل، وقد ذكر ابن كثير فى «البداية» لأحدهم كما فى ترجمة الوجيه الأعنى (٧٦/١٣) كلاماً قال فيه:

فمن مُبْلِغ عَنِ الوجيه رسالة	وإن كان لا تجدى لديه الرسائل
تمذهبت للنعمان بعد ابن حنبل	وذلك لما أعوزتك المآكل
وما اخترت رأى الشافعى ديانة	ولكنما ترجو الذى هو حاصل

وبعد قليل لا شك أنت صائر إلى مالك فانظر إلى ما أنت قائل

* * *

○ قولهم: «فلان فسد حديثه»:

هذا اللفظ يحتمل وجوهاً:

١ - أن الراوى كان مستقيم الرواية ثم خلط واضطرب ولم يتميز صحيح حديثه من سقيمه، وهذا حكمه أن ينظر إلى هذه الأوهام، فإن كان فاحش الاختلاط رد حديثه وإلا صلح في الشواهد والمتابعات، وهناك تفاصيل أخرى.

٢ - وإما لأنه يروى عن المجاهيل فكثرت المناكير في روايته ففسد من أجل ذلك كما جاء في «النبلاء» ترجمة عبد الرحمن بن زياد المحاربي قال ابن معين: «له أحاديث مناكير عن المجاهولين»، وقال أبو حاتم: «يروى عن المجاهولين أحاديث منكورة فيفسد حديثه بذلك» (١٣٧/٩) وانظره في «الجرح والتعديل» (٢٨٢/٥)، وأنت خبير أن هذا لا يضر الراوى إلا بشروط سبق ذكرها.

٣ - وإما أن يكون للراوى أصل صحيح وأصل فاسد فيحدث بهما فيفسد حديثه لذلك، كما قال الدارقطني في «سؤالات حمزة بن يوسف السهمي» ترجمة أبى بحر محمد بن حسين بن كوثر البربهاري: «كان له أصل صحيح وسماع صحيح وأصل ردىء فحدث بهذا وبذاك فأفسده» (ص ١٢٨ - ١٢٩).

٤ - وقريب من ذلك أن يكون الراوى له سماع صحيح من مشايخه ولكنه ألحق في سماعه وكثر على نفسه ولم يكتف بما سمع فأفسد حديثه هذا، والوجهان الأخيران فيمن طعن في عدالته، والله أعلم.

○ وأما قولهم: «فلان أفسد علينا سماعنا من فلان» فقد يكون لأنه أدخل في حديث الشيخ ما ليس منه ولم يميزه الشيخ كما في ترجمة جبارة بن مغلس (٢٢١/١) من «المجروحين» لابن حبان وكذا ترجمة سفيان بن وكيع بن الجراح

(٣٥٩/١) «المجروحين»، وهل يقولون ذلك في أحد أئمة الجرح والتعديل الذى كشف حال الرجل بعد أن كان يُظن به العدالة؟ ينظر^(١).

○ وأما قولهم: «أفسد علينا ما كتبنا عنه» أى أنه كان له سماع صحيح أو كان يُظن به ذلك، ثم ادعى ما لم يسمع إما عمداً أو غفلة، وقد ذكر ابن حبان في مقدمة كتابه «المجروحين» أنواع جرح الضعفاء فقال: «النوع الثامن: ومنهم من يكذب ولا يعلم أنه يكذب إذ العلم لم يكن من صناعته ولا اغبر قدمه فيها: أخبرني محمد بن المنذر قال حدثنا محمد بن إدريس قال حدثنا مؤمل بن إهاب عن يزيد بن هارون قال: كان بواسط رجل يروى عن أنس بن مالك أحرفاً ثم قيل إنه أخرج كتاباً عن أنس، فأتيناه فقلنا له: هل عندك سوى تلك الأحرف؟ فقال: نعم عندي كتاب عن أنس، فقلنا: أخرجه إلينا فنظرنا فيه فاذا هي أحاديث شريك بن عبد الله النخعي فجعل يقول حدثنا أنس بن مالك، فقلنا له: هذه أحاديث شريك، فقال: صدقتم حدثنا أنس بن مالك عن شريك، قال: فأفسد علينا تلك الأحرف التى سمعناها منه وقمنا عنه» (٧١/١)، ونحوه قول الذهبي في «العبر» ترجمة عيسى بن عبد العزيز بن عيسى اللخمي الإسكندراني: «سمع من السلفى وقرأ القراءات على أبي الطيب عبد المنعم بن الخلوفا ثم ادعى أنه قرأ على ابن خلف الداني وغيره فاتهم وصار من الضعفاء وفجعنا بنفسه» (٢٠٤/٣).

* * *

○ قولهم: «فلان بش الرجل»:

سبق أن قولهم: «فلان نعم الرجل» يطلق في المشاهير الأثبات ويطلق في أهل العبادة أو أهل الفقه أو من حسنت أخلاقهم أو المتمسكين بالسنة، وكل وجه من ذلك له حكم، وكذلك قولهم: «فلان بش الرجل» فقد يكون من أجل كذبه على رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - أو لغلوه في بدعته أو من أجل فسقه وشهوته والعياذ بالله، ونحو ذلك قول أحدهم في الراوى: «ذمه فلان»

(١) وهناك حاله أخرى، وذلك أن الثقة إذا روى الحديث مُعللاً مبنيةً بذلك غلبة الحديث المستقيم الذى رواه الضعيف - انظر ما قاله أبو حاتم - كما في «العلل» للرازي (٢٦٨/٢) برقم (٢٣٠٠).

فقد يكون لكذبه أو لبدعته انظر ترجمة داود بن عبد الجبار الكوفي.

○ وقولهم: «فلان لا يفوته شيء أو لا يفوته حديث جيد»:

هذا اللفظ يحتمل التعديل ويحتمل التجريح، فإن كان بمعنى التعديل فالمقصود منه أن الراوى حافظ بارع مجتهد رحال، إذا سمع بحديث لا يستريح إلا إذا أخذه عن راويه، وقد جاء في «تذكرة الحفاظ» ترجمة سفيان الثوري قال القطان: «ما رأيت أحفظ منه كنت إذا سألته عن مسألة أو عن حديث ليس عنده اشتد عليه» (٢٠٤/١) وفي «التذكرة» أيضاً ترجمة الفضل بن سهل البغدادي الأعرج ذكر الذهبي أنه كان لا يكاد يفوته حديث فرد (٥٥٣/٢)، والرجل كان موصوفاً بالذكاء والمعرفة والإتقان وأنه كان أحد الدواهي في الحفظ، وذكر كل هذا الذهبي على سبيل المدح وسيأتي خلاف ذلك كما في «النبلاء»، وجاء في «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الله بن محمد المسندي شيخ البخاري، قال محمد بن إسماعيل البخاري: «قال لي الحسن بن شجاع: من أين يفوتك الحديث وأنت وقعت على هذا الكنز - يعني المسندي -» (٦٥/١٠).

وقد يكون هذا اللفظ تجريحاً بمعنى أن الراوى سارق كلما وجد حديثاً عند غيره وثب عليه وادعاه لنفسه، كما في «تاريخ بغداد» ترجمة يحيى بن عبد الحميد الحماني قال الحسين بن إدريس: «سمعت ابن عمار يقول: قد سقط حديثه، قيل: فما علتة؟ قال: لم يكن لأهل الكوفة حديث جيد غريب ولا لأهل المدينة ولا لأهل بلد حديث جيد غريب إلا رواه فهذا يكون هكذا» (١٧٤/١٤)، وجاء في «النبلاء» قال عبدان: «سمعت أبا داود يقول: أنا لا أحدث عن فضل الأعرج قلت: لم؟ قال: لأنه كان لا يفوته حديث جيد» (٢١٠/١٢) فعلم الإمام الذهبي مدى شدة الجرح بهذا فقال: «ما بهذا الخيال يُغمر الحافظ ثم هذا أبو داود قائل هذا قد روى عنه في «سننه». اهـ

قلت: وسبب كلام أبي داود في فضل بن سهل الأعرج الغرائب التي وجدها في حديثه، ووجود الغرائب في حديث الراوى لا يقدر فيه إلا بشروط سبق ذكرها، والله أعلم. وسيأتي بقية لهذا (ص ٤٠٦ - ٤٠٨).

○ قولهم: «فلان يروى الحديث على أوجه»: أو عبارة نحو ذلك.

هذا اللفظ أو ما في معناه يحتمل عدة أوجه:

١- إذا قيل هذا في أحد الأثبات المكثرين فهذا معناه أنه يروى الحديث على عدة أوجه لكثرة حفظه، كما قال إبراهيم بن سعيد الجوهري: «كل حديث لا يكون عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم» (١٢٤/١). «تهذيب التهذيب».

٢- وأيضاً إن قيل في أحد الأثبات فقد يكون معناه أنه يروى الحديث بالمعنى، كما جاء في «تاريخ بغداد» قال أبو داود: «كان سليمان بن حرب يحدث بحديث ثم يحدث به كأنه ليس بذلك. قال الخطيب: قلت: كان سليمان يروى الحديث على المعنى فتغير ألفاظه في روايته» (٣٦/٩) وذكر هذا الذهبي في «نبلائه» (٣٣٤/١٠).

٣- وقد يكون من معاني هذا اللفظ اضطراب الراوى واختلاطه، كما في «الضعفاء» للعقيلي قال رحمه الله: «حدثنا محمد قال حدثنا صالح قال حدثنا علي قال سمعت يحيى وسئل عن إسماعيل بن مسلم المكي قيل له: كيف كان في أول أمره؟ قال: لم يزل مختلطاً كان يحدثنا بحديث الواحد على ثلاثة دروب» (٩٢/١).

٤- وقد يكون ذلك لتهمة الراوى بالكذب، كما ذكر ابن رجب رحمه الله في شرحه «لعلل الترمذى»، قال: «فاختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهماً فإنه ينسب به إلى الكذب، وإن كان سىء الحفظ نسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط، وإنما يحتمل مثل ذلك ممن كثر حديثه وقوى حفظه كالزهرى وشعبة ونحوهما، وقد كان عكرمة يتهم في روايته الحديث عن رجل ثم يرويه عن آخر حتى ظهر لهم سعة علمه وكثرة حديثه.....» اهـ (ص ١٠٨).

٥- وقد يكون ذلك من المدلس، فإن المدلس تدليس الشيوخ لاسيما إن كان مقلداً يأتي بالحديث على أوجه ويسمى شيخه بأكثر من اسم حتى يظهر أنه مكثر والله المستعان.

* * *

○ ويشبه ألفاظ هذا الباب قولهم: «فلان يُنتقى من رواياته»:

إذا قالوا ذلك في رجل تغير أو اختلط أو قَبِلَ التلقين في آخر أمره فمعنى ذلك أنه ينتقى من حديثه ما رواه الشيوخ أو القدامى عنه دون ما رواه عنه الأحداث أو ينتقى من حديثه ما حدث به من كتابه، وإن قالوا ذلك في رجل سىء الحفظ من أول أمره فمعناه أنه ينتقى من حديثه ما لم يخطيء فيه أو ما توبع عليه أو ما كان من كتابه إن كان له كتاب صحيح، وقد أشار إلى الحالة الثانية المعلمي رحمه الله في ترجمة بندار محمد بن بشار (ص ٦٦٢) من كتابه «التنكيل».

* * *

○ «امتناع المحدث من التحديث لأحد الرواة بمحدث أحد المشايخ أو مطلقاً وعكس ذلك بذل المحدث وسخاؤه في الرواية لأحد الرواة»:

اعلم أن امتناع المحدث عن الرواية له عدة أسباب ولكل سبب من هذه الأسباب حكم:

١- فقد يمتنع المحدث عن التحديث إذا كان شيخه الذي طُلب منه أن يحدث بحديثه ضعيفاً، كما جاء في «المجروحين» لابن حبان ترجمة عريف بن درهم الجمال، قال ابن حبان: أخبرنا الهمداني حدثنا عمرو بن علي سمعت يحيى بن سعيد يُسأل عن عريف بن درهم فيمتنع به، ذكر هذا ابن حبان دليلاً على قوله: «منكر الحديث على قلته لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد» (١٩٣/٢).

٢- وقد يمتنع الشيخ لأن الطالب ليس أهلاً، كما في «النبلاء» ترجمة علي بن عثمان الكلبي قال محمد بن عبد الوهاب الفراء: «ما رأيت في العسرة مثل علي بن عثمان وكان يقول: الناس لا يؤتون من حلم يحيىء الرجل فيسأل فإذا أخذ ليباهي ويحيىء الرجل فيصحف ويحيىء الرجل يأخذ ليمارى ويحيىء الرجل يأخذ ليباهي

وليس عليّ أن أعلم هؤلاء إلا من يهتم لأمر دينه» (٥٧٠/١٠).

٣- وقد يمتنع المحدث عن رواية بعض الأحاديث عن بعض المشايخ التي هي عنده بعلو كي لا يسمعا أحد عن ذلك الشيخ ويتفرد هو بعد ذلك أي بعد موت ذلك الشيخ أو اختلاطه بالعلو وتكون الرحلة إليه.

٤- وقد يمتنع لعلمه أن الطالب لم يصبر على طلب العلم كصبر غيره من الملازمين الأثبات، وقد جاء رجل إلى شعبة يسأله عن حديث فامتنع أن يجيبه وقال: «يأتى أحدكم كأنه يريد أن يرى داري ويقول ما تقول في كذا، لا حتى تجلس كما جلس هذا - وأشار إلى روح بن عباد -». اهـ بمعناه كما في مقدمة «كامل ابن عدي».

٥- وقد يكون ذلك لأن نية الطلبة للطلب مدخولة كما سبق من قول علي بن عثمان وهو في «النبلاء» (٥٧٠/١٠)، وكما قال الذهبي في ترجمة عبد الله بن داود الخريبي (٣٥١/٩)، ونحوه أن الشيخ قد يرى أن القليل يكفي لفقهه والعمل به والكثرة بخلاف ذلك، والله أعلم.

٦- ومنهم من يمتنع عن التحديث ويتعسر في الرواية لأنه يرى أنه ليس في حاجة إلى مجيء المحدثين إليه إما لاشتغاله عنهم بالدولة كما سبق وإما لأنه يرى أن شهرته ثابتة بعمله في الوزارة أو القضاء.

٧- وقد يكون ذلك من أجل الحذر وخشية الخطأ في الرواية أو لأن الشيخ نفسه شرس الأخلاق.

هذا وقد يمتنع المحدث على أحد الطلبة وهو يجبه، كما في «طبقات الشافعية» ترجمة أحمد بن محمد الحافظ أبي الفضل الجارودي قال: «رحلت إلى الطبراني فقربني وأدناني وكان يتعسر عليّ في الأخذ، فقلت له: أيها الشيخ تتعسر عليّ وتبذل للآخرين؟ فقال: لأنك تعرف قدر هذا الشأن» (٤٧/٣)، فليس كل من امتنع عن تحديث راو يكون مضطرباً له، وليس كل من امتنع عن التحديث بمحدث أحد المشايخ يكون مضطرباً له فتأمل.

وكذلك بذل الحديث لأحد الرواة لا يلزم منه توثيق الشيخ للطالب، فقد يكون البذل لتوثيق الطالب والرضى عنه كما سبق أن أحدهم كان يخلف ألا يحدث ثم يستثنى فلاناً وفلاناً، وكما يفعل بعض المشايخ من بذله لبعض الطلبة أحاديثه العالية أو الغريبة دون بقية المحدثين، لكن قد يبذل الشيخ الحديث للراوى دون تفضيل له بل وهو غير راض عنه، كما سبق عن الطبراني مع الجارودى وكما قال أحمد بن أحمد: «قال لى يحيى بن آدم: يجيئنى الرجل ممن أبغض وأكره مجيئه فأقرأ عليه كل شئ معه لأستريح منه ولا أراه ويجيئ الرجل أودّه فأررده حتى يرجع إلي» (٥٢٩/٩) «النبلاء».

* * *

○ قولهم: «فلان متساهل أو يتهاون في الحديث»:

هذا اللفظ له عدة معان:

١- أن الراوى يتساهل عند التحمل كمن ينام والشيخ يقرأ أو يمل أو يشتغل بشئ آخر في المجلس.

٢- أن يكون تساهله عند الأداء والرواية كمن يحدث من حفظه بما ليس في كتابه، كما جاء في «سؤالات السهمى للدارقطنى»: «وسأل الشيخ أبو سعد الإسماعيلى أبا الحسن الدارقطنى عن أبى بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضى؟ فقال: كان متساهلاً ربما حدث من حفظه ما ليس عنده في كتابه وأهلكه العجب فإنه كان يختار ولا يضع لأحد من العلماء الأئمة أصلاً.....» (ص ١٦٤ - ١٦٥)، وهذا معناه أنه يجب أن ينتخب على المشايخ وإذا طلب منه أحد الأئمة الأصل الذى فيه سماعه للأحاديث التى يروىها امتنع تكبراً، والله المستعان، ومعلوم أن التحديث من غير الكتاب يضر سئء الحفظ بخلاف الضابط المتقن لحديثه كما سبق بيانه.

وقريب من هذا، التحديث من غير أصل كما في «النبلاء» ترجمة الوراق

الإمام المحدث أنى بكر محمد بن إسماعيل بن العباس البغدادي المستملي
(٣٨٩/١٦).

٣- وقد يكون التساهل لأنه يحدث من كتب غيره، وقد سبق هذا كما في
«النبل» ترجمة هدية بن خالد القيسي (٩٨/١١ - ٩٩).

٤- وقد يكون الراوى متساهلاً متهاوناً بمعنى أنه لا يفصل الألفاظ أى صيغ
التحمل مثل قولهم: «سمعت وحدثنى وحدثنا وأخبرنى وأخبرنا وعن» كما جاء في
«النبل» ترجمة أبى خيثمة زهير بن حرب أحد أعلام الحديث قال يعقوب بن
شيبه: «هو أثبت من ابن أبى شيبه، كان فى عبد الله - يعنى ابن أبى شيبه - تهاون
فى الحديث لم يكن يفصل هذه الأشياء - يعنى الألفاظ -» (٤٩٠/١١)، ومثل
هذا لا يضر ابن أبى شيبه فليس كل من يوصف بالتساهل يكون ضعيفاً نعم يكون
غيره أرجح، منه والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان دفن كتابه»:

اعلم أنه ليس كل من دفن كتابه يكون من أهل العبادة والزهد المتجردين
عن الإتيان والضبط، حتى وإن كان من العبّاد فإذا دفن كتابه ولم يحدث بعد
فلا يضر، ولكن البلاء إذا حدث وهو ليس بضابط فسيقع فى حديثه الاضطراب،
ودفن الراوى كتابه أو وصيته بحرقه أو غسله له أسباب:

١- فقد يدفن الراوى كتابه لأنه من العبّاد الزهاد ويخاف على نفسه الشهرة،
كما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة بشر بن الحارث الخافى أحد الزهاد والعباد: «دفن
كتبه لكرهية أن ينصب نفسه للتحديث» (٦٧/٧).

فمن فعل ذلك ثم رجع للتحديث وليس هو من أهل الضبط طعن فيه
بسبب ذلك.

٢- وهناك سبب آخر يجعل بعض المحدثين يفعل ذلك، كما جاء فى «النبل»

ترجمة شعبة بن الحجاج، قال سعد بن شعبة: «أوصى أبى إذا مات أن أغسل كتبه فغسلتها»، قال الذهبي رحمه الله: «قلت: وهذا قد فعله غير واحد بالغسل أو بالحرق أو بالدفن خوفاً من أن تقع في يد إنسان وإيه فيزيد فيها أو يغيرها» (٢١٣/٧).

٣- وهناك سبب آخر ذكره الذهبي في «النبلاء» ترجمة إسحاق بن راهويه، قال أبو عبد الله الحاكم: «إسحاق وابن المبارك ومحمد بن يحيى هؤلاء دفنوا كتبهم»، قال الذهبي رحمه الله: «قلت: هذا فعله عدة من الأئمة وهو دال على أنهم لا يرون نقل العلم وجادة فإن الخط قد يتصحف على الناقل وقد يمكن أن يزداد في الخط حرف فيغير المعنى ونحو ذلك، وأما اليوم فقد اتسع الحرق وقل تحصيل العلم من أفواه الرجال بل ومن الكتب غير المغلوطة، وبعض النقلة للمسائل قد لا يحسن أن يتهجى» (٣٧٧/١١).

٤- وسبب آخر ذكره المحقق لكتاب «المغنى» للذهبي في الحاشية عند الكلام في ترجمة يوسف بن أسباط الشيباني الزاهد، ذكر أن بعضهم دفن كتبه لأن فيها أشياء مدخولة ولم تتميز ولم يرد المحدث منهم أن ينشرها لذلك، قال: «وفعل ذلك سفيان الثوري وبعض الأكابر»، قال: وانظر «صيد الخاطر» لابن الجوزي (ص ٣١ - ٣٣) لزماً ففيه بحث قيم. اهـ من الحاشية (٧٦١/٢)، إذا علمت هذا فليس كل من دفن كتابه يكون من الزهاد الذين لا يضبطون، فقد فعل ذلك بعض الأكابر من العلماء فرحمة الله على الأئمة ما تجدد الليل والنهار.

* * *

○ قولهم: «فلان يتبع الغرائب»:

سبق الكلام على نحو هذا اللفظ .

وهذا اللفظ قد يقال في أهل السرقة المتهمين، ويقال في الحفاظ أهل الرحلة والطلب، وأما عن كونه ذماً فقد قال ابن المبارك: «من تتبع غرائب الحديث كذب»، وقال بندان: «من طلب الأغراب في الحديث لم ينبل»، انظر «سؤالات

السهمي للدارقطني» (١١٣)، ومن أجل ذلك كان كبار الأئمة لا يتبعون الغرائب خوفاً من التهمة بالكذب والسرقة، لكنه قد يهتم بجمع الغرائب الحافظ المتقن، كما جاء في «النبلاء» ترجمة خلف بن سالم الحافظ المجود أبي محمد السندی المهلبی: «كان لسعة حفظه يتبع الغرائب»، وقال أحمد: «ما أعرفه بكذب نقموا عليه بتتبع هذه الأحاديث» (١٤٩/١١)، وفي «النبلاء» أيضاً ترجمة المعمرى الإمام الحافظ المجود الحسن بن علي بن شبيب البغدادى: «قال موسى بن هارون: استخرت الله سنتين حتى تكلمت في المعمرى، وذلك أنى كتبت معه عن الشيوخ وما افترقنا فلما رأيت تلك الأحاديث قلت: من أين أتى بها؟» قال الجنيدي: «كان المعمرى يقول: كنت أتولى لهم الانتخاب فإذا مر حديث غريب قصدت الشيخ وحدى فسألته عنه»، قال الذهبي رحمه الله: «فعقب بنقيض قصده ولم يتفع بتلك الغرائب بل جرّت إليه شراً فقبح الله الشره» (٥١١/١٣ - ٥١٢).

* * *

○ قولهم: «فلان لا يعقل أو خفيف العقل أو قليل العقل»:

هذه الألفاظ ترد على وجوه متعددة:

١- قد يقال ذلك في المبتدع وإن كان لا غبار على حديثه، كما في «تذكرة الحفاظ» ترجمة إسحاق بن أبي إسرائيل المروزي محدث بغداد، قال عبدوس بن عبد الله النيسابوري: «حافظ جداً لم يكن مثله في الحفظ والورع واتهم بالوقف»، وقال أبو القاسم البغوي: «كان ثقة مأموناً لكنه قليل العقل»، وقال جزرة: «صدوق إلا أنه كان يقول: القرآن كلام الله ويقف»، وقال أحمد: «واقفي مشهور إلا أنه صاحب حديث كيس» (٤٨٥/٢)، وانظر «النبلاء» (٤٧٧/١١)، وفي «النبلاء» ترجمة هشام بن عمار أبي الوليد السلمى عالم أهل الشام ذكر عبد الله بن محمد بن يسار أنه كان يلقي كل شيء ما كان من حديثه، وذكر عنه قصة تدل على تثبته، وذكر أحمد فقال: «طياش خفيف»، قال الذهبي رحمه الله: «قلت: أما قول الإمام أحمد «طياش»: فلأنه بلغه أنه قال في خطبته: «الحمد لله الذي تجلى

لخلقه بخلقه»، فهذه الكلمة لا ينبغي إطلاقها وإن كان لها معنى صحيح، لكن يحتاج بها الحلولى والاتحادى، وما بلغنا أنه سبحانه وتعالى تجلى لشيء إلا لجبل الطور فصيره دكاً»، وفي تجليه لنبينا - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - اختلاف أنكرته عائشة وأثبتته ابن عباس، وبكل حال كلام الأقران بعضهم فى بعض محتمل وطئه أولى من بته، إلا أن يتفق معاصرون على جرح شيخ فيعتمد قولهم» (٤٣١/١١ - ٤٣٢).

وقد يقولون ذلك فى المبتدع المتكلم فيه وإن لم يكن كذاباً، كما فى «النبلاء» ترجمة مسلمة بن القاسم بن إبراهيم المحدث الرحال الأندلسى القرطبى: «لم يكن بثقة»، قال ابن الفرضى: «سمعت من ينسبه إلى الكذب، وقال لى محمد بن يحيى بن مفرج: لم يكن كذاباً بل كان ضعيف العقل، قال: وحُفظ عليه كلام سوء فى التشبيه» (١١٠/١٦)، وقريب منه ما جاء فى «الضعفاء» للعقيلى عمرو بن جابر الحضرمى قال أبو زرعة المصرى: «قال ابن لهيعة: كان عمرو غير حصيف، كان يجلس معنا فيصير سحابة فيقول هذا على بن أبى طالب مر فى السحاب» (٢٦٣/٣)، وقوله «غير حصيف» أى غير محكم العقل، جاء فى «لسان العرب»: «الحصافة: ثخانة العقل، حصُف بالضم حصافة: إذا كان جيد الرأى محكم العقل، وهو حصف وحصيف بين الحصافة، والحصيف: الرجل المحكم العقل، وإحصاف الأمر: إحكامه، وكل محكم لا خلل فيه: حصيف..... وثوب حصيف: إذا كان محكم النسج صفيقة وأحصف الناسج نسجه» (٤٨/٩).

٢- وقد يقولون ذلك فيمن له أوهام كثيرة كما جاء فى «النبلاء» ترجمة إسماعيل بن عبد الله بن أويس قال ابن معين: «صدوق ضعيف العقل ليس بذاك - يعنى أنه لا يحسن الحديث ولا يعرف أن يؤديه أو أنه يقرأ من غير كتابه، وقال الذهبي: «قلت: الرجل وثب إلى ذاك البر واعتمده صاحباً» «الصحاحين» ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر فى سعة ما روى فإنه من أوعية العلم» (٣٩٣/١٠).

٣- ويأتى هذا اللفظ بمعنى أن الرجل قد خرف، كما في «النبلاء» ترجمة بشر بن الوليد بن خالد الكندى أبى الوليد، قال جزرة: «صدوق لكنه لا يعقل كان قد خرف» (٦٧٥/١٠).

٤- ويأتى بمعنى أن الراوى يجالس السفهاء وأنه سىء التدبير، كما في «النبلاء» ترجمة العالى بالله إدريس بن يحيى بن على العلوى الإدريسي: «كان العالى فيه رقة ورحمة لكنه قليل العقل يقرب السفهاء ولا يحجب عنهم خطاياهم وكان سىء التدبير» (٦٥٧/١٧).

○ وأما قولهم: «فلان لا يعقل الحديث»، فقد يكون لغفلة، وقد يكون نفيًا للكمال فقط، فمثال الحالة الأولى ما جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة غسان بن عبيد الأزدي قال يحيى بن معين: «قدم علينا هاهنا فنزل المدينة فأثيناها فإذا هو لا يعرف الحديث إلا أنه لم يكن من أهل الكذب ولكنه كان لا يعقل الحديث» (٣٢٨/١٢).

ومثال الحالة الثانية: ما جاء في «النبلاء» ترجمة عبد الملك ابن الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة بن الماجشون قال أبو داود: «كان لا يعقل الحديث» - يعنى - لم يكن من فرسان الحديث وإلا فهو ثقة فى نفسه (٣٦٠/١٠)، وابن الماجشون هذا قال فيه يحيى بن أكرم: «كان بحراً لا تكدره الدلاء» (٣٦٠/١٠).

* * *

○ وأما قولهم: «كان فلان يهاب فلاناً» فله وجوه:

١- يحتمل أن ذلك لثقتة وعلو قدره فهاب مخالفته.
وهذا يذكر كثيراً في تراجم الأئمة المشاهير، ونحوه ما جاء في «النبلاء»
ترجمة عبيد الله بن عمر بن جفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب قال الذهبي:
«قلت: كان أخوه عبد الله بن عمر يهابه ويحله ويمتنع من الرواية مع وجود
عبيد الله فما حدث حتى توفي عبيد الله» (٣٠٦/٦).

٢- وقد يكون سبب الهيبة الخوف من نقد القرين لقرينه لا الإجلال، كما
جاء في «النبلاء» ترجمة سليم بن عيسى بن سليم بن عامر شيخ القراء تلميذ حمزة
وأحذق أصحابه وهو خلفه في الإقراء، قال الدوري: «قال لي الكسائي: كنت
أقرأ على حمزة فجاء سليم فتلكأت فقال حمزة: تهابه ولا تهابني؟ قلت: أيها الأستاذ
أنت إن أخطأت قومتنى وهذا إن أخطأت غيرنى» (٣٧٦/٩).

○ أما قول أحدهم: «كنت أهاب حديث فلان» أى أتقيه لضعفه وتخليطه
واضطرابه وعدم انضباطه، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «من يصبر على ما يصبر عليه فلان أو يطيق مثل ما يطيق فلان؟»:

هذا التعبير يكون مدحاً في الرواية ويكون مدحاً في العبادة ومجاهدة النفس، أما عن المدح في الرواية فقد جاء في «تذكرة الحفاظ» ترجمة النسائي أحمد بن شعيب الإمام الحافظ قال أحمد بن نصر أبو طالب الحافظ: «من يصبر على ما يصبر عليه النسائي؟ عنده حديث ابن طيبة ترجمة ترجمة - يعني عن قتيبة عنه - فما صنفها» (٦٩٩/٢ - ٧٠٠) وهذا القول معناه أن النسائي رحمه الله ورع في الرواية، والسبب في ذلك أن المحدثين يتنافسون في كثرة الروايات، فإذا كان عند أحدهم أحاديث ثم تركها لعله فيها فهذا غاية من الورع، كما سبق عند الكلام على قولهم: «فلان شكاك»، وهذا اللفظ أيضاً يدل على انتقاء النسائي وحسن تمييزه في التصنيف ويدل على كثرة ما عنده من الرواية، لأنه لم يحتج في التصنيف إلى حديث ابن طيبة، واكتفى بما عنده عن غيره، والله أعلم.

وأما عن المدح في العبادة ومجاهدة النفس فقد جاء في «تذكرة الحفاظ» ترجمه محمد بن سيرين قال أبو قلابة: «من يطيق مثل ما يطيق محمد؟ يركب مثل حد السنان» (٧٨/١).

○ قولهم: «فلان ليس عليه قياس أو لا يقاس به أحد»:

هذا يدل على أن الراوي غاية في المدح أو في القدر، أما في المدح فقد جاء في «النبلاء» أن ابن معين قيل له: «شريك أعلم بحديث بلده من الثوري؟ فقال: ليس يقاس بسفيان أحد لكن شريك أروى منه في بعض المشايخ» (٢٠٢/٨) وانظر «تاريخ بغداد» (٢٣/٧).

وأما مجيئه في القدرح ففي «النبلاء» قال الفضل بن زياد: «قلت لأبي عبد الله في إسرائيل وشريك، فقال: إسرائيل صاحب كتاب يؤدي ما سمع وليس على شريك قياس كان يحدث بالحديث بالتوهم» (٢٠٥/٨)، هذا معنى اللفظ أما حال شريك فليس هو ممن بلغ الغاية في الضعف. وسأل الأثرم أحمد ما تقول في ابن الحماني؟ فحمل عليه حملاً شديداً في أمر الحديث، وقال: «ابن الحماني ليس الآن عليه قياس، أمر ذاك عظيم» قال: ورأيت شديداً الغيظ عليه (٥٣١/١٠) «النبلاء».

وفي «تاريخ بغداد» ترجمة يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري المديني تكلم فيه يحيى وجزرة وقال أبو زرعة: «ليس على يعقوب قياس» (٢٧١/١٤).

* * *

○ قولهم: «فلان مغلط أو يغلط أو له تغاليط»:

كنت أظن أن هذه الألفاظ لا تكون إلا فيمن هو سيء الحفظ أو اختلط سواء كان بأخرة أو من أول أمره، لكن رأيت هذه الألفاظ تأتي على ثلاثة وجوه:

١- يقولون ذلك في المدلس، لأن المدلس يروي المناكير والبواطيل، انظر ترجمة محمد بن محمد بن سليمان الباغندي في «سؤالات السهمي للدارقطني» (ص ٨٩ - ٩٢).

٢- ويقولون ذلك فيمن ساء حفظه واضطرب حديثه، وهذا ظاهر كما في «تهذيب التهذيب» ترجمة إسماعيل بن مسلم المكي، قال القطان: «لم يزل مغلطاً يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب»، ويوضح قول القطان هذا قول غيره فقد قال الفلاس: «كان ضعيفاً في الحديث بهم فيه وكان صدوقاً يكثر الغلط يحدث عنه من لا ينظر في الرجال»، وقال غيره: «ضعيف لا يترك» (٢٣٢/١)، ولخص ذلك الحافظ في «تقريبه» بقوله: «ضعيف الحديث».

والذي في «الجرح والتعديل» قال القطان: «لم يزل مغلطاً كان يحدثنا.....»

الخ.

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث مخلط، فقال له ابنه: هو أحب إليك أو عمرو بن عبيد؟ فقال: جميعاً ضعيفين، وإسماعيل هو ضعيف الحديث ليس بمترك يكتب حديثه» (١٩٩/٢)، وفي «تهذيب التهذيب» ترجمة محمد بن مصفى بن بهلول القرشي الحمصي الحافظ قال صالح بن محمد: «كان مخلطاً وأرجو أن يكون صدوقاً وقد حدث بأحاديث مناكير» (٤٦١/٩).

٣- ويقولون ذلك في الكذاب الذى يضع الحديث أو يركب الأسانيد، جاء في «لسان الميزان» ترجمة أحمد بن عبيد الله بن أبى العز بن كادش قال عبد الله بن عبد الرحمن الحرى: «كان مخلطاً كذاباً لا يحتج بمثله وللأئمة فيه مقال» (٢١٨/١)، وفيه أيضاً ترجمة الحسن بن الحسين الرهاوى قال عبد العزيز الكتانى: «كان فيه تخليط يحدث بما لم يسمع ويركب على الشيوخ» (٢٠١/٢)، وفي «تاريخ بغداد» ترجمة عمر بن محمد بن السرى ويعرف بابن أبى طاهر قال محمد بن أبى الفوارس: «كان مخلطاً في الحديث جداً يدعى ما لم يسمع ويركب» (٢٦٣/١١)، وفيه أيضاً ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد الله المعروف بابن الثلاث قال الأزهرى: «كان مخلطاً في الحديث يدعى ما لم يسمع ويضع الحديث» (١٣٧/١٠).

○ وقولهم: «مخلط» أكثر ما يكون في الكذاب أو سىء الحفظ واستعماله في المدلسين نادراً^(١) والله أعلم.

* * *

○ وصفهم للراوى: «بأنه أخذ الحديث عن فلان مع وجود شيخ فلان هذا: أى أنه روى بنزول مع إمكان العلو»:

اعلم أن الرواة يتنافسون في علو الإسناد ولا يرضى أحدهم بالنزول مع إمكان علوه إلا لسبب من الأسباب ومن هذه الأسباب ما يطعن في الشيخ ومنها ما يعد توثيقاً للشيخ فمن ذلك:

١- إذا كان الراوى لا يحدث إلا عن ثقة ويتقنى في الرواية ولا يروى عن

(١) ولذا فهذه الألفاظ بالباب السابق أشبه.

الضعفاء، ثم وجد حديثاً حسناً إما في متنه أو في إسناده أو غير ذلك، وأراد أن يروى هذا الحديث لكن وجد صاحبه ضعيفاً وليس على شرطه فيضطر إلى النزول ويروى هذا الحديث عن ثقة آخر عن ذلك الضعيف، وكثيراً ما كان يفعل هذا الأئمة وقد سئل أبو عبد الله أحمد بن حنبل عن عمرو بن شعيب فقال: «ربما احتججنا به وربما وجس في القلب منه، ومالك يروى عن رجل عنه» (١٦٧/٥) «النبلاء». وذكر ذلك الذهبي في جملة أقوال من ضعفه. وانظر نحو ذلك في شرح «علل الترمذي» (ص ١٣٦)، وقد لا يكون هذا لضعف الشيخ ولكن غيره أرجح منه. انظر هذا في «تهذيب التهذيب» ترجمة كامل بن طلحة الجحدري (٤٠٩/٨).

٢- ومن أسباب ذلك أيضاً أن الشيخ يكون ثقة ثباً والرواة يحبون أن يتبعوا حديثه بعلو وبنزول، وقد قال أبو داود في إبراهيم بن سليمان بن رزين: «ثقة ورأيت أحمد يكتب حديثه بنزول» (٨٨/٦)، «تاريخ بغداد»، لكن هذه الحالة لا تختص بحياة الشيخ بل قد يفعلون هذا مع من مات من الشيوخ، كما أنهم قد يتبعون حديث الراوى عالياً أو نازلاً وإن لم يكن حجة، كما سبق أن أحمد فعل هذا في حديث ابن إسحاق، وأيضاً إذا كان الشيخ ثقة إلا أن تلميذه أحذق وأبصر بحديث شيخه من الشيخ نفسه، فيرضى المحدث الفهم بالنزول لأن التلميذ يعلم صحيح حديث شيخه من سقيم، فإذا كان الراوى من المشاهير رغب المحدثون في أن يجعلوه بينهم وبين رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - سواء بعلو أو بنزول، وقد قال الذهبي في ترجمة شعبة بن الحجاج رحمه الله تعالى: «ومن جلالته قد روى مالك الإمام عن رجل عنه وهذا قل أن عمله مالك» (٢٠٥/٧) «النبلاء». وانظر نحوه في «تاريخ البخارى الكبير» وحاشية (٩/٤).

٣- ومن ذلك أن الشيخ إذا اختلط بأخرة وتلميذه أخذ عنه في زمن الاستقامة، فيأخذ عن التلميذ من أجل هذا، وقريب منه أن الشيخ إذا كان فيه كلام خفيف لكن تلميذه أكثر من ملازمته فجبر ضعف شيخه في رواية التلميذ عنه، فعند ذلك يرغب المحدثون في السماع من التلميذ، وأيضاً إذا امتنع الشيخ بأخرة من التحديث إما من عند نفسه أو منعه غيره من حكام السوء فيضطر

المحدثون أن يأخذوا حديثه من تلامذته، وفي هذه الحالة العلو ليس ممكناً بخلاف ما سبق من حالات، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: فلان لم يقدر أن يصون نفسه:

هذا اللفظ وقفت عليه في موضوعين: الأول من قول عثمان بن سعيد في يحيى بن عبد الحميد الحماني كما في «النبلاء» قال: «كان يحيى الحماني فيه غفلة لم يقدر أن يصون نفسه كما يفعل أصحاب الحديث، ربما يحيى رجل فيفتري عليه وفي رواية فيسبه وربما يلطمه» (٥٣٥/١٠)، وهو باختصار في «الجرح والتعديل» (١٦٩/٩ - ١٧٠)، وهناك حالة أخرى وقفت عليها لا أذكر موضعها الآن، يقولون ذلك في الراوي إذا كان مغفلاً ولم يكن ضابطاً، فمثله ينبغي أن يصون نفسه عن التحديث في تلك الحالة كي لا يتخبط فتمسه السنة الجرح والطنع، لكنه لم يقدر أن يصون نفسه، والله المستعان.

* * *

○ قول أحدهم: «كُتِبَ عن فلان أحاديث كذا وكذا ليتها كانت بياضاً»:

هذا اللفظ يحتمل حالتين:

الأولى: أن الراوي تُدْعَ بهذا الشيخ وظنه ثقة فكتب عنه وأكثر وشغلته الكتابة عن هذا الشيخ عن طلب أحاديث غيره ثم اتضح له تخليطه وكذبه بعد ذلك فعلم أن ما كتبه ليس بشيء فتمنى أن تكون هذه الأوراق بياضاً ينتفع به.

الثانية: ويحتمل أن ذلك لنزول إسناد شيخه وإن كان الشيخ ثقة، لكن الأحاديث النازلة لم تنفق كما جاء في «النبلاء» ترجمة ابن جوصاء الإمام الحافظ الأؤحد أبي الحسن أحمد بن عمير بن يوسف الدمشقي، قال الذهبي: «هو من الشيوخ النوازل عند حمزة بن محمد الكنانى ولهذا يقول: «عندى عن ابن جوصاء

مائتا جزء ليتها كانت بياضاً» (١٧/١٥)، والرجل قد قال فيه أبو على الحافظ:
«هذا إمام من أئمة المسلمين وقد جاز القنطرة» (١٧/١٥) «النبلاء».

* * *

○ قولهم: «فلان شره في الرواية، أو حمّله الشره على رواية كذا وكذا»:
المحدث الذي يكون شرهاً غالباً ما يكون حاطب ليل وجارف سيل، والرواة
في الشره على حالات:
الحالة الأولى: فإن كان من وصف بالشره ثقة ليس ضعيفاً ولا متهماً فوصفه
بالشره والحالة هذه يحتمل أمرين:

١- قد يقصد بذلك أنه مجتهد في الطلب ومتبحر في العلم ولا يرضى أن يقف
على الحديث من وجه واحد بل كلما سمع بشيء رحل إليه واجتهد في تحصيله،
وهذا مدح وقد وصف بهذا المشاهير، وقد جاء في «ثقات ابن حبان» ترجمة
أحمد بن عبد الرحمن الكريزاني قال: «سمعت أبا عاصم يقول: حضرت أنا وسفيان
الثوري جنازة ابن جريج بمكة فلما جُهِزَ وصُلِّيَ عليه ووضع على شفير القبر،
قال سفيان - وابن جريج على أيدي الرجال فيما بين اللحد والثرى - : يا أبا عاصم
كتبت عن ابن جريج عن عطاء أنه كره صلاة الفريضة داخل البيت؟ قلت: لا،
قال: فعجبت من سفيان وورعه حيث غلب عليه حب الحديث في ذلك الموضع»
(٤٩/٨)، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون الراوي متقناً لحديثه، بل قد يدل على
غمز في بعض روايات المحدث، لأن المكثّر غالباً ما يوجد في أحاديثه غرائب
ومناكير، وقد سبق ما ذكره الذهبي في «نبلائه» في ترجمة الحسن بن علي ابن
شبيب البغدادي: «وأن الرجل اتهم لوجود الغرائب في حديثه وهو ليس بمتهم...»

أو يحمله الشره على رواية أحاديث الناس وإدخالها في كتبه على سبيل
التعليق، كما جاء في «النبلاء» ترجمة محمد بن إسحاق بن يسار قال أحمد: «كان
ابن إسحاق يشتبه الحديث فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه، قال الحافظ

الذهبي: قلت: هذا الفعل سائغ فهذا «الصحيح» للبخارى فيه تعليق كثير» (٤٦/٧)، فإن كان أحمد يقصد التعليق فذاك وإن كان يقصد التدليس فهو الأمر الثانى من هذه الحالة.

٢- وقد يوصف بالشره الراوى الثقة إذا كان يدلّس، لأن حبه للحديث يجعله يروى الأحاديث الصحيحة والضعيفة ويروى عن الثقات والضعفاء وقد يصرح بالواسطة الضعيفة وقد يدلّسها، بل قد يستعمل التدليس الخبيث وهو تدليس التسوية أو تدليس القطع أو الحذف أو السكوت، والمتشبع بما لم يعط كلابس ثوبى زور، والله سبحانه وتعالى يعامل كل امرئ بنيتة، فكثير من المدلسين الذين يروون الأباطيل وما لا أصل له ويسقطون الضعفاء ويقصدون بذلك التكثير كثيراً ما يلزق الوهن بهم، لأن الناقد إذا وجد المتن منكراً ووجد رجال الإسناد ثقات ولم يجد من يحمل عليه عهدة هذه النكارة ألزقه بالمدلس، وإذا غلب ذلك على حديثه ضَعُف، وإنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة حميد بن الربيع بن حميد أبى الحسن اللخمى، أنه تكلم فيه وطعن عليه ابن معين حين سئل عنه فقال: «وما يسأل عن حميد مسلم أخزى الله ذاك وأخزى من يسأل عنه»، وقال مرة: «كذابو زماننا أربعة»، وعده فيهم، وقال مرة: «أويكتب عن ذاك أحد؟» ومع قول ابن معين هذا إلا أن عثمان بن أبى شيبة قال: «أنا أعلم الناس به هو ثقة لكنه شره يدلّس» (١٦٥/٨)، فتأمل كيف أن شرهه فى الرواية جعل ابن معين يقول فيه ما قال، والله المستعان.

الحالة الثانية: أما إن وُصف بذلك أحد الضعفاء فمعناه أنه مع سوء حفظه لم يقدر أن يصون نفسه وغلبته شهوة الحديث فذهب يحدث بما لا يحفظ وما لا يوجد فى كتابه، وقد يجره هذا إلى رواية الموضوعات وقبول التلقين، انظر ترجمة الأندلسي أبى عبد الله محمد بن أبى الأندلسي وما قاله فيه ابن مسدى (٢٥١/٢٢) «النبلاء».

الحالة الثالثة: وقد يوصف بذلك المتهم بالكذب أو الكذاب، ويحمّله حبه للروايات ورغبته فى مجيء المحدثين إليه أن يسرق أحاديث الناس العالية أو الغريبة

أو أن يضع الحديث من أصله، وقد جاء في «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب رحمه الله ترجمة هبة الله بن المبارك السقطي المحدث الرحال: «كتب عن أصحاب الدارقطني وابن شاهين والمخلص وابن حبان وطبقته ومن دونهم حتى كتب عن أقرانه ومن دونهم، وزاد به الشره في هذا الأمر حتى ادعى السماع من شيوخ لم يسمع منهم ولا يحتمل سنة السماع منهم كأبي محمد الجوهري وغيره» (١١٤/١).

إذا علمت معنى الشره في الرواية وعلمت حكم كل حالة من ذلك فاعلم أن عكس الشره هو الورع في الرواية، والراوى يكون ورعاً في الحديث وذلك على وجوه:

١- إما لأنه يترك رواية الأحاديث التي خولف فيها وإن كان سنده عالياً.
٢- وإما لأنه يترك الرواية عن المشايخ الذين استصغر فيهم، بمعنى أنه بكر بالطلب وسمع من هؤلاء المشايخ في أواخر عمرهم، فيعتبرون من أكبر مشايخه وإسناده عنهم عال، كما قال الذهبي رحمه الله تعالى في «النبلاء» ترجمة العبدوي شرف المحدثين أبي حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عبدويه: «من ورعه ما حدث عن الصبغى ولا عن حامد الرقاء لصغره، وقد كانا أكبر مشايخه» (٣٣٥/١٧)، وكما في «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الله بن أحمد بن أبي حامد النيسابوري: «سمع من ابن خزيمة وهو صغير فتورع عن الرواية عنه لصغره» (٣٩١/٩).

٣- وإما لأنه لا يحدث بما سمعه حضوراً، أى إذا حضر المجلس ولم يقصده الشيخ بالتحديث، كما جاء في «النبلاء» ترجمة عبد الحق بن الحافظ عبد الخالق ابن أحمد بن عبد القادر البغدادي اليوسفي: «قال ابن الأخضر: كان لا يحدث بما سمعه حضوراً تورعاً»، وقال البهاء بن عبد الرحمن: «وكان عسراً في السماع جداً» (٥٥٣/٢٠).

٤- ويكون ورعاً أيضاً لكونه إذا شك في حديث تركه، ولا يحمله الشره على الرواية في هذه الحالة، وقد قال الثوري: «ما رأيت أحداً أورع في الحديث

من شعبة، يشك في الحديث الجيد فيتركه» (٢٦٥/٩) «تاريخ بغداد»، وقد قال ابن معين: «من لم يكن سمحاً في الحديث كان كذاباً، قيل: كيف يكون كذاباً؟ قال: إذا شك في حديث تركه» - أى وإلا كان كذاباً - انظر (٨٧/١١) «النبلاء».

٥- وإما لأنه لا يروى إلا عن ثقة أو ينتقى في الرواية ويتحرر من الرواية عن الضعفاء والمترولين والمجهولين، فهذا يدل على ورعه، لأن الشره يحمل صاحبه على التدليس والرواية عن الهلكى كما سبق بيانه، بل قد يحمله على الكذب، وقد سبق تفصيله..

فأما الذى ينتقى في الرواية فإنه يترك أحاديث كثيرة كما سبق أن النسائى رحمه الله لم يخرج حديث ابن لهيعة مع أنه عنده ترجمة ترجمة.

○ أما قولهم: «فلان سمح في الحديث»، فالظاهر أنه يفيد المعاني الخمسة هذه، بالإضافة إلى أن الراوى غير عسر في الرواية بل يبذل العلم للطلبة، لأن سخاء العلم كسخاء المال كما قال بعضهم، وهذا بخلاف قولهم: «فلان فيه تسامح» كما جاء في ترجمة محمد بن العباس بن محمد الخزاز بن حيويه، قال الأزهرى: «كان مكثراً وكان فيه تسامح ربما أراد أن يقرأ شيئاً ولا يقرب أصله منه فيقرأه من كتاب أبى الحسن بن الرزاز، لثقته في ذلك الكتاب، وإن لم يكن فيه سماعه، وكان مع ذلك ثقة» (١٢٢/٣) «تاريخ بغداد»، وقد سبق بيان هذا عند الكلام على قولهم: «فلان متساهل أو متهاون»، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان قديم الحفظ»:

يحتمل أن هذا معناه علو الإسناد، وقد ذكر أبو داود في «رسائله لأهل مكة» في وصفه «لسنته» أنه يختار أحد الحديثين الصحيحين لقدم حفظ صاحبه وإن كان غيره أقوى منه، وذكر المحقق في الحاشية أن المقصود بذلك علو الإسناد.

اهـ) ص ٢٤) وهو ظاهر ووجه ذلك أن الراوى بكر فى الطلب فحفظ منذ دهر والله أعلم.

ويحتمل هذا اللفظ أيضاً أن الراوى تغير أو اختلط بأخرة وأنه كان فى أول أمره يحفظ ثم طرأ عليه ما طرأ والله أعلم، ولكل حالة من ذلك حكمها، فالحالة الأولى لا يلزم منها التوثيق فقد يكون الراوى على الإسناد مع لين فى حديثه أو طعن فى عدالته، والحالة الثانية لا يحتج بحديث أهلها إلا بشروط ستأتى إن شاء الله تعالى.

* * *

○ قولهم: «فلان لم يرو عنه إلا الأحداث»:

يحتمل أن ذلك لضعفه ولم يرو عنه إلا الأحداث الذين لا يعرفون أحوال الرجال ومنازلهم فى الجرح والتعديل، أما أهل الرسوخ والفهم فإنهم تجنبوا رواياته لعلمهم بحاله، ويحتمل أن يكون ذلك لأنه وافق عصر إمام أشهر منه ولم يتأخر بعده فى الوفاة، انظر ترجمة أحمد بن حميد أبى طالب صاحب أحمد (١٢٢/٤) «تاريخ بغداد»، ولكل من ذلك حكمه وهو ظاهر، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان محنة»:

أى أنه يمتحن به الناس فمن أحبه سليم ومن كرهه هلك، فإذا كان فلان هذا ممن يتكلم فى الرواة ويبين الكذابين ويكشف أمرهم فإن أبغضه أحد فهو كذاب وروايته مردودة، وإذا كان فلان هذا من المتمسكين بالسنة الصادعين بها فلا يبغضه إلا مبتدع وفى روايته تفصيل، وقد جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله تعالى قال سفيان بن وكيع: «أحمد عندنا محنة من عاب أحمد فهو عندنا فاسق»، وقال غيره: «أحمد محنة به يعرف المسلم من

الزندق»، وقيل فيه:

أضحى ابن حنبل محنة مأمونة وبحب أحمد يعرف المتنسك
وإذا رأيت لأحمد متنقصاً فاعلم بأن ستوره ستهتك
انظر «تاريخ بغداد» (٤١٩/٤ - ٤٢١).

وقد يعبرون عن هذا بقولهم: «فلان من تكلم فيه فاتهمه على الإسلام» أو
«فلان من الأئمة يعرف به أهل مصر مثلاً أو أهل خراسان» أي يعرف السنن
منهم من المبتدع.

وكما سبق أنهم يقولون ذلك فيمن يتكلم في الرواة، وقد قال أبو حاتم في يحيى
ابن معين: «إذا رأيت البغدادي يغض يحيى فاعلم أنه كذاب وإنما يغضه لما يبين من
أمر الكذابين»، انظره مختصراً في «تاريخ بغداد» (١٨٤/١٤).

* * *

○ قول أحدهم: «ما رأيت أحسن عقلاً من فلان»:

هذا يحتمل أن يكون معناه أنه ما رأى أحسن منه في فهم الحديث وعلمه
وطرقه ومعرفة صحيحه من سقيم، ويحتمل أن يكون ذلك في الفقه واستنباط
الأحكام، كما قال ابن مهدي: «ما رأيت رجلاً أحسن عقلاً من مالك بن أنس
ولا أعلم بالحديث من سفيان» (١٧٠/٩) «تاريخ بغداد»، وقد يقصد بذلك
رجاحة العقل والرأي والمشورة وحسن التدبير والعبرة بالسياق ولكل حالة من
ذلك حكمها والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان شريف»:

هذه العبارة لا يلزم منها توثيق في الرواية، وقد وردت على معنيين:

١- قيلت فيمن له دين ومروءة ولا يهتم في الرواية وله عقل وخصال تمنعه من الكذب، وقد قيل لابن المبارك: «نأخذ عن شبيب - أى ابن شيبه المنقرى - وهو يدخل على الأمراء؟ فقال: خذوا عنه فإنه أشرف من أن يكذب» (٢٧٧/٩) «تاريخ بغداد».

٢- والمعنى الآخر هو أن من قيل فيه ذلك له جاه ومنزلة عند الأمراء، كما جاء في ترجمة شبيب قال الأصمعي: «كان رجلاً شريفاً يفزع إليه أهل البصرة في حوائجهم فكان يغدو في كل يوم ويركب» (٢٧٥/٩ - ٢٧٦) «تاريخ بغداد».

* * *

○ قول أحدهم: «فلان أنفق أموالاً كثيرة في الحديث»:

يحتمل أن ذلك لاشغاله بالطلب حتى برع فيه وكان إماماً، فكم من إمام ورث عن أبيه أموالاً وأنفقها كلها في طلب الحديث والرحلة وشراء الأوراق والمداد والكتب وأجرة الوراقين الذين ينسخون له الكتب والأجزاء، وابن معين رحمه الله من جملة هؤلاء، وقد سبق في الألفاظ الملحقه بالمرتبة الأولى من مراتب التعديل والتي تدل على الاجتهاد في الطلب طرف من ذلك وقد قال بندار لابن شيرويه: «أفلسني وأفلسك الوراقون» (٧٠٦/٢) «تذكرة الحفاظ».

ويحتمل أن ذلك لإكرامه العلماء وطلبه الحديث، كما في ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد الله المعروف بابن الأكفاني (١٤١/١٠) «تاريخ بغداد». والحالة الأولى قد سبق حكم أهلها وأن حديثهم محمول على الصحة حتى يثبت الطعن في ضبطهم أو عدالتهم، وأما الحالة الثانية فلا يلزم منها توثيق في الرواية، فكم من محب لطلبة الحديث وليس هو ممن يُقبل حديثه، نعم إن ثبت أنه يتفق على طلبه العلم وقد شاعت عدالته في الرواية وإتقانه في النقل فهذا أمر آخر، ومن وصف بذلك العبد الصالح ريحانة مرو عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى الذي جمعت فيه خصال الخير، وفيه يقول القائل كما في «النبلاء»:

إذا سار عبد الله من مرو ليلة فقد سار منها نورها وجمهاها
إذا ذكر الأخبار في كل بلدة فهم أنجم فيها وأنت هلالها

* * *

○ قولهم: «فلان صحيح الإسناد أو جيد الإسناد»:

وقفت على وجهين لذلك:

١- أن الراوى ينتقى في الرواية ولا يروى عن الضعفاء والمجهولين أو المتروكين والكذابين، كما جاء في «تهذيب التهذيب» (٢/٢٣٨) ترجمة حريز بن عثمان الرحبي قال دحيم: «كان جيد الإسناد صحيح الحديث»، وحريز هذا وصفه أبو داود بأنه لا يروى إلا عن ثقة أو بأن شيوخه ثقات، ولهذا مزيد تفصيل في القسم الثاني من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

٢- ويرد هذا اللفظ بمعنى أن الراوى صحيح السماع من شيخه لم يهتم في اللقاء، وأنت خبير أن هذا لا يلزم منه التوثيق في الرواية، وقد جاء في «الذيل على طبقات الحنابلة» ترجمة ثابت بن منصور بن المبارك الكيلي قال أبو الفرج: «كان ديناً ثقة صحيح الإسناد»، وقال ابن ناصر: «صحيح السماع ما كان يعرف شيئاً» (١/١٨٧)، فالظاهر أن قول ابن ناصر يفسر قول أبي الفرج، وقد سبق عن الذهبي رحمه الله في ترجمة ابن خلاد في «النبلاء» ذكر شيء من ذلك فارجع إليه في باب الألفاظ التي لها منزلة معينة عند الإطلاق عند قولهم: «فلان ثقة» والله أعلم.

* * *

○ ونحو ذلك قولهم في الراوى: «فلان إسناده ليس بشيء»:

هذا اللفظ له عدة معان: فقد يطلق ويراد به أن الراوى مضطرب ليس بمستقيم في حديثه، كما في ترجمة نجيح أبي معشر المديني (٤/٣٠٨)

«ضعفاء العقيلي».

وقد يطلق ويراد به أن الراوى ممن يروى عن كل أحد ولا ينتقى فى الرواية، وهذا لا يضره إلا إذا كان لا يميز ولا يفهم وإلا فقد فعل ذلك بعض الأئمة كما سبق وقد يطلق ويراد به اتهام الراوى بأنه لم يسمع ممن حدث عنهم من مشايخه، وهذا جرح شديد، أو يطلق ويراد به أن الراوى ليس بشيء فأتضح بذلك أن اللفظ له عدة معان ولكل معنى من ذلك حكمه، والله أعلم.

* * *

○ قول أحدهم: «فلان بآبة فلان أو مثل فلان أو فى مقياس فلان أو يُشبهه بفلان أو فى مسالاح فلان أو يُنظر بفلان..... إلخ ما فى معناه»:

الحكم فى ذلك هو أن نرجع إلى حال المشبه به وبحكم على المشبه بما يستحق جرحاً أو تعديلاً، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان صحيح الحديث»:

هذا اللفظ يرد على وجوه:

١- يقال ذلك فى الثقات المشاهير والحفاظ الأثبات، كما قاله وكيع فى ثور بن يزيد الحافظ الثبت (١٧٥/١) «تذكرة الحفاظ».

٢- ويرد هذا اللفظ ويكون متردداً بين أعلى مراتب الصحيح وأدنى مراتب الحسن، وقد سبق هذا من كلام الحافظ الذهبي فى المرتبة الأولى من مراتب التعديل، ومعنى هذا اللفظ حينئذ أن حديث الراوى ليس بضعيف، والمقصود هنا عموم الصحة لا الصحة الاصطلاحية.

٣- وقد يطلق هذا اللفظ ويقصد به - والله أعلم - عدم النكارة أو الشذوذ، كما سئل أبو حاتم عن سفيان بن زياد الحضرمى البصرى؟ فقال: «صحيح الحديث، فقال ابنه وهو السائل: قلت: ما حاله؟ قال: شيخ» (١١٨/٤) «الجرح والتعديل»،

فتأمل كيف حكم أبو حاتم رحمه الله بأن حديث سليمان صحيح ومع ذلك قال شيخ، وهذا - أعنى قوله «شيخ» - من ألفاظ الشواهد والمتابعات عنده وعند ابنه كما سبق،^(١) لكن الحافظ ابن حجر ذكر قول أبي حاتم هذا فقال: «قال أبو حاتم: شيخ صحيح الحديث». اهـ وأنت ترى أن بين العبارتين فرقاً، والله أعلم.

٤- وقد يطلقون هذا اللفظ ويقصدون بذلك صحة سماع الراوى من شيخه وإن كان كذاباً، كما جاء في «المغنى» للذهبي رحمه الله ترجمة عيسى بن عبد العزيز بن عيسى الإسكندراني المقرئ: «صحيح الحديث كذاب في القراءات» فقال المحقق في الحاشية: «صحيح الحديث أى سماعته صحيحة لا أنه ثقة» (٤٩٩/٢)، ولا يتعجب أحد من هذا فالمسألة اصطلاحية، وكَم من لفظ توسعوا فيه بل ونقلوه إلى عكسه تماماً، فهذا أحمد رحمه الله يقول: «يونس الصدوق»، وهو يعنى الكذوب، ويقول: «ويونس الكذوب»، وهو يعنى الصدوق، وغير ذلك من الألقاب التى هى خلاف الواقع ولهذا محل آخر سيأتى إن شاء الله تعالى، لكن هذا ونحوه يوجب على طالب العلم ولا سيما الباحث منهم أن يحيط بالمتراجم له علماً ما استطاع إلى ذلك سبيلاً وأن يتأنى في حكمه عليه ولا يدعى تعارض كلام الأئمة من أول نظرة، فاللفظ طالما أنه يحتمل وجوهاً متعددة فلا ينبغي تعيينه في أحد الوجوه إلا ببرهان، والله أعلم.

تنبيه: قولهم: «فلان صحيح الإسناد» - أو «جيد الإسناد» - أو «إسناده ليس بشيء» أو «صحيح الحديث» ذكرته في هذا الباب ويحتمل ذكر هذه الألفاظ في الباب السابق لا سيما اللفظ الأخير والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان لا يرتاب في صدقه أو لا يشك في صدقه»:

هذا اللفظ وقفت على ثلاثة وجوه له:

١- أن الراوى روى أشياء يكاد يتهم بها لنكارتها، فيدافع عنه أحدهم ويقول:

(١) ثم تأمل كيف سأله ابنه عن حال الراوى ولم يتبادر له أن قول أبيه يفيد التوثيق.

«لا يرتاب في صدقه»، بمعنى أن المناكير التي وقعت في حديثه ليست من جهة تعمدته فإنه صدوق في باب الرواية لم يعتمد متناً ولا إسناداً، ولكن من جهة خلل في ضبطه، ثم يُنظر في هذه المناكير كمّاً وكيفاً ويُحكم على الراوى بما يستحق.

٢- ويرد هذا اللفظ أيضاً في الراوى الذى لا غبار على حديثه ولكنه سفيه، كما في ترجمة خلف بن سالم أبى محمد المحزّمى قال أحمد: «لا يُشك في صدقه»، وقال ابن معين: «ليس بخلف المسكين بأس لولا أنه سفيه» (٣٢٨/٨) «تاريخ بغداد».

٣- ويرد هذا اللفظ أيضاً في العلماء الثقات المشاهير، كما قال أبو زرعة في على بن المدينى وقد سئل عنه: «لا يرتاب في صدقه» (٣٢٠/١) «الجرح والتعديل».

* * *

○ قول أحدهم: «فلان يُلى بالناس»:

وقفت على حالتين لهذا اللفظ:

الأولى: يطلقون ذلك ويقصدون أن الشيخ بلى بتلامذة سوء يكذبون عليه أو يروون عنه ما لم يقله لهم، فيجرحه من يسمع هذه الروايات بسبب ذلك، أو يتلى بوراق سوء أو جار سوء أو ابن سوء فيدخلون عليه ما ليس من حديثه فيحدث بها لأنه وجدها في كتبه أو وجدها بخط لم يتميز له أنه ليس بخطه، كما في ترجمة أبى صالح عبد الله بن صالح الجهنى من «تهذيب التهذيب» (٢٥٨/٥)، فيظن من سمع ذلك أنه تعمد هذه الأحاديث والرجل برىء من التعمد.

الثانية: أن يكون الرجل لا بأس به في ضبطه وفي صحة سماعه لكنه بلى بأقوام يهتمونه في لقاءه وفي سماعه من مشايخه ويرمونه بألفاظ التجريح الشديدة والرجل لا يستحق هذا، كما جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة إسحاق بن إسماعيل الطالقانى اليتيم قال المروذى: «سئل أبو عبد الله عنه فقال: لا أعلم إلا خيراً، قلت: إنيهم يذكرون أنه كان صغيراً، قال: قد يكون صغير يضبط» (٣٣٥/٦) وقال ابن معين: «كان عندى لا بأس به صدوق ولكنه يُلى بالناس، فقليل له: فما يُلى بالناس؟»

قال: يكذبونه وهو صدوق» (٣٣٦/٦).

بقيت حالة أخرى يُنظر فيها فإنى لا أذكر الآن الموضوع الذى ذكر فيه ذلك، وهى ما إذا كان الشيخ ذا حُلُق حسن ومروءة وفضل لكن المحدثين أتعبوه، إما لأن بعضهم عسر فى السماع جداً فلا بد أن يسمع ثم يعرض بعد السماع على الشيخ ثم يطلب من الشيخ إجازة، وهذا يضجر بعض الشيوخ، وإما لأن المحدثين يُلحّون عليه فى التحديث وهو مشغول بمن يعول أو بغيرهم.... وغير ذلك من الاحتمالات، فقد يخرج الشيخ عن عادته الطيبة وأخلاقه الحسنة، فيتكلم عليه أهل الجرح والتعديل بسبب ذلك، وما هذا إلا لأنه يُلى بالناس، ومعلوم أن هذه الحالات منها ما يقدر فى الراوى ومنها ما لا يقدر، حتى حالة القدح فلم يتحدد مقدار القدح لنا، هل هو قدح خفيف أم شديد.

* * *

○ قولهم: «فلان يقع فى حديثه الكذب»:

اعلم أن وقوع الكذب فى حديث الراوى له أسباب ولكل سبب حكم:
١- أن يكون سبب ذلك تعمد الكذب إما السرقة أو التركيب أو الاختلاق والوضع، فهؤلاء يرد حديثهم ولا كرامة.

٢- أن يكون سبب ذلك الوهم والغفلة، والمغفل إما أن يتبدى برواية البواطيل وما لا أصل له وإما أن يُلقن من تلامذة سوء سواء كانوا عامدين أو هم أنفسهم أهل وهم، وقد قال عبد الله بن أحمد فى الحسن بن على بن شبيب المعمرى أبى على الحافظ: «لا يعتمد الكذب ولكن أحسبه صحب أقواماً يوصلون الحديث»، وقد قال ابن عدى: «كان المعمرى كثير الحديث صاحب حديث بحقه كما قال عیدان إنه لم ير مثله، وما ذكر عنه أنه رفع أحاديث وزاد فى المتون فإن هذا موجود فى البغداديين خاصة وفى حديث ثقاتهم، وأنهم يرفعون الموقوف ويوصلون المرسل ويزيدون فى الآسانيد، والمعمرى كما قال عبد الله بن أحمد: لا يعتمد الكذب ولكنه

صحب قوماً يصلون ويزيدون، والله أعلم» (٣٧٠/٧ - ٣٧٢) «تاريخ بغداد»
وانظر «الكامل» (٧٥٠/٢).

٣- وقد يكون السبب لوقوع الكذب في رواية الراوى التدليس، فإن الراوى وإن كان ثقة قد يحمله الشره على رواية أحاديث الضعفاء والمتروكين وهى أودية الكذب، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان ليس بمشهور»:

هذا اللفظ له وجوه متعددة:

١- يطلق ذلك ويراد أنه ليس بمشهور كالمشاهير الكبار مثل يحيى بن سعيد القطان وابن مهدي وأحمد ويحيى بن معين وغيرهم، وكثيراً ما يقف الباحث على هذا اللفظ في «الكامل» وفي «تاريخ بغداد» وكتب الذهبى، وقد يكون بمعنى أنه ليس بالمشهور كأقرانه كما في «تعجيل المنفعة» ترجمة محمد بن أيوب بن ميسرة قال أبو حاتم: «صالح لا بأس به ليس بمشهور»، قال الحافظ: «قلت: أورده النباى في «الضعفاء» في ذيل «الكامل» قال الذهبى في «الميزان»: وما فيه مغمز». انتهى قال الحافظ: «ولعل منتد النباى قول أبى حاتم: ليس بمشهور ففهم من ذلك أنه عند أبى حاتم مجهول، وليس كذلك بل مراد أبى حاتم أنه لم يشتهر في العلم اشتهاً غيره من أقرانه مثل سعيد بن عبد العزيز وأنظاره». اهـ (ص ٣٥٩). قلت: ويؤيد كلام الحافظ أن أبى حاتم قرن قوله هذا بقوله صالح لا بأس به. والله علم.

٢- وقد يقال هذا اللفظ فيمن لا يُدفع عن الاحتجاج بحديثه كما في «لسان الميزان» ترجمة محمد بن صدقة الفدكى قال الدارقطنى في «العلل»: «ليس بمشهور ولكن ليس به بأس» (٢٠٥/٥) وكما سبق من قول أبى حاتم في محمد بن أيوب بن ميسرة وهذا الوجه قريب من الأول.

وقريب منه قول أئى زرة: «هز بن حكيم صالح ولكنه ليس بالمشهور» (٤٣١/٢) «الجرح والتعديل».

٣- ويذكر هذا اللفظ بمعنى جهالة الحال، ونفى الشهرة لا يلزم منه جهالة العين لأنه قد يكون معروفاً غير مشهور.

٤- ويطلق هذا اللفظ أيضاً فى مجهول العين كما فى «الكامل» لابن عدى ترجمة بشير بن زياد الخراسانى قال ابن عدى رحمه الله: «هو غير مشهور ليس بالمعروف لم أر أحداً روى عنه غير إسماعيل بن عبد الله بن زرار» (٤٥٥/٢)، ونحوه فى قوله «ليس بالمعروف» ترجمة بكر بن يزيد (٤٦٥/٢) «الكامل»، وفى «تهذيب التهذيب» ترجمة إسحاق بن الفرات بن الجعد قال أبو حاتم: «شيخ ليس بالمشهور»، فقال الحافظ مترجماً لهذا القول: «قلت: ما عرفه أبو حاتم» (٢٤٦/١) وأصرح منه قول أئى حاتم فى عبيد الله بن إسحاق الأور: «شيخ ليس بالمشهور لا أعلم روى عنه غير أئى عامر العقدى» (٣٠٨/٥) «الجرح والتعديل»، وفى «تهذيب التهذيب» ترجمة الضحاك بن عثمان العزنى لم يذكر الحافظ عنه راوياً إلا محمد بن حماد وقال المزى: «غير مشهور»، وترجم له الحافظ فى «التقريب» بقوله «غير مشهور»، وقد قال الدارقطنى فى «العلل» فى السؤال الرابع عشر: «ومالان: - أئى العدوى - غير مشهور إلا فى هذا الحديث، والحديث غير ثابت» انظر (١٨٩/١ - ١٩١) من «العلل» وهذا معناه أنه غير معروف إلا فى هذا الحديث وهذا اللفظ قد يُعد من ألفاظ الباب السابق، والأصل فيه أن معروف ليس بمجهول العين والله أعلم.

ثم أعلم أن هناك فرقاً بين قولهم: «فلان ليس بمشهور» و«فلان ليس بالمشهور» وأن القول الثانى أخف فى الجهالة من الأول لكن هذا الفرق لا يطرد فقد قال أبو حاتم فى إسحاق بن الفرات: «ليس بالمشهور»، وترجمه الحافظ بقوله: «ما عرفه أبو حاتم» كما سبق والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان متقدم»:

قد يكون ذلك لتقدمه في الرتبة والمنزلة، وقد يكون لتقدم موته فما سمع منه إلا الكبار أما الأحداث فلم يدركوه، وأن ذلك هو السبب في عدم اشتباره وعدم الانتفاع به كما سيأتى إن شاء الله، وقد يقولون هذا اللفظ على من هو من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كما في ترجمة شرح بن هانيء بن يزيد من «تهذيب التهذيب» (٣٣٠/٤ - ٣٣١) ولكل حالة من هذه الحالات حكم فتأمل.

* * *

○ قولهم: «فلان كان فيه ميل»:

يذكر ذلك أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني ويكثر منه ويعنى بذلك أن الراوي من مبتدعة الشيعة، وقد يقول فيه: «ماثل أو زائغ أو جائر» كما في كتاب «أحوال الرجال»، ومثل هذا لا يلزم منه جرح، وفي رواية المبتدعة تفصيل كما في كتب المصطلح والله أعلم.

لكن هذا اللفظ قد يطلق على من حديثه ليس بمستقيم وفيه ضعف، كما قال علي بن المديني: «سألت يحيى بن سعيد - أى عن ميمون أئى عبد الله مولى عبد الرحمن بن سمرة - فحمّض وجهه وقال: زعم شعبة أنه كان فيه ميل» (٢٤٠٨/٦) «الكامل» ولكن الذى فى «الميزان» «وتهذيب التهذيب»: «زعم شعبة أنه كان فسلاً» فالله أعلم.

* * *

○ قولهم فى الراوى: «غمزه فلان أو جرحه فلان أو نخسه فلان»:

هذه الألفاظ تذكر فى الجرح الخفيف وتذكر فى الجرح الشديد، وأمثلة

ورودها في الجرح الخفيف كثيرة، لكن الذي يهمني هنا هو إثبات أن هذه الألفاظ ترد بكثرة في الجرح الشديد، لأنه قد يقول البعض: إن هذه الألفاظ جرح خفيف فقط، فأنا أورد بعض التراجم التي تشهد لما قلته، أما عن قولهم في الراوى: «غمزه فلان» فقد جاء في «الميزان» ترجمة عبد الله بن معاذ الصنعاني: «كان عبد الرزاق يكذبه»، قال البخارى: «غمزه عبد الرزاق» (٥٠٦/٢) فتأمل معنى «غمزه عبد الرزاق»، وكذا ترجمة محمد بن إبراهيم الكسائى راوى صحيح مسلم عن سفيان: «غمزه الحاكم»، فقال: «روى الصحيح من غير أصل» (٤٥٠/٣)، وقد سبق بيان وجه الجرح بهذا، وفي «ضعفاء الدارقطنى» ترجمة الحارث بن سريج النقال: «غمزه يحيى وهو كما قال»، وفي الحاشية أن ابن أبى خيثمة قال: «سمعت يحيى بن معين وألقى عليه حديث عن الحارث النقال فقال: ترك حديثه وضعفه» (١٧٨)، وفي «الميزان» عن عبد الله بن أحمد بعد أن ذكر حديثاً ليحيى من حديث الحارث ففجع يحيى فيه القول وقال: «ليس حارث بشيء» (٤٣٤/١) وفي «ضعفاء العقيلي» ترجمة ثوير بن أبى فاختة أبى الجهم قال الحميدى: «ذكر لسفيان ثوير فغمزه»، وقال سفيان مرة: «من أركان الكذب» (١٨٠/١)، وفي «تاريخ بغداد» ترجمة يزيد بن يوسف الشامى أبى يوسف قال ابن معين: «ليس بثقة» (٣٣٣/١٤)، وقال الدارقطنى: «متروك حميرى»، وقال مرة: «اختلفوا فيه فيحى يغمز عليه وليس يستحق عندى الترك» (٣٣٤/١٤) فتأمل معنى: «يغمز عليه».

○ وأما قولهم: «جرحه فلان» فقد جاء في «الميزان» ترجمة الحسن بن عمارة الكوفى الفقيه: ... قال على بن الحسن بن شقيق لابن المبارك: «لم تركت حديث الحسن بن عمارة؟ قال: جرحه عندى الثورى وشعبة، وكان شعبة يكذبه»، انظر (٥١٥/١)، وفيه أيضاً ترجمة فهد بن حيان النهشلى: «جرحه ابن المدينى فقال: ذهب الفهدان فهد بن عوف وفهد بن حيان» (٣٦٦/٣)، وفي «ضعفاء العقيلي» ترجمة محمد بن إسحاق بن يسار قال ابن مهدى: «كان يحيى بن سعيد ومالك يجرحان محمد بن إسحاق» (٢٣/٤) ومعلوم أن مالكاً قال في ابن إسحاق: «دجال من الدجاجلة».

○ وأما قولهم: «نخسه فلان» فقد جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة عمر بن هارون قال ابن أبي حاتم: «سألت أبا عنه؟ فقال: تكلم فيه ابن المبارك فذهب حديثه، قلت: لأبي: إن الأشج حدثنا عنه، فقال: هو ضعيف الحديث نخسه ابن المبارك نخسه وقال: إن عمر بن هارون يروى عن جعفر بن محمد وقد قدمت قبل قدومه وكان قد توفي جعفر بن محمد» (١٤١/٦)، وكذا في «تهذيب التهذيب» (٥٠٣/٧)، إذا علمت هذا فاعلم أن هذه الألفاظ ترد كثيراً في الجرح الشديد، ولم أذكر تراجم أخرى خشية الملل، فعلى طالب العلم التأمل إذا وقف على هذه الألفاظ هل قصد بها الجرح الخفيف أم الشديد، والله أعلم.

* * *

○ قولهم في إسناد حديث: «ما في الإسناد من يحمل عليه سوى فلان»:

فينظر إلى حكم هذا الحديث، فإن كان منكراً فهذا جرح خفيف للراوى، وإن كان باطلاً أو موضوعاً فهو جرح شديد للراوى، مع مراعاة أن هذا ليس على الإطلاق، لأنه قد يكون رجال السند من المشاهير وفي السند رجل ليس في درجتهم وإن لم يكن ضعيفاً فحمل العهدة عليه أولى من جعلها على غيره من المشاهير، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان آية أو آية من آيات الله»:

هذه العبارة تأتي بمعنى أن الراوى قد بلغ الغاية والنهاية في التعديل أو في التجريح، وأنا أذكر لكل حالة بعض أمثلة تدل على ما قلت وما أهملته أكثر، أما عن ورود هذه الألفاظ في التعديل فقد جاء في مقدمة «الكامل»: «قال الربيع بن سليمان: أبو زرعة آية وإن الله إذا جعل إنساناً آية أبان من شكله حتى لا يكون له ثان» (١٤٢/١)، وجاء في «النبلاء» ترجمة الإمام البخارى رحمه الله تعالى قال

أبو الطيب حاتم بن منصور الكيسي: «محمد بن إسماعيل آية من آيات الله في بصره ونفاذه في العلم»، وقال رجاء الحافظ: «فضل محمد بن إسماعيل على العلماء كفضل الرجال على النساء، فقال رجل: يا أبا محمد كل ذلك بكرة؟ قال: وآية من آيات الله يمشي على ظهر الأرض» (٤٢٧/١٢)، وقال قتبية: «لو كان محمد - يعني ابن إسماعيل البخاري - في الصحابة لكان آية (٤٣١/١٢) «النبلاء» واعلم أنهم يقولون ذلك فيمن بلغ الغاية والذروة في الحديث أو في الفقه أو في العبادة، والله أعلم.

وأما عن ورودها في التجريح فقد جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة سليمان بن عمر النخعي الكذاب قال أبو زرعة: «كان آية وذكر عنه أشياء منكورة وغلظ القول فيه جداً» (١٣٢/٤ - ١٣٣) وفي «سؤالات السهمي للدارقطني» قال السهمي: «سألت الدارقطني عن محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي؟ فقال: آية من آيات الله ذلك الكتاب هو وضعه - أعني العلويات» - (ص ١٠١)، وفيها أيضاً قال الدارقطني: «محمد بن سليمان بن زبان مدبر آية من آيات الله، فقال السهمي: كان يضع الحديث؟ قال: نعم» (ص ١٠٣)، وفي «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الرحمن بن مالك بن مغول الكوفي قال أبو داود: «آية من الآيات كذاب»، وقال مرة: «كان يضع الحديث» (٢٣٧/١٠)، وفي «المغني» للذهبي قال الدارقطني في محمد بن عبيد الله حتن أبي الآذان: «كان مخلطاً آية من الآيات» (٦١١/٢) وفي «سؤالات السهمي للدارقطني» بعض تحريف وسقط في هذه العبارة، والله أعلم.

* * *

○ وقولهم: «فلان غاية»:

«الغاية: مدى الشيء وأقصى الشيء وغاية كل شيء مداه ومنتهاه» (١٤٣/١٥) «لسان العرب» وهذا اللفظ من الألفاظ التي تذكر في أعلى درجات التعديل وفي أردأ درجات التجريح، وقد قال ابن المبارك في أبي حنيفة: «ما رأيت

أفقه منه وكان آية. قيل له: في الخير أو في الشر؟ فقال: اسكت يا هذا يقال غاية في الشر وآية في الخير» (٣٣٦/١٣) «تاريخ بغداد» والظاهر لي أن قولهم: «آية» يتردد بين الجرح والتعديل كما سبق، وكذا قولهم: «غاية» يتردد بين الجرح والتعديل، فقد ذكر ابن المبارك أنه يأتي في الشر، لكن وقفت على ترجمة تدل على المدح كما في «تاريخ بغداد» قال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش في محمد ابن مسلم بن وارة: «كان ابن مسلم غاية شئاً عجيباً»، وقال مرة: «كان من المتقنين الأمناء» (٢٥٨/٣).

* * *

○ قولهم: «فلان خبيث اللسان»:

يَحْتَمِلُ أَنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَقَعُ فِي النَّاسِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَذَابٌ، قَالَ الْفَلَّاسُ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ الْأَفْطُسِ: «كَانَ وَقَاعاً فِي النَّاسِ»، وَقَالَ فِيهِ أَحْمَدُ: «تَرَكَ النَّاسَ حَدِيثَهُ كَذَابٌ وَكَانَ نَحِيْثُ اللِّسَانِ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

○ قولهم: «فلان لا يمكن أن يعتبر بحديثه أو ليس يمكن أن يعتبر بحديثه»:

هذا اللفظ فيه وجهان:

١- أن الراوى ضعيف جداً أو متروك لا يصلح في الشواهد والمتابعات ولا يكتب حديثه، والظاهر أن هذا هو الأصل ومن هنا فمحل هذا اللفظ باب الألفاظ التي لها منزلة معينة.

٢- أن الراوى لا يروى إلا عن ضعيف أو تفرد بالرواية عنه ضعيف، وإذا كان لا يروى إلا عن ضعيف ووجدت المناكير في حديثه فلا يمكن أن يعرف من السبب في هذه المناكير، لأنه لو كان له رواية عن الثقات ورواية عن الضعفاء

ووجدنا روايته عن الثقات مستقيمة علمنا أن النكارة التي في حديثه عن الضعفاء
 من قبل غيره لا من قبله، أما إذا كان لا يروى إلا عن الضعفاء ويزداد الأمر
 غموضاً إذا كان لا يروى عنه إلا ضعفاء، فكيف نعرف من السبب في هذه
 النكارة؟ فمن هنا يقولون: «ليس يمكن أن يعتبر بحديث فلان» أى لا يمكن الحكم
 عليه لغموض أمره، وقد يكون السبب في ذلك أنه مقل ولا يتمكن الناقد من
 الأئمة أن يتبحر حديثه ثم يحكم عليه بأنه ثقة إذا كانت الموافقة لحديث الثقات
 تغلب على حديثه، أو أنه ضعيف أو كذاب حسب ما يظهر له، لأنه لو كان
 مقلّاً وليس له إلا حديث واحد أو أكثر قليلاً ووافق الثقات فيه فلا يدل هذا
 على صدقه في الرواية لأنه قد يصدق الكذوب، وأيضاً لو كان الأمر بالعكس
 فلا يدل هذا على ضعفه لأنه قد يهيم الثقة، أما حديثه لو كان كثيراً وغلبت عليه
 الموافقة فتعديله أظهر من تجريحه وعكسه عكسه، وفي هذا يقول ابن عدى:
 «ومقدار ما يرويه فلان لم يتبين لى صدقه من كذبه»، بل قد صرح بأن المقل
 لا يتمكن الباحث من الحكم عليه، وعدّ الحافظ ابن حجر من أسباب الجهالة
 قلة الرواية، فمن الأمثلة على أن الراوى إذا كان لا يروى إلا عن ضعيف يقال
 فيه هذا اللفظ، ما جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة درست بن زياد القزاز أن
 أبا حاتم قال: «شيخ حديثه ليس بالقائم عامة حديثه عن يزيد الرقاشى ليس يمكن أن
 يعتبر بحديثه»، والرجل قال فيه أبو زرعة: «واهى الحديث» انظر (٤٣٧/٣ - ٤٣٨)،
 ومن نظر في «المجروحين» لابن حبان وجده يستعمل هذا كثيراً ويقف في حكمه على
 الرجل من أجل ضعف من فوقه أو دونه، وأما إذا كان مقلّاً فقد سبق شرحه وجاء
 أيضاً في «الجرح والتعديل» ترجمة عبد الرحمن بن حرملة عم القاسم بن حسان
 قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عنه فقال: ليس بحديثه بأس، وإنما روى حديثاً
 واحداً ما يمكن أن يعتبر به، ولم أسمع أحداً ينكره أو يطعن عليه، وأدخله البخارى
 في كتاب «الضعفاء» وقال أبى: يحوّل منه» (٢٢٢/٥ - ٢٢٣)، فتأمل كيف أنه
 قال فيه ما قال ومع ذلك لم يحكم بضعفه وأمر أن يحول من كتاب «الضعفاء»
 للبخارى، والله أعلم.

○ قولهم في الراوى: «جاء بما ليس عندهم»:

هذا اللفظ يطلق ويراد به الجرح بمعنى أن الراوى ينفرد عن الثقات ولا يتابع على رواياته أو بعضها، وحكم هذا الصنف أنه إن كثر منه ذلك وكان منكراً فاحشاً رد حديثه، وإن كان قليلاً غير فاحش فيقبل حديثه في الشواهد والمتابعات إلا أن يخالف فيكون منكراً.

وهذا اللفظ أو نحوه قد يرد على سبيل المدح، كما جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة سفيان بن سعيد الثورى قال أبو معاوية - وهو من أثبت الناس في الأعمش -: «كنا إذا ذكرناه - أى ذاكرنا الثورى - حديث الأعمش فكأننا لم نسمعها» (١٦٧/٩)، وفي «النبلاء» ترجمة عمرو بن مرزوق الباهلى مولاهم البصرى: قال سليمان بن حرب: «جاء بما ليس عندهم فحسدوه» (٤١٨/١٠)، فهذا مدح يدل على أن عمرو بن مرزوق كثير العلم ومعه فوائد ليست عند غيره لقوله: «فحسدوه»، وفي «تهذيب التهذيب» ترجمة عوف بن أبى جميلة قال ابن سعد: قال «بعضهم يرفع أمره: إنه ليحجى عن الحسن بشيء ما يحجى به أحد» (١٦٧/٨)، ونحو ذلك ما فى شرح «علل الترمذى» قال ابن معين فى أبى معاوية: «كنا إذا ذاكرناه حديث الأعمش فكأننا لم نسمع الحديث - يشير إلى كثرة حديثه وسعة حفظه -» اهـ (ص ٢٩٥).

* * *

○ قولهم فى الراوى: «يأتى بعجائب»:

اعلم أن هذا له أسباب، فقد يكون سارقاً كذاباً، وقد يكون صاحب غفلة وأوهام، وقد يكون مدلساً، وقد يكون لسعة اطلاع، كما جاء فى «المغنى» ترجمة على بن الحسين أبى الفرج الأصبهاني مؤلف «الأغانى» قال الذهبي رحمه الله: «شيعى يأتى بعجائب يحتمل لسعة اطلاعه» (٤٤٦/٢)، وقد سبق أن المكثرين

في الحديث المجتهدين في الطلب عندهم غرائب وعجائب لسعة اطلاعهم ولم يُقدح
فيهم لهذا والله أعلم.

* * *

□ (الباب السادس) □

(ذكر ألفاظ تختلف في المعنى وقد يظن اتحادها أو تقاربها)

هذا الفصل من المسائل المهمة لأن طالب العلم ما لم يكن بصيراً بهذا فإنه يجمع بين المختلفين، وهذا لا يليق بطالب علم، ومن وقف على هذا الفصل علم دقة نظر الأئمة رحمهم الله ومدى تحريمهم في الألفاظ، وأنه لم يتكلم في الرجال إلا من علم ما يخرج من رأسه واستعمل اللفظ الذي يعبر به عما يعتقد في الراوى دون زيادة أو نقصان، فله درهم ما أعلمهم بمدلولات ألفاظهم، وينبغي لطالب العلم أن يحذو حذوهم في هذا والله أعلم، فمن هذه الألفاظ:

○ قولهم في الراوى: «تناقض فيه ابن حبان مثلاً أو تردد فيه أو توقّف

فيه»:

فهناك فرق بين هذه الألفاظ، فقولهم: «تناقض فيه ابن حبان» معنى ذلك أنه جزم بأنه ثقة ومرة جزم بأنه ضعيف، أو أدخله في كتابه «الثقات» ثم ذكره مرة أخرى في «المجروحين»، وهذا يقع من ابن حبان كما في «الميزان» ترجمة عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت قال ابن حبان: «فحش خلافه للأثبات فاستحق الترك»، قال الذهبي: وذكره أيضاً في «الثقات» فتساقط قولاه (٥٥٢/٢).

قلت: وكنت أظن هذا يقع كثيراً من ابن حبان فتنبعت كتاب «الثقات» في التراجم التي وصفها بالخطأ أو الإغراب مع إدخالها في «الثقات» وكتاب «المجروحين» فوجدته فعل ذلك في (٢٢) ترجمة ذكرها في «الثقات» وفي «المجروحين»، منها: (١١) ترجمة جرحها بشدة و(١١) كان تجريحه فيها خفيفاً، وسأتناول تفصيل ذلك في القسم الثالث من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

○ وأما قولهم: «تردد فيه فلان» فإنه يدل على أن الإمام منهم لم يجزم بتعديله أو بتجريحه، فله فيه قولان دون جزم بخلاف الأول.

○ «وأما قولهم: توقف فيه فلان» فإنه يدل على أن الإمام منهم لم يذكر فيه شيئاً ولم يحكم عليه بشيء، إما لعدم خبرته به وإما لالتباس أمره عليه، وأما ما جاء في «النبلاء» ترجمة محمد بن أبي حفصة قال الذهبي: «وثقه يحيى بن معين مرة ثم توقف وقال: ليس بالقوي...»، (٥٩/٧)، فهذا ظاهر في أنه توقف عن الحكم بالتوثيق فقط وحكم عليه بأنه ليس بقوي، فهذا من باب تغيير اجتهاد الإمام لا توقفه في حال الراوي، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قول أحدهم: «فلان لا أعرفه» وبين قول أحدهم: «فلان مجهول أو فلان لا يدري من هو» فهذه الألفاظ الثلاثة تدل على جهالة الراوي، وتندرج من الأخف إلى الأشد في الجهالة حسب هذا الترتيب، فاللفظ الأول يدل على أن الراوي مجهول عند قائله فقط، واللفظ الثاني والثالث يدلان على أن الراوي مجهول عند أهل العلم.

جاء في «لسان الميزان» ترجمة مدلاج بن عمرو السلمي: «قال الذهبي في «الميزان»: لا يدري من هو». انتهى.

قال الحافظ ابن حجر في «اللسان»: «وهذا صحابي ذكره ابن حبان وغيره في الصحابة، وقال ابن سعد: شهد بدرًا وأحداً والمشاهد كلها، والمصنف رحمه الله - يعني الذهبي - تبع ابن الجوزي في ذكره في «الضعفاء»، لكن صنع ابن الجوزي أخف فإنه قال: قال أبو حاتم: مجهول، وكذا هو في كتاب ابن أبي حاتم في جماعة من الصحابة في الأفراد من حرف الميم، وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة، لا يريد جهالة العدالة وإنما يريد أنه من الأعراب الذي لم يرو عنه أئمة التابعين، وأما الذهبي فتصرف في العبارة وأفهم أنه اجتهد في أمر هذا الرجل فما عرفه، وما كفاه حتى حكم على الناس كلهم أنهم لا

يدرون من هو....»، (١٣/٦) فتأمل كيف فرق الحافظ، والله أعلم.

وجاء في «التنكيل» للعلامة المعلمي رحمه الله تعالى: «الفرق بين قولهم: «فلان مجهول» أو «فلان لا أعرفه» أن الأول قد يئس الإمام من معرفته ومعرفته أهل العلم له، والثاني لم يئأس من معرفته». اهـ (ص ٣١٧).

تنبية:

علمت أن قول الإمام في الراوى «لا أعرفه» لا يلزم منه أن يكون الراوى مجهولاً، لكن إذا كان القائل لذلك من قبيلة المسئول عنه، فالظاهر أن هذا كاف في الحكم بالجهالة على الراوى، جاء في «الميزان» ترجمة دَعْفَل بن حنظلة النسابة قال أحمد: «ما أعرفه»، قال الحافظ الذهبي: «يكفى في جهالته كون أحمد ما عرفه وهو ذهل شيباني، وسئل عنه مرة أكان له صحبة؟ فقال: لا، من أين له صحبة» (٢٧/٢)، وذكر المعلمي رحمه الله في «تنكيه» أن بغدادياً لا يعرفه الخطيب الذى قضى عمره في جمع أحوال بغداد ورواتها وغير ذلك فهو مجهول. اهـ بمعناه.

* * *

○ وفرق بين قول أحدهم: «فلان يدلّس عن الهلكى وفلان يأتى عن الهلكى بمناكير»:

فالقول الأول يدل على أن الراوى يسقط الهلكى من مشايخه الذين يروون المناكير والبواطيل ويأتى بصيغة محتملة للسمع عن الثقات، وفي هذه الحالة إن كان السند متصلاً بالثقات والمشاهير فيلزم به الوهن بخلاف القول الثانى فإنه

يدل على أن الراوى يروى عن الهلكى مناكيرهم ولا ينتقى فى الرواية ويروى عن كل أحد، وهذه حالة تقدر فى الراوى إذا كثر ذلك فى حديثه، جاء فى «الميزان» ترجمة عثمان بن عبد الرحمن الطرائفى المؤدب أحد علماء الحديث بحران، قال ابن معين: «صدوق»، وكذا قال أبو حاتم، قال الذهبي: «وأما ابن حبان فإنه يقع كعادته فقال فيه: يروى عن قوم ضعاف أشياء يدلّسها عن الثقات، حتى إذا سمعها المستمع لم يشك فى وضعها، فلما كثر ذلك فى أخباره ألزمت به تلك الموضوعات وحمل الناس عليه فى الجرح فلا يجوز الاحتجاج عندى بروايته على كل حال».

قال الذهبي: «قلت: لم يرو ابن حبان فى ترجمته شيئاً ولو كان عنده له شيء موضوع لأسرع بإحضاره، وما علمت أن أحداً قال فى عثمان بن عبد الرحمن هذا: إنه يدلّس عن الهلكى، إنما قالوا: يأتي عنهم مناكير، والكلام فى الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع» (٤٥/٣ - ٤٦)، فتأمل كيف فرق بين اللفظين وقد سبق بيان وجهه، والله أعلم.

* * *

○ و فرق بين قولهم: «فلان اختلط و فلان تغير»:

فالقول الأول أشد جرحاً، لأن التغير إذا اشتد قالوا فى الراوى: «اختلط»، وقد قال ابن رجب رحمه الله فى «شرحه لعلل الترمذى» أثناء الكلام على تغير هشام بن عروة: «حديثه بالمدينة أحسن من حديثه بالعراق، وربما جاء عنه بعض الاختلاف ولا يكاد يكون الاختلاف عنه بما يفحش، يسند الحديث أحياناً ويوصله أخرى، لا أنه يقلب إسناده كأنه على ما تذكر من حفظه، يقول: عن أبيه عن النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ويقول عن أبيه عن عائشة عن النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -، إذا أتقنه أسنده وإذا هابه أرسله كذا قال يعقوب بن شيبه». اهـ (٣٣١).

ومما يدل على أن التغير أخف من الاختلاط ما جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة سعيد بن إياس أبي مسعود الجريري: «وسأل أحمد ابن علي عن الجريري كان اختلط؟ قال: لا، كبر الشيخ فرق» (٢/٤)، وفي «الميزان» ترجمة هشام بن عروة قال الذهبي رحمه الله: «أحد الأعلام حجة إمام لكن في الكبر تناقص حفظه ولم يختلط أبداً، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا، نعم الرجل تغير قليلاً ولم يبق حفظه كحال الشيبية فنسى بعض محفوظه أو وهم فكان ماذا؟ أهو معصوم من النسيان؟ ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها، ومثل هذا يقع لمالك ولشعبة ولو كيع ولكبار الثقات، فدع عنك الخطب وذو خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين، فهشام شيخ الإسلام ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان.....» (٣٠١/٤ - ٣٠٢)، وقال الذهبي أيضاً في أبي إسحاق السبيعي: «شاخ ونسى ولم يختلط وقد تغير قليلاً» (٢٧٠/٣) «الميزان».

وصرح الذهبي في «تذكرة الحفاظ» بأن التغير ونقص الحفظ غير الاختلاط. اهـ بمعناه (٢٣٣/١) ترجمة زهير بن معاوية أبي خيثمة.

إلا أنهم قد يطلقون التغير على سوء الحفظ أو الاختلاط، كما في «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» لابن الكيال الشافعي ترجمة عبيدة بن معتب الضبي، قال شعبة: «أخبرني عبيدة قبل أن يتغير»، ذكره صاحب «الاعتباط» وقال: والظاهر أنه أراد بتغيره الاختلاط وقد يريد أنه ساء حفظه، والله أعلم. اهـ (ص ٣٦٧).

إذا علمت هذا فمتى يضر التغير والاختلاط ومتى لا يضر؟ قال الذهبي رحمه الله في «النبلاء»: «كل تغير يوجد في مرض الموت فليس بقادح في الثقة، فإن غالب الناس يعتبرهم في المرض الحاد نحو ذلك ويتم لهم وقت السياق وقبله أشد من ذلك، وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة فيحدث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو متنه فيخالف فيه». اهـ ما ذكره الذهبي في ترجمة

قلت: وهناك حالات أخرى لا يضر فيها التغير أو الاختلاط حديث الراوى، كما إذا حدث من كتابه أو روى عنه أحد الطلبة في زمن الاستقامة ثم أمسك بعد تغيره أو اختلاطه، فرواية التلميذ عنه في هذه الحالة مستقيمة، أو يميز حديثه أحد الأئمة الحذاق ويتتقى من حديثه ما علم أنه لم يخطئ فيه، جاء في «مقدمة الفتح» ترجمة عبد الله بن صالح الجهني بعد أن ذكر الأقوال فيه مدحاً وقدحاً قال: «قلت: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أن ما يجيئ من روايته عن أهل الحذاق كيحيى بن معين والبخارى وأبى زرعة وأبى حاتم فهو من صحيح حديثه وما جاء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه.....» (ص ٤١٤).

* * *

○ وفرق بين قول البخارى: «فلان فيه نظر» أو «فلان فى إسناده نظر»:

سبق أن أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى لطيف العبارة فى التجرى، وأنه إذا قال فى الراوى: «فيه نظر» فغالباً ما يكون متروكاً أو متهماً، وقد بين ذلك الحافظ الذهبى وغيره من الأئمة، أما قوله: «فلان فى إسناده نظر» فإنه لا يعنى به تضعيف الراوى أو المترجم له، وقد سبق الإشارة إلى ذلك، وقد جاء فى «المغنى» ترجمة حبشى بن جنادة السلولى قال الذهبى رحمه الله: «تناكد ابن عدى وذكره فى «الكامل» وشبهته فى ذلك قول البخارى فى حديثه: إسناده فيه نظر»، قال الذهبى: «وذلك عائد إلى الرواة إلى حبشى لا إليه» (١٤٦/١) وقد يقول ذلك ويقصد أن المترجم له لم يصح سماعه من شيخه الذى فوقه فى السند، كما فى «تهذيب التهذيب» ترجمة أوس بن عبد الله الربعى قال الحافظ: «وقول البخارى «فى إسناده نظر» يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما لا أنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة» (٣٨٤/١)، إذا علمت ما بين اللفظين

من فرق علمت ما في قول الشيخ ظفر أحمد التهانوي في كتابه «قواعد في علوم الحديث»، حيث قال بعد نقله عن ابن عدي في بيان معنى قول البخاري «في إسناده نظر» قال التهانوي: «قلت: فقول البخاري «فيه نظر» «وفي إسناده نظر» لا يستلزم ضعف الراوي مطلقاً. اهـ ووجه هذا الخطأ عندى أنه جمع بين المختلفين في حكم واحد فقول البخاري «فيه نظر» جرح شديد ما لم تقم قرينة صارفة، وقوله «في إسناده نظر» ليس بجرح للراوى أصلاً إلا أن يعنى حديثاً بعينه، والله أعلم.

تنبية:

○ قول البخاري في الراوى: «لا يصح حديثه» قد يقصد بذلك حديثاً معيناً لا كل حديث الراوى، وكذا قوله أو قول غيره «فلان ليس حديثه بالقوى» أو «إسناده ليس بالقائم» أو «يتكلمون في إسناده» أو «حديثه منكرو» أو «لا يثبت حديثه» أو «ليس إسناده بذلك» قد يقصدون بذلك حديثاً معيناً لا كل حديث الراوى، وقد يقصد البخاري بقوله «فلان لا يصح حديثه» أن الإسناد لم يصح إلى المترجم له كما في «لسان الميزان» ترجمة عبد الرحمن بن صفوان قال الذهبي: «قال البخاري في «الضعفاء الكبير»: لا يصح حديثه». انتهى.

قال الحافظ: «وهذا وإن كان مراده عبد الرحمن بن صفوان بن أمية فقد قيل إن له صحبة فما كان ينبغي للمؤلف أن يذكره، لأن البخاري إذا ذكر مثل هذا إنما يريد التنبيه على أن الحديث لم يصح إليه، وكذا هو فإن في حديثه اضطراباً كثيراً» (٤١٩/٣).

وقال الحافظ أبو أحمد بن عدي رحمه الله تعالى في كتابه «الكامل»: «البخاري قد يذكر الرجل في كتابه ويقول: لا يصح حديثه لأن مراده أن يذكر كل من ابتداء اسمه الحرف الهجائي الذي يترجم لمن يبتدئون به من الرواة سواء كان مقطوعاً أو مسنداً»، اهـ بتصرف انظر ترجمة جلاس بن عمرو (٦٠١/٢)، وقال في ترجمة حمزة بن نجيح أنى عمارة: وقد بينت مراد البخاري أنه يذكر كل راو

وليس مراده أنه ضعيف أو غير ضعيف وإنما يريد كثرة الأسماء ليذكر كل من روى عنه شيئاً كثيراً أو قليلاً وإن كان حرفاً» (٧٨٧/٢).

وفي ترجمة حفص بن عمار قال: «فمراده أن لا يسقط عليه راو». (٧٩٩/٢) وقال في ترجمة عبد الله بن عطية بن سعد العوفي: «قال البخاري: عبد الله بن عطية عن أخيه الحسن لم يصح حديثهما، فقال ابن عدي: وهذه الأسماء التي يذكرها البخاري ليس قصده فيها أن يضعف هذه الأسماء التي يذكرها، وإنما قصده أن يذكر كل من اسمه عبد الله ممن روى المسند أو غير المسند أو روى عن التابعين أو عن الصحابة أو روى الحرف أو الحرفين فيعز وجود رواية هؤلاء» (١٥٤٧/٤) وفي ترجمة عبد الرحمن مولى سليمان بن عبد الملك قال: «وهذه الأسماء التي يذكرها البخاري ليس قصده فيها أن يضعف هذه الأسماء التي يذكرها أو يقويها ولكنه أراد الترجمة». اهـ بمعناه (١٦١٤/٤).

○ وأما قول البخاري: «فلان في حديثه نظر» ففرق بينه وبين قوله: «فلان فيه نظر»، جاء في «التنكيل» للعلامة المعلمي رحمه الله تعالى ترجمة إسحاق بن إبراهيم الحنيني قال الشيخ المعلمي رحمه الله: «قال الأستاذ - يعني الكوثرى - قال البخاري: في حديثه نظر، وقال الحاكم أبو أحمد: في حديثه بعض المناكير.....» قال المعلمي رحمه الله: «والبخاري لم يقل: «فيه نظر» وإنما قال: «في حديثه نظر»، وبينهما فرق فقوله: «فيه نظر» يقتضي الطعن في صدقه، وقوله: «في حديثه نظر» يشعر بأنه صالح في نفسه وإنما الخلل في حديثه لغفلته أو سوء حفظه....» قال: «وسكتوا عنه» هي أخت «فيه نظر» بل هي الكبرى».

ثم قال ما معناه: «إن كلمة البخاري هذه تقتضي أن حديثه مطروح لا يصلح للاعتبار وأما الرجل كان صالحاً في نفسه». اهـ (ص ٤١١ - ٤١٢).

○ وأما قول البخاري: «فلان فيه بعض النظر» فهو تلين منه للراوى، جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة مسهر بن عبد الملك بن سلع الهمداني قال البخاري: «فيه بعض النظر»، وذكره ابن عدي في الضعفاء من أجل قول البخاري،

وقال: «ليس حديثه بالكثير» (١٤٩/١٠).

* * *

○ فرق بين قوهم: «فلان مشهور وفلان مشهور الحديث وفلان مشهور في الحديث أو بالحديث»:

فالقول الأول يدل على أن الراوى معروف غير مجهول، لكن لا يلزم من ذلك عدالة ولا ضبط، والقول الثانى يدل على أن حديث الراوى مشهور ليس بمنكر ومع ذلك قد يكون الراوى مجهولاً غير معروف، جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة حفص بن حسان قال النسائى: «مشهور»، قال الحافظ: «قلت: لفظ النسائى «مشهور الحديث» وهى عبارة لا تشعر بشهرة حال هذا الرجل لاسيما ولم يرو عنه غير جعفر بن سليمان فيه جهالة، وأخرج له البخارى حديثاً واحداً» (٣٩٩/٢)، ومع ذلك قال فى «التقريب»: «مقبول»، وأما القول الثالث: وهو قوهم «مشهور فى الحديث أو بالحديث» فإنه يدل على أن الرجل معروف بطلب الحديث مجتهد فى جمعه والرحلة فيه، وقد سبق بيان حكم من هذا حاله وأن حديثه محمول على الصحة والاستقامة حتى يثبت فيه الضعف من جهة حفظه أو عدالته. وقريب من هذا قوهم:

○ «فلان معروف وفلان معروف الحديث وفلان معروف فى الحديث أو بالحديث»:

وقد قال ابن معين فى إبراهيم بن محمد بن عرعة البصرى: «ثقة معروف بالحديث مشهور بالطلب». اهـ (ص ١٩٣) «طبقات الحفاظ» للسيوطى. لكن اعلم أن الألفاظ الثلاثة الأولى أعلى من الألفاظ الأخيرة، لأن الرجل قد يكون معروفاً وليس بمشهور من غير عكس، وقد يقولون فى الرجل: «معروف» بمعنى أنه غير مجهول، كما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الله بن عبد الله الرازى قال يعقوب بن شيبة: «وسألت على بن المدينى قلت له: ما تقول فى عبد الله بن

عبد الله الرازي؟ قال لى: معروف روى عنه الأعمش وابن أبى ليلي وفطر
والحجاج» (٥/١٠).

* * *

○ قول أحدهم فى الراوى: «فلان أرجو أنه لا بأس به» «وفلان أرجو أن
يحتمل حديثه»:

هناك فرق بين اللفظين وإن كان اللفظان من مراتب الشواهد والمتابعات،
فاللفظ الأول يدل على أن الإمام منهم يرجو نفى البأس والقبح عن الراوى وإن
لم يحزم بنفى ذلك، وأما القول الثانى فإنه يدل على أن القائل يعلم أن فى الراوى
كلاماً وطعناً لكنه يرى مع وجود هذا الكلام أن الرجل لا يترك حديثه بالمرّة
بل يحتمل ويكتب على سبيل النظر فيه للاعتبار، هذا الظاهر فى الفرق بين اللفظين
وأن القول الأول أرفع، إلا أن تقوم قرينة تدل على أن الإمام منهم يقول هذا
- أعنى القول الأول - ويقصد نفى تعمد الكذب، فلا يلزم من نفى تعمد الكذب
أن يكون الراوى قريباً من الثقات، فكم من متروك وهو غير كذاب ولكن ترك
لشدة تخليطه وكثرة اضطرابه، ومما يدل على ما ذكرته من فرق ما جاء فى «لسان
الميزان» ترجمة سلم بن سالم البلخى الزاهد قال الذهبي: «قال ابن المبارك: اتق
حيات سلم لا تلسعك، وكذبه بعضهم وروى هو عن ابن راهويه عن ابن
المبارك.... حديثاً وفيه: أن العدى قدس على لسان سبعين نبياً، فسئل ابن المبارك
عن ذلك فقال: لا ولا على لسان نبي واحد إنه لمؤذ منفخ من حدثكم؟ قالوا:
سلم بن سالم. قال: عمن؟ قالوا: عنك. قال: وعنى أيضاً؟ قال: قال ابن عدى:
أرجو أنه لا بأس به». انتهى.

قال الحافظ: «وهذا لم يقل فيه ابن عدى: لا بأس به، وإنما قال بعد أن
أورد له أحاديث: هذه الأحاديث أنكر ما رأيت له وله أفراد أرجو أن يحتمل
حديثه، وبين هاتين العبارتين فرق كبير والله الموفق ولا قوة إلا بالله» (٦٣/٣)،
فإن قيل: إن الحافظ ابن حجر فرق بين قول ابن عدى «لا بأس به» وبين قوله:

«أرجو أن يحتمل حديثه» بدليل قول الحافظ: وهذا لم يقل فيه ابن عدى: لا بأس به.... إلخ.، وهذا بخلاف تفرقتك بين اللفظين واستدلالك بتفرقة الحافظ بينهما.

فالجواب: أن الذى يظهر هو أن لفظة «أرجو» سقطت من كلام الحافظ ابن حجر، وإلا فما وجه اعتراضه على الحافظ الذهبي؟ مع أن الذهبي لم يقل في «الميزان» إن ابن عدى قال: لا بأس به، وإنما قال عنه: أرجو أن لا بأس به، والله أعلم ومما ينبغى أن ينبه عليه أن ابن عدى يقول في الراوى: «أرجو أنه لا بأس به» وقد يكون الراوى ممن يحتج به عنده، ويقول ذلك فيمن لم يعتمد الكذب وإن كان الكذب يقع في حديثه على سبيل الوهم، وقد فصلت ذلك في باب المصطلحات الخاصة لبعض الأئمة، فلعل الذهبي فهم أن قول ابن عدى «أرجو» أنه لا بأس به» أى أن في حديثه ما فيه من الأخطاء لا عن عمد، فاقى بقوله: «أرجو أن يحتمل حديثه» أى على ما فيه من الأخطاء هذا ما يمكن أن يعتذر به عن الحافظ الذهبي وهو يتصرف في بعض عبارات بعض الأئمة، والله أعلم.

* * *

○ فرق بين قولهم في الراوى: «فلان حدث بأحاديث مناكير» و«فلان حدث بأحاديث بواطيل»:

فالقول الثانى أشد في الجرح، وقد جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة شريك بن عبد الله النخعى: «سأل ابن أبى حاتم أبا زرعة يحتج بحديثه؟ قال: كان كثير الحديث صاحب وهم يغلط أحيانا، فقال له فضل الصائغ: إن شريكاً حدث بواسط بأحاديث بواطيل، فقال أبو زرعة: لا تقل بواطيل» (٣٦٧/٤).

والظاهر أنه يفرق بين اللفظين بأمرين: أحدهما يرجع إلى الراوى والآخر يرجع إلى المروى - فاللفظ الأول - إن كانت العهدة على الراوى - يقال فيمن كان من أهل الصدق لكنه قليل الضبط وهذا ليس بمطرد، فقد يكون من العباد الصادقين ومع ذلك يحدث بالبواطيل وما لا أصل له، وأما الأمر الثانى وهو العهدة

في التفرقة أن المنكر لا يكون فاحش المعنى كالحديث الباطل، فالحديث المنكر يكون لمخالفة الضعيف من هو أوثق منه وقد يكون معناه صحيحاً بخلاف البواطيل غالباً، والله أعلم.

تنبيه:

قد يطلقون المنكر ويقصدون بذلك أنه موضوع وباطل أو لا أصل له كما تراه في الكتب التي جمعت الأحاديث الموضوعية وكما سبق التنبيه عليه، والله أعلم.

* * *

○ فرق بين قولهم في أحد الرواة: «كناه فلان» وبين قولهم: «كنى عنه فلان»:

اعلم أن الراوي إذا كنى شيخه أو أحد الرواة فإن ذلك يحتمل ثلاثة أمور:
١- إما أنه أراد بذلك أن يفيد السامع بكنية الراوي كسييل من سبل التعريف بالراوي، وهذا لا يفيد مدحاً ولا قدحاً، كما قال يزيد بن هارون: «أخبرنا خالد بن رباح أبو الفضل» (١٤٨/٣) «التاريخ الكبير للبخاري». وذكرنا أن يزيد بن هارون كناه.

٢- وقد يكون هذا للتبجيل كما كان أحمد رحمه الله لا يذكر على بن المديني باسمه بل يذكره بكنيته فيقول: «قال أبو الحسن»، وقد فعل هذا مع غيره وفعله كثير من الرواة مع مشايخهم المشهورين.

٣- وقد يكون هذا لضعف الشيخ كما يفعله المدلسون مع مشايخهم الضعفاء المعروفين بأسمائهم فيذكروهم بكنائهم تغمية لأمرهم وتوعيراً للوقوف على حالهم، وقد يكون هذا لغير ضعف الشيخ كأن يقصد المحدث الاستكثار وإيهام الرحلة، فإذا قال في الراوي: «كناه فلان» فأكثر ما يرد هذا في الأمر الثاني والثالث، أما إذا قالوا: «كنى عنه فلان» أو «كنى عن اسمه» فهذا يفعله الثقات إذا كان الراوي ضعيفاً، فيقول أحدهم: حدثني من لا أتهم أو حدثني شيخ أو رجل أو آخر ولا يفصح باسمه، جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة محمد بن سالم أبي سهل الكوفي

قال أبو حاتم: «كان الثوري ربما كنى عن اسمه يقول: رجل عن الشعبي، وربما كناه يقول: أبو سهل عن الشعبي لكى لا يُفطن له» (٢٧٢/٧)، فتأمل كيف فرق بين اللفظين، وفي ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن مجير قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه فقال: ليس بقوى روى عنه هشيم ولطف فيه وقال: نا محمد بن عبد الرحمن القرشي فكنى عن اسم جده لكى لا يفطن له»، وقال أبو زرعة: «واهى الحديث» (٣٢٠/٧)، وذكر الشيخ المعلمي رحمه الله في تحقيقه على «الفوائد المجموعة» أن ابن لهيعة أحياناً يخرج له النسائي والبخاري ويكتيان عنه، فيقول البخاري: «وآخر» ويقول النسائي: «وذكر آخر» اهـ (ص ٢١٥).

ولما ذكر الذهبي رحمه الله أن الشافعي كان يمشي إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ويدلسه ويقول: أخبرني من لا أتهم، تعقبه المعلمي في الحاشية وقال: ليس هذا بتدليس فحق العبارة أن يقول: ويكنى عنه». اهـ (٢٤٦/١) «تذكرة الحفاظ».

فتأمل الفرق بين اللفظين، فاللفظ الأول يحتمل مدح الشيخ وضعفه وإن كان ذلك لضعفه فالراوى يكون مدلساً ورواية المدلس فيها تفصيل، أما اللفظ الثاني فإنه يدل على ضعف الشيخ دون ضعف في الراوى عنه، والله أعلم.

* * *

○ فرق بين قول أحدهم في الراوى:

- ١- فلان إذا روى عن من هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث.
- ٢- وفلان إذا روى عن ثقة فهو مستقيم الحديث.
- ٣- وفلان إذا روى عنه ثقة مستقيم الحديث.
- ٤- وفلان إذا روى عن ثقة وروى عنه ثقة فهو مستقيم الحديث.
- ٥- وفلان إذا سمى شيخه ولم يكنه فهو مستقيم الحديث أو إذا كنى شيخه فليس بشيء.

٦- وفلان يعتبر حديثه من غير روايته عن فلان.

٧- وفلان يعتبر حديثه من غير رواية فلان عنه أو يعتبر حديثه من رواية فلان عنه.

فهذه الألفاظ يكثر استخدامها في تراجم الراوة، وأنا أذكر لك الفروق بين هذه الألفاظ وذلك ببيان معانيها. فالقول الأول : جاء في «كامل ابن عدى» ترجمة ثابت البناني قال ابن عدى رحمه الله: «له حديث كثير وهو من ثقات المسلمين وما وقع في حديثه من النكرة فليس ذاك منه وإنما هو من الراوى عنه لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولون، وإنما هو في نفسه إذا روى عن من هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث ثقة» (٥٢٧/٢ - ٥٢٨). فمعنى هذا أن تلامذته يخطئون عليه بروايات لم يرووها، بدليل أن الثقات لم يرووها عنه فبريء منها ثابت رحمه الله، وهل هذا اللفظ إذا قيل في أحد الرواة يدل على أن الراوى يدلّس؟ ليس ذلك بعيد، لقوله: «إذا روى عن من هو فوقه من مشايخه.....» فإن هذا يدل على أنه يسقط شيخه القريب ويعنعن عن شيخ بعيد، وإن كان من جملة شيوخه لكنه ليس بشيخه في هذا الحديث، فمن هنا تكثر المناكير في روايته أو تقع في روايته، ولو أنه يبين شيخه وسماه لكان مستقيم الحديث.

فإن قيل: إذا روى عن مجهول أو متروك وصرح بالسماع ولم يدلّس وأظهر اسم المتروك والرواية باطلة أو منكرة فكيف يكون الراوى مستقيم الحديث وفي الرواية ما فيها؟ فالجواب أنه في هذه الحالة يلحق العيب بالمجهول أو المتروك ويفلت الراوى، ثم ينظر في روايات الثقات عن الراوى فإذا كانت مستقيمة وكذا روايته عن الثقات حكم عليه باستقامة الحديث، ولا يضره روايته عن المجهولين إلا إذا غلب ذلك على حديثه أو إذا لم يميز الحديث، والله أعلم.

وأما القول الثاني: فإنه يدل على أن الراوى في نفسه ثقة ومستقيم الحديث إلا أن النكارة التي وجدت في حديثه بسبب روايته عن الضعفاء والمتروكين، فهو لا يتنقى ولا يتحفظ في الرواية ويروى عن كل أحد، وهذا معناه أنه إذا انفرد

بالرواية عن أحد الرواة ولم يُعرف هذا الشيخ من طريق أخرى كان شيخه مجهولاً
والله أعلم.

وأما القول الثالث: فإنه يدل على أن الراوى في نفسه ثقة لكن له تلامذة
يخطئون عليه ، ولو روى عنه ثقات كان حديثه مستقيماً، ومعلوم أن الرجل لا
يحكم عليه بقوة ولا بضعف إلا برواية الثقات عنه أو بروايته عن الثقات أما
الضعفاء فلا اعتبار بروايته، والله أعلم.

وأما القول الرابع: فقد جمع بين الثانى والثالث. وأما القول الخامس فإنه
يدل على أن الراوى يدلّس وقد قيل هذا في الحسن البصرى وبقية بن الوليد
وغيرهما.

وأما القول السادس: فإنه يدل على أن حديث الراوى مقبول عن مشايخه
إلا عن فلان هذا ففى روايته عنه ضعف، إما لأنه استصغر فيه أو لضياح مسموعه
أو لأنه لم يلازمه ملازمة طويلة أو سمع منه الموسم كما قالوا في سفيان بن حسين
في الزهرى أو لعله أخرى كما في هشيم عن الزهرى وهكذا.

وأما القول السابع: فيكثر منه ابن حبان رحمه الله في كتابه «الثقات» ومعناه
عنده أن حديث هذا الراوى يعتمد إذا كان من غير رواية من سماه عنه أو إذا
كان من رواية من سماه عنه وهذا لأسباب قد تقدم الإشارة إليها، والله أعلم.

* * *

○ فرق بين قولهم: «فلان ليس بثقة» و«فلان ليس بثقة في حديثه»:

سبق أن قولهم في الراوى: «فلان ليس بثقة» جرح شديد، لكنه جرح مجمل
غير مفسر، لأن الباحث لا يدرى ما السبب في عدم ثقة الراوى؟ هل بسبب
شدة تخليطه مع ثبوت عدالته أم بسبب غلوه في بدعة ونصرته لها أم بسبب سرقة
الحديث وكذبه، كل هذه أسباب يحتملها اللفظ، أما إذا قالوا: «فلان ليس بثقة

في حديثه» فالراجح أنهم يعنون بذلك أنه عدل في دينه أما حديثه ففيه من المناكير والمصائب والطامات، إما لأنه قبل التلقين من الكذابين الأفاكين أو أدخل عليه في كتابه أحاديث باطلة، فهذا الذي يظهر لي من مفهوم قولهم «ليس بثقة في حديثه» وأنه قد فُسِّر سبب الجرح، وقد سألت الشيخ أبا عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي حفظه الله ونفع به فأجاب في الفرق بين اللفظين بنحو من هذا والله أعلم.

لكن لا يلزم من ذلك أن يكون هذا الفرق مطرداً فيما يظهر والعلم عند الله تعالى.

* * *

○ فرق بين قولهم: «فلان يُذكر بالحفظ» و«فلان حافظ»:

الظاهر أن الثاني أبلغ في إثبات الحفظ للراوى، وقد نص الشيخ العلامة المعلمي رحمه الله تعالى في أول كتابه «التنكيل» على أن قولهم في الراوى: «كان يذكر بالحفظ» لا يستلزم أن يطلق عليه لقب «الحافظ» اهـ (ص ١٢).

* * *

○ وفرق بين وصفهم للراوى: «بأنه كبير ونسى» وبين وصفهم له «بأنه كبير فقل ضبطه»:

اعلم أن التغير أخف من الاختلاط كما سبق، وأخف منهما النسيان، بل قد لا يكون جرحاً أصلاً لأن من نسى الحديث فكيف يحدث به وقد نسيه؟ فإن كان حدث به من قبل فقد حدث به في زمن قوته وجودة حفظه وإلا فما نسيه لا يُعرف عنه، وقد ذكر نحو ذلك العلامة المعلمي رحمه الله زاداً على الكوثرى في كلامه على أنس بن مالك فقال المعلمي رحمه الله: «.....» لكن لا يلزم من النسيان اختلال الضبط، فإن الناسي إن نسى الحديث أصلاً لم يحدث

به البتة، وإن عرض له تردد في قصته أو في بعضها فإنه إذا كان ضابطاً لم يحدث بها أو يحدث بها ويبين التردد والشك، فالضابط هو الذى لا يحدث إلا بما يتقنه فمالم يتقنه لم يحدث به». اهـ بتصرف يسير.

وذكر نحوه مرة أخرى عند كلامه في ترجمة هشام بن عروة بن الزبير وقد سبق هذا.

لكن هل يذكرون النسيان على سبيل الجرح الخفيف كالتغير مثلاً؟ هذا هو الظاهر، فقد ذكره الذهبي راداً على ابن القطان في دعواه اختلاط هشام بن عروة كما في «الميزان»، وكما في ترجمة أبى إسحاق السبيعي قال: «شاخ ونسى ولم يختلط وقد تغير قليلاً (٢٧٠/٣) «الميزان».

* * *

○ وفرق بين قولهم في الراوى: «لو لم يصنف لكان خيراً له» «وفلان لو لم يحدث لكان خيراً له» «وفلان لو ولد أصم أو أبكم أو أخرس لكان خيراً» «وفلان لو لم يولد لكان خيراً له»:

هذه العبارة تتدرج في التجريح من الأخف إلى الأشد حسب هذا الترتيب، فالقول الأول: يعنى أن الرجل في ذاته وفي حديثه كان حاله قبل التصنيف أحسن منه بعد التصنيف، فكم من محدث ثقة لكنه لا يحسن التصنيف، فإذا أراد أن يصنف فإما أن يخلط ويجمع بين المتناقضين وإما أنه يكتب عن المجهولين والضعفاء أولئك الذين كان يتحاشى الرواية عنهم قبل تصنيفه، فتكثر في تصانيفه الأخطاء والمناكير وقد يدخل فيها ما هو أشد من ذلك، فمن هذا حاله لو ترك التصنيف لكان خيراً له ولأنه قد يكون مقلداً عن الثقات المشاهير ولا يكفيه هذا في التصنيف فيضطر أن ينزل في الأسانيد، وقد قال ابن مندة رحمه الله: «لا يخرج الصحيح إلا من ينزل أو يكذب»، قال الذهبي رحمه الله: «يعنى أن شیوخ المتأخرين لا يرتقون إلى درجة الصحة فيكذب المحدث إن خرج عنهم» (١٠٣٣/٣)

وقد جاء في التثكيل ترجمة أسد بن موسى بن إبراهيم المرواني الأموي «أسد السنة» قال النسائي: «ثقة ولو لم يصنف كان خيراً له»، قال المعلمي رحمه الله: «وذلك أنه لما صنف احتاج إلى الرواية عن الضعفاء فجاءت في ذلك مناكير». اهـ فتأمل وصف النسائي له بالثقة مع قولهم: «ولو لم يصنف كان خيراً له». لكن لا يلزم من هذا اللفظ أن يكون الراوي قبل التصنيف بمنزلة من يقال فيه: «ثقة».

○ وأما قولهم في الراوي: «لو لم يحدث لكان خيراً» فهذا يدل على أنه عابد وعدل في نفسه لكن ليس من أهل الحديث فلما حدث خلط واضطرب، ولو كان فيما هو فيه من عبادة أو غزو لكان خيراً له وأقوم وقد قيل: وللحرب رجال يعرفون بها وللدواوين كتاب وحساب

لكن الذهبي في «المغني» ترجمة خليفة بن خياط قال: «تكلم فيه ابن المديني بما لا يقدح فيه وبما لا يصحح عن علي لأنه من رواية الكندي المتروك قال: «سمعت علياً قال: لو لم يحدث كان خيراً له» (٢١٤/١)، فهل قول الذهبي: «بما لا يقدح فيه» أي بما لا يؤثر فيه قول ابن المديني لأن خليفة ثابت العدالة والصدق وحافظ مشهور، أم لأن قول ابن المديني ليس بجرح في نفسه؟ الظاهر الأول، والله أعلم.

○ وأما قولهم: «لو ولد أخرس لكان خيراً له» فقد جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي، قال أيوب: «لو أن فضلاً ولد أخرس لكان خيراً له»، وسئل أبو داود أيكتب عنه؟ قال: «لا ولا كرامة»، وقال مرة: «كان هالكاً»، وساق حديثاً من طريقه مرفوعاً: «ينادي رجل يوم القيامة واعطشاه.....» الحديث. فقال أبو داود: هذا حديث يشبه وجه فضل الرقاشي، فهذا اللفظ جرح شديد وأشد منه قولهم: «لو لم يولد لكان خيراً له» كما هو ظاهر، والله أعلم.

○ «وفرق بين قولهم: «فلان روى مناكير» «وفلان يروى المناكير» «وفلان في حديثه مناكير» «وفلان له أوهام أو أخطاء أو أغلاط» «وفلان له مناكير» «وفلان سئ الحفظ أو ردىء الحفظ» «وفلان يخطئ كثيراً أو كثير الخطأ» «وفلان منكر الحديث»:

هذه الألفاظ تتدرج في الجرح من الأخف إلى الأشد حسب هذا الترتيب، فقولهم: «روى مناكير» أقل جرحاً من قولهم: «يروى المناكير» بصيغة المضارع، فإن صيغة المضارع تدل على أن هذا من شأنه بخلاف صيغة الماضي فإنه يصدق عليه إذا روى حديثاً واحداً منكراً، واللفظان أخف جرحاً من قولهم: «في حديثه مناكير» لأن اللفظين الأولين ظاهران في أن الراوى ليست العهدة عليه في هذه النكارة بل هو راو فقط، وهذا لا يضر إلا إذا غلب ذلك على حديثه أو كان لا يميز بخلاف اللفظ الأخير فإنه كثيراً ما يقال فيمن كانت العهدة عليه في النكارة، قلت هذا اجتهداً منى ثم وقفت على قول المعلمي في «التنكيل» ترجمة محمد بن أبى أحمد الحكيمى، قال البرقانى: «ثقة إلا أنه يروى المناكير»، فحرفها الكوثرى إلى «في حديثه مناكير» قال المعلمى رحمه الله: «وبين العبارتين فرق عظيم فإن «يروى المناكير» يقال في الذى يروى ما سمعه مما فيه نكارة ولا ذنب له في النكارة بل الحمل فيها على من فوقه، فالمعنى أنه ليس من المبالغين في التنقى والتوقى الذين لا يحدثون مما سمعوا إلا بما لا نكارة فيه، ومعلوم أن هذا ليس بجرح وقولهم: «في حديثه مناكير» كثيراً ما يقال فيمن تكون النكارة من جهته جزماً أو احتمالاً فلا يكون ثقة». اهـ (ص ٤٢ و ٤٤)، ثم وقفت على ماجاء في «الجرح والتعديل» ترجمة محمد بن مصعب القرقسانى قال عبد الرحمن: «سألت أبا زرعة عنه فقال: صدوق في الحديث ولكنه حدث بأحاديث منكرة قلت: فليس هذا مما يضعفه؟ قال: نظن أنه غلط فيها، قال: وسألت أبى عنه فقال: ضعيف الحديث، قلت له: إن أبا زرعة يقول كذا، وحكى له كلامه، فقال: ليس هو عندى كذا، ضَعَفَ لما حدث بهذه المناكير» (١٠٣/٨).

وقد قال أحمد لما سئل عن عتاب بن بشير: «أرجو ألا يكون به بأس روى أحاديث ناخرة منكراً وما أرى إلا أنها من قبل خصيف - أى ابن عبد الرحمن الجزرى وهو شيخ عتاب» - انظر (١٤٤/٣) «تهذيب التهذيب»، على أنهم قد يقولون: «فى حديثه مناكير»، والعهدة فيها على غيره لا منه كما قال الخطيب فى عبد الرحيم بن واقد: «فى حديثه مناكير لأنها عن ضعفاء ومجاهيل» (١٠/٤) «لسان الميزان» وانظر «تاريخ بغداد» (٨٥/١١).

○ وأما قولهم: «له أوهام أو أخطاء أو أغلاط» فهو أشد فى الجرح مما سبق لأنه جزم بأن هذه الأغلاط من قبل الراوى وعهدتها عليه، وأشد منه قولهم: «له مناكير» لأن النكارة أشد من الأغلاط والأوهام، وأشد من هذا قولهم: «سوء الحفظ أو ردىء الحفظ» وإن كانا من عبارات قلة الغلط، وأشد منه قوله: «كثير الغلط» لأنه من عبارات كثرة الغلط، وأما «منكر الحديث» فهو أشد من هذا كله جرحاً، فقد عده بعضهم من ألفاظ الترك، كما قال ابن دقيق العيد، لكن ينبغى أن يُعلم أنهم قد يطلقون قولهم «منكر الحديث» يعنون بذلك حديثاً معيناً لا كل حديث الراوى، بل قد قال العراقى: «كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوى لكونه روى حديثاً واحداً، ومنه قول الذهبى فى ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيرى من «الميزان» - كما قال اللكنوى - رحمه الله: «قولهم: «منكر الحديث» لا يعنون به أن كل ما رواه منكر بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث» اهـ. وقد يطلقون النكارة على التفرد كما سبق، وقد يكون سبب النكارة الرواية عن الضعفاء المجهولين لا أن الراوى ضعيف فى حفظه كما سبق عن الخطيب، وكما جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة جهضم بن عبد الله اليمامى قال ابن معين ثقة: «إلا أن حديثه منكر»، قال أبو محمد: «يعنى ما روى عن المجهولين.....»، (٥٣٤/٢).

هذا وقد سبق الجواب على اللكنوى رحمه الله فى قوله: «إن القدماء يطلقون النكارة بمعنى التفرد بخلاف المتأخرين»، ومن تأمل فيها ما ذكرته هنا يجد الجواب على كثير مما ذكره اللكنوى عند كلامه على نكارة الأحاديث ورواية المناكير

وقولهم منكر الحديث كما في «الرفع والتكميل» والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان يحدث بأحاديث مناكير» و«فلان يحدث بأحاديث مناكير ويحجل على من لا يحتمل»:

فالقول الأول: له وجوه منها ما يقدرح ومنها ما لا يقدرح كما سبق الكلام عند قولهم: «فلان يروى المناكير»، وأما القول الثاني: فإنه يدل على أن المناكير منه وأن من فوقه برىء منها وهو يدل على الجرح، جاء في «ضعفاء العقيلي» ترجمة إسماعيل بن عمرو البجلي ذكر له حديثاً فقال إسماعيل حدثنا عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة مرفوعاً: «بكاء المؤمن من قلبه وبكاء المنافق من هامته» (٨٦/١ - ٨٧) قال العقيلي: «في حديثه مناكير ويحجل على من لا يحتمل». اهـ

فأنت ترى أن رجال السند عبد السلام فما فوق من المشاهير الذين لا يستحقون أن يلحق بهم هذا.

تنبيه:

اعلم أن الأئمة إذا ذكروا حديثاً منكراً في ترجمة أحد الرواة فالظاهر أنهم يقصدون بذلك أن عهدة النكارة في ذلك الحديث على المترجم له لا على من فوقه أو من دونه، فتأمل.

* * *

○ فرق بين قولهم: «فلان يدرى وفلان يحفظ»:

اللفظ الأول أعلى وأرفع من اللفظ الثاني في التعديل، لأنه لا يوصف بالدراية إلا من طال اشتغاله بهذا العلم، ومن كان هذا حاله فإنه يكون حافظاً

في الغالب، أما من وصف بالحفظ فلا يلزم من ذلك أن يكون بصيراً بالحديث وعلمه وطرقه والصحيح من ذلك والسقيم والعالي والنازل والفرد والمشهور وغير ذلك بخلاف من وصف بالدراية، بل قد يطلقون الحفظ على كثرة الحديث وإن لم يكن الكثير ضابطاً، جاء في «سؤالات السهمي للدارقطني» قال السهمي: «وسألت ابن عبدان عن ابن صاعد أهو أكثر حديثاً أو الباغندي؟ فقال: ابن صاعد أكثر حديثاً ولا يتقدمه أحد في الدراية، والباغندي أعلى إسناداً منه، قال: سمعت أبا بكر بن عبدان يقول: يحيى بن صاعد يدرى، ثم قال: وسئل ابن الجعابي - محمد بن عمر بن الجعابي - أكان ابن صاعد يحفظ؟ فتبسم وقال: لا يقال لأبي محمد يحفظ، كان يدرى، قلت لأبي بكر بن عبدان: أيش الفرق بين الدراية والحفظ؟ فقال الدراية فوق الحفظ» (ص ٢٦٠) وقد ذكر ذلك أبو على النيسابوري في يحيى بن محمد بن صاعد (٧٧٦/٢) «تذكرة الحفاظ»، ثم اعلم أنه لا يلزم من المعرفة أن يكون الراوي أحفظ الناس، وقد قال عبد المؤمن النسفي: «سألت صالح بن محمد هل كان يحيى بن معين يحفظ؟ فقال: لا إنما كان عنده معرفة قلت: فعلي؟ قال: كان يحفظ ويعرف» (٤٨/١١) «النبلاء»، ولا شك أن يحيى كان من أهل الحفظ والمعرفة جميعاً لكنه اشتهر بمعرفة لعل الأحاديث، وإن لم يكن كغيره من المكثرين في الحفظ الذين يسردون الحديث سرداً، كيف لا وقد قال ابن المديني نفسه: «كنت إذا قدمت بغداد منذ أربعين سنة كان الذي يذاكرني أحمد، فرمما اختلفنا في الشيء فنسأل أبا زكريا فيقوم فيخرجه ما كان أعرفه بموضع حديثه، وقال أيضاً ما رأيت يحيى استفهم حديثاً قط ولا رده، ويحيى رحمه الله قد كتب آلاف الأحاديث بيده، وهو الذي قال فيه أحمد: السماع معه شفاء لما في الصدور، وذلك لمعرفته وحفظه»، انظر ترجمة يحيى في «النبلاء».

ثم اعلم أنه لا يلزم من المعرفة تمام الإتقان والتثبت، جاء في «تذكرة الحفاظ» ترجمة يحيى بن بكير محدث مصر قال أبو حاتم: «كان يفهم هذا الشأن يكتب حديثه ولا يحتج به»، قال الذهبي رحمه الله: «قلت: قد علمت أني حاتم في الرجال وإلا فالشيخان قد احتجا به» (٤٢٠/٢) وانظر «الجرح والتعديل»

(١٦٥/٩)، وانظره في «النبلاء» (٦١٣/١٠)، والشاهد من هذا أن أبا حاتم لم ير التلازم بين الفهم وبين الإلتقان، أما حال يحيى فينظر في محله من كتب الرجال.

* * *

○ فرق بين قولهم: «فلان متهم بالكذب» و«فلان يكذب أو يسرق الحديث» و«فلان كذاب» و«فلان وضاع»:

فهذه الألفاظ جميعها لا يصلح من قيلت فيه في الشواهد والمتابعات وتندرج من الأخف إلى الأشد حسب هذا الترتيب، فالمتهم بالكذب ليس كمن تحقق كذبه وسرقته للحديث، وقد سبق أن سرقة الحديث كذب، لكن للمعلمي رحمه الله كلام حول سرقة الحديث لا يسلم من منازعة فانظره في «التنكيل» ترجمة قطن بن إبراهيم (ص ٦٠٦ - ٦٠٧)، والسبيل إلى معرفة كيفية الحكم على الراوى بأنه متهم بالكذب بيّنه المعلمي رحمه الله فقال: «وينبغي أن يُعلم أن التهمة تقال على وجهين:

الأول: قول المحدثين: «فلان متهم بالكذب» وتحرير ذلك أن المجتهد في أحوال الرواة قد يثبت عنده بدليل يصح الاستناد إليه أن الخبر لا أصل له وأن الحمل فيه على هذا الراوى، ثم يحتاج بعد ذلك إلى النظر في الراوى أتعمد الكذب أم غلط؟ فإذا تدبر وأمعن النظر فقد يتجه له الحكم بأحد الأمرين جزماً، وقد يميل ظنه إلى أحدهما إلا أنه لم يبلغ أن يجزم به، فعلى هذا الثاني إذا مال ظنه إلى أن الراوى تعمد الكذب قال فيه: «متهم بالكذب» أو نحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى، قال: ودرجة الاجتهاد المشار إليها لا يبلغها أحد من أهل العصر فيما يتعلق بالرواة المتقدمين، اللهم إلا أن يتهم بعض المتقدمين رجلاً في حديث يزعم أنه تفرد به، فيجد له بعض أهل العصر متابعات صحيحة، وإلا حيث يختلف المتقدمون فيسعى في الترجيح، فأما من وثقه إمام من المتقدمين أو أكثر ولم يتهمه أحد من الأئمة فيحاول بعض أهل العصر أن يكذبه أو يتهمه فهذا مردود، لأنه إن تبيّن

له إثبات بطلان الخبر وأنه ثابت عن ذلك الراوى ثبوتاً لا ريب فيه لا يتهيأ له
الجزم بأنه تفرد به ولا أن شيخه لم يروه قط ولا النظر الفنى الذى يحق لصاحبه
أن يجزم بتعمد الراوى للكذب، أو يتهمه، بل قد يتيسر بعض هذه الأمور فيمن
كذبه المتقدمون لكن مع الاستناد إلى كلامهم....» ثم ذكر الوجه الثانى ومثل
له بشهادة الفرع لأصله أو لنفسه... اهـ (ص ٢٢٢ - ٢٢٣).

○ وأما قولهم: «فلان كذاب» فهو صيغة مبالغة من الكذب، والكذب
بأقسامه أخف من الوضع وهو الاختلاق والافتراء، أما الكذاب فقد لا يضع متناً
ولا إسناداً ولكن يسرق أحاديث موجودة أو يروى أحاديث وضعها له غيره،
ووضع المتن أشد من وضع السند، ومن أحسن المراجع التى صرح فيها بالثفرقة
بين الكذب والوضع هو كتاب برهان الدين الحلبي «الكشف الحثيث عن رمى
بوضع الحديث» وإن كان قد تضاربت أقواله فى قولهم: «فلان متهم» هل الظاهر
منه التهمة بالكذب أم التهمة بالوضع، والله أعلم.
فالظاهر مما تقدم أن كل وضاع كذاب لكن لا يلزم أن يكون كل كذاب
وضاعاً، والله أعلم.

* * *

○ وهل هناك فرق بين قولهم فى الراوى: «اتهمه فلان فقال: لا يجوز الاحتجاج
به»، وبين قولهم: «اتهمه فلان ولا يجوز الاحتجاج به»؟:

فرق بين اللفظين برهان الدين الحلبي فى كتابه «الكشف الحثيث» فذكر
فى ترجمة على بن محمد بن عيسى الخياط كلام الذهبى: «وہاء ابن ماکولا واتهمه
ابن یونس فقال: لا يجوز الاحتجاج به....» انتهى.

قال البرهان الحلبي: «والذى ظهر لى أنه اتهمه بالكذب ولم يرد بالوضع
لقلوله: «لا يجوز الاحتجاج به» ولو قال: «ولا يجوز الاحتجاج به» لكان الوضع
أظهر، ولكن قوله: «لا يجوز الاحتجاج به» ليست بعبارة وافية بالمقصود». اهـ

(ص ٣٠٤) كذا قال الحلبي والله أعلم.

* * *

○ فرق بين قولهم: «فلان عنده عجائب» و«فلان عنده بواطيل»:

فالقول الثاني أشد في الجرح، جاء في «سؤالات البرقاني للدارقطني»: «وسألت عن يزيد بن حسان فقال: أبو الخليل البصري متروك، قلت: له عن هشام بن عروة عجائب؟ قال: هي بواطيل ثم قال: كل شيء له باطل». اهـ (ص ١٩)، فتأمل كيف جعل البواطيل أشد من العجائب في الجرح، ولعل وجه ذلك أن العجائب قد تكون مدحاً بمعنى أن الراوى واسع الحفظ وعنده ما ليس عند غيره كما سبق في فصل الألفاظ المترددة، بخلاف كلمة «البواطيل» فإنه لا وجه لها إلا الجرح، ومما يقوى هذا ما جاء في «النبلاء» ترجمة على بن معبد بن نوح الإمام الحافظ، قال أبو بكر بن الجعالي: «نزل مصر وعنده عجائب»، فقال الذهبي رحمه الله: «قلت: قول أبي بكر الجعالي: «عنده عجائب» عبارة محتملة للتلين فلا تقبل إلا مفسرة، والرجل ثقة صادق صاحب حديث ولكنه يأتي بالغرائب عمن يحتملها» (٦٣٤/١٠) فتأمل قول الذهبي: «عبارة محتملة للتلين فلا تقبل إلا مفسرة» أى أنها قد تأتى في التعديل، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم في الراوى: «ليته حدث بما سمع». وقولهم: «ليته اكتفى بما سمع»:

فالقول الأول يدل على أن الراوى عسر في الروايات وأن له سماعاً صحيحاً من مشايخه لكنه يمتنع عن الرواية، ومن كان هذا حاله فإنه لا يدلس فضلاً عن أن يسرق الحديث أو يكذب، لأن كثير من المدلسين يدلسون من أجل إظهار الكثرة في الروايات، أما الذى لا يحدث بما سمعه فكيف يحدث بما لم يسمع أو

كيف يتزايد ويدعى سماع ما لم يسمع؟ جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة سعيد بن سليمان بن سعدويه البزار قال صالح بن محمد: «سمعت سعيد بن سليمان وقيل له: لم لا تقول حدثاً؟ فقال: كل شيء حدثتكم به فقد سمعته ما دلست حديثاً قط ليتنى أحدث بما قد سمعت» (٨٦/٩)، وذكر ذلك الذهبي في «التذكرة» (٣٩٩/١)، وجاء في ترجمة محمد بن حيان أنى الأحوص البغوى قال ابن معين جواباً على سؤال عبد الخالق بن منصور: «ليته حدث بما سمع فكيف يكذب؟» وقال مرة: «ثقة» (٢٩٤/٢) «تاريخ بغداد»، وانظره في «تهذيب التهذيب» (١٣٧/٩)، ولا يلزم من كون الراوى عسراً في الرواية أن يكون ثقة فقد يكون ضعيفاً أو لا يدري فن الحديث، كما قال ابن سعد في الجراح بن مليح والد وكيع انظر «النبلاء» (١٦٩/٩)، وانظر ترجمة ابن طاوس أنى محمد هبة الله بن أنى طالب (١٥١/٢٢) «النبلاء»، بل قد يكون متروكاً كما قال ابن عساكر في طاهر بن سهل بن بشر الإسفرائيني (٥٩٢/١٩) «النبلاء».

○ وأما قولهم: «لو اكتفى بما سمع لكان خيراً له» فهذا معناه أن الراوى كان له سماع صحيح ولقاء ثابت عن بعض المشايخ، لكنه لم يكتف بذلك وصار يحدث بما لا يسمع ويدعى لقاء من لم يلق فكان كذاباً، وقد يعبرون عن هذا بقولهم: «ولو صبر على ما رزق لكان خيراً له» أو «لم يصبر على ما رزق» أو «أكثر على نفسه» أو «لم يكتف بما رزقه الله».

وأما قولهم: «ولو حدث بما سمع لكان خيراً له»، فقد جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة إبراهيم بن أنى الليث نصر أنى إسحاق الترمذى قال فيه ابن معين: «يكذب في الحديث ولو حدث بما سمع لكان خيراً له» (١٩٦/٦)، وهل يرد هذا اللفظ وله وجه في المدح؟ محل بحث والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان عقله أكثر من علمه» و«فلان علمه أكثر من عقله»:

الظاهر أن الأول مدح والثاني ذم، وقد مدح ثعلب داود بن علي الظاهري فقال: «عقله أكثر من علمه» انظر «تذكرة الحفاظ» (٥٧٢/٢)، وجاء في «النبلاء» ترجمة حماد بن زيد بن درهم قال هشام بن علي: «كانوا يقولون كان علم حماد بن سلمة أربعة دوانيق وعقله دانتين، وعلم حماد بن زيد دانتين وعقله أربعة دوانيق». اهـ

وهذا القول على سبيل المدح لحماذ بن زيد، وفي الحاشية: «الدانق سدس الدرهم والدرهم جزء من اثني عشر جزءاً من الأوقية». اهـ (٤٦١/٧)، ولعل وجه هذه التفرقة إن لم يكن حكيماً حليماً فإنه لا يضع العلم في محله: «ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً»، وقليل العلم مع الحكمة ينفع الله به بخلاف كثرة العلم مع الخفة وقلة العقل، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان شيخ» و«فلان مفيد» و«فلان حافظ»:

وهذه الألفاظ تبدأ بالأقل في التعديل وتنتهي بالأعلى، وقد ذكر ابن رجب الحنبلي رحمه الله في «شرحه لعلل الترمذي» أن لفظ «شيخ» لا يفيد توثيقاً ولا تضعيفاً فقد يكون ثقة وقد يكون غير ذلك وأنه دون قولهم: «حافظ» اهـ بمعناه. ونحوه قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١٣٦٨/٤)، وأما لفظ «المفيد» وهو أعلى من قولهم: «شيخ»، لأن المفيد معناه أنه يدل الطلبة ويفيدهم بالمشايخ الذين يأخذون عنهم، فهو بهذا عنده معرفة بالرواة والروايات، ومع ذلك فهو دون قولهم: «حافظ»، جاء في «تذكرة الحفاظ» ترجمة المفيد محدث جرجرايا أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب: «قال الخطيب عنه: موسى بن هارون سمانى المفيد»، قال الذهبي رحمه الله: «قلت: فهذه العبارة أول ما استعملت لقباً في هذا الوقت قبل الثلاثمائة و «الحافظ» أعلى من «المفيد» في العرف كما أن الحجة فوق

الثقة» (٩٧٩/٣). وقد ذكر هذا عن الذهبي السيوطي في «طبقات الحفاظ» ترجمة أبي بكر هذا (ص ٣٨٩).

* * *

○ وفرق بين قول أحدهم: «ما رأيت مثل فلان» وقوله «ما رأى فلان مثل نفسه»:

القول الثاني أعلى في المدح، لأن الذي يقال فيه «ما رأى مثل نفسه» الظاهر أنه رحال مجتهد لقي المشايخ فأكثر وناظر أهل العلم فظهر تفوقه عليهم، ومن ناحية أخرى من قال: «فلان ما رأى مثل نفسه» يدخل في جملتهم القائل وأنه بهذه الكلمة يفضل على الناس جميعاً وعلى نفسه، بخلاف القول الأول فقد يستثنى نفسه، وقد قال البخاري: «ما استصغرت نفسي عن أحد إلا عند علي بن المديني» فلما بلغ ذلك ابن المديني قال: «لا تصدقوه فإنه ما رأى مثل نفسه»، فالظاهر من هذا أنه يفضل على نفسه وإلا فما معنى قوله «لا تصدقوه»؟ وجاء في «تذكرة الحفاظ» ترجمة الدارقطني شيخ الإسلام وحافظ الزمان قال أبو ذر الحافظ للحاكم: «هل رأيت مثل الدارقطني؟ فقال: هو لم ير مثل نفسه فكيف أنا» (٩٩٢/٣ - ٩٩٣)، وفي «تاريخ بغداد» ترجمة سفيان بن سعيد الثوري قال بعضهم: «ما رأى سفيان قط مثله فكيف نرى نحن مثله»؟ (١٥٥/٩).

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان سمع من أحمد مثلاً» و«فلان تتلمذ لأحمد»:

والفرق بينهما واضح لا يكاد يظنهما سواء إلا من لا حظ له في طلب العلم، لأنه من تتلمذ لأحد الأئمة معناه أنه أخذ عنه وتبعه في السفر والحضر وتبع رواياته وأقواله، وهذا ليس كمن سمع حديثاً أو أكثر من أحد المشايخ، فالذي تتلمذ على أحد الأئمة يكون أتقن لحديث شيخه من غيره، وقد فرق بين اللفظين

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان يشتهى الحديث» و«فلان يُشتهى حديثه»:

فقولهم: «فلان يشتهى الحديث» له أحوال:

١- إن وصف بذلك أحد الأئمة الأثبات فهذا مدح له ويدل هذا على اجتهاده في الطلب كما سبق، وقد يكون مدحاً وتحملاً شهوته للتحدث أن يسقط الضعفاء والمتروكين.

٢- وقد يوصف بذلك الكذاب الذي يسرق الأحاديث، فهذا اللفظ يأتي في المدح والقدح.

وأما وقولهم: «فلان يُشتهى حديثه» فهو بمعنى قولهم: «فلان حسن الحديث أو مليح الحديث»، وذلك إما لعلو إسناده أو لتفرده بالغرائب التي لا توجد عند غيره أو لشهرة رجاله أو لأن حديثه غير منسوخ، لكن لا يلزم من وصفهم للراوى بهذا أن يكون ضابطاً، فقد قال الجوزجاني في محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص: «ليس بقوى الحديث وهو ممن يشتهى حديثه»، (ص ١٤١) «أحوال الرجال»، ومحمد بن عمرو هذا سئل عنه يحيى بن سعيد فقال للسائل: «تريد العفو أو نشدد؟ قال: بل شدد، قال: ليس ممن تريد» (١٣٧/٦) «النبلاء»، وقد يعبرون عن هذا المعنى بقولهم: «فلان حلو الحديث» أو «جيد الحديث» والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان ضابط أو حافظ أو فلان متقن أو فلان ثبت»:

وهذه الألفاظ تتدرج في الضبط من الأدنى إلى الأعلى حسب ما رتبته: فالفرق بين الضابط والمتقن ذكره السخاوي في «فتح المغيث»، وذكر أن

قولهم: «متقن» مشعر بمزيد الضبط اهـ بمعناه (٣٦٣/١).

أما الحفظ فقد يطلق ويراد به الضبط والإتقان، وقد يطلق ويراد به كثرة الحديث وإن لم يوجد الإتقان، وقد فرق بين الحفظ والإتقان أبو زرعة فقال: «والإتقان أكبر من حفظ السرد»، انظر «النبل» ترجمة يزيد بن هارون (٣٧٠/٩).

وأما الفرق بين «الثبت» وبين ما سبق من ألفاظ فقد ذكره السخاوي في «فتح المغيث»، ويُنَّ أن «الثبت» هو من تطمئن النفس إلى روايته، وأن الإتقان والضبط بينهما وبين العدالة عموم وخصوص، فقد يجتمعان معها وقد تنفرد عنهما، أما الثبت فهو الذي تطمئن النفس إلى خبره وهذا يتضمن العدالة اهـ بمعناه (٣٦٣/١)، لكن كما سبق أنهم إن أطلقوا في الرجل الحفظ أو الإتقان أو الضبط ولم يثبت فيه جرح في العدالة فحديثه محمول على الصحة، وقد قال البخاري لما سئل عن علي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي: «متقن» مع أنه روى عنه في كتابه «الصحيح» انظر «تاريخ بغداد» (٣/١٢).

واعلم أنه لا يلزم من كون الراوي حافظاً بل ولا من كبار الحفاظ أن يكون قادراً على سرد حديثه كله بل ولا أكثره، كما جاء في ترجمة أبي زرعة الرازي في «النبل» قال صالح بن محمد له: «بلغني أنك تحفظ مائة ألف حديث تقدر أن تملئ علي ألف حديث من حفظ؟ قال: لا ولكن إذا ألقى علي عرفته» (٦٨/١٣).

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان ضيق في الحديث» و«فلان ضيق في الرواية»:

القول الأول يدل على أن الراوي عسر ويمتنع من الرواية، وهذا ليس بجرح بل غالب من يتعسر هو من الثقات، وقد وصف أحمد بن حنبل رحمه الله شعيب بن أبي حمزة دينار الحمصي بأنه كان ضيقاً في الحديث ومع ذلك قال

فيه: «كان قليل السقط»، وذكر ما يدل على أنه عسر في الرواية، انظر «النبلاء» (١٨٨/٧).

واعلم أنه لا يكثر عن العسير إلا من لازمه وأقام عنده، كما في ترجمة الرهاوى محمد بن عبد القادر (٧٣/٢٢) «النبلاء»، وكما في ترجمة الحسين بن فهم (٩٢/٨) «تاريخ بغداد»، وقد يتردد الراوى على الشيخ العسر ومع ذلك لا يكثر عنه كما وقع لأبى حاتم الرازى مع عفان بن مسلم الصفار، انظر (٤٨/١) «لسان الميزان».

وهناك وجه آخر لهذا اللفظ وهو وصف الراوى بأنه قليل الرواية، ووصف الراوى بالقلة فيه تليين له، وقد قال أحمد في الصائغ عبد الله بن نافع: «كان صاحب رأى مالك ولم يكن صاحب حديث. كان ضيقاً فيه» (٣٧٣/١٠) «النبلاء».

وأما القول الثانى: فالظاهر أنه يدل على أن الراوى عسر في الرواية، ونحو ذلك قولهم: «فلان ضنين في الرواية»، وهل يحتمل أنه يرد بمعنى القلة، إن كان كذلك فلا فرق بين اللفظين، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان يحدث بما ليس في حفظه» و«فلان يحدث بما ليس في حديثه»:

فالأول: قد يكون جرحاً وقد لا يكون، فيكون جرحاً إذا كان الراوى أمياً لا يكتب وليس معه كتاب وليس عنده حديث إلا ما كان في حفظه، فإذا حدث بما لم يحفظه فإما أن يكون واهماً أو متعمداً ولكل حكمه كما سبق مراراً، أما إذا كان له كتاب وحدث بما لم يحفظه فيحتمل أنه حدث بما في كتابه، وهذا هو الظاهر من اللفظ وبه أجاب المعلمى على الكوثرى كما في «التنكيل»، غير أنهم

قد يطلقون ذلك في الجرح الشديد، كما جاء في «النبلاء» ترجمة يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن أنى زكرياء بن الحماي ذكر الذهبي تكذيب أحمد له وكذا كلام الأثرم فيه ثم قال: «وقال ابن المديني: أدركت ثلاثة يحدثون بما لا يحفظون يحيى بن عبد الحميد وعبد الأعلى السامي ومعتمر بن سليمان» (٥٣٢/١٠).

○ وأما قولهم: «يحدث بما ليس في حديثه» فهو أبلغ في الجرح ولا ينجو صاحبه من قدح، لأن حديث الراوى إما أن يكون في قواده وإما أن يكون في كتابه والجميع يسمى: حديث فلان، فإذا حدث بما ليس من حديثه فهذا ظاهر في أنه حدث بحديث غيره، وينظر هل فعل ذلك توهماً أو تعمداً على التفصيل السابق.

ونحو هذين اللفظين قولهم: «حدث بما ليس في كتابه» «وحدث بما ليس عنده» والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان فيه تسامح» و«فلان سمح في الحديث أو فلان سمح في الرواية»:

فالقول الأول: يدل على أن الراوى متساهل غير متحرج وحديثه يكون ليناً، إلا أنه قد لا يلزم من تسامحه لين روايته كما جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة محمد بن العباس بن محمد الخزاز بن حيوية قال الأزهرى: «كان مكثراً وكان فيه تسامح ربما أراد أن يقرأ شيئاً ولا يقرب أصله منه فيقرأه من كتاب أنى الحسن بن الرزاز لثقته في ذلك الكتاب وإن لم يكن فيه سماعه وكان مع ذلك ثقة» (١٢٢/٣) وقد مضى بيان وجوه التساهل والتهاون في التحمل والأداء وبيان حكم كل وجه فراجع في محله.

○ وأما قولهم: «فلان سمح في الحديث» فالظاهر منه أن الراوى ورع في

الحديث وأنه إذا شك في حديث من حديثه - وإن كان على الإسناد فيه - ضرب عليه لأن من لم يكن سمحاً في الحديث كان كذاباً كما قال ابن معين، فقليل له: كيف؟ قال: «إذا شك في حديث تركه» (٨٧/١١) «النبلاء»، وهذا يسمونه: «شكاً» أو «صاحب شكوك» أو غير ذلك مما سبق بيانه، وهذا يدل على عدالة الراوى وإتقانه، أما قولهم: «فلان سمح في الرواية» فالظاهر لى أنه بمعنى عكس العسر فهو يبذل العلم للناس جميعاً بل ومنهم من يتألف الناس على حديثه يقصد بذلك نشر الأخبار وإحياء السنن، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون الباذل للحديث ثقة محتجاً به، والله أعلم.

هذا ما يظهر من معانى هذه الألفاظ لكن لا يمنع أنهم قد يستعملون بعض هذه الألفاظ في غير الغالب من استعمالها، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان يطلب الحديث» و«فلان من أهل الحديث» و«فلان من أئمة الحديث»:

فهذه الألفاظ تتدرج في المدح من الأدنى إلى الأعلى حسب هذا الترتيب، فكم من رجل يطلب الحديث وليس من أهله كما جاء في «النبلاء» ترجمة الدورى الإمام الحافظ الثقة الناقد أبى الفضل عباس بن محمد بن حاتم، قال الدورى: «كتب لى يحيى بن معين وأحمد إلى أبى داود الطيالسى كتاباً فقالا فيه: إن هذا فتى يطلب الحديث، وما قالوا: من أهل الحديث»، قال الذهبى رحمه الله: «قلت: كان مبتدئاً له سبع عشرة سنة ثم إنه صار صاحب حديث ثم صار من حفاظ وقته» (٥٢٣/١٢)، وأيضاً كم من رجل هو من أهل الحديث ولم يبرز فيه ولم يكن من أئمة هذا الشأن، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان سمع لنفسه» و«فلان سمع بنفسه»:

فالأول ذم شديد والثاني مدح، فأما الأول فإنه يدل على أن الراوى يزور ويكذب وأنه يكتب سماعه في الطبايق ويلحق سماعه في سماعات غيره، ومن فعل هذا فهو من جملة الكذابين، جاء في «النبلاء» ترجمة الشيرجاني المحدث الرحال أبى الحسن بن محمد بن أحمد الكرمانى الصوفى: «لاح كذبه وتزويره»، وقال المؤتمن: «ينبغى أن ينادى على قبره: هذا كذاب»، وقال السمعانى: «كتب ما لا يدخل تحت الحصر ولا ينفع وادعى أشياء وسمع لنفسه» (١٩٠/١٩)، وفى «الميزان» ترجمة الحسن بن الحسين بن دوما النعالى قال الخطيب: «سمع لنفسه» - يعنى يزور - (٤٨٥/١)، وقد سبق أن بعض الثقات يلحق سماعه ولا يضره، كما فى ترجمة أحمد بن محمد بن على الأبانوسى فى «تاريخ بغداد» (٧٠/٥)، وأما قولهم: «فلان سمع بنفسه» فقد جاء على سبيل المدح كما فى ترجمة الأعمش الإمام الحافظ أبى العلاء أحمد بن نصر بن أحمد الهمداني قال السمعانى: «كان عارفاً بالحديث حافظاً ثقة مكثرأ سمع بنفسه وأملى» (٢٧٧/١٩) «النبلاء».

* * *

○ فرق بين قول أحد الحفاظ: «أحفظ كذا ألف حديث» وبين قوله: «وأجيب فى مثلها أو أذاكر بمثلها»:

سبق أن الحفظ يطلق على الإتقان ويطلق على الكثرة ويطلق على سرد الروايات، وسبق أن المذاكرة صورتها أن أحدهم يذكر السند أو بعض السند ويذكر الآخر المتون التى سمعها على ذلك السند أو العكس أو يذكر أحدهم باياً فيذكر الآخر ما تحته من أحاديث، ففى الحفظ يسوق الراوى الحديث سنداً ومتناً أما فى القول الثانى: فإنه يذكر بعض السند أو بعض المتن، جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة محمد بن محمد بن سليمان الباغندى الحافظ الذى قال فيه هبة الله بن الحسن الطبرى: «كان الباغندى يسرد الحديث من حفظه ويهذه مثل تلاوة القرآن للسريع

القراءة يقول حدثنا فلان وحدثنا فلان وهو يحرك رأسه حتى تسقط عمامته»، قال ابن الباغندي عن نفسه: «أنا أجيب عن ثلاثمائة ألف مسألة في حديث رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -» (٢١٠/٣ - ٢١١)، والظاهر من ذلك أنه في المذاكرة أو في الكلام على الأحاديث سنداً ومنتناً صحة وسقماً إلى غير ذلك، وفي «تاريخ بغداد» أيضاً ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد أبي العباس المعروف بابن عقدة وهو ممن تكلم فيه قال: «أحفظ مائة ألف حديث بالإسناد والمتن وأذاكر في ثلاثمائة ألف حديث.....» وقال مرة: «أحفظ منسقاً من الحديث بالأسانيد والمتون خمسين ومائتي ألف حديث وأذاكر بالأسانيد وبعض المتون والمراسيل والمقاطيع بستائة ألف حديث» (١٧/٥) وهذا يفسر لنا الفرق بين الحفظ والمذاكرة وإن كان ابن عقدة فيه نظر، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان صاحب شيوخ» و«فلان جمع بين التراجم والأبواب والشيوخ»:

فالقول الأول يدل على أن الراوى مجتهد في الطلب والرحلة وأنه سمع من مشايخ كثيرين وتفرّد عنهم وأنه مكثّر في الروايات لأن من لقى المشايخ وأكثر عنهم كثر حديثه، وأعلى ذلك بأن يوصف بأنه «صاحب شيوخ»، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون عدلاً ولا ضابطاً فضلاً عن أن يكون عارفاً فهماً للحديث وعلله وطرقه وعاليه ونازله إلخ.

فقد جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الواحد بن واصل أبي عبيدة الحداد قال أحمد: «أبو عبيدة كان صاحب شيوخ، فقيل له: أبو داود أين هو من أبي عبيدة؟ فقال: أبو داود أعرف بالحديث وأبو عبيدة لم يكن صاحب حفظ إلا أن أبا عبيدة كان كتابه صحيحاً» (٥/١١).

وقد سبق بيان حكم من كان مجتهداً في الطلب مشهوراً به أنه صحيح

الحديث حتى يثبت فيه قدح.

○ وأما قولهم: «فلان جمع بين التراجم والمشاخ» فهو أغلى وأجل من القول الأول، لأن معناه أن الراوى جمع بين كثرة الحديث ومعرفة حديث كل شيخ من مشايخه وميز حديث هذا من ذاك وعرف ما فى الأبواب من أحاديث وما فى التراجم من أبواب وأحكام حديثية، والظاهر أن من وصف بهذا فقد جمع بين النقل والنقد، ويدل على ذلك أن هذا اللفظ يقال فيمن هو أهل لمذاكرة الأئمة والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان لو قيل له اكذب لم يحسن» «وفلان لا يحسن أن يكذب»:

فالقول الثانى يدل على الجرح الشديد ويدل على أن الراوى من الكذابين الحمقى الجهلة الذين لا يستطيعون أن يظهروا كذبهم فى صورة مستقيمة حتى يخفى أمرهم على العامة أو على النقاد فترة من الزمن، فهذا الصنف من الكذابين إذا تحدث بحديث أو ادعى سماع حديث من بعض المشايخ فلا يخفى أمره على العميان، ومن هؤلاء رتن الهندى الذى قال فيه الذهبى فى «ميزانه»: «رتن وما أدراك ما رتن شيخ دجال بلا ريب ظهر بعد الستائة فادعى الصحة، والصحابة لا يكذبون وهذا جرى على الله ورسوله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وقد ألقت فى أمره جزءاً.... ومع كونه كذاباً فقد كذبوا عليه جملة كبيرة من أسمع الكذب والمحال» (٤٥/٢)، وجاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة على بن محمد بن سعيد أبى الحسن الموصلى قال أبو نعيم: «كذاب كان محمد بن المظفر يذكره ويقول: المسكين لا يحسن يكذب»، قال الخطيب رحمه الله: «هذا القول من ابن المظفر على سبيل الاستنكار لكذبه والاستعظام له لا على نفى الكذب عنه» (٨٣/١٢)، ونحوه قول ابن معين فى يحيى بن هاشم بن كثير الغسانى - وقد سأله

مهنًا: «- تراه وضع هذه الأحاديث؟ قال: هو لا يحسن يضع هذه الأحاديث ولكن وضعت له، وقال مرة: لا يحمل عن مثله الحديث، وقال مرة: دجال هذه الأمة، وقال مرة: لم يكن بالثقة»، انظر «تاريخ بغداد» (١٤/١٦٤ - ١٦٥) هذا ما يظهر لى من هذا اللفظ وإن كنت وقفت على ما يخالف ذلك فقد قال يحيى فى عاصم بن عمر بن على المقدمى: «ليس به بأس لا يحسن يكذب» (١١١/٢) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد، وأما القول الأول فهو دليل على المدح ودليل على أن الراوى لثقة ودينه وورعه لو قيل له اكذب لم يحسن ولم يعرف كيف يكذب، لأنه على الفطرة السليمة ولأنه تعود الصدق فإذا طلب منه خلافه يشق عليه، ونحوه ما قيل فى أحد الأجواد:

تعود بسط الكف حتى لو أنه أراد انقباضاً لم تطعه أنامله

* * *

○ فرق بين قولهم: «فلان ثقة حافظ» و«فلان ثقة حافظ لحديثه»:

○ القول الأول أعلى فى المدح، لأن هذا شأن الجهابذة الذين يعرفون حديثهم وحديث غيرهم ويعرفون الراوى وما روى ويعرفون مخارج الأحاديث، وأن هذا حديث فلان وتفرد بالزيادة فلان وهكذا، وقد قال عبيد الله بن عمر القواريرى مفضلاً لابن مهدى على يحيى بن سعيد القطان: «كان عبد الرحمن يعرف حديثه وحديث غيره وكان يحيى بن سعيد يعرف حديثه» (٥/٩) من «حلية الأولياء»، هذا شاهد لما قلته وأما حال القطان وابن مهدى ومن الأرجح منهما فينظر فى محله من كتب الرجال، والله أعلم.

* * *

○ وإذا حدث الراوى بحديث فقيل: «لو حدث به غيره لصنع به كذا وكذا أو ما صنع به»، فرق بينه وبين قولهم: «لم يصنع شيئاً أو ما صنع به»:

القول الأول تعديل والثاني تجريح، فإن الراوى إذا كان ثقة وتفرّد بحديث غريب أو عمّد إلى حديث معروف بأحد الرواة وبحث عنه فرواه من طريق أخرى فهو في هذه الحالة يقبل منه ولا يعد مغفلاً ولا سارقاً ولو رواه غيره لصنع به كذا وكذا أى عزّر أو ثكّلّم فيه..... إلخ.

جاء في «تهذيب تاريخ دمشق»: روى عثمان الدارمي عن ابن المديني أن الحكم بن موسى بن أبي زهير حدثه بحديث أبي قتادة: «إن أسوأ الناس سرقة...» الحديث فقال له على: «لو حدث غيرك به ما صنع به، يريد لأنك ثقة ولا يرويه غير الحكم» (٤١٠/٤).

والذي في «تاريخ بغداد» ترجمة الحكم بن موسى القنطري: «فقال له على: لو غيرك حدث به كنا نصنع به، أى لأنك ثقة ولا يرويه غير الحكم» (٢٢٧/٨).

وأما القول الثاني: فإنه يدل على أن الراوى ليس بشيء وسواء روى أو لم يرو لا يلتفت إليه، كما قال البرذعي: «وذكرت لأبي زرعة في حديث جرى عنده سلاماً الطويل، فحرك رأسه كالمتعجب من ذكرى له: كان سلام عنده في موضع لا يذكر، ومراً بحديث في كتابنا عنه عن قبيصة عن سلام فأمرنا أن نضرب عليه، وقال: سلام ما نصنع به»، انظر «أجوبة أبي زرعة» (ص ٥٦٧) اهـ من رسالة سعدى الهاشمي (ص ١١٤).

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان لا يحل السماع منه أو الأخذ عنه أو كتب حديثه» و«فلان لا تحل رواية حديثه»:

القول الأول: أشد في التجريح وأبلغ، لأن النهي عن السماع أو الأخذ أو الكتابة يلزم منه النهي عن الرواية، لأن من لم يسمع شيئاً من أحد المشايخ فكيف يروى عنه؟ أما النهي عن الرواية: لا يلزم منه النهي عن الكتابة، فهم يكتبون حديث الكذابين للبيان والتحذير، واللفظان من مراتب الجرح الشديد لا يصلح

من قِيلا فيه في الشواهد والمتابعات والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان يروى عن الثقات العجائب والمناكير» «وفلان يقلب الأخبار على الثقات»:

فالقول الأول: إما أن يكون سببه التدليس وإن كان الراوى ثقة وإما أن يكون سببه الغفلة وإما أن يكون سببه الكذب.

وأما القول الثانى: فلا يحتمل التدليس أى أن ذلك يقع منه غفلة أو عمداً فقط، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان ثقة» «وفلان وثق»:

فرق بينهما الذهبى في «الميزان» ترجمة ثابت بن عجلان الأنصارى السلمى، ذكر فيه قول العقيلي: «لا يتابع في حديثه»، وذكر أن ابن القطان تعقبه وقال: «إنما يمس بهذا من لا يعرف بالثقة مطلقاً أما من عرف بها فانفراده لا يضره إلا أن يكثر ذلك منه»، قال الذهبى: قلت: أما من عُرف بالثقة فنعم وأما من وثق ومثل الإمام أحمد يتوقف فيه ومثل أبى حاتم يقول: صالح الحديث، فلا نرقيه إلى رتبة الثقة....» (٣٦٥/١) وقد ذكر لى الشيخ مقبل بن هادى الوادعى حفظه الله تعالى أن الذهبى إذا قال فى الراوى: «وثق» فإنه فى الغالب يعنى توثيق ابن حبان للراوى ولا بد من النظر فى ترجمة الراوى والحكم عليه بما يستحق، كذا قال لى، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان ثقة» و«وثقوه» أو «ضعيف» و«ضعفوه»:

فالنقاد منهم إذا جزم بأن الرجل ثقة أو ضعيف فهو أبلغ في الحكم، ويدل على أن القائل متأكد مما يقول، بخلاف ما إذا عزی القول إلى غيره وقال: وثقوه أو ضعفوه أو وثقه فلان أو ضعفه فلان، فالظاهر أنه يريد أن يفلت من العهدة وأن تكون المسؤولية على القائل، وقد وقفت على كثير من ذلك في أحكام الحفاظ ابن حجر في «تقريره» فإنه إذا كان في الترجمة خلاف وتجاذبت أقوالهم في المترجم له كثيراً ما وجدته يقول: وثقوه أو ضعفوه.

وقد سألت الشيخ أبا عبد الرحمن مقبلاً حفظه الله فأجاب بنحو ما ذكرت والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان ثقة» و«فلان موثق»:

فالظاهر أن القول الثاني يدل على كلام في الراوى لكن الراجح توثيقه بخلاف القول الأول فإنه جزم بتوثيقه من غير تردد، جاء في «الميزان» ترجمة قبيصة بن عقبة الكوفي قال أحمد: «كثير الغلط وكان ثقة صالحاً لا بأس به»، ووثقه يحيى إلا في الثوري، وقال ابن القطان: «يروي عبد الحق في «أحكامه» لقبيصة ولا يعرض له وهو عندهم كثير الخطأ»، قال الذهبي رحمه الله: «بل هو محتج به عندهم موثق مع وجود غلطه» (٣/٣٨٣ - ٣٨٤).

وقال الذهبي أيضاً: في جعفر بن مهران السبائك: «موثق له ما ينكر» (٤١٨/١) «الميزان».

وصرح بالفرق بين اللفظين المعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» في حديث: «ليس في الموقف بعرفة قول ولا عمل أفضل من هذا الدعاء...» الحديث، فقال: ذكره ابن حجر في «أماليه» وقال: رواه كلهم ثقات إلا الطلحي

فإنه مجهول»، قال المعلمي رحمه الله: «الذى فى «الآلىء»: «موثقون»، وبين
الكلمتين بون». اهـ (ص ١٠٨ - ١٠٩).

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان يستضعف» و«فلان ضعيف»:

القول الثانى أبلغ فى التضعيف من القول الأول، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان ثقة» و«فلان حجة»:

القول الثانى: أعلى فى التعديل كما سبق فى المرتبة الأولى من مراتب التعديل،
وكما صرح به الحافظ الذهبى فى ترجمة محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب المفيد
(٩٧٩/٣) «تذكرة الحفاظ».

وكما ذكره السخاوى فى «فتح المغيث»، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان ثقة» و«فلان محتج به»:

فالقول الأول أعلى فى التعديل لأنه قد يحتج بمن هو دون الثقة كمن قبل
فيه: صدوق أو لا بأس به، وبقية أهل المرتبة الثالثة من مراتب التعديل.

وهل قولهم: «فلان ثقة» و«فلان يقوم حديثه مقام الحجة» الفرق بينهما
كالفرق بين قولهم: «فلان ثقة» و«فلان حجة»؟ أو بمعنى آخر هل قولهم: «فلان»
يقوم حديثه مقام الحجة» مثل قولهم: «فلان حجة»؟ مال إلى هذا الشيخ مقبل
حفظه الله، فالله أعلم.

○ وفرق بين قوهم: «فلان ثقة وليس بحجة» «وفلان ثقة وليس حديثه بالحجة»:

فالقول الأول: يحتمل وجهين:

١- أنه ثقة وليس بمحل أن يقال فيه «حجة».

٢- أنه ثقة في دينه ولكن ليس بحجة في ضبطه وإتقانه بل هو بهم.
وأما القول الثاني: فلا يحتمل إلا الوجه الثاني من القول الأول فقط.

* * *

○ وفرق بين قوهم: «فلان ثقة» «وفلان ليس بالحجة أو ليس بمحل الحجة»:

فالقول الثاني: يحتمل أن يكون معناه ثقة وليس بمنزلة من يقال فيه «حجة»،
وقد سئل أبو زرعة عن محمد بن إسحاق بن يسار فقال: «ثقة وليس بحجة إنما
الحجة عبيد الله بن عمر ومالك.....» وعد جماعة انظر «النبل» (٤٧/٧) وفي
«التنكيل» ترجمة الحسن بن الربيع أرى على البجلي ذكر المعلمي أن كلمة «ليس
بحجة» لا تنافي الثقة، فقد قال عثمان بن أبي شيبة - وهو متعنت - في أحمد بن
عبد الله بن يونس الثقة المأمون: «ثقة وليس بحجة». اهـ (ص ٤٤١). قلت: وهناك
وجه آخر لهذا اللفظ وليس ما قاله الشيخ المعلمي مطرداً ويكون معنى هذا اللفظ
أن الراوى لا يحتاج به، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قوهم: «فلان ليس بمحل الحجة» «وفلان ليس بمحل للحجة»:

فاللفظ الأول فيه الوجهان السابقان، واللفظ الثاني لا يحتمل إلا أنه بمعنى
«فلان لا يحتاج به»، بل قد جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة الحسن بن علي بن المذهب
أنه اتهم في سماع بعض الأجزاء وألحق اسمه فيها ومع ذلك قال: «ليس بمحل للحجة»
(٣٩٠/٧ - ٣٩١).

○ وفرق بين قولهم: «فلان لا يحتج به» و«فلان لا يجوز الاحتجاج به»:

فالقول الثاني أبلغ وأشد في الجرح من القول الأول، وقد سبق في المرتبة الرابعة من مراتب التجريح أن هذا اللفظ من ألفاظ التجريح الشديدة، وأما اللفظ الأول فإنه تجريح خفيف يصلح من قيل فيه في الشواهد والمتابعات، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان يستشفى به» و«فلان يستشفى بحديثه»:

فالقول الأول: يدل على أن الراوى من أهل الزهد والعبادة الذين يستنزل بهم القطر ويستشفى بذكرهم، وهذا لأنه من أولياء الله الذين آمنوا وكانوا يتقون غير أنه لا يلزم من ذلك أن يكون ضابطاً لرواياته، بل الغالب على من هذا حالهم غفلتهم في الرواية، وقد سبق ذلك.

وأما القول الثاني: فإنه يدل على أن الراوى ثقة وأن حديثه نقي من الخلل والأخطاء ومع ذلك فالرجل عابد فقد جمع بين شرف الرواية وشرف العبادة، كما جاء في «لسان الميزان» ترجمة المبارك بن عبد الجبار أنى الحسين المعروف بابن الطيورى: «شيخ مشهور مكثر ثقة ما التفت أحد من المحدثين إلى تكذيب مؤتمن الساجي له قال أبو بكر بن الخاضبة: شيخنا أبو الحسين ممن يستشفى بحديثه» (٩/٥ - ١٠).

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان حديثه يقوى بعضه بعضاً أو يحمل بعضه بعضاً» و«فلان حديثه يشبه بعضه بعضاً»:

فالقول الأول: جاء فيمن يستشهد بحديثه ويكتب ولا يترك، ففي «النبلاء» قال أحمد في عبد الله بن لهيعة: «ما حديث ابن لهيعة بحجة وإنى لأكتبه أعتبر به

وهو يَقْوَى بعضه ببعض» (١٦/٨)، وذكر ذلك الحافظ في «تهذيب التهذيب» بلفظ: «وإني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به وهو يَقْوَى بعضه ببعض». (٣٧٥/٥)، وفي «الكامل» ترجمة مرزوق بن أبي الهذيل الثقفي قال ابن عدى: «ما أعلم يروى عنه غير الوليد بن مسلم وأحاديثه يحمل بعضها بعضاً ويكتب حديثه» (٢٤٣٨/٦)، ومعنى ذلك كما سبق بيانه أن الراوى روى أحاديث فيها الصحيح الذى رواه غيره من الثقات وفيها الأفراد وفيها المخالفة لكن لم تصل إلى حد النكارة الشديدة ولم تغلب على حديثه، فصحيح حديثه يحمل سقيمه ويقويه وبالتالي يَقْوَى حال الرجل ويخرج عن حد المتروكين، وانظر ترجمة الوليد بن أبى ثور الكوفي (٢٥٣٩/٧) «الكامل» فإن فيها ما يدل على ذلك أيضاً، وأما القول الثانى فإن ابن عدى رحمه الله كثيراً ما يذكره فيمن يكون شديد الضعف، كما فى هشام بن زياد أبى هشام ذكر هذا اللفظ ثم قال: «والضعف بين على رواياته» (٢٥٦٥/٧)، وكما فى نهشل بن سعيد بن وردان والجرح فيه شديد من الأئمة (٢٥٢١/٧ - ٢٥٢٢)، وكما فى سيف بن محمد ابن أخت الثورى قال فيه: «ولسيف أحاديث غير ما ذكرت يشبه بعضها بعضاً عن الثورى وغيره وعن كل من روى عنه سيف فإنه يأتى بما لا يتابعه عليه أحد وهو بين الضعف جداً» (١٢٧١/٣) «الكامل».

والظاهر من هذا اللفظ أن الأحاديث مثل بعضها فى النكارة والبطلان وأن ذلك غالب على حديث الراوى حتى لا تكاد ترى إلا المناكير أو البواطيل فمن هنا يرد حديثه، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم فى الراوى: «أى شيء عند فلان» «وأى شيء لم يكن عند فلان»:

فالقول الأول: يدل على أن الراوى مقل جداً وأنه غير معروف بطلب

الحديث، وقد يكون بمعنى أن الذى عنده من الأحاديث عند غيره من الثقات
ولسنا فى حاجة إلى ما عنده، ويكون معناه حيثئذ: أى شئ عنده ونحن محتاجون
إليه، وعلى كل حال فهذا لفظ من ألفاظ التليين، وأما القول الثانى: فمعناه أن
الراوى مكثراً جداً من الروايات ولم يفته شئ، وقد جاء فى «الميزان» ترجمة
قبيصة بن عقبة الكوفى قال الذهبى: «هو محتج به عندهم موثق مع وجود غلطه،
وقال أحمد: كان صغيراً لا يضبط وكان صالحاً ثقة وأى شئ لم يكن عنده -
يريد أنه كثير الحديث - (٣٨٤/٣).

وقد سبق بيان حكم من وصف بكثرة الحديث أو الاجتهاد فى الطلب فى
الفصول الملحقه بالمرتبة الأولى من مراتب التعديل، وخلاصة الأمر أن من وصف
بالقلة فحديثه يعتبر به حتى يثبت خلاف ذلك توثيقاً أو جرحاً وأن من وصف
بالكثرة فحديثه يحتج به حتى يثبت خلاف ذلك من طعن فى الضبط أو العدالة
والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان لا يفهم» بفتح الياء، «وفلان لا يفهم» بضم الياء:

فالقول الأول: يدل على أن الراوى مغفل لا يعى وهذا جرح من جهة
الضبط لا من جهة العدالة، وقد سبق هذا فى المرتبة الرابعة من مراتب التجريح.
وأما القول الثانى: بضم الياء على البناء للمجهول فإنه يدل على أن الراوى
مجهول لا يُعرف، والذهبي رحمه الله يكثر من ذلك فى كتبه «كالميزان» «والمغنى»،
وقد جاء فى «لسان الميزان» ترجمة محمد بن عروة بن رويم اللخمي
(٢٨٣/٥)..... ذكره النبأى فى «ذيل الكامل» ولم يذكر فيه شيئاً سوى قول
أبى حاتم: «لا أتهمه» وهذا ليس بقادح، قال الحافظ: «ثم رأيتها فى كتاب النبأى
بلفظ: «لا أفهمه» بالفاء من الفهم فهى بمعنى لا أعرفه». اهـ

ونحوه قول أبى حاتم فى محمد بن ثابت: «لا نفهم من هذا» (٨٦/٩)

«تهذيب التهذيب» وانظر «الجرح والتعديل» (٢١٦/٧).

* * *

○ وفرق بين قولهم في الراوى: «رماه ابن معين مثلاً» وبين قولهم: «رمى به ابن معين»:

فالقول الثانى: يدل على أن ابن معين تركه ولم يرو عنه ورمى بحديثه لأنه ليس أهلاً للرواية عنه، وهذا جرح محمل لا يعرف ما سببه وإن كان جرحاً شديداً، فلم يعرف هل سبب ذلك أنه مغفل فاحش الخطأ أم أنه مبتدع خبيث أم فاسق مرتكب للكبائر أم كذاب وضاع؟

وأما القول الأول: فإنه يدل على أن ابن معين اتهمه فى عدالته ورماه بالكذب أو بالوضع فكان جرحاً مفسراً، وقد جاء فى «الكامل» لابن عدى ترجمة أيوب بن سويد أبى مسعود الرملى قال ابن معين: «ليس بشيء» وزاد مرة: «يسرق الحديث»، وقال معاوية: «رماه ابن معين» (٣٥٢/١).

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان لا يشبه حديثه الثقات» و«فلان لا يشبه حديثه أهل الصدق»:

فالقول الأول: يرد على حالات فقد يقال فى الراوى إذا أتى بإسناد لا يتابع عليه أو يأتى عن الثقات بمناكير إما تدليساً أو وهماً أو يروى عن مجهول، انظر ترجمة على بن زيد الصداق (١٨٥٤/٥) «الكامل».

ويرد أيضاً فى الجرح الشديد كما قال ابن عدى فى محمد بن الحجاج اللخمي صاحب الهريسة الكذاب: «ولمحمد غير ما ذكرت من الحديث أحاديث موضوعة لا أصل لها، وهو ضعيف بلا شك وإن أحاديثه تشبه الوضع ولا تشبه حديث

وأما القول الثاني: فهو أشد في الجرح، والفرق بينه وبين الأول أن نفى الثقة عن الراوى لا يلزم منه دائماً التهمة بخلاف نفى الصدق، ولذا جاء في «الميزان» ترجمة محمد بن إسحاق بن حرب اللؤلؤي: «كان أحد الحفاظ إلا أن صالح بن محمد جزرة قال: كذاب، وقال الخطيب: لم يكن يوثق به.....» وقال ابن عدى: لا أرى حديثه يشبه حديث أهل الصدق «(٤٧٥/٣ - ٤٧٦)» وانظر «الكامل» (٢٢٨٢/٣)، وقال ابن عدى في الحسن بن عبد الرحمن بن عباد: «يسرق الحديث منكر عن الثقات، وقال فيه أيضاً: لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق» (٧٤٧/٢) «الكامل»، ونفى الصدق عن حديث الراوى يدل على أنه يسرق حديث الناس أو يغير إسناده النازل بالعالى أو على الأقل تهمة، فاللفظ الأول يرد كثيراً في الجرح الخفيف ويكثر منه ابن حبان في كتابه «المجروحين» وابن عدى في «الكامل»، والقول الثاني يرد كثيراً في الجرح الشديد بمعنى الطعن في عدالة الراوى ويكثر منه ابن عدى في «كامله»، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قوهم: «فلان حديثه ليس بالمضىء أو ليس بالتيّر» «وفلان ليس عليه ضوء أو نور»:

فالقول الأول: من ألفاظ التجريح الخفيفة ومعناه أن الراوى ليس حديثه كحديث أهل الشهرة والفهم الثاقب كما أنه ليس بالساقط.

وأما القول الثاني: فإنه يدل على طعن في دين الراوى، وقد جاء في «لسان الميزان» ترجمة على بن المظفر بن إبراهيم المعروف بالوادعي قال الذهبي في «معجم شيوخه»: «لم يكن عليه ضوء وكان يخل بالصلاة ويرمى بعظام» (٢٦٣/٤) فنسأل الله عز وجل أن يبيض وجوهنا يوم تبيض وجوه وتسود وجوه.

○ وفرق بين قولهم: «فلان ليس بالقوى وفلان ليس بقوى - وفلان ليس بالمرضى وفلان ليس بمرضى - وفلان ليس بالحجة وفلان ليس بحجة - وفلان ليس بالحافظ وفلان ليس بحافظ - وفلان ليس بالعمدة وفلان ليس بعمدة - وفلان ليس بالمشهور أو بالمعروف وفلان ليس بمشهور أو معروف»..... إلخ.

فكل ما دخل عليه الألف واللام كان أهون وأخف في الجرح وإن كان الجميع في الأفضل ألفاظ تليين وتجريح وأحياناً ترد لنفى الكمال، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «كانوا يهابون فلاناً» وبين قولهم: «كانوا يهابون حديث فلان»:

اللفظ الأول: كثيراً ما يرد في المدح وقد سبق وروده في غير المدح لكنه نادر.

وأما اللفظ الثانى: فإنه جرح يؤدى إلى تجنب حديث الراوى لعدم انضباطه وشدة اضطرابه أو لكثرة الكذب والتخليط فيه، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان تركه شعبة مثلاً» وبين قولهم: «فلان لم يرو عنه شعبة»:

فالقول الأول أبلغ وأشد في الجرح من الثانى، وقد لا يلزم من الثانى جرح أصلاً، فالترك الاصطلاحى يدل على أن الراوى لم يشغل نفسه بالكتابة عن ذلك الشيخ، وذلك لأنه مجروح إما في ضبطه وإما في عدالته، وأما عدم الرواية عن الشيخ فيحتمل أن سبب ذلك شدة تخليط الشيخ أو كذبه أو بدعته أو فسقه وقد يكون لأن الشيخ ليس على شرط التلميذ الذى لا يروى إلا عن ثقة، ولا

يلزم من ذلك أن يكون الشيخ متروكاً، وقد يكون عدم الرواية عن الشيخ لوجود من هو أشهر منه وأعلى إسناداً وإن كان الشيخ ثقة. فقد جاء في «الميزان» ترجمة على بن صالح بن حى: «وثقه ابن معين والنسائي، وقال محمد بن مشني: ما سمعت عبد الرحمن بن مهدي يحدث عن علي بشيء. قال الذهبي: لا يدل هذا على قدح ولا بد» (١٣٢/٣).

وفي «مقدمة الفتح» ترجمة الجعد بن عبد الرحمن: «ويقال: الجعيد مدني: وثقه ابن معين وغيره وذكره الساجي في «الضعفاء» وقال: لم يرو عنه مالك، قال الحافظ: وهذا تضعيف مردود» (ص ٣٩٥)، وقد لا يرو عنه لغير قادح كما في «الميزان» ترجمة محمد بن الزبير التميمي قال أبو داود: «قلت لشعبة ما لك لا تحدث عن محمد بن الزبير الحنظلي؟ قال: مر به رجل فافتري عليه، فقلت: هذا من مثلك كثير؟ قال: إنه غاظني» (٥٤٧/٣)، وقد يكون ذلك لنظر الراوى فى رأى كما فى ترجمة معلى بن منصور الرازى الفقيه قال أبو داود: «كان أحمد لا يروى عن معلى لأنه كان ينظر فى رأى، والرجل قد وثقه ابن معين وغيره» (١٥٠/٤) «الميزان»، وقد لا يروى عنه لأنه لم يدركه كما سبق بيانه، وعلى كل حال ففرق كبير بين اللفظين، وقد جاء فى «مقدمة الفتح» ترجمة الزبير بن خريت البصرى: وثقه أحمد وغيره وحكى الباجى فى «رجال البخارى» عن على بن المدينى أنه قال: تركه شعبة، قال الحافظ رحمه الله: «قلت: والذى رأيته عن على أنه قال: «لم يرو عنه شعبة» وبين اللفظين فرق». اهـ (ص ٤٠٢).

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان يكتب حديثه للاعتبار» و«فلان لا يكتب حديثه إلا للاعتبار»:

فالقول الأول: غالباً ما يكون من جملة ألفاظ الشواهد والمتابعات، بمعنى أن الراوى يكتب حديثه وينظر هل له ما يقويه أم لا، وهذا يدل على أن الضعف

في حديثه محتمل لا يترك حديثه من أجله، وقد جاء في «الكامل» ترجمة سعد بن سنان الحمصي أني مهدي أحد العباد قال السعدي: «فلما رجعنا إلى العراق ذكرت ليحني أبا مهدي وقلت: ما يمنعك أن تكتبها؟ قال: من يكتب تلك الأحاديث؟ لعلك كتبت منها يا أبا إسحاق؟ قال: قلت: كتبت منها شيئاً يسيراً لأعتبر، قال: تلك لا يعتبر بها هي بواطيل» (١١٩٦/٣)، لكن هذا اللفظ قد يرد في الجرح الشديد أيضاً كما في «الميزان» ترجمة خلف بن محمد الخيام البخاري قال الحاكم وأبو زرعة: «كتبنا عنه الكثير ونبرأ من عهده وإنما كتبنا عنه للاعتبار» وقال الحاكم فيه أيضاً: «سقط حديثه برواية حديث «نهى عن الوقاع قبل الملاعبة» وقال عقيبه: خذل خلف بهذا وبغيره» (٦٦٢/١)، وأما اللفظ الثاني: «فلان لا يكتب حديثه إلا للاعتبار» فما أكثر التراجم التي يطلق فيها ابن حبان في كتابه «المجروحين» هذا اللفظ ويقصد به الجرح الشديد، ومعناه حيث أن حديث الراوي يكتب للاعطاء ولتحذير الناس منه وكشف أمره وبيان حاله، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم في المذاكرة: «ابعدوا عنا فلاناً وهاتوا من شتم» وبين قولهم: «ابعدوا عنا حديث فلان وهاتوا حديث من شتم»:

فالقول الأول: يدل على المدح الرفيع كما سبق في المرتبة الأولى من مراتب التعديل قول الهيثم بن خالد: «اجتمع حفاظ البصرة فقال أهل الكوفة لهم: نحوا عنا إسماعيل - أي ابن علي - وهاتوا من شتم» (١١٥/٩) «النبلاء»، وهذا لسعة علمه وقوة حفظه وأن مذاكرته لا تطاق، وأما القول الثاني فهو ترجيح كما جاء في «النبلاء» ترجمة ابن عقدة أني العباس: قال عبدان الأهوازي: قد خرج عن معاني أصحاب الحديث ولا يذكر معهم - يعني لما كان يظهر من الكثرة والنسخ - وقال الخطيب: «سمعت من يذكر أن الحفاظ كانوا إذا أخذوا في المذاكرة شرطوا أن يعدلوا عن حديث ابن عقدة لاتساعه وكونه مما لا ينضبط» (٣٥٠/١٥ - ٣٥١)، فهذا وإن كان الإسناد فيه مبهم إلا أنه يوضح معنى اللفظ

ولا ضير في هذا والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان لا يوقف على حديثه أو لا يوقف منه على شيء» و«فلان لا يوقف عليه أو لا يوقف على حده»:

فالقول الأول معناه: أن الراوى لا يشتغل به وذلك لضعفه، وقد قال الجوزجاني في ابن لهيعة: «لا يوقف على حديثه ولا ينبغي أن يحتج به ولا يغتر بروايته» (ص ١٥٥) «أحوال الرجال».

أما القول الثاني فمعناه: أن الراوى لا يُعرف، كما جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة مسلمة بن راشد الحماني: «روى مصعب بن المقدم عن يعقوب بن موسى الزمعي عنه قال أبو حاتم: مضطرب لا يوقف على حده»، فهذا يدل على أنه لا يعرف، ولم يذكر عنه إلا راوياً واحداً، لكن لا يلزم من عدمه معرفة أحد الأئمة لأحد الرواة أن يكون مجهولاً، ففى «تهذيب التهذيب» ترجمة الفضل بن مقاتل الأزدي أبى مقاتل البلخي قال الآجری: «سألت أبا داود عنه فجعل لا يقف عليه» (٢٨٦/٨)، والرجل قد وثقه البخارى وترجم له الحافظ بقوله: «ثقة».

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان قريب الإسناد» و«فلان قريب الأمر»:

فالقول الأول ظاهره أن الراوى على الإسناد وقريب من النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -، لأن من وصف بأنه على الإسناد فمعنى ذلك قلة عدد الوسائط بينه وبين نهاية الإسناد، ومثل هذا لا يلزم منه ثبوت عدالة أو ضبط، فقد يكون بكر في الطلب أو عمراً فعلاً إسناده، وقد يكون من الثقات الحافظ كما قيل في مرار بن حمويه الثقفى الثقة الحافظ: «قديم الموت قريب الإسناد جليل

الخطر» (٨١/١٠) «تهذيب التهذيب».

أما القول الثاني: فمعناه أن حديثه مقارب لحديث الثقات، وسبق أن قوهم في الراوى: «مقارب» بفتح الراء أو بكسرها من ألفاظ التعديل التى تصلح فى الشواهد والمتابعات.

هذا ما يظهر لى من الفرق بين اللفظين، وهل يطلقان بمعنى «مقارب»؟ رجحه الشيخ مقبل بن هادى الوادعى حفظه الله تعالى.

* * *

○ وفرق بين قوهم: «فلان يكتب حديثه» وقول أحدهم: «كتب عن فلان»:

فالقول الأول إخبار بأن الراوى يكتب حديثه فى الشواهد والمتابعات ولا يحتج به، أما القول الثانى: فلا يلزم منه الإخبار بأن الراوى يكتب حديثه ويستشهد به، لأننا لا نعرف على أى وجه كتب عنه؟ هل للاحتجاج أو للاستشهاد أو للمعرفة والبيان؟ والكتابة عن الراوى لا يلزم منها التعديل، حتى وإن كان الكاتب لا يروى إلا عن ثقة، لأن هناك فرقاً بين الكتابة والرواية، وقد قالوا: «إذا كتبت فقمش وإذا رويت ففتش».

وقد سبق الكلام على هذا فى مراتب الشواهد والمتابعات، والله أعلم.

* * *

○ وهل هناك فرق بين قوهم: «فلان يكتب حديثه» و«فلان فى عداد من يكتب حديثه»؟:

الظاهر من صنيع الشيخ المعلمى رحمه الله فى تحقيقه «لفوائد المجموعة» التفرقة بين العبارتين، وأن العبارة الأولى أرفع من الثانية، ففى حديث: «إن سهيلاً كان عشاراً باليمن فمسحه الله شهاباً....» تفرد به إبراهيم بن يزيد الخوزى، وذكر

أقوال من جرحه فقال أحمد والنسائي وابن الجنيدي: «متروك الحديث»، وقال ابن معين: «ليس بثقة وليس بشيء»، وروى ابن المبارك عنه مرة ثم تركه فسئل أن يحدث عنه فقال للسائل: «تأمرني أن أعود إلى ذنب قد تبت منه؟» قال المعلمي رحمه الله: «أهمل السيوطي رحمه الله هذا كله وقال: أخرج له الترمذي وابن ماجه وقال ابن عدى: يكتب حديثه»، قال المعلمي: «وهو يعلم أن فيمن أخرج له الترمذي وابن ماجه من أجمع الناس على تكذيبه كالكلبي، وابن عدى إنما قال: «هو في عداد من يكتب حديثه».....» اهـ المراد من كلامه رحمه الله.

فالظاهر من هذا أنه يريد أن يفرق بين العبارتين في المعنى لا أنه يريد من السيوطي أن يلتزم بحرفية النقل - وإن لم يخل بالمعنى -، لأن النقل إذا لم يخل بالمعنى فلا يشترط فيه التزام النص، وهذه الأحاديث ما أكثر ما روى منها بالمعنى، ثم إنه أيضاً يعيب على السيوطي أن ذكر قولاً عن ابن عدى فيه رفع من حال الرجل بالنسبة إلى القول الآخر الذي قاله فيه ابن عدى.

وإن كان ما قاله المعلمي في التفرقة معتمداً، فما حكم الراوي الذي قيل فيه هذا اللفظ أو ذاك؟
الظاهر: أن اللفظين من ألفاظ الشواهد والمتابعات، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان لا يعتبر بحديثه» و«فلان ليس يمكن أن يعتبر بحديثه»: اللفظ الأول من ألفاظ الجرح الشديد ومعناه أن الراوي متروك الحديث أو مردود الرواية.

أما اللفظ الثاني فله وجهان: وجه بمعنى الجرح الشديد كاللفظ الأول، ووجه بمعنى أن الراوي لا يتهيأ لنا أن نحكم عليه بخرج أو تعديل لأنه لا يروى إلا عن الضعفاء أو لا يروى عنه إلا الضعفاء وأحاديثه مناكير، لكن لم نعرف هل عهدتها عليه أو على من فوقه أو على من دونه، وقد يكون السبب في عدم

الحكم عليه بجرح أو تعديل أنه مقل في الرواية، وقد سبق تفصيل ذلك وذكر التراجم التي تشهد لما قلته (ص ٤٣٣ - ٤٣٤) فارجع إليه، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان كذاب خبيث»، وبين قولهم: «فلان خبيث الحديث»:

فالقول الأول صريح أن الراوى كذاب.

أما القول الثانى: فقد يكون ذلك لأن الراوى وضاع أو كذاب أو مبتدع أتى بأحاديث تشدُّ بدعته، أو يكون عابداً مغفلاً وضعت له أحاديث خبيثة في إنكار صفات الله أو أحاديث في التشبيه أو للتشكيك في الدين وهذا العابد لم يميزها، فاللفظ الثانى له وجوه وأسباب أما اللفظ الأول فهو صريح في تكذيب الراوى والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم في الراوى: «فلان لا يدرى ما هو» و«فلان لا يدرى من هو»:

أكثر من يستعمل هذين اللفظين هو الإمام الذهبى رحمه الله في كتابه «الميزان» و«المغنى»، والظاهر أن الأول بمعنى جهالة الحال والثانى بمعنى جهالة العين، وقد يقول الذهبى: «لا يدرى ما هو» على مجهول العين الذى لم يرو عنه إلا واحد، ولا عجب في هذا فإنه يقول في الراوى: «مجهول الحال» أو «لا يدرى ما حاله» على من هو مجهول العين كما سبق، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قول ابن عدى فى الراوى: «الأحاديث التى يروىها عمن يروىها غير محفوظة أو مناكير..... إلخ». وبين قوله: «الأحاديث التى يروىها فلان عمن يروىها عامتها غير محفوظة أو مناكير..... إلخ».

فالظاهر من اللفظ الأول: أن ذلك يتناول كل حديثه وهو أشد فى الجرح من الثانى، لأن الثانى يقصد به الأغلبية وكلاهما من مراتب الرد إلا أن تظهر قرينة تدل على أن الراوى يستشهد به.

ونحو ذلك قول ابن عدى: «فلان الضعف بين على رواياته» «وفلان الضعف بين على كل رواياته». والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قول أحدهم فى حديث ما: «لا أصل له، أو ليس له أصل، أو لا يعرف له أصل، أو لم يوجد له أصل، أو لم يوجد» وبين قولهم: «لا أعرف له أصلاً أو لا أعرفه أو لم أعرفه أو لم أجده أو لم أقف عليه»:

فالظاهر أن الألفاظ الأولى أشد تضعيفاً من الألفاظ الثانية، لأنها حكم عام عند القائل وعند غيره بخلاف الثانية فهى حكم خاص بالقائل، ولا يلزم من عدم العلم العلم بالعدم، لكن إذا أطلق أحد الحفاظ المعتمدين بعض الألفاظ الثانية هل تكون بمعنى الألفاظ الأولى ويكون الحكم عاماً لاسيما إذا لم يتعقبه أحد من الحفاظ؟ الظاهر: نعم، وإن كان لا يخلو من نزاع، وأشد فى الجرح من الألفاظ الأولى والثانية قول أحدهم فى حديث: «باطل لا أصل له أو باطل لا يعرف له أصل..... إلخ» راجع مقدمة «شرح الطحاوية» وكلام الشيخ الألبانى حفظه الله تعالى.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان سىء الحفظ» و«فلان كثير الغلط أو الخطأ»:

كنت أظنهما سواء، وكنت أتعجب من جعل الحافظ اللفظ الأول في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح والتعديل كما في «التقريب» مع قوله: «صدوق بهم ويخطيء وله أوهام ومناكير»، حتى وقفت على قول الحافظ رحمه الله في «مقدمة الفتح» في الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه.... ثم ذكر بعض أسباب الطعن في الرواة، ثم قال: وأما الغلط فتارة يكثر من الراوى وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر هل له متابع أم لا، فإن وجد علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قاذح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء، وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال: «سىء الحفظ أو له أوهام أو له مناكير» وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذى قبله... إلخ (ص ٣٨٤)، فقد فرق الحافظ بين اللفظين وجعل الوصف بسوء الحفظ من ألفاظ قلة الغلط لا كثرة الغلط فالحمد لله رب العالمين.

ثم وقفت على قول أبى زرعة رحمه الله في ترجمة عبد العزيز بن محمد الدراوردي: «سىء الحفظ فرما حدث من حفظه الشىء فيخطيء فيه» (٣٩٦/٥) «الجرح والتعديل».

فتأمل قوله: «ربما» وهو للتقليل مع قوله «سىء الحفظ»، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان حديثه حديث أهل الصدق أو يعرف في حديثه الصدق» و«فلان من أهل الصدق»:

فاللفظ الأول مدح، ومعناه أن من نظر في حديثه يظهر له أنه صادق فيجده يروى عن شيخه مباشرة ومرة يروى عنه بواسطة، فلا يجعله ينزل في الإسناد مع إمكانه ادعاء العلو إلا تمام الدين والصدق، ويُحمل هذا اللفظ أيضاً على أن

الراوى إذا شك فى حديثه ضرب عليه ويبقى من حديثه ما يوافق الثقات، وقد مدح بذلك الأئمة الكبار مثل مسعر وما أدراك ما مسعر قال فيه أحمد: «كان ثقة خياراً حديثه حديث أهل الصدق» (١٠/١١٤) «تهذيب التهذيب»، وقد مدح أحمد الفضل بن دكين جداً ثم قال: «كان يُعرف فى حديثه الصدق» (٢٧٢/٨ - ٢٧٣) «تهذيب التهذيب».

ومع هذا فلا يلزم من هذا اللفظ فى كل الحالات أن يكون من قيل فيه متقناً لحديثه وفى درجة من يقال له «ثقة»، كما فى «ثقات ابن شاهين» ترجمة محمد بن عباد المكي قال أحمد: «حديثه حديث أهل الصدق وأرجو ألا يكون به بأس»، وذكره مرة أخرى فقال: «يقع فى قلبى أنه صدوق» (ص ٢٠٧) وفى مطبوعة دار الكتب العلمية (ص ٢٨٩).

وأما اللفظ الثانى: فيكثر من استعماله ابن عدى فى الرواة الذين أنكر عليهم بعض حديثهم، وأن ذلك من قبل الوهم والخطأ لا من جهة التعمد، ففى ترجمة إبراهيم بن سليمان أبى إسماعيل المؤذن ذكر ابن عدى بعض ما أنكر عليه أو تفرد به ثم قال: «.... وهو عندى حسن الحديث..... وله أحاديث كثيرة غرائب حسان تدل على أن أباً إسماعيل من أهل الصدق وهو ممن يكتب حديثه» (١/٢٥٠) «الكامل».

وكما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الله بن عبد الله بن أوينس قال عمرو بن على: «فيه ضعف وهو عندهم من أهل الصدق» (١٠/٧) وفيه أيضاً قول الفلاس فى عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: «ضعيف الحديث حدث عن مكحول أحاديث مناكير وهو عندهم من أهل الصدق» (١٠/٢١٢). وقد يستعمل اللفظ الثانى فى المشاهير، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق» وبين قولهم: «فلان لا يصدق»:

فالقول الثاني تهمة للراوى بالكذب وأما القول الأول فقد يكون سببه الكذب والسرقة، وقد يكون سببه شدة الغفلة والتخليط وإن كان الراوى صدوقاً في نفسه، وقد سبق بعض هذا، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان عسر في الرواية» و«فلان عسر في السماع»:

سبق أن القول الأول يدل على أن الشيخ يمتنع من رواية حديثه وإن حدث فلا يُكثر ولا يحدث إلا بعد جهد وإلحاح، وسبق بيان أسباب التعسر في الرواية. وسبق أنه لا يلزم من كون الراوى عسراً في الرواية أن يكون ثقة، فعالباً ما يكون ثقة ولكنه قد يكون ضعيفاً أو مغفلاً متروكاً، وأما القول الثاني فقد سبق بيان حالاته وأمثله من التراجم كما في الألفاظ التابعة للمرتبة الأولى من مراتب التعديل، وخلاصة ذلك أنه يكون عسراً في السماع إذا كان لا يحدث بما سمعه حضوراً أو لا يكتفى بالسماع فقط بل لابد من العرض بعد السماع والإجازة بعدهما أو أنه لا يكتفى بالسماع مرة واحدة بل يكرر ويطلب السماع أكثر من مرة، وهذا كله يدل على الورع والاحتياط البالغ، وقد مُدح بهذا بعض الأئمة الكبار، غير أنهم قد يطلقون في الراوى أنه عسر في الرواية ولا يقصدون بذلك الامتناع عن التحديث، فقد جاء في «النبلاء» ترجمة ابن طائوس الشيخ المعمر أبي محمد هبة الله بن أبي طالب الخضر بن هبة الله بن أحمد: «كان عسراً في الرواية لا يحدث إلا من أصل، وكان كثير التلاوة ولم يكن يدرى فن الحديث» (١٥١/٢٢).

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان لا يفرح بحديثه» و«فلان لا يفرح به أو بعلوه»:

فالقول الأول: يدل على أن الراوى ضعيف ضعفاً خفيفاً يصلح معه في الشواهد والمتابعات، وقد يكون ذلك لنزول إسناده وإن كان مقبولاً محتج به ولكن المحدثين لا يفرحون بحديثه لأنه نازل الإسناد، أما القول الثانى فإنه جرح شديد وهمة للراوى لأنه إذا كان يأتى بأسانيد عالية فلماذا لا يفرح بها المحدثون؟ وهم يرغبون فى ذلك حتى وإن كان الراوى ضعيفاً؟ لا يكون هذا إلا لأنه متهم وليس بثقة وعلوه هذا فى إسناده من كذبه وافتراءه أو لشدة غفلته وفحش خطئه وإن لم يكن كذاباً، ويحتمل أن يكون لتدليسه وهو نادر.

وقد جاء فى «المغنى»، أن الذهبي قال فى معلى بن سعيد صاحب محمد بن جرير، ليس بثقة قال عبد الغنى: «ما كان ممن يفرح به» (٢/٦٧٠).

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان ردوا حديثه» و«فلان تركوا حديثه»:

وإن كان اللفظان من ألفاظ الجرح الشديد لكن من العلماء من فرق بين اللفظين فجعل اللفظ الأول فى المرتبة الرابعة من مراتب التجريح، وجعل اللفظ الثانى من المرتبة الخامسة من مراتب التجريح، وانظر ذلك فى ما ذكرناه فى المراتب عن الحافظ زين الدين العراقى رحمه الله، وتكلم ابن الوزير على ذلك فقال: «فإن قلت: فأى فرق بين «متروك الحديث» و«مردود الحديث» حتى تصف أهل المرتبة الثانية بالمتروك وأهل الثالثة بالمردود يعنى بقوله الثانية والثالثة. المرتبة الخامسة والرابعة حسب ترتيب هذا الكتاب - قال رحمه الله. قلت: لا فرق بينهما فى اللغة ولكن أهل العرف من المحدثين جعلوا بينهما فرقاً، فالمتروك يطلق على من ترك الجرح فى دينه أو تهمة بالكذب، والمردود يطلق على من لم يعتمد ذلك ولا يهتم به ولكن كثر خطؤه حتى لم يقبل حديثه ولا يعتبر به». اهـ (٢/٢٧٣) «توضيح الأفكار» ولاين الوزير كلام بخلاف هذا عند كلامه على من قيل فيه

«متروك» فانظره، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان لا يكذب» و«فلان أرجو أنه لا يكذب» أو لا يكون ممن يكذب» و«فلان ما أعلم أنه يكذب»:

فهذه الألفاظ تتدرج من الأحسن حالاً إلى الأسوأ حسب هذا الترتيب، فقولهم: «لا يكذب» جزم بنفى الكذب وكثيراً ما يقال هذا ويقصد به إثبات الصدق والدفاع عن الراوى مع أن نفى النقص لا يلزم منه ثبوت الكمال. وأما القول الثانى فليس فيه جزم بل رجاء ولا يلزم من رجاء الشئ تحقيقه، ومع ذلك فهو أحسن حالاً من القول الأخير، لأن عدم العلم لا يلزم منه العلم بالعدم ولا يلزم منه الرجاء، فكم من رجل لا يعلم المرء عنه الكذب ومع ذلك ليس بمنزلة من يقال فيه: «أرجو أنه لا يكذب»، والألفاظ الثلاثة من ألفاظ الشواهد والمتابعات أما الأول فيرد أحياناً على سبيل التوثيق، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان صدوق» و«فلان محله الصدق» و«فلان أرجو أن يكون صدوقاً»:

فالأول صيغة مبالغة تدل على صدقه. وأما الثانى فمعناه أن الراوى يظن به الصدق ولا يخرج عن دائرة الصدق، وهو أرفع من الأخير لأن القول الثانى يترجح لدى قائله أن الراوى من أهل الصدق، والثالث فيه ترجى ذلك ولا يلزم من الترجى التحقق أو الرجحان. واللفظ الأول وهو قولهم: «صدوق» من ألفاظ المرتبة الثالثة من مراتب التعديل والتى يحتاج بأهلها ويكون حديثهم حسناً لذاته، واللفظان الأخيران من ألفاظ الشواهد والمتابعات.

○ وفرق بين قولهم: «فلان يحدث عنه من لا ينظر في الرجال» و«فلان يحدث عنه من لم يكن الحديث من صنعته»:

فالقول الأول أخف جرحاً من القول الثاني، لأن معناه أن الراوى عنه من أهل الحديث ولكنه لا ينتقى ولا يتحرز من الرواية عن الضعفاء، يدل على ذلك قول الفلاس في إسماعيل بن مسلم المكي: «كان ضعيفاً في الحديث يهتم فيه وكان صدوقاً يكثر الغلط يحدث عنه من لا ينظر في الرجال»، وقال غيره: «ضعيف لا يترك»، انظر «تهذيب التهذيب» (٣٣٢/١) وترجم له الحافظ بقوله: «ضعيف الحديث»، أما القول الثاني أشد في الجرح لأن الراوى عنه - أى عن الراوى الذى يقال فيه هذا اللفظ - ليس ممن يشتغل بعلم الحديث، قال الخليلي في سلم بن سالم البلخي الزاهد: «أجمعوا على ضعف البلخي ثم قال: لم يرو عنه إلا من لم يكن الحديث من صنعته»، وسلم هذا قال فيه ابن المبارك: «اتق حيات سلم لا تلسعك»، انظر «لسان الميزان» (٦٣/٣)، فالظاهر أن اللفظ الأول من ألفاظ الشواهد والمتابعات بخلاف الثاني ومهل يكون اللفظ الثاني من ألفاظ الشواهد محل تأمل؟ والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان حديثه يدل على صدقه» و«فلان حديثه يدل على عليه»:

فاللفظ الأول يدل على أن الراوى من أهل الصدق وأنه يكتب الحديث عن شيخه مباشرة وبنزول، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون غاية في الضبط، بل هذا يدل على أن ما وجد في حديثه من مناكير إما لأنه يروى عن الضعفاء والمجهولين وإما أنه وهم فيها، وهذا اللفظ أو نحوه قد قيل في محمد بن إسحاق كما في «ثقات ابن حبان» (٣٨٤/٧).

وأما القول الثاني: فإنه يدل على التجريح، وأن الإمام منهم إذا سئل عن

أحد الرواة وكان حديث الراوى ظاهر التخليط والاضطراب فإنه يحيل السائل على حديثه، بمعنى أن من نظر في حديثه عرف شدة ضعفه وليس في حاجة إلى سؤال أحد عنه، وقد سأل الأثرم شيخه أحمد بن حنبل عن يحيى بن أنيسة فقال: «هو ليس ممن يكتب حديثه، قيل له: لم؟ قال: حديثه يدل على» (١٨٤/١١) «تهذيب التهذيب»، مع أنه لو أراد الإمام منهم تعديل الراوى لقال: حديثه يدل على أنه ثقة أو أنه ثبت ولو أراد تجريحه لقال حديثه يدل على أنه ضعيف أو أنه كذاب أما قولهم: «حديثه يدل على» لم أقف عليه إلا في التجريح، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان محله الصدق، وفلان مستور»:

فالقول الأول أعلى في التعديل وإن كان اللفظان من ألفاظ الشواهد والمتابعات.

فالأول فيه جزم بأن الراوى لا يدفع عن الصدق بل هو مظنته، بخلاف المستور فلا يعرف هذا عنه وإن كان لا يعرف عنه عكسه، ومما يدل على هذه التفرقة جواب الحافظ ابن حجر على الحافظ الذهبي، جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة أبى إدريس السكونى الحمصى: «روى عنه صفوان بن عمرو»، قال الحافظ: قلت: قرأت بخط الذهبي قال ابن القطان: حاله مجهولة قال الذهبي: قد روى عنه غير صفوان بن عمرو فهو شيخ محله الصدق»، قال الحافظ: «كذا قال ولم يسم الراوى الآخر، وقد جزم ابن القطان بأنه ما روى عنه غير صفوان، وقول الذهبي: «إن من روى عنه أكثر من واحد فهو شيخ محله الصدق» لا يوافق عليه من يتغنى على الإسلام مزيد العدالة، بل هذه الصفة هي صفة المستورين الذين اختلفت الأئمة في قبول أحاديثهم والله أعلم. اهـ (٦/١٢).

* * *

○ وفرق بين قول أحدهم في الراوى: «أظن فلاناً ضعُفه» وقوله: «كأن فلاناً ضعُفه»:

فقد جعل الشيخ المعلمي رحمه الله اللفظ الأول أشد جرحاً من اللفظ الثانى وتفصيل ذلك راجعه فى «التنكيل» ترجمة مؤمل بن إهاب (ص ٧٢٢ - ٧٢٤).

* * *

○ وفرق بين قول أحدهم: «فلان صدوق مثبت» و«فلان من الحفاظ»:

القول الثانى أعلى لدخول الألف واللام عليه، جاء فى «طبقات الحفاظ» للسيوطى ترجمة مكى بن عبد السلام بن الحسين الرمىلى:
«قال المؤتمن الساجى: كان صدوقاً مثبتاً يكاد أن يعد من الحفاظ» (ص ٤٤٩).

* * *

□ (الباب السابع) □

(ذكر ألفاظ يتفق معناها وقد يظن اختلافها)

كما سبق بيان الألفاظ المختلفة المعنى والتي قد يظن أنها سواء، فكذلك أذكر إن شاء الله تعالى الألفاظ التي يطلقها أئمة الجرح والتعديل وهي متفقة في المعنى وإن كان البعض يظن أنها مختلفة، والقصد من هذين البابين أعنى هذا الباب والذي قبله تنبيه الطالب كى لا يجمع بين المتناقضين وكى لا يفرق بين المتماثلين أو المتشابهين:

فمن ذلك:

○ قولهم: «فلان اختلط» «وفلان حولط»:

واللفظان يدلان على أن الراوى كان حاله مستقيماً ثم اختلط بعد، أما الذى لا يزال مخلطاً من أول أمره فلا يقال فيه اختلط، وقد قال أبو ضمرة فى عبد الله بن عبد العزيز بن أبى ثابت الليثى: «كان قد حولط»، وقال ابن حبان: «اختلط بأخرة فاستحق الترك» (٤٥٥/٢) «الميزان».

ومن الألفاظ التى تدل على التغير أو الاختلاط:

○ قولهم: «فلان تغير» «وفلان أسكت قبل موته» «وفلان اختل بأخرة» «وفلان ثقة فى حديثه القديم» «وفلان أحاديثه عن شيخه الفلانى مشبهة»:

فمعنى اللفظ الأخير أنه لا يعرف هل تحملها التلميذ قبل تغير شيخه أو بعده، كما فى «تهذيب التهذيب» ترجمة سعيد بن أبى عروبة قال ابن القطان: «حديث عبد الأعلى عنه مشبه لا يدرى هو قبل الاختلاط أو بعده» (٦٦/٤).

○ ومن ذلك قول ابن مهدي في مجالد بن سعيد: «حديث مجالد عند الأحداث يحيى بن سعيد وأبى أسامة ليس بشيء - ولكن حديث شعبة وحماد بن زيد وهشيم وهؤلاء القدماء - قال المزى: «يعنى أنه تغير حفظه في آخر عمره» - (١٣٠٤/٣) «تهذيب الكمال». وانظره في «تهذيب التهذيب» (٤٠/١٠).

○ وكقول أبى بكر الإسماعيلي في محمد بن عبد الكريم الوزان: «كتبت عنه في صحته» ثم كنت أمر به يُقرأ عليه وهو نائم أو شبه نائم (ص ١٤٤) من «سؤالات السهمي للدارقطني».

* * *

○ وفي «لسان الميزان» ذكر أن الإسماعيلي روى عنه في «معجمه» وقال: «صدوق ضعف في آخر عمره كتبت عنه في صحته...» إلخ (٢٨٥/١) وكقول معمر الرقي: «أنا سمعت من زيد بن حبان قيل أن يفسد ويتغير» (٢٢٨/١) العلل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل. واعلم أن هذه الألفاظ دون قولهم «تغير» تستعمل في التغير والاختلاط. والله أعلم.

* * *

○ وهناك عبارات تدل على أن الراوى لم يطل عمره فينتفع الناس به مثل قولهم: «فلان موته قريب من موت شيوخه» قاله الذهبي في عمر بن عبد العزيز (١١٩/١) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قولهم: «فلان لم يعمر وفلان قديم الموت» قيل هذا في مرار بن حموية الثقفي الثقة الحافظ (٨١/١٠) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «أدركه الأجل قبل محل الرواية أو لو علت سنه لكان أعجوبة الزمان» قاله الحافظ ابن حجر في السروجي محمد بن على بن أيك كما في «طبقات الحفاظ» للسيوطي.

وكون الراوى لم يعمر لا يستفاد منه جرح ولا تعديل، ولكن ينظر في بقية الترجمة ويحكم على الراوى بما يستحق وأقل أحواله أن يكون مجهول حال، لأنه إذا روى عنه واحد وذكره آخر بأنه لم يعمر دل ذلك على أنه معروف العين والله أعلم. ويترتب على كون الراوى لم يعمر أنه لم يشتهر ولم ينتشر حديثه ولم يُتفع به ولم يُمتع بعلومه كما في «تذكر الحفاظ» (٨٨٩/٣).

واعلم أن أسباب عدم شهرة الراوى متعددة فمنها:

١- إذا لم يعمر لأن من عمر علّا إسناده وكثر علمه، وهذا موجب لازدحام الرواة عليه وشهرته، أما إذا مات كهلاً فلا، كما قاله الذهبي في داود بن يحيى بن يمان العجلي (٣٦٤/١) «تذكرة الحفاظ».

٢- وإما لأن الراوى لم يشتغل بالطلب فيصبح مقلّاً، غير أنه قد يكون مقلّاً ويشتهر وذلك لما ذكره ابن عدى في «الكامل» ترجمة إبراهيم بن عطية أبى إسماعيل الثقفى قال عباس: «سألت يحيى عن أحاديث يرويها هشيم عن مغيرة عن إبراهيم..... فقال: سمعها هشيم من إبراهيم عن مغيرة قلت ليحيى: إبراهيم هذا سمع من مغيرة هذه الأحاديث؟ فقال: كان إبراهيم لا يساوى شيئاً وينبغى أن يكون سمع من مغيرة وهشيم إنما سمع هذه الأحاديث منه عن مغيرة»، قال ابن عدى: «وإبراهيم هذا هو قليل الحديث ولعله يبلغ عشرة وكان هشيم يدلس عنه وإنما اشتهر لتدليسه» (٢٤٥/١) فتأمل سبب اشتهار إبراهيم مع كونه مقلّاً.

٣- وقد لا يشتهر الراوى بسبب بدعته وكلام أحد الأئمة فيه مما يؤدى إلى نفرة الناس عنه، كما وقع للكرائيسى حين تكلم فيه الإمام أحمد رحمه الله.

٤- وقد يكون سببه أن الراوى تكلم في أحد الأئمة فطعن فيه لذلك وأعرض الناس عنه، كما وقع للكرائيسى حين تكلم في أحمد وتكلم فيه أحمد فارتفع أحمد وهان أمر الكرائيسى عند المحدثين على كثرة حديثه.

٥- وقد يكون هذا بسبب أن الراوى وافق عصره أحد الأئمة المشهورين فلم يلتفت إليه - وقطعت جبهة قول كل خطيب، ولا يلزم من هذا أن يكون

غير المشهور ضعيفاً.

٦- وقد يكون السبب في عدم شهرته أن بلد الراوى نائية وليست على طريق المحدثين الذين يرحلون في البلاد، وهذا السبب قد ذكر في ترجمة أسأل الله أن ييسر لي الوقوف عليها.

ثم اعلم أن من هذه الأسباب ما يلين به الراوى ومنها ما لا يلين به، وأيضاً ليس كل من كان مشهوراً كان ثقة، فقد يكون مشهوراً بالعدالة والضبط والإنقان وقد يكون مشهوراً بالعدالة فقط أو بالشجاعة والجلود أو بالشعر أو بالفسق والكذب في الرواية والله المستعان، نعم الشهرة تنافي الجهالة، والله أعلم.

* * *

○ وهناك عبارات تدل على أن الراوى لا يبذل حديثه للمحدثين ويمتنع من الرواية فمن ذلك قولهم: فلان عسر وفلان ضيق في الرواية وفلان يمتنع وفلان ضنين - بنونين - وفلان ضيق في الحديث في أحد الوجهين كما سبق الكلام على ذلك.

ولا يلزم من كون الراوى عسراً أن يكون ثقة، وقد سبق أن منهم الثقة ومنهم الضعيف ومنهم المتروك.

* * *

○ وهناك عبارات تدل على قلة حديث الراوى: كقولهم: «فلان مقل» «وفلان حديثه ضيق المخرج» «وفلان عزيز المخرج» كما في «تاريخ بغداد» (١/٣٢٠). ○ «وقول ابن معين: فلان ليس بشيء» كما في بعض الوجوه على ما سبق بيانه.

○ وقولهم: «ضيق في الحديث» كما سبق في أحد وجهيه. وقولهم في

الراوى: «أى شىء عنده» «وفلان لم تكن له حركة فى الحديث» «وفلان لم يثبت أمره فى الحديث» كما فى «تهذيب التهذيب» ترجمة يحيى بن سعيد بن أبان (٢١٤/١١) وكما فى «تاريخ بغداد» (١٣٣/١٤) وقولهم: «ليس عنده شىء يحتاج إليه» «وليس له حكم يضطر إليه» كما قاله أحمد فى جابر بن يزيد الجعفى (٥١/٢) «تهذيب التهذيب»، مع أن قول أحمد فى جابر محتمل.

* * *

○ وهناك عبارات تدل على أن الراوى يضع ويفترى على رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - فمن ذلك قولهم: «فلان وضاع» «وفلان يفعل الحديث» «وفلان يخلق الحديث»، «وفلان اخترق الحديث»، أو «الحديث الفلانى مما عملته يدا فلان» «وفلان ينتج الحديث» بالنون والمثناة الفوقية «وفلان يشج الحديث» بالمثلثة والموحدة «وفلان يولد الحديث» إلى غير ذلك من الألفاظ التى سبق كثير منها فى المرتبة السادسة من مراتب التجرىح.

○ وهناك الألفاظ تدل على أن الراوى يسرق حديث غيره فمن ذلك قولهم:

فلان يسرق الحديث» «وفلان يلتقط أحاديث الناس» «وفلان ينقل أحاديث الناس» «وفلان يتلقف أحاديث الناس» «وفلان يدعى أحاديث الناس» «وفلان يقفز على أحاديث الناس» «وفلان يشب على أحاديث الناس» «وفلان كان وثاباً» وقد سبق بيان كثير من هذه الألفاظ وبيان مواضعها من كتب الجرح والتعديل انظر بعض هذه الألفاظ فى ترجمة يحيى بن عبد الحميد الحماني (٢٤٥/١١) «تهذيب التهذيب».

انظر «الكامل» ترجمة عمر بن هارون البلخى (١٦٨٩/٥) وانظر «المغنى» (٩/١).

* * *

○ وهناك عبارات تدل على أن الراوى لا ينتقى فى الروايات بل يروى
عمن دب ودرج فمن ذلك قولهم: «فلان يلتقط الشيوخ من السكك» «وفلان
يروى عن دب ودرج» «وفلان يبيع اللحم مع العظام» جاء فى «الكامل» ترجمة
النعمان بن ثابت أبى حنيفة التيمى الإمام المشهور قال يحيى بن عبدك: «سمعت
المقرى يقول: حدثنا أبو حنيفة وكان مرجئاً يمد بها صوته صوتاً عالياً، قيل
للمقرىء: فلم ترو عنه وكان مرجئاً؟ قال: إني أبيع اللحم مع العظام»
(٢٤٧٥/٧).

○ وقولهم «فلان يروى عن كل ضرب» قاله أحمد فى إسماعيل بن عياش
الحمصى (١٢٥/١) «المجروحين» لابن حبان

○ وقولهم: «فلان ثقة إذا حدث عن الثقات فحديثه مستقيم» «وفلان
يأخذ عن أقبل وأدبر» قاله ابن المبارك فى بقية بن الوليد، وقال فيه أحمد: «ما
كان يبالى عن حدث» (١٦٣/١) «ضعفاء العقيلي».

○ وقولهم: «فلان لا ينتقى» «وفلان عامة شيوخه مجاهيل أو لا يعرفون»
«وفلان يأخذ عن كل أحد» «وفلان حاطب ليل» «وفلان صاحب غشاء» «وفلان
لا يغث عليه شيء» أى لا يقول فى شيء إنه ردىء فيتركه كما فى ترجمة قتادة
قيل ذلك فيه وفى عمرو بن شعيب (٣٥٣/٨) «تهذيب التهذيب».
وغالباً من يوصف بالشره أو التدليس فإنه يروى عن كل أحد، ومن ذلك
قولهم:

○ «فلان لا يبالى عن سمع» «وفلان سليم الناحية أو فيه سلامة» أى
أنه يحسن الظن بالناس ولا يتأمل فى أحوالهم فيروى عن الثقة والضعيف «وفلان
يأخذ عن غير ثقة» «وفلان ما كان يبالى إذا وجد خرافة عن يأخذه» قاله
أبو اليمان فى إسماعيل بن عياش، وقيل فيه أيضاً: «كان من أروى الناس عن
الكذابين» انظر «أحوال الرجال» للسعدى (ص ١٧٤ - ١٧٥) «وفلان يجمع
الغث مع السمين والضعيف مع المتين» «وفلان يروى كل منكر عن كل منكر»

«وفلان رجل صالح غير» قاله أبو حاتم في بكر بن خنيس، وقال فيه السعدى: «كان يروى كل منكر عن كل منكر» (ض ١٠٨) «أحوال الرجال». «وفلان لا يسمع بشيء إلا حدث به» قاله أبو عمرو بن العلاء في قتادة وعمرو بن شعيب (٢٧٤/٣) «ضعفاء العقيل».

○ «وفلان إذا وقع على شيء لم يرده» قاله أبو بكر بن عياش في ليث بن أبى سليم (١٨٢/٦) «النبلاء».

ويدل عليه قول أبى داود عن يحيى في ليث: «عامّة شيوخه لا يعرفون» (١٨١/٦) «النبلاء» «وفلان ليس إسناده بشيء» فهذا اللفظ في بعض الوجوه معناه أنه لا ينتقى ولا يتحرى الرواية عن الثقات كما سبق بيانه، والله أعلم. وأعلم أن الرواية عن كل أحد تدل على أن الراوى لا يميز الصحيح من السقيم، فهذا يُلين به الراوى بل ويجرح إلا إذا كان يفعل ذلك أحد الأئمة ويقصد نشر الرواية والأخبار فأمر آخر كما سبق، وإذا كان يفعله أحد المدلسين فإن غلب ذلك على حديثه ضَعُف وإلا ففى رواية المدلسين تفصيل مشهور، والله أعلم.

* * *

○ وهناك عبارات تدل على أن الراوى على الإسناد كقولهم: «فلان على الإسناد وفلان على الإسناد» كما في «النبلاء» (١٠٠/٢٢)، «وفلان ألحق الأحفاد بالأجداد أو ألحق الأسباط بالأجداد في علو الإسناد» ومعناه أن الراوى طال عمره فسمع منه في بداية أمره بعض الرواة وفي آخر عمره سمع منه أحفاد الذين سمعوا منه في بداية أمره فاشترك الحفيد وجده في شيخ واحد.

○ وقولهم: «فلان من المعمرين» «وفلان من لم يرو عنه احتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث مثلاً» «وفلان قريب الإسناد» «وفلان اضطر الناس إليه بأخرة» جاء في «النبلاء» ترجمة شيبان بن فروخ قال أبو حاتم: «كان يروى القدر واضطر إليه الناس بأخرة»، قال الذهبي: «يعنى أنه تفرد بالأسانيد العالية».

(١٠٢/١١)، «وفلان يحكى الموقى» جاء هذا اللفظ فى «سؤالات السهمى للدارقطنى»، وفيه قصة عن عبد الله بن أحمد تدل على ذلك، لكن استنكرها الخطيب جداً انظر (ص ٢٧٧) من «سؤالات السهمى للدارقطنى» والله أعلم.

* * *

○ وهناك عبارات تدل على صحة كتاب الراوى كقولهم: «كان فلان كثير الضبط والنقط والعجم» «وفلان صحيح الكتاب» «وإذا اختلفوا فى حديث شعبة رجعوا إلى كتاب غندر مثلاً» «وفلان إذا حدث من كتابه فهو صحيح» وكقولهم: «كانت كتب ابن جريج تعرف بكتب الأمانة - أى لضبطها - وكقول ابن ديزيل: لو كان كتابى معى وأحمد بن حنبل عن يمينى وابن معين عن شمالى ما باليت» انظر بعض هذه الألفاظ فى ترجمة أبى عوانة الوضاح بن عبد الله الشكرى من «تذكرة الحفاظ».

* * *

○ وكذلك لا فرق بين قولهم: «فلان حديثه يشبه حديث الثقات» «وفلان حديثه يشبه حديث أهل العلم»:

لأن دخول اللام على كلمة «ثقات» يدل على أنهم الثقات المتقنون الذين يعتبر بهم حديث غيرهم ويحكم عليه بالصحة أو بالضعف إذا خالفهم، وكنت أرى أن قولهم: «حديثه يشبه حديث أهل العلم» أرفع لأن قولهم: «أهل العلم» يدل على أنهم أهل العلم فى الحديث، وكم من ثقة ليس من أهل العلم بالحديث، غير أنى سألت الشيخ أبى عبد الرحمن مقبل بن هادى الوداعى حفظه الله فقال: «لا أعلم بين العبارتين فرقاً» فالله أعلم .

* * *

○ وكذلك لا فرق بين قولهم: «فلان ليس بثقة في حديثه» و«فلان ليس بثقة في النقل» والله أعلم.

* * *

○ وكذلك لا فرق بين قولهم: «فلان مظلم الحديث» و«فلان مظلم الأمر»، وقد كنت أظن أن القول الأول معناه أن الراوى منكرو الحديث والقول الثانى معناه أن الراوى مجهول لا يعرف أمره، ثم وقفت على عدة تراجم تبين لى من خلالها أن كلا اللفظين يطلق أحياناً على معنى النكارة وأحياناً على معنى الجهالة، وقد ذكرت هذه التراجم فى المرتبة الرابعة من مراتب التجريح عند هذا اللفظ فارجع إليها، والله أعلم.

* * *

○ وكذلك لا فرق بين قول أحدهم: «فلان أرجو أن يكون ممن لا يكذب» و«فلان لا يعتمد الكذب»:

فقولهم: «لا يعتمد الكذب» معناه أن الكذب يقع فى روايته ولكن على سبيل الوهم، وكذا القول الأول فإنهم يقولون ذلك فيمن يقع فى حديثه المناكير ولكنه من أهل الصدق ولم يعتمد ذلك.

ونحو ذلك قولهم: «فلان أظرف من أن يكذب» والله أعلم.

* * *

○ وكذلك لا فرق بين قولهم: «فلان أثبت الناس فى فلان أو أعلم الناس فى فلان» و«فلان لا يفيد أحد شيئاً فى فلان» هذه الألفاظ بمعنى أن الراوى إذا كان مكثراً عن شيخ فى الأخذ والملازمة كان من أثبت الناس فيه وعرف كل ما عند الشيخ، فلا يستطيع أحد أن يأتى بأحاديث عن ذلك الشيخ لا يعرفها هذا التلميذ،

وهذا معنى قولهم: «لا يفيد أحد في فلان» أى لا يأتى له بفوائد غريبة عليه لا يعرفها عن ذلك الشيخ، انظر ترجمة عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله في «تاريخ بغداد» (٢٤٥/١٠). ونحو هذه الألفاظ قول ابن معين: «حماد بن زيد أعلم الناس بحديث أيوب»، وقيل: فابن عليه؟ قال: «لا يعمل مع حماد بن زيد شيئاً في أيوب» (١٣٠/٢) «تاريخ ابن معين»، ونحوه قولهم: «كان فلان أئحير المحدثين لفلان» أى أثبتهم فيه، كما قال الذهبي في «الميزان» في ترجمة عبد الرحمن بن أبى الزناد عبد الله بن ذكوان: «أحد العلماء الكبار وأئحير المحدثين لهشام بن عروة» (٥٧٥/٢).

قلت: والرجل قال فيه ابن معين كما في «النبلأ»: «هو أثبت الناس في هشام بن عروة» (١٦٨/٨).

* * *

○ وهناك ألفاظ تدل على أن الراوى كان له سماع صحيح من مشايخه لكنه ادعى ما لم يسمع وكذب في الروايات، فمن ذلك قولهم: «فلان لو اكتفى بما سمع لكان خيراً له» «ولو حدث بما سمع لكان خيراً» أو «لكان له فيه مقنع» أو «لكان فيه كفاية»، «وفلان لم يصبر على ما رزقه الله» أو «على ما رزق فأسرف في الأمر فافضح» أو «فلان أكثر على نفسه» كما في ترجمة محمد بن حميد (٧٠/١) من «التاريخ الكبير» للبخارى «وفلان لم يقتصر على الذى عنده» «وفلان يتناول ما لم يسمع ولا يقصر على ما سمع» قاله ابن معين في محمد بن سليم القاضى، ونحوه قول أبى سلمة التبوذكى في العلاء بن خالد القرشى ويقال الرياحى: «كانت عنده أربعة أحاديث ثم أخرج كتاباً» ورماه بالكذب (١٨٠/٨) «تهذيب التهذيب».

* * *

○ وهناك ألفاظ تدل على أن الراوى يقبل التلقين كقولهم: «فلان كان يلقي أو يتلقن ما لقن أو يقبل التلقين» «وفلان كان يجيب في كل ما يسأل» وقد سبق بيان معنى هذا «وفلان لا يبالي أن يقرأ ما دفع إليه» وهذا إما لقبول التلقين وإما لسوء حفظه وغفلته «وفلان يُكرّر عليه» جاء في «تاريخ بغداد» ترجمة سويد بن سعيد الحدثاني - وكان قد كف بصره في آخر عمره - قال علي بن المديني لما سئل عنه وحرك رأسه: «ليس بشيء»، وقال: «الضرير إذا كانت عنده كتب فهو عيب شديد». اهـ

قلت: وهذا من على رحمه الله محمول على الضرير الذي يكتب له غير ثقة، أما إذا كتب له ثقة أو كان العَمَى طارئاً عليه وله كتاب صحيح فلا بأس، وقد قال أبو زرعة في سويد: «أما كتبه فصحيح وكنت أتبع أصوله فأكتب منها». اهـ ثم قال ابن المديني: «هو عندي لا شيء، فقيل له: إنه يحفظ ثلاثة آلاف حديث، قال: فهذا أشد يكرّر عليه» (٢٢٩/٩) والله أعلم.

* * *

□ (الباب الثامن) □

(ذكر ألفاظ وعبارات لا يلزم منها تضعيف الراوى مطلقاً)

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الكلام على تمييز أسباب الطعن في رجال الصحيح: «...القسم الثاني: فيمن ضُعِفَ بأمر مردود كالتحامل أو التعت أو عدم الاعتماد على المضعف لكونه من غير أهل النقد ولكونه قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه أو بحاله أو لتأخر عصره أو نحو ذلك، قال: ويلتحق به من تُكَلِّم فيه بأمر لا يقدر في جميع حديثه، كمن ضُعِفَ في بعض شيوخه دون بعض وكذا من اختلط أو تغير حفظه أو كان ضابطاً لكتابه دون الضبط لحفظه، فإن جميع هؤلاء لا يجمل إطلاق الضعف عليهم بل الصواب في أمرهم التفصيل». اهـ (ص ٤٦٠) من «مقدمة الفتح».

○ قلت: ومن ذلك كون الراوى ليس من الحفاظ المشاهير ولا من يعرف طرق الأحاديث وعللها، وكذلك كون القطان أو ابن مهدي أو شعبة أو غيرهم من المشاهير لم يرووا عن فلان لا يضره إذا وثقه معتبر، أو أن البخارى لم يخرج له في «صحيحه»، أو كون الراوى مدلساً، أو يقبل عمل السلطان في قضاء أو بيت مال، أو أنه قليل الحديث والمشايخ، أو أنه مبتدع، أو يشتغل بالفقه، أو يقعد عند أصحاب الكتب، أو أنه لم يرو عنه المشاهير، أو أدخله ابن عدى في «كامله» أو الذهبى في «ميزانه» أو العقيلي في «ضعفائه الكبير»، أو قول أحدهم: فلان أحب إلئى من فلان أو يقدم على فلان أو غير ذلك من عبارات فإتيان السلطان إذا كان لا يعينه على معصية الله فلا يضر، كما جاء في «مقدمة الفتح» ترجمة أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني..... (ص ٣٨٦ - ٣٨٧) وفي ترجمة الجعد بن عبد الرحمن، ذكر أن الأزدي ضعفه لأن الساجي ذكره في «الضعفاء»، وقال:

لم يرو عنه مالك، فقال الحافظ: وهذا تضعيف مردود، انظر «مقدمة الفتح» (ص ٣٩٥).

وفي ترجمة عمر بن نافع مولى ابن عمر دفع الحافظ كلام ابن سعد بأنه كان ثبناً قليل الحديث ولا يحتجون بحديثه، وقال الحافظ: «كذا قال، وهو كلام متهاافت كيف لا يحتجون به وهو ثبت». اهـ (ص ٤٣١) «مقدمة الفتح»، وذكر أن كلام ابن سعد لم يلتفت أحد إليه في تضعيف عبد الرحمن بن شريح بن عبد الله المعافري لأن مادته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد (ص ٤١٧) من «المقدمة» ونحو ذلك ما قاله في ابن خراش كما في ترجمة عمرو بن سليم الزرقى (ص ٤٣١)، وكذلك إذا تكلم في الرواة من هو متكلم فيه أصلاً فلا يقبل لاشيما إذا خالف، كما قال الحافظ في ترجمة أحمد بن شبيب الحبطي: «قال الأزدي: منكر الحديث غير مرضى، قال الحافظ: ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف فكيف يعتمد في تضعيف الثقات» (ص ٣٨٦)، وذكر الذهبي في ترجمة أبان بن إسحاق المدني كما في «الميزان» أن أبا الفتح الأزدي قال: «متروك»، قال الذهبي: «قلت: لا يترك فقد وثقه أحمد والعجلي، وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين جمع فأوعى وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم وهو المتكلم فيه وسأذكره في المحمدين» (٥/١)، وذكر الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» أن الأزدي لا يعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف، كما في ترجمة إسرائيل بن موسى البصري (ص ٣٩٠).

○ ومن ذلك ما جاء في «مقدمة الفتح» ترجمة أحمد بن المقدام بن سليمان العجلي أبي الأشعث: «وثقه أبو حاتم وجزرة والنسائي، وقال أبو داود: لا أحدث عنه لأنه كان يعلم المَجَّانَ المجون، كان مجان البصرة يصرون صرر دراهم فيطرحونها على الطريق ويجلسون ناحية، فإذا مر مارٌ بصرةً وأراد أن يأخذها صاحوا: «ضعها ضعها» ليخجل الرجل، فعلم أبو الأشعث المارة فقال لهم: هيوا لهم صرر زجاج كصرر الدراهم، فإذا مررتهم بصررهم وأردتم أخذها فصاحوا فاطرحوا صرر الزجاج وخذوا صرر الدراهم التي لهم، ففعلوا ذلك، وتعقب ابن

عدى كلام أبى داود هذا وقال: لا يؤثر ذلك فيه لأنه من أهل الصدق، قال الحافظ: قلت: ووجه عدم تأثيره فيه أنه لم يعلم المجان كما قال أبو داود وإنما علم المارة الذين كان قصد المجان أن يخجلوهم، وكأنه كان يذهب مذهب من يؤدب بالمال، فلهذا جَوَز للمارة أن يأخذوا الدراهم تأدياً للمجان حتى لا يعودوا لتخجيل الناس، مع احتمال أن يكونوا بعد ذلك أعادوا لهم دراهمهم والله أعلم.

وقد احتج به البخارى والنسائى والترمذى وابن خزيمة فى «صحيحه» وغيرهم. اهـ (ص ٣٨٧) وكما جاء فى «مقدمة الفتح» ترجمة الحسن بن مدرك السدوسى الطحان: «قال النسائى: لا بأس به، وقال ابن عدى: كان من حفاظ أهل البصرة، وقال أبو داود: كان كذاباً يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها على يحيى بن حماد»، قال الحافظ: «إن كان مستند أبى داود فى تكذيبه هذا الفعل فهو لا يوجب كذباً، لأن يحيى بن حماد وفهد بن عوف جميعاً من أصحاب أبى عوانة، فإذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه ليعرف إن كان من جملة مسموعه فحدث به أو لا، فكيف يكون بذلك كذاباً؟ وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ولم يذكروا فيه جرحاً وهما ما هما فى النقد. اهـ (ص ٣٩٧).

○ وأما كون الراوى ليس من الحفاظ المكثرين فلا يضره إذا كان ثبُتاً وإن كان مقلداً، كما فى ترجمة عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز من «مقدمة الفتح» (ص ٤٢٠)، وكذا كون الراوى لم يره أحد الأئمة يطلب الحديث فلا يضره إذا كان صاحب كتاب صحيح، كما فى «مقدمة الفتح» ترجمة عبد الواحد بن زياد العبدى (ص ٤٢٢).

○ وقبول جوائز السلطان وهداياه لا يضر مطلقاً، كما فى ترجمة عكرمة مولى ابن عباس، تكلم فيه من أجل ذلك ومن أجل أمور أخرى فقال الحافظ: «الزهرى أشهر منه بذلك ولم يضره». اهـ من «مقدمة الفتح».

○ ومن ذلك ما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة الحسن بن الربيع البجلي البورانى سئل عنه ابن معين فقال: «لو كان يتق الله لم يحدث بالمغازى ما كان

يحسن يقرؤها»، فقال الخطيب: «قلت: لم يعبه يحيى إلا بأنه كان لا يحسن قراءة المغازى وما فيها من الأشعار وذلك لا يوجب ضعفه، وقد كان الربيع ثقة صالحاً متعبداً» (٣٠٨/٧).

○ ومن ذلك ما جاء في «التنكيل» ترجمة عبد الله بن سليمان بن الأشعث أبى بكر بن أبى داود السجستاني وقول من قيل له: «إن أبى داود يقرأ على الناس فضائل على بن أبى طالب فقال: تكبيره من حارس».

قال المعلمي رحمه الله: «وهذا ليس بجرح وإنما مقصوده أنه كما أن الحارس قد يقول رافعاً صوته «الله أكبر» لا ينوى ذكر الله عز وجل وإنما يقصد أن يسمع السراق صوته فيعرفوا أنه موجود يقظان فلا يقدموا على السرقة، فكذلك قد يكون ابن أبى داود يروى فضائل على ليدفع عن نفسه ما رماه بعض الناس من النصب ويغض على بن أبى طالب رضى الله عنه». اهـ (ص ٥١٧).

○ ومن ذلك وصفهم للراوى بأنه مبتدع أو يشتغل بالرأى أو أجاب في محنة خلق القرآن وغير ذلك فإنه لا يضر الراوى في كل الحالات، والله أعلم. تبيينه:

كما أن هناك ألفاظاً لا يلزم منها التجريح في كل الحالات كما سبق فكذلك هناك ألفاظ لا تفيد التعديل في الرواية في كل الحالات، ومن ذلك الألفاظ التى سبق ذكرها وهى تدل على العبادة أو الفقه أو الأمر بالمعروف أو النهى عن المنكر أو أن الراوى من بيت العدالة أو التعديل أو الوزارة أو الرئاسة أو التحديث أو الإسناد أو أنه تام المروءة، كقولهم: «لم يكن فلان يشرب الماء في السوق»، أو الألفاظ التى تدل على الجود والكرم أو الشجاعة أو الألفاظ التى تدل على أنه صاحب أدب أو أنه حسن السمات والهيئة إلخ. فكل هذا لا يلزم منه أن الراوى عدل في الرواية مقبول الأخبار، والله أعلم.

* * *

□ (الباب التاسع) □

(ذكر ألفاظ خفيفة الجرح وتطلق أحياناً على الجرح الشديد)

معلوم أن ألفاظ الجرح والتعديل لكل لفظة منها منزلة معينة كما سبق شرحه في الباب الأول، فمثلاً قولهم: فلان متكلم فيه أو ليس بعمدة أو لين.... إلخ. من ألفاظ الجرح الخفيف التي لا تبلغ بالراوى إلى حد الترك، لكن الأئمة قد يستعملون هذه الألفاظ في الجرح الشديد، وسأذكر إن شاء الله تعالى عدة تراجم تدل على ذلك، والفائدة من هذا الباب أن الباحث إذا وقف على شيء من هذه الألفاظ فلا يتعجل بالحكم على الراوى قبل أن يتوسع في ترجمة الراوى فقد يظهر له خلاف ما تبادر له، والله أعلم.

فمن ذلك ما جاء في «الميزان» ترجمة يحيى بن عبد الحميد الحماني قال أحمد: «كان يكذب جهاراً»، وقال البخارى: «كان أحمد وعلى يتكلمان فيه» (٣٩٢/٤) فتأمل الكلام الذى تكلم به أحمد.

وفى «تهذيب التهذيب» ترجمة شعبة بن دينار الهاشمي قال مالك: «ليس بثقة»، وقال البخارى: «يتكلم فيه مالك» (٣٤٧/٤).

وفى «تاريخ بغداد» ترجمة سويد بن سعيد قال ابن معين: «لا صلى الله عليه»، وقال الحسين بن فهم: «لم يكن عند ابن معين بشيء»، وقال يحيى مرة: «مات منذ حين»، وقال مرة: «هو حلال الدم»، ومع ذلك قال فيه الدارقطني: «تكلم فيه يحيى بن معين» (٢٣٠/٩ - ٢٣١)، وفى «النبلاء» ترجمة عامر بن شراحيل الشعبى روى ابن عيينة عن السرى بن إسماعيل عن الشعبى قال: «ولدت عام جلولا»، قال الذهبي: «هذه حكاية منكرة وليس السرى بمعتمد قد اتهم» (٢٩٥/٤)، وفى «الميزان» ترجمة يحيى بن عثمان الحمصي قال الذهبي: «صدوق

لأنه أبو عروبة الحزاني وحده فقال: لا يسوى نواة في الحديث كان يثقلن كل شيء» (٣٩٦/٤) فتأمل ماذا قال أبو عروبة.

وفي «الكامل» كثيراً ما يذكر ابن عدى الراوى ويقول: وهو ضعيف كما قال فلان، فإذا رجعت إلى الترجمة تجد أن فلاناً هذا طعن فيه طعناً شديداً، انظر ترجمة بشر بن نمير القشيري (٤٤١/٢) و ترجمة بركة بن محمد أبى سعيد الحلبي (٤٧٩/٢ - ٤٨٠)، و ترجمة حفص بن عمر بن أبى العطف (٧٩٢/٢) و ترجمة حفص بن عمر بن ميمون العدنى الملقب «فرخ» (٧٩٣/٢ - ٧٩٤). وقد سبق أنه يقول في بعض المواضع: «فلان لين» على من هو يسرق الحديث أو فاحش الخطأ. وقال الدارقطني في محمد بن سليمان أبى على المالكي: «ليس هو بذاك، فلما سئل ذكر عن الساجي أنه حدث عن رجل لم يدركه» (ص ١٠٣) «سؤالات السهمي للدارقطني»، وقال أبو محمد الحسن بن على البصري في أبى جزى القشيري محمد بن أحمد: «ليس بالمرضى متهم بوضع الحديث» (١٢٥) «سؤالات السهمي»، وكما في ترجمة على بن بلال المهلبى: «ليس بالمرضى وكان داعية إلى الرفض وحدث عن الثقات بما لا يحتملون» (ص ٢٢٤) «سؤالات السهمي للدارقطني».

فهذا ومثله مما يلزم طالب العلم معرفته كي لا يتخبط ويظن أن كلام الأئمة يتعارض، فمثلاً لو قرأ في ترجمة رجل أن أحمد قال فيه: ليس بثقة أو كذاب، وأن الدارقطني قال فيه: متكلم فيه أو ليس بذاك أو ليس بالمرضى.... إلخ، فلا ينبغي له أن يدعى تعارض القولين حتى يبحث أولاً ماذا يعنى الدارقطني بقوله هذا، والعلم بهذه الأمور ينفع الله به كثيراً عند جمع كلام الأئمة في ترجمة الراوى لأن كلامهم - في الغالب - يشد بعضه بعضاً وإن ظهر لنا أنه متعارض، وكما سبق أن بعض ألفاظ الجرح الشديد تستعمل في الجرح الخفيف أو في غير الجرح كقولهم: «فلان كذاب» على من يهمل ويخطئ «وفلان تركوا حديثه» على من بطلوا الكتابة عنه وإن كان ثقة وغير ذلك من الألفاظ، فإذا وفق الله الطالب

لفهم هذه الأمور فإنه يوفق كثيراً بإذن الله في إصابة الحق في الحكم على الراوى،
والله أعلم.

* * *

□ (الباب العاشر) □

(ذكر ألفاظ يترجمها تلامذة أئمة الجرح والتعديل أو من بعدهم)

كثيراً ما نجد في كتب الجرح والتعديل قول أحد التلامذة الذين يسألون أئمة الجرح والتعديل أو قول غيرهم ممن بعدهم: تكلم فيه فلان أو حسن فيه القول فلان أو مشاه فلان..... إلخ، وهذا لا يكفي في الحكم على صاحب الترجمة لاسيما إذا اختلفت أقوال الأئمة، ومن هنا ينبغي للطالب أن يتأمل ويبحث عن حقيقة قول الإمام نفسه ماذا قال حتى يحكم على الراوى بما يستحق، وأنا أذكر كثيراً من هذه الألفاظ والله المستعان.

فمن ذلك قولهم:

○ «وثقه فلان» أو «صدقه فلان» أو «صلحه فلان» أو «ضعفه فلان» أو «كذبه فلان» أو «مرض فيه القول فلان» أى قال ليس بذلك أو ليس بعمدة أو صالح، انظر قول ابن حبان لهذا اللفظ في «المجروحين» (٣٧٤/١) ترجمة صدقة بن عبد الله السمين، وكذا عمرو بن شعيب (٧٢/٢) من «المجروحين» وكذا ترجمة عبد الرحمن بن سليمان بن حنظلة (٥٧/٢) «المجروحين» لابن حبان.

○ وقولهم: «طحنه فلان» كما قاله الذهبي في صدقة بن عبد الله السمين، وهذا اللفظ يدل على الجرح الشديد، وانظر «النبلاء» (٣١٦/٧).

○ وقولهم: «أخشن فيه القول فلان» بمعجمتين وهذا جرح شديد، انظر ترجمة الحسين بن أحمد الشماخي الهروى الصفار من «لسان الميزان» (٢٦١/٢)، فقد ذكر الحاكم ما يدل على أنه حدث بما لم يسمع.

○ وقولهم: «قصبه فلان» وقصبه يقصبه: قطعه» كما في «ترتيب القاموس»

(٦٢٧/٣)، وفي «تاج العروس» قصة يقصبه قصباً: عابه وشتمه ووقع فيه»
(٤٣٠/١)، وهذا اللفظ في «الكامل» ترجمة داود بن فراهيج: «ذكره شعبة فقصبه»
(٩٤٩/٣)، وفي «الميزان» ذكر أن يعقوب الحضرمي قال عن شعبة: «حدثنا داود
وكان قد كبر وافتقر» (١٩/٢) وقد سبق أن هذا جرح شديد.

○ وقولهم: «حسن القول فيه فلان» بمهملتين وهذا لا يدل على أنه يراه
حجة، بل غالباً ما يقال هذا بالنظر لبقية أقوال الأئمة، فيكون التحسن هنا نسبياً،
راجع ترجمة داود بن الزبيرقان في «المجروحين» لابن حبان، فقد قال ابن حبان:
«اختلف فيه الشيخان أما أحمد فحسن القول فيه ويحيى وهاء، قال أحمد: لا أتهمه
في الحديث، وقال يحيى: ليس بشيء» (٢٩٢/١).

○ وقولهم: «فجع القول فيه فلان» كما في ترجمة قيس بن الربيع الأسدي
قال ابن حبان: «فجع القول فيه ابن المبارك، وقال محمد بن الحسن: قال لي
عبد الله بن المبارك: من لازمت بالكوفة؟ قلت: قيس بن الربيع، قال: فهلاً
زائدة؟» (٢١٨/٢) من كتاب «المجروحين».

○ وقولهم: «بخسه فلان» بالموحدة والحاء المعجمة كما في «النبلاء» ترجمة
عمرو بن هارون بن يزيد قال أبو حاتم: «تكلم فيه ابن المبارك فذهب
حديثه.... وقال مرة: هو ضعيف الحديث بخسه ابن المبارك بخسة فقال: يروى
عن جعفر بن محمد وقد قدمت قبل قدومه فكان جعفر قد توفي»، وضعف الذهبي
سند هذه الحكاية عن ابن المبارك، وهذا اللفظ ذكره في «تهذيب التهذيب» لكن
بالنون من النخس انظر (٥٠٣/٧).

○ وقولهم: «ذمه فلان» كما في ترجمة عمرو بن موسى الوجيهي قال
السعدي: «سمعتهم يذمون حديثه» (ص ١٧٣) «أحوال الرجال»، وكما في ترجمة
يحيى بن أنيسة قال السعدي: «غير ثقة سمعت أحمد يذكره بالذم»، وفي الحاشية
أن أحمد قال: «ليس ممن يكتب حديثه» (ص ١٧٧) «أحوال الرجال».

○ وقولهم: «مدحه فلان» أو «أثنى عليه فلان» أو «قوى أمره فلان»

أو «رفعه فلان».

○ وكذلك قولهم: «مشاه فلان» فالظاهر أن هذه الألفاظ مدح نسبي أى قواه بالنسبة إلى غيره الذين ضعفوه، ومشاه بالنسبة لمن تركه، وقد قال الذهبي في يزيد بن عبد الله اليسري: «أورده ابن عدى ومشاه، فقال: ليس هو بمنكر الحديث» (٤٣٢/٤) «الميزان»، وانظر ترجمة الرجل في «الكامل» (٢٧٣٤/٧) ونحو ذلك قولهم: «سهلوا فيه».

○ وقولهم: «فلان يسيء الرأى في فلان أو كان سيء الرأى فيه» فقد يكون هذا من أجل أنه كذاب كما في ترجمة ابن كادش أحمد بن عبيد الله في «النبلاء» (٥٥٩/١٩)، وقد يكون من أجل بدعته أو فسقه وشهوته كما في «الميزان» ترجمة محمد بن فضال الأزدي قال البخاري: «كان سليمان بن حرب سيء الرأى فيه كان يقول: كان يبيع الشراب» (٥/٤)، ونحوه: «كان فلان يغلف القول فيه جداً» وهذا إما لبذعته الشنيعة أو لكذبه.

○ وقولهم: «كان فلان يحمل على فلان أو كان شديد الحمل عليه» انظر ترجمة شاذ بن الفياض الشكري (٣٦٣/١) من «المجروحين» فالظاهر من هذه الألفاظ الجرح الشديد.

○ وقولهم: «ضجع فيه القول فلان» وضجع في الأمر: أى قصر فيه كما في كتب اللغة، انظر ترجمة سعيد بن عبد الجبار الحمصي (٤٤/٤) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «كان يجمل القول فيه فلان» بالجيم: «أى يحسن القول فيه» والله أعلم.

○ وقولهم: «تبط عنه فلان» كما في ترجمة فضالة بن مفضل أبى فضالة المصري. قال أبو حاتم: «لم يكن بأهل أن يكتب عنه العلم سألت عنه سعيد بن عيسى بن تليد فنبطنى عنه وقال: الحديث الذى يحدث به موضوع أو نحو هذا» (٧٩/٧) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «لطف فيه فلان» أى بالنسبة لغيره، أما إذا قيلت فيمن روى عنه مدلس فلها معنى آخر، جاء في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن مجبر قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عنه فقال: ليس بقوى روى عن هشيم ولطف فيه فقال: نا محمد بن عبد الرحمن القرشي فكنى عن اسم جده كى لا يُفطن له» (٣٢٠/٧) الجرح والتعديل.

○ وقولهم: «غمزه فلان أو غمزوه» وهذا اللفظ ورد كثيراً في الجرح الشديد كما في «الميزان» ترجمة عبد الله بن معاذ الصنعاني: «كان عبد الرزاق يكذبه، قال البخاري: غمزه عبد الرزاق» (٥٠٦/٢)، وفي «الميزان» ترجمة محمد بن إبراهيم الكسائي راوى صحيح مسلم عن ابن سفيان: «غمزه الحاكم وقال: روى الصحيح من غير أصل» (٤٥٠/٣)، وفي «الضعفاء للدارقطني» ترجمة الحارث بن سريج: «غمزه يحيى وهو كما قال»، في الحاشية: «إن يحيى ترك حديثه، وفي «سؤالات البرقاني» ترجمة يزيد بن يوسف الشامي قال الدارقطني: «يحيى بن معين يغمز عليه وليس يستحق عندى الترك» (ص ٧١) قال هذا بعد قوله: «اختلفوا فيه»، فالظاهر من هذا أن كلام يحيى فيه شديد انظر «تاريخ بغداد» (٣٣٤/١٤) «والميزان» (٤٤٢/٤) «وتهذيب التهذيب» (٣٧٣/١١) وفي «الضعفاء للعقيل» ترجمة ثوير بن أبى فاختة قال الحميدى: «ذكر لسفيان ثوير فغمزه، وقد قال فيه سفيان: من أركان الكذب» (١٨٠/١).

○ ونحو ذلك قولهم: «جرحه فلان أو هو مجروح» فهذا اللفظ يأتى أحياناً في الجرح الشديد كما في ترجمة الحسن بن عمار الكوفي مولى بجيلة قال على بن الحسن لابن المبارك: «لم تركت حديث الحسن بن عمار؟ قال: جرحه عندى الثورى وشعبة، وكان شعبة يكذبه» (٥١٥/١) «الميزان»، وكقول الذهبي في العباس بن أحمد بن العباس: «شيخ حدث قبل الستائة مجروح ليس بعمدة» (٣٨١/٢) «الميزان»، وفيه أيضاً ترجمة فهد بن حيان النهشلي: جرحه ابن المديني فقال: ذهب الفهدان فهد بن عوف وفهد بن حيان (٣٦٦/٣).

وفي «ضعفاء العقيلي» ترجمة محمد بن إسحاق بن يسار قال ابن مهدي:
«كان يحيى بن سعيد ومالك بن يحيى بن إسحاق» (٢٣/٤)، وابن إسحاق قال
فيه مالك: «دجال من الدجاجلة»، وقال فيه القطان: «أشهد أنه كذاب» (٢٤/٤)
«ضعفاء العقيلي»، فهذه التراجم تدل على أن بعض الألفاظ يستعمل في غير محله
فعلى طالب العلم أن يتأني ويبحث عن حقيقة ما قاله الأئمة من جرح أو تعديل،
والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قد يُذكر لأحد الأئمة قول إمام آخر في أحد الرواة فيجيب بما ظاهره
تضعيف الراوى وفي الحقيقة إنما يقصد تضعيف قول ذاك الإمام، كما جاء في
«الجرح والتعديل» ترجمة سعيد بن عبد الرحمن أخ لأبي حرة البصري قال
عبد الرحمن بن مهدي: «نا سعيد بن عبد الرحمن أخو أبي حرة وكان أثبت من
أبي حرة، قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد وقيل له في سعيد بن
عبد الرحمن يقول: هو أثبت شيخ بالبصرة؟ قال يحيى أيش أقول لك؟ كأنه
يضعفه، قال أبو محمد بن أبي حاتم: يدل قول يحيى على إنكار قول عبد الرحمن بن
مهدي أنه أثبت شيخ بالبصرة لا أنه ضعفه» (٤٠/٤).

* * *

□ (الباب الحادى عشر) □

(ذكر ألفاظ الجرح المجمل والمفسر)

وفائدة هذا الباب تظهر عند تعارض الجرح والتعديل فى الترجمة الواحدة، فقد ذكروا أنهما إذا تعارضا فلا يقبل الجرح إلا مفسراً، وشرطوا لذلك شروطاً يأتى ذكرها فى محلها إن شاء الله تعالى من القسم الثانى من هذا الكتاب.

واعلم أن الجرح يكون مجملاً إذا لم يعلم ما سببه، وهل هو جرح فى الحفظ أم جرح فى العدالة.

أما إذا علم أنه طعن فى الحفظ مثلاً ولكن لم يتحدد لنا من اللفظ منزلة هذا الطعن فلا يخرج عن كونه مفسراً، ويوضع اللفظ فى المنزلة التى نصوا عليها، كأن يقال: «فلان سئء الحفظ» فهذا جرح مفسر، لكن هل ساء حفظه حتى وصل إلى حد الترك أم أنه قليل الغلط؟ اللفظ يحتمل هذا وذاك، فإذا لم يظهر لنا أحد الوجهين جعلناه من ألفاظ الجرح الخفيف حسب منزلة اللفظ وكما سبق تفصيله فى الباب الأول، وكذا قولهم: «فلان مضطرب الحديث» هو جرح مفسر وإن لم نعرف أنه اضطرب فى حديث فلان أو فى الحديث الفلانى، لأنه قد ظهر أن الجرح من قبل الحفظ، وأنا أذكر أكبر قدر من ألفاظ الجرح المجمل والجرح المفسر ولا أشترط الحصر.

أولاً: ألفاظ الجرح المجمل:

○ قولهم: «فلان لين» لأنه لا يعلم ما سبب لينه «وفلان ضعف» وفلان غير حجة، وفلان ليس بقوى، أو ليس بالقوى، أو ليس بذاك، أو ليس بذلك، أو غير مرضى، أو غير محمود، أو ليس هناك، أو لم يكن بالصافى، أو إلى اللين

ما هو، أو ليس هو كما يتوهم الناس، أو ليس بالسكة، أو ليس هو كذلك،
 أو ليس له حلاوة، أو لم يكن من البابة، أو لم يكن له حركة في الحديث، أو فيه
 شيء، أو غير قوى، أو ليس برشيد، أو ليس من أهل الحديث، أو لا يتكل عليه،
 أو ليس بعمدة، أو لم يكن من النقد الجيد، أو لا ييسط لحديثه، أو لا يسكن
 قلبي عليه، أو ليس ممن تريد، أو ليس من شرط الصحيح، أو لا أختره في
 الصحيح، أو لا أخرج له في الصحيح، أو ليس من الجمال التي تحمل الخامل،
 أو ليس من أهل القباب، أو ليس من إبل القباب، أو تكلم فيه، أو فيه كلام،
 أو متكلم فيه، أو لا يحتج به، أو ليس حديثه نيراً، أو ليس بالمضيء، أو ليس
 عليه نور، أو لا يستخفه فلان، أو ليس حديثه بذاك الجائر، أو ليس ينشرح
 الصدر له، أو حديثه فيه ما فيه، أو حديثه لا يساوى شيئاً، فقد يكون هذا
 لكثرة الغلط أو لقلة حديثه أو لبدعته أو لغير ذلك. وقولهم: «فلان لا تقوم بمثله
 حجة، أو هو ضعيف، أو لم يكن نافعاً، أو لا يعول عليه». ومن ذلك إذا سئل
 أحدهم عن راو فقال: «للحديث رجال، أو فلان حديثه يستثقل، أو يحدث عنه
 من لا ينظر في الرجال، أو لم يكن بحيد العقدة، أو أحاديثه ليست نقية،
 أو يكتب حديثه زحفاً، أو كان فسلاً، أو أحاديثه لا تشبه أحاديث الناس
 أو أحاديث الثقات أو أهل العلم، أو يتأني في حديثه، أو ليس مثل غيره في
 الضعف، أو غيره أوثق منه، أو لم يقنع الناس بحديثه، أو من حمالة الخطب، أو لم
 يشتهى الناس حديثه، أو لا ينشط لحديثه، أو غيره خير منه، أو ضعيف الركن،
 أو لا يتشبه بحديثه، أو سقيم، أو فلان ما رويت عنه إلا باضطرار، أو فلان
 عن فلان لا يجزىء، أو كتبوا عنه ضرورة، أو لا يشتغل به، أو غير مقبول،
 أو لم يكن أهلاً للحديث عنه، أو لا يروى عنه، أو نُهي عن حديثه، أو لا
 شيء، أو شبه لا شيء، أو لا ينبغي أن يروى عنه، أو منكر الأمر جداً، أو
 ليس ممن يؤخذ عنه الحديث، أو فلس خير منه، أو لا يساوى شيئاً، أو لا يساوى
 فلساً، أو لا يساوى بكرة، أو طلية... الخ» ما في معناه.
 «وفلان أرم به، أو دعه، أو اطرحه، وفلان كانوا يتقرون حديثه، وفلان

كُتِبَ عَنْهُ وَلَسْتُ أَحَدُثُ عَنْهُ، وَفُلَانٌ لَا يَكْتُبُ حَدِيثَهُ أَوْ رَأَيْتَهُمْ يَهَابُونَ حَدِيثَهُ،
أَوْ عِنْدَهُ عَجَائِبُ، أَوْ بَلَايَا، أَوْ مَصَائِبُ، أَوْ طَامَاتُ، وَعِظَامُ، وَأَوَابِدُ، وَفُلَانٌ
قَدْ أَغْنَى اللَّهُ عَنْهُ، أَوْ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ لَا يَرْفَعُونَ بِفُلَانٍ رَأْسًا، أَوْ غَيْرِ مَلِيءٍ،
أَوْ لَيْسَ بِثَقَّةٍ، أَوْ غَيْرِ ثَقَّةٍ، أَوْ لَيْسَ بِالثَّقَّةِ، أَوْ لَا يَكْتُبُ عَنْهُ إِنْسَانٌ فِيهِ خَيْرٌ،
أَوْ أَخْزَاهُ اللَّهُ وَأَخْزَى مِنْ يَسْأَلُ عَنْهُ، أَوْ أَفْ أَفْ لَيْسَ بِشَيْءٍ، أَوْ وَاهٍ، أَوْ
صَاحِبُ مَعْمِيَّاتٍ، أَوْ أَقْشَعَرُ مِنْ حَدِيثِهِ، أَوْ لَا يُوَثِّقُ بِهِ، أَوْ مِنْ الْهَلَكِيِّ، أَوْ تَرَكُوا
حَدِيثَهُ مِنْ دَهْرٍ، أَوْ ذَهَبَ عِلْمُهُ، أَوْ ذَهَبَ حَدِيثُهُ، أَوْ ذَاهَبَ الْحَدِيثُ، أَوْ
ضَعِيفٌ لَا يَعْتَبَرُ بِهِ، أَوْ لَا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قِيَمَةٌ عِنْدِي، أَوْ رَمِينَا
حَدِيثَهُ، أَوْ لَا تَكْتُبُوا عَنْهُ لَمْ يَكُنْ بِالثَّقَّةِ، أَوْ يَأْتِي عَنْ الثَّقَاتِ بِالْمَعْضَلَاتِ، أَوْ
لَا يَحْتَجُّ بِهِ بِحَالٍ، أَوْ نَبَذُوا حَدِيثَهُ، أَوْ مَتْرُوكٌ مَهْجُورٌ، أَوْ قَدْ فَرَّغَ مِنْهُ مِنْ دَهْرٍ،
أَوْ يَسْتَحِقُّ التَّكْبُحَ عَنْ رِوَايَتِهِ، أَوْ كَانَ هَالِكًا مِنَ الْهَالِكِينَ، أَوْ سَبِيلُهُ سَبِيلُ
التَّرِكِ، أَوْ لَا يَنْبَغِي لِحَلِيمٍ أَنْ يَذْكُرَهُ فِي الْعِلْمِ، أَوْ لَا أَجْمَلَ عَنْهُ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا،
أَوْ لَمْ يَحْدُثْ عَنْهُ فُلَانٌ عَلَى عَمْدٍ، أَوْ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ فُلَانٌ عَلَى عَمْدٍ، أَوْ ضَعِيفٌ
مُهِينٌ، أَوْ سَاقِطٌ، أَوْ بَيْنَ الضَّعْفِ، أَوْ يَسْتَحِقُّ التَّرِكَ، أَوْ لَا يَثْبُتُ بِهِ فَرَضٌ وَلَا
سُنَّةٌ، أَوْ إِذَا مَرَرْتَ فَارْجِعْهُ أَوْ فَاصْغَعْهُ، وَفُلَانٌ مُؤَدٌّ أَيْ بِالْتَّخْفِيفِ بِمَعْنَى هَالِكٍ
«وَفُلَانٌ رَجُلٌ قَدْ كَفَانَا مُؤَنَّتُهُ، أَوْ تَرَكَ حَدِيثَهُ فَلَا يَنْبَغُ، أَوْ ذَهَبَ كَأَمْسِ
الذَّاهِبِ، أَوْ أَضْرَبَ عَلَى حَدِيثِهِ بِسِتَةِ أَقْلَامٍ، » وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا سَأَلَ أَحَدَهُمْ عَنْ
رَأْيِهِ فَقَالَ: «دَعْنِي لَا أَقِءُ بِهِ، وَفُلَانٌ أَنَابُوا إِلَى اللَّهِ مِنْ عَهْدَتِهِ، وَفُلَانٌ بَشَسَ
الرَّجُلُ، أَوْ مَنَعَ فُلَانٌ مِنْ قِرَاءَةِ حَدِيثِهِ، أَوْ يَنْبَغِي أَنْ يُلْقَى حَدِيثُهُ، أَوْ يَحْفَرُ لَهُ
بُئْرٌ فَيُلْقَى فِيهِ، أَوْ تَرَكَهُ فُلَانٌ فَاسْتَرَحَ، أَوْ يَرْفُضُ حَدِيثَهُ فَلَا يَذَاكِرُ بِهِ وَلَا يَعْتَدُ
بِهِ، أَوْ اسْتَغْنَى أَهْلُ الْحَدِيثِ عَمَّا يَرَوِيهِ، أَوْ غَيْرُ مَقْبَحٍ، أَوْ بَرَكَ فَلَمْ يَنْبَغُ، »
وَبَرَكَ بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ وَسَبَقَ بِالْمُثَنَّاةِ الْفَوْقِيَّةِ مِنَ التَّرِكِ «وَفُلَانٌ لَا يَحْمِلُ عَنْهُ، وَفُلَانٌ
مَالٌ عَنْهُ النَّاسُ، أَوْ لَوْ كَانَ بَيْنَ يَدَيَّ مَا سَأَلْتُهُ عَنْ شَيْءٍ » وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا سَأَلَ
أَحَدَهُمْ لِمَ لَمْ تَرَوْهُ عَنْ فُلَانٍ؟ فَيَقُولُ: «لَا تَحْمِلُنِي رَجُلِي إِلَيْهِ، وَفُلَانٌ سَكَتُوا عَنْهُ،
أَوْ سَكَتَ النَّاسُ عَنْهُ، أَوْ سَكَتُوا عَلَيْهِ، وَفُلَانٌ حَذَفْنَا حَدِيثَهُ، وَفُلَانٌ عَلَى يَدَيَّ

عدل، وفلان لا يفرح به، وفيه نظر» سواء كانت من البخارى أو من غيره «وفلان يسيء رأى فى فلان، وفلان رد حديثه، وردوا حديثه، ومردود الحديث، وفلان لست أستجيز الرواية عنه، أو كان فى موضع لا يذكر عند فلان من الأئمة، أو لا نبأى روى أو لم يرو، أو ممن يرغب عن حديثه، أو يقلب الأسانيد» فلا يدرى ذلك بسبب الغفلة أم فعله تعمداً «وفلان مزقوا حديثه، أو حرقوا حديثه، «بالمهملتين «أو خرقوا حديثه، «بالمعجمة «أو خرقوا حديثه، «بمعجمتين «أو فلان رد، أو أحاديثه أحاديث سوء، أو لأن أقطع الطريق أو آخر من السماء أو ألقى فى بئر أو أشرب من بول حمارى هذا حتى أروى أحب إلى من أن أروى عن فلان».

كل هذه الألفاظ تعد من ألفاظ الجرح المجمل، لأنه لا يدرى هل طعنوا فى الراوى بسبب سوء حفظه، أو لروايته المناكير عن الضعفاء والمجهولين، أو لوجود المناكير فى حديثه بسبب تدليسه، أو للطعن فى عدالته من جهة البدعة أو الفسق أو الكذب فى الرواية، وإن كانت هذه الألفاظ قد علم منزلة كل منها هل هو جرح خفيف أو شديد، ومن الخطأ أن يظن الطالب أن الجرح الخفيف مجمل والجرح الشديد مفسر، بل الإجمال فيهما موجود وكذا التفسير فيهما موجود، والعبرة باللفظ فإذا كان محتملاً— أى لم يعلم هل الجرح فى الضبط أم فى العدالة— كان مجملًا وإذا كان بين السبب كان مفسراً والله أعلم.

ثانياً: ألفاظ الجرح المفسر:

سبق أن الجرح يكون مفسراً إذا علم أنه طعن فى الحفظ أو طعن فى العدالة، فمثلاً قولهم: «فلان يخالف فى حديثه» هذا يدل على سوء حفظه، ويكون بهذا مفسراً وإن لم نعرف مخالف من وفى حديث من؟ لأننا لو اعتبرنا هذا شرطاً فى التفسير لما كان معنا من الجرح المفسر إلا النادر جداً خلافاً لبعضهم، وهذه ألفاظ الجرح المفسر دون حصر والله أعلم.

فمن ذلك قولهم:

○ «فلان يهيم في الشيء بعد الشيء، وفلان له أشياء لا يتابع عليها، أو أفراد وغرائب، أو أوهام ومناكير، أو ليس من أهل الحفظ والإتقان، أو يتفرد بأشياء لم يشركه فيها أحد، أو كنا نعرفه ونكره، أو تعرف وتكر، أو ليس بالجوّد، أو ليس ممن يضبط الحديث، أو سئء الحفظ، أو ردىء الحفظ، أو صدوق في الفقه وإذا جاء الإسناد شوش، أو ليس بالحافظ يغلط على الثقات، أو محله محل الأعراب، أو إسناد بدوى» وهذا جرح مفسر لأن الأعراب ليسوا أهل ضبط وإتقان «وفلان يخالف في حديثه»، وقد عد هذا اللفظ الشيخ ظفر أحمد التهانوى من الألفاظ الجملة كما في كتاب «قواعد في علوم الحديث» واستدل على ذلك بقول الحافظ في «مقدمة الفتح» في ترجمة يوسف بن إسحاق السبيعي: قال العقيلي لما ذكره في «الضعفاء»: «يخالف في حديثه»، قال الحافظ: «وهذا جرح مردود»، قال الشيخ التهانوى أى لكونه مبهماً. اهـ (ص ٤٣٣)، وما قاله الحافظ لا يلزم منه ما فهمه التهانوى، بل يحمل على أن العقيلي متشدد في هذا فيتكلم في الرجل بمجرد تفرده وعدم المتابع، وهذا لا يقدر في الثقة، ولذا رد الحافظ هذا التجريح لا، لكونه مبهماً، وقد سبق تفصيل ذلك، والله أعلم «وفلان يروى له في الشواهد والمتابعات والرغائب والفضائل أما في الواجبات والأحكام فلا»، وهذا لضعف في حفظه «وفلان يخطئ في الإسناد، ويهيم ولا يعلم ويخطئ، ولا يفهم، وفلان كان رفعاً، أو كان من الرفاعين، أو مضطرب، أو صحفى، أو حديثه يشبه حديث الصالحين» أى في الوهم والغفلة لا البدعة والتعمد وإلا لما كانوا صالحين «وفلان لا يقيم الهجاء، ومغفل، أو كان سئء الأصول مجازفاً، أو لا يعي ما يخرج من رأسه، أو لا يدري ما الحديث، أو لا أرضاه في شيء»، فهذا يدل على أنه لا يرضاه في الحديث ولا في الدين ولا في كل المشايخ ولذا كان مفسراً، والله أعلم.

○ ونحوه: «فلان لم يكن بشيء البتة» أى في كل شيء «وفلان شغله القرآن أو الغزو أو الصلاة عن الحديث»، أى ليس عنده ضبط للحديث «وفلان يقبل

التلقين، أو يحجب عن كل ما يسأل، أو ما وضع في يده شيء إلا قرأه»، كل هذا يدل على سوء الحفظ والغفلة «أو فلان اختلط لا يكاد يقوم، أو فلان لا يعي، أو أمي غافل، وفلان فاحش الخطأ، أو اتهم في اللقاء، أو فاسق رقيق الدين، أو متهم بالكذب في لهجته، أو رماه فلان بالكذب أو الوضع، أو كان أضعفنا طلباً وأكثرنا غرائب» يدل هذا على أنه يسرق الحديث أو متهم بذلك «وفلان ليس بمؤمن على دينه، وفلان ليس بالمرضى في دينه ولا في حديثه، وفلان خيث اللسان هجاء، وفلان خذوا عنه عبادته وحسبكم»، فهذا يدل على أنه مخلط من جهة الحفظ ولو كان مبتدعاً أو كذاباً لما أرشدوا إلى أخذ العبادة عنه، «وفلان مقدوح في عدالته، وفلان جفا الحديث لاشتغاله بالعبادة، وفلان منكر الحديث»، ذكر بعضهم أن هذا جرح مجمل، لأن المنكر في تعريفه: هو الضعيف الذي خالف المقبول، وكلمة «ضعيف» في ذاتها جرح مجمل، فصح أن قولهم: «منكر الحديث» جرح مجمل، - كذا قيل - والظاهر أن هذا اللفظ جرح مفسر، وهو يدل على ضعف حفظ الراوى بدليل أنه خالف المقبول، فاتضح أنه ضعفه من قبل حفظه، إلا إذا قال ذلك البخارى فهو مجمل لأن البخارى يقول ذلك فيمن لا تحل الرواية عنه، وقد سبق أن قولهم: «فلان لا تحل الرواية عنه» من ألفاظ الجرح المجمل، لأنه لم يعلم ما سبب ذلك، لكن يتنبه أنهم يطلقون فلان «منكر الحديث» ويقصدون التفرد، فإذا علم أنهم يقصدون الجرح فهو جرح مفسر، والله أعلم.

○ ومن الألفاظ المفسرة قولهم: «فلان وضاع، أو مشهور بالوضع، أو يضرب المثل بكذبه، أو يركب الأسانيد» وأما قولهم: «كذاب» فالظاهر أنه جرح مفسر ما لم يظهر أنهم يقصدون بذلك الوهم والخطأ، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان ملحد كذاب، أو كذاب عدو لله ولرسوله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -، أو فيه تساهل في الدين والسماع، أو له سماع مفسود الحق فيه، أو يشج الحديث، أو يتج الحديث، أو كان يزور، أو كان زيفاً، أو لم

يكن بصدوق عندهم، أو سمع لنفسه، أو يفعل الحديث، أو يخلق الحديث، أو يخترق الحديث، أو يلحق سماعته، أو كذاب أشرف، أو كذاب دجال، أو جرى على الله وعلى رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -، يقال هذا غالباً في الكذابين فيحمل عليه ما لم يظهر أن المقصود بذلك المبتدعة، أو يسرق الأحاديث ويسوي الأسانيد، أو ما أدخله على الشيوخ لا يوصف، أو كذاب ألحق اسمه في الأصول، أو كان يكذب جهاراً، أو لقد من الله على المسلمين بسوء حفظه» أى لكذبه ولو كان حافظاً متقناً مع كذبه لخصي أمره واشتد بلاؤه والعياذ بالله «وفلان ما بين لابتها أكذب منه، أو بعيد عن أوعية الصدق والأمانة، أو مؤسوم بالكذب، أو كذاب بالغداة شيء وبالعشي شيء، أو أكذب البرية، أو كذوب، أو من معادن الكذب، أو منبع الكذب، أو كذاب مكذب، أو من الكذابين الكبار، أو رمى بالأخوين» أى الرفض والكذب «أو كان مختل السماع، أو لم يكن مرضى الجملة ولا صادقاً، أو يكذب مجاوبة، أو يكتب حديثه على أنه غير صدوق، أو كان وثاباً» أى يسرق الحديث.

فإن قيل: إن هذا جرح يحمل لأن الراوى قد يوصف بسرقة الحديث وليس كذلك، بل يكون قد روى غرائب فيتهم بسرقة الحديث لهذا، فالجواب أننا في الأصل نقبل خبر العدل الفهم البصير بما يقول حتى يظهر ما هو أرجح منه، وأيضاً ما قاله القائل يمكن أن نقوله في كل الألفاظ، فنقول: الذى قال «فلان ضعيف» قد يكون ضعفه وليس كذلك وكذا من قيل فيه: إنه «سئ الحفظ» أو «متروك» أو «كذاب»، وهذا الذى قاله القائل ليس من باب إيهام وإجمال الجرح ولكن من باب الشك في صحة قول المجرح، وليس هذا ما نحن فيه، فالعمل بخبر العدل حتى يثبت خلافه صحت به الأدلة وقامت عليه القواعد، والله أعلم.

○ ومن ألفاظ الجرح المفسر قولهم: «فلان ينشئ للكلام الحسن إسناداً، وفلان أكذب من روث حمار الدجال، وفلان كان يشتري الكتب ويحدث بها» أى أنه لم يسمع من المشايخ وادعى سماع ما لم يسمع فهو كذاب، «وفلان زور غير شيء، وفلان قليل الحياء يحدث عن من لم يدركهم، وفلان لا أقطع على

أحدهم بالكذب إلا عليه، وفلان كان يكذب لسبب نفسه ولسبب غيره، وفلان
ضعيف لا من قبل حفظه - أى من جهة العدالة -، وفلان كان يجلد في الحديث،
وفلان كان يضع أحاديث عن ذات نفسه، وفلان ما رأيت ذا شفتين أكذب
منه» وغير ذلك من عبارات والله أعلم.

* * *

□ (الباب الثاني عشر) □

(ذكر أساليب أئمة الجرح والتعديل في الكلام على الرواة)

اعلم - علمنى الله وإياك - أن أئمة الجرح والتعديل حين يتكلمون في الرواة فإنهم يقصدون بذلك نصيح الأمة والذب عن هذا الدين، ويبينون أحوال الرواة ومنازلهم في نقل الأخبار ليؤخذ حديث الثقة ويرد حديث الضعيف على تفاصيل كثيرة في ذلك، ثم إن الأئمة رحمهم الله لا يتكلمون في الرواة بهوى ولا بجهل فإنهم يعلمون مدى خطورة هذا في الدنيا قبل الآخرة، لكن الناظر في كلامهم يجد في تراجم كثيرة أن كلامهم يتعارض، فهذا يعدل وذاك يجرح، وهذا لا يدل على أنهم يتكلمون بجهل أو بهوى، فلاختلاف كلامهم في الرواة أسباب: فمنهم المعاصر للراوى ومنهم غير المعاصر، ومنهم من يتعمق في حديث الراوى ثم يحكم عليه ومنهم من يحكم عليه بمجرد حديث واحد وقف عليه، وهذا الباب معقود لأساليب أئمة الجرح والتعديل، وقد ذكر العلامة العلمى رحمه الله تعالى في كتابه «التنكيل» بعضاً من ذلك أثناء رده على الكوثرى في دعواه اختلاف كلام الدارقطنى في ابن أبى ليلى، فقال رحمه الله: «وينبغى أن يعلم أن كلام المحدث في الراوى يكون على وجهين:

الأول: أن يسأل عنه فيجبل فكره في حاله في نفسه وروايته ثم يستخلص من مجموع ذلك معنى يحكم فيه، - يعنى أن يقول فلان ثقة أو ضعيف أو كذاب مثلاً - .

الثانى: أن يستقر في نفسه هذا المعنى ثم يتكلم في ذاك الراوى بسبب النظر في حديث خاص من روايته، فالأول هو الحكم المطلق الذى لا يخالفه حكم آخر مثله إلا لتغير الاجتهاد، وأما الثانى فإنه كثيراً ما ينحاز به نحو الراوى في ذاك

الحديث، فإذا كان المحدث يرى أن الحكم في الراوى أنه «صدوق كثير الوهم» ثم تكلم في صدد حديث من روايته ثم في صدد حديث آخر وهكذا فإنه كثير ما يترأى اختلاف ما بين كلماته فمن هذا أن الحجاج بن أرطاة عند الدارقطنى «صدوق يخطئ»، فلا يحتاج بما ينفرد به، واختلفت كلماته فيه في «السنن» فذكره (ص ٣٥) في صدد حديث وافق فيه جماعة من الثقات فعده الدارقطنى في جملة الثقات الحفاظ، وذكره (ص ٥٣١) في صدد حديث أخطأ فيه وخالف مسعراً وشريكاً وقال الدارقطنى حجاج: ضعيف، وذكره في مواضع أخر فأكثر ما يقول: «لا يحتاج به» قال: وعلى هذا يُنزل كلامه في ابن أبى ليلى، ثم ذكر أمثلة تدل على أن الدارقطنى كان يرفع من حال ابن أبى ليلى إذا روى حديثاً مستقيماً وافقه عليه غيره وكان يحط عليه إذا خالف الثقات راجع ذلك (ص ٥٨٨ - ٥٨٩).

هاتان طريقتان من طرق أئمة الجرح والتعديل، إما أن يحكم الإمام في الراوى حكماً عاماً قد استوعب كل أحوال الراوى، وإما أن يحكم فيه حكماً خاصاً على بعض أحاديثه أو بعض أحواله كأن يكون تغير أو اختلط بأخرة فيضعفه يقصد آخر أمره أو يوثقه يقصد أول أمره. وهناك أساليب أخرى منها:

الثالث: الحكم على الراوى مقارناً بغيره وقد ذكر ذلك الحفاظ ابن حجر في مقدمة «اللسان» فقال: وينبغى أن يتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها فقد يقول العدل: «فلان ثقة» لا يريد به أنه ممن يحتاج بحديثه وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، وقد يُسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال: ما تقول في فلان وفلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في المتوسط، فمن ذلك أن الدورى قال عن ابن معين: إنه سئل عن ابن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذى أيهما أحب إليك؟ فقال: «ابن إسحاق ثقة»، وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده فقال: «صدوق وليس بحجة»، ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك يونس أو عقيل؟ فقال: «عقيل لا بأس به»، وهو يريد تفضيله على يونس، وسئل

عن عقيل وزمعة بن صالح؟ فقال: «عقيل ثقة متقن»، وهذا حكم على اختلاف السؤال، وعلى هذا يُحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثّق رجلاً في وقت وجرحه في آخر، وقد يحكمون على الرجل الكبير في الجرح، يعني لو وُجد فيمن هو دونه لم يجرح به، فيتعين لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ليتبين منها ما لعله يخفى على كثير من الناس إذا عرض على ما أصلناه والله الموفق (١٧/١).

وقال في «هدى السارى» ترجمة عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة المعروف بابن حنظلة بعد أن ذكر رحمه الله أقوال من وثقه وأقوال من جرحه. قال: «قلت: تضعيفهم له بالنسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه، وقد احتج به الجماعة سوى النسائي» (ص ٤١٧) وقد ذكر السخاوى في «فتح المغيث» معنى ما ذكرناه عن شيخه الحافظ ابن حجر والله أعلم.

وقد ذكر المعلمي رحمه الله نحو ما ذكره الحافظ ابن حجر عند تفسيره لقول عبد الرحمن بن مهدي لما سئل أبو خلدة ثقة؟ فأجاب: «الثقة شعبة وسفيان» (٧٤/١ - ٧٥) وهناك أمثلة كثيرة لهذا والله أعلم.

الرابع: من أساليب أهل الجرح والتعديل هو الحكم على إسناد بأن رجاله ثقات أو ضعفاء، فهذا حكم إجمالي لا يلزم منه أن الإمام منهم إذا سئل عن كل رجل بمفرده قال: ثقة أو ضعيف، وقد ذكر المعلمي في كتابه «التنكيل» في ترجمة الدارقطني أن قول المحدث في حديث رواه جماعة ثقات حفاظ ثم يعدهم لا يقتضى أن يكون كل من ذكره بحيث لو سئل عنه ذلك المحدث لقال: «ثقة حافظ»، قال: وهذا ابن حبان قصد أن يجمع الثقات في كتابه ثم قد يذكر فيهم من يلبنه هو نفسه في الكتاب نفسه، قال: وهذا الدارقطني نفسه ذكر في «السنن» (ص ٣٥) حديثاً فيه مسح الرأس ثلاثاً وهو موافق لقول أصحابه الشافعية ثم قال: خالفه - أى راويه - جماعة من الحفاظ الثقات ثم عدّهم وذكر فيهم شريكاً القاضى وأبا الأشهب جعفر بن الحارث والحجاج بن أرطاة وجعفر بن محمد، قال: مع أنه قال (ص ١٣٢): شريك ليس بالقوى فيما ينفرد به، وجعفر بن الحارث لم

أر له فيه كلاماً ولكن تكلم فيه غيره من الأئمة كابن معين والنسائي؛ وحجاج بن أرقطاة قال الدارقطني نفسه في مواضع من «السنن»: «لا يحتج به»، وفي بعض المواضع: «ضعيف» وجعفر الأحمر اختلفوا فيه وقال الدارقطني كما في «التهذيب»: يعتبر به، وهذا تليين كما لا يخفى، قال: ونحو هذا قول المحدث: شيوخى كلهم ثقات أو شيوخ فلان كلهم ثقات، فلا يلزم من هذا أن كل واحد منهم بحيث يستحق أن يقال له بمفرده على الإطلاق «هو ثقة»، وإنما إذا ذكروا الرجل في جملة من أطلقوا عليهم ثقات فاللازم أنه ثقة في الجملة أى له حظ من الثقة، وقد تقدم بالقواعد أنهم ربما يتجاوزون في كلمة «ثقة» فيطلقونها على من هو صالح في دينه وإن كان ضعيف الحديث أو نحو ذلك، وهكذا قد يذكرون الرجل في جملة من أطلقوا أنهم ضعفاء وإنما اللازم أن له خطأ ما من الضعف، كما نجدهم يذكرون في كتب الضعفاء كثيراً من الثقات الذين تكلم فيهم أيسر كلام. اهـ (٣٧٣/١ - ٣٧٤).

الخامس: وأضعف من ذلك حكمهم على حديث بالصفة أو بالضعف فلا يلزم منه توثيق رجال إسناده أو ضعفهم، وقد يصحح الناقد من الأئمة حديثاً وفي رجاله ضعف لأن له شواهد أو لأنه علم صحة هذا الحديث بطريقة من طرق النقد العلمى، وكذلك قد يضعفون حديثاً رواه الثقات إذا كان شاذاً، أو ترجح للناقد أن هذا الحديث وهم فيه الثقة أو أدخل عليه، ومع هذا لم يقدح في بقية حديثه، فالتصحيح للحديث أو تضعيفه لا يلزم منه توثيق أو تجريح الراوى، وقد قال العراقى رحمه الله: «إنه لا يلزم المجتهد أن يذكر كل أدلته والله أعلم».

السادس: وقد يتكلم أحدهم في الراوى لأنه مبتدع ويضعفه دون تفصيل في بعض المجالس، وإن كان يرى أن حديثه مستقيم، وقصده بتضعيفه ألا يغتر به الناس وكذا كلامهم في العباد وأهل الزهد، وقد يتكلمون في الراوى لأدنى شيء لينظر هل لذلك نظائر أو ليرتدع الراوى ويترك هذا الشيء أو ما هو أكبر منه، وكذا قد يطلقون الضعف فيمن هو ضعيف في شيخ دون شيخ أو في بلد دون

أخرى أو في زمن دون آخر أو في حديث دون حديث، ولهذا ينبغي التوسع في معرفة حال الراوى والتأني عند النظر في أقوال أهل الجرح والتعديل، ونحو ذلك طعنهم في الراوى دون حديثه وذلك شأن المبتدعة وسيئى الأخلاق من المحدثين، كما أنهم قد يتكلمون في حديث الراوى كله أو بعضه دون الكلام في الرجل نفسه، وقد جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة عبد المتعال بن طالب الأنصارى قال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى بن معين: حدثنا عبد المتعال عن ابن وهب عن عمرو عن إسماعيل بن أبى خالد عن صلة عن خباب قال قال النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -: «الخیل ثلاثة.....» قال: ليس هذا بشىء، قال: وسألته عن عبد المتعال نفسه فقال: ثقة وأو قال: صدوق (٦/٦٨).

السابع: الكلام على الرواة بالإشارة أو بالحركات، فلم ينحصر كلام الأئمة على الرواة على قولهم: فلان كذا وفلان كذا، بل ورد عنهم حركات وإشارات تدل على تعديل الراوى أو تحريجه، فمن ذلك أن أحدهم قد يسأل عن الرجل فيحرك يده، وكأنه إذا حرك يده إما أن يحركها بمعنى عدم الوقوف على حالة أو يحركها بمعنى أنه يضعفه وأنت تجد من حديثه المعروف الذى يوافق فيه الثقات والمنكر الذى خالف فيه الثقات، جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة الحسين بن زيد بن على بن الحسين قال ابن أبى حاتم: «قلت لأبى: ما تقول فيه؟ فحرك يده وقلبها يعنى تعرف وتنكر» (٣/٥٣)، وقد سبق فى باب المصطلحات الخاصة أن أحمد كان يقول فى الراوى: «هو كذا وكذا ويحرك يده»، وهذا اللفظ يدل على الجرح الخفيف، لكن يحيى بن سعيد القطان يستعمله فى الجرح الشديد كما فى ترجمة عمر بن الوليد الشنى قال ابن المدينى: «سمعت يحيى وذكر عمر فقال بيده يحركها كأنه لا يقويه، قال على: فاسترجعت أنا، قال: مالك؟ قلت: إذا حركت يدك فقد أهلكته عندى، قال: ليس هو عندى ممن أعتمد عليه ولكنه لا بأس به» (٦/١٣٩) «الجرح والتعديل»، وهذا الفهم من على بن المدينى وتصريحه ليحيى به ولم ينكره يحيى يدل على ما قلته، وإن كان اكتفى فى هذه الترجمة بالتلين، وإلا فقد جاء فى ترجمة عمرو بن مسلم الجندى قال ابن المدينى: «سمعت يحيى بن

سعيد ذكر عمرو بن مسلم فحرك يده وقال: ما أرى هشام بن حجر إلا أمثل منه، قلت له: أضرب على حديث هشام بن حجر؟ فقال: نعم» (٢٦٠/٦) «الجرح والتعديل» فتأمل كيف أمر بالضرب على حديث هشام ومع هذا فهو أمثل من عمرو بن مسلم الذي حرك فيه يده.

○ وقد يُسأل أحدهم عن الراوى: «فيحرك رأسه أو يعوج فمه» انظر «الكامل» لابن عدى ترجمة زياد أبى عمر البصرى (١٠٥٠/٣ - ١٠٥١)، وهذا على سبيل الجرح من جهة الحفاظ، وقد يكون طعنًا فى العدالة كما فى ترجمة يعقوب بن حميد بن كاسب (٢٠٦/٩) «الجرح والتعديل»، وقد يحرك الإمام رأسه على سبيل التلين أو على سبيل الجرح الشديد، كما سبق أن أبا زرعة لما ذكر عنده سلام الطويل حرك رأسه وكان سلام عنده فى موضع لا يذكر كما قال البرذعى.

○ وقد يسأل أحدهم عن الراوى: «فيصرف وجهه أو يلتفت أو يقوم من المجلس ولا يجيب» أو يدخل عليه الشيخ الضعيف أو جنازة الشيخ الضعيف عنده فلا يحل حبوته، أو يدخل هو عند الشيخ الضعيف فيظهر فى مجلسه أنه نائم أو يختفى أو يغطى رأسه كى لا يتكلم فيه لوجوده عند ذلك الشيخ، أو كيلا يُظن أن الشيخ حاله قوية كما كان أيوب السختياني إذا قعد إلى عمرو بن شعيب غطى رأسه، قال الذهبي رحمه الله: «يعنى حياء من الناس»، انظر «النبلاء» (١٦٩/٥)، وكان الثورى إذا أراد أن يسمع من عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر جاء متقنعا ثم قام خلفه كأنه نائم وقد أمر إنساناً أن يسأله (٧٢/٣) «الضعفاء» للعقيلي، بيد أنه قد يدخل التلميذ متخفياً عند الشيخ لا لقدح فى الشيخ ولكن خشية أن يطرده الشيخ أو يذمه، كما جاء فى «ضعفاء العقيلي» قال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبى فذكر بشر بن السرى فقال: كان سفيان الثورى يستثقله قلت له: فيما ذا؟ قال: سأل سفيان عن شىء، قلت له: عن أى شىء سأله؟ قال: عن الولدان عن أطفال المشركين، قال: فقال له سفيان: ما أنت وذا يا صبي، فكان يختلف إلى سفيان شبه المختفى» (١٤٣/١)، والرجل قد وصفه العقيلي بأنه كان جهمياً يتكلم فى القرآن وأنه صاحب مواعظ، لكن ذكر الذهبي أنه رجع

عن قوله بالتجهم وذكر أقوال من وثقه، انظر (٣١٨/١) «الميزان».

○ وقد يسأل أحدهم عن الراوى: «فيشير إلى لسانه» وهذا يحتمل أن الراوى بذىء سىء الخلق أو هجاء شتام للأئمة أو أنه يكذب.

○ وقد يسأل أحدهم عن الراوى: «فيشير إلى فمه» وهذا إما لأن الراوى بذىء يقع في أعراض أهل العلم والصلاح من أجل هواه، وإما أنه يكذب كما في نصر بن سلمة بن شاذان المروزي قال عبدان: «سألت عباساً العنبري عنه فأشار إلى فمه، قال ابن عدى: أراد أنه يكذب» (٢٤٩٤/٧) «الكامل»، وكما في سلم بن سالم قال أبو زرعة: «لا يكتب حديثه كان لا، ثم أوماً بيده إلى فيه، يعني لا يصدق» (١٨٥/٢) «الميزان».

وقد يشير أحدهم إلى فمه يعني أن الراوى يشرب الخمر، كما في عمرو بن برق وهو عمرو بن مسلم قال عبد الملك بن عبد الحميد: «سمعت أحمد يقول: له أشياء مناكير ومعمّر قد روى عنه وكان عنده لا بأس به وكانت له علة، ثم أشار أبو عبد الله بيده إلى فيه - أى يشرب -» (٢٥٩/٣) «ضعفاء العقيلي».

○ وقد يسأل أحدهم عن الرجل: «فينفض يده» وهذه الحركة أكثر ما رأيتها تكون في الجرح الشديد، ففي «تاريخ بغداد» ترجمة إبراهيم بن محمد بن عرعة تكلم فيه أحمد وجرحه جداً، ولما ذكر له حديث عنه تغير وجهه ونفض يده وأفحش القول فيه (١٤٩/٦)، وانظر «الميزان» (٥٧/١)، وجاء في «لسان الميزان» ترجمة لوط بن يحيى أبى مخنف قال أبو عبيد الآجرى: «سألت أبا حاتم عنه فنفض يده، وقال: أحد يسأل عن هذا؟ وقال غير أبى حاتم: «ليس بثقة» (٤٩٢/٤ - ٤٩٣)، وفي «اللسان» ترجمة على بن سعيد بن بشير الرازى قال السهمى: «سألت الدارقطنى عنه فذكر قصة وأشار بيده وقال هو كذا وكذا ونفض يده، قال السهمى يقول: «ليس بثقة» (٢٣١/٤) ولكن ليس في «سؤالات السهمى» نفض اليد كما في (ص ٢٤٥)، فلعل الحافظ وقف على نسخة أخرى، وفي «تهذيب التهذيب» ترجمة الحسين بن واقد المروزي ذكر عن أحمد نفض اليد،

انظر (٣٧٤/٢) وإن لم تكن هذه الترجمة صريحة في الجرح الشديد، وفي «المجروحين» لابن حبان أن ابن وارة سأل أحمد عن محمد بن حميد الرازي فقال: «إذا حدث عن العراقيين يأتى بأشياء مستقيمة وإذا حدث عن أهل بلده مثل ابن المختار وغيره أتى بأشياء لا تعرف لا تدري»، قال صالح بن أحمد: «فقال أبو زرعة وابن وارة: صح عندنا أنه يكذب، قال: فرأيت أبى بعد ذلك إذا ذكر ابن حميد نقض يده» (٣٠٤/٢) ترجمة محمد بن حميد.

○ وقد يسأل أحدهم عن الراوى: «فيتغير وجهه» ويكون ذلك على سبيل الجرح كما وقع من أحمد بن حنبل لما أخبر بإبراهيم بن عرعة، وقد تقدم قبل قليل، والترجمة في «تاريخ بغداد» (١٤٩/٦)، لكن هذه الإشارة أو هذه الحركة قد تكون تعديلاً، كما جاء في «ضعفاء العقيل» ترجمة النضر بن شميل قال إبراهيم بن شماس: «سألت وكيعاً عن النضر فتغير وجهه ورفع حاجبه وقال: إن له مشيخة، شبه الرضا به»، (٢٩٣/٤) فليتأمل الباحث وفي هذا رد على من أطلق أنها إشارة وحركة تجريح ولم يفصل. والله أعلم.

○ وقد يسأل أحدهم عن الراوى: «فيحمض وجهه أو يكلح وجهه» وتحميض الوجه: تغييره من حال لآخر والنفس الحمضة أى تنفر من الشيء أول سماعه، وكلح وجهه: أى تكشره في عبوس، وهذا ظاهر في التجريح، وقد جاء في «النبلاء» أن أحمد قال: «كان يحيى بن سعيد لا يعبأ بأبى بكر بن عياش وإذا ذكر عنده كلح وجهه، وقال فيه يحيى بن سعيد: لو كان بين يدي ما سألته عن شيء» (٤٩٧/٨).

○ وقد يسأل أحدهم عن الراوى: «فيصيح» كما وقع لشعبة عندما ذكر له زكرياء بن أبى مريم الشامي، وقيل: «هل سمع من أبى أمامة؟ فجعل يتعجب، ثم ذكر فصاح صيحة، قال أبو محمد: دل صيحة شعبة على أنه لم يرض زكرياء» (٥٩٢/٣ - ٥٩٣) «الجرح والتعديل».

○ وقد يسأل أحدهم عن الراوى: «فيضحك» كما في ترجمة عيسى بن

ميناء قالون المقرئ وهو حجة في القراءة لا الحديث، سئل عنه أحمد بن صالح المصري فضحك، وقال: «تكتبون عن كل أحد» (٥٠٢/٢) «المغنى».

○ وقد يسأل أحدهم عن الراوى: «فيتضجر» من ذكره، وكان جرير بن حازم يحدث فإذا جاءه إنسان لا يشتبهى أن يحدث «ضرب يده إلى خرسه وقال: أوّه» انظر ترجمة جرير في «النبلاء» (١٠٠/٧)، وقد يشير أحدهم بعبارة تدل على التعديل كأن يقول حدثنا فلان «ويشير إلى الاسطوانة» إشارة إلى أنه ثبت في الحديث كتبت هذه الاسطوانة، أو يقول حدثني فلان «ويشد على قبضته» أو يشير يده كالميزان كما كان سفيان إذا ذكر عبد الملك بن أبى سليمان العرزمي - والذي وصفه بأنه ميزان - يشير يده كالميزان، كما في «النبلاء» (١٠٨/٦)، هذا ما تيسر جمعه من الحركات والإشارات التي يقصد بها الأئمة جرح الرواة أو تعديلهم وتعتبر الحركة أو الإشارة جرحاً خفيفاً أو شديداً بحسب ما يدل عليه السياق وبقية أقوال الأئمة في الراوى والله أعلم.

الثامن: من أساليب الأئمة في الكلام على الرواة هو التكلم عليهم بالأساليب البلاغية واشتقاق ذلك من أسماء الرواة أو ألقابهم، وقد جاء في «الصحيحين» أن النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - قال: «غفار غفر الله لها وأسلم سالمها الله وعصية عصت الله ورسوله»، وثبت عنه - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - أنه كان يغير الأسماء القبيحة إلى أسماء حسنة، وما ذاك إلا لأن المسمى يتأله من اسمه شيء في الغالب سواء كان مدحاً أو ذماً على تفاصيل في ذلك والله أعلم، وقد أخذ أئمة الجرح والتعديل هذا المعنى في اعتبارهم عند الكلام على الرواة وربطوا بين اسم الراوى ولقبه فمدحوا بعضاً وذموا بعضاً، فمن ألفاظ المدح: قول أحمد في ثابت البناني: ثابت تثبت في الحديث (٢٢١/٥) «النبلاء»، وقال الذهبي في ثابت: ثابت ثابت كاسمه، كما في «الميزان» (٣٦٣/١)؛ وقيل في مسدد شيخ البخارى: مسدد مسدد كاسمه كما في «فتح البارى» (٤٣٧/٣) من كتاب الحج، وقول الثورى للمعافى بن عمران الزاهد: أنت معافى كاسمك، وكان يسميه الياقوتة (٢٠٠/١٠) «تهذيب التهذيب»، وكان ابن المبارك يقول في

رياح بن زيد الصنعاني: حدثني رياح ورباح ورياح، وسئل عنه أبو حاتم فقال جليل ثقة (٤٩٠/٣) «الجرح والتعديل» وفي «تذكرة الحفاظ» ترجمة السراج محمد بن إسحاق الثقفي قال الصعلوكي أبو سهل: كنا نقول السراج كالسراج (٧٣٣/٢).

ومن ألفاظ التجريح ما جاء في «تاريخ بغداد» - وفي سنده مبهم - ترجمة خلف بن سالم أي محمد المخرمي قال من سمع أبا المحلم يقول: «إن أخانا خلف بن سالم ليس عليه أحد بسالم» (٣٢٩/٨)، وكقول الشافعي في حرام بن عثمان الأنصاري: «الحديث عن حرام بن عثمان حرام»، انظر بقية أقوال الأئمة فيه في «الجرح والتعديل» (٢٨٢/٣) وقال ذلك الجوزجاني وزاد: «لأنه لم يقتصد» (٢٧٩/٨) «تاريخ بغداد» وانظر «أحوال الرجال» (ص ١٢٧)، وقاله صالح بن محمد (٢٧٩/٨) «تاريخ بغداد»، وكقول الشافعي في محمد بن عبد الرحمن أي جابر البياضي «من حدث عن أي جابر البياضي بيض الله تعالى عينيه»، فقال أبو محمد بن أي حاتم في «الجرح والتعديل»: «أراد بذلك تغليظاً على من يكذب على رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -» (٣٢٥/٧) وانظره في «لسان الميزان» (٢٤٤/٥)، وجاء في «الجرح والتعديل» ترجمة بركة بن محمد الأنصاري، نظر صالح بن أي الأشرس في بعض حديث أي الحسن السمناني عن بركة فقال: «ليس هذا بركة هذا عقوبة» (٤٣٣/٢) وكقول الجوزي في ثور بن يزيد الكلاعي في أبيات:

وThor كاسمه إن شئت فاقلب

وكقول ابن معين في رشدين بن سعد: «ليس برشيد»، وقال مرة فيه: «لا يكتب حديثه»، وقال مرة: «ليس من جملة المحامل»، وقال مرة: «ليس بشيء»، انظر «تهذيب التهذيب» (٢٧٨/٣).

وكقول ابن المنادي في رياح بن عبيدة السلمى: «حديث رياح كالرياح»، وقول الشافعي في رفيع بن مهران أي العالية الرياحي: «الحديث عن أي العالية الرياحي رياح»، وقد خصه الذهبي ببعض حديثه، وكقول الشافعي: «مجالد هو

مجالد» كما في «الكامل» (٢٤١٥/٦ - ٢٤١٦)، وورد بلفظ: «مجالد يجلد»، وفي «الميزان» كان أيوب يقول: «حدثنا أبو الزبير وأبو الزبير أبو الزبير»، فقال أحمد: «يضعفه بذلك» (٣٧/٤) ترجمة محمد بن مسلم. وفي «لسان الميزان» ترجمة الجلد بن أيوب البصري كان ابن عيينة يقول: «ما جلد ومن جلد ومن كان جلد» (١٣٣/٢)، وفي «الكامل» ترجمة علي بن غراب سأل رجل يحيى عنه فقال: «طار مع الغراب» (١٨٤٨/٥)، وفي «طبقات الحنابلة» للقاضي أبي يعلى ترجمة هبة الله بن مبارك السقطي ذكر قصة تدل على أنه ليس بثقة وقال ابن ناصر: «السقطي لا شيء وهو مثل نسبه من سقط المتاع» (١٤/١) وقال ابن كثير في حبة بن جوين العرنى: «حبة لا يساوى حبة»، ذكره عنه محقق «خصائص على» للنسائي (ص ٢١).

تنبيه:

ينبغي للطالب أن يتأمل في الألقاب التي يذكرها الأئمة على الرواة أو يشتهر بها الرواة، فقد يقصدون العكس، مثل يونس بن محمد الصدوق من صغار الأتباع وهو كذاب وذكر في الميزان أن منهم من يقول الصدوق على سبيل التهكم (٤٨٥/٤)، وكما في معاوية بن عبد الكريم الضال، فالرجل فاضل لكن لقب بذلك لأنه ضل في طريق مكة، وكذا عبد الله بن محمد الضعيف كان ضعيفاً في جسمه لا في حديثه، وقيل لقب من باب الأضداد لشدة إتقانه وضبطه قاله ابن حبان، وعلى الأول قال عبد الغنى بن سعيد: «رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان الضال والضعيف.....» ومحمد بن الفضل أبو النعمان السدوسي عارم كان بعيداً عن العرامة وهي الفساد، وأبو الحسن يونس بن يزيد القوي يروى عن التابعين وهو ضعيف وقيل له القوي لعبادته». اهـ مختصراً من «تدريب الراوى» (ص ٢٩٠ - ٢٩١).

وهناك ألقاب تدل على المدح، كما جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة محمد بن عبد الرحيم صاعقة قال محمد بن محمد بن داود الكوفي: «سمى صاعقة لأنه كان

جيد الحفظ» (٣١٢/٩) ولقب إبراهيم بن الحسين بن ديزيل - «سَيِّفَنَّهُ» وهو طائر يسقط على الشجرة فلا يرح حتى يأتي على ما فيها، وذلك لاعتكافه على الشيوخ وكثرة كتابته عنهم وكان لا يأتي شيخاً إلا وينزفه (٤٩/١) «لسان الميزان» (٦٠٩/٢) «تذكرة الحفاظ».

وهناك ألقاب تدل على الجرح، كقول ابن عساكر في محمد بن عبد الملك الكوفي القناطرى: «قيل له القناطرى لأنه كان يكذب قناطر» (٢٦٧/٥) «اللسان»، وانظر قولهم: «جرب الكذب» في «اللسان» (٢٥/٥) ترجمة محمد بن عبد الله بن القاسم، وكقول الثورى في الحسن بن عمارة الجزار: «جزارى، يعرض به» (٢٤٠/١) «ضعفاء العقيلي» والله أعلم.

التاسع: ومن ذلك تصغيرهم لاسم أو كنية الراوى، فهذا تجريح، وذكر ذلك المعلمى في ترجمة سعيد بن عبد الجبار الحمصى من «الجرح والتعديل» (٤٤/٤).

العاشر: كلامهم في الراوى على سبيل الحيدة والهرب من الجواب، والحيدة لها أسباب:

- ١- إما أن يكون أمر الراوى ملتبساً على المسئول.
- ٢- أو يكون المسئول من الموالى والمسئول عنه من العرب ويخاف المسئول على نفسه.
- ٣- أو يكون المسئول عنه متبوعاً ولأتباعه سطوة فيخشى المسئول على نفسه فيحيد.
- ٤- أو يكون للمسئول عنه نعمة على المسئول فيستحيى من ذكر عينه وفي نفس الوقت لا يوثقه فيحيد.
- ٥- أو يكون في المجلس حال السؤال أحد أقارب المسئول أو أن المسئول عنه رجل من أهل الزهد والعبادة وغير ذلك من أسباب.

ولكل سبب من هذه الأسباب أمثلة في كتب الجرح والتعديل يقف عليها الباحث، فمن ذلك أن شعبة سئل عن مجاعة بن الزبير وكان جاره وكان من

العرب، فكان شعبة لا يعتمد عليه وإذا سئل قال: «كثير الصوم والصلاة»، قال ابن أبي حاتم: «كان يحيد عن الجواب فيه ودل حيدانه عن الجواب على توهينه» (١/١٥٤) «مقدمة الجرح والتعديل»، وانظر «لسان الميزان» (٥/١٦).^(١)

○ وقول أحدهم: «فلان رجل» كما في ترجمة عبد الله بن السري الأنصاري أن ابن معين سئل عنه فقال: «رجل»، فقال ابن أبي حاتم: «كان ابن السري رجلاً صالحاً فأحسب أن يحيى حاد عن ذكره لذلك» (٥/٧٨) «الجرح والتعديل»، وقال هذا ابن معين أيضاً حينما سئل عن أبي ماوية كما في «تاريخ ابن معين» (٢/٢٥٩).

لكن قولهم: «رجل» قد يأتي في التعديل الرفيع، كما قيل في البخاري انظر «تاريخ بغداد» (٢/١١) ترجمة محمد بن إسماعيل البخاري.

○ وكقولهم: «فلان من الناس» وقد يذكر هذا القول في التعديل كما قال ابن مهدي في نافع بن عمر الجمحي (٤/٢٤١) «الميزان» لكن الذي في «تهذيب التهذيب» أن ابن مهدي قال: «من أثبت الناس» (١٠/٤٠٩).

○ وقولهم: «فلان هو كما شاء الله» أو «في رجله خيط» و «كان رجلاً من العرب» كما قاله الثوري في السدي إسماعيل بن عبد الرحمن كما في «الكامل» (١/٢٧٥).

الحادي عشر: ومن ذلك كلامهم في الراوي بعبارات مرجعها إلى العرف، والعبرة في ذلك بما كان سائداً عندهم وإن تغير عرف الناس وأصبح القبيح جميلاً فالعبرة بكلام الأولين.

○ فمن ذلك قولهم: فلان على يدى عدل، وقد سبق شرحه.

○ وقولهم: «فلان كخبز الشعير» وهذا اللفظ يدل على أن الراوي ليس من الدرجة العالية وأيضاً ليس بالمتروك، كما في «تهذيب التهذيب» ترجمة محمد بن

(١) وفي ترجمة عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن العباس الهاشمي الأمير، قال الذهبي: وما عبد الصمد بحجة، ولعل الحفاظ إنما سكتوا عنه مداراة للدولة اهـ (٢/٦٢٠) «الميزان» وقد تعقبه الحفاظ وأثبت أنهم تكلموا فيه.

مسلم أبى الزبير قال ابن عيينة: «كان عندنا بمنزلة خبز الشعير إذا لم نجد عمرو بن دينار ذهبنا إليه» (٤٤٣/٩)، وأبو الزبير سئل عنه أبو زرعة يحتاج به؟ قال: «إنما يحتاج بحديث الثقات»، كما في «تهذيب التهذيب» (٤٤٢/٩)، وفي «تاريخ بغداد» ترجمة الحسين بن أحمد بن جعفر أحد الزهاد: «كان يأكل خبز الشعير فقليل له في ذلك، فقال: الشعير والحنطة عندى سواء» (١٥/٨) وهذا يدل على أنه طعام أهل الزهد الذين يرضون بالقليل والدون من العيش، وجاء في «النبلاء» قصة تدل على أن الشعير عندهم طعام الصالحين الذين يرضون باليسير من قوتهم في ترجمة ابن المبارك، لكنها من طريق الكديمي، قال: «حدثنا عبدة بن عبد الرحيم قال كنت عند فضيل بن عياض وعنده ابن المبارك فقال قائل: إن أهلك وعيالك قد احتاجوا مجهودين محتاجين إلى هذا المال فاتق الله وخذ من هؤلاء القوم - يعنى الأمراء - فزجره ابن المبارك وأنشأ يقول:

أرز والخبز والشعير	خذ من الجاروش والد
تنج من حر السعير	واجعلن ذاك حلالاً
الله عن دار الأمير	وانأ ما اسطعت هداك
إنها شر ——— زور	لا تزرها واجتنبها
نيك من الخوب الكبير	توهن الدين وتد
مسكين فى حفرة يير	قبل أن تسقط يا
دنياك بالقوت اليسير	وارض يا ويحك من
وزوال و—————رور	إنها دار بـــــــــلاء
.....إتخ الأبيات.	

وقد شاع فى بعض أهل هذا الزمان أن خبز الشعير أفضل من الحنطة والعبرة بما تقدم والله أعلم.

○ وقولهم فى الراوى: «هو الديباج الخسروانى» وهذا مدح رفيع يدل على متانة الراوى، وكان جرير إذا أراد أن يقرأ حديث الأعمش قال: «إنى أريد أن آخذ لكم الديباج الخسروانى»، وكان أيضاً إذا حدث عن الأعمش قال: «هذا

الديباج الخسرواني» (١٠/٩) «تاريخ بغداد». وفي «تاريخ بغداد» أن إسحاق بن إبراهيم الموصلي أنشد الأصمعي شعراً له على أنه لشاعر قديم فقال الأصمعي: «هذا والله الديباج الخسرواني، قال إسحاق: فقلت: إنه ابن ليلته، فقال: الأصمعي لا جرم أن أثر التوليد فيه، فقال إسحاق: فقلت له: لا جرم أن أثر الحسد فيك» (٣٤٢/٦).

○ وكقول السعدي في إسماعيل بن عياش الحمصي: «ما أشبه حديثه بثياب سابور يرقم على الثوب المائة ولعل شراءها دون العشرة كان من أروى الناس عن الكذابين.....» (ص ١٧٥) «أحوال الرجال».

○ وقولهم: «فلان يزيد في الرقم» أي ما يكتب على الثياب من أثمان لتقع المراجعة عليها وليغتر المشتري بها، ثم استعمل ذلك المحدثون فيمن يكذب ويزيد في حديثه، كما في كتب اللغة، وكقولهم: «فلان من أهل القباب ومن البزل الكمل ومن جمازات المحامل» إلى غير ذلك من العبارات التي تدل على المدح الرفيع وقد سبق هذا في المرتبة الأولى من مراتب التعديل.

○ وقولهم: «فلان تين» قاله أبو أسامة في وكيع بن الجراح (١٢٩/١١) «تهذيب التهذيب»، وقاله أبو نعيم في وكيع أيضاً (١٤٦/٩) «النبلاء»، وقد فسر بأنه الحية أو النجم وعلى كل حال فهو مدح رفيع، وقد سبق في المرتبة الأولى من مراتب التعديل.

○ ومن ذلك قول شعبة في عبد الله بن عون لما سئل عنه: «سمن وعسل» ولما سئل عن هشام بن حسان قال: «خل وزيت». فالقول الأول مدح رفيع يدل عليه أقوال شعبة في ابن عون، ومعناه أنه مرغوب عند أهل الحديث كما يرغب في السمن والعسل، أما قول الثاني وهو قوله في هشام: «خل وزيت» فإنه يضعف بهذا، لكنه لم يصل إلى حد الترك، ويدل على تضعيفه بقية أقوال شعبة في هشام، انظر «تهذيب التهذيب» (٣٥/١١ - ٣٦)، ومن قال غير ذلك واستدل بحديث: «نعم الإدام الخل» الذي رواه مسلم في الأشربة فليس ذلك في محله لأن الحديث

قابل للتأويل، والمسألة عرفية، ومذهب شعبة في هشام معروف، وكأن شعبة أراد أن يجمع مراتب الجرح والتعديل في جوابه هذا، فقال في عبد الله بن عون: «سمن وعسل» وهذا من أعلى مراتب الاحتجاج، وقال في هشام بن حسان: «خل وزيت» وهذا من مراتب الاستشهاد، ولما سئل عن أبي بكر الهذلي قال: «دعني لا أقيء به» وهذا من مراتب الرد، انظر «النبلاء» (٢٢٠/٧) «وتذكرة الحفاظ» (١٩٥/١)، وهناك ألفاظ كثيرة سبقت، منها: «فلان قبان المحدثين» أو «ميزان» أو «استطوانة» أو «حياة الوادي» أو «كأن حديثه القدح» أو «أحاديثه كالدنانير» أو «أسد» أو «كباش نطاح» أو «مصحف» أو «من النقد الجيد» أو «مكنسة» أو «كنز» أو «حاطب ليل» أو «سداد من عيش» أو «طويل اللحية» أو «لا يجوز في الضحايا» أو «أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها» أو «خزقة منكسرة» أو «عسل في جلد خنزير» أو «درة على كناسة» أو «دار الضرب»، وقد سبق كل هذا وبيان معناه جرحاً وتعديلاً.

الثاني عشر: من أساليهم الدعاء للراوى أو الدعاء عليه، كقولهم: «جزاه الله خيراً، أو رحمه الله، أو كثر الله في المسلمين مثله، أو بارك الله فيه، وفي الجهة الأخرى «فلان لا جزاه الله خيراً، أو لعنه الله ولعن من يسأل عنه، أو أخزاه الله وأخزى من يسأل عنه أو لا رحمه الله أو لا صلى الله عليه أو لا بارك الله فيه، أو لا كثر الله في المسلمين مثله أو أبعد الله».

الثالث عشر: ومن ذلك تسميتهم الراوى أو نسبتهم له بإمام معروف كقولهم: فلان شعبة الصغير، أو يقال له الخطيب الثاني، وكقول سعيد بن منصور في محمد بن يحيى الذهلي: «حدثنا محمد بن يحيى الزهرى» - يعنى لشهرته بخديث الزهرى - كما في «تهذيب التهذيب» (٥١٦/٩).

الرابع عشر: ومن ذلك تشبيههم للراوى بأحد الأئمة أو بأحد الضعفاء المتروكين كقولهم: فلان في مسلاخ فلان، أو في قياسه، أو يشبه به، أو نظيره، أو في منزلته، أو من بابه أو في منواله ... إلخ ما قد سبق.

الخامس عشر: ومن ذلك نسبة الراوى إلى جده أحياناً، كما في «الكامل» ترجمة إبراهيم بن فهد بن حكيم قال ابن عدى: «كان ابن صاعد إذا حدثنا عنه يقول: حدثنا إبراهيم بن حكيم ينسبه إلى جده لضعفه» (٢٦٨/١) وقريب منه تصرف المدلسين في أسماء وألقاب وكنى وأنساب الرواة الضعفاء بخلاف المشهور.

السادس عشر: ومن ذلك إذا سئل أحدهم عن رجل فوثق آخر فهذا تضعيف للمستؤل عنه، وقد سبق بيان هذا من كلام المعلمي في حاشيته على «الجرح والتعديل»: (٥٥٥/٣).

السابع عشر: وقد يتكلمون في الرجال على سبيل المزاح أو على سبيل السخرية من السائل، كما في «تهذيب التهذيب» ترجمة عفان بن مسلم الصفار (٢٣٢/٧)، وكما في «تاريخ بغداد» ترجمة صالح بن محمد جزرة الحافظ أن رجلاً من أهل الرستاق جاءه فأخذ يسأله عن المحدثين ويكتب جوابه فيهم فقال له: «يا أبا على ما تقول في سفیان الثوري؟ فقال صالح: كذاب، فكتب ذلك الرجل، قال أبو الفضل بن إسحاق: فتعجبت منه، وقلت: يا أبا على هذا لا يحل لك فإن الرجل يتوهم أنك قلته على الحقيقة فيحكىه عنك، فقال: ما أعجبك؟ من يسأل مثلى عن مثل سفیان الثوري يفكر فيه أيحكي أو لا يحكي؟» (٣٢٧/٩).

الثامن عشر: مدحهم للراوى بمدح كتبه وتصانيفه وذمهم له بدم كتبه وتصانيفه.

وهناك أساليب أخرى آثرت عدم ذكرها لأنها تستفاد من الألفاظ التابعة للمرتبة الأولى من مراتب التعديل.

هذا ما يسر الله جمعه وبهذا انتهى القسم الأول من هذا الكتاب أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعله في ميزان حسناتنا وأن ينفعنا به في الدنيا وفي الآخرة وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وسبباً لمرضاته وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ويليه القسم الثاني من الكتاب في فوائد وقواعد
من كتب الرجال وكتب العلل والمصطلح.

□ فهرس الموضوعات □

الموضوع	الصفحة
○ مقدمة الشيخ العلامة مقبل بن هادى الوادعى	٣
○ مقدمة الكتاب للمؤلف	٥ - ٢٢
● الباب الأول: ذكر مراتب الجرح والتعديل	
□ أولاً: مراتب التعديل:	
○ المرتبة الأولى:	٢٣ - ٦٦
* فصل في عبارات تابعة لهذه المرتبة	٦٧ - ٨٧
* فصل في ألفاظ تحمل الحديث والفقه والعبادة	٨٨ - ٩٦
* فصل في ألفاظ تدل على الحفظ وتام الضبط أو فهم علل الحديث	
دون تعرض للعدالة	٩٧ - ١٠٧
* فصل في ألفاظ تدل على الاجتهاد في الطلب وسعة العلم	١٠٨ - ١١٥
* فصل في ألفاظ تدل على الفقه وكإل العقل والاشتغال بالأدب	١١٥
* فصل في ألفاظ تدل على العبادة والزهد والصبر على الشدائد	١١٦ - ١١٩
○ المرتبة الثانية: من مراتب التعديل	١٢١ - ١٣١
○ المرتبة الثالثة: من مراتب التعديل	١٣٢ - ١٣٨
○ المرتبة الرابعة: من مراتب التعديل	١٣٩ - ١٤٥
○ المرتبة الخامسة: من مراتب التعديل	١٤٦ - ١٥٠
□ ثانياً: مراتب التجريح:	
○ المرتبة الأولى	١٥١ - ١٥٨
○ المرتبة الثانية: من مراتب التجريح	١٥٩ - ١٦٩
○ المرتبة الثالثة: من مراتب التجريح	١٧٠ - ١٨٧
○ المرتبة الرابعة: من مراتب التجريح	١٨٨ - ٢١٢

- المرتبة الخامسة: من مراتب الترجيح ٢٦٠-٢١٣
- المرتبة السادسة: من مراتب الترجيح ٢٨٢-٢٦٠
- الباب الثاني: ذكر مصطلحات خاصة لبعض الأئمة في بعض ألفاظ ٣٢٥-٢٨٣
- الباب الثالث: ذكر ألفاظ لها منزلة معينة عند إطلاقها جرحاً ٣٧٣-٣٢٦
- الباب الرابع: ذكر ألفاظ ظاهرها الجرح أو التعديل ٣٨٩-٣٧٤
- الباب الخامس: ذكر ألفاظ وعبارات مترددة بين مرتبتين فأكثر ٤٣٦-٣٩٠
- الباب السادس: ذكر ألفاظ تختلف في المعنى وقد يظن اتحادها ٤٩٩-٤٣٧
- الباب السابع: ذكر ألفاظ يتفق معناها وقد يظن اختلافها ٥١٠-٥٠٠
- الباب الثامن: ذكر ألفاظ وعبارات لا يلزم منها تضعيف الراوى مطلقاً ٥١٤-٥١١
- الباب التاسع: ذكر ألفاظ خفيفة الجرح وتطلق أحياناً على ٥١٧-٥١٥
- الباب العاشر: ذكر ألفاظ يترجمها تلامذة أئمة الجرح والتعديل ٥٢٢-٥١٨
- الباب الحادى عشر: ذكر ألفاظ الجرح المجمل والمفسر ٥٣٠-٥٢٣
- الباب الثانى عشر: أساليب أئمة الجرح والتعديل فى الكلام ٥٤٨-٥٣١
- فهرس الموضوعات ٥٥٠-٥٤٩

* * *